صدر العدد بالتعاون مع

كلية اصول العلم الجامعة

العراق - بغداد

CJSP
ISSN-2536-0027

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز كامبريدج
للبحوث والمؤتمرات في مملكة البحرين

العدد - ٣٩

تشرين الثاني - ٢٠٢٤

CAMBRIDGE
RESEARCH AND CONFERENCES CENTER

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية
CAMBRIDGE SCIENTIFIC JOURNAL

رئيس مجلس الإدارة والمشرف العام

د.حفصة محمد الغريب

الهيئة الاستشارية العليا

أ.د. محمد أبو زياد الأمير

أ.د ياسين العيثاوي

أ.م.د.احمد محمد قاسم

أ.د. حسن فضاله موسى التميمي

أ.حمدان عويجل راشد

نائب رئيس التحرير

أ.د. غازي فيصل

سكرتير التحرير

د.شفاء عبد حسين

مجلة كامبريدج

مجلة علمية محكمة

تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات

ISSN-2536-0027

Www.camb-magazine.com

ت	الاسم	مكان العمل	البلد
١.	أ.د ألفت إبراهيم جاد الرب	جامعة الأزهر الشريف	مصر
٢.	أ.د جهان عيسى أبو راشد العمران	جامعة البحرين	البحرين
٣.	أ.د رقية أحمد العاني	الجامعة العراقية	العراق
٤.	أ.د هلا العريس	الجامعة اللبنانية	لبنان
٥.	أ.د. رشيد حميد زغير	جامعة البلدة	الجزائر
٦.	أ.د. هاشمية حميد جعفر	جامعة الكوفة	العراق
٧.	أ.د سهيلة طه محمد البياتي	جامعة تكريت	العراق
٨.	أ.د رائف غنيمات	الكلية الجامعية العربية للتكنولوجيا	الأردن
٩.	أ. د عبدالجليل خلف	بغداد	العراق
١٠.	أ.د وفاء عمر السبيعي	جامعة الملك فيصل	السعودية
١١.	أ.د اياد فاضل محمد	جامعة المشرق	العراق
١٢.	ا.م.د وسام الحاج	الجامعة اللبنانية الدولية	لبنان
١٣.	أ.د عامر فياض	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	العراق
١٤.	أ.د محمد هاني فرحات	الجامعة الاسلامية – بيروت	لبنان
١٥.	د. أحمد دلول	مركز ابن العربي للبحوث	فلسطين
١٦.	أ.م.د مسار عربي جاسم	جامعة القادسية	العراق
١٧.	م.د.حوراء عبد صبر	جامعة ذي قار – كلية العلوم الاسلامية	العراق
١٨.	م.د.هدى صيهود العمري	دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية	العراق
١٩.	أ.د.صادق جعفر عبد الحسين	كلية الاداب – جامعة ذي قار	العراق
٢٠.	أ. د.أحمد علي حنيحن	كلية الآداب / جامعة ذي قار	العراق
٢١.	د. قيصر عباس عبدالرضا	ذي قار	العراق
٢٢.	أ.م.د. رجاء حسين عبد الامير	جامعة القاسم الخضراء	العراق

شروط النشر في المجلة:

١. أن يكون البحث أكاديمياً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
٢. أن يكون مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office Word) على قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد، وتزود هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية.
٣. أن لا تزيد صفحات البحث عن ٢٥ صفحة، مطبوعة بحجم الخط ١٤، ونوع الخط Simplified Arabic للغة العربية وخط Times News Roman للانكليزية.
٤. يكتب الاسم ومكان العمل باللغتين العربية والانكليزية.
٥. يكتب ملخص للبحث باللغتين العربية والانكليزية، وتدرج الكلمات المفتاحية بعد كل ملخص.
٦. يدخل البحث نظام كشف الاستدلال الإلكتروني على وفق برنامج (Turnitin).
٧. يُفضل أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة (١١) سم.
٨. أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق، وحسن استعمال المصادر والمراجع، وتثبيت هوامش البحث ومراجعه في نهاية البحث .
٩. ألّا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم للنشر في أي جهة أخرى.
١٠. تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.
١١. ترسل البحوث على الايميل: cambridgmagazin٢٤٢٥@gmail.com
١٢. يلتزم الباحث بدفع أجور النشر المحددة .
١٣. يدفع الباحث دولاراً واحداً عن كل صفحة إضافية تزيد عن ٢٥ صفحة.
١٤. لا يجوز الاعتراض على التقويم، ولا يجوز المطالبة بكشف اسم المقوم.
١٥. لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من هذه الشروط.
١٦. للمزيد من التفاصيل يرجى الاتصال على الهاتف: ٠٧٨٠١١٠٦٤٥٦

في هذا العدد

كلمة العدد	بقلم رئيس التحرير	٦
الدلالة البيانية للألفاظ القرآنية	الاستاذ المشرف علي رضا محمد رضائي/الباحث علي طالب موسى العميري/ جامعة طهران/ مجمع الفارابي قسم اللغة العربية وآدابها	٨- ١٩
القروض المصرفية في التشريعات العراقية	الباحث محمد مكطوف فرج الزبيدي/ المشرف الدكتور سيد محمد حميد حسيني يزدي/ جامعة طهران / فرع الفارابي/كلية الحقوق	٢٠- ٣٥
الصورة التشبيهية في ديوان الشاعر هلال ناجي	ا.م.د . حمزة عبيس عبد السادة/جامعة المستقبل / كلية الآداب والعلوم الانسانية / قسم الاعلام	٣٦- ٤٩
خطاب الكلام- خطاب ضد السلطة في رواية (السقشخي)	م.د. عروبة جبار أصواب الله الكلية التربوية المفتوحة- البصرة	٢٠- ٦٥
الحركة النقدية للتراث النحوي العربي عند القدامى والمحدثين وأثر القرآن الكريم فيها	الباحث م. م أحمد شهاب حمد الجعفري/مديرية التربية في محافظة النجف/المشرف أ. د مؤيد جاسم محمد الخفاجي/كلية العلوم الإسلامية/ جامعة كربلاء	٦٦- ٨٠
الصناعات والحرف في الدولة الأموية والعباسية- دراسة تحليلية خلال الفترة حتى نهاية الدولة العباسية الأولى (٦٥٦هـ/١٢٥٨م)	الباحث أحمد طالب ملوح شير السعيدي جامعة طهران- مجمع البرز-	٨١- ٩٨
أثر التدريس بأنموذج المدخل المنظومي في تنمية التفكير المنظومي لدى طلاب الصف الثالث متوسط في مادة التاريخ في مدينة السماوة	حيدر حسين عاجل وزارة التربية/مديرية تربية المثنى	٩٩- ١١٢
التغير المناخي لمحطة بغداد	الباحث م.د هاجر علي راضي وزارة التربية/المديرية العامة لتربية الكرخ الثانية	١١٣- ١٣٠
الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ و موقف دول الخليج العربي منه	الباحث حميد سيلاوي لفتة المالكي/مديرية تربية محافظة البصرة/ الكلية التربوية المفتوحة	١٣١- ١٤٣
مناقشة تقارير لجان تقصي الحقائق البرلمانية ونتائجها	الباحثة دعاء كريم عبيس/ المشرف الاستاذ الدكتور حسين جبار عبد النائلي/جامعة بابل/ كلية القانون	١٤١- ١٦٣
أثر استعمال تكنولوجيا المعلومات على عقد العمل	الباحث كاظم جابرحسين المشرف ا.د ماجد حسن مزيحم الجامعة الاسلامية في لبنان	١٦٤- ١٧٨
تأثير الإعلانات الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على القدرة الشرائية للمستهلك العراقي دراسة مسحية على عينة من جمهور مدينة الناصرية	م . م احمد عبد الرضا حسين جامعة سومر رئاسة الجامعة	١٧٩- ١٩٥
دور الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية في الحد من النزعة التوسعية للتجريم	الباحث محمد عبد الحسين شنّان على كلية القانون/ جامعة ذي قار	١٩٦- ٢٢٠
الجرائم المرتبطة بتقرير كشف الذمة المالية	الباحثة هاله ريسان سبتي/ المشرف علي يوسف الشكري/ الجامعه الاسلامية في لبنان/ كلية الحقوق	٢٢١- ٢٣٣
تطور فن عصور ما قبل التاريخ في وادي الرافدين (فن النحت انموذجاً)	الباحث د.هبه كامل إبراهيم جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات/ قسم التاريخ	٢٣٤- ٢٤٤
إثار حق الشفعة في انتقال الملكية (دراسة مقارنة)	م.م المصطفى داود سالم علوان جامعة ذي قار كلية القانون	٢٤٥- ٢٥٧
دور القاضي في ضمان فرض العقوبة الانضباطية	م.م دعاء حمود عبد جامعة ذي قار كلية القانون	٢٥٨- ٢٧٧

أدب المقاومة عند الشاعر عمر السراي	المشرف أ. د علي محمد رضائي/الباحث م. م قائد شنيو الجبوري/كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة طهران فرع الفارابي	٢٧٨- ٢٩٢
الرثاء عند الشاعر حسين الكاصد	المشرف أ. د علي محمد رضائي/الباحث م. م حسين نصيف مظلوم/كلية الاداب والعلوم الإنسانية /جامعة طهران فرع الفارابي	٢٩٣- ٣١٠
تجليات الهوية الوطنية عند الشاعر عارف الساعدي	المشرف أ. د محمد علي رضائي/الباحث م. م فيصل عويد شنين/كلية الآداب والعلوم الإنسانية /جامعة طهران /فرع الفارابي	٣١١- ٣٢٢
العقوبات الانضباطية في النظام التأديبي	الباحث علاء ظاهر نصيف الرفيعات الجامعة الاسلامية في لبنان	٣٢٣- ٣٣٨
كيفية التعاون الدولي للحد من الجريمة للدول المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	زيد مهجهج محمد الثابتي الجامعة الاسلامية في لبنان	٣٣٩- ٣٥٩
احكام الخدمة في قوى الامن الداخلي والحقوق المترتبة عليها	الباحث احمد عبد علي الجبوري/المشرف أ.د.الدكتور طوني جورج عطاالله/الجامعة الإسلامية في لبنان	٣٦٠- ٣٨٠

كلـمة العــدد

ونحن نصدر العدد ٣٩ من مجلة كامبريدج نعاهدكم اننا سنبقى كما هو عهدنا في خدمة الباحثين العرب من خلال تخصيص هذه الواحة الجميلة لنشر بحوثهم بعد عرضها على لجان علمية محكمة تقرر مدى صلاحية البحث للنشر من عدمه بعد تسجيل الملاحظات التي تهدف الى تطوير البحوث وتقييمها ولا اريد هنا ان اشير الى الجهود المبذولة في هذا المجال الامر الذي يجعلنا نفخر بها بعد ان وصل صوت مجلتنا الى مختلف البلدان بسمعة علمية محترمة ..نعاهد الجميع على الاستمرار بهذه الهمة والانشطة حتى تحقيق طموحكم بنا والله الموفق.

رئيسة مجلس الادارة

د.حفصة محمد الغريب

شهادة رقم (٢٠٢٢- ٦٩)
معامل التأثير العربي
اتحاد الجامعات العربية
مجلة كامبريج للبحوث العلمية
ISSN: 2536-0027
قد حصلت على معامل التأثير العربى لعام ٢٠٢١ وقدرة ٠,٦٢
الأستاذ الدكتور محمود عبد العاطى
مدير مشروع معامل التأثير العربى
١٧ يونية ٢٠٢٢م

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

الدلالة البيانية للألفاظ القرآنية

الاستاذ المشرف علي رضا محمد رضائي
Email: amredhaei@ut.ac.ir
الباحث علي طالب موسى العميري
جامعة طهران/ مجمع الفارابي قسم اللغة العربية وآدابها

الملخص

أنّ ثمّة دلالات كثيرة للألفاظ صار لها أثرٌ كبيرٌ في تصوّر المعاني الكلية للألفاظ والتراكيب لا سيَّما مع بروز منهج الأسلوبية وبدء تطبيقه من قِبل بعض الدارسين، وأننا سنبيّن في هذه الالتفات البيانية -بمشيئة الله- هذه الدلالات ونتوسّع في إبرازها؛ بغية بيان أهميتها في ذاتها وفَتْح الباب لتأمّلها في الواقع التفسيري للقرآن الكريم، وبيان تطبيقاتها لدى المفسرين وبيان مقدار اعتنائهم بها، وكذلك أثرها في إثراء المعنى التفسيري.

فالمتأمل لباب دلالات الألفاظ يجد أن من الدلالة ما يرجع إلى الصّرف، وهو الدلالة الصّرفية للصِّيَغ والأبنية الصرفية؛ حيث تدلّ على معانٍ متعددة كالفاعلية والمفعولية والمرّة والهيئة والمبالغة والطلب والمطاوعة، وهذا النوع من الدلالة هو ما بيّنا أمثلته وقيمته في المقال السابق.

ومن الدلالة ما يرجع إلى الأصوات مما يوحي به الصوت من معنى يشارك به دلالته المعجمية، ومنها الدلالة النحوية، وهي دلالة الموقع النحوي، وهو ما يفيده الإعراب.

ومن ثم يهدف هذا المقال إلى الكشف عن هذه الدلالة النحوية، وبيان قيمتها في إثراء المعاني التفسيرية، وكيفية الوقوف عليها، وبيان مظانّها ومصادرها التفسيرية؛ وتفاوت معالجتها بين الدراسات القديمة والدراسات الحديثة.

المقدمة

يعريف عِلم الدّلالة يُقصد بالدّلالة لغةً الإرشاد إلى الشّيء والإبانة عنه، واشتُقّت هذه الكلمة بالأصل من الفعل (دَلَلَ) بمعنى استيضاح الأمر بدليل نفهمه، والدّليل: ما يُستَدَلّ به، فدّله على الشّارع؛ أيّ يدلّه دِلالة ودَلالة، أمّا اصطلاحاً فهو العِلم الذي يبحث في "المعنى"، ونظرياته مع كيفيّة جعل المُفردات ذات معنى، كما تُعرّف الدّلالة بأنّها استخدام المُفردات استخداماً مُعيّناً ضمن نَسَق لُغويّ مع مُفردات أخرى مع وُجود علاقات بينهم، كذلك ذُكِر في كتاب (التّعريفات) لصاحبه الجرجانيّ تعريفٌ للدّلالة أشار إليه السّيد الشّريف قائلاً: "الدّلالة هي كَون الشّيء بحالة يلزم مِن العلم به بشيء آخر، والأول هو الدّال، والثاني هو المدلول" فيديو قد يعجبك: أنواع الدّلالات اللغويّة هُناك العديد من الأنواع للدّلالة عند أهل اللغة، وبرز هذا التنوع نتيجة الاختلاف في الأمور التي تتعلّق في كيفيّة تشكيل معنى الكلمة، فللكلمة الواحدة أبعاد مُختلفة من النّاحية الدّلاليّة في العِبارة الواحدة، وهذا ما دعى عُلماء اللغة إلى تقسيمها، وهي خمسة أنواع الدّلالة المعجميّة هي الدّلالة المُتعلّقة بتعدُّد المعاني للمُفردة الواحدة، وذلك بناءً على سياق الكلام اللغويّ التي تُوجد فيه، وهذه الدّلالة أحد أهمّ الأسباب في وُجود عدد هائل من المعاني في المُعجم العربيّ ،

الدلالة البيانية للألفاظ القرآنية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الدلالة البيانية من الدلالات التي لا يستهان بها في بيان المعاني التفسيرية، وقد تنبّه لها المبرزون من المفسرين ببيان قيمتها وأثرها في إثراء المعنى التفسيري.

ولبيان قيمة هذه الدلالة، نبحث بعض الدلالات البيانية في بعض الآيات القرآنية التي تتضمن الدلالة البيانية:

اولا: في قوله تعالى:(قالتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فتقبل مني إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ } وقال تعالى: (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ)(١)

ما التخريج البياني لكتابة كلمتين في نفس المعنى بصورتين مختلفتين؟

القاعدة اللغوية تقول ان كلمة امرأة معرفة تكتب بالتاء المفتوحة (إمرات)

وكل امرأة ذكرة (لا نعرف من هي (تكتب بالتاء المربوطة.

تكتب كلمة إمرأت بالتاء المفتوحة ان كنا نعرف هذه الإمرأة :

كل امرأة معروفة تكتب بالتاء المفتوحة وتعريف المرأة يكون بالإضافة إلى زوجها بضمير متصل يدل عليه أو إلى اسمه مصرحا به إذ قالت (امْرَأَتُ عِمْرَانَ) رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لك ما في بطني مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ " وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ (امْرَأَتُ الْعَزِيزِ (تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)

وقالت (امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ (قُرْتُ عَيْنٍ لِي ولك لا تقتلوه على أن يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ)

(ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا احْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ } . (١) ه " وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ آمَنُوا (امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)

تكتب كلمة إمرأة بالتاء المربوطة عندما لا تعرف من هي هذه الامرأة :

- إن (امْرَأَةٌ) خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِما أن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ) إلى وجدت امرأة تملكهم وأُوتيت من كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ)

(وَامْرَأَةً) مُؤْمِنَةٌ إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ .باية مِنْ رَبِّكُمْ أني أخلق ! لكم من الطين . كهيئة الطير فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّله وأبْرِئُ الأكمه والأبرص وأحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا

: قال المولى جل وعز(وإذا كالوهم أو وزنوهم ....)

والأصل كالوا لهم ووزنوا لهم ولكن حذفت (اللام) من السياق لأن هؤلاء المطففين يأخذون حقوق الناس وينقصون الكيل عند الوزن فنقص اللفظ وحذفت اللام وهذا من الأسباب البيانية الرائعة البديعة وهذا تناظر جميل بين اللفظ والمعنى . ومن روعة التعبير القرآني والترابط البياني هو تبيان الآيات المفردات في آيات سابقة ترفع عنها

الغموض وعدم الفهم منها مثل

و قوله تعالى: {واتينا عيسى ابن مريم البينات لَمْ يُبَيِّنْ هُنَا مَا هَذِهِ الْبَيِّنَاتُ ولكنه بينها في مواضع آخر كقوله: وَرَسُولًا إِلى بني إسرائيل أني قد جئتكم

تأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ} إلى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

وقَوْلُهُ تَعَالى: {وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدس) هو جبريل على الأصح، وَيَدُلُّ لِذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالى: نزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ، وَقَوْلِهِ: (فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وقَوْلُهُ تَعَالى: {وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ) لَمْ يُبَيِّنْ هُنَا مَا هَذِهِ الْبَيِّنَاتُ وَبَيْنَهَا فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ كَقَوْلِهِ: (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطوفان والجراد والقمل والضفادع وَالدَّمَ آيَاتٍ مُفَصَّلاتٍ)

وقوله: (فألقى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ)

وقوله: (فَأَوْحَيْنَا إلى موسى أن اضرب بعصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَق)[٢] إلى غير ذلك من الآيات والتي تعتبرا نموذجا بيانيا رائعا في تفسير آية لأية اخرى.

والآية الاخرى قوله تعالى: {حتى يلج الجمل في سم الخياط) يعتقد معظم الناس أن الجمل هو البعير بسبب تعارف العامة على تلك اللفظة وتخصيصها كإحدى تسميات الجمل لو كان الجمل هو البعير كما يعتقد الناس فليس هنالك أي علاقة بين البعير وثقب الإبرة والقرآن الكريم لا يعطى من الأمثلة إلا أن يكون متوازناً إما أن يأتي بالبعير ليدخله في ثقب الإبرة فهذا غير منسجم منطقيا ولغويا . علما ان وضح تلك اللفظه في آية أخرى فقد ذكر هذا الحيوان (الجمل) بإسم (البعير) كما في الآية ونزداد كيل بعير) و(الجمل) حسب لغة القبائل العربية الاصيلة والقديمة هو حبل السفينة الغليظ كما في معاجم اللغة، [الجمل] (بفتح الميم أو تسكينها الحبل الغليظ الذى نشد به السفينة من إلى المرساة وبذلك يكون المعنى منسجما جمع كلمة (بعير) هو (إبل) كما في الآية أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت)[٣] أما جمع جمل هو ..... جمالة كما في الآية إنها ترمى بشرر كالقصر كأنها جمالة صفر) القصر .... هي الأفاعي الضخمة جمالة صفر هي الحبال الغليظة ذات لون أصفر لا يدخل الكافر الجنة حتى يدخل هذا الحبل الغليظ في ثقب الإبرة. وذكرت على انها (جبال السفن تُجْمَعُ حَتَّى تَكُونَ كَأَوْسَاطُ الرِّجَالِ) [٤]

والاية الاخرى قوله تعالى : { لِيَغْفِرَ لك الله ما تقدم من ذنبك وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا)

ما هو الذنب الذي قررت الآية الكريمة غفرانه للرسول المعصوم (صلى الله عليه وآله وسلم)

الجواب: هذا مذكور مفصلاً في التفاسير ، وله عدة وجوه منها : ١- إن المراد الذنوب (الدقيقة) لا الذنوب العامة .

إن المراد الذنوب ، باعتبار اعترافه بها تواضعاً لا ثبوتها حقيقة.

إن الخطاب الواقعي لغير النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)

انه حمله ذنوب أمته ثم غفر له . وهو مروي وتقدير الكلام ليغفر بك لامتك ما تقدم من ذنبها وما تأخر من ذنوبها) وذكر البعض على المراد بالذنب التبعة السيئة لدعوته (صلى الله عليه وآله وسلم) عند الكفار والمشركين وهو ذنب لهم عليه كما في قول موسى لربه: ((ولهم على ذنب فأخاف ان يقتلون) وما تقدم من ذنبه هو ما كان منه صلى الله عليه وآله) بمكة قبل الهجرة، وما تأخر من ذنبه هو ما كان منه بعد الهجرة، ومغفرته تعالى لذنبه هي ستره عليه بإبطال تبعته بإذهاب شوكتهم وهدم بنيتهم، ويؤيد ذلك ما يتلوه من قوله: ويتم نعمته عليك - إلى أن قال - وينصرك الله نصراً عزيزا)[٥] . ثم قال: ان للمفسرين في الآية مذاهب مختلفة أخر:

فمن ذلك أن المراد بذنبه (ص) ما صدر عنه من المعصية ، والمراد بما تقدم منه وما تأخر ما صدر عنه قبل النبوة وبعدها، وقبل ما صدر قبل الفتح وما صدر بعده.

وفيه أنه مبني على جواز صدور المعصبة عن الانبياء (عليهم السلام) وهو خلاف ما يقطع به الكتاب والسنة والعقل من عصمتهم (عليهم السلام) على أن إشكال عدم الارتباط بين الفتح والمغفرة على حاله [٦] ومن ذلك أن المراد بمغفرة ما تقدم من ذنبه وما تأخر مغفرة ما وقع من معصيته وما لم يقع بمعنى الوعد بمغفرة ما سيقع منه إذا وقع ويدفعه نص كلامه تعالى في آيات كثيرة كقوله تعالى: ((إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

فاعبد الله مخلصاً له الذين وقوله تعالى (وأمرت لأن أكون أول المسلمين)) إلى غير ذلك من الآيات على أن من الذنوب والمعاصي مثل الشرك بالله وافتراء الكتب على الله والاستهزاء بآيات الله والإفساد في الأرض وهتك المحارم، وإطلاق مغفرة الذنوب لا يشملها ولا معنى لأن يبعث الله عبداً من عبادة فيأمره أن يقيم دينه على ساق ويصلح به الأرض فإذا فتح له ونصره وأظهره على ما يريد يجيز له مخالفة ما أمره وهدم ما بناه وإفساد ما أصلحه بمغفرة كل مخالفة ومعصية منه والعفو عن كل ما تقوله وافتراه على الله، وفعله تبليغ كقوله، وقد قال تعالى: ((ولو تقول علينا بعض الأقاويل • لأخذنا منه باليمين " ثم لقطعنا منه الوتين) ومن ذلك قول بعضهم إن المراد بمغفرة ما تقدم من ذنبه مغفرة ما تقدم من ذنب أبويه أدم وحواء (عليهما السلام) الشبهة يفهم من هذه الآية أن النبي يقترف الذنوب لذا من الله عليه بالمغفرة، وهذا يعارض القول بعصمة الأنبياء عن الخطأ والذنب ان رسوخ معاني بعض الألفاظ في الأذهان يقضي إلى تبادر تلك المعاني إلى الذهن حينما يُطلق لفظ من تلك الألفاظ، ويراد بذلك اللفظ غير المعنى الموجود في الذهن، خاصة إذا كان المنشئ في غاية البلاغة الفصاحة

والدراية بمعالي ذلك اللفظة وهنا ترسخ في أذهان بعضهم أن الذئب يراد به (المعصية) فقط وفقط، وهذا بعض الحيوانات من أذئاب كالفرس وغير)[٧]، وهذا يتضح أكثر من استعمال القرآن نفسه لهذا اللفظ بهذا المعنى بقوله: ولهم على ذنب فأخاف أن يقتلون فالذنب هنا هو التبعة، وهو لا يقدح فيما ذكرنا لو أريد به الذنب لكنه ذنب في نظرهم، لا من حيث هو معصية الله، وفي الآية محل الكلام أراد بها المعنى ذاته – التبعة خلاف الاستعمال اللغوي، وتقييد المعاني اللغة العربية)[٨]، فالذنب أصله (التبعة) حيث يُقال: ذَنَبُ الرَّجُلِ أَتْبَاعَهُ وَأَذْنَابُ النَّاسِ وَذُنْبَانُهُم أتباعهم وسفلتهم دون الرؤساء" وأصل الملحظ الذي أطلق من أجله اللفظ هو ما يتبع لاسيما لو عرفنا سبب نزولها، وسياق ورودها، فهي تتحدث عن الفتح وأن الله سيعيد لك ما فقدته في بداية دعوتك، وتهجيرهم لك، وأنهم يعدونك مذنبا في حقهم لتسفيهك الهتهم، وأنه سيسددك ويمحو عنك التبعات السابقة التي سيضمرونها لك، وبهذا يتم نعمته عليك من هذا يتضح ألا تناقض بين استعمال القرآن المفردة المغفرة والاعتقاد بعصمة الأنبياء، بل هذا الاشتباه ناتج عن الجهل في الاستعمال القرآني واللغة العربية)[٩]

والاية الاخرى: قوله تعالى : (اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسَانَ مِنْ عَلَق اقْرَأ وَرَبُّكَ الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يَعْلَمُ)

ما الَّذِي أظهره جبرئيل للنبي (ص وآله) وقال: ما أنا بقارئ ...؟!!

لقد قرأت عدة تفاسير للقرآن الكريم، عندما نزلت أول آية من القُرْآن عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ طَرِيقِ جِبْرِيلَ جبريل إقرأ النَّبِيِّ مَا أنا بقارئ

ما نود أن أنعرفه هو الشيء الذي أظهرة الملك جبريل للنبي صلى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى قَالَ ما أنا بقارئ..

الجواب :

جَاءَ في تفسير المي عن الإمام أبي جعفر الباقر (عليه السلام)، قال: نزل جبرائيل على محمد صلى الله عليه وآله فقال:

يَا مُحَمَّدُ إقْرَأ قَالَ: وما أقرأ .....

قال : أقرأ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ وفي تفسير الأمثل للشيخ ناصر مكارم الشيرازي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وهذه الآية [إِقْرَأْ باسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ في الواقع جَوَابٌ عَلى قَوْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) لجبرائيل : مَا أَنَا بِقَارِي، وَهَذِهِ الْآيَة

اقْرأْ وَرَبُّكَ الأكْرَمُ تَقُول : لك قادر على القراءة بكرم الرَّبِّ وَفَضْلِهِ وَمَنِّه. وذكر الطبرسي في مجمع البيان" أقْوَالًا أُخْرَى فِي المَوْضُوع

قال: (وَأكثرُ المُفسرين على أن هذه السورة أي سورة العلق أوَّل مَا نَزَلَ مِنَ القُرْآن، هذه السورة أول السور القرآنية نزولا على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فإنها نزلت عليه في مبادئ النبوة، إذ كان لا يدري ما الكتاب ولا الإيمان، فجاءه جبريل عليه الصلاة والسلام بالرسالة، وأمره أن يقرأ، فامتنع، وقال: ما أنا بقارئ فلم يزل به حتى قرأ)[١٠].

وَأوَّل يَوْمٍ نَزَلَ جبرائيل عَلَيْهِ السلامُ عَلَى رَسُولِ الله صلى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى جراء، عَلَّمَهُ خَمْسَ آيَاتٍ مِنْ أوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ.

وقِيلَ: أوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ القُرْآن قَوْلُهُ: (يَا أَيُّهَا المُدَّثِرُ)

وقِيلَ: أوَّلُ سُوْرَةٍ نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ الله صلى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَاتِحَةُ الكِتَاب.

السابعة والعشرون: ما دلالة الثمن البخس في قوله تعالى: وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) الكلام على يوسف هؤلاء أهل القافلة (وشروه بثمن بخس بمعنى با عده (بثمن بخس أي دون قدره، ليس القليل لأنه قد يكون كثيراً لكن دون قيمته الحقيقية، البخس فيه نوع من الظلم أنت قد تشتري شيئاً يبيعه لك أحدهم بميلون دينار ثم يقال هذا ثمن بخس لأنه يستحق مثلاً ثلاث ملايين فالمليون ليس قليلا ولكن دون قدره بخس أي دون قدره. فيوسف له قيمة لكن هم باعوه بأقل من قيمته الحقيقية أياً كانت وكانوا فيه من الزاهدين هم يقولون طفل صغير يأكل ويشرب ولا ينفعنا. وهناك لمسة جمالية في تقديم (فيه) على (من الزاهدين) لأنه لو قال (وكانوا من الزاهدين فيه) لكان وصفهم بالزهد أي عدم الطمع ولكن هم فيه زاهدون فقط. البخس دون قدر الشيء والقلة هو القليل الذي هو نذر اليسير ثمن لا قيمة له قليل في ذاته. (بثمن بخس أي دون قدره دراهم معدودة يمكن أن تكون عشرة دراهم أو عشرين أو ثلاثين درهماً معدودة لكن قدره كان أعلى من ذلك. ولو قال بثمن قليل قد يكون هو قدره هكذا ثمنه قليل.

أما بخس أي لا يناسب قدره. الثمن البخس هو الناقص عن حق القيمة ودراهم معدودة أي قليلة والوجه فيه على ما قيل إنهم كانوا إذا كثرت الدراهم أو الدنانير وزنوها ولا يعدون الا القليلة منها والمراد بالدراهم النقود القضية الدائرة بينهم يومئذ والشراء هو البيع والزهد هو الرغبة عن الشئ أو هو كناية عن الاتقاء)[١١]

والظاهر من السياق أن ضميري الجمع في قوله وشروه وكانوا للسيارة والمعنى أن السيارة الذين أخرجوه من الجب وأسروه بضاعة باعوه بثمن بخس ناقص وهي دراهم معدودة قليلة.

وكانوا يخشون أن تظهر حقيقة الحال فينتزع هو من أيديهم.

لماذا يأتي الخطاب في الحديث عن الصلاة والزكاة في القرآن للمؤمنين أما

في الحج فيكون الخطاب للناس؟

الصلاة والزكاة كان مأمور بهما من تقدم من أهل الديانات كما جاء في قوله تعالى عن إسماعيل (وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّه كان صادق الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا وَكَانَ يَأْمُرُ أهلة بالصلاة والزكاة وكان عند ربه مرضيا وفي قوله تعالى عن عيسى (ع) (وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بالصلاة والزكاة ما دُمْتُ حَيًا وفي الحديث عن بني إسرائيل(وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ) أما الحج فهو عبادة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

خاصة للمسلمين وعندما يكون الخطاب دعوة للناس إلى الحج فكأنها هي دعوة لدخول الناس في الإسلام . أما إذا كانت دعوة الناس للصلاة والزكاة فهم أصلاً يفعلونها في عباداتهم)

وقوله تعالى : قيل لها ادْخُلِي الصرح فلما رأتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن ساقيها قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُمَرَّد من قوارير قالت رب إني ظلمت نفسي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ اللَّهِ رَبِّ العالمين)

كيف كشفت ملكة سبأ عن ساقيها ؟ هل يعقل أمام نبي عظيم وملك له شأن وهيبة كبيرة تدخل عليه ملكة لا تعرفه ولا يعرفها سابقا تكشف عن ساقيها أمامه حاشا لرسوله الكريم (عليه السلام (أن يكون قد وضع لها حيلة لكي يظهر لها قوة ملكه . وقد رأت من قوة سلطانه الكثير . فهو لا يحتاج لهذه الحيلة .

التفسير الصحيح هو أنه هناك عرض بياني يظهر روعة النسق القرآني فقد انتشر بين العرب القدماء مصطلح كشف الأمر عن ساقه فيطلقونه على الموقف الذي يشتد فيه الهول على جماعة من البشر أو على فرد منهم، وقد كانوا يتنادون في المعارك أيها الرجال... كشف الأمر عن ساقه، أي اشتد الهول عليهم وقال تعالى

يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلى السجود فلا يستطيعون) ، والمعنى ليس على ما يتوهم المرء من أول وهلة أن الله تعالى يكشف عن ساقه، حاشاه الله وتنزه جل في علاه ولكن المعنى: يشتد الهول في هذا اليوم، وهو يوم لا يكون فيه هول واحد وإنما هي أهوال وكرب وتعب.

وتؤكد - - أن العرب تقول لكل أمر اشتد قد شمر عن ساقه، أو وكشف عن ساقه، ومنه قول الشاعر: إذا شمرت لك عن ساقها.. فرنها ربيع ولا تسأم وفي قوله تعالى والتفت الساق بالساق)، ربما يتبادر إلى ذهن الناس كذلك أن الرجل

المتوفى يلف قدم على قدم والأمر بخلاف ذلك، لأن السياق هو سياق آيات تصور مشهد الاحتضار وما يساور الإنسان في تلك اللحظة من خلجات ومشاعر فراق الدنيا ، والرغبة في التخلص من الشدة وهو هنا يصف حالة شدة التعب . إذن كلمة الساق تأتي في القرآن الكريم بمعنى الشدة تماما كما يستخدمها العرب الأقدمون وعليه، فلا يستقيم أن تدخل الملكة بلقيس)

ملكة سبأ على نبي الله سليمان عليه السلام وهي تكشف عن ساقيها فليس ذلك من أخلاق الملوك وقتئذ فضلا عن أن يكون أمام نبي الله سليمان (عليه السلام) وعلى مشهد منه وقد وصفه ربه سبحانه بقوله: «نعم العبد إنه أواب . فالأنبياء أشد الخلق حياءا" من الله سبحانه وتعالى وأعلاهم اخلاقا .

كشفت عن ساقيها أي عبرت عن شدة اندهاشها وغاية الدقة البيانية والجمال التعبيري للمفردة القرآنية، وانبهارها وإعجابها بالذي كانت تراه من عجائب العمران وقوة السلطان . فأسلمت لرب العالمين على الرغم من ذهاب بعض المفسرين الى غير ذلك كما (فلما رأته حسبته لجة وكشفت عن ساقيها " أي لما رأت الصرح ظنت أنه لجة لما كان عليه الزجاج من الصفاء كالماء وكشفت عن ساقيها بجمع ثيابها لئلا تبتل بالماء أذيالها.)

والآية الاخرى قال تعالى: (وَاسْتَبَقَا البابَ وقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى البَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أراد بأهلك سوءًا إلا أن يُسْجِنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)

صورة من الحادثة، في الآيات السابقة ذكر الله تعالى أن امرأة العزيز مريدة للمراودة فقد غلقت الأبواب وقد طوى القرآن أحداثا كثيرة في القصة لعلها امتدت أياما وسنوات لا فائدة من ذكرها إنما ذكر (فاستبقا الباب) إشارة إلى أن يوسف عليه السلام) تركها وهرب منها.

الاستباق معناه أن يبذل كل واحد منهما جهده ليصل إلى هدف معين وهنا الهدف هو الباب واستبقاء الاستباق حصل منهما معا والهدف واحد هو الباب لكن الغاية مختلفة فيوسف يستبق لينجو وهي تستبق لتلحق به

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

وتعيده واستبقا الباب وليس إلى الباب إشارة إلى الرغبة بسرعة الوصول أو أن الباب كان قريبا. (وقدت قميصه) نسبة قد القميص إلى امرأة العزيز إشارة إلى أنه قد بطريقة معينة وتبين جهة القذ (من دبر) سيبني عليه براءة يوسف لاحقا. والقد في اللغة تمزق طولا على عكس القط.

تمزق عرضا وفي الحديث: (كانت ضربات علي بن أبي طالب عليه السلام، ابكارا، كان إذا اعتنى قد،وإذا اعترض قط). والقد، بكسر القاف

السير المقطوع طولا.)[١٢] وهذا مما يبين الحالة البيانية للمفردة القرآنية بنسق وتعبير جميلين. (وألفيا سيدها لدى الباب) أسند الفعل إليهما والإلفاء يدل على المفاجأة لأمر غير محسوب، فتح الباب وكان العزيز واقفا (سيدها) (الموضع الوحيد الذي ذكر فيه الزوج بالسيد في القرآن) [١٣]ولم يقل(سيدهما) مع أن يوسف تم بيعه لهذا الرجل فنسبت السيادة لهذا الرجل على المرأة دون يوسف (فألفيا التعالي على هذه المراودة جعلته شامخا عظيما قويا وهي بفعل هذا الأمر نزلت سيدها هي، ولعل لهذا علاقة بالحدث نفسه)[١٤]

ما كان من يوسف من من علياء الزوجية لتكون في منزلة يسودها غيرها بهذه الفضيحة فأصبحت مسودة بعد أن كانت سيدة إذن الخطأ والفاحشة تنزل من مقدار الزوج أو الزوجة لذلك اختص هذا الموضع بالتعبير بسيدها)[١٥]

قالت ما جزاء من أراد بأهلك سوءا) تكلمت مباشرة وهذا يدل على أنها متسلطة وتسيطر على المكان لم تخف ولم تتلعثم ولم تبكي وتنهار وكأنها حضرت لهذا واقترحت وبيئت. ما جزاء من أراد بأهلك سوءا) إما أن تكون (ما) نافية يعني ليس جزاؤه إلا السجن، والنفي فيه توكيد.

أو (ما) استفهامية أي شيء جزاؤه والاستفهام فيه تنبيه وجذب . استجالت غضب العزيز على يوسف من أراد (بأهلك) سوءا) تحريك الحميه وهذا دليل على تسمية الزوجة اهل. (سوءا) عامة، أي سوء إلا أن يسجن أو عذاب أليم سألت ثم اقترحت لم تدع له مجالا للإجابة أو الاختيار بل خيرته بين عقابين، واقترحت السجن لأنها لا تريد أن يصيب يوسف مكروها ولا أن يبتعد عنها فالسجن في ظنها أنه يرغم يوسف على أن يعود إليها. فقالت ما جزاء من أراد باهلك سوء الا ان يسجن أو عذاب اليم " فلم يصرح باسم يوسف وهو المريد ولا باسم نفسها وهي الاهل ولا باسم السوء وهو الزنا بذات البعل كل ذلك تأدبا في حضرة العزيز وتقديسا لساحته

هي أرادت هذا والله تعالى أراد ذلك وتمت ارادة الله تعالى بنصر يوسف ان جعله عزيزا لمصر ..

وقوله تعالى (سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجما بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم قل ربي أعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل) [١٦] ...

ما هي الدلالة البيانية لحرف العطف الواو في قوله سبعة وثامنهم كلبهم مع العلم أنها لم ترد فيما قبلها .الذين قالوا بالثلاثة هم اليهود، والقائلون بالخمسة النصارى (رجما بالغيب أي قولاً بلا علم كمن يرمي إلى مكان لا يعرفه، فإنه لا يكاد يصيب وإن أصاب قبلا قصد) . ثم حكى الثالث وسكت عليه أو قرره بقوله وثامنهم كلبهم وهي هنا تفيد التوكيد والتحقيق كما صرح المفسرون أي كأنها تدل على أن الذين قالوا أن أصحاب الكهف كانوا سبعة وثامنهم كلبهم هم الذين قالوا القول الصحيح) فالواو إذن هي واو الحال ولكنها أفادت التوكيد والتحقيق بأن هذا القول صحيح لأن الواو يؤتى بها إذا تباعد معنى الصفات للدلالة على التحقيق والاهتمام هو الأول والآخر والظاهر والباطن) وإذا اقترب معنى الصفات لا يؤتى بالواو (هماز مشاء بتميم هذا الصفات متقاربة فلم يؤتى بالواو) - وفي قوله تعالى في سورة التوبة (التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ الساجدون الأمرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

نلاحظ أن الواو ذكرت مع الصفة الأخيرة وهي الأشد على النفس والآخرين وباقي الصفات الأولى كلها متقاربة لكن النهي عن المنكر يكون أشد على الإنسان وقد يؤدي إلى الإهانة والقتل أحياناً. وهي تسمى واو الثمانية وزعم بعض العلماء بأن من معاني الواو .. واو الثمانية ، حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها) و (ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم .... و التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر) ... وثيبات وأبكاراً)[١٧] هي واو الثمانية ...

غير أن جمهور النحاة وأهل التحقيق على أن واو الثمانية ليس لها أصل في لغة العرب ....

وقوله ما الغرض البياني بين كلمة (قرية) وكلمة (مدينة) في القرآن الكريم كما وردنا في سورة يس وسورة الكهف؟

لغة كلما اتسعت القرية تسمى مدينة، والقرية قد تكون صغيرة وقد تكون كبيرة. وقد جاءت الكلمتان (واضرب لهم مثلا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءهَا الْمُرْسَلُونَ) و (وَجَاء من أقصى المدينة رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا المرسلين) أي أن أصحاب القرية جذوا في التبليغ حتى وصل إلى أبعد نقطة في المدينة مع بعدها.

وقوله تعالى (وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى) أي أن هذا الرجل جاء يحمل هم الدعوة والتبليغ. ووصل التبليغ إلى أقصى نقطة في المدينة مع أنها متسعة وهذا فيه دليل على جهدهم لنشر الدعوة والذي جاء حمل هم الدعوة من أقصى المدينة.

وفي سورة الكهف فانطلقا حتى إذا أنيا أهل قرية استطعنا أهلها فأبوا أن يُضيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جَدَاراً يُرِيدُ أَن ينقض فَأَقَامَهَ قَالَ لَوْ شِئْتَ لا تُخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً) و (وأما الجدار فكانَ لِغُلامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تحتهُ كنز لهما وكان أبوهُمَا صَالِحاً فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عنْ أَمْرِي ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبراً) استطعم موسى والخضر أهل القرية على سعتها أي أنهما جالا فيها كلها وبلغ بهم الجوع كثيراً حتى استطعموا أهلها.

وقوله تعالى: ولبثوا في كتبهم ثلاث مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا)[١٨] فما الحكمة في اختيار القرآن الكريم لفظ (لبث)، ولم يختر لفظ (أقام)، أو (مكث)، وكلها ألفاظ متقاربة في الدلالة على الاستقرار القرآن الكريم هو كلام الله المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، ولا شك أن لكل كلمة من كلماته دلالة خاصة، ومعنى محددا، لا يدل عليه غيره من مفردات اللغة العربية على اتساع معجمها، وضخامة مفرداتها، مع وجود فوارق دلالية دقيقة جدا بينها، عرفها من عرفها، وجهلها من جهلها، وهذا وجة يسير من وجوه الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم لقد اختار القرآن الكريم لفظة (لبث) في الآية السابقة دون غيرها (لأنها بالتأكيد الأكثر دلالة على المقصود في سباق الآية الكريمة، فهي تدل على الإقامة المحدودة القصيرة)[١٩] وهذا ما ينطبق على سباق الآية الكريمة، فعلى الرغم من إقامة الفنية تلك الفترة الطويلة، فإنها كانت محددة بزمن له بداية، وله نهاية، فهو قصير ومن معاني (لبث): انتظر، والانتظار لا يكون إلا للزمن اليسير القليل

وقال جرير : **وقد أكون على الحاجات ذا لبث *** وَأَحْوَذِيًّا إِذَا انْضَمَّ الدُّعَالِيبُ**

ومهما لبث المرء عاكفا على حاجاته، فسرعان ما ينفض عنها، ويمضي وفي الحديث: (فاستليث الوحي)، يقال: (استلبية): إذا استبطاه)، وَهُوَ استفعل من اللبثِ، وَهُوَ الْإِبْطَاءُ والتَّأَخُر؛ يقول الحق تبارك وتعالى: (وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) (وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذكرني عند ربك فأنساة الشيطان ذكر رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بضْعَ سنين). (وكذلك بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لبثْتُمْ قَالُوا لبثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)

و(قَالُوا لبثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَاسْأَلِ الْعَادِينَ)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سلاما قال سلام فما لبث أن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ) كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا) ولا يخفى علينا أن (لبث) وما اشتق منها في الآيات السابقة، جميعها قد دلت على الإقامة اليسيرة

المحدودة أما الفعل (أقام)، فإنه يفيد الإقامة الطويلة، فأقام في المكان اتخذه موطنا ومستقرا، وهذا ما يبدو جليا في الآيات التالية، يقول جل جلاله: (يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ) الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ : عَذَابٌ مقيم من ياتيه عذاب : وقال الذين) آمَنُوا إن الخاسرين م يوم القيامة ألا إن الظَّالِمِين في . عذاب مقيم) وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نار جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ)

وقوله سبحانه وتعالى: (فمكث غير بعيد فقال أخطت بما لم تحط به وجئتك مِن سَبَا بِنَبَا يَقِين) وواضح هنا أن الهدهد قد مكث يسيرًا من الزمن، ولم يطل الغيبة عن سليمان عليه السلام، فقد عاد إليه بخبر أهل سباء وقوله عز وجل في سورة القصص: (فلما قضى موسى الأجل وسار بأهله أنسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا قَالَ لأهله امكثوا إلى اننت نارًا لعلى أتيكم منها بخبر أو جذوة من النار لعلكم تصطلون) وقوله تبارك وتعالى في سورة طه: (إذ رأى نارًا فقال لأَهْلِهِ امكثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هدى) ، فالمكث هنا بسير، ولا يستغرق سوى مسافة الطريق ذهابا وإيابا، ومعلوم أن مكث المسافريكون قليلا مهما طال)

والالتفاته الاخرى الفرق بين (ارجعي) و(أذهبي) لماذا يذكر القرآن الكريم للنفس المؤمنة حين موتها (ارجعي إلى ربك وليس (اذْهَبِي) ؟ مَا هُوَ الْفَرقُ بين الذهاب والرجوع ؟ قول : ذهبت إلى الجامع ورجعت إلى المدرسة - وَلَيْسَ الْعَكْسِ الذَّهَابِ يَكُونُ مِنْ المكان الأصل إلى مكان مؤقت . والرجوع يكون من مكان مؤقت إلى المكان الْأَصْلِ سَيِّدُنَا سُلَيْمَانُ – عَلَيْهِ السلام - أرسل الهدهد إلى قَوْمٍ بلقيس وقال له : اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم) وعندما جَاءَه رسول بلقيس قال له : -

(ارجع إليهم لذلك فإن ربنا - سبحانه - يقولُ لِنَفْسِ الْمُؤْمِنِ عِنْدَ مَوْتِهَا : -

يا ايتها النفس الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إلى ربك راضية مرضية) و ليس : اذْهَبِي إِلَى رَبِّكَ لِأَنَّ الدُّنْيَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُؤْمِن مكان مؤقت . صَدَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ الْقَائِل :(واتقوا يومًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى الله) وَلَمْ يَقُل تَذْهَبُونَ فيه إلى الله . فعنده سبحانه المقر والمستقر وَكُلُّ مَا سِوَاهُ فِنَاء وَزَوَال يَا قَوْمِ إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ) وَاضْرِبْ لهم مثلا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ) (وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ)

وفي هذه الاية جمال بياني قرآني .. فقد قال تعالى: (قَالَتِ امْرَأَةُ العزيز الآن حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَن نفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ذلك ليعلم أني لم أخله بالغيب وأن الله لا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ) من العجيب في القرآن وبلاغته أنه يذكر القول ويدرج معه قول القائل آخر والمقولان لقائلين مختلفين ويتصلان فكأنهما مقولان لقائل واحد لكن المعنى واضح يدل عليه السياق في يوسف « قَالَتِ امْرَأَةُ العزيز الآن حَصْحَصَ الْحَقُّ أنا راودته عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لمِنَ الصَّادِقِينَ ذلك لِيَعْلَمَ أني لم أحله بالْغَيْبِ وَأن الله لا يَهْدِي كيد الخائنين فعندما نقرأ الآيتين نظن أن القولين لامرأة العزيز ولكنه ليس كذلك فقولها ينتهي عند كلمة وإنه لمن الصادقين وبعدها يبدأ كلام سيدنا يوسف ع حيث

يقول لك ليعلم أني لم أخله بالغيب وأن الله لا يَهْدِي كيد الخائنين ويقصد النبي يوسف ع أنه ليعلم العزيز أني لم اخنه بالغيب والنبي ع مؤمن فقال إن الله لا يهدي كيد الخائنين وللمفسرين آراء أخرى)[٢٠]

كثير منا لا يفرق بين مفردتين وردنا في القرآن الكريم

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

إبليس : هو اسم علم للمخلوق الذي رفض أمر الله تعالى حين أمره بالسجود لآدم وهو من جنس الجن الأولى (ابليس) والأخرى (الشيطان) وفي الحقيقة أن الفرق بين المفردتين هو : لقوله تعالى (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدم فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ }

ولم يرد ذكر ابليس في القرآن الكريم إلا مع النبي آدم عليه السلام. فالمهم هنا أن نعرف أن إبليس اسم علم وهو يقابل آدم في الحوار والشيطان : وهو إسم جنس يشمل جميع ذرية إبليس وجنوده الملاعين فضلاً عنه شخصياً وحين يرد ذكر الشيطان الرجيم في القرآن قوله تعالى واستفزز من استطعت منهم بصوتك وأجلب الكريم فقد يكون إشارة إليه أو لجيوشه في قوله عليهم بخيلك ورجلك وشاركهم في الأموال والأولاد وعدهم وما يعدهُمُ الشَّيطانُ إلَّا غرورا) ومن هنا (علينا أن ندرك أن الشيطان الرجيم ليس هو شخصياً يغري ويوسوس لجميع الخلق بل الظاهر انه مهتم بالكبار من الشخصيات الإلهية كالعلماء وأضرابهم وأما من هم دون ذلك فصغار أولاده وجلده يتكفلون بأمرهم)[٢١]

وإذا أطلق القرآن الكريم كلمة الشيطان فدلالة الكلمة تشمل إبليس وذريته أجمعين.

بقي أن نعلم أن الشياطين مصطلح يطلق على جميع من تمرد على أوامر الله تعالى سواء كانوا من الجن أو من الإنس لقوله تعالى في سورة الأنعام المباركة الآية وكذلك جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غُرُورًا ولو شاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فذرهم وما يفترون).

و في سورة الرحمن المباركة سرد وصفي لجنات أربع في بيئة الآخرة على نحو

مزدوج، أي جنتين لكل بطل، وكل جنتين ينتظمهما وصف متميز عن الآخر.

الجنة الأولى تبدأ بالسرد الوصفي ولمن خاف مقام ربه جنتان فبأي آلاء ربكما تكذبان ذواتا أفنان) ، والجنة الثانية : (ومن دونهما جنتان فبأي آلاء ربكما تكذبان مدهامتان...

والسؤال : هل أن كلا من الجنتين المزدوجتين قد رسمتا لعنصر بشري واحد من حيث موقعه العبادي ؟ او هناك كلام اخر ؟

إن الناقد القصصي أو المتذوق الفني بعامة بمقدوره - حتى بعيدا عن النصوص المفسرة - أن يستخلص أن الجنتين الأولتين خصصتا لطبقة متميزة عن الطبقة الأخرى التي لابد أن تكون أقل درجة من الطبقة الأولى.

ويبدأ المفسر بالتحدث عن الدلالة الفكرية للبيئة الأخروية مبينا أن الخوف من الله أو التقوى بعامة يعنيان ان الشخصية تلتزم بأوامر السماء ونواهيها بالنحو الذي يستاقها الى الظفر بمكافأة تتناسب والتزاماتها .

وإن هذه البداية القصصية تكشف عن أن هاتين الجنتين تجسدان موقعا علويا مادام الخوف والتقوى يحجزان الشخصية عن الوقوع في المعصية، مما يتطلب مكافأة أعلى وأرفع بالقياس لمن يمزج الطاعة بالمعصية، أو يتردد فيها .

أما من ناحية الدلالة الفنية الصرفة فإن المفسر يعقد مقارنة مفصلة بين السرد الوصفي للجنتين العاليتين والدانيتين، مبينا عناصر كل منهما، ليخرج بنتيجة مفادها أن الوصف الذي يبدو بادئ ذي بدء متشابها بشدة، هو في العاليتين غيره في الدانيتين

وقال تعالى (يُطافُ عَلَيْهِم بِكَأسٍ من مَّعِينٍ بَيضاءَ لَذَّةٍ لِلشاربين ا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ} قال تعالى: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيق وَكَأسٍ مِّن مَّعِينٍ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَايُنزِفُونَ)

وردت مفردة (غزل) مرة في القرآن الكريم في سورة الصافات ومعناها لا يكون في ذلك الشراب (غزل) أي: فساد يلحق العقل خفيًا، وهي تدل على خلل وأخذ من حيث لا يدرى ، وفسرت بمعنى الإضرار والإفساد، فنفى (الغول) عن الخمر، أي نفي مضارها، والإنزاف فسر بالسكر المذهب بالعقل، وأصله ذهاب الشيء تدريجيا . إلا أن سورة الواقعة اكتفت ببيان هذا المعنى دون الرجوع إلى اللفظ نفسه، الذي ذهبت إليه

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الآية السابقة في الصافات، وجاء بقوله: لا يُصدَعُونَ عَنْهَا وَلا يُنزفون أي لا يلحقهم الصداع من شرابهم، ولا تنزف عقولهم، أي: لا تذهب بالسكر من ذلك الشراب الذي يُسقونه. ومحصل المعنى إنه ليس فيها مضار الخمر التي في الدنيا ولا اسكارها بإذهاب العقل.

قال تعالى: (وَالْأَرْضِ ذات الصدع [الطارق الصدع هو "الشق في شيء صلب "[٢٢] وقد وصف الله تعالى الأرض بالصدع؛ لما فيها من حقيقة كونية مبهرة، فالأرض لها غلاف صخري خارجي، وهذا الغلاف يحتوي على شبكة هائلة من الصدوع تمتد لمئات الآلاف من الكيلومترات طولا وعرضا، وإن هذا الصدع المتصل من ضرورات جعل الأرض صالحة للعمران؛ لأن الأرض فيها كم من العناصر المشعة التي تتحلل تلقائيا بمعدلات ثابتة، وهذا التحلل يؤدي إلى إنتاج كميات هائلة من الحرارة، ولو لم تجد هذه الحرارة متنفسا سهلا لها الفجرت الأرض كقنبلة نووية هائلة منذ اللحظة الأولى، فالله سبحانه وتعالى جعل هذا الصدع كصمام أمان لجوف الأرض، فالعلماء لم يدركوا أبعاد هذه الحقيقة إلا في النصف الأخير من القرن العشرين واستمرت دراستهم لها لأكثر من عشرين سنة حتى استطاعوا أن يرسموا هذه الصدوع بالكامل ويعرفوا فوائدها، والقرآن الكريم سبق إدراكهم بأكثر من ألف وأربعمائة سنة ببيان ذلك .

والاية الاخرى قال تعالى: وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا ...) قال تعالى: وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ...)

استعمل القرآن الكريم لفظ (وسيق) في موردين متجاورين في سورة واحدة، دل أحدهما على شدة العذاب في سوق الكافرين إلى جهنم، والآخر على زيادة في نعيم المتقين وسوقهم إلى الجنة؛ وذلك لما يحمله معنى السوق الذي يُستعمل عادة في موارد يكون تنفيذ العمل فيها من دون رغبة أو اشتياق)[٢٣]

وهو ما كان واضحًا مع أهل جهنم، ولكن كيف يكون ذلك مع أهل الجنة مع أن المتوقع منهم أنهم يتوجهون إلى الجنة بتلهف واشتياق فربما أن المتقين منشغلون بالنظر إلى رحمة الباري عز وجل، مما جعلهم لا يقبلون حتى بالجنة؛ لذا فإن الملائكة تسوقهم سوقا إلى الجنة جماعة بعد جماعة، فرغم أن المتقين مشتاقون إلى الجنة، فإن الجنة والملائكة مشتاقون أكثر لوفودهم عليهم، إذ إنهم لا ينتظرون دخول المتقين إنما يذهبون لجلبهم بسرعة قبل أن يأتوا كما هو الحال بالنسبة إلى المستضيف المشتاق الضيفة والمتلهف لوفوده عليه، إذ إنه لا يجلس لانتظاره، وإنما يذهب لجلبه بسرعة قبل أن يأتي هو بنفسه)[٢٤].

المصادر

١- القرآن الكريم.
٢- ابن كثير (دت)تفسير القرآن العظيم .
٣- ابن منظور(٢٠٠١) لسان العرب منظور.بيروت لبنان.
٤- البحراني صنقور، محمد (٢٠١٣) شبهات مسيحية حول القرآن، ط١، قم المقدسة.
٥- البستاني .د. محمود(دت) البناء الفني في القرآن.
٦- البستاني .محمود(دت) دراسات فنية في قصص القرآن
٧- السامرائي.د.فاضل (دت)بلاغة الكلمة القرآنية .
٨- السبزواري. عبد الأعلى(دت) مواهب الرحمن في تفسير القرآن.
٩- الشيرازي .ناصر مكارم(دت) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ط١، مؤسسة الأعلمي ، بيروت
.
١٠-الصدر محمد محمد صادق (١٤٢٤ه)منة المنان في الدفاع عن القرآن ١٥، مطبعة انصار الله .

ISSN–2536–0027

١١-الطباطبائي، محمد حسين (١٤٠٢هـ)، الميزان في تفسير القرآن، ط١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت .لبنان، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م: ٣/٢٩٤.
١٢-الطوسي، محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد حبيب العاملي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان
١٣-شبهات مسيحية حول القرآن محمد صنقور البحراني.
١٤-شرح دعاء السحر للسيد روح الله الموسوي الخميني (قد)(من الانترنيت)
١٥-اشراقات قرآنية د. سلمان العودة
١٦-الصدر.محمد صادق(دت)رفع الشبهات عن الانبياء.
١٧-خصائص التعبير القرآني.. عبد العظيم ابراهي
١٨--لمسات بيانية برنامج تلفزيوني / قناة الشارقة الدكتور فاضل السامراني
١٩--محاضرات الاستاذ محمد سلمان زاير
٢٠-محاضرات د. حسام النعيمي.

---

(١)) سورة الأنعام: من الآية ٧٤
(٢) الاعراف ١٠٧
(٣)المعجم الوسيط-مجمع اللغة العربية بالقاهرة صدر: ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠م.
(٤) صحيح البخاري - (ج ١٥ / ص (٢٥٦)
(٥) العلامة الطباطبائي تفسيره الميزان ج ١٨: (٢٥١)
(٦) رفع الشبهات السيد محمد الصدر
(٧) ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: ٧١١ هـ)، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان
(٨) الشيرازي: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ط١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ١٤٣٤هـ ٢٠١٣ م ١٣/١٦
(٩) الطبرسي، أبي على الفضل (ت: ٥٤٨هـ)، مجمع البيان في تفسير القرآن، ط، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت .. لبنان، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٥
(١٠) الأمثل الشيرازي الشيخ ناصر مكارم ٣١٩:٢٠ والسيد محمد الصدر منة المنان ج ١ ص٦٦.
(١١)الطباطبائي تفسير الميزان جزء ١١ ص ١٠٧.
(١٢) مجمع البيان الطيرسي من ٣٨٩
(١٣) لمسات بيانية فاضل السامرائي.
(١٤) الامثل اية الله ناصر مكارم الشيرازي ص ١٢٧.
(١٥) المصدر السابق.
(١٦)سورة الكهف الآية ٢٢
(١٧) سورة التوبة ١١٢
(١٨) الكهف: ٢٥.
(١٩) المنجد في اللغة ج ١ من ٢١٣
(٢٠) من كتاب إشرافات قرانية د. سلمان العودة
(٢١)محاضرة للباحث الإسلامي الأستاذ محمد سلمان زاير الربيعي.
(٢٢) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت: ٨١٧ هـ)، القاموس المحيط، تح مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، طه، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م: ١/٧٣٦.
(٢٣) النجار، زغلول، من آيات الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، ط١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ١٤٣٣٠هـ ٢٠١٢م: ١٨٤٨٣ وظ: بيضون، لبيب، الموسوعة العلمية القرآنية، ط١، الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان: ١٤٣٢هـ .
(٢٤)الشيخ ناصر مكارم الشيرازي الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ط١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت - لبنان ١٤٣٤٠هـ - ٢٠١٣م: ١١/٥١٧

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

القروض المصرفية في التشريعات العراقية

الباحث محمد مكطوف فرج الزبيدي
المشرف الدكتور سيد محمد حميد حسيني يزدي
جامعة طهران / فرع الفارابي/كلية الحقوق

المستخلص
تعد القروض المصرفية من أهم النشاطات التي تمارسها المؤسسات المصرفية بغرض أستثمار الموارد المالية للمصرف، بل تمثل الركيزة الاساسية لنشاطها ، وتعتبر العائدات المتولدة من منح القروض الجانب الأكبر للإيرادات تلك المؤسسات، حيث يلجأ أصحاب العجز المالي من التجار أو المنتجين أو الافراد الى الاقتراض من المؤسسات المصرفية لغرض تمويل مشروعاتهم او سد أحتياجاتهم.
ان للقروض المصرفية الممنوحة من قبل المصارف العراقية خصائص ومصادر تمويل سنحاول بيانها في بحثنا هذا كما أن القروض التي تمنحها تختلف من مصرف الى أخر حيث لكل مصرف نشاط يميزه عن غيره من المصارف فمنها قروض تجارية كما هو الحال في قروض مصارف الرشيد والرافدين والمصرف التجارة العراقي ومنها قروض أسكانية كقروض المصرف العقاري وأخرى قروض تخصصية كما في القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي والمصرف الصناعي.
أن القاعدة عند منح القروض المصرفية هي الالتزام بالسداد ، وهنا قد يتعثر الزبائن في سداد ما عليهم من ديون، مما يفرض على المصارف فرض عدة شروط واتخاذ تدابير احترازية لتجنب مخاطر عدم التسديد وتوفر اكبر درجة من الأمان ضد هذا الخطر، وقد اخذت المصارف العراقية بنظر الاعتبار خطر عدم السداد لذا أشترطت عدت ضمانات لغرض أستحصال أصال القرض والفوائد المترتبة عليه ، لكل ذلك حاولنا في هذا البحث تسليط الضوء على بيان تعريف القروض ومصادر تمويلها وخصائصها وبيان أنواعها والشروط الواجب توفرها في المقترض والمخاطر والضمانات ضد خطر عدم السداد.

المقدمـــــة

أولاً- فكرة البحث

يحتل الجهاز المصرفي مكانة مميزة في اقتصاديات الدول الحديثة، إذ يكون له دور مهم في تفعيل وتطوير وتحديث الاقتصاد الوطني من عدة نواحي، ومنها أستثمار الاموال وتوجيهها الى الوحدات التي بحاجة لتلك الأموال من خلال منح القروض المصرفية للقطاعات ومنها القطاع الخاص.
ومن أجل أحتياجاتهم المالية يلجئ الافراد للمصارف من اجل تمويل مشروعاتهم ومن جانبها المصرف تضع عدة وسائل أئتمانية تتلائم مع أحتياجاتها المالية ودرجة سيولة أصولها وامكانياتها المستقبلية.
أن عمليات منح القروض المصرفية من قبل البنوك تعد من النشاطات الرئيسية لها نظراً للعوائد التي تحققها تلك القروض ونظراً لتلك الأهمية التي تحتلها عمليات منح القروض أصبح من الضروري أن يولي المسئولين في المصرف عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها.
ومما ذكر أعلاه نرى من الملائم إلقاء الضوء على بيان ماهية القروض المصرفية، ثم التعرض الى السياسات الرئيسية التي تنظم عملية الاقتراض مع بيان الالية التي نظم بها المشرع العراقي منح القروض المصرفية.

ثانياً- أهمية البحث

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تظهر أهمية البحث بتفعيل دور المصارف بالمساهمة في عملية التنمية من خلال تمويل المشاريع الاقتصادية والفرص الاستثمارية للأفراد، الامر الذي يحقق وبصورة مباشرة دعماً للإنتاج المحلي ومعالجة نسبة السيولة الفائضة.

ثالثاً- أشكالية البحث

بما أن لكل بحث هدفاً، فأن الهدف من هذا البحث هو أيجاد الحلول لعدد من الإشكاليات القانونية التي سيتم توضيحها والوقوف عليها ومنها:

- ✓ بيان ماهية القرض المصرفي وأهميتها؟
- ✓ ماهية مصادر تمويل القروض المصرفية؟
- ✓ ما هي خصائص ومميزات القرض المصرفي؟
- ✓ ما هي أنواع القروض المصرفية؟
- ✓ ماهي الضمانات والمخاطر التي قد تواجه البنك عند منحه القرض المصرفي؟

رابعاً- منهجية البحث

سنتبع في دراستنا موضوع البحث الموسوم بـ (القروض المصرفية في التشريعات العراقية) منهج الدراسة التحليلية المقارنة.

خامساً- خطة البحث

المبحث الأول	**ماهية القرض**
المطلب الأول	مفهوم القرض
الفرع الأول	تعريف القرض لغةً وأصطلاحاً
الفرع الثاني	تعريف القرض قانوناً
المطلب الثاني	أهمية القروض ومصادرها
الفرع الأول	أهمية القروض
الفرع الثاني	مصادر القروض
المبحث الثاني	**عقود القروض المصرفية**
المطلب الأول	خصائص وأنواع عقد القرض المصرفي
الفرع الأول	خصائص عقد القرض المصرفي
الفرع الثاني	أنواع عقد القرض المصرفي
المطلب الثاني	الضمانات والمخاطر في عقد القرض المصرفي
الفرع الأول	ضمانات القروض المصرفية
الفرع الثاني	مخاطر القروض المصرفية

المبحث الأول

مـاهيـــــــــة القـــــــرض

على الرغم من تضارب التفسيرات حول المفاهيم الاقتصادية للقروض، إلا أن الجميع يتفقون على أنها مبلغ مالي، يدفعه الجهاز المصرفي للأفراد والمؤسسات، بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة، وبفائدة محددة مسبقاً وبتغيير آخر تعتبر القروض البنكية تحويل مؤقت لرأس المال من عميل اقتصادي لآخر بقصد استغلاله في نشاط إنتاجي أو استهلاكي، يدفع المبلغ بالإضافة إلى الفائدة وهو ما يعتبر تعويضاً للمقرض عن حرمانه من رأس ماله[1].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ولغرض بيان ماهية القروض، سنتناول مفهوم القرض في المطلب الأول في حين سنتطرق الى أهمية ومصادر تمويل القروض في المطلب الثاني.

المطلب الأول

مفهـــــوم القـــــرض

بصورة عامة أن القروض البنكية[٢] هي من أفعال الثقة بين الافراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن والمتمثل في حالة القروض المصرفية في البنك ذاته، حيث يمنح أموال الى شخص آخر هو المدين الذي يلتزم بضمانه أمام الاخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض وهو الفائدة التي تمنح للبنك[٣].

ولا يخفى على الباحثين أن مفهوم القرض يختلف من باحث لأخر كلاً حسب تخصصه وحسب نظرته، حيث صنف الباحثين القروض المصرفية الى عدة أنواع وفقاً لآجل القرض من جهة، أو من الغرض من القرض أو ضمان القرض من جهة أخرى، لذا سنتناول في الفرع الأول بيان تعريف القرض المصرفي لغةً وأصطلاحاً مع بيان موقف المشرع العراقي في تعريف القروض المصرفية في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الأول

تعريف القروض لغةً وأصطلاحاً

ظهرت للقرض عدة تعريفات ومعان متعددة في اللغة وفي الاصطلاح الفقهي تستخلص من استعمالاته المختلفة وذلك بسبب الانتشار الواسع له في المجالات الاقتصادية.

ففي اللغة يعرف القرض بأنه عقد محدد قد يتضمن دفع مبلغ مماثل من المال لآخر لإرجاع مبلغ مماثل ويسمى أحياناً "دين" ويقال: إن فلاناً كان عليه دين: ودنت الرجل: أقرضته، والقرض أخص من الدين، والقرض هو ما تعطيه مالاً ليقضيه، واستقرضت من فلان، أي طلبت منه القرض فأقرضني فالقرض هو دفع المال لمن ينتفع به، ويعود بمقابله في سبيل الله، أو يقرضه مالاً، ولا يطلب منه رده ابتغاء وجه الله عز وجل[٤].

أما تعريف القروض المصرفية أصطلاحاً فقد عرف الاقتصاديون القرض بعدة تعاريف ومختلفة تختلف مضامينها وفقاً لوجهة نظر الباحث وقد وجدنا أن القرض باللغة الإنكليزية (credit) نشأ من عبارة (creditum)باللاتينية وهي تركيب الأصطلاحين:

- Cre: وتعني الثقة.
- Do: وتعني أضع.

وعليه فأن أجمالي المصطلح يعني (أضع الثقة)[٥]

وقد عرفه (Pleroy) بأن القرض هو (وضع تحت تصرف الغير رأسمال مع الألتزام بأسترداده أما رأسمال نفسه أو مايعادله، وكما عرفه (G.Petit Duit Aulis) في كتابه حول مخاطر القروض البنكية بأنه (منح البنك يعني منح الثقة مع أعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال نفسه أو مايعادله) ونستنتج من ذلك أن عملية الاقتراض تعتمد على ثلاث عناصر هي :

- الثقة : لكي يتحقق عامل الثقة على العميل أ يقدم للمصرف ضمانات قيمتها المالية تفوق قيمة القرض.
- المدة : هي الآجل الذي يستفيد منه المقترض بالأموال المقرضة وتتحدد هذه المدة بعد توقيع اتفاقية القرض.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- الوفاء بالتسديد : الوفاء بإرجاع ما أقترضه مضافاً إليه فائدة[٦].

وقد عرفه بعض الاقتصاديين العرب بأنه (الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة ينفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بألتزامه وذلك لقاء عائد معين يحمل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف)[٧].

في حين عرفه أخرون بأنه (عملية تزويد الافراد والمنشأة والمؤسسات بالأموال على أن يتعهد المدين بتسديد هذه الأموال مع الفوائد في تواريخ محددة) كما تم تعريفه بأنه (الثقة التي يوليها المصرف الى زبائنه بتقديم مبلغ من المال للاستخدام في مجال محدد في فترة معينة ويتم التسديد خلال المدة المتفق عليها)[٨].

وعرفه اخرون بأنه (مقياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على القيم النقود مقابل تأجيل الدفع الى وقت معين في المستقبل أي تعهدا بالدفع بعد أنقضاء وقت الاستدانة أو القرض)[٩].

من التعريفات أعلاه نجد أن أهمية القروض في أنها تمثل جانباً هاماً من وظائف البنك بل هي الأساس لعملها وتهتم هذه الأخيرة عند منحها القروض بعوامل ضمان الربحية والسيولة، كما نجد أن التعريفات أن القرض يتشكل من طرفين هما:

- الطرف الأول : المقرض وهو الذي يمنح القرض
- الطرف الثاني : المقترض وهو المدين الذي يتعهد بتسديد القرض.

الفرع الثاني

تعريف القروض قانوناً

مما ذكر أعلاه نجد من الضروري مراعاة عدة اعتبارات منها المحافظة على سلامة التوظيف وحسن استخدام هذه أموال البنوك والتقيد بالسياسة العامة للدولة وخاصة القرارات التي تصدر من الجهات ذات العلاقة من حيث هيكلية أسعار الفائدة والعمولات والنسب النقدية وهنا تظهر أهمية صياغة السياسة الاقراضية وأصدار التشريعات القانونية التي تحكم هذه السياسة، وهذا ما سعى إليه المشرع العراقي حيث عرف القرض في القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ (المعدل) بـ(القرض هو أن يدفع شخص لآخر عيناً معلومة من الأعيان المثلية التي تستهلك بالإنتفاع بها ليرد مثلها)[١٠].

في حين سبق المشرع المصري المشرع العراقي في تعريف القرض في القانون المدني المصري رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨ (المعدل) وعرفه بأنه (عقد يلتزم به المقرض أن ينقل الى المقترض ملكية مبلغ من النقود أو أي شيء مثلي أحر على أن يرد إليه المقترض شيئاً مثله في مقداره ونوعه وصفته)[١١].

مما نلاحظه أعلاه أن المشرع العراقي قد أخذ بنظر الاعتبار جانب الانتفاع عند تعريفه للقرض وكأنه عقد من العقود الواردة على المنفعة كالإيجار.

أما المشرع المصري فقد أتجاه للناحية العقدية للقرض بالإضافة الى الإشارة الى نقل الملكية للمبلغ النقدي المقترض أو الشيء المقترض الى المقترض مما يعني أنه قد ركز على الصفة العقدية للقرض وكعقد من العقود الناقلة للملكية كالبيع، حيث نجد أن التعريف الذي تبناه المشرع المصري كان أدق وأكثر تفصيلاً من تعريف المشرع العراقي للقرض الذي ركز على جانب الانتفاع في تعريفه.

المطلب الثاني

أهمية القروض ومصادرها

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

مما لا شك فيه أن للقرض أهمية كبيرة تختلف بإختلاف النشاط وطبيعة الأشخاص كما أن مصادر تمويل القروض فهي متعددة يعتمد عليه البنك في ممارسة نشاط الأقراض لذا سنتناول في الفرع الأول بيان أهمية القرض مع بيان مصادر تمويله في الفرع الثاني.

الفرع الأول

أهميـــة القـــروض

يحتل القرض أهمية بالغة تبرز في كونه يمثل جانباً هاماً من وظائف البنوك ويعد المحور الأساسي لعملها وتكاد تكون الحاجة الى القروض كبيرة للغالبية من الأفراد وأصحاب المشاريع وغيرها من القطاعات، حيث نادراً مانجد في الحياة العملية مشاريع اقتصادية تعتمد في نشاطها على مواردها الذاتية[١٢].

من هذا المنطلق يجد الباحثين أن القروض المصرفية تحقق الكثير من المزايا للمؤسسات المقترضة ومن أهم هذه المزايا نذكر منها ما يلي:-

- تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته، حيث تمثل الجزء الأكبر من استخداماته، لذلك تولي البنوك اهتماما خاصا بالقروض المصرفية.
- تعتبر القروض المصرفية التي تمنحها البنوك من العوامل المهمة في عملية خلق الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة الودائع والنقد المتبادل، كما أن منح القروض يمكّن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي في المجتمع الذي تخدمه[١٣].
- تلعب القروض دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني حيث تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد عالية فالقروض هي وسيلة للبنوك لاستثمار مواردها المالية وعدم إبقائها جامدة.
- كما يعتبر وسيلة لنقل رأس المال من شخص إلى آخر أي أنها وسيلة للتبادل على الرغم من أنه يمكن تحويل الأموال
- تسهيل المعاملات التي أصبحت مبنية على العقود وسداد الديون.
- القروض تؤدي إلى عدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة دون استخدامها بل عن طريق القروض يتم استثمار الأموال لصالح الأفراد والمنظمات في أوقات الحاجة.
- تساهم القروض بالاستفادة من السيولة الفائضة التي يتم الحصول عليها لتمويل قروض الصناعة والزراعة والأنشطة الحرفية واستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية رأس المال.
- القضاء على التضخم من خلال أمتصاص الزيادة في القوة الشرائية المخصصة للاستهلاك. القضاء على التضخم من خلال استيعاب الزيادة في القوة الشرائية المخصصة للاستهلاك.
- القروض تحدد مستوى الدخل النقدي فهناك علاقة مباشرة بين مستوى الدخل ومعدل منح القروض، فينخفض مستوى الدخل مع انخفاض معدل منح القروض، بينما يرتفع مستوى الدخل مع زيادة معدل منح القروض[١٤].
- الإقراض المصرفي يساعد على خلق قدرة وسائل الدفع تتناسب حجماً ونوعاً مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع.
- من خلال القروض يمكن توفير الموارد المالية اللازمة لمنظمات الأعمال لاستخدامها في الفرص الاقتصادية المختلفة وكذلك توسيع قاعدة الإنتاج التي تتطلب رؤوس أموال كبير.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- تلعب القروض دوراً كبيراً في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد المالية في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج.
- تساهم القروض في الرقابة على نشاطات المشروعات من طرف الدولة وذلك بواسطة الأرصدة الأئتمانية المخصصة لهذا الغرض[١٥].

أن النظر الى أهمية القروض المصرفية التي تم ذكره نجد أن أهميتها تكمن في زاويتين هما:
أولاً- وفقاً لوجهة نظر البنك ذاته كون القروض تعد من أهم مصادر الإيرادات للبنك.
ثانياً- دور القروض في النشاط الاقتصادي لما للقروض من أهمية بالغة في تطور ونمو الاقتصاد الوطني وأرتقائه.

الفرع الثاني

مصـــــادر تمويل القروض

يتكون النظام المصرفي من مجموعة من المؤسسات المالية والنقدية وهي التي تقوم بعمليات التمويل حيث تأتي أموال البنوك من صادر متنوعة والتي تستخدمها في تمويل نشاطاتها المصرفية وتقدم خدماتها المالية للعملاء، وموارد هذه المؤسسات في منح القروض هي:-

أولاً- الودائع: وهي من أهم وسائل الأموال التي يعتمد عليها البنك وتشكل نسبة كبيرة من إجمالي موارده، فالوديعة عرفها المشرع العراقي في قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف العراقية رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ بأنها (مبلغ نقدي يدفع لشخص سواء أكان مثبتاً في سجل أم لا للشخص المستلم للمبلغ بشروط تقتضي سداد الوديعة أو تحويلها إلى حساب آخر بفائدة أو بعلاوة أو بدون فائدة أو علاوة أما عند الطلب أو في وقت أو ظروف يتفق عليها المودع وذلك الشخص أو يتفق عليها نيابة عنهما) وهي على عدة أنواع:

- الودائع لآجل: وهي الودائع التي يودعها أصحابها لدى البنك ولايمكنهم سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد أنقضاء المدة المحددة.
- الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية: وهي الودائع التي تودع دون قيود أو شروط ويستطيع أصحابها سحبها جزئياً أو كلياً في أي وقت.
- الودائع تحت أشعار: وهي التي لايمكن لأصحابها سحبها إلا بأشعار من البنك حسب الفترة الزمنية المتفق عليها[١٦].

ثانياً- الأموال المقترضة: حيث يتحصل عليها البنك أما في شكل أقتراض في سوق رأس المال أو أقتراض من البنوك التجارية أو من البنك المركزي.

ثالثاً- رأس مال المصرف: يعد رأس المال المصدر الأول الذي يعتمد عليه المصرف في أول نشاطه وهو أفضل المصادر وأكثرها ملائمة لإحتياجات التمويل الاستثماري إذ يعد رأس المال أفضل الموارد الذي يمكن توظيفها في المشروعات والقروض[١٧].

رابعاً- الموارد المالية للخزينة العامة: تجمع الخزينة الموارد العامة من كل نوع سيولة (موارد أدخار وغيرها) وعندما تحصل على هذه الموارد تقوم بتقديمها في شكل قروض الى زبائنها[١٨].

خامساً- مصادر التمويل الأخرى: وتشمل هذه المصادر مبالغ التأمينات التي يضعها الافراد في المصارف بالإضافة الى الصكوك المستحقة الدفع وأن كان يشكل هذا المصدر النسبة الضئيلة من مجموع مصادر التمويل[١٩].

المبحث الثاني

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

عقود القروض المصرفية

لقد أصبح عقد القرض المصرفي من أكثر العقود شيوعاً وانتشاراً في الوقت الحاضر، ويعود السبب في ذلك إلى الحاجة الملحة لدى الأفراد والمؤسسات والهيئات المحلية للحصول على الأموال اللازمة لممارسة أعمالهم والتزاماتهم، بالإضافة إلى ضرورة قيام المصارف بزيادة أرباحها وتسويقها للعملاء، مما خلق نوعاً من المنافسة بين المصارف لترويجها مع العملاء، ولغرض تمييز عقد القرض المصرفي عن غيره من العقود الأخرى وبيان خصائصه وأنواعه في المطلب الأول في حين سنتناول في المطلب الثاني الضمانات والمخاطر التي قد تحدث عند منح القرض.

المطلب الأول

خصائص عقد القرض المصرفي وأنواعه

يتميز عقد القرض المصرفي بعدة خصائص تميزه عن غيره من العقود وهو ماسنتطرق له في الفرع الأول، كما تعد القروض من اكثر الاستثمارات أستقطاباً من طرف المصارف نظراً للعائد الناتج عنها لذا نجد أن المصارف قد أعتمدت عدة تصنيفات لهذه القروض وبما يتلائم مع الوضع المالي للمصرف حيث سنتطرق في الفرع الثاني الى التصنيفات التي قد اعتمدتها المصارف في منح القروض.

الفرع الأول

خصائص عقد القرض المصرفي

أن للقروض المصرفية خصائص عامة تميزها عن غيرها من النشاطات المصرفية الأخرى ومن هذه المميزات (مبلغ القرض، مدة القرض، معدل الفائدة، الضمانات، طريقة السداد، الهدف من الاقتراض...وغيرها)[٢٠]،وأن كانت هذه هي الخصائص العامة للقروض المصرفية ألا أننا سنتناول الخصائص الخاصة التي يتمتع بها عقد القرض المصرفي عن غيره من العقود، والتي تتمثل بما يلي:-

أولاً- عقد رضائي

لايوجد في العراق تنظيم قانوني خاص بالقروض المصرفية الامر الذي يتطلب الرجوع الى القواعد العامة التي تحكم القرض في القانون المدني العراقي لبيان ما اذا كان القرض المصرفي عقداً عينياً أم رضائياً، أن العقد الرضائي هو الذي يتم بمجرد اتحاد القبول بالإيجاب فالرضا هو ركن من اركان هذا العقد والاصل في العقود ان تكون رضائية[٢١].

العقد الرضائي عبارة عن العقد الذي يكون أساس أنعقاده مبني على التراضي بين أطرافه ولايحتاج إلى أية شكلية، بمعنى أن الايجاب والقبول يكفيان لتكوين العقد، وهذا هو الأصل في تكوين العقود أن تكون رضائية، أو شكلية أو عقوداً عينية [٢٢].

فالرضائية هي حرية الإرادة في اختيار الشكل المعبر عنه في نطاق المعاملة من حيث أفراغ تراضي المتعاقدين في شكل معين يتم تحديده بموجب القانون، أن القانون العراقي لم يجعل من عقد القرض عقداً شكلياً كما في القانون الروماني حيث كانت العقود شكلية ثم أستغنى عن الشكل بالتسليم في العقود العينية ومنها القرض وهو ما ذهب لها القانون العراقي والقانوني المصري الذي عد عقد القرض من العقود العينية[٢٣].

أما في القانون الجزائري، فإن عقد القرض يعتبر عقدا رضائيا ينص على ما ينص عليه في بقية العقود، رغم أن البنوك دأبت تقليديا على إعداد نماذج العقود مسبقا بشكل عام، إذ يكفي أن يقوم الزبون وقع عليهما لإبرام العقد وهذا هو منهج بعض القوانين العربية التي تجعل القرض عقد رضائي[٢٤].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أما في القانون الفرنسي، فيعتبر القرض عقدا حقيقيا، واتفاقا كافيا لتكوينه بل يجب على المقترض أيضًا تسليم الأموال الخاضعة للقرض إلى المقترض حتى يتم إنشاء القرض إلا أن محكمة النقض الفرنسية ميزت بين القرض العادي والقرض الممنوح من قبل البنك واستقر القضاء الفرنسي على الحكم بأن القرض المصرفي، لا يعتبر عقدا عينياً، بل هو عقد رضائي ملزم للجانبين وأما القرض العادي فهو قرض عيني[٢٥].

ثانياً- عقد معاوضة

يعتبر عقد القرض عقد تعويض، وهو عقد يحصل فيه كل من المتعاقدين على مقابلاً لما أعطاه وبما أننا نتحدث عن عقد قرض يمنحه المصرف، وبالتالي أن غرض المصرف هو الربح، والقرض بفائدة عقد معاوضة بالنسبة للمقرض لأنه يأخذ الفائدة على إعطاء الشيء لآجل، وأما بالنسبة للمقترض لأنه يأخذ الشيء لآجل مقابل إعطاء الفائدة بحيث يجب على المقترض أن يفي بالفائدة المتفق عليها مع البنك[٢٦].

ثالثاً- من عقود المدة

في عقد المدة (المستمر) يعتبر الزمن عنصرا أساسيا من عناصره، بمعنى آخر، هو العقد الذي يكون الزمن فيه مقياسا لتحديد التزامات وحقوق طرفي العقد، وبما أننا نتحدث عن عقد القرض المصرفي الذي يعتبر من العمليات الائتمانية، وهذه العمليات يكون الزمن العنصر الجوهري فيها وهو ما يميزها عن العمليات الفورية وتختلف نتائج هذا العقد بأختلاف المدة إذ كلما كان عقد القرض أقساطه عالية قلت مدة السداد وكلما كان القسط قليلاً طالت مدة التسديد مع تحميل مبلغ الفوائد والتي يكون فيها الزمن عنصراً جوهرياً[٢٧].

الفرع الثاني

أنواع عقد القرض المصرفي

يمكننا تصنيف عقود القروض المصرفية التي تمنحها المصارف وفق عدة معايير، فمنها ما يتم تصنيفه وفق مدته: قصيرة، متوسطة، طويلة أو تصنيفها حسب وظيفتها الاقتصادية وموضوع التمويل ولايسع لنا المجال الإشارة الى دميع أنواع تلك القروض ولكن سنشير الى أهمها والتي دأبت المصارف العراقية في الوقت الحالي الى منحها لزبائنها وكما يلي:

أولاً-عقود القرض المصرفي حسب النشاط

١- **القرض العقاري:** أنشئ المصرف العقاري في العراق عام ١٩٤٨ ، وباشر أعماله عام ١٩٤٩ ، وصدر قانون المصرف العقاري رقم (١٦١) لسنة ١٩٧٧ وتقدم هذه القروض للعملاء المقترضين بهدف بناء أو شراء وحدات سكنية وعادةً ما تكون هذه القروض طويلة الآجل حيث تتراوح مدتها من (١٠ الى ٢٠) سنة وبأقساط بسيطة وفائدة قليلة نسبياً حيث حدد قانون المصرف العقاري أهدافه ومنها أقراض العراقيين لغرض البناء وشراء الدور السكنية وغالباً ماتكون هذه القروض مضمونة بالعقار ذاته أو كفالة موظف.

٢- **القرض الصناعي:** أنشئ المصرف الصناعي العراقي عام ١٩٣٥ ، وصدر قانون المصرف الصناعي رقم ٦٢ لسنة ١٩٦١ ، حيث إلغي وصدر بدلاً عنه القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ يمنح المصرف هذا النوع من القروض والتي تكون متوسطة أو طويلة الآجل .

٣- **القرض الزراعي:** أنشئ المصرف الزراعي العراقي عام ١٩٣٥ ، وصدر قانون المصرف الزراعي العراقي رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، وتم الغائها بموجب القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٤ ، وذلك لتحقيق الأسباب الموجبة من تأسيسه وهي توفير السلف والقروض للمزارعين بفوائد مناسبة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٤- **القرض التجاري:** عبارة عن القروض التي تمنحها المصارف التجارية كما هو الحال في القروض الممنوح من مصارف الرشيد الذي يعد ثاني أكبر مصرف حكومي في العراق والذي تم تأسيسه عام ١٩٨٨ بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٨ وكذلك مصرف الرافدين الذي يعد أول المصارف الحكومية التجارية والذي تأسس عام ١٩٤١ والمصرف العراقي للتجارة الذي يعد أحدث مصرف حكومي تجاري تأسس سنة ٢٠٠٤ بموجب القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وان الغرض الأساسي منها تمويل الأنشطة التجارية لفئات التجار لمعاونتهم في شراء السلع للمتاجرة فيها.

ثانياً-عقود القرض المصرفي من حيث المدة

١- **قروض قصيرة الآجل:** وهي القروض المصرفي الذي لاتزيد مدته عن سنة واحدة، وتمثل القروض قصيرة الاجل معظم معظم قروض البنوك التجارية[٢٨]، حيث يلجئ إليها الأشخاص عند الحاجة، وتعتبر هذه القروض من أهم القروض المصرفية وقد منح مصرف الرشيد قروض قصيرة الآجل خلال سنة ٢٠٠٩ منها قروض الزواج بمبلغ مليون دينار وقروض شراء الحاسبات الالكترونية بمبلغ ثلاث مليون دينار وكذلك القروض الممنوحة من قبل المصرف العراقي للتجارة خلال سنة ٢٠١٨ بمبلغ خمسة مليون عراقي وبمدة ثلاث سنوات لطلبة الدراسات العليا.

٢- **قروض متوسطة الآجل:** وهي القروض التي يمتد آجلها الى خمس سنوات لغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات أو الأشخاص كما هو الحال في القروض الممنوحة من قبل المصارف الحكومية والتي يصل مبلغها الى ١٥٠ مليون دينار.

٣- **قروض طويلة الآجل:** وهي القروض التي تزيد عن خمس سنوات والتي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية وأستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الالات وعادة ما تتخصص المصارف في منح هذا النوع من القروض كما هو الحال في قروض المصرف العقاري العراقي التي تمنح لمدة تصل الى ٢٠ سنة.

ثالثاً-عقود القرض المصرفي حسب درجة الضمان

١- **القروض بضمانات:** يعد هذا النوع من القروض الأكثر رواجاً، حيث تأخذ عدة أشكال منها (ضمانات رهن عقار، ضمانات محلات تجارية، ضمانات بضائع كالسيارات، ضمانات أوراق مالية تودع فيها الأسهم والسندات).

أن تقديم تلك الضمان واجب وشرط أساسي، وهو وسيلة مضمونة لتحصيل القيمة المالية، وتنقسم القروض إلى نوعين قروض بضمان شخصي وتمنح بدون ضمان عيني بل يعتمد البنك على الوضع المالي للعميل[٢٩]، وقد منح المصرف العراقي للتجارة خلال سنة ٢٠٢٢ قروضاً بمبلغ خمسة عشر مليون لزبائنه معتمداً على الوضع المالي للعميل.

وقد منح المصرف العراقي للتجارة خلال عام ٢٠٢٢ عدة قروض معتمداً على هذا النوع من الضمان يصل مبلغها الى ١٥٠ مليون دينار.

٢- **القروض بدون ضمان:** يتم منح هذه القروض للمقترضين ذوي السمعة الجيدة من حيث جديتهم بالتعامل والتزاماتهم بالاتفاق ومراكزهم المالية القوية، أن هذا النوع من القروض لايتم التوسع في منحه لتفادي دائرة مخاطر الخسارة[٣٠].

أن القروض غير المضمونه هي قروض تقدمها البنوك للعميل دون تقديم أي ضمانات سواء كانت ضمانات شخصية أو ضمانات عينية، بل يكتفي البنك بوعد بالسداد في الموعد المتفق عليه، بناءً على حسن سمعة العميل المالية، وثقته في قدرته على السداد وتقدم البنوك هذا النوع من القروض لمتميزيها العملاء

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

فقط، الذين يثقون بهم مالياً بدرجة عالية، بسبب المخاطر التي ينطوي عليها هذا النوع اذا لم يستطيع العميل السداد[٣١].

المطلب الثاني

الضمانات والمخاطر في عقد القرض المصرفي

لا تخلو العمليات المصرفية من المخاطر وخاصة عمليات منح القروض المالية لذلك لجئت المصارف الى إيجاد عدة أنواع من الضمانات تستطيع من خلالها ضمان حقوقها وتستطيع من خلالها تأمين خطر عدم الوفاء بالدين، ولاتوجد هنالك موانع قانونية من ذلك بل أن التشريعات تؤيد ذلك على أن لاتكون هذه الضمانات مخالفة لها، وعليه سنعرض في الفرع الأول الضمانات الشخصية والعينية المعتمدة من قبل المصارف في حين سنتناول المخاطر التي ترافق عمليات القروض المصرفية في الفرع الثاني:

الفرع الأول

الضمانات في عقود القروض المصرفية

تعتبر الضمانات المصدر القانوني لسداد وتشكل حماية لمخاطر التوقف عن السداد، ويقصد بالضمان الأصول التي يقدمها طالب القرض لتأمين سداده وكلما كانت قيمة هذه الأصول كبيرة أطمأن المصرف إلى سهولة أسترداد قيمة القرض وفوائده والضمان أما أن يكون عينياً أو قد يكون شخصياً في سداد القرض[٣٢].

أولاً- الضمانات الشخصية

ويقصد بها الالتزامات الشخصية التي تضاف الى التزام المدين بحق الدائن، ومن هذه الضمانات الشخصية، الكفالة في عقد القرض المصرفي، إضافة الى الضمان الاحتياطي:

١- الكفالة المصرفية: وهي تعهد خطي يصدر عن المصرف يتعهد بموجبه بدفع مبلغ معين وخلال فترة محددة ولغرض معين لحساب الشخص الصادرة لأمره الكفالة وهو المستفيد وذلك عند طلب عملية المكفول في حالة عدم قيامه بالوفاء بالتزاماته تجاه المستفيد[٣٣].

وقد عرف القانون المدني العراقي الكفالة[٣٤] بأنها (ضم ذمة الى ذمة في المطالبة بتنفيذ الالتزام) ولايختلف المشرع المصري في تعريف الكفالة حيث عرف القانون المدني المصري الكفالة[٣٥] بأنها (عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام اذا لم يف به المدين نفسه)، من التعريفين نجد أن الكفيل يصبح كالأصيل في تنفيذ الالتزام إذا لم يفي المدين بالتزاماتها العقدية، وقد اعتمدت المصرف العراقية على الكفالة بشكل أساسي في منح القروض المصرفي كما هو الحال في مصرفي الرشيد والرافدين.

٢- الضمان الأحتياطي: وهو عبارة عن التزام يمنحه شخص يكون في العادة مصرفاً يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية، وعليه فأن الضمان الاحتياطي يمثل تعهد لضمان القروض المصرفية الناتجة عن خصم الأوراق التجارية، وقد يكون الضمان شرطياً عندما يحدد البنك شروطاً معينة لتنفيذ الالتزام وقد يكون شرطياً اذا لم يحدد أي شروط لتنفيذ الالتزام[٣٦].

ثانياً- الضمانات العينية

لقد حدد القانون المدني العراقي على سبيل الحصر التأمينات العينية وهي الرهن التأميني والرهن الحيازي وحق الامتياز، وقيد حق الدائن في أستيفاء حقه على المرهون حيث تضمن القانون المدني العراقي على (للدائن المرتهن تأميناً وللدائن المرتهن حيازة، أن يستوفي حقه بالتنفيذ على المرهون أولاً واذا لم يف المرهون بحقه فله أن يستوفي مايبقى له كدائن عادي من سائر أموال المدين)[٣٧]:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١- الرهن التأميني: عرف الرهن التأميني بأنه (حق عيني تبعي يرتب بمقتضى عقد رسمي، ضماناً للوفاء بإلتزام حيث يمنح حق تتبع العقار من قبل صاحبه أينما كان ويحق له أستيفاء حقه من ثمنه بالتقدم والاولوية)[٣٨]، ويرى الباحثون أن للرهن التأميني ثلاث خصائص هي انه حق عيني وحق تبعي وحق غير قابل للتجزئة[٣٩].

وقد أطلق المشرع المصري تسمية (الرهن الرسمي) بدل الرهن التأميني[٤٠]، لقد عرف القانون المدني العراقي الرهن التأميني بأنه (عقد يكسب الدائن على العقار مخصص لوفاء دينه حقاً عينياً يكون له بمقتضاه أن يتقدم على الدائنين العاديين الدائنين التاليين له في المرتبة في أستيفاء حقه من ثمن ذلك العقار في أي يد يكون)[٤١]، ففي حالة عدم التسديد في ميعاد الاستحقاق يستطيع الدائن بيع أموال ثابتة لكي يدفع لنفسه ويستعمل هذا الرهن كثيراً من قبل المصرف العقاري العراقي كون قروضه طويلة الاجل وذات مبالغ عالية.

٢- الرهن الحيازي: عرف المشرع المصري الرهن الحيازي بأنه (عقد به يلتزم شخص ضامناً لدين عليه أو على غيره أن يسلم الى الدائن أو الى اجنبي يعينه المتعاقدان شيئا يرتب عليه الرهن حقا عينيا يخوله حبس الشيء في أي يد يكون) حيث يرى الباحثين ان الرهن الحيازي بموجب هذه المادة قد تحول من عقد عيني الى عقد رضائي ملزم للجانبين حيث أصبح التسليم ألتزاماً فيه بعد أن كان ركناً[٤٢].

عرف القانون المدني العراقي الرهن الحيازي بأنه (عقد يجعل الراهن مالاً محبوساً في يد المرتهن أو في يد عدل بدين يمكن للمرتهن أستيفاؤه منه كلاً أو بعضاً مقدماً على الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة في أي يد كان هذا المال)[٤٣] ويتميز هذا النوع بقوته القانونية كما انه يساعد على أرجاع الثقة الى العمليات المصرفية بشكل عام والقروض المصرفية بشكل خاص.

٣- حق الامتياز: يتميز هذا الحق بأنه حق عيني تبعي ويرد على جميع الأموال منقولة أو غير منقولة ولا يستثني الا الأموال الخارجة عن التعامل[٤٤]، وقد نص القانون المدني العراقي على حق الامتياز حيث بين بأن (١-حق الامتياز أولوية في الاستيفاء لدين معين مراعاة لسبب هذا الدين ٢-ولايكون للحق امتياز الابمقتضى القانون)[٤٥]، ونظراً لأهمية حق الامتياز فقد خصص القانون المدني العراقي ٢٣ مادة لمسائل وبيان حق الامتياز من المادة ١٣٦١ الى المادة ١٣٨٣ وذلك لدوره الفعال في العقود والمعاملات القانونية بشكل ومنها عقود القروض المصرفية.

الفرع الثاني

مخاطر عقود القروض المصرفية

أن لمخاطر القروض المصرفية مصادر مختلفة، بعضها يتعلق بالظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو المالية وبعضها يتعلق بشكل مباشر بالمؤسسة الطالبة للقرض، وبعضها يتعلق بعملية إدارة البنك ونوع القرض المطلوب، ولذلك فإن أهم المخاطر التي سنعرضها من خلال موضوعنا هي ما يلي:

أولاً- مخاطر تذبذب سعر الفائدة: ويقصد بمخاطر سعر الفائدة تلك المخاطر الناتجة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة، وتنشأ مخاطر سعر الفائدة لأحتمال وقوع بعض الاحداث المحلية او العالمية مثل أجراء تغييرات في الأسس والنظم الاقتصادية للبلد او لدولة أخرى ترتبط معها بعلاقة وثيقة او نشوب حرب[٤٦].

ثانياً- مخاطر تذبذب سعر الصرف: وتظهر عادة هذه المخاطر عندما تكون عمليات الإقراض تتم للعملاء في الخارج وان تكون عملية الإقراض قد تمت بعملة البلد الموجود فيه المقترض ففي حالات انخفاض

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

انخفاض سعر صرف عملة ذلك البلد فهذا يعني خسارة المصرف المقرض، والسبب أن القيمة السوقية للعملة تكون اقل منها عند منح القرض[٤٧].

ثالثاً- مخاطر السيولة: ويقصد بخطر السيولة هو الصعوبات التي يواجهها المصرف لتوفير السيولة وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته وتسديد ديونه تجاه عملائه نتيجة لانخفاض السيولة لديه، وعدم قدرته على السداد بالتزاماته المالية عند حلول موعد استحقاقها، كما ان مخاطر السيولة قد تكون بسبب عدم كفاية الأرصدة شبه النقدية وخاصة الأوراق المالية خطر السيولة أذا أستمر يؤدي الى أفلاس المصرف بالإضافة الى أنها تؤثر على ربحية المصرف وسمعته[٤٨].

رابعاً- خطر عدم القدرة على سداد الديون: يعد من أهم المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من حيث ضياع أمواله بسبب عدم قدرة المقترض على سداد أصل القرض وفوائده وفقاً للمدد المحددة حيث تجد المؤسسة المصرفية نفسها غير قادرة على تحصيل مستحقاتها من العملاء، مما يترتب على هذا الوضع انعكاسات سلبية على مؤشر السيولة والربحية[٤٩].

عندما يكون رأس المال الخاص غير كاف لأمتصاص الخسائر المحتملة، فإننا نواجه خطر عدم القدرة على سداد الديون، ويجب أن نكون المصارف حذرة للغاية من هذه المخاطر من خلال ضرورة التنظيم المحكم للأرصدة وتحديد الحد الأدنى لرأس المال[٥٠].

الخـــاتمـــــة

أولاً- الاستنتاجات

١- أن المشرع العراقي قد ركز على الانتفاع في تعريفه للقرض وكأنه عقد من العقود الواردة على المنفعة كالايجار، على العكس من ذلك نجد أن المشرع المصري قد ركز على الناحية العقدية للقرض مما يعني أنه قد ركز على الصفة العقدية للقرض وكعقد من العقود الناقلة للملكية ونجد أن التعريف الذي تبناه المشرع المصري كان أدق وأكثر تفصيلاً من تعريف المشرع العراقي للقرض الذي ركز على جانب الانتفاع في تعريفه.

٢- عدم وجود نظام قانوني موحد يحدد أنواع القروض ومدد منحها والفوائد المترتبة عليها حيث جرى تحديدها وفقاً للنظام الداخلي بكل مصرف الامر الذي أدى الى صعوبة فهم وتحديد تلك المتطلبات بالنسبة للزبائن.

٣- تعتبر الضمانات المصدر القانوني لسداد وتشكل حماية لمخاطر التوقف عن السداد، حيث اقتصرت الضمانات على الضمانات الشخصية والعينية لاستيفاء القرض دون اصدار تشريع خاص يساهم في ضمان استرداد القرض عند الامتناع عن التسديد لأي سبب كان وأن تكون الدولة ملزمة به لتشجيع المصارف في منح القروض خاصة القروض الاستثمارية لغرض دفع حركة التطور الاقتصادي للبلد.

ثانياً- التوصيات

١- ندعو المشرع العراقي ألى ان يحذو حذو المشرع المصري في تعريفه للقرض واضفاء الصفة العقدية كونه أكثر دقة وأكثر تفصيلاً.

٢- ندعو المشرع العراقي الى اصدار نظام قانوني موحد وواضح خاص بالقروض المصرفية يضمن حماية طرفي العقد من حيث الفائدة ومدة استرداد القرض فضلاً عن توسيع دائرة الضمانات الخاصة باسترداد مبلغ القرض عند أمتناع المقترض عن التسديد.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المصـــــادر:

أولاً- الكتب العلمية

١- أبو نصر أسماعيل بن حماد الجواهري الفارابي - كتاب الصحاح تاج اللغه وصحاح العربية - بيروت -الطبعة الرابعة- ١٩٨٧.
٢- عبد المعطي رضا - ادارة الأئتمان – دار وائل للنشر ، عمان ، ص ٣١.
٣- صلاح الدين حسن الساسي- أدارة الأموال وخدمات المصارف – مطبعة دار الرسام- ١٩٩٨.
٤- ضياء عبد الرزاق حسن وأخرون- القروض ودورها في التأثير على معدلات البطالة- بحث منشور في مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد/١٣- ٢٠٢٣.
٥- فتحي أسماعيل – تحليل واقع القروض البنكية في ظل أزمة كوفيد ١٩ - رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة قالمة -٢٠٢٢ .
٦- عبد المطلب عبد الحميد- البنوك الشاملة عملياتها وأدارتها، الدار الجامعية،مصر، ٢٠٠٠.
٧- علي حسن الذنون وآخرون – الوجيز في النظرية العامة للألتزام – الجزء الأول – الإسكندرية – ٢٠١٦.
٨- فائق محمود الشماع -القروض المصرفية بين العينية والرضائية- بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية .
٩- عبد الرزاق احمد السنهوري -الوسيط في شرح القانون المدني الحديد -منشورات الحلبي الحقوقية- بيروت-٢٠٠٠.
١٠- شريف إبراهيم حامد -العمليات البنكية الواردة على الائتمان -منشورات دار الكتب والدراسات العربية-٢٠١٩.
١١- مدحت صادق -أدوات وتقنيات مصرفية- دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- مصر-٢٠٠١.
١٢- مصطفى كمال طه – القانون التجاري – منشأة المعارف – الإسكندرية – ١٩٨٣.
١٣- محمد فريد العريني وآخرون – مبادئ القانون التجاري – منشأة المعارف – الإسكندرية -١٩٩٨.
١٤- هاني دويدار – القانون التجاري-/عقد القرض المصرفي- منشورات الحلبي الحقوقية -بيروت- ٢٠٠٨.
١٥- عايد فضل الشعراوي- المصارف الأسلامية - دار البشائر الإسلامية – الأردن -٢٠٠٠.
١٦- محي الدين حمزة وآخرون ، مفهوم الكفالة وأركانها، منشورات الحلبي الحقوقية ، بلا.
١٧- محمد طه البشير وأخرون ، الحقوق العينية ، الجزء الثاني ، الطبعة الثالثة ،شركة العاتك للكتب، القاهرة، ٢٠٠٩.
١٨- عبد الرزاق السنهوري ،الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء العاشر ،دار الشرق ، مصر ، ٢٠١٠.

ثانياً- الرسائل والاطاريح

١- بلعبدي حكيم – القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر- رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة بن خلدون- ٢٠٢٢.
٢- نوارة بريكي -مساهمة البنوك التجارية في منح القروض والاستثمار- رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم التجارية -٢٠٠٣.

ISSN–2536–0027

٣- عائشة أحلام – أهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمار- رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم بجامعة أبن خلدون -٢٠١٨.
٤- وفاء القرصم - أثر القروض على النمو الاقتصادي - أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة ابي بكر بلقايد -٢٠١٩.
٥- نصيرة قبشي ، مخاطر القروض البنكية، رسالة ماجستير مقدمة كلية السياسة ، ٢٠١٤.
٦- أسماعيل بتيحي ، تحليل واقع القروض البنكية في ظل كوفيد- ١٩ ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة قالمة / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،٢٠٢١ .
٧- صليحة جبابلية ، تأثير سعر الفائدة على حجم القروض الممنوحة ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة مقدمة الى جامعة قالمة / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ٢٠٢٠.

ثالثاً- القوانين

١- القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ النافذ (المعدل).
٢- القانون المدني المصري رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨ النافذ (المعدل).
٣- قانون المصرف الصناعي العراقي رقم ٦٢ لسنة ١٩٦١ (الملغي).
٤- قانون المصرف الصناعي العراقي رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ النافذ.
٥- قانون المصرف العقاري العراقي رقم (١٦١) لسنة ١٩٧٧النافذ.
٦- قانون المصرف الزراعي العراقي رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ (الملغي).
٧- قانون المصرف الزراعي العراقي رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٤النافذ.
٨- قانون مصرف الرشيد العراقي رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٨النافذ.
٩- قانون المصرف العراقي للتجارة رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ النافذ

رابعاً- البحوث

١- حسين بلعجوز – محاضرات في تقنيات البنوك للسنة الرابعة – قسم علوم تجارية- للعاد الدراسي /٢٠٠٤/٢٠٠٣.
https://cte.univ-setif٢.dz/moodle/mo٥ بحث منشور على موقع الانترنت.
٢- أسعد منصور – مكونات رأس المال المصرفي- محاضرات إلقيت على طلبة قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة المثنى-٢٠٢٣.
٣- محمد حسن بدر -عقد القرض الاستهلاكي – بحث منشور في مجلة دراسات البصرة في جامعة البصرة- العدد ٤٤- ٢٠٢٢.

[١] - حسين بلعجوز – محاضرات في تقنيات البنوك للسنة الرابعة – قسم علوم تجارية- للعام الدراسي /٢٠٠٤/٢٠٠٣.

[٢] - عرف المشرع العراقي المصرف أو البنك بموجب المادة (١) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ بأنه (شخص يحمل ترخيصاً أو تصريحاً بمقتضى هذا القانون لمباشرة الاعمال المصرفية بما في ذلك الشركة الحكومية المنشأة وفق قانون الشركات الحكومية رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ المعدل) في حين عرفه بعض الفقهاء بأنه (مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية تتجلى وظائفه في جمع رؤوس الأموال التي يستخدمها لحسابه الخاص وتحت مسؤولياته كما يقوم بتسليم القروض للزبائن وهو بذلك يحرك من رأس المال ويزيد من أنتاجيته وبالتالي فأنه يلعب دور الوسيط الذي كهمزة وصل بين المدخرين والمستثمرين هدفه أستلام وتسليم الأموال وذلك بمقابل فائدة) ، وفاء القرصم - أثر القروض على النمو الاقتصادي -أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة ابي بكر بلقايد -٢٠١٩- ص ٢٠، في حين.

[٣] - أن كلمة بنك هي بالأصل لاتينية مشتقة من كلمة (BANCO) وهي مرادفة لكلمة المصرف في اللغة العربية ومعناها بالإيطالية الطاولة او المقعد الذي كان يستخدمه الصيارفة لتبديل العملات، عايد فضل الشعراوي- المصارف الأسلامية ، دار البشائر الإسلامية – الأردن -٢٠٠٠- ص٧٣.

ISSN–2536–0027

[٤] - أبو نصر أسماعيل بن حماد الجواهري الفارابي - كتاب الصحاح تاج اللغه وصحاح العربية -بيروت -الطبعة الرابعة-١٩٨٧- ص ٢١٦.
[٥] - عبد المعطي رضا - ادارة الأئتمان – دار وائل للنشر ، عمان ، ص ٣١.
[٦] - https://cte.univ-setif٢.dz/moodle/mod/book/view.php?id=٥ بحث منشور على موقع الانترنت.
[٧] - صلاح الدين حسن الساسي- أدارة الأموال وخدمات المصارف – مطبعة دار الرسام- ١٩٩٨-ص ١١١.
[٨] - ضياء عبد الرزاق حسن وأخرون- القروض ودورها في التأثير على معدلات البطالة- بحث منشور في مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد/١٣- ٢٠٢٣ – ص ١٠.
[٩] - عبد المعطي رضا – مصدر سابق- ص ٣٢.
[١٠] - المادة (٦٨٤) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ النافذ (المعدل).
[١١] - المادة (٥٣٨) من القانون المدني المصري رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨ النافذ (المعدل).
[١٢] - فتحي أسماعيل – تحليل واقع القروض البنكية في ظل أزمة كوفيد ١٩ - رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة قالمة -٢٠٢٢ – ص ١٠.
[١٣] - عبد المطلب عبد الحميد- البنوك الشاملة عملياتها وأدارتها، الدار الجامعية،مصر، ٢٠٠٠- ص١٠٤.

[١٥] - بلعبدي حكيم – القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر- رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة بن خلدون- ٢٠٢٢- ص١٢.
[١٦] - بلعبدي حكيم – القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر- مصدر سابق- ص ١٤.
[١٧] - أسعد منصور – مكونات رأس المال المصرفي- محاضرات إلقيت على طلبة قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة المثنى-٢٠٢٣- ص ١.
[١٨] - نوارة بريكي وأخرون -مساهمة البنوك التجارية في منح القروض والاستثمار- رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم التجارية -٢٠٠٣-ص٢٢.
[١٩] - بلعبدي حكيم – القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر- مصدر سابق- ص ١٥.
[٢٠] - عائشة أحلام – أهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمار- رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم بجامعة أبن خلدون - ٢٠١٨-ص٧و٨.
[٢١] - محمد حسن بدر -عقد القرض الاستهلاكي – بحث منشور في مجلة دراسات البصرة في جامعة البصرة- العدد ٤٤- ٢٠٢٢- ص٢٤٦.
[٢٢] - علي حسن الذنون وآخرون – الوجيز في النظرية العامة للألتزام – الجزء الأول – الإسكندرية – ٢٠١٦- ص١١٢.
[٢٣] - فائق محمود الشماع -القروض المصرفية بين العينية والرضائية- بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية -ص١٧٨
[٢٤] - محمد حسن بدر -عقد القرض الاستهلاكي – بحث منشور في مجلة دراسات البصرة في جامعة البصرة- العدد ٤٤- ٢٠٢٢- ص٢٤٦.
[٢٥] - حكم محكمة النقض الفرنسية رقم (١٣٨) في ٢٠٠٧/٣/٧، نقلاً عن موسوعة دالوز للقانون المدني الفرنسي رقم ١٨٠٤ - ص١٨٤١.
[٢٦] - محمد حسن بدر -عقد القرض الاستهلاكي – مصدر سابق- ص٢٤٧.
[٢٧] - محمد حسن بدر -عقد القرض الاستهلاكي – مصدر سابق- ص٢٤٧.
[٢٨] - آبراهيم لوراتي ، القروض البنكية وأجراءات منحها ، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد (٣١) مجلد(٢) ، في جامعة زيان عاشور ، ص ٢٠١.
[٢٩] - فاطمة التومي وآخرون – معايير وإجراءات منح قروض الاستثمار وقروض الاستغلال- بحث منشور في مجلة كاية العلوم الاقتصادية بجامعة قاصدي- ٢٠١٣- ص٩.
[٣٠] - آبراهيم لوراتي ، القروض البنكية وأجراءات منحها ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢.
[٣١] - شريف إبراهيم حامد -العمليات البنكية الواردة على الائتمان -منشورات دار الكتب والدراسات العربية-٢٠١٩- ص٣٨٧.
[٣٢] - مدحت صادق -أدوات وتقنيات مصرفية- دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- مصر-٢٠٠١-ص٢٦٦.
[٣٣] - محي الدين حمزة وآخرون ، مفهوم الكفالة وأركانها، منشورات الحلبي الحقوقية ، بلا، ص١٩٠.
[٣٤] - المادة (١٠٠٨) من القانون المدني العراقي النافذ رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ (المعدل).
[٣٥] - المادة (٧٧٢) من القانون المدني المصري النافذ رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨ (المعدل).
[٣٦] - حكيم بلعبدي – القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر- مصدر سابق – ص٢٣.
[٣٧] - المادتين (١٢٩٩ و١٣٤١) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ (المعدل).

[٣٨] - محمد طه البشير وأخرون ، الحقوق العينية ، الجزء الثاني ، الطبعة الثالثة ،شركة العاتك للكتب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٥٢.
[٣٩] - عبد الرزاق السنهوري ،الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء العاشر ،دار الشرق ، مصر ، ٢٠١٠، ص١٨٩.
[٤٠] - المادة (١٠٣٠) من القانون المدني المصري.
[٤١] - المادة (١٢٨٥) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ (المعدل).
[٤٢] - المادة (١٠٩٦) من القانون المدني المصري.
[٤٣] - المادة (١٣٢١) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ (المعدل).
[٤٤] - محمد طه البشير – الحقوق العينية – الجزء الثاني – ١٩٨٢- ص٥٦٣.
[٤٥] - المادة (١٣٦١) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ (المعدل).
[٤٦] - صليحة جبابلية ، تأثير سعر الفائدة على حجم القروض الممنوحة ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة مقدمة الى جامعة قالمة / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٢.
[٤٧] - آبراهيم لوراتي ، القروض البنكية وأجراءات منحها ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧.
[٤٨] - نصيرة قبشي ، مخاطر القروض البنكية، رسالة ماجستير مقدمة كلية السياسة ، ٢٠١٤ ، ص١٢.
[٤٩] - أسماعيل بتيحي ، تحليل واقع القروض البنكية في ظل كوفيد- ١٩ ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة قالمة / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،٢٠٢١ ، ص٢٠.
[٥٠] - هاني دويدار – القانون التجاري-/عقد القرض المصرفي- منشورات الحلبي الحقوقية -بيروت-٢٠٠٨- ص ٣٨٤.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الصورة التشبيهية في ديوان الشاعر هلال ناجي

ا.م.د . حمزة عبيس عبد السادة
جامعة المستقبل / كلية الآداب والعلوم الانسانية / قسم الاعلام

ملخص البحث :
الشاعر هلال ناجي شاعر عراقي بصري معروف لدى ابناء عصره عاش تجربة شعرية لم تكن على مستوى عال من الشاعرية واحتواء الفن بكامله .
لم يحتو ديوانه (خريف العمر) موضوع الدراسة على العديد من أنواع التشبيه ، فقد غاب عنه التشبيه المؤكد والتشبيه المفصل، وكذلك التنبيه المفرد المركب، وعدد آخر من انواع التشبيه الاخرى .
ترك الشاعر هلال ناجي بصمة شعرية تحاكي واقعه الذي كان يتضارب بين الحداثة والتقليدية لكنه اختار الجانب التقليدي الذي بدأ الذوق العام لايستسيغه ولا يتقبله .
لاحظنا للشاعر صوراً شعرية مجددة لكنها لم تكن توازي صورة الشعرية المكررة .

المقدمة

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هي معرفة مدى قدرة الشاعر البلاغية وامكاناته. . في صياغة صور شعرية متنوعة ومحاكاة واقعه، ومدى ارتباط شعره به ، ولعل أهم الصعوبات التي واجهت الباحث هي قلة المصادر والمراجع حول الشاعر فلم يتطرق أي باحث من قبل ليقف على هذا الشاعر ولم تكن هناك دراسة لنتاجه الأدبي من قبل، فكان بحثاً شاقاً إذ لا مصادر سوى ديوانه ، وبعض التقارير البسيطة التي تناولته التي هي غالباً لاتفي بالغرض . فحملت الباحث عناء تقصى المعلومات والوقوف عليها كما قام باستقراء القصائد وتحليلها، أما أهم المصادر التي اعتمد عليها الباحث فهي الكتب البلاغية المتنوعة. وابرزها كتاب اساليب البيان في القرآن للسيد جعفر السيد باقر الحسيني، وكتاب جواهر البلاغة للسيد أحمد الهاشمي ، وغيرها من الكتب التي تمس جوهر البحث . اشتمل البحث على تمهيد وثلاثة مباحث وتناولت في التمهيد حياة الشاعر ، كما عرضت للتعريف بالتشبيه وبيان اركانه .
تناولت في المبحث الأول: الصورة التشبيهية عند الشاعر هلال ناجي من حيث الأداة ، ووجه الشبه ، أما المبحث الثاني : فقد ضم التشبيه عند الشاعر من حيث الأفراد والتركيب . وضم المبحث الثالث: الصورة التشبيهية عند الشاعر هلال ناجي من حيث طرفي التشبيه ، ثم الخاتمة، واخيراً المصادر والمراجع .

التمهيد

أولا - الشاعر هلال ناجي سيرته وحياته :
هلال ناجي بن زيد الدين الشقاقي العلوي شاعر وعلامة وأديب ومحقق عراقي ولد عام ١٩٢٩م في القرنة التي تقع شمال البصرة. وتخرج من كلية الحقوق جامعة بغداد سنة ١٩٥١م . [١]
مارس المحاماة والتأليف ثم عين ممثلاً دبلوماسياً للعراق في أسبانيا وتونس وإيران، وترك السلك الدبلوماسي ١٩٦٨م أنتخب رئيساً لاتحاد المؤلفين والكتاب العراقيين عام ١٩٧٣م مثل. في العديد من المؤتمرات الأدبية والقانونية.
فاز بجائزة التحقيق من كتب تنسيق التعريب (١٩٥٠م) وجائزة التقدير الذهبية من جمهورية مصر العربية ١٩٨٢م وجوائز أخرى [٢].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أصيب بتوسع في الشريان الأبهر وأمر رئيس اقليم كردستان بنقله للعلاج في الهند وأجريت له عملية جراحية ناجحة ولكن كان لها مضاعفات أدت إلى وفاته رحمه الله تعالى ، توفي هلال ناجي في الهند في يوم الأحد ١/ ٢/ ٢٠١١م ونقل جثمانه إلى السيلمانية بكردستان حسب وصيته ودفن في يوم الخميس[٣] .

مؤلفاته

له اكثر من ١٤٠ كتابا مطبوعا في العراق والأقطار العربية نذكر منها :

بغير قلوب طبع عام ١٩٥٨م .

ساق على الدانوب ـ شعر ١٩٥٩م

أضواء على حكم عبد الكريم قاسم ١٩٧٥

الفجر آت يا عراق- شعر ١٩٧٥م .

أثر النكبة في الشعر الفلسطيني ١٩٧٠م .

هذا جني زرعك يا سامري - شعر ١٩٦٨ م .

وله مسرحيات ايضا منها :

ونهاية رئيس وهي مسرحية نثرية كتبها عام ١٩٧٠م .

وله كتاب بعنوان هوامش تراثية أصدره عام ١٩٧٢م .

ومن كتبه النقدية مآخذ الأزدي على الكندي ١٩٧٧م ، كما أسهم في تحقيق ديوان الراعي النميري. بالمشاركة عام ١٩٨٠م ، ومنها ايضا شرح بانت سعاد لعبد اللطيف البغدادي الذي تم تحقيقه عام ١٩٨١م ، و ديوان التنوخي الكبير ١٩٨٢م ، وشرح المنظومة المستطابة في علم الكتابة لأبن بصيص وهو اول من صنف كتاب عن شعراء اليمن المعاصرين وأول عراقي نشر وحقق معجماً قديماً وهو مهم "متخير الالفاظ" لأحمد ابن فارس[٤] .

ثانيا ـ التشبيه :

التشبيه لغة يقال هذا شبه وهذا مثل وهذا شبيه وهذا مثيل وشبهت الشيء بالشيء مثلته مماثلة لما بينهما من الصفة المشتركة[٥].

اصطلاحا هو عقد مماثلة بين شيئين او اكثر ارادة اشتراكهما في صفة او اكثر بأحدى ادوات التشبيه للغرض الذي يريده المتكلم ان الصفة المراد الانشاء لها للموصوف اذا كانت في شيء اخر جعل التشبيه منها وسيلة لتوضيح الصفة كما نقول زيد كالأسد[٦].

ادوات التشبيه هي كل لفظ يدل على المماثلة والاشتراك وهي حروف واسماء وافعال وكلها تفيد تقريب المشبه من المشبه به. أما (اركان التشبيه)

المشبه هو الكلمة التي يراد الحاقها بغيرها في المعنى .

المشبه به الامر الذي يلحق به المشبه

وجه الشبه الوصف او المعنى المشترك بين طرفي التشبيه وهو في المشبه اقوى من المشبه به

أداة التشبيه هي اللفظ الذي يدل على التشبيه ووظيفتها الربط بين اركان التشبيه اي ربط المشبه بالمشبه به .

المبحث الأول

الصورة التشبيهية عند هلال ناجي من حيث الأداة ووجه الشبه

يقسم التشبيه من حيث الأداة ووجه الشبه الى :-

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

اولا - التشبيه التام: وهو التشبيه الذي ذكرت فيه الأركان الأربعة جميعاً وهو أول مراتب التشبيه لعلم البلاغة التي يندرج فيها نحو ذروة المبالغة حيث تساقط ثلاثة اركان بالتدريج الأداة ووجه الشبه ثم المشبه به ويضع بينهما حد فاصل وذكر الوجه يعني ان التشبيه قائم في الصفة او الصفات المذكرة فحسب ما يبعد عن المشبه صفات أخرى قد يحويها المشبه به وأما المشبه فحذف ليدخل ضمن مبحث الاستعارة - فيعني ادعاء الاتحاد بين الطرفين كأنهما شيء واحد[٧]

ومن امثلته قول الشاعر

فأنت في العين كنور شع في السواد[٨]

التحليل البلاغي

المشبه:- الممدوح (الأخ).

المشبه به :- النور .

الأداة : الكاف.

وجه الشبه:- الاشعاع (شع)

إن الشاعر يشبه الممدوح بالنور الذي في الظلمة وبنور الذي يشع فيها فيحولها الى ضياء تهتدي به العين والمقصود وصاحب العين سواء في إشارة الى محبة الممدوح

ومنه ايضا قوله:

وأداء مرفرف كشراع السفائن[٩]

التحليل البلاغي

المشبه : - الأداء

المشبه به :- شراع السفينة

الاداة - الكاف

وجه الشبه الرفرفة (الرفيف)

فالشاعر يشبه ممدوحه بالأداء وجمال والرقة بشراع السفينة الذي يرف عالياً في عرض البحر.

وكنت كغيمة مرت سريعاً فما غدقت العلوم بلا مثال

التحليل البلاغي

المشبه -: - التاء التي تعود على الشخص المقصود[١٠] .

المشبه به: الغيمة.

الاداة : الكاف

ووجه الشبه : مرت سريعا فاغدقت ماؤها

يتحدث الشاعر عن شخصية من يرثيه في القصيدة فيشبهه بالغيمة المحملة بالخير والرحمة التي مرت سريعاً فاغدقت مائها وأغرقت الممدوح علما وأدبا ثم انقضى في الدنيا سريعا فلم يكن الا غيمة من العلم وهذه من ابدع الصور التشبيهية التي كتبت في الرثاء لدى الشاعر .

يمد بساطه كبساط سحر به للحسن ايات كثار[١١]

المشبه : البساط

المشبه به: بساط السحر

وجه الشبه : الحسن والرونق

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

يصف الشاعر ممدوحه والبساط الذي يمده للضيوف والذي هو اشبه في رأي الشاعر ببساط السحر الذي يحلق بصاحبه ويمتعه ويغنيه في النظر الى ما يحب في الممدوح اذا مد بساطه كان اشبه ببساط السحر فيخلب الانظار ويسلبها قدرتها وكأنها آيات كثار تجد فيها الحسن قد تجلى .

ثانيا ـ التشبيه المرسل المجمل

هو ما ذكر فيه الاداة وحذف وجه الشبه[١٢].

ومن الامثلة عليه

ومثلك نبراس بكل ملمة وفي صفي معرق العم والخال[١٣]

المشبه : صديق الشاعر الذي عبر عنه بالضمير الكاف العائد عليه

المشبه به النبراس

الأداة: مثل

وجه الشبه : محذوف

المقصود به الوقوف والصمود بوجه الملمات واتخاذه من قبل الأشخاص من حوله كقدوة، فهو كالمشعل او المصباح الذي ينير طريق الصمود والصبر بحسب ما يرى الشاعر .

وسال دمع على كحل بموطفه من الجفون كحلم ظل يغرينا[١٤]

المشبه: سيلان الدمع

المشبه به : الحلم الأداة

الكاف: وجه الشبه محذوف

يشبه الشاعر سيلان الدمع وكأنه حلم ظل يطول ويغري الشاعر، فسيلان الدمع يحرك في روح الشاعر تلك الاماني التي كانت في خاطره في وقت من الاوقات وتلك المغريات التي كانت تؤرقه للحصول عليها وكانت بعيدة المنال فكما ان الدمع يهطل من الجفون كانت الاحلام تهرب والاماني تفر من بين يدي الشاعر في وقت ما بحسب ما يصف .

جمع الرجولة والبيان فمنهما دربا يضيء كمارج من نار[١٥]

المشبه : الممدوح

المشبه به : مارد من نار

أداة التشبيه: الكاف

وجه الشبه محذوف تقديره الضياء والمعرفة .

الممدوح هنا جمع كل ما يصف ويمت الى الرجولة والعلم فكانه في هذه الصفات التي يملكها من الشجاعة والاقدام التي تمثل الرجولة والعلم والمعرفة التي تمت البيان اصبح مثالا يحتذى به كانه قبس او شعلة مضيئة وهذا تناص مع آية قرآنية كريمة في قوله تعالى ((وخلق الجان من مارج من نار))[١٦] ، فهذا الممدوح الذي يصفه الشاعر بانه شخصية تجمع بين المقومات الأساسية من المعرفة والشجاعة هو اشبه بنموذج انساني ذو صفات عالية فالنار هنا تعني العلم وتعني التميز وهو قبس من هذا العلم وهذا التميز .

احلامها وردية كأنها السحر[١٧]

المشبه: الاحلام

المشبه به: السحر

الأداة :كأنها

وجه الشبه : محذوف

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الشاعر هنا يشبه احلام محبوبته لجمالها ورقتها فحتى تلك الاحلام التي تراها في غفوتها هي احلام وردية وجميلة مليئة بالزهور والجمال والحدائق الغناء او اشبه بالسحر من حيث الهدوء والسكون فهي انسانة وادعة فبالتأكيد سيكون هدوؤها منعكس على احلامها فتكون فيها اميرة تقطف الزهور او فتاة خلوقة مهذبة وجميلة تحمل صفات الوداعة والهدوء .

ثالثا ـ التشبيه البليغ

وهو ما ذكر فيه المشبه والمشبه به مع حذف الأداة ووجه الشبه[١٨]، والغرض منه التشبيه والتأكيد في تقريب المشبه منه والمشبه به اذا ان حذف الأداة يوهم بتساوي الطرفين في القوة وعدم تفاضلهما

اشواقنا شوق الطيور لجدول ولقاؤنا الاحرار بالأحرار[١٩]

المشبه : الشوق

المشبه به : شوق الطير للجدول

الأداة : محذوفة

وجه الشبه : محذوف

الشاعر يشبه شوقه لحبيبته بشوق الطائر الى جدول الماء فالطائر يحلق في السماء لمسافات بعيدة فيشتاق الى الماء لذلك يجول بناظريه ويبحث عن الماء ليهبط اليه فهو يأتيه مشتاقا وكذلك الشاعر يطلب لقاء الحبيبة ويتمنى ان يراها كما يتمنى الطائر الهبوط الى الارض للارتواء .

فهو اصل لماجد وهو سيف مضارب[٢٠]

المشبه : الممدوح

المشبه به : السيف

الأداة محذوفة

وجه الشبه : محذوف

شبه الشاعر الممدوح بصفات الشجاعة والبسالة وايضا شبهه بانه كالسيف الذي في يد الفارس الضارب به فهو حد فاصل بين الحياة والموت انه قاطع حازم كحد السيف الذي يسلط على الرقاب وهذا السيف الذي هو في يد فارس مغوار يعرف كيف واين يسدد طعناته القاتلة وهذا تشبيه بليغ ساوى الشاعر به بين المشبه الممدوح والمشبه به السيف بحيث اصبحا متساويين في القوة والحزم .

اكلما امرت افعى باطلسهم تحركت ذنب الافعى بما امروا[٢١]

المشبه : الاعداء

المشبه به : الافعى

الأداة : محذوفة

وجه الشبه: محذوف

الشاعر يوجه خطابه الى العراق وطنه الذي احبه وانتمى له بكل اطيافه فيخاطبه بكل احاسيسه الوجدانية مستنكرا محاولة الانفصال التي ينادي بها البعض ليجزؤوا وحدة ارضه ويقسموا خارطته فيقول: هؤلاء الانفصاليون مثل الافعى التي تخرج برأسها من الحجر تنفيذا لأوامر الاعداء لتنفذ لدغتها وتنفث سمها في نسيج المجتمع العراقي الواحد وبين ابناء الوطن .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

المبحث الثاني

الصورة التشبيهية في شعر هلال ناجي من حيث الافراد والتركيب

اولا - تشبيه المفرد بالمفرد :

وهو ما كان به طرفا التشبيه مفردا[٢٢] .

ومنه قول الشاعر:

ومثلك نبراس بكل ملمة وفي صفي معرق العم والخال[٢٣]

المشبه : صديق الشاعر

الأداة : مثل

المشبه به: النبراس

وجه الشبه: الصمود بوجه الملمات

وقد تم شرح هذا البيت سابقا وبيان ما فيه من جمالية ورونق وكيف وصف الشاعر صديقه ، فالمشبه هنا الصديق والمشبه به المصباح وكلاهما مفردان .

فسال دمعي مدرارا كان به نبعا تفجر من هم اعانيه[٢٤]

المشبه: الدمع

المشبه به: النبع

الأداة : كأنه

وجه الشبه : محذوف

الشاعر هنا يتحدث عن ألامه ومعاناته التي تراكمت بفعل الهم عليه فصارت دموعه تنهمر على خده وتسفح الدموع المتتاليات كأنها لكثرتها وزيادتها وتدفقها نبع متفجر من الماء يتوالى جريانه على الخدين من فرط الهم

قول الشاعر:

وكمثرى كما الاثداء حسنا تدلى مثل لوح من جمال[٢٥]

المشبه : كمثرى

المشبه به لوحة الجمال

الأداة : مثل

وجه الشبه : الجمال والتدلي

الشاعر يشبه ثمرة الكمثرى وتدليها وتهاطلها من اغصانها اليانعة لفرط نضوجها وثقل حجمها كأنها الاثداء في الحسن والتدلي والنضوج

يمد بساطه كبساط سحر به للحسن أيات كثار[٢٦]

المشبه: بساط

المشبه به: بساط سحر

الأداة: الكاف

وجه الشبه: الحسن

لقد مر شرح هذا البيت سابقا وإذ أعيد تكرار بعض الابيات لعدم توافر نماذج غيرها يعتمد عليها في الاستشهاد بالأمثلة ، والملاحظ في هذا البيت ايضا تفرد طرفي التشبيه فالمشبه مفرد ، والمشبه به مفرد ايضا .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ثانيا ـ تشبيه المركب بالمركب

هو التشبيه الذي يكون طرفاه مركبان اي ان المشبه مركب والمشبه به مركب ايضا المركب هنا الصورة المكونة من عدد من العناصر المتشابكة والمتماسكة[٢٧] ومن امثلته في قول الشاعر

يكاد اليتم يسرج مقلتيه كما الظلماء تسرج بالذبال[٢٨]

المشبه : اليتم

المشبه به: ظلام الليل

الأداة : الكاف

وجه الشبه: الرحيل والزوال

يتفنن الشاعر في وصف صورة لمشاعره الجياشة فهو يتحدث عن طفل حائر يسأل عن ابيه هذا الطفل الذي لم يخبر ألم الدنيا بعد سيعلمه اليتم بفقد والده كثرة البكاء وذرف الدموع ، فالشاعر يشبه اليتم بالفارس الذي يتخذ من الطفل او من عينيه بالتحديد فرسا له فيسرجها كما تسرج الذبال الظلماء وتقضي عليها وهي صورة رائعة في وصف معاناة اليتم ومحاكاتها .

من كل باسقة تفوح عذوقها كالنهد يعبق رغم الف ستار[٢٩]

المشبه: النخيل

المشبه به: النهد

الأداة : الكاف

وجه الشبه : العطر الفواح

اولى الشاعر محاكاة الطبيعة الساحرة أهتماما خاصا فنجده يكسبها صفات الانسان كدلالة على جمال المنظر الذي هو فيه والذي يحركه ويهيج احساسه وعواطفه كان الاشجار الباسقات في طولهن وفواح عطورهن كأنها عطور النساء الفواحة التي تستجذب من يشمها فتغريه .

ثالثا ـ تشبيه المركب بالمفرد

إعلم انه متى ما ركب احد الطرفين لا يكاد يكون الاخر مفردا مطلقا بل يكون مركبا او مفردا ومتى كان هذا تقيد التركيب كان الوجه مركبا مفردا تم انتزاعه من المركب[٣٠]

ومن امثلته قول الشاعر

فيعزف رزءه عن كل جلف ويعتام الكرام ذوي الجلال
كمثل الريح تعصف بالعوالي وتجتنب الصغار من الرعال[٣١]

المشبه : الدهر

المشبه به: الريح التي تعصف في الجبال العالية

الأداة: الكاف

وجه الشبه : محذوف

إن الشاعر يشبه ما تفعله الايام وما يفعله الدهر من ويلات يجرها على الكرام من الناس والاشراف منهم واصحاب الهمم العالية الذين يبتلون بكل ما يمكن ان يخطر على بال الانسان من معوقات ومخاطر ، فكأن الدهر ريح عاتية تعصف بهم هؤلاء الذين هم قمم الجبال وتضرب رؤوسهم ولا تنظر الى التلال التي ربما ستذرها وتنتهي ان هي هبت عليها .

ونقطف والفواكه باسمات ببستان بكل غالي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ونقفز كالفراش دوين غصن نغني في العواطل والحوالي[٣٢].

المشبه : الشاعر وصديقه

المشبه به : الفراشات

الأداة : الكاف

وجه الشبه : الابتهاج

الشاعر في الوصف باع طويل فما بالوصف فرحته مع صديقه في بستان اخضر نظر مليء بالورود التي يقفز بينها في فرح غامر كأنه وصديقه فراشتان زاهيتان يقفان على كل زهرة يستنشقان من العطر الفواح فيها ويتقفزان مستعيدان ذكريات الصبا .

المبحث الثالث

الصورة التشبيهية عند الشاعر هلال الناجي من حيث طرفي التشبيه

اولا ـ تشبيه عقلي بحسي

يعني بالتشبيه العقلي هي الاشياء التي لا تدرك بالحس وانما تدرك بالعقل مثل العلم والجهل وهو اعلى مرتبة من الحس[٣٣].

وخيال مصنف كسنا النجم فاتن[٣٤]

المشبه :خيال

المشبه به: سنا النجم

الأداة : الكاف

وجه الشبه : الفتنة والسناء

شبه الشاعر خيال ممدوحه بالنجم الذي يفتن الناس وسط السماء فمنهم من يستدل به ومنهم من يتخذه امينا له وصديقا في الليل الأبهم ومنهم من يناجيه في قصائده كما فعل الشاعر ، فالخيال هنا شيء لا يدرك بالعقل ، وضياء النجم تدركه الأبصار .

اقبلت في شتائنا كربيع يبث فيه من دفئه الرحمن[٣٥]

المشبه: الضمير التاء العائد على الحبيبة

المشبه به : الربيع

الأداة : الكاف

وجه الشبه الدفء

شبه الشاعر اقبال الحبيبة بالربيع الذي وهبه الله لبث الدفء وفيه تنشط حركة الناس فكان المرأة فصل الربيع في الدفء والبهجة حين تدخل على قلب الرجل ، فمجيء الربيع أمر لا يدرك بالإحساس لأن المجيء انما يأتي بالتوقيت أما الدفء وهو الشيء المحسوس المميز للربيع عن برودة الصيف فيدرك بالإحساس .

اشواقنا شوق الطيور لجدول ولقاؤنا الاحرار بالأحرار[٣٦]

المشبه : اشواقنا

المشبه به: شوق الطيور للجدول

الأداة : محذوفة

وجه الشبه: التلهف وهو محذوف ايضا

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

سبق وان وضح هذا البيت فالشاعر يشبه شوقه لحبيبته بشوق الطائر الى جدول الماء ويطلب لقائها ويتمنى ان يراها كما يتمنى الطائر الهبوط الى الارض الى الارتواء ، والشوق هنا من المشاعر المعنوية التي لا تدرك ، أما العطش والأرتواء فمدركات بالحواس

يرى به الموت لا ترس ولا فخر كالسيف منجرد في حده الظفر[٣٧]

المشبه : الممدوح

المشبه به : السيف المنجرد

الأداة : الكاف

وجه الشبه : الرعب والخوف

الشاعر يشبه الموت في لحظة وقوعه وحتميته الأبدية وقطعية ما يترتب عليه بالسيف الحاد الصقيل الذي يقسم الاشياء الى انصافها فالموت كذلك لا فخر ولا مواجهة انما هو حد فاصل وان تجرد من غمده فسيكون غير قابل للمواجهة او تبدل الحكم وكذا الموت .

جمع الرجولة والبيان فمنهما دربا يضيء كمارج من نار[٣٨]

المشبه: الممدوح

المشبه به : مارج من نار

الأداة: الكاف

وجه الشبه : محذوف تقديره الضياء والمعرفة

وقد سبق شرح هذا البيت فطرف التشبيه أحدهما حسي والأخر عقلي .

ثانيا ـ تشبيه حسي بعقلي

ان تشبيه المحسوس بالمعقول انما يقوم على اساس تقدير المعقول محسوسا وجعله كالأصل لذلك المحسوس على طريقة المبالغة بان نتخيل المعقول محسوسا ونفترضه اصلا في وجه الشبه[٣٩] .

يمد بساطه كبساط سحر به للحسن أيات كثار[٤٠]

وقد مر شرح هذا البيت في عدة مواضع فبساطه وبساط السحر اصل في التشبيه وقد ساوى بين طرفيه .

كشوق الرافدين الى لقاء سرى والسيف هجعته غراء[٤١]

المشبه: الشوق

المشبه به: شوق دجلة والفرات الى الالتقاء

الأداة : الكاف

وجه الشبه: اللهفة الى اللقاء

الشاعر هنا يتحدث عن شجاعته في المعارك وقوته وبسالته حتى كانه في حمل السيف وذهابه الى المعركة اقرب ما يكون بالذاهب الى لقاء حبيبته بفرحته ونشوته فهو مشتاق الى السيف كما تشتاق دجلة الى الالتقاء بالفرات وهذا يحمل معاني جمة منها طول المسافة بين القاصد والمقصود والاجتماع في نهاية الامر اي حتمية الاجتماع فكما ان دجلة والفرات سيجتمعان فهذا المحارب وشجاعته سيجتمعان بالسيف مره اخرى .

وسال دمع على كحل بمطوله من الجفون كحلم ظل يغرينا[٤٢]

المشبه: سيلان الدمع

المشبه به: الحلم

الأداة : الكاف

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وجه الشبه : الاغراء

شبه سيلان الدمع ومثله فكأنه حلم ظل يطول ويغري الشاعر ويقف موقفه الاخير ويتفنن بالدموع المسفوحة على الوجه ، تلك التي تختلط بالكحل فتنزل مثقلة بسواده ونقاء الدمع يتلوث بهذا الكحل فلطالما اغرته وجعلته متلهفا لها تلك الدموع كأنها الاحلام التي كان عليها في حياته فكانت تغريه كانت ولا تزال وظلت ماثلة له .

ثالثا ـ تشبيه الحسي بالحسي

المراد بالحسي هو ما يكون ويدرك بأحد الحواس الخمسة البصر، السمع ، الشم ، الذوق ، اللمس(٤٣)، ومعنى هذا ان كل طرف من الطرفين يكون من المحسوسات او الممسوسات او المتذوقات وما شابه ذلك

تعانقت صلب فيها ومئذنة كما تعانقت الاضواء والصور(٤٤)

المشبه: التعانق

المشبه به: تعانق الصور والاضواء

الأداة : الكاف

وجه الشبه: محذوف

شبه الشاعر تألف الديانات المسيحية والإسلامية واجتماعها في المسجد الاقصى معا بما يمثل الاسلام من المئذنة وما يمثل المسيحية من رمز الصليب ثم يشبه هذا كله اي التألف معا كدينين مسالمين بالعناق بين الضوء والصورة فالضوء مكمل اساسي للصورة وكلاهما يدركان بالحس .

يلصون البحوث بصوت بلا حياء كمثل حويتم وابي رغال(٤٥)

المشبه : الصوت

المشبه به : ابي رغال

الأداة : الكاف

وجه الشبه : محذوف

يبالغ الشاعر في تعريضه بمن يهجو فيخلق له واقعا مغايرا عن واقعه ويلبسه كل حلل المذلة والهوان حتى انه يجعله بلا صوت وبلا حياء اي انه يجرده من كل ما يجعل الانسان كريم المحتد رفيع القدر حتى يشبهه بابي رغال هذه الشخصية التي يعده العرب رمزا للخيانة والخسة والغدر.

شامخ مثل قنة عركتها النوائب(٤٦)

المشبه: صديق الشاعر الممدوح

المشبه به : القنة

الأداة : مثل

وجه الشبه : الشموخ

المدح عند الشاعر لون فيه الكثير من القصائد ولكن لكل قصيدة مزيتها فتارة يقف الشاعر مادحا وراثيا اذا كان الممدوح مفقود وتارة اخرى يقف ممتدحا فقط وفي هذه الصورة نلاحظ وقوف الشاعر على ممدوحه ، يقول ويبذل العطاء له مدحا واسهابا ورفعا للشعر فهو يشبه شموخه وعزته بنفسه بقمة الجبل تلك التي تتعرض لكل انواع الظروف من برد وحر ورياح وثلوج ، وكذلك الممدوح يتعرض كل النوائب والمصائب حتى انها تعاركه ويعاركها لكنه صامد ، فهذا الشخص الذي يمتدحه الشاعر مثل تلك القمة بالضبط في مواجهته للمشاكل التي تعتريه في حياته الشخصية .

رابعا ـ التشبيه العقلي بالعقلي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وهو ما كان بالعقل لا بالحس اي الذي لا يدرك ولا يلاحظ كالعلم والذكاء والشجاعة والطيب والحلم وغيرها من الصفات الإنسانية [٤٧].

تاريخ مجدك عاطر متألق جيل من الاسفار والافكار[٤٨]

المشبه : تاريخ الممدوح

المشبه به : الجيل

الأداة : محذوفة

وجه الشبه: العلم والرفعة

الشاعر يصف ممدوحه بأروع الصفات ويبرزه في ابهى التصورات حتى انه يصف تاريخه الحافل ومسيرته العلمية بالنجوم المتألقة والجبال الشاهقة

جمع الطيب والفضيلة طرا ثم صيغها فكنت كالرمز وحدك[٤٩]

المشبه: صديق الشاعر

المشبه به: الرمز

الأداة : الكاف

وجه الشبه : محذوف

ان الشاعر يصور صديقه بانه مخلوق من الطيبة والفضيلة حتى انهما صبتا في قالب واحد ونتج عنهما هذا الانسان الذي هو مثال لغيره من الاشخاص فكانه يصبغ على ممدوح صفات عقلية لا وجود لها، فكيف تصب الفضيلة وكيف تصب الطيبة لانهما صفتان لا وجود لهما صفات معنوية ففي هذه الحالة هذا التشبيه عقلي بعقلي .

الخاتمة :-

- الشاعر هلال ناجي شاعر عراقي بصري ودبلوماسي معروف لدى ابناء عصره عاش تجربة شعرية فريدة إلا إنها لم تكن على مستوى عال من الشاعرية واحتواء الفن بكامله
- هناك ابيات شعرية ركيكة ومكررة لدى الشاعر يجتر فيها ذات الصور الشعرية التي اجترها الشعراء قبله وبالمقابل وجدت له عدد من الصور الشعرية المجددة لكنها لم تكن توازي الصور المكررة .
- لم يحتوي ديوان " خريف العمر " موضوع الدراسة على العديد من انواع التشبيه فقد غاب عنه التشبيه المؤكد المفصل ، وكذلك التشبيه المفرد المركب ، وعدد أخر من انواع التشبيه الأخرى .
- برز التشبيه العقلي الحسي بشكل أوسع على نطاق قصائد الديوان في حين كان حضور الشواهد حول التشبيه العقلي قليلة في الديوان .
- يوصي الباحث بدراسة الاستعارة في ديوان الشاعر لحضورها القوي والفعال فدراستها ستأتي بثمار اكثر وانضج لأن الشاعر جنح الى استخدام الإستعارة في جل قصائده
- الشاعر هلال ناجي حاول ترك بصمة شعرية تحاكي واقعه الذي كان يتضارب بين الحداثة المرفوضة والتقليدية التكرارية ولكونه اختار الجانب التقليدي الذي بدأ الذوق العام لا يستسيغه ولا يتقبله .
- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع التي تخص البحث لأن الشاعر لم تتناوله الدراسات الأكاديمية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المصادر والمراجع :-

القرآن الكريم

- **أساليب البيان في القرأن السيد جعفر السيد باقر الحسيني، منشورات المكتب الإعلامي ، الطبعة الاولى ، د.ت**
- **البناء النحوي والبلاغة الاصطلاحية ، عبد العزيز عبد الرحمن ، دار الفكر بيروت الطبعة الثالثة ١٩٩٢م .**
- **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع : السيد أحمد الهاشمي ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٩٩م**
- **علم البيان: عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٦م .**
- **علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع : احمد مصطفى المراغي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥م**
- **فنون بلاغية : أحمد مطلوب ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٥م.**
- **في خريف العمر : هلال ناجي ، دار الرافدين ، بغداد، ط١ ، ١٩٩٩م**
- **المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر: ضياء الدين ابن الأثير ، تحقيق : بدوي طبانة وأخرون ، دار نهضة مصر ، القاهرة ١٩٦٢م .**
- **معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى ٢٠٠٢م : محمد علي بن حماد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م**
- **معجم الشعراء منذ بدء عصر النهضة : أميل بديع يعقوب ، دار صادر ، بيروت ، د.ط ، ٢٠٠٩م**
- **مفتاح العلوم ، ابو يعقوب يوسف السكاكي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧م**

الرسائل والأطاريح

- **خصائص البلاغة في أمثال الميداني : بوجمعة مدين ، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٨ م .**

المجلات

- **البناء النحوي لصورة التشبيه البليغ ، مجاهد تامي وأخرون ، مجلة اللغة الوظيفية ، العدد٥ ، مجلد ١١ ، ٢٠٢٢م**
- **خصائص التشبيه في جزء عم دراسة تحليلية بيانية : مشهور موسى مشاهرة ، الجزائر ، مجلة اللغة الوظيفية، مجلد ١١ ، العدد ٢ ، ٢٠١٩**

المواقع الإلكترونية

- **اعلام الخط العربي -أنترنت – فيسبوك .**

---

(١) - معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى ٢٠٠٢م : محمد علي بن حماد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م ، ص ٤٣٥.

(٢) -معجم الشعراء منذ بدء عصر النهضة : أميل بديع يعقوب ، دار صادر ، بيروت ، د.ط ، ٢٠٠٩م ، مج ٣ ، ص ١٣٧٣ .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(٣) -اعلام الخط العربي -أنترنت – فيسبوك .
(٤) معجم الأدباء: محمد علي بن حماد ، ص ٤٣٥
(٥) علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع : احمد مصطفى المراغي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥م ، ط٢ ، ص ٢١٣.
(٦) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع : السيد أحمد الهاشمي ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٩٩م ، ص ٧٧.
(٧) أساليب البيان في القرأن السيد جعفر السيد باقر الحسيني، منشورات المكتب الإعلامي ، الطبعة الاولى ، د.ت ، ص ٢٥٣/٢٥٤
(٨) في خريف العمر : هلال ناجي ، دار الرافدين ، بغداد، ط١ ، ١٩٩٩م ، ص ١١٧ .
(٩) الديوان ، ص ١٢ .
(١٠) الديوان ص ٤٠
(١١) نفسه ص ٢٩ .
(١٢) اساليب البيان في القران : السيد جعفر الحسيني ، ٢٥٢ . ، البناء النحوي والبلاغة الاصطلاحية ، عبد العزيز عبد الرحمن ، دار الفكر بيروت الطبعة الثالثة ١٩٩٢ ، ص ٤٣
(١٣) الديوان ص١٢٤ .
(١٤) نفسه ص٢٧
(١٥) نفسه ص ١٤ .
(١٦) سورة الرحمن الأية ١٥ .
(١٧) الديوان ص ٩٢
(١٨) البناء النحوي لصورة التشبيه البليغ ، مجاهد تامي وأخرون ، مجلة اللغة الوظيفية ، العدد٥ ، مجلد ١١ ، ٢٠٢٢م ، ص ٤١ و أساليب البيان في القرأن: السيد جعفر الحسيني، ص ٢٥٩ .
(١٩) الديوان ص ١٣ .
(٢٠) المصدر السابق نفسه ص ٢٥
(٢١) نفسه ص ٩
(٢٢) المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر: ضياء الدين ابن الأثير ، تحقيق : بدوي طبانة وأخرون ، دار نهضة مصر ، القاهرة ١٩٦٢، ط٢، ص ١٣٧ .
(٢٣) الديوان ، ٦٣
(٢٤) نفسه ص ١٢٤.
(٢٥) الديوان ، ٥٤ .
(٢٦) نفسه ص٣٢.
(٢٧) علم البيان : عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط٢، ٢٠٠٦، ص ٣٩ .
(٢٨) الديوان ، ٧٢ .
(٢٩) الديوان ، ٢٢ .
(٣٠) علم البيان ، عبد العزيز عتيق ، ص ٤٠ .
(٣١) نفسه ص ٥٦ .
(٣٢) الديوان ص ٥٤ .
(٣٣) خصائص البلاغة في أمثال الميداني : بوجمعة مدين ، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٨ ، ص ٣٧ ، و مفتاح العلوم ، ابو يعقوب يوسف السكاكي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧م ، ص ٤٣٩ .
(٣٤) الديوان ص، ١٣٢ .
(٣٥) نفسه ص ١٤٤.
(٣٦) الديوان ، ٢٣ .
(٣٧) نفسه ص ٨ .
(٣٨) نفسه ص ١٤ .

ISSN–2536–0027

(٣٩) فنون بلاغية : أحمد مطلوب ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٥م ، ٨٥ ، و أساليب البيان في القرأن: السيد جعفر الحسيني، ٢٨٩ .
(٤٠) الديوان، ٣٢ .
(٤١) نفسه ص ٢٧ .
(٤٢) نفسه ص ٤٣ .
(٤٣) خصائص التشبيه في جزء عم دراسة تحليلية بيانية : مشهور موسى مشاهرة ، الجزائر ، مجلة اللغة الوظيفية، مجلد ١١ ، العدد ٢ ، ٢٠١٩ ، ص ٣٤٩ . ، اساليب البيان في القران: السيد جعفر الحسيني، ٢٨٥ .
(٤٤) الديوان ١٨ .
(٤٥) نفسه ص ٩١
(٤٦) الديوان ص ١٢٢.
(٤٧) علم البيان: عبد العزيز عتيق ، ص ٤٤ .
(٤٨) نفسه ص ١٦ .
(٤٩) الديوان ١٩

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

خطاب الكلام- خطاب ضد السلطة في رواية (السقشخي)

م.د. عروبة جبار أصواب الله
الكلية التربوية المفتوحة- البصرة
u.urob٧٦@gmail.com

الملخص
يتقصى خطاب البنيّة الروائيّة طرح سؤالاً مركزياً، يفضح ويعري بهِ، خطاب سلطة السياسة الذي يُشكّل أثر سلبي على مصيّر الفرد وقرارتهِ ومواقفهِ تجاه الآخر. متخذاً حقبة النظام العراقي السابق المساحة النصيّة لتعويّم المسكوت عنهُ، فيما يخص السلطة المحلية، والسلطة الاميركية.
والبحث يسعى لاستنطاق خطاب السلطة عبْرَ استنكاه دلالتها الظاهرة والمضمرة. وفق توظيّف مصطلح السلطة المرادف لمفهوم التسلط والقمع.

ABSTR
The narrative structure discourse seeks to pose a central question, exposing and laying bare the political discourse of authority that shapes the individual's fate and fateful decisions. the former Iraqi regime as a textual space to cover what is left unsaid. The research seeks to interrogate the discourse of authority by denouncing its apparent and implicit significance. According to the use of the term power, the concept is synonymous with tyranny and oppression. Such as: suppressing speech, excluding others, fear of punishment, inflating.

المقدمة
لم يعدْ يُخفى أهميّة الخطاب الروائيّ في تمثيّل الواقع بكلّ أبعادهِ الخارجيّة والداخليّة، وفيما يتعلق برسم أبعاد الشخصيّة بمشاعرهُا، ومواقفها، وقراراتها؛ بغيّةٍ احتواء افكارهِا وآلامها وهمومها، مقترحاً استراتيجية فكرية وجمالية، تُصححُّ، وتغيّرُ، وتنتج، واقعاً ايجابياً مُغايراً، وإنْ كان تخيلياً. فالسلطة بقمعيتها أحدى العوامل الرئيسة لتخريب واقع الشخصية، وتفعيّل إشكاليتهِ، وتأزمهِ مع واقعه، وقراراته، ومواقفه.
وتمثيّل السلطة في الأدب عموماً، اتخذ منَ جدليّة العلاقة بين الحاكم والمحكوم ثيّمة له؛ تجلّى عن موضوعات شتى، يشتبكُ الواقع بكلّ حمولاته بالسياسة، فيكشف قضايا الفرد والجماعة، والطبقات الاجتماعيّة، والممارسات الحزبية، والتعدي على حقوق المواطنة وغير ذلك من الموضوعات التي تخصب وتثري الخطابات. والكاتب يُعبّر عن منظور ايديولوجي، سواء ضد السلطة أو مع السلطة، وإنْ اجتهد الالتزام بالموضوعية والحيادية؛ فهو يدفعُ القارئ بطريقة متوارية الى تبني رؤيتهِ عبرَ أساليب شعرية أو بلاغية للإقناع بعدالة موقفه وصواب طرحهِ. واستراتيجيّة الخطاب أحدى هذه الأساليب الذي يتراوح بين أسلوب إخباري مباشر، أو مضمر ضمني يختبئ تحت الاقنعة الفنية، بوصفهِ يبعث رسالة إلى المتلقي بقصد التأثير فيه، فيستنطق المكبوت، والمسكوت عنهُ، واللا متوقع، واللا مفهوم.
فجاء البحث في مبحثين: المبحث الأوّل، في المفاهيم: الخطاب، والسلطة، والرواية. والمبحث الثاني: في محورين، الأوّل: خلاص الذات- خطاب المقاومة. والمحور الثاني: تحقيق الذات- خطاب الضد. وقد افدنا من منهج التحليل الوصفي لاستكناه دلالات ومضامين وخفايا خطاب السلطة.

المبحث الأوّل: المفاهيم: الخطاب. السلطة. الروايّة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الخطاب

مصطلحٌ لساني تلقفتهُ حقولاً معرفيّةٍ عدّة، ومنها، خطاب ما بعد الحداثة، وما بعد الاستعمار. دليل على خصب دلالتهِ؛ يُناسب أيْ ممارسةٍ قرائيّةٍ تعتمد آلياتها في استنباط خفايا النص، وكشف المُعتم المُغيب، والمحجوب فيهِ، والمسكوت عنهُ، بقصد اظهار الدلالة المضمرة على سطح التداول والعلن[١].

ومفهوم الخطاب لا يُدرج بدلالةِ الكلام فقط، فالصمت، والاشارة، والموقف، والفعل، كلّها تأخذ دلالتهِ؛ إذا تضمنَ مضموناً مُتوجهة إلى مخاطبٍ مقصود. إلاّ إنّ العلاقة تبقى متواشجةً بين الكلام والخطاب. فالزمخشري يُشيّرُ بـ**((الخطاب هو المواجهة بالكلام))**[٢]. وقد وردّ في المعاجم العربية بمعنى الكلام ومراجعتهُ، ولم يخرج عن هذه الدلالة، فـ**((الخطاب إمّا الكلام اللفظي أو الكلام النفسي الموجهُ نحو الغير للإفهام))**[٣]. ويأتي على صور متعددة، مثل: الحوار، الجدل، الحجاج والمناورة، وتبادل الأفكار الحديث، وغيرها[٤]. وعادة ما تتّمُ بين طرفين، هما: مرسل، ومرسل إليه، في سياق دلالي واحدٍ، ومضمون مشترك؛ قصد التأثير، والاقناع. بحمل العناصر الخطابيّة، منَ: مُخاطِب، ومخاطَب، ورسالة، ونيّة مسبقة، لتأثير في السامع أو المتلقي[٥].

ولعل أهم سمةٍ في الخطاب، ما كان مُحملاً بمضمر دلالي مقصودٍ، وشفرات نصيّة عميّقة غير ظاهرة، فـ**((هناك دلالات في الكلام غير ملفوظةٍ يُدركِها السامعُ أو المتحدثُ دون علاقةٍ معلنة أو واضحة يجب الالتفات إليها))**[٦]. منَ شأنهِ اثراء دلالة الخطاب، بفتحهِ على سياقات ثقافيّة خارج النص وداخلهِ. فيكون سلطةً بلاغيّة كلامية مُؤثرةً وضاغطة، تمتلك سطوةَ القدرة والتأثير والاقناع. فالخطابُ وسيّلةٌ لسانيّةٌ بلاغيّة عندما يمتلكهُ ويتحكم بهِ، فرد، أو جماعةٌ، أو مؤسسةٌ، فتتدعي تملكُ الحقيقة بهِ، وتمارسُ نوعًا من الضغط على الخطابات الأخرى، لتتحول إلى سلطة مُتحكمةٍ ومهيمنةٍ[٧]. ونجد ذلك، في دلالات خطاب السلطة السياسة المُهيمنة بالقوة والعنف؛ بأقصاء واستبعاد وحسّرُ الخطابات الأخرى، فـ**((التنظيمات الداخليّة للخطاب نفسهِ التي تقضي في ظلّ ضروب من الإقصاء والاستبعاد بإقامة مساحات من الصمت والإضمار، ومنَ مساحات من الإفصاح والإعلان تحكمُ ما يجب أنْ يُقال، وما لا يجب أنْ يقال، وما يخضعُ للتحديد والكشف والابتكار، وما يتبع نظم التعقيب والتبرير والتكرار))**[٨]. وهيمنةُ خطابٍ ما، علامةٌ على هيمنةِ منْ يمتلكُ الخطابَ نفسهُ. لندرك دلالة ارتباط الخطاب بالسلطة.

السلطة

يتبادر مفهومها بآليات القوة، والنفوذ، والهيمنة، وفي معجم لسان العرب أشار إلى ذلك[٩]. فلم تخرج عن**((قوّة للنفوذِ والعلوّ، وأداة للقمع والغلبة في تأرجحها بين خدمة الشعب وقتلهِ من خلال ممارساتها لظواهر القمع والاستبداد والاضطهاد، وفرض الهزيمة على الشعوب))**[١٠]. و**((العنف الذي تمارسهُ الدولة ضد رعاياها هو عنف مشروع))**[١١]، يرتبط غالباً بسلطة السياسة. وفي إطار هذا التمتع، تتضاعف آلياتها كلما تجذرت وطال امدها، فيتصف خطابها بصوت ويد البطش، لكلّ خطاب ضدٍ سلطتها وهيمنة سيادتها وشرعيّتها-غالباً-. فالسلطة تعيّش هاجسَ الخوفِ من انهيارها وتلاشي امدها، فتسعى جاهدةً مثابرةً إلى تحصيّن نفسها، بتوظيّف عقل وتجاربِ ومعرفةِ، فن استراتيجية تحقيق بقائها، وتجُذر عمرها وعنفوانها. فالسياسي يُمارسُ سلطتهُ بصفتهِ مالكٍ وحاكمٍ، والاخر مملوكٍ ومحكومٍ، وعليهِ اتباعهُ والخضوع لهُ، مما يُعزّز الهوة بين الطرفيّن لصالح هيمنة السلطة[١٢].

والتسلطُ استعمال القوة غير المشروعة؛ للسيطرة المحضة، وتحقيق المصالح النفعية؛ فالنظام المتسلط لا يعولُ على الاستجابة الطوعيّة لإدارته وإرادته، وإنما يُراهنُ على آلياتهِ القمعيّةِ والقهريّةِ في تحقيق غاياتهِ.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ومن أبرزها، القمع، الظلم، والعنف، والقهر[١٣]. ومن هذا يجتهد الخطاب الأدبي أو الروائي، فضح آليات السلطة وانظمتها، والكشف عن مساوئها ورفض خطابها بخطاب ضد.

الرواية. وخطاب ما بعد سقوط بغداد

يتشكّل الخطابُ الأدبي ومنهُ الروائيّ أيضاً، من ثيّمات وارساليّات مقصودٍ بثها، وتضمينها، فيشترك النص مع مفهوم الخطاب، كـ((**مجموع البنيات اللفظيةِ التي تعملُ في كلّ عملٍ أدبيّ**))[١٤]. وكثيرةٌ الدراسات التي انشغلتْ بتحليّل الخطاب ِخارج نطاق علم اللغة، مثل، البلاغة الجديدة، والشعريّة، وعلوم الانثروبولوجيا، والبحث عن الأنماط المختلفة للخطابات التي تنكبُ على دراسة الخصائص الفنيّة النوعية – كثقافة المجتمعات ذات الخصوصيّة المحلية، مثلاً- [١٥].

وخطاب((**الروايةُ بحثٌ في خطابِ التمرد غايتهُ الفضح والعري، وقولٌ ما لم يقلْ أو ما لا يمكن قولهُ، وبثَ القيم المطالبة بتفجيّر المقموع والبوح بالمسكوت عنه**))[١٦]. بوصفه((**لم يقبلْ خطابها الإيديولوجي زمن الهيّمنة الكليّة لخطابِ الحزب الواحد، وهكذا فقد وقفتْ لتعارض إيديولوجية السلطة، وتطرح أزمة الحرية والديمقراطية**))[١٧]. لكنها لا تطرح((**جواباً ايديولوجياً عن سؤال لم يطرح بكيفية واضحة، ولكنهُ حاضر ومخفي في تجاويف الرواية وفي شكل الايديولوجية المصورة**))[١٨]. لكنهُ مرآةً عاكسةً لفضح الممارسات القمعية للأنظمة المتسلطة ومناهضتها؛ مما جعل دورُ الخطابَ في المشاركة الفاعلة في إدارة الحياة وتنظيمها [١٩]. وأهتمتْ جهودُ الباحثين والمفكرين والأدباء منهم، على تقويض خطابها القمعي، لارتباطهِ بتأسيس المجتمعات والأنظمة القائمة على العدل والمساواة بين الناس.[٢٠] وتوخوا تحليّل ممارساتها واستراتيجيتها، وعلاقتها بمنْ تحكمها، سعياً لإصلاح ما افسدتهُ السياسة، فكلّ اصلاح وسلام، وعدالة، إساسهُ صلاح السلطة السياسة.

والخطاب الأدبي ضمن مستواه النصيّ يمتلكُ سلطة التأثيّر على مُتلقيهِ، مستمعاً أو قارئاً، سلطةٌ تظهر في قدرتهُ على التمثيّل، والمحاكاة، بما فيهِ منَ طاقةٍ بيانية، تجعلُ المتلقي ينتابهُ ضرباً من الوهم، والتخيّل، فلا يرى إلاّ ما يراهُ الكاتبَ؛ لأنّ جميع أنواع الخطابات الادبيّة –تحديداً- تتموضع أيديولوجياً، وليس منها ما هو محايد[٢١]. فجاء الخطاب الروائيّ العراقيّ ما بعد السقوط، يحملُ أبعادهُ الإيديولوجية لواقعهِ، فعملَ إلى تفكيك مرجعياتهِ، بغيّة الوقوف على هيمنة بنيّة السياسة، وأشكال تجلياتها، وأثرها على الواقع. وأضحى وعي الذات الكاتب، هو منْ يُحددُّ أوجهُ اختلافها عن آخرها، وما يكون منَ هذه الأوجهِ ضاغطاً عليهِ، أو معرقلاً لحريتهِ واختياراتهِ، كقضية اصطدام الذات الواعيّة المثقفة بواقعها السياسي. والانفتاح على العالم. ومجادلة الخطاب السائد. وتطوير الاسئلة. ومحاولة ذاتها، وتحقيق خلاصها[٢٢]. و((**وظفت السياسة في النص الروائي بأساليب تقوم على المراوغة والأقنعة والرّموز، لأنّها من المواضيع المسكوت عنها التي لا يمكن البحث فيها دون إغماضها وتعتيمها**))[٢٣]، لقدرتهُ الفائقة((**على تطويق كلّ القيود السياسية ومقاومتها، من خلال تصديّه للإكراه وتحطيمه لكل السلطات**))[٢٤]. لتكشف عن آليات السلطة التعسفيّة، وسياسات نظام الحاكم الأوحد، وجرائمهِ البشعة، واساليبهِ في تحجيم خطاب الضد واقصاءه، واستبعاده ومسخه؛ لتجذيّر أمدّ سلطته الاستبدادية وتجذيرها افقيّاً، وعمودياً [٢٥].

المبحث الثاني: خطاب السلطة في رواية السقشخي

السشقخي

يرسمُ خطابُ السقشخي الشخصيّة الرئيّسة(ماجداً)، منَ زاويةٍ غير ايديولوجية، حيادية، برصد أبعاده في ضوء علاقتهُ مع واقع سياسي ضاغط، خلقتْ انموذجاً عراقيّاً متأزماً، نفسياً وفكرياً. إذْ، يتعرض إلى ضغوطات واكراهات من خطاب السلطة على رغم كونهُ شخصيّة غير حزبية، لا مع السلطة ولا

ضدها. إلاّ إنّه يجد نفسهُ مُدان كمعارض لسلطة النظام العراقي السابق. فيزجُ بالسجن وبعد اثبات براءته يهربُ إلى دول الجوار إلى إنْ يستقر بأمريكا، وإذْ يجد نفسهُ مدان بانضمامهِ إلى تنظيم القاعدة على اثر تفجير برجي التجارة العالمية فيزج بالسجن ثانية. وفي كلا التهمتين، هو بريء، فيسلكُ(ماجدٌ) سلوكَ الطريدةِ الهاربة التي تبحث عن طريقةٍ للفرار من الموت جراء قمعية السلطة فقط.

ففي العراق يُدانُ بتهمةٍ ملفقةٍ بانتمائهِ الى حزب معارض، فيزج في السجن. وبعد خروجهِ منهُ يُقرر الهروبَ، فيتنقل بين بلدان دول الجوار، إلى إنْ يلتقي بامرأة من أصول لبنانية تحمل الجنسية الامريكيّة فيتزوجا في لبنان، ويلتحق بها في أمريكا بعد انجاز امورهُ القانونية. وبعد ايام منَ وصولهِ أميركا تشاء الصدف إنْ يتواجد قرب برجي التجار العالمية لحظة تفجيرهما، ليُدان بتورطه بالانتماء الى تنظيم القاعدة، بوصفه عربياً مسلماً عراقياً. ليصطدم ثانية بقمعية السلطة ويزج في السجن أيضاً. ويظلّ في حالة استدعاء واستذكار لوطنهِ، والسبب الذي جعلهِ لاجئاً هارباً إلى البلدان العربية، وآخرها اميركيا.

ماجدٌ، شخصيّةٌ الاكاديميّةٌ، تحملُ وعياً معرفياً عميق بواقعهِ لكلا البلدين(العراق، أمريكا)، فيلتزم خطاب الصمت تجاه القضايا والأفكار، والمواقف التي تتعلق بالسلطة، ظنّنا منهُ، حصانةً منيعةً تجنبهُ بطش السلطة. غيّر إنّ اصطدامهِ المحتدم مع بطش السلطة يجعلهُ يخرج عن صمتهِ، و((**ينطلق من مسلمة مفادها؛ أن المثقف هو الذي ينتج الوعي، وعليهِ أنْ يخرجَ من صمتهِ ويقتحم وهو ليس في حاجة إلى إذن من أحد حتى يمارس دوره التوعوي**))[٢٦]. فنرصد تحولات وعي الشخصيّة عبرَ تحول الخطاب. في محوريّن، الاوّل: خلاص الذات. والثاني: تحقيق الذات.

المحور الأوّل: خلاص الذات- خطاب المقاومة

تُمارس الشخصيّةُ استراتيجيّة خلاص الذات، لتمثيّل((**موقفاً فكرياً يتخذهُ الإنسان تجاهُ نفسهُ بالذات، وتجاه الواقع الذي يحيط بهِ، وما يكونهُ العالم بالنسبة للبطل، وما الذي يكوّنهُ هو بالنسبة لنفسهِ ذاتها، أيْ ندرس البطل بوصفه رؤية الى العالم، والى نفسه بالذات، وما يجب الكشف عنه ليس الواقع، الذي يعيش فيه، ولا صورته، انما المحصلة النهائية لوعيه بالعالم، ووعيه بذاته**))[٢٧]. عبرَ خطاب مقاومة السلطة، أو خطاب المرفوض ضد المفروض، وضد الهيمنة. إذ تستدعي المقاومة طرفين، طرفاً قوياً مهيمناً، وطرفاً مهشماً مستلباً. ومفهوم المقاومة اصطلاحاً، هو السعي لرؤيةٍ جديدةٍ للعالم والقدرة على خلق الجديدِ، بالتمرد، وكسر النظام السائد، فالمُهمَش يصنعُ ذاتهِ، ويتمرد على كلّ سلطةٍ قيدتهُ، وحدّت من حريتهِ، ليعلن رفض الخضوع للآخر المُهيمن مهما كان نوعُ السلطةِ[٢٨].

فتجسّد خلاص الذات. خطاب المقاومة في مساريّن: المقولة الثقافية. والآخر الثقافي.

١- المقولة الثقافية

وهي الخصوصيّة الثقافيّةِ المحليّة التي تنحصرُ، بـ((**مجموعة العناصر الثقافية النسقية، التي تعمل بآليةٍ معقدة، ومتعارف عليها، وتمنح المنتج المعرفي الصادر عن هويّته. نتحدث هنا. إذن، عن نظام إبستمولوجيّ يستعمل عناصر معرفيّة قائمة في البنى الاجتماعية، موروثة أو مستجدّة، ويكون نتاجاً معرفياً جديداً**))[٢٩]. فـ((**الأفكار النسقيّة التي تُلقّننا إيّاها السلطة الثقافية المبثوثة في العائلة والمدرسة، ودور العبادة، والقصر الرئاسيّ، وفي الخطابات الصادرة عنها جميعاً، حتى تصيّر جزءاً من كياننا النفسيّ، تتحكمُ فينا، وتُحدّد نظراتنا لذواتنا، ومحاكمتنا إيّاها بالعقاب أو الثواب**))[٣٠]. وهذا ما يتجلى في خطاب ماجد لمواجهةِ أيْ ضغط خارجي أو تفسيّر أيْ موقفٍ اشكاليّ يمرّ به. وتأتي بمرادفات عدّة، كـ:(القدر، الطالع، الحظ، النحس)، خطابُ مقاومةٌ، مُلازم لهُ، وعادة ما يرتبط هذا الخطاب بمواجهة السلطة على مدار أحداث الرواية[٣١].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ففي أوّل ايام وصولهُ امريكا التحاقاً بزوجتهِ الامريكيّة الجنسيّة، يرغبُ بزيارةِ برجي التجارة العالمي وتصوريهما بوصفهما من معالم مدينة مانهاتن، وقد سمعَ خالهُ(يونس) أنهما كانا أهم مقر لساسةِ الذينَ يتحكمُونَ باقتصادِ العالم، وجاء قرار الحصار على العراق من هناك. فيذهب لمشاهدتهما، وإثناء تصويرهُ البرجيّن، إذْ بهِ يصورُ مشهدَ تفجيرهما وارتطامهما بالطائرة، فيعللُّ حدوثَ تلك المصادفة لحظة وصوله، بـ**((الحظِ الذي يُلاحقني كما السوء.. وإلاّ ما معنى أنْ يحصلُ معي الانفجارَ في أيام وجودي في أمريكا... نعم إنهُ سوء الحظِ الذي يلازمني، ولكن لا اريدُ الوصول الى لحظة الشعور بالنهاية من جديد.. شعرتُ أنّ المكوث هنا مِنَ أجل الاطلاع سيجلبُ لي مفسدةً جديدةً))**[٣٢]. وهذا الاقتران قد يبدو ساذجاً يُعبّر عن هاجس الخوف القابع داخلهِ من حدوثِ الاشياء السيّئة التي تتعلق بشعوره بالاستقرار والأمان، وهو الهارب من بطش سلطة النظام العراقي السابق. فتبدو البنية الظاهرة لخطاب(الحظّ السيء)، تعليلاً ثقافياً يُغيب كلّ منطقٍ عقلي وواقعي، ويُعومُ كلّ متخيّلٍ غيبي ثقافي؛ تعبيراً عن إدراكهِ المعرفي.

غيّر إنّ تسارعَ الأحداث يُنبأ بغيّر ذلك، ويُقوض افتراضنا هذا؛ بتحققُ حدسهِ وتوقعهِ المشؤم باقتحام الشرطة الفدرالية الامريكيّة بيتهِ بعد عودتهِ منَ مشهدِ التفجيّر، فيتم القبض عليه بتهمة الاشتراك بعملية التفجير، نظراً لتواجده وتصويرهِ الحدث، فضلاً عن كونهِ عربياً مُسلماً وقادماً من العراق أيضاً. على الرغم من تأكيدهِ لهم، أنّهُ**((هاربٌ منَ النظامِ كنتُ سجيّناً في العراق وهربتُ الى الاردن أولاً، ثم لبنان ومنها الى هنا، حيث الحظ العاثر... أينما أذهب اعتقل))**[٣٣]. فهو لا يجدْ سبباً وراء ذلك، غير الحظ السيء الذي يلاحقه؛ لأنه**((مرهون لها.. الصدفة مرهونة لأمثالنا نحن الجنوبين.. الصدفة يا سيدي أنْ أكون لحظتها هناك.. ساعة الانفجار الرهيب الذي قتل الالاف، صدفة اقسم برب المسيح ومحمد وموسى، أنها صدفة ليس إلاّ.. ألا تؤمنُ بالصدفِ والقدر المحتوم؟. نحن من حضارتنا السومرية والقدر يلعب معنا والحظ يمسك بتلابيبنا...وسوء الحظ))**[٣٤]. فخطاب المقولة الثقافية بنيّة تأويليّة جاهزة تسترضي استسلامهُ وخنوعه وتجنبهُ الصدام، ومواجهة خطاب السلطة برفض التهم والإدانة وإثبات العكس، فلا يجهد نفسه بإجابة معقولة وحجةٍ منطقية.

وكأن الكاتبَ يتقصد تحجيمُ، وتقزيمُ تفكيّر(ماجدَ) بهيمنة الموروث الثقافي الشعبي عليه، وتعبّئتهِ بتأويلات ماورائيّة تستبق الأحداث السيئة، وتتنبّأ بالمصير الملعون المتوقع كقدرٍ أزلي وابدي لأنموذجٌ محلي(جنوبي عراقيّ) يُحقق بهِ؛ المُعادل الموضوعي الرمزي لمصيّر أبناء شعبه، من تاريخ ممتدّ باستمرار الظلم والعذابات المتلاحقة فيّه سياسياً، مما يُعوم المسكوت عنه، وهو استسلام ابناء الشعب وعدم مقاومةِ ورفض خطاب السلطة، ايمانٌ منهم، إنهُ قدر الهي وليس بشرياً. فهو لا يجدْ**((غير آيات قرآنية أتلوها هي ذاتها كلما اختنقت بالحلول، لعلها تخرجني من مدخل السوء الذي أتيت إليه هارباً من جنوب محترق إلى شمال متنعم))**[٣٥]. يُلوذ بها منَ مصيّر أزلي اشكالي، ولا يفكر-حتى- بالبوح والتصريح عن المسبب الحقيقي وراء هروبه من الوطن، ولجوئهِ إلى بلدٍ غريب. فهو يُحتالُ على نفسهِ بتجاهل الواقع، ويُستدعي مُتخيّلاً موروثاً، عرفهُ متداولاً بين اهلهِ وناسهِ، وشعبه، عندما تدككهم المصائب والمواجع، فهي تعويذتهم وُحرزهم لكظم الجهر بالقمع، وخلاص الذات من عقوبة غيض الكلام.

ففي ضوء ما يحدث لهُ في السجن الفيدرالي، يسترجع ذاكرة الوطن. لتتحول المقولةُ الثقافيّة من خطاب تأويلي إلى خطاب تبريري. بتوالي التشبث بها، وتأويّل ما يحدث، فهو، لا يملكُ تأويلاً منطقياً بديلاً عنه، فتلابيب السلطة تحاصرُ مخارج آمنه وتضغط عليه؛ فيستذكر سؤال زميلهِ لهُ في المدرسة أيام كان معلماً، عن سبب انصرافهِ عن نشاطات حزب البعث آنذاك:**((–أراكَ لا تهتمُ بالفعالياتِ الحزبيةِ ولا بذكر القيادةِ؟. قلتُ لهُ: – أستاذ شهيد، أنا لا أكرهُ القيادة ولا أحبّها، أنا إنسان أريدُ أنْ أعيشَ، لا تواجهنيّ المشاكل.. أنا غير محظوظٍ، لو كنتُ مع القيادة تأكد سأجلبُ لها النحس، ولو كنتُ مع المعارضة أو أعلنُ كراهيتي فتأكد**

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أنّ لا أحداً من عشرتي يبقى على قيدِ الحياة))[٣٦]. فهو لا يصرحُ عن خطاب الرفض بطريقة مباشرة وصريحةٍ؛ خوفاً من بطش السلطة، لهذا يتذرع بمقولتهِ الثقافية(النحس) حصانةً من قمع السلطة. فهو((**المثقف المهزوم الذي عجز عن تغيير واقعهِ وصناعة مستقبلهِ، واكتفى بالمراقبة والإدانة والتعليق على الوقائع، وعاشَ أزمة وجودٍ وعدمَ وعي بحركة الزمن ونأى بنفسهِ عن المساهمة في صناعة التاريخ، ليتحول مع مرور الزمن الى شاهدٍ أو راوٍ للوقائع ليس إلاّ**))[٣٧]. فاتخذ المقولة الثقافيّةِ وسيلةً لخلاص ذاتهِ من واقع مأزوم، و شعور بانتفاء الحلول الفردية أو الجماعية، وتغيّر واقع سياسي يُمارس تأثيره المخرب على مجتمع وافراد بكاملهِ.

فيستدعي خطاب الصمت، لتستنطق المكبوت والمسكوت عنهُ، بديلاً عن خطاب الكلام، يمتصُ غضبهُ وتمرّدهُ، ويعبّر عن احتجاجهُ ودفاعه عن نفسهِ. ويتقصدُ تقزيّم فكرهِ، وتغيب كل ما هو منطقي وواقعي، إنّها رؤية(ماجدٍ) لخلاصهِ، تميمة، ذاتهِ المُهمِشة والمُهمشة، من واقع لا يمكن اصلاحه. فثيمة مقولة القدر أو الحظ، تعمل منبّهُ نصّي تستدعي الماضي لمقاربتهِ بالحاضر؛ وإظهار المسكوت عنهُ، وهو، شعوره بالهزيمة واليأس من مقاومة خطاب السلطة، مما، يُوحي مضمره الى هيمنة تأريخ قمعية السلطة واستلابها كينونة الشخصيّة العراقية، وانكفاء خطاب الضد، كمصير أزلي وأبدي للظلم والقهر[٣٨].

وعندما يجدّ إنّ التذرعَ بالوسائل والحيّل الثقافيّة الشعبيّة لخلاص ذاتهِ، منْ ازمة ضغط داخليّة أو خارجيّة، لا تجدي نفعاً ولا تفضي إلى حلٍ أمن. لأنهُ الوجه السلبي المُستكيّن الذي لا يمنح حلولاً جاهزةً وكاملةً، يتحول بخطاب المقاومة بوجهِ الايجابي الأقوى، فيتحول من خطاب الذات إلى خطاب الجمع.

٢- الآخر الثقافي

هو ما يُحددُ منْ ينتمي ومنْ لا ينتمي إلى جماعةٍ، أو أمةٍ، تتمثلُ بثقافةٍ، وايديولوجيةٍ، عبْرَ المعاني والخصائص التي تفردها عن غيرها. فالمجتمعات ليست كياناً سياسياً فقط، إنما هي منْ ينتجُ المعاني والقيّم والسلوكيات، فليس الناس على وفق مواطنين قانونيين في أمة ما، إنّما هُم يتشاركون في فكرة الأمة كما هي متمثلة في الثقافات القومية، والرمزية، مما يفسّر، سلطتها في توليّد الحس بالهوية والانتماء إليها[٣٩]. ويُشخص هذا، في إطار جدلية الذات والآخر، ضمن((**ما يشهدهُ العالمُ اليوم منَ تجاذبات سياسيَة وصراعات طائفيّة ونزاعات عنصريّة، انعكسَ اثرهُ على الذات التي شعرتْ في كثيّرٍ من الاحيان أنّها في صراع مع الآخر المختلف عنها دينيّاً أو أجناسيّاً أو ثقافيّاً أو حضارياً، فتباينت المواقف تجاهُ**))[٤٠]. فتظهر حاجة المجتمعات لتأكيد ذاتها أو مراجعة انتمائها في إطار ازمات تعيشها، وتؤطر هذا الانتماء للتدليل على الهوية في ضوء منْ ينتمي، ومنْ لا ينتمي .

ويمكن رصد تجليات ذلك، في أوضح صورهِ عبرَ أحداث سبتمبر بتفجيّر برجي التجارة العالمي التي بزغتْ خطاب الكراهيّة تجاهُ الهوية العربية المُسلمة. التي ذاق مرارتها ماجداً، فيكون مُداناً بسبب هويته الثقافيّة الدينية الاسلاميّة أو القوميّة العربية، ولا يجد من مناص من تبرئة ذاتهِ وهويتهِ إلاّ الاشهار بخطاب مقاوم ضد خطاب الكراهيّة، دفاعاً هويته القومية التي غدتْ نموذجاً للعنف، وصورة مشوهة لكلّ من ينتمي لها، بل من منظور((**الذات العربية على تأكيد هويتها والدفاع عنها في مواجهة تهمة الارهاب، التي ألحقها الآخر الغربي بها، بعد أنْ شاع لديه الرُّهاب منها**))[٤١]. فيصرخ أمام المحقق الاميركي بخطاب مقاومة قومي،((**نحنُ عربٌ ومسلمونٌ منْ بناة الشرق الزاحف على بلاد تعصرها الحرية... هل تغلغلت الكراهيّة في عقول من يدعون الحرية ونحلم أن نكونَ بين ظهرانيهم**))[٤٢]. لِتقويّض وهدم خطاب الكراهية:((**-إنّكم تحولون الإسلام إلى وحشٍ وتريدون إعادة الحروب التي تصفونها بالحروب الصليبية!!.- أيّة حروبٍ صليبية تلك التي أريدُ إعادتها إلى الوجود مرةً أخرى؟ كان بودي لو ألقيت عليه خطبة عصماء، من أنني**

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أبن أرض ترسل السلام ولا تحصد سوى الحروب))[٤٣]. فهم ينظرون إلى الاسلام بأنّه ايديولوجية مُحملة بالعداء والعنف تجاه كلّ آخر مختلف، لتحقيق اغراضهِ السلطوية أو السياسية بغيّة لتغلغل الى الغرب والسيطرة والتحكم به. فهو من أشكال صراع الحضارات والثقافات والاديان بسبب الهوية الثقافية، يمثّلُ خطابَ عنفاً؛ بوصف الحضارة أو الثقافة الاسلامية-من منظور الغرب- اعتمدتْ الصِدام الدموي والحروب مع الآخر، للامساك بزمام السلطة والهيمنة على العالم وهذا سبب الخوف من الاسلام وبث الحذر منه[٤٤].

وماجدٌ يناهض هذا الخطاب، فـ**((لا يمكن القبول أو البحث عن حجج للرد على التهم الخطيرة.. فذلك معناه جرّة قلمٍ أخيرة أني المذنب والمجرم الذي شارك في تخطيط لأكبر عمل إرهابي، سيغيّر واقع العلاقات الدولية... تجرأتُ ووقفتُ أمام المحقق لأذيع عليه هويتي الدينية... هل تعرفُ الجنّوب العراقي؟...إلى أيّ جماعةٍ ينتمي تنظيم القاعدة؟))**[٤٥]. فهو خطاب يُدين هويتهِ ووطنهِ وتاريخ أمتهِ، فيستنكر ذلك بالمُحاجة المنطقية، والاشهار بمقاومة خطاب التهم الجاهزة:**((هل سمعتَ بجنوبي يعمل مع القاعدة؟. عليك إنْ تعيّد قراءة التاريخ لكي تعرف إنّ لا مصالح مشتركةٍ، بل هناك عداءٌ قديم ودائمٌ .. ثم كيف لهاربٍ من نظام أنْ يكون متعاونا معه.. وأعرف إنّكم تعرفون كلّ شيء عني، لأنكم منحتموني الموافقة على الدخول بفيزه الزواج من أمريكية))**[٤٦]. فخلاص ذاتهِ لا يكون إلاّ بخلاص الجمع،، فهو سؤال الهوية وعلاقتها بالتاريخ، سعياً لإعادة تشكيّل العلاقة مع الآخر المختلف من منظور انساني ثقافي تاريخي، لا يُدين الواحد بالكلّ، فـ**((لا يمكن أن أكون إرهابياً سيدي.. لا منَ منطلق البلادِ ولا من منطلق المذهب ولا من منطلق اعتناقي لدين سمح وسلام.. ولا من منطلق الجانب السياسي الذي أنا فيه إذا كنت اعدّ معارضاً للنظام))**[٤٧]. لتُبرّرُ خطاب الآخر التعميمي لمقاومتهِ. فالكاتب يعملّ على تقويض خطاب الكراهيّة، بتقويض الإحكام المسبقة والمواقف غير عادلة وغير عقلانية، المبنية على مغالطات، وأحكام جاهلة تعميمية تفتقد لصحة المنطق، لأنّها مُستجلبة من تراكم تاريخي، شكلّ صورة نمطيّة للمسلمين والعرب على انّهم عنيفون ومعادون للغرب، وإنّ الاسلامَ دينٌ همجي وعدو الحضارة. فتقويض هذا الخطاب ضرورة انسانية وموقف تأريخية مُحتم على كلّ مثقف، لمواجهة وتفكيك كلّ خطاب سلطوي. فالمسلمون مازال يعانون كثيراً في بلدان الغربية، ويدفعون ثمن ما فعلهُ تنظيّم القاعدة، ويواجهون صعوبات في بناء صلات حضارية وثقافية ودينية مع غيرهم. فخطاب الكراهية لا يساعد على التعايش والتكامل والتسامح بين الشعوب والامم والحضارات[٤٨].

ليجسّد ماجد بموقفهِ ورؤيتهِ، تحول خطابهِ، منَ تأويلي خانع إلى خطاب تبريري شجاع، عبرَ مقاومة خطاب الآخر، خطاب الكراهية. رغبة بتحقيق ذاتهِ، وصياغة خطابات لا تكتفي بنوايا الرغبة، والنية المُسالمة، والمراقبة أو انتظار التغيير والإصلاح، بل لابد أن يمتلكَ معرفةً حقيقيةً بأسباب التطور، فالمعرفة، كما يقول فوكو، هي الفضاء الذي يمكن للذات أنْ تحتلُ فيه موقعًا تتكلم منهُ، عن موضوعات اهتمامها داخل خطاب معين[٤٩]. ليتحول خطاب ضد السلطة عبرَ نقد وقراءة وفحص وفضح آلياتها واجهزتها القمعيّة.

المحور الثاني: تحقيق الذات- خطاب الضد

التحقيق الذات لا يتم إلاّ عندما تنسلخ الذات من فرديتها، والدوران حول نفسها فقط، فتبدأ بنقد ما حولها برؤية تكشف العيوب والنواقص وتعطي الحلول والاقتراحات، وتعيّد قراءة الزوايا المُعتمة، وهنا يتطور وعي الذات إلى محاولة تحقيق الذات، فنجد الشخصيّة تحاولُ التفردُ، والإعلان عن ذاتها بأشكال مختلفة وصادمة أحياناً، بالانفتاح على غيرها، والتخلص من الوعي المغلق أو الزائف، والمنظور العُقدي التأريخي، الذي يدور في نطاق الثقافة السائدة، وإعادة انتاجها في أذهان الناس[٥٠]. ولعل اهم ميّزة لتحقيق الذات-هنا- يتمثّل بخطاب ضد السلطة السائد، بمجادلتها ومساءلتها، وتطوير الأسئلة واعلانها. التي تبدأ من الممارسات والاستراتيجيات التي تقوم بها الذات، لغرض فهم الذات الأخلاقي.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وخطاب الضد يحكمهُ مبدأ التقويض والهدم، للخطاب المركزي السلطوي السائد والمهيمِن؛ فهو((**خطاب موجه-بصورة مباشرة أو ضمنية- ضد خطاب آخر من جنسهِ أو من غير جنسهِ؛ بهدف نقضهِ وتقويضهِ كلياً أو جزئياً، وإقامة خطاب بديل عنهُ ينهضُ من أنقاضهِ، ويُحقق مسعى تجاوزهُ... أنّهُ خطاب موجّه، في الأساس ضد الخطاب السائد أو المهيمن في ساحة التخاطب الفعلي بكافة أشكاله وصيغه ومجالات عمله... نقضٌ وتقويضٌ كلّ الاسس والمقومات التي يقومُ عليها خطاب الهيمنة؛ أو نقض بعض تلك الأسس**))[٥١].
الذي يتصاعد على وفق قوة احتكار ساحة التخاطب لصالح خطاب واحدٍ، هو، خطاب السلطة المطلقة الذي يحاول فرض شروط هيمنتهِ على ساحة التخاطب برمتها وعدم السماح لأي قوة خطابية بالخروج عن منطق هيمنتها أو معارضتهِ[٥٢].

وسنرصد تحقيق الذات في مسارين: الأوّل: المحاكاة الساخرة. والثاني: ومُساءلة السلطة.

١- المحاكاة الساخرة

شكلٌ من أشكال محاكاةٌ لأحداثٍ ومواقفٍ، بطريقة تثيّر الاستغراب الساخر، والمضحك، كعنصرٍ تخاطبي يقومُ على خطاب مزدوجاً، لهُ مدلولان، أحدهما ظاهر، ومطابقُ لشفرة اللغة، وثقافة مجتمع، متفق عليه، والآخر ضمنيّ مضمر وهو المقصود. وهذا الخطاب يتسم بالهجوم والمباغتة؛ لأنهُ وسيلةٌ مناسبة للرّوائيين الذين يريدون أنْ يكونوا واضحيّن، عندما يقدمون أحكامهم من دون أنْ يتدخّلوا تدخلاً مباشراً[٥٣].
وتوظيفها هنا، يأتي لغاية استنكاريةٍ، تفضحُ أساليبُ السلطة القمعي، فماجد يسخر ويستغرب من سبب اعتقالها وطريقة اعتقالهِ من اجهزة أمن النظام العراقي السابق، فهو يتذكر:((**صورة الاعتقال التي جرتْ فجر اليوم نفسهُ من عمر التحقيق كان أكثر غرابة من مجردِ شخصٍ مخالفٍ لتعليمات الوظيفة الحكومية، كأن شبكة كاملة مختبئة في البيت وتخطط للانقلاب على الحكومة والإطاحة بها.. لذا احتاج الأمر إلى جيش كامل لاقتحامه، ليجعل من أبي المرعوب يسألُ ما يحصل في بيته... المسلحين جرّوني مثل كلبٍ ضالٍ لأجد في الباحة جنوداً مدجّجين بالسّلاح، يشهرونها بوجهي... وكان الذي يقبض على زندي قد قطع الدم لتستقبلني في الشّارع أربع سيارات... ثم عصّبوا عينّي بقطعة قماش...الضابط المدني.. الذي ينهض من كرسيه، ليقطع بوقفتهِ صورة صدام حسين، يُزيد من تعذيبي بطريقتهِ الخاصة ألاّ تخجل من نفسكَ.. معلم تربية فنيّة يعني فنّان.. وتبيع جاي!!**))[٥٤]. فالسخرية تكشف التناقض الفاضح والساخر، بين ما هو متوقع، وما يحدث بالفعل، مما يخلق روح المفاجأة، والنقد في الآن نفسهِ. وكأن بالسلطة تعمدُ خلقَ صورةً مرعبة لترويع كلّ الناس، بظهورها العلانيّ والمرئيّ.
وماجدُ لا يملك خطابَ ضدٍ ،غير استخفافهِ واستنكارَهِ، فلا يصرحُ بكلّ ما حدث لهُ؛ فيصمت عن اشياءٍ كثيّرة لا يستطيع البوح بها، وينوب عنها، علامة الحذف(..)، وعلامة التعجب(!). لتعبير عن حالة الانفعال والتأثر بتذكر مشهد اعتقالهِ، فعلامة الصمت كثفتْ الحالة الشعورية وعمقت حالة الانفعال[٥٥]. فالبنية المخفيّة في اللجوء إلى سياق السخرية، مُحاكاة واقعٌ مأزوم بالعيوب والمساوئ لوضعٍ مزريٍ. بملازمة خطاب السلطة بثّ الخوف فقط، لتُحقق تمركز قوّتها وتجذر قاعدة بقائها أكثر. مثلما السخرية خطاب ضد برفض القهر والظلم والاستبداد التي هي متنفسٌ عما يكنّه تجاهِ خطاب السلطة.
ومثلما يسخرُ منَ خطاب السلطة المحليّة، يسخرُ منَ خطاب السلطة الامريكيّة أيضاً، عبرَ فضحَ فشلها، وضعفها منَ مواجهة خطر داخلي يهددها بينما تعدّ من أقوى وأكثر البلدان التي تهدد أمن البلدان الأخرى((**حين قصفت الطائرات الامريكية دبابة عراقية في حرب١٩٩١، تسبّبت بتهديم عدد كبير من المنازل بينها منزل أبو كاظم، لأن الدبّابة كانت بقرب سياجه الخارجي... الذي يعمل حارسّا في مدرسة السوق للابتدائية لننقذ أفراد عائلته من تحت الأنقاض، وكنت قد حملت حفيده الصغير علي، وقد إصابته**

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

شظيّة في وجهه... فيما الناس هرعوا الى البيوت العشرة الأخرى لتنقذ الجرحى وتخلي من دفن تحت الانقاض.. هنا أيضاً، وجدتُ الشرّطة تعملُ برعب.. لم يدخل الجيل الامريكي في حرب داخل مدنّهم.. أكثر ما حصل لهم، مطاردة عصابات ومافيات، ولكنهم يحاربون في كل دول العالم))[٥٦]. فخطاب السخرية مثلما يُدين وحشية أمريكا تجاه العراق تحديداً. يسخر منَ هشاشتها ويستدرك ذلك البطش بالمفارقة اللاذعة التي تهدف إلى تحريض القارئ ومُساءلته عن موقفهِ من تلك القوى الظالمة. فالسؤال، للاستنكار التوبيخي، لا يُراد به إجابة، غير الاستخفاف المبطن، والتقريع اللاذع، وكأنّ ماجداً، يُوجه خطابه إلى الفرد العراقي: أين عقلكَ؟ ودوركَ؟ وفعلكَ؟، ومقاومتكَ؟، ورفضكَ؟، مما يحدث في بلادك الآن من تدخل، وانتهاكٍ، واحتلال سافرٍ، غير مبررا؟. وأنا، أعري لك سطوتها الزائفة.

وإنْ كان أسلوب السخرية، هو الوجه السلبي لخطاب الضد، بوصفه لا يشخص العلة والعيوب، ولا يقترح الحلول، ولا يعطي البدائل، يتحول عنهُ إلى الوجه الايجابي، بأخذ مبادرة الزمام، ووضع السلطة تحت مجهر المُساءلة والمجادلة والنقد.

٢ـ نقد قمعية السلطة

خطابٌ يرفض اضطهاد السلطة القمعيّة، للمُهمش والمهيمن عليه، فيمثلُ الوجه الآخر للخطاب النهضوي القائمُ على خطابٍ يبحث عن واقع مُغايرٍ[٥٧]. لهذا**((ينتقدها، ويُواجهُ فسادها ويُفضح نقائصها، ويُؤرخ للمقهورين، ويُسخرُ منْ الفئات المُتَحالفة مع الحكم الغاشم بشكل غير مباشر))**[٥٨]. لِيطرحُ دلالات تتعلق بالسلطة، تنتّجُ خطابٌ مضادٌ لها؛ بتقزيمها وتحجيّم نفوذها، فضلاً عن مُساءلتها. فالقمعُ، سياسةٌ، غائيةٌ، مقصودةٌ، لردع خطاب المعارضة الفعلية أو المتوقعة لسلطة السياسة، فالقمعُ، العمود الفقري لأيْ حكم استبدادي سلطوي، يُستخدم لتحصيّن النظام سياسي السائد[٥٩].

فبينما يُحاصر ماجدٌ بقبضة المُساءلة والاستجواب بتهمة ملفقة جاهزة، يضع السلطة تحت مجهر المُساءلة أيضاً:**((أخبرتهُ أني لستُ معارضاً لصدام فأنا لا أفهم بالسياسة، وربما افهم شئياً واحداً، أمريكا تُحاصرنا، ويموت الأطفال وأتمنى أنْ ترفعَ امريكا الحصار.. لا يهمني صدام، يُهمني الناس التي تأكلُ طحيناً مخلوطاً بقطط وكلاب وعصافير))**[٦٠]. فيمهدُ لتحول خطابَهِ، منَ خطابٍ تبريري ، يُدافع بهِ، ويدرء التهمة عن نفسهِ، إلى خطاب ضد، ومضاد لقمعيّة السلطة، خطاب جمعي قومي، يُدافع بهِ عن حق شعبهِ المسكوت عنه، ويفضح وحشية السلطة الأمريكية تجاه الشعوب المستلبة. متبني السردَ المضادٍ الذي يمتثلُ لواجب ومسؤولية المثقف الواعي تجاه ابناء وطنهِ: **((ــ إطلاق سراحك مشروط.**

ـــ لا تُهمَ ضدي، هذا هو المهم، والمشروط سأفهمهُ بعد حين. ولا خوف منهُ. قلتُ في سريّ كأني أخاطبُ المحقق.. إنّ العذر دائماً تلفيق التهم حاضر.. مثل عاصفة الصحراء التي اجتاحتْ بلادي.. ربما هناك عاصفة أخرى لأن العذر حاضرٌ دائما في أروقة التحقيق))[٦١]. فالوعي المعرفي يفضحُ المسكوت عنهُ، والمُغيب، فغاية المُساءلة إعادة القضايا المُلتبسة الفهم، والإحداث المصيرية على سطح الظهور والعلن، وتحفّيز العقل على التفكير بها، وفهم الأحداث من زاوية مغايرة. ونقد منْ ينتهج سياسة التأديب، والمُعاقبة لمنْ لا ذنب لهم. مثلما هو خطاب يستشرف المستقبل.

فخطاب الضد يرصدُ سلبيات خطاب السلطة القمعي المُهيمن على الشعوب المستلبة الإرادة، لينخرطُ النصُ في متوالية المُساءلة والفضح:**((تنازعني الأسئلة العديدة.. لماذا لم أبق في لبنان؟. لماذا جئت إلى أمريكا؟. لماذا أصلا خرجت من العراق؟. كان عليّ البقاء مثل ملايين من الشباب، أندمج في المجتمع وأكون كما تريّد الدوّلة وأن أنخرط في العمل السياسيّ لأتبوأ أماكن جيّدة في الدّولة ويكون لي موقعٌ اجتماعيٌ مهمٌ، ولن أحتاج إلى الشعور بالندم أو اليأس.. لكنّي وأنا اتحسّس أصابعي الآن داهمني ألمُ خالعة المساميّر**

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وهي تمسك بأظافري))[٦٢]. فتحول خطاب التبرير إلى خطاب معرفي، يكشف ممارسات السلطة، ومنها، سبب لجوء ابناء الوطن إلى المنفى بديلاً عن وطنٍ يتحكم بهِ عبيد السلطة والاستبداد. فهي سلطةٌ طاردٌ لأبناء الوطن، لا تتوانى في استخدام أساليب ترويعيه شتى، ويبرّر نتائج خطاب الضد آنذاك:**((أكثر ما يزعجني ليس الكبار من أولئك بل الصغار الذين ينفذون ما لم ينتبه له أحد، فينشرون الرعب كأنهم حين يرتدون الخاكي والزيتوني، صاروا كبارا وهم صغار ويعرفون أنهم كذلك.. كنت اقول لوالدي: - لماذا يفعل أبو رزاق ذلك؟ لماذا يتطوع لكي يطارد الهاربين من الجيش أو المختفين عن الانتساب الى جيش القدس؟ ولم يكون أول الطارقين))**[٦٣]. فـ(أبو رزاق) انموذجٌ سيء، من ابناء الوطن الذي يتنكر لكلّ القيم الإنسانية، والأخلاقية والأعراف الاجتماعية؛ فالحاكم المستبد لا يستصنعُ ولا يستوزر إلاّ الأراذلَ منْ الناس، ومنْ لا أخلاق، ولا ذمة لهم؛ وأعلاهم وظيفة لديه أسفلهم أخلاقاً وخصالاً وطباعاً[٦٤].

وكثرة التساؤلات والاستفهامات الاستنكارية تعبير عن الشعور بالضياع والفوضى داخل الوطن وخارجه في إطار سلبية وايجابية المنفى الاختياري القسري في آن واحد، تجربةٌ مثلها وجسدها(ماجدا)، ونقلَ أبعادَ الإنسان العراقي المغترب، الهارب من سلطة القمع، مصوراً معاناتهِ، وعذابهِ، وخوفهِ، وخيبتهِ، وانكسارهِ الذي شكل كينونته كفرد عراقي استظل بحقبة دموية، في محاولة قراءة تاريخ العنف وعلاقته بتشكيّل بنية العلاقات الاجتماعية والفكرية والنفسية التي أدت إلى هذا الحاضر المأساوي.

فالشخصية الاكاديمية الواعية، خير منْ ينوب على تجسيّد علاقة الفرد بالسلطة في ضوء ما يُؤرقها من إشكالية الانتماء السياسي والوطني، وقيمة الوطن المفقودة، وإن كان(ماجد) يطرح اسئلتها الوجودية والايديولوجية، فهو لا يقترح الحلول، بل يسعى إلى البحث عن ذاته المفقودة بفقدان قيمة الوطن، وقيمة الانسان في ظل تراكمات سياسية وفكرية وتاريخية متفاوتة أفضتْ عن ذاكرة المنفى والاغتراب القسري، وذات متمزقة متشتتة، وجدتْ نفسها في صراع لا مناص منهُ، تارة مع السلطة المحلية واخرى مع السلطة الاميركية، فكلاهما عملة واحدة لوجه الاستبداد والقهر والقمع والتنكيل بالإنسان. أنّهُ خطابٌ يطفحُ بذاكرة متورمة بالعذابات، واختلال تحقيق الذات لوجودها وقيمتها في وطن مستلب الحرية. مثلما هو خطاب متحول بتحول الوعي للشخصية، من خطاب تبريري إلى خطاب معرفي، تحقق الذات كينبوتها وتعلن عن صوتها ورفضها ومواجهته وتصديها لقمعية السلطة.

النتائج

مثلّ خطاب(السقشي) علاقة الذات بالسلطة على وفق شكليْن؛ يتمثل الأول، في خضوع الذات لقمعية السلطة، فجاء بالخطاب تبريري، لخلاص ذاتها. أمّا الثاني فتحول الخطاب التبريري إلى خطاب معرفي، عبرَتْ الذات عن تحقيق ذاتها بأسئلتها ومساءلتها لقمعية السلطة. وكلا السلطتين(العراقية، الاميركيّة) تلتقيان في شكل واحد أو صورة واحدة ألاّ وهي السلطة القسرية القائمة على التغيب والعقوبة والاقصاء، والتعنيف والاكراه والقسوة فأخذت معنى التسلط. واستجلتْ الرواية الواقع السلطوي عبر حقبتين متلازمتين، انتجت خطابَ المقاومة، خطاب يوازي الصمت مما فسّر المصير الذي افضى إلى المنفى الاختياري. لينتج المنفى خطاب الضد، وليواجه خطاب الكراهيّة مما نتج عنه تحقيق الذات.

الهوامش

[١] **- ينظر: الرمز في الرواية السياسية، الدراويش يعودون الى المنفى . أ. نزيهة الخليفي :١٥٣.**
[٢] **-أساس البلاغة، الزمخشري: ١١٨.**
[٣] **-كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي. تحقيق لطفي عبد البديع :١٧٥.**
[٤] **- ينظر: الرواية والتأريخ، د. نضال الشمالي: ١٠.**

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

[٥] - ينظر: ن: ١٠.
[٦] - بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل: ٩٨.
[٧] -ينظر: نظام الخطاب:١١٤
[٨] - الخطاب والسلطة عند ميشيل فوكو، محمّد علي الكردي: ٣٧، ٣٨.
[٩] - ينظر: لسان العرب، مادة " سلط " .
[١٠] - شوارع نيرودا استراتيجيات الرواية العراقية بعد ٢٠٠٣،أشكال السلطة وصورة المثقف:١٥٢.
[١١] - ما بعد الدولة- الأمة عند يورغن هابرماس، عبد العزيز ركح: ٥٢.
[١٢] - ينظر: خطاب السلطة والسلطة المضادة، خليل سليمة : ٢٦٣
[١٣] - ينظر: بين السلطة والتسلط، ص١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٣٥ . ينظر: الخطاب النسوي/ محمد رضا عبد الستار.
[١٤] - الشعرية، تودروف. ت: شكري مبخوت، ورجاء سلامة:١٦.
[١٥] - ينظر: علم الخطاب وبلاغة النص:١٥-١٦.
[١٦] -خطاب السلطة، والسلطة المضادة، أ. خليل سليمة:٢٦٣.
[١٧] - المتخيل والسلطة في علاقة الرواية الجزائرية بالسلطة السياسة، علال سنقوفه: ٦٣.
[١٨] -الايديولوجيا في الرواية، عبد الجليل الازدي: ١٠٤-١٠٥.
[١٩] - ينظر: النسوية والأنظمة - البحث عن الشرعية والسلطة د. محمد يحيى، ، almoslim.net
[٢٠] - ينظر: د. دولة خضر خنافر، في الطغيان والاستبداد والديكتاتورية:٨.
[٢١] - ينظر: الرواية والتاريخ:٣٤.
[٢٢] - ينظر: جدلية المتن والتشكيل، الطفرة الروائية في السعودية. د. سحمي بن ماجد الهاجري: ٩٣-٩٤.
[٢٣] - الرمز في الرواية السياسية، الدراويش يعودون الى المنفى . أ. نزيهة الخليفي:١٥١.
[٢٤] - ن، :١٥٧.
[٢٥] - ينظر: سؤال السلطة السياسيّة في الدراسات الثقافية في النقد الروائي من ٢٠٠٣-٢٠٢١،:١٥٤-١٥٥.
[٢٦] - المتخيل والسلطة في علاقة الرواية الجزائرية بالسلطة السياسة، علال سنقوفه: ٢٦١.
[٢٧] النقد الأدبي المعاصر، مناهج، اتجاهات، قضايا، آن موريل، ت - ابراهيم أو لحيان - محمد الزكراوي: ٦٥.
[٢٨]- ينظر: اشتغال خطاب المقاومة في رواية البيت الاندلسي لواسيني الأعرج، عنيفي نبيلة، وبعيو نورة:٣٢ .
[٢٩]- المعرفة وسلطة الخطاب في كتابة المنفى، شهلاء العجيلي:٩١ .
[٣٠]- ن :٩٤ .
[٣١] ينظر: السقشخي، ص٥٨،٥٤،٥٢،٤٨،١٦،١٥،١٣،٨.
[٣٢] ن:٢٩ .
[٣٣] ن:٥٢.
[٣٤] ن:٥٤-٥٥.
[٣٥] ن:٤ .
[٣٦] ن:٦٦.
[٣٧]- خطاب الكراهية في رواية سومر شحادة، د. زهير محمود سليمان عبيدات: ٧٥.
[٣٨] يُنظر: المقموع والمسكوت عنه في السرد العربي، فاضل ثامر: ١٢٩.
[٣٩] - ينظر: حول الهوية الثقافية، ستيورات هول، تر: بول طبر: ١٥٣-١٥٤.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

[٤٠] -الأنا والآخر بين الثنائية البيولوجية والتوحد بالآخر، غادة السمان نموذجا، سوسن ناجي، مؤتمر جدلية الذات والاخر.
[٤١]، إشكالية الأنا والآخر، نماذج روائية عربية، ماجدة حمود:٧.
[٤٢] السشقخي:٣٢ .
[٤٣] السقشخي:٦٢-٦٣.
[٤٤] ينظر: صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، صامويل هنتجون، ت: طلعت الشايب: ٣٧.
[٤٥] السقشخي: ٧٠.
[٤٦] ن: ١٢٧.
[٤٧] السقشخي: ١٣٢.
[٤٨] ينظر: الإسلاموفوبيا باعتبارها خطاب كراهية: جذورها الدينية والثقافية.
[٤٩] - ينظر: فوكو، ميشيل. حفريات المعرفة. ترجمة: سالم يفوت: ١٦٨.
[٥٠] - جدلية المتن والتشكيّل، د. سمحي الهاجري:٩٤-٩٥.
[٥١] - خطاب الضد/ د. عبد الواسع الحميري:١٣.
[٥٢] - ينظر: ن :١٦.
[٥٣] ينظر: السخرية في الخطاب الروائي الواصف رواية "العجب العجاب". د. سهيرة شبشوب: ٧٦.
[٥٤] السقشخي:٤٣-٤٤.
[٥٥] - ينظر: خطاب الصمت في رواية القندس:٣٨٠.
[٥٦] السقشخي:٣٠-٣١.
[٥٧] ينظر: الخطاب العربي المعاصر، محمد عابد: ٦٥.
[٥٨] - الرمز في الرواية السياسية، الدراويش يعودون الى المنفى . أ. نزيهة الخليفي، :١٥٧.
[٥٩] - ينظر: نظام الخطاب. ميشال فوكو ترجمة محمد سبيلا: ٢٦.
[٦٠] السقشخي،٥٣.
[٦١] السقشخي،١٣٩.
[٦٢] ن،٤٩.
٦٣ - ن:٦٥.
٦٤ - ينظر: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد: ٨٣-٨٤، ٨٦.

المصادر والمراجع

الكتب:

١- أساس البلاغة، الزمخشري. تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، بيروت- دار الكتب.

٢- بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، سلسلة عالم المعرفة- الكويت ١٩٩٢، العدد١٦٤.

٣- جدلية المتن والتشكيل، الطفرة الروائية في السعودية د. سحمي بن ماجد الهاجري. الانتشار العربي- بيروت،ط١- ٢٠٠٩.

٤- حفريات المعرفة. فوكو، ميشيل. ترجمة: سالم يفوت:

ISSN–2536–0027

٥- الخطاب النسوي. محمد رضا عبد الستار. المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط١، ٢٠١٢.

٦- خطاب الضد/ د. عبد الواسع الحميري، دار الزمان- دمشق،ط١- ٢٠٠٨ .

٧- الرواية والتأريخ، د. نضال محمد فتحي سليم الشمالي، عالم الكتب الحديث- الأردن،ط١- ٢٠٠٦،.

٨- السقشخي، علي لفتة سعيد، فالفؤاد للنشر والتوزيع- القاهرة، ط١- ٢٠١٧.

٩- الشعرية، تودروف. ت: شكري مبخوت، ورجاء سلامة. الدار البيضاء- المغرب.

١٠- شوارع نيرودا استراتيجيات الرواية العراقية بعد ٢٠٠٣،أشكال السلطة وصورة المثقف. ، د. غانم حميد الزبيدي، دار أمل الجديدة لطباعة والنشر،ط١، ٢٠١٩.

١١- صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، صامويل هنتجون، ت: طلعت الشايب. القاهرة، ١٩٩٨ – دار سطور،ط٢

١٢- طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد. دراسة تحليلية ، د. جورج كتورة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط ١، ١٩٨٧.

١٣- كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي. ت: لطفي عبد البديع تحقيق لطفي عبد البديع، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٧٢. ج٢.

١٤-لسان العرب، لأبن منظور الانصاري، دار صادر، بيروت.

١٥- المقموع والمسكوت عنه في السرد العربي، فاضل ثامر، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، ٢٠٠٤.

١٦- ما بعد الدولة- الأمة عند يورغن هابرماس، عبد العزيز ركح دار الأمان الرباط- منشورات الاختلاف ط١ – ٢٠١١ .

١٧- نظام الخطاب. ميشال فوكو ترجمة محمد سبيلا. ط٢. دار التنوير للطباعة والنشر. ٢٠٠٧.

١٨ـ النص والسلطة والمجتمع، القيم السياسية في الرواية العربية، عمار علي حسن، دار شرقيات للنشر والتوزيع- القاهرة، ٢٠٠٧ .

المجلات والبحوث

١ـ اشتغال خطاب المقاومة في رواية البيت الاندلسي لواسيني الأعرج، عنيفي نبيلة، و بعيو نورة، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مجلد١٢، العدد١، ،٢٠٢٣.
٢ـ الأنا والآخر بين الثنائية البيولوجية والتوحد بالآخر، غادة السمان نموذجا، سوسن ناجي، مؤتمر جدلية الذات والاخر، القاهرة عين شمس،٢٠٠٢.
٣ـ الايديولوجيا في الرواية، عبد الجليل الازدي ، مجلة علامات- مكناس، العدد السابع،١٩٩٧.
٤ـحول الهوية الثقافية، ستيورات هول، تر: بول طبر. مجلة إضافات، ع: الثاني، ٢٠٠٨:.
٥ـخطاب السلطة، والسلطة المضادة، أ. خليل سليمة، مجلة المخبر، العدد الحادي عشر،٢٠١٥ .
٦ـخطاب الصمت في رواية(القندس) لمحمد حسن علوان، علاماته ووظائفه، د. منصور بن عبد العزيز المهوس، مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها- ع٧، الجزء الأول، ٢٠٢٣:
٧ـخطاب الكراهية في رواية سومر شحادة، د. زهير محمود سليمان عبيدات، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد(٨٢)، العدد(٤)،٢٠٢٢ .
٨ـالخطاب والسلطة عند ميشيل فوكو، محمّد علي الكردي " فصول ١١، العدد١ (١٩٩٢).
٩ـ دلالة الصمت في السرد الروائي، د. عزوز على اسماعيل، مجلة القارئ للدراسات الادبية والنقدية واللغوية، مج٦،ع٢،٢٠٢٣
١٠ـالرمز في الرواية السياسية. أ. نزيهة الخليفي، مجلة مقاليد، العدد السابع، ٢٠١٤.
١١ـالسخرية في الخطاب الروائي الواصف رواية "العجب العجاب". د. سهيرة شبشوب،، العدد٩،، ٢٠١٦ مجلة إشكالات في اللغة والأدب.
١٢ـسؤال السلطة السياسيّة في الدراسات الثقافية في النقد الروائي من ٢٠٠٣-٢٠٢١، اسماء محمد كاظم، مجلة ديالي للبحوث الانسانية، العدد٩٨، مجلد١- ٢٠٢٣ .
١٣ـالصمت والنص المفتوح، قراءة في رواية فردوس. د. محمد الباردي، مجلة الخطاب،ع٥ .
١٤ـالمحاكاة الساخر في رواية "سرادق الحلم والفجعية" قراءة في البنية والوظيفة ،د. عزوز قربوع، مجلة إشكالات، العدد الرابع، ٢٠١٤.

١٥ـالمعرفة وسلطة الخطاب في كتابة المنفى، شهلاء العجيلي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد٤٩، العدد الرابع ،٢٠٢٢ .

المواقع الأكترونية

١ـ النسوية والأنظمة ـ البحث عن الشرعية والسلطة، محمد يحيى، almoslim.net، الانترنت.

٢ـالإسلاموفوبيا باعتبارها خطاب كراهية: https://doi.org/١٠.٢٢٤٥٢/JAT.vol١٧no١.١٣.

Sources and references

Rhetoric, Al-Zamakhshari, edited by Muhammad Basil Oyoun Al-Aswad, ١st edition, Beirut - Dar Al-Kutub.

Stylistics in Modern Arab Criticism, Nour al-Din al-Sayyid, Jordan, University of Jordan, ١st edition, ١٩٩٠.

The problem of the self and the other, Arab novelist models, Magda Hammoud, World of Knowledge - Kuwait ٢٠١٣ :

Sign systems in language, literature and culture, an introduction to semiotics, Siza Qasim, and Nasr Hamid Abu Zaid, Dar Al-Yas - Cairo.

Rhetoric of Discourse and Textual Science, Salah Fadl, World of Knowledge Series - Kuwait, Issue ١٦٤, ١٩٩٢ .

The dialectic of text and composition, the novel boom in Saudi Arabia. D. Sahmi bin Majid Al-Hajri, The Arab Expansion - Beirut, ١st edition - ٢٠٠٩ .

Iraqi feminist novelist discourse (a study in narrative representation), Muhammad Reda Abdel Sattar. Arab Foundation for Studies and Publishing, ١st edition, ٢٠١٢.

ary Arab Discourse, Muhammad Abed Al-Jabri, Arab Cultural Center - Beirut, ١٩٨٥

Literary Critic's Guide, Megan Al-Ruwaili. Saad Al-Bazghi, Arab Cultural Center - Casablanca, ٣rd edition, ٢٠٠٢.

Al-Saqashkhi, Ali Lafta Saeed, Al-Fouad Publishing and Distribution - Cairo, ١st edition - ٢٠١٧.

The imagination and power in the relationship of the Algerian novel to political power, Allal Sankoufa, Difference Writers Association - Algeria, ١st edition - ٢٠٠٦.

History in the Arabic Historical Novel, Nidal Muhammad Fathi Salim Al-Shamali, doctoral study, Arabic Language: University of Jordan, ٢٠٠٤.:

ISSN–2536–0027

The Suppressed and the Unspoken in the Arabic Narrative, Fadel Thamer, Dar Al-Mada for Culture and Publishing, Syria, ٢٠٠٤: ١٢٩.

Text, Authority and Society, Political Values in the Arabic Novel, Ammar Ali Hassan, Dar Sharqiyat for Publishing and Distribution - Cairo, ٢٠٠٧.

The System of Discourse and the Will to Knowledge, Michel Foucault, published by: Ahmed Al-Sultani, Abdel Salam Ben Abdel Ali, Dar Al-Bayda, ١٩٨٥.

The Discourse System, Michel Foucault, published by Muhammad Sabila, Dar Al-Tanweer - Lebanon, ١st edition

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

الحركة النقدية للتراث النحوي العربي عند القدامى والمحدثين وأثر القرآن الكريم فيها

الباحث م. م أحمد شهاب حمد الجعفري
مديرية التربية في محافظة النجف
Ahd١١٦٨٨٣@gmail.com
المشرف أ. د مؤيد جاسم محمد الخفاجي
كلية العلوم الإسلامية/ جامعة كربلاء
Moaaid.jasem@uokaerbala.edu.ig

الملخص
ورصدت الدراسات والأبحاث النحويّة الحركة النقديّة التي رافقت مسيرة النحو عبر مواقف النحاة المختلفة تجاه قضايا النحو ومشكلاته، والمعالجات التي وضعت كبدائل لتلك المشكلات التي سيطرت على منهجيّة النحاة في دراستهم لأصول النحو والتقعيد النحويّ بحسب قراءتهم، وكيف أصبح النحو القرآنيّ إحدى المعالجات التي وضعت لها.

Abstract
Grammatical studies and research monitored the critical movement that accompanied the grammar process through the various positions of grammarians towards grammar issues and problems, and the treatments that were developed as alternatives to those problems that dominated the grammarians' methodology in their study of the foundations of grammar and grammatical strictness according to their reading, and how Quranic grammar became one of the treatments that were developed for them.

المقدمة:
بسم الله الرحمن الرحيم
والصَّلاة والسلام على نبي إله العالمين محمدٍ وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين، أمّا بعد
عندما يتحدث الباحثون عن النحو العربيّ المألوف فإنَّ حديثهم لا بدَّ أنْ يرافقه ويسير بموازاته الحديث عن الخلافات النحويّة، وصعوبة النحو ومادته، فلم تكن الخلافات النحويّة تنفكّ عن مسيرة هذا العلم حتى في مراحلة المتقدمة من نشأته، ويجد الدارس أنَّ الخلافات وتعدد الآراء في مرحلة التأسيس نشأت في زمن مبكر. إذْ لم تكن مظاهر النقد التي وجهت للنحو وليدة العصر الحديث. ونجد أنَّ النقد الذي رافق مسيرة النحو له مظهران؛ الأوّل الخلافات الإعرابيّة في رفض وجه وترجيح آخر، والثاني اختلاف المنهجية التي سارت عليها مدارس النحو في تقعيدهم للقواعد، وتتبع النحاة كلام العرب والظواهر المطردة فيه واستخلصوا القواعد منها، هذا منهجهم إلّا أنَّ الخلاف وقع بينهم في قسم منها ولم يتفقوا جميعًا فيها، مما أنتج هذا الخلاف حركات نقدية للنحو، ولتي أنتجت بدورها دعوات للرجوع إلى النصّ القرآني لمعالجة القصور، وسد النقص

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

في النحو العربي، وعلى وجه الخصوص المسائل والقضايا النحوية التي تعارضت مع الأساليب القرآنية في النصّ القرآني. وقد رسم البحث خطةً منهجيةً له قائمة على تقسيمه على ثلاثة محاور، وخصص المحور الأوّل لنقد التراث النحوي عند القدامى ، والمحور الثاني نقد التراث النحوي عند المحدثين، والمحور الثالث مسائل الحو بين القدماء والمحدثين ،ثم ينتهي البحث بخاتمة تضم أبرز ما توصل إليه البحث.

المحور الأول : نقد التراث النحوي عند القدامى

ويرى بعضهم أنَّ أسباب ذلك كثيرة منها: منهجية النحاة في استقرائهم للقواعد التي تعتمد على الاجتهاد، وتعدد تلك المنهجية فيما يخص أصول النحو من سماع و قياس وغيرها، والطريقة لجمع المادة النحويّة، وتعدّد المدارس النحويّة، فضلًا على دخول المنطق العقلي أو الاحتجاج الفلسفي في قضايا النحو، وتعدد اللهجات، والتعصب المذهبي، أو الجغرافي، واستحصال الغلبة والفوز في الآراء، وكذلك تحديد مدة عصر الاحتجاج(١).

وفي كتب النحو حين ترد عبارات الرفض والقبح والنهي عن قول كذا، وهذا لا يكون، أو توجيه حالات الإعراب وأنَّ مخالفة هذا الوجه يُعَدُّ مكروها(٢). ومن أمثلة النقد قول المبرد(ت ٢٨٥ه) على بعض أحكام الخليل(ت ١٨٠ه): ((كان الخليل يقول: لا ينتصب فعلٌ البتَّة إلّا بأنْ مُضْمرةٌ، أو مُظهرة .وليس القول كما قال))(٣).وحاول بعضهم النظر إلى مسائل النحو في محاولة لتصويب وتيسير تلك الأصول والقواعد تبعًا لآراء ومذاهب النحويين، فظهرت مصنفات ومؤلفات وضعت لهذا الغرض على صورة تبويبات لمسائل النحو، والاكتفاء بأصول النحو الرئيسة التي قام النحو عليها كالسماع والقياس، وغربلة النحو من الخلافات النحوية المعقدة والشائكة الناتجة من إدخال عنق التقعيد في زجاجة المناطقة والمجادلة والفلسفة(٤) ، كل هذا الصنيع لأنهم يفهمون ويعرفون جيداً الغرض الذي من أجله نشأ النحو، ويعرفون مهمة النحوي والغرض من التقعيد وإنشاء القواعد وهو غرضٌ تعليميٌّ معياريٌّ يُقدّم بأبسط تقديم ويطرح للمتعلمين بأبسط طرح(٥)

إنَّ مشكلات النحو تلك لم تأتِ دفعة واحدة، بل مرت هي الأخرى بمراحل نمو عبر الزمن، ويمكن تصنيف المؤلفات النحوية في مراحلها التاريخية على صنفين؛ الأوّل المؤلفات والتصنيفات التي وضعها النحاة الأوائل انسجاماً مع الرغبة التي من أجلها ظهر علم النحو وهو صون اللسان من فاحش اللحن والمحافظة على اللغة العربية(٦).ومن الطبيعي أنْ تكون تلك المؤلفات والدراسات ليست بالتعقيد، الذي سبب انتقادًا من آخرين، ونفورًا بسبب كثرة تشعب المسائل النحوية. والصنف الثاني المؤلفات التي تمثل المرحلة الثانية من مراحل نشأة النحو، فظهرت دراسات معمّقة اتسمت بدراسة قلبت النحو ظهرًا على بطن، ودخلت في أدّق التفاصيل وكلّ شاردةٍ وواردة فِيها(٧). ولم تكن المؤلفات النحوية فيما بعد بالسهولة المعهودة حين دخلها مفردات الفلسفة وعلم الكلام، فلغة النحاة أصبحت لا تفهم إلا بمن يترجمها بلغة أوضح، فظهرت كتب الشروح والتعليقات إثر ذلك التعقيد في لغة النحاة وهذا ما أشار إليه الجاحظ في محاورته مع الأخفش(٨).

ولا يمكن إغفال الأمثلة والتمارين الصناعية التي صنعوها من نسج أفكارهم، ولم تتكلم به العرب حتى عُدَّ بعضها إسفافًا لتطويع الكلام ، وما وضعوه من قواعد، مثال ذلك موجود في مؤلفات المتقدمين والمتأخرين، يقول سيبويه(ت ١٨٠ه): ((فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني فهو قبيح لا تَكَلَّمُ به العرب ولكنَّ النحويين قاسُوه... وأما قول النحويين قد أعطاهوك وأعطاهوني فإنَّما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ووضعوا الكلام في غير موضعه وكان قياسُ هذا لو تُكلِمَ به كان هَيِنًا))(٩). ولم يكنْ ما تمَّ عرْضُه من إيجاز لبعض الصعوبات التي كان يلمسها المتعلم غائباً عن بال القدامى، فحاولوا تبسيط وتيسير النحو قدر ما ألهمهم التفكير في ذلك؛ بدأت تلك المحاولات في الاقتصار على الأسس المهمة في النحو، والابتعاد عن التكلّف فكتب خلف الأحمر(ت ١٨٠هـ) كتابه

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(مقدمة في النحو)، ثم تلته مجموعة من المؤلفات في المختصرات في النحو منها: كتاب الواضح لابن الأنباري (ت ٣٢٧هـ) والتفاحة للنحاس (ت ٣٣٨هـ) واللمع لابن جني (ت ٣٩٢هـ) وغيرها من المؤلفات[١٠]، التي انتهجت النهج نفسه في الاختصار والاقتصار، فاحتوت على أبواب رئيسة وموجز لقواعد النحو وأصوله، مبتعدة عن كثرة الخلافات النحويّة، غرضها في ذلك التسهيل؛ وهذه المؤلفات وغيرها إنَّما هي إشارة واضحة إلى تلك الصعوبات التي يعانيها النحو ويعانيها المتعلم.

ونكتفي بما كتبه خلف الأحمر في مقدمته لبيان ذلك ودواعي التأليف وجمع أساسيات النحو والظواهر النحوية بمنهج وصفي ((لما رأيت النحويين واصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المُتبلغ في النحو المختصر...فأمعنت النظر والفكر في كتاب أُولفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل))[١١]. واقتصر المنهج النقدي عند القدامى في أبرز مشاكل النحو، وأهم تلك المشاكل الكبيرة، وحاولوا علاجها بحسبهم في إنشاء مصنفات تعتمد الإيجاز في المادة النحوية والابتعاد عن الخلافات النحوية. وأغلب تلك المحاولات في الاختصار هي محاولات للملمة مسائل النحو، إلّا أنَّ بعض المتون والشروحات أسهمت بشكل مباشر في التعقيد أيضًا [١٢].

ويبدو أنّ اختلاف المناهج وتداخلها كان واحداً من أسباب الخلاف والاختلال في المعايير النقدية، وهذا ما ذهب إليه الدكتور المخزومي من أنَّ النحويّ لا يفرضُ قاعدةً أو يُضعّف أخرى؛ لأنَّ دراسة النحو في الأصل دراسة وصفية[١٣]. يقول ابن جني(ت ٣٩٢ه): ((وكذلك عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوزًا فيه ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضًا))[١٤]؛ لأنَّها في الأصل تفاضل بين مستويات التركيب النحوي؛ ولأن اللغة ظاهرة اجتماعية، فهي تخضع للمنهج الوصفي، وليس من حق النحوي أنْ يحكم بالمنع أو الوجوب أو الجواز ما دامت مستعملة، فالقاعدة التي يرصدها قاعدة عُرفيّة ، تَسَالم المجتمع في مكان ما على استعمالها، وأصبحت سلوكًا لغويًّا متفقًا عليه في الاستعمال، ولا ينبغي أنْ تكون تلك القواعد التي يضعها النحاة أسلوبًا للتحكم في سلوك المجتمع اللغوي، وكان من الممكن قبول هذا الكلام لو حَدّدَ النحاة منهجهم فقالوا: إنَّ القواعد وأصول النحو في حقيقتها رصد ووصف لكلام العرب في مستوياته الزمانية والمكانية، إلّا أنّهم في الحقيقة يريدون أنْ يكون المنهج معيارياً ، ويبحثون عن أصل اللغة قبل أنْ يدخلها اللحن[١٥] .وقد شغل المنهج المعياري عند القدامى مساحة واسعة لأنَّهم يبحثون عن واقع اللغة، ليس بما هو كائن وإنَّما بما هو المفروض أنْ يكون[١٦]. ورجّع الدكتور الراجحي سبب الاختلاف في المنهج إلى عدم التمييز بين اللغة المكتوبة والمنطوقة، ولذلك قدّم قواعده على أساس معياري[١٧].

وقد نتفق مع هذا التوجه في البحث عن قواعد عامة معيارية تكون مُلزمة في كلّ عصر إذا التفتنا إلى عملية تنقيط القرآن الكريم التي قام بها الدؤلي(ت٦٩ه) ففيها دلالة واضحة على وجود القواعد التي تضبط الكلام، وهذا يوضح أمرين؛ الأوّل وجود أصل للقواعد عند العرب وإنْ لم تكنْ مكتوبة أو مدونة وإلا فكيف استدلّ الدؤلي على مواضع الرفع وغيرها، أو مواضع التنوين وغيرها، وهذا الأمر يقول: إنَّ هناك أصول ثابتة في النحو، فلم يتتبع الدؤلي قبائل العرب ولم يختر قبيلة على أخرى، وإنَّما أخذ من فصيح الكلام، والثاني أنَّ الدؤلي يملك الحسَّ اللغوي الذي مكّنهُ من استنطاق اللغة ليستخرج القواعد منها، فهو يُعَد أوّل من أسّس العربيّة، ومهّد لوضع الإعراب، ووضع الأساس الأوّل لعلم النحو[١٨].

ولا يخفى عن الباحثين أنّ العامل الزمني في تطور التفكير النحوي له الأثر الكبير في توسيع دائرة النقد؛ لأنَّ المتأخرين من النحاة قد استوعبوا نشاطات المتقدمين وزادوا عليها شروحًا وتعليقًا واستنتاجًا ودلالة[١٩]، وتعدد الأوجه الإعرابية وكثرتها واختلافها مرهونة بزيادة تلك الشروح والتعليقات؛ لأنَّ النحاة يعرضون

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

آراء من سبقهم، ثم يضيفون إليها ما يحتمله هو أيضًا، وكثرة الوجوه سبّب في تعقيد مسائل النحو[٢٠].ومن القضايا النقدية المشهورة نقد العلّة النحويّة، فهي وسيلة لتوضيح القاعدة، وأحدثت هذه جدلًا في الواقع النحويّ عند القدامى و المحدثين ، وعَدّوها سببًا في التعقيد، وأنَّها سحبت الفكر النحويّ نحو الجدل والمنطق والفلسفة ولا بد من تخليص النحو منها[٢١]. وذكر صاحب طبقات فحول الشعراء أنَّ النحاة استعملوا القياس بوقت مبكر وقاسوا على كلام العرب واستعملوا العلل أيضًا[٢٢]،((ومنهم :أبو الأسود الدؤلي الذي كان" :أوّل من أسّس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها.وعبد الله بن إسحاق الحضرمي الذي كان أشد تجريداً للقياس من عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء.وهو من المولعين بالقياس وقد تواترت الأخبار عنه بأنه :أوّل من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل))[٢٣].

وكان في أوّله سهلٌ وعربيٌّ خالصٌ وعفوي في بدايته، لا يشوبه التعقيد، وغير متأثر في تلك المدة بأيّ تأثيرات ثقافية أخرى[٢٤]. إلّا أنَّ هذه العفوية وعدم التأثر بثقافات الأمم الأخرى قد تضاءل نسبيًّا في فترات متأخرة من مسيرة النحو العربي، حيث الانفتاح الواسع على ثقافات الأمم والاطلاع على علومهم[٢٥]، فتأثرت العلوم ومنها النحو بالفكر الفلسفي والمنطقي والجدل العقلي[٢٦]. وتحولت تلك العفوية والسهولة والأصول الأولى لاستنباط وإنتاج الحكم الإعرابي إلى بحوث جدلية وعقلية وفلسفية، ويجد الدارس ذلك واضحًا في كتب المتأخرين من النحاة، فتناولوا الحدود والتعريفات والتقسيمات والتمثيل بأسلوب يماثل التفكير العقلي الجدلي، حتى أصبح النحو تابعًا للمنطق وخاضعًا للجدل على أسس فلسفية لا يعنيها الواقع اللغوي أو الوصفي[٢٧]. فانتقل النحو من الفطرة والسليقة اللغوية البسيطة إلى نظريات وجدل وخلافات، تعتمد حجج المناطقة وتطورت فيه النظريات، وتشعبت مسائله كنظرية العامل والمعمول والاشتقاق والتنازع والاشتغال. وتحول علم النحو من توخي ملكة اللسان وأساليب العربية والتمرن إلى صناعة تعتمد القوانين العقلية[٢٨].

وظهور القياس في الدراسات النحوية كان إيذاناً بدخول النحو في دائرة التصورات الذهنية والعقلية[٢٩]، إلّا أنّ القياس المتأثر بالمنطق لم يكن بالصورة التي تناولها المتأخرون، فقد كان في أوّله عفويًّا وبسيطًا إلّا أنّ تطور مراحل الحياة الثقافية جعلت من هذا الأصل عبئًا على النحو؛ فزاده تعقيدًا واضطرابًا فتحول إلى صناعة نحوية فرضت مجموعة من القوانين، وصنعت مجموعة من القوالب الجاهزة ؛لأنهم طلبوا القياس على المنطق والحجة العقلية ولم يُبنى على ما يُسمع[٣٠]. وهذا القياس الذي يؤسس للقاعدة على أساس المنطق أنتج مسائل نحوية وسّعت الخلاف بين العلماء ،وهو المسؤول عن المعيارية في القواعد ،واللجوء إلى الحذف والتقدير، وإيجاد تراكيب لم ترد عن العرب في كلامها[٣١].

وتأثر النحو بمذاهب علم الكلام وأصول الفقه، ويشير بعض العلماء إلى ذلك التأثر[٣٢]،وهي إشارة على خروج النحاة من الأصل السماعي الأوّل، وابتكار أدلّة أخرى تحاكي العقل والفلسفة والمنطق الكلامي، وخرجوا إلى أدلّة أخرى مع اعترافهم بأنَّ بعضها ضعيف، ولا يجب كثرة الاستدلال به لأنَّه مبني على الظّن كما في استصحاب الحال[٣٣]. فكيف يُبنى حُكم إعرابيّ قائمٌ على الظّن من دون السماع؟، وإنَّما هو مرتبط بمنطق التفكر والاستدلال العقلي القاصر، ومثّله الاستحسان الذي قسّمه سيبويه(ت١٨٠ه) على قسمين: الأوّل ما استحسنته العرب، والثاني ما استحسنه النحاة[٣٤] ، ووصفه ابن جني(ت٣٩٢ه) بأنَّه ضربٌ من الاتساع[٣٥]، و عرّفه ابن الأنباري(ت٥٧٧ه) بأنَّه ما يستحسنه النحاة من غير علّة[٣٦]. وبتعبير آخر هو ذوق شخصي واجتهاد يتسم بالخصوصية عند النحوي، ويُنبئ هذا عن تحول المنهج في استقراء اللغة وقواعدها من المنهج الوصفي إلى منهج التعليل، وهو أقرب إلى التجريد في قضاياه[٣٧].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ومنه ((تعليل النحاة لبناء المنادى المفرد العلم فهو يقع موقع الضمير حيث أنَّ يا محمد تساوي في المعنى أدعوك ... ونحن نقول للنحاة بأنه لا تساوي بين جملة يا محمد وجملة أدعوك فإن الأولى إنشائية والثانية خبرية ولا تساوي بين الإنشاء والخبر)) [٣٨]. وقول النحاة عن ((... "جئت بلا زاد" أن الباء حرف جر و(لا) بمعنى (غير) شبه مضاف إلى زاد و(زاد) استعارت الجر من (لا) وهذا بلا شك تمحّل وهذر دفع النحاة إليه فرض منطقي، وعندهم لا يمكن دخول حرف جر على حرف جر آخر))[٣٩].

وهذا الغلو والتعقيد جاء بنتائج وردود أفعال عكسية، حيث زادت مطالب أصحاب التيسير فوصلت إلى حَد الإلغاء لأسس قامت عليها نظريّة النحو العربي بسبب إيغال المتفلسفين في علم النحو. وطالبوا بإلغاء نظرية العامل، والعلل الثواني والثوالث، وإسقاط الأساليب التي أسهمت في صناعة النحو كالقياس والتأويل والتقدير والتمارين الصناعية التي تدخل في رياضة النحو وكل ما لا يدخل في أساليب العرب ولا يعرفه اللسان العربي[٤٠].وأنْ تكون الغلبة للمنهج الوصفي على المنهج المعياري، المنهج الوصفي الذي يصف الواقع اللغوي من دون أن تتدخل فيه الاجتهادات بالصواب أو الخطأ لأنَّ اللغة في واقعها ظاهرة اجتماعية [٤١]. فضلًا على تأثر النحو بالمذهب الفقهي والعقدي الذي سيطر على تفكير بعض النحاة، وميولهم العقائدية، ليجعلوا النحو تحت وطأة المذهب والعقيدة [٤٢]. فالعامل الدينيّ أسهم في تضارب الآراء النحوية الإعرابية[٤٣].

وتدخل العقيدة والمذهب في توجيه بعض الأحكام النحوية، كما فعل الزمخشري انتصارًا وتأييدًا لمعتقده في قوله تعالى: (قالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قالَ لَنْ تَرانِي)[الأعراف:١٤٣] فهو يرى في (لن) مثل (لا) في النفي، وجاءت بلن للتوكيد وهي تفيد المستقبل كما تقول: (لا أفعل غدًا) فإذا أردت التأكيد قلت: (لن أفعل غدًا) [٤٤]. وتعرّض رأي الزمخشري للرد من قبل بعض النحاة، فابن هشام يقول في (لن) أنها لا تفيد التأبيد وإنْ اتفق في نفيها للاستقبال[٤٥]. ومثله قال الأزهري، فلو كانت للتأبيد لتنافى مع قوله تعالى: (فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا)[مريم:٢٦][٤٦] كُلّ هذه الآراء انتصارًا لمعتقداتهم ومذاهبهم التي يجب أن لا تتعارض فيها الأحكام النحوية معها، وبيّن السامرائي تنازع النحاة في هذه المسألة[٤٧].

وانتقد بعض النحاة طريقة القدامى في جمع المادة النحويّة، مشيرًا إلى قول ابن جني حين جعل اللغات حجة، وتلك المقولة تعكس الخلط واللبس حين عَدّها لغةً واحدةً ، وافترض ذلك حين دوّن القواعد، في الوقت التي كانت اللهجات المتعددة للقبائل متغايرة، وهذا النهج قد خلط بين اللغة الواحدة وبين اللهجات ولم يفرقوا بينهما، وبعبارة أخرى لم يفرقوا بين اللغات واللغة الأصل، فجاءت المادة النحوية خليطًا وظهرت بنماذج مختلفة، وهذا الخلط بين المادة الفصحى ومستوى اللهجات لا يصلح للدراسة النحوية واستخراج المادة النحوية[٤٨]، مما جعل النحويون في المطّرد، فبعض أنماط التراكيب يمكن القياس عليها عند بعضهم، فيما يرى آخرون أنَّه لا يمكن القياس عليه لأنَّها غير مطّردة في أساليب العرب، والسبب الآخر التوسع في المطرد؛ فالكوفيون يجيزون ذلك، والبصريون لا يجوزن إلّا إذا كان مطردًا وكثر استعماله في كلام العرب[٤٩]. وأما الشعر فإنَّ إيمان النحويين بأنَّ لا أحد يستطيع إقراض الشعر إلّا إذا كان متمكنًا من نحو العربية، جعلهم يعتمدونه في استكشاف القواعد[٥٠]. حتى في حال خرق الشاعر للضوابط النحويّة، فإن ذلك لا يعد نقصًا في عربيته، وقصورًا في معرفته النحوية، فالضرورات التي يرتكبها على قبحها إنما تلزمه الحاجة إلى ذلك بسبب الضرورة الشعرية [٥١]، وهذا يعد سببًا لاستعمال الشاهد الشعري في قواعدهم، واستحسانهم له، على الرغم من خروج الشاهد الشعري على قواعد النحاة.

وسببت كثرة الخلافات أنْ تكون محل انتقاد من بعض المهتمين بشأن القرآن الكريم وتفسيره وإعرابه كما أشار إلى ذلك أبو حيان (ت٧٤١٤ه) بالقول: ((وكذلك ما نذكره من القواعد النحوية ...مُنْكبًا في الإعراب

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

عن الوجوه التي تنزه القرآن عنها مبينًا أنها مما يجب أن يعدل عنها وأنه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب إذ كلام الله أفصح الكلام فلا يجوز فيه ما يجوزه النحاة)) (٥٢).

المحور الثاني : نقد التراث النحوي عند المحدثين

وفي خضم تلك الانتقادات التي وجهت للنحو انطلقت محاولات للمحدثين لتمثل التواصل مع الإرث النحوي النقدي والمعالجات التي وضعت له، وكانت تلك المحاولات أكثر جرأة من محاولات القدامى، فانطلقت محاولاتهم من إعادة النظر في ذلك الإرث النحويّ فوسّعوا من دائرة النقد، وأفاد المعاصرون من النقد الذي وجِّه للنحو العربي من ناحيتين؛ الأولى الرجوع للقرآن الكريم، من حيث ارتباط النحو به، وظهور جملة من الدراسات النحويّة القرآنية(٥٣). والثانية ارتباط تلك الدعوات بالإصلاح والتيسير لمنهج النحاة في تقعيدهم لقواعد النحو العربي(٥٤). وانتقد المحدثون حصر جمع اللغة بمكان وزمان لاستنباط أحكامهم النحوية، مما عاد بالقصور على المادة النحوية(٥٥)، وكان الأجدر بهم توسيع فترة الاحتجاج مكانًا وزمانًا(٥٦)، فضلًا على اعتمادهم الشعر وهو معروف بمفارقته لنظام النحو إذا اضطُر لذلك الشاعر(٥٧).

وكان للمحدثين رأيٌ آخر في عملية تيسير النحو ومسائله؛ لأنَّ التيسير لا يعني إنشاء الملخصات، وإنما الحديث عن إصلاح النحو من الأساس، والنظر في الأسس التي قام عليها النحو المألوف عند القدامى من أصول وقواعد، ولذلك أولوا اهتمامًا كبيرًا لتجربة ابن مضاء(ت ٥٩٢ه)؛لأنها مسّت تلك الأصول والقواعد، ولذا جاء المحدثون بنظريّة النحو القرآنيّ والاعتماد على الشاهد القرآني واستقراء القواعد من النظم والتركيب القرآني والرجوع بالنحو إلى منبعه ومن كان السبب في نشأته وهدفه الأول وهو القرآن الكريم.

وتابع المحدثون في مناهجهم محاولات إصلاح النحو وتيسيره، عبر جعل النصّ القرآني في الدائرة الأولى من الاهتمام والاعتماد على المنهج الوصفي في الاستقراء، والابتعاد عن الحجج والأقيسة التي تعتمد على المنطق والفلسفة، وفكّ قيود النحو وتحريره من الاهتمام بأواخر الكلم، وتوسيع الوظيفة النحويّة نحو النصّ ، وتنقية النحو من بعض المسائل والنظريّات مثل نظرية العامل(٥٨).ومن أهم المؤلفات التي اهتمت بتيسير النحو: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي. والنحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي. والنحو الوافي للدكتور عباس حسن.والعربية بين المعيارية والوصفية للدكتور تمّام حسّان. والنحو العربي نقد وبناء للدكتور إبراهيم السامرائي.والنحو العربي والدرس الحديث للدكتور عبده الراجحي.

وأغلب هذه المؤلفات أشارت إلى مفهوم نظرية النحو القرآني وأهم أسسه الاعتماد على الشاهد القرآني.

ولم يتفق المحدثون في تحديد أصل تلك المشاكل: أهي في مضمون المادّة النحويّة أم في منهجيّة عرض المادة وتقديمها؟ فلم يتفق المحدثون على توحيد المشكلة فانقسموا إلى مذاهب وفرق، وكل فرقة تحاول تحديد المشكلة ووضع منهجية لحلّها، فبعضهم قال باعتماد المادة النحوية التي قدمها القدامى من المتقدمين، وإغفال كتب المتأخرين منهم؛ بسبب التعقيد وكثرة الخلافات واعتمادهم أقيسة جدلية تعتمد الفلسفة وأساليب المنطق،((فيرى الحركة الفكرية ومعطياتها تنسجم مع الواقع الاجتماعي ومؤثراته، والتكامل النحوي ينطلق من الربط بين الواقع النحوي والواقع الاجتماعي؛ لأن اللغة تعبر عن المجتمعات، ولتيسير النحو لا بُدَّ من النظر إلى الواقع الاجتماعي الراهن، والاهتمام بالأصول قبل الفروع، وتقليل القواعد، وترك الشاذ منها))(٥٩)

ومنهم من ذهب إلى تأليف المصنفات الحديثة المنسجمة مع روح العصر، والاقتصار على المسائل في أساسيات النحو، وتبويب المادة النحويّة من جديد ليسهل دراستها، و النظر في أصل وجوهر المادة النحويّة، وتخليصها من المسائل التي علقت بها وأخذتها بعيدًا عن الغاية التي من أجلها وضع النحو، والحكم بحيادية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تامّة مبني على استقراء صحيح، وترك الأمثلة الصناعية القديمة التي تتصف بالغرابة والوعورة والتكلف في صناعتها، وترك تلك الخلافات والوجوه الإعرابية التي أنتجت قواعد متعددة ومتضاربة[٦٠]، ومنهم من ذهب إلى دمج النظريات الحديثة في علم النحو، وقراءة التراث النحوي قراءة منسجمة مع علم اللغة الحديث، وتبويب المادة النحوية بحسب المدارس اللسانية الجديدة[٦١].

ومنهم من رفض كل ما يدور في الساحة الفكرية النحوية ، وذهب إلى اعتماد ذلك الإرث العملاق، وعَدّه دستورًا للمحدثين يحتكمون إليه في مخاصماتهم وأنَّ الخلافات النحوية تدور حول مرجعية واحدة، وما على المحدثين إلا تقديم تلك الجهود الكبيرة والناضجة والمتكاملة للعلماء القدامى بمنهج يمكن للطالبين والمتعلمين الاغتراف منه في سهولة ويسر، فضلًا على اعتماد الشاهد النحوي المتميز المأخوذ من أفصح كلام العرب[٦٢].

ومن تلك الدعوات لإصلاح النحو ظهر صوت يطالب بالاعتماد في استخراج المادة النحوية على النصّ القرآني مادة رئيسة في التقعيد لأنَّه أصحّ المصادر في السماع، فضلًا على اعتماد المنهج الوصفي لتقرير الظواهر النحوية، وتهذيب النحو من شوائب القياس العقلي، فخرج مفهوم النحو القرآني من رحم دعوات تيسير النحو التي نادى بها المحدثون، وهي دعوة تطلب اعتماد النصّ القرآني وسيلة من وسائل تيسير النحو، لتخليص الدرس النحوي القديم من شوائب الخلافات التي عقّدت تيسيره للدارسين[٦٣].وعلى الرغم من أنَّ مفهوم النحو القرآنيّ عند القدامى لم يكنْ في ذهن النحويين، لكنهم تنبهوا لخطورة اقتران النصّ القرآنيّ والشعر على حد سواء في الاحتجاج، وتنبَّه بعض العلماء لخطورة ذلك: فالفراء(ت٢٠٧هـ) يرى أنَّ لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق، وأنَّ قول الله تبارك وتعالى أصدق من قول الشاعر، وأنَّ الكتاب أعرب وأقوى بالحجة من الشعر[٦٤] . وقال ابن خالويه(ت٣٧٠هـ): ((قد أجمع الناس جميعًا أنَّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غيره لا خلاف في ذلك))[٦٥]. وقال ابن فارس(ت ٣٩٥هـ):((لولا أن العلماء تجوّزوا في هذا لما رأينا أن يُجمع بين قول الله وبين الشعر في كتابٍ، فكيف في ورقة أو صفحة. ولكنّا اقتدينا بهم، والله تعالى يغفر لنا، ويعفو عنّا وعنهم))[٦٦].

واختلف بعض المحدثين في أساليب الإصلاح، فلم يحصل الاتفاق في ما طرحه أصحاب التيسير؛ لأنهم اختاروا سلوك إحدى الطريقتين، إما رفض مادة التراث النحوي كرفضهم لنظرية العامل، أو تقديم البدائل كنظرية تظافر القرائن لتمام حسان[٦٧].ومن الملاحظ على النحو المألوف أنَّه يقوم على التفكير بالجزئية لأنَّه يعنى بالمثال قبل النظرية؛ ولذلك جهد في تأويل ما أشكل من القاعدة بكثرة الأمثلة لا بمراجعة القاعدة النحوية، وطريقة تفكيرهم في طريقة استخراجها على ضوء ما أشكل. والملاحظة الأخرى منهجية وهي: لا يَبني النحويّ قاعدته على أساس ما عرض له من مادة وصفية، بل على اعتبارات عقلية، ثم يفرض على المادة النحوية ما توصل إليه تفكيره النحوي على أساس منطقي. ومن الملاحظ ايضاً وعدَّها بعضهم من العيوب أنّ النحاة أخذوا من أفواه العرب، ولم يميزوا بين اللهجات وخلطوا بين القبائل(٦٨).

وبطبيعة الحال فإنَّ الرفض القاطع لذلك التراث لا يمكن قبوله بالجملة، وتقديم البدائل لا يسهم في التيسير، بل يزيد الأمر تعقيدًا وصعوبة، والواقع أنّ المنهج التعليمي يتطلب تفسير وتعليل الظواهر النحوية، فأصل النظرية صحيح إلّا أنّ الإسفاف والإسراف جعل المنهج صعبًا ارتياده وتناوله، وعلى الرغم من ذلك التعقيد إلّا أنَّه لا يلغي الأصل؛ فإنَّ إلغاء نظرية العامل ونظيراتها كالاشتغال والتنازع أو الاختصار في القواعد لا يمثل تسهيلًا للصعوبة والتعقيد.

وقدم النحاة كل ما يحتاجه المتعلم والمتكلم من مادة نحوية واقعية لا يمكن إغفالها أو التغافل عنها والعلاج الذي يمكن أن يخفف من وطأة الصعوبة هو إيجاد تعليلات توافق طبيعة اللغة وتفسيرات مقبولة واقعية؛

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

((فإنَّ مسائل النحو وأبوابه لا بد من أن تنتظم في سلك يربط بين العبارات، وما هذا السلك الرابط المعطي لكل كلمة وظيفتها وحكمها الذي تبعه إلا العامل، فهو أساس كل تركيب لغوي يدل على معنى يؤديه المتكلم بالإسناد المتكامل)) (٦٩).

المحور الثالث المسائل النحوية بين القدامى والمحدثين

لقد كان القرآن الكريم العامل الاساس في تكوين المادة النحوية، وله الاثر الواضح في مبنى القاعدة، ولم يقتصر على ((إنشائها واستحداثها، بل تجاوز هذا إلى تثبيتها حينًا ونقضها حينًا آخر كما وجدناه، كذلك عاملًا قوياً في تفريعها وتوسعة جزئياتها)) (٧٠).

مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر:

منع جمهور النحويين تقدّم الحال على صاحبها إذا كان صاحب الحال مجرورًا بحرف الجر(٧١). ورأي سيبويه وأغلب نحاة البصرة المنع(٧٢). وعلّة المنع عندهم أنَّه ((لا يجوز تقدم حال المجرور عليه؛ لانَّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، والعامل في صاحبها هو الحرف المعلق بالفعل، فصار كالشيء الواحد، فتقديمهما على الجار بفصل بين الفعل والحرف، ولأنَّ حرف الجر لا تصرف له، وهو العامل في صاحب الحال، وليس له معنى يعمل به)) (٧٣).والفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، ولمنع اللبس التزموا برتبة الحال وهي التأخير عن صاحبها وجوبًا وعدم تقديمها(٧٤)، فقول: (مررت بهند جالسةً) ولا يصح : (مررت جالسةً بهند).

رأي القدامى

ظهر الخلاف بين المنع والجواز عند تناولهم قوله تعالى:(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا)[سبأ:٢٨]، فقد عَدّه المجوزون شاهدًا قرآنيًّا على جواز التقديم خلافًا لمن قال بالمنع، فجوزه جملة من العلماء لوروده في القرآن وكلام العرب(٧٥). وجوّزه ابن مالك، وقدّم أدلّة على ذلك(٧٦)، فقدّم دليلًا سماعيًّا من القرآن الكريم، وموضع الشاهد (كافة) حالٌ تقدم على صاحبها (للناس) ثم أردفه بالشواهد الشعرية، واحتج بقول الشاعر:

فإنْ تَكُ أَدْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعاً بقتل حِبال(٧٧)

تقدّم الحال (فِرْعاً) على صاحبها(قتل) المجرور بحرف الجر. ولخّص ابن عطية والسمين الحلبي(ت٧٥٦ه)(٧٨) الآراء في هذا التركيب القرآني وقدّموا تأويلات منها:

الوجه الأول: تكون (كافة) حال من الكاف في(أرسلناك)، وبه قال جماعة من العلماء(٧٩) .

الوجه الثاني: أنَّ (كافة) حال من (الناس)، وقال به جمع من العلماء(٨٠) .

وذكر الزمخشري انَّ (كافة) نعت لمحذوف وليست حالًا، وأخرجها من الحالية، والتقدير عنده ((إلّا إرساله عامة لهم محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم))(٨١)؛ لأن تقدمها بمنزلة تقدم المجرور على الجار، وهو يقول بالمنع كما ذهب إليه الجمهور. واتّهم ابن هشام الزمخشري بالوهم فيما ذهب إليه، ورأى أنَّ (كافة) حال من الضمير في (أرسلناك) (٨٢)، فالزمخشري يرى (كافة) نعتًا لمصدر محذوف، فيما يرى ابن هشام أنَّها حال من المفعول به في (ارسلناك). وذهب إلى جواز تقدم الحال أو منعه من جهة الحرف، فإذا كان حرف الجر أصليًّا فلا يجوز، كقولك: ((مررت بهند جالسةً)، وإذا كان زائدًا كقولك: (ما جاء من أحد راكبًا)، فلا إشكال في تقدمها، واستشهد بقول الشاعر:

تَسَلَّيْتُ طُراً عَنْكُم بَعدَ بينِكُمْ بِذِكْراكُمُ حتّى كأنّكُمْ عِندي(٨٣)

فقد تقدم الحال (طُراً) على صاحبها وهو الضمير في (عنكم)، وعد تقدم الحال بهذه الصيغة من الضرورات والنوادر ومخالف للأكثرية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

رأي المحدثين

يتمثل برأي دعاة النحو القرآني، وهو رفض التقدير أو التاويل والأخذ بظاهر النصّ، ويتجلى هذا القول في ما ذكره الدكتور عباس حسن بقوله:((أمَّا إذا كان صاحبها مجرورًا بحرف جر أصلي؛ فالأحسن الأخذ بالرأي القائل بجواز تقدمها؛ لورود أمثلة كثيرة، ومنها في القرآن الكريم وغيره تؤيده، ولا داعي للتكلف والتأويل والتقدير، فإنْ كانت مجرورة بحرف جر زائد جاز التقديم)) [٨٤]، وهذا ما ذهب إليه أحد الباحثين[٨٥].

وأرى جوازه، والدليل الآية المباركة، على أنّ ما نجده من التراكيب القرآنية وصياغاتها المتعددة يعطي أكثر من معنى في تركيب واحد؛ فلو كان التركيب القرآني يقتصر على قالب واحد معروف لما جاء بالمعاني المتعددة، ولو كان التركيب القرآني: (وما أرسلناك إلا للناس كافة)، بدلًا من قوله تعالى: ((وَما أَرْسَلْناكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ)) ، لكان المعنى واحدًا، ولكن حين قدّم الحال على صاحبها تولّدت آراء، وكلّ رأي يستند على معنى ما، ولو رجعنا إلى آراء النحويين لتولّدت لدينا معان عدّة. وقبل ذلك نذكر حديثًا للإمام الصادق عليه السلام عن الآية الكريمة، إذْ يقول:((إنَّ الله تبارك وتعالى أعطى محمدا (صلّى الله عليه وآله وسلم) شرائع نوح وإبراهيم وموسى وعيسى (عليه السلام)...وأرسله كافة إلى الأبيض والأسود والجن والإنس)) [٨٦].ويبدو من الحديث معنيان؛ الأوّل أنّ الله ختم برسالة الإسلام الشرائع والأديان، وهذا المعنى يتحقق في أن تكون (كافة) حالًا من الكاف في (أرسلناك) العائدة على النبي (صلى الله عليه وآله) وهذا الوجه قال به جمع من العلماء[٨٧].

أما الوجه الثاني من التركيب، فهو أنْ تكون(كافة) حال من (الناس)، وقد قال به جمع آخر من العلماء[٨٨]، فيتحقق فيه المعنى الثاني من حديث الإمام الصادق (عليه السلام) أنَّ النبي أُرسل إلى الناس جميعًا برسالته، و من أخرجها من الحالية وجعلها صفة لمحذوف، فلم يخرج من أنْ تكون الرسالة محيطة بالناس وتشملهم كلهم[٨٩]. وبذلك تتحق المعاني المتعددة بصياغة وأسلوب قرآني حقق أكثر من معنى في تركيب واحد.

الخاتمة:

نبعت العلوم اللغويّة لفهم النصوص القرآنية، وعلى هذا المفهوم نشأ النحو في بداياته الأولى لفهم النصّ القرآني وحفظ اللسان من اللّحن، فلم ينفصل وينعزل، إلّا أنَّ منهج النحويين في تتبع كلام العرب والظواهر المطردة فيه واستخلصوا القواعد منها، أوقعهم في الخلاف بينهم في قسم منها ولم يتفقوا جميعًا فيه وفي هذه المرحلة بدأ تأليف آخر للنحو، وإعادة للصياغة على أسس منطقية وتأثر واضح بأسلوب المناطقة والفلاسفة، فلم يعد تناول علم النحو بالسهل اليسير وصَعُبَ فهمه، يظهر بشكل واضح في مواضع عِدّة في بعض المجالات مثل القياس الذي عَرَفة النحاة في وقت مبكر، ويرى البحث أنَّ القدامى نهجوا نهجًا قدّم أسسًا للنحو بعيدة عن القرآن وقاسوا عليه، ولو أنّهم قلبوا المعادلة فجعلوا القرآن محورًا لقواعدهم لكان النحو أفضل حالًا ، وكان بالإمكان التخلص من صعوبات النحو عبر القرآن ودراسة النصّ القرآنيّ؛ لأنَّه المفتاح لمغاليق النحو وصعوباته وخطوة نحو تيسيره وتهذيبه.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د. محمد سمير اللبدي، دار الفلاح، الأردن، ٢٠١١م.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ط٢، لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة،١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م

ISSN–2536–0027

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٤٤٥ هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٨م.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عبد، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.أصول النحو العربي: ٦٤.
- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د. محمد سالم صالح، ط١، دار السلام للطباعة، ٢٠٠٩م
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام الانصاري، (ت٧٦١هـ)، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د. ط، د. ت.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تح: د. مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، بيت الأفكار الدولية، السعودية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ط٣، دار المعرفة، بيروت، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- تيسير العربية بين القديم والحديث، د. عبد الكريم خليفة، ط١، مجمع اللغة العربية الأردني، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- تيسير النحو وبحوث أخرى، د. خديجة الحديثي، منشورات المجمع العلمي، ٢٠٠٧م.
- الخصائص، ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية - القسم الأدبي، المكتبة العلمية، ١٩٥٢م.
- الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح الوليدي، ط١،عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٦. .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٩٤م.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، د. فاضل السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٩٨م
- دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٧م.
- الدرس النحوي في تفسير القرآن الكريم للسيد عبد الله شُبّر: ٧٠.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، تح: محمد إبراهيم البنّا، ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- رسائل الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل الهمداني (ت٧٦٩هـ)، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ شرح التسهيل ٣٣٦/٢.

- شرح التسهيل، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد وآخر، ط١، هجر للطباعة، مصر، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تح: محمد عيون السود، ط١، دار الكتب العلمي، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م..
- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي (ت٦٨٦هـ)، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٦م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١١، مطبعة السعادة بمصر.
- الضرورة الشعرية في النحو العربي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة دار العلم، بيروت، ١٩٧٩م.طبقات النحويين واللغويين: ٢١.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام الجمحي (ت٢٣١هـ)، دار المدني، السعودية، ١٩٨٠م.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية - مصر، ١٩٩٤م.
- الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، د. علي الياسري، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- في قضايا اللغة التربوية، محمود السيد، شركة المطبوعات للنشر، الكويت، ١٩٨٠م.
- القاعدة النحوية تحليل ونقد، د. محمود حسن الجاسم، ط١، دار الفكر للطباعة، دمشق، ٢٠٠٧م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، ط٢، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ١٩٧٨م.
- القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د. سعيد الزبيدي، دار الشروق، الأردن،١٩٩٧م.
- الكافي، الكليني (ت٣٢٩هـ)، ط١، منشورات الفجر، بيروت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- كتاب الحيوان، الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م الكشاف: ١٢٣/٥.
- كشف المشكل في النحو، الحيدرة اليمني (٥٩٩هـ)، تح: د. هادي عطية مطر، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م اللباب في علل البناء والإعراب: ١٩٢/١.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، ١٩٩٤م
- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسّان، ط٤، عالم الكتب، مصر، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، ط١، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.
- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: د. أحمد عبد الباسط، ط١، دار السلام للطباعة، القاهرة، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م

ISSN–2536–0027

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (ت٩١١هـ)، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة
- معاني القرآن، الفراء(ت٢٠٧هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.مقدمة ابن خلدون: ١/ ٧٧٤.
- مقدمة في النحو، خلف الأحمر (ت١٨٠هـ)، تح: عز الدين التنوخي، مطبوعات وزارة الثقافة السورية، ١٣٨١هـ-١٩٦١م
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م.
- من قضايا تعليم اللغة العربية رؤية جديدة، د. نعمة رحيم العزاوي، ط١، مديرية مطبعة وزارة التربية، ١٩٨٨م.
- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د. علي زوين، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦م.
- النحو التعليمي في التراث العربي، محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٧م.
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. أحمد الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- النحو العربي في مواجهة العصر، إبراهيم السامرائي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
- النحو العربي ومحاولات تيسيره دراسة وصفية تحليلية، د. مختار بزاوية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٢٠م..
- نحو القرآن، أحمد الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، د. هناء محمود إسماعيل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٢م.
- النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦ه) دراسة تحليلة لسانية: هدى صبيح محمد، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٩م.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، ط٣، دار المعارف بمصر.
- نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، المستشرق الفرنسي جيرار تروبو، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع١، ١٩٧٨م. .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(١) ينظر: الخلاف النحوي في المنصوبات: ١١-١٣.
(٢) ينظر: التعدد المرفوض في تحليل أبي حيان النحوي: ١٠٥.
(٣) ينظر: المقتضب: ٦/٢.
(٤) ينظر: في قضايا اللغة التربوية: ٤٣.
٥) ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه:١٠
(٦) ينظر: رسائل الجاحظ: ٢/ ٣٩.
(٧) ينظر: تيسير العربية بين القديم والحديث: ٣٦.
(٨) ينظر: الحيوان: ٩٢/١.
(٩) ينظر: الكتاب: ٣٦٤/٢، الخصائص: ٤٨٧/٢-٤٨٨
(١٠) ينظر: مقدمة في النحو لخلف الأحمر:٣٣-٣٤.
(١١) ينظر: النحو التعليمي في التراث العربي: ٤٢.
(١٢) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم: ١٤٧.
(١٣) اللغة بين المعياريّة والوصفيّة: ٢٧.
(١٤) الخصائص: ٦٠/٣.
(١٥) ينظر: أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في وضوء علم اللغة الحديث:٦٣.
(١٦) ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة لحديث:٢٣-٣٥، علم الدلالة العربيّ للداية: ٩.
(١٧) ينظر: النحو العربيّ والدرس الحديث: ٤٧، النحو العربيّ في مواجهة العصر: ٢٤.
(١٨) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٢١.
(١٩) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة: ١٣١ -١٣٣
(٢٠) ينظر: الدرس النحوي في تفسير القرآن الكريم للسيد عبد الله شُبُّر: ٧٠.
(٢١) ينظر: النقد النحوي قيمه ومضامينه: ٩٤.
(٢٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١٤/١-١٧.
٢٣) القياس والعلة النحوية عند العلامة عبد الكريم المدرس :١٨٢
(٢٤) ينظر: نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه-بحث- ١٣٨.
(٢٥) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٦٥.
(٢٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦٥.
(٢٧) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٦٨، مناهج البحث في اللغة: ٢٥.
(٢٨) ينظر: مقدمة ابن خلدون: ١/ ٧٧٤.
(٢٩) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٤٧، في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٢.
(٣٠) ينظر: القياس في النحو العربي: ١٥، من أسرار اللغة: ١٣٣، اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٦٢.
(٣١) ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي: ٩٥-١٢٥.
(٣٢) ينظر: في أصول النحو:١٠٠ -١٠٤
(٣٣) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو:١٤٢
(٣٤) ينظر: الكتاب: ٦٩/٢، ١٢٤، ٥٤٩/٣.
(٣٥) ينظر: الخصائص: ١٣٣/١.
(٣٦) ينظر: لمع الأدلة: ١٣٤.
(٣٧) ينظر:النحو العربي ومحاولات تيسيره دراسة وصفية تحليلية: ٢١.
(٣٨) دراسات نقدية في النحو العربي:٤٦.
(٣٩) المرجع نفسه: ٤٩.
(٤٠) ينظر: الرد على النحاة: ٨٥، أصول النحو العربي في نظر ابن مضاء: ٢٥، إحياء النحو: ٣.
(٤١) ينظر: دراسات في علم اللغة: ٥٠.

ISSN–2536–0027

(٤٢) ينظر: الفكر النحوي عند العرب: ١٧٢.
(٤٣) ينظر: العوامل المؤثرة في الفكر النحوي: ١٠٥، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: ٨٤.
(٤٤) ينظر: تفسير الكشاف: ٣٨٥.
(٤٥) ينظر: شرح قطر الندى: ١١٢.
(٤٦)ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٣٥٧/٢.
(٤٧) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: ٢١٦.
(٤٨) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ٢٥٢، أصول النحو العربي: ٦٤.
(٤٩) ينظر: القاعدة النحوية تحليل ونقد: ٢٦، القياس في اللغة العربية: ٢٦-٥٠.
(٥٠) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٩٦.
(٥١) ينظر: الخصائص: ٣٩٢/٢.
(٥٢) تفسير البحر المحيط: ١٠٣/١-١٥٩/١.
(٥٣) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية :٤٥.
(٥٤) ينظر: نحو القرآن: ، نحو التيسير:١٢- ١٣.
(٥٥) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٧٧.
(٥٦) ينظر: من قضايا تعليم اللغة العربية رؤية جديدة: ٩٨.
(٥٧) ينظر: الخصائص: ١٨٨/٣.
(٥٨) ينظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى:
(٥٩) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٩-١٠.
(٦٠) ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النصّ: ٢٨٢
(٦١) ينظر: النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي :٣٩١
(٦٢) ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة وجهوده النحوية: ١٢١-١٤٣.
(٦٣) ينظر: نحو التيسير: ٩-١٥ ، النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٢٨.
(٦٤) معاني القرآن: ٣/ ١٣٤.
(٦٥) المزهر في علوم العربية: ٢١٣/١.
(٦٦) معجم مقاييس اللغة: ٥/ ٤٧.
[٦٧]) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٧٧
١)ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ٤٤.
٢)تيسير النحو وبحوث أخرى: ١٥.
[٣])أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: ١٩٤.
[٤])ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٦/٢.
[٥])ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٣٠/٣.
[٧٣]) اللباب في علل البناء والإعراب: ١٩٢/١.
[٧٤]) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٦/٢.
[٧٥]) ينظر: كشف المشكل في النحو: ١/ ٤٨١، ارتشاف الضرب: ٢٦٧/٢.
[٧٦]) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٦/٢- ٣٣٧، ٣٦٦.
[٧٧]) لبيت لطليحة بن خويلد الأسدي. ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٨/٢، شرح ابن عقيل: ٦٤٢/١.
[٧٨]) ينظر: الدر المصون: ٨٦/٩.
[٧٩]) ينظر:التبيان في إعراب القرآن: ٦٦٣ .
[٨٠]) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٧/ ٢٧٠.
[٨١]) تفسير الكشاف: ١٢٣/٥.
[٨٢]) ينظر: مغني اللبيب: ٦/ ١٤٦.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

[٨٣]) لم ينسبه ابن هشام إلى قائل معين. ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٣٢١ .
[٨٤]) النحو الوافي: ٣٧٩/٢.
[٨٥]) ينظر: النحو القرآني في فكر ابن مالك: ٤٨.
[٨٦]) الكافي: ١٧/٢.
[٨٧]) نظر: معاني القرآن للزجاج: ٢٥٤/٤
[٨٨]) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٧/ ٢٧٠.
[٨٩]) تفسير الكشاف: ١٢٣/٥.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

الصناعات والحرف في الدولة الأموية والعباسية- دراسة تحليلية خلال الفترة حتى نهاية الدولة العباسية الأولى (٦٥٦هـ/١٢٥٨م)

الباحث أحمد طالب ملوح شير السعيدي
Zzss٩٩٩@gmail.com
جامعة طهران- مجمع البرز-

الملخص
شهدت الحضارة الإسلامية في عهد الدولتين الأموية والعباسية تطورًا اقتصاديًا كبيرًا، حيث لعبت الصناعات والحرف دورًا بارزًا في تعزيز قوة الدولة وتوفير احتياجات المجتمعات الإسلامية. تميزت الدولة العباسية، على وجه الخصوص، بازدهار الصناعات نتيجة التوسع الجغرافي والتبادل التجاري بين الشرق والغرب، مما جعل مدنًا كبرى مثل بغداد مراكز صناعية وتجارية هامة. ومع ذلك، تأثرت هذه الصناعات والحرف بشكل ملحوظ بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها الدولة، خاصة مع تدهور السلطة المركزية وظهور الدويلات المستقلة، وصولاً إلى الغزو المغولي وسقوط بغداد عام ٦٥٦هـ/١٢٥٨م.
يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع الصناعات والحرف خلال فترة الدولة الأموية والعباسية، من حيث نشأتها وتطورها والعوامل التي أثرت فيها، سواء كانت سياسية، اقتصادية، أو اجتماعية. كما يتناول البحث دراسة الأسباب التي أدت إلى تراجع هذه الصناعات في المراحل المتأخرة من الدولة العباسية، مع تسليط الضوء على الدور المحوري للتجارة الخارجية في دعم تلك الحرف والصناعات.
تمثل هذه الدراسة فرصة لفهم أعمق لتاريخ الاقتصاد الإسلامي وأهمية الصناعات والحرف في بناء الحضارة الإسلامية، وكذلك التعرف على العوامل التي أدت إلى تدهورها. يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، مستعينًا بمصادر تاريخية متنوعة لتقديم صورة شاملة ودقيقة عن تطور الصناعات والحرف خلال هذه الحقبة الزمنية المهمة.

Abstract
The Islamic civilization witnessed a great economic development during the Umayyad and Abbasid states, as industries and crafts played a prominent role in strengthening the state's power and providing for the needs of Islamic societies. The Abbasid state, in particular, was characterized by the prosperity of industries as a result of geographical expansion and trade exchange between the East and the West, which made major cities such as Baghdad important industrial and commercial centers. However, these industries and crafts were significantly affected by the political and economic changes that the state went through, especially with the decline of central authority and the emergence of independent

ISSN–2536–0027

states, leading to the Mongol invasion and the fall of Baghdad in ٦٥٦ AH / ١٢٥٨ AD.

This research aims to analyze the reality of industries and crafts during the Umayyad and Abbasid states, in terms of their emergence and development and the factors that affected them, whether political, economic, or social. The research also studies the reasons that led to the decline of these industries in the later stages of the Abbasid state, while highlighting the pivotal role of foreign trade in supporting these crafts and industries.

This study represents an opportunity for a deeper understanding of the history of the Islamic economy and the importance of industries and crafts in building the Islamic civilization, as well as identifying the factors that led to its decline. The research relies on the historical analytical approach, using various historical sources to provide a comprehensive and accurate picture of the development of industries and crafts during this important period of time.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في دراسة وتحليل تطور الصناعات والحرف خلال العصرين الأموي والعباسي، وتأثير هذه الصناعات على الاقتصاد والمجتمع حتى نهاية الدولة العباسية الأولى (٦٥٦هـ/١٢٥٨م). يهدف البحث إلى فهم العوامل التي ساهمت في ازدهار أو تراجع هذه الصناعات والحرف، ودور السلطات الحاكمة في تطويرها، بالإضافة إلى تحليل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن تلك الصناعات، وتأثيرها على التوسع الحضاري والتجاري في العالم الإسلامي خلال تلك الفترة.

أهمية البحث:

١. إبراز دور الصناعات والحرف في تطور الاقتصاد الإسلامي خلال العصرين الأموي والعباسي وتأثيرها على المجتمعات المحلية والإقليمية.

٢. تسليط الضوء على الابتكارات والتقنيات التي ظهرت في تلك الفترة وكيف ساهمت في دفع عجلة الإنتاج والتجارة.

٣. فهم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بين الحرفيين والصناع والسلطة الحاكمة، ودور الدولة في تنظيم هذه القطاعات.

٤. إثراء الدراسات التاريخية المتعلقة بالاقتصاد والحرف الإسلامية خلال فترة مهمة من التاريخ الإسلامي، مما يسهم في تقديم نموذج مرجعي يمكن أن تستفيد منه الدراسات المستقبلية

٥. تقديم تحليل نقدي لتطور الصناعات في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية، مما يساعد على فهم أسباب الازدهار أو التراجع في بعض الفترات.

أهداف البحث:

١. تحليل تطور الصناعات والحرف خلال العصر الأموي والعباسي حتى نهاية الدولة العباسية الأولى، مع التركيز على الصناعات الرئيسة مثل النسيج، المعادن، والزراعة.

٢. دراسة دور الدولة في دعم وتطوير الصناعات والحرف من خلال السياسات الاقتصادية والتنظيمية.

٣. استكشاف العوامل الاجتماعية والثقافية التي أثرت على الحرف والصناعات خلال تلك الفترة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٤. رصد التحديات والعوامل الخارجية مثل الحروب، التوسع التجاري، وتأثيرها على الصناعات والحرف.
٥. تقييم أثر الابتكارات التقنية التي شهدها العالم الإسلامي على الصناعات ودورها في تحسين الإنتاجية.
٦. توثيق علاقات التجارة والتبادل التي ساهمت في نشر الحرف والصناعات بين مختلف أقاليم الدولة الإسلامية.

تساؤلات البحث:

١. كيف تطورت الصناعات والحرف في ظل الحكم الأموي والعباسي؟ وما هي أبرز الصناعات التي ازدهرت خلال هذه الفترة؟
٢. ما هو دور السلطات الحاكمة (الأموية والعباسية) في دعم وتنظيم الصناعات والحرف؟ وهل كانت هذه السياسات فعالة في تعزيز الاقتصاد؟
٣. ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على تطور أو تراجع الحرف والصناعات؟
٤. كيف أثرت الابتكارات التقنية على الإنتاجية والجودة في الصناعات الإسلامية؟ وما مدى انتشار هذه الابتكارات في العالم الإسلامي
٥. كيف ساهمت الصناعات والحرف في تقوية العلاقات التجارية داخل الدولة الإسلامية وخارجها؟
٦. ما هو الدور الذي لعبته الحرفيون والصناع في تشكيل النسيج الاجتماعي والاقتصادي للدولة الأموية والعباسية؟
٧. كيف تأثرت الصناعات والحرف بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها الدولة العباسية حتى نهايتها؟

النطاق الجغرافي والمكاني:

سوف يركز البحث على دراسة الصناعات والحرف في مختلف الأقاليم التي كانت تحت سيطرة الدولة الأموية والعباسية، مع التركيز على:

١. العاصمة الأموية (دمشق) والعاصمة العباسية (بغداد) كمراكز سياسية واقتصادية بارزة لعبت دوراً رئيسياً في تطور الصناعات.
٢. الأقاليم المهمة مثل مصر، الشام، العراق، الحجاز، واليمن، حيث كانت هذه المناطق محاور أساسية للصناعات المختلفة مثل النسيج، الزراعة، المعادن، والفخار.
٣. المناطق الصناعية والتجارية في شرق وغرب الدولة الإسلامية مثل خراسان، الأندلس، وبلاد فارس التي شهدت تفاعلاً اقتصادياً وتجارياً نشطاً.
٤. الموانئ والأسواق التجارية التي كانت مراكز للتبادل التجاري الدولي، مثل موانئ البصرة والإسكندرية، وأثرها على الحركة التجارية للصناعات الإسلامية.

خطة البحث

مقسم إلى أربعة مباحث:

المقدمة:

أهمية الدراسة وأهدافها.

إشكالية البحث ومنهجه.

نطاق الدراسة والحدود الزمنية.

المبحث الأول: تطور الصناعات والحرف في الدولة الأموية (٤١هـ-١٣٢هـ/٦٦١م-٧٥٠م)

١.١ خلفية تاريخية عن الدولة الأموية وأهميتها.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١.٢ الحرف التقليدية في المجتمع الأموي:
الحرف اليدوية كصناعة النسيج، والخزف، والحدادة.
الزراعة وتأثيرها على الحرف.
١.٣ الصناعات الكبرى في الدولة الأموية:
تطور صناعة السلاح والبناء.
التجارة والصناعات البحرية.
المبحث الثاني: الصناعات والحرف في الدولة العباسية (١٣٢هـ-٦٥٦هـ/٧٥٠م-١٢٥٨م)
٢.١ نظرة عامة على الاقتصاد العباسي.
٢.٢ ازدهار الحرف في العصر العباسي الأول:
صناعة الورق والكتب.
صناعة الذهب والمجوهرات.
صناعة الزجاج والفخار.
٢.٣ الصناعات الحرفية الكبرى في بغداد وغيرها من المدن الكبرى.
المبحث الثالث: تأثير التوسع الجغرافي والتبادل التجاري على الصناعات والحرف
٣.١ دور الفتوحات والتوسعات في تنويع الحرف والصناعات.
٣.٢ التبادل التجاري بين الشرق والغرب وأثره على تطور الصناعات:
نقل التقنيات والتأثيرات الثقافية المتبادلة.
طرق التجارة البرية والبحرية وأهميتها للصناعات.
٣.٣ دور الأسواق والطرق التجارية في نمو الصناعات.
المبحث الرابع: التحديات والانهيار: دراسة تراجع الصناعات والحرف في نهاية الدولة العباسية
٤.١ الأسباب السياسية والاقتصادية لتراجع الصناعات.
٤.٢ تأثير الغزو المغولي وسقوط بغداد على الحرف والصناعات.
٤.٣ العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في التدهور.
الخاتمة:
ملخص النتائج.
التوصيات لمزيد من الدراسات.

المبحث الأول:

تطور الصناعات والحرف في الدولة الأموية (٤١هـ-١٣٢هـ/٦٦١م-٧٥٠م)

شهدت الدولة الأموية تطورًا ملحوظًا في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وكانت الحرف والصناعات من بين القطاعات الاقتصادية التي نمت وازدهرت خلال فترة حكم الأمويين. اعتمدت هذه الصناعات بشكل كبير على البنية التحتية التي وضعتها الدول السابقة، لكن الأمويين قاموا بتطويرها وتوسيعها بما يتلاءم مع توسع الدولة وزيادة احتياجاتها الاقتصادية والعسكرية.[١]

خلفية تاريخية عن الدولة الأموية وأهميتها

الدولة الأموية تأسست بعد الخلافة الراشدة، حيث كانت فترة انتقالية بين النظام الراشدي الذي اعتمد على الشورى وبين النظام الملكي الذي أسسه الأمويون، معتمدين على توارث السلطة. وقد شهدت الدولة توسعًا جغرافيًا هائلًا امتد من شبه الجزيرة العربية إلى شمال إفريقيا وإسبانيا غربًا، ومن بلاد الشام والعراق حتى

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

خراسان شرقًا. هذا التوسع الكبير ساهم في تنوع الحرف والصناعات نظرًا لاختلاط الثقافات وتبادل المعرفة التقنية بين شعوب المناطق المختلفة.اعتمدت الدولة الأموية في نظامها الاقتصادي على عدة قطاعات، من بينها الزراعة، التجارة، والصناعة. وكان للحرف اليدوية والصناعات الدور الرئيسي في تلبية احتياجات المجتمع المتزايدة. كما ساهمت في تعزيز مكانة الدولة الاقتصادية والتجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي.[٢]

الحرف التقليدية في المجتمع الأموي

الحرف اليدوية وصناعة النسيج:من أبرز الحرف التي ازدهرت في الدولة الأموية كانت صناعة النسيج. تعد هذه الصناعة من أقدم الصناعات التي مارسها العرب قبل الإسلام واستمرت في الدولة الأموية مع تطور ملحوظ في الجودة والتقنيات المستخدمة. كانت صناعة النسيج تُمارس بشكل أساسي في مناطق الشام والعراق، حيث كانت هذه المناطق معروفة بجودة أقمشتها وبالأخص الصوف والحرير. كان هذا النوع من الصناعات يلقى رواجًا ليس فقط داخل الدولة، بل كانت المنتجات النسيجية تُصدر إلى خارجها، ما زاد من قوتها الاقتصادية.[٣]

الحرف اليدوية الأخرى: إلى جانب صناعة النسيج، انتشرت أيضًا الحرف الأخرى كصناعة الخزف والفخار التي تميزت بها مناطق مثل العراق والشام. كانت هذه المنتجات تتميز بتنوع أشكالها وجودة صنعها، ما جعلها محط اهتمام في الأسواق المحلية والدولية.

وفي مجال الحدادة، كانت الدولة الأموية بحاجة ماسة إلى تطوير صناعة الأسلحة والأدوات المعدنية، نظرًا لاحتياج الجيش الأموي المستمر للأسلحة في ظل الفتوحات الإسلامية المتزايدة. كانت صناعة السيوف والدروع من الصناعات المتقدمة في تلك الفترة، وتمكنت من تلبية احتياجات الجيوش الإسلامية المتوسعة.

الزراعة وتأثيرها على الحرف :اعتمدت الحرف في الدولة الأموية بشكل كبير على النشاط الزراعي. كانت الزراعة مصدرًا رئيسيًا للمواد الخام مثل القطن والصوف التي تدخل في صناعة النسيج، بالإضافة إلى المنتجات الأخرى التي تُستخدم في صناعة الأغذية أو المنتجات الحرفية الأخرى. لذلك، كانت العلاقة بين الزراعة والحرف علاقة تكاملية؛ حيث وفرت الزراعة المواد الخام التي تحتاجها الحرف، بينما ساهمت الحرف والصناعات في تصنيع الأدوات والآلات التي تساهم في تحسين العملية الزراعية.[٤]

الصناعات الكبرى في الدولة الأموية

أ- تطور صناعة السلاح والبناء

تعد صناعة السلاح من أهم الصناعات التي حظيت بالاهتمام الكبير من قبل الخلفاء الأمويين، إذ كانت الدولة في حاجة مستمرة إلى تطوير أسلحتها لمواكبة الفتوحات الإسلامية المتزايدة. كانت المدن الكبرى مثل دمشق والكوفة مراكز مهمة لصناعة الأسلحة، حيث اشتهرت هذه المناطق بجودة سيوفها ودروعها. كذلك، تم تطوير تقنيات جديدة في صناعة السلاح، مما ساهم في تعزيز القدرات العسكرية للدولة.

وفي مجال البناء، شهدت الدولة الأموية طفرة في تشييد المباني العامة كالقصور والمساجد. من أبرز هذه المعالم التي شُيدت في تلك الفترة كان مسجد قبة الصخرة في القدس، والذي يُعد تحفة معمارية فريدة. اعتمدت صناعة البناء في تلك الفترة على الحرف اليدوية المتميزة، مثل النحت والزخرفة، والتي أصبحت فيما بعد مرجعًا للعمارة الإسلامية.

ب- التجارة والصناعات البحرية

مع توسع الدولة الأموية وازدهار تجارتها الخارجية، أصبحت الصناعات البحرية جزءًا حيويًا من الاقتصاد، حيث لعبت دورًا رئيسيًا في دعم التجارة الخارجية وربط الدولة الأموية بالدول الأخرى عبر

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، والخليج العربي. نظرًا لأهمية النقل البحري في تأمين البضائع والجنود وتسهيل التبادل التجاري، كان من الضروري تطوير صناعة السفن لتصبح أكثر كفاءة وقدرة على قطع المسافات الطويلة وتحمل الظروف البحرية الصعبة. اعتمدت صناعة السفن على استخدام الأخشاب القوية التي تم استيرادها من مناطق مثل لبنان وفارس، حيث كانت السفن تتطلب تقنيات متطورة لضمان المتانة والقدرة على مواجهة التحديات المناخية في البحار.[٥]

أصبحت التجارة البحرية ركناً أساسياً في النشاط الاقتصادي للدولة الأموية، حيث سمحت لها بالتواصل التجاري مع مناطق بعيدة. عبر البحر الأبيض المتوسط، نشطت التجارة مع أوروبا، حيث كانت الدولة الأموية تصدر المنتجات الزراعية مثل الزيتون والتمور، بالإضافة إلى الأقمشة الفاخرة والمنسوجات. كما كانت طرق التجارة عبر البحر الأحمر والخليج العربي مهمة للتواصل مع الهند والصين، حيث استوردت الدولة الأموية التوابل، البخور، والحرير. ومن خلال البحر الأحمر أيضًا، كانت هناك علاقات تجارية قوية مع شرق إفريقيا، حيث تم استيراد الذهب والعاج.[٦]

رغم أن دمشق، العاصمة الأموية، ليست مدينة ساحلية، إلا أنها لعبت دورًا محوريًا في التجارة البحرية بفضل موقعها المركزي كمركز للتجارة البرية والبحرية. كانت المنتجات تصل إلى موانئ مثل عكا وطرابلس على البحر الأبيض المتوسط، ثم تُنقل إلى دمشق لتوزع عبر الطرق التجارية الداخلية. أصبحت دمشق بمثابة مركز تنظيمي للتجارة والصناعات البحرية، حيث تم الإشراف على صناعة السفن وصيانتها لضمان استمرار عمليات التجارة بفعالية. ومع ازدياد التبادلات التجارية مع أوروبا وآسيا وإفريقيا، تزايدت الحاجة لتحسين الصناعات البحرية لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الأموية، مما أسهم في تعزيز النشاط التجاري للدولة وتوسيع نفوذها الاقتصادي.

ساعدت هذه التطورات في تقوية العلاقات التجارية للدولة الأموية مع مختلف المناطق، وازداد التبادل التجاري للبضائع مثل الأقمشة الفاخرة والزيوت والمنتجات الزراعية، مما أدى إلى ازدهار الاقتصاد وتوسيع نطاق النفوذ الأموي في السوق العالمية.

ج- تطور الحرف المرتبطة بالخدمات الحكومية والإدارية

مع توسع الدولة الأموية وزيادة تعقيداتها الإدارية، ظهرت الحاجة الملحة إلى تطوير الحرف المرتبطة بالخدمات الحكومية والإدارية، حيث كان للكتابة والنقش على العملات دور أساسي في العمليات اليومية للدولة. مع اتساع رقعة الدولة وازدياد المهام الإدارية، أصبح من الضروري إيجاد فئات من الحرفيين المهرة الذين يتمتعون بخبرات عالية في الكتابة وتدوين الوثائق الرسمية. هؤلاء الكتاب كانوا مسؤولين عن إعداد الوثائق الحكومية، المراسلات بين الدواوين، وتوثيق الأمور المالية والإدارية. وقد تطورت هذه الحرفة لتصبح جزءاً لا يتجزأ من الإدارة الأموية، حيث ارتبطت الكتابة ليس فقط بتسجيل المعلومات، بل أيضاً بنقل الأوامر وتنظيم العمليات الحكومية.[٧]

إلى جانب الكتابة، كانت هناك حرفة أخرى بالغة الأهمية وهي النقش على العملات. كانت الدولة الأموية بحاجة إلى نظام نقدي يعبر عن هويتها ويعزز سيطرتها الاقتصادية. من هنا، برزت مراكز صك النقود في أماكن متعددة من الدولة، حيث تم الاعتماد على حرفيين متخصصين في ضرب العملة. تميزت العملات الأموية بتصاميم دقيقة وزخارف إسلامية تحمل رسائل سياسية ودينية. هذه العملات لم تكن مجرد وسيلة للتبادل الاقتصادي، بل كانت أداة تعكس القوة والسلطة الأموية، إذ تم إدخال شعارات وآيات قرآنية على العملات للتأكيد على الهوية الإسلامية للدولة وتوحيد الرموز المستخدمة في مختلف الأقاليم.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

كانت حرفة النقش على العملات تحتاج إلى مهارات فنية عالية، حيث كانت تتطلب دقة في التصميم وتنفيذًا محترفًا لضمان وضوح الرموز والكلمات المنقوشة. ومع ازدياد النشاط التجاري داخل الدولة الأموية ومع جيرانها، أصبحت الحاجة إلى العملات أكثر أهمية، مما أدى إلى تطوير مستمر لهذه الحرفة لضمان الكفاءة والجودة في الإنتاج.[٨]

إضافة إلى ذلك، شهدت الدولة الأموية تطورًا ملحوظًا في الصناعات اليدوية التقليدية مثل النسيج، النجارة، والفخار. ارتبطت هذه الحرف بالخدمات الحكومية من حيث تلبية احتياجات القصور والمساجد والمؤسسات العامة. كانت الحكومة الأموية تعتمد على النسيج الفاخر لتجهيز البلاط الملكي والمسؤولين الكبار، وكذلك لتزيين المساجد والمباني العامة. هذه الصناعات ساهمت في رفع مكانة الدولة الأموية كقوة حضارية، حيث كانت المنتجات المصنوعة يدوياً تعكس التفوق الفني والابتكار في تصميمها.

على الصعيد العسكري، كانت الدولة الأموية بحاجة إلى تطوير الصناعات الحربية لدعم توسعاتها العسكرية. تضمنت هذه الصناعات صناعة الأسلحة والدروع والعتاد العسكري، حيث كانت تلبية احتياجات الجيش المتزايدة تتطلب تطوير الحرف المرتبطة بالصناعات الحربية. وقد ساهم هذا التطور في تعزيز القدرة العسكرية للدولة وتمكينها من مواجهة التحديات الخارجية وتوسيع رقعة نفوذها.

إجمالاً، ساهمت هذه الحرف المرتبطة بالخدمات الحكومية والإدارية في دعم الاقتصاد الأموي، حيث أمنت للنظام الحكومي قدرة على تسيير الأمور بكفاءة وسرعة، وزودت الدولة بوسائل للتواصل والتوثيق، ونظام نقدي موحد يعزز استقرار الاقتصاد. كما أن الازدهار في الصناعات اليدوية والصناعات الكبرى دعم الدولة في توسعها العسكري والتجاري، مما جعل الدولة الأموية قادرة على المنافسة بقوة مع الإمبراطوريات المجاورة وتحقيق تقدم حضاري واقتصادي مستمر.[٩]

المبحث الثاني: الصناعات والحرف في الدولة العباسية (١٣٢هـ-٦٥٦هـ/٧٥٠م-١٢٥٨م)

شهدت الدولة العباسية نقلة نوعية في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية، وكان للصناعات والحرف دور بارز في تعزيز هذا التقدم. تعتبر الفترة العباسية واحدة من أهم الفترات التي ازدهرت فيها الصناعات بشكل ملحوظ نتيجة للاستقرار السياسي النسبي، والتوسع التجاري، والانفتاح على مختلف الحضارات من الشرق والغرب. ومع تأسيس بغداد كعاصمة جديدة للدولة، أصبحت هذه المدينة مركزًا اقتصاديًا وحضاريًا أساسيًا، وموطنًا للصناعات والحرف المتميزة.

شهد الاقتصاد العباسي في بداياته ازدهارًا كبيرًا نتيجة التوسع الجغرافي الهائل الذي تحقق في عهد الخليفة أبو جعفر المنصور وخلفائه. هذا التوسع الجغرافي فتح الباب أمام تعزيز العلاقات التجارية مع مختلف المناطق، سواءً في الشرق الأقصى كالصين والهند، أو في أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. كانت بغداد، العاصمة الجديدة للدولة العباسية، مركزًا عالميًا للتجارة، حيث تحولت إلى محطة رئيسية تمر عبرها البضائع من الشرق والغرب. هذه المكانة الاستراتيجية ساعدت في ترويج المنتجات المحلية مثل المنسوجات، المعادن، والفخار، وأيضًا تعزيز الصناعات والحرف التي ازدهرت بفضل الطلب العالمي المتزايد.

العوامل المؤثرة في الاقتصاد العباسي كانت متعددة، ومن أبرزها الفتوحات الإسلامية التي وفرت موارد طبيعية جديدة كالمعادن، الأراضي الزراعية الخصبة، والطرق التجارية المحورية. هذه الفتوحات لم تساهم فقط في زيادة الموارد، بل وفرت للدولة العباسية شبكة تجارية ضخمة تمتد عبر قارات مختلفة، مما ساعد في نمو التجارة الخارجية وزيادة الإيرادات.[١٠]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

إلى جانب الفتوحات، كان للنظام الإداري المتقدم الذي وضعه العباسيون دور كبير في تنظيم الاقتصاد. تم تطوير أنظمة محكمة لجمع الضرائب وتوزيع الموارد، كما أنشئت شبكات من الطرق والقنوات التي سهلت حركة التجارة الداخلية والخارجية. هذا التنظيم الإداري والمالي المتقدم كان من العوامل الأساسية التي ساهمت في الحفاظ على استقرار الاقتصاد العباسي خلال فترة ازدهاره.[١١]

من الجوانب المهمة في الاقتصاد العباسي هو الاهتمام بالمعرفة والتعليم، حيث شجع العباسيون حركة الترجمة ونقل المعرفة من الحضارات الأخرى. تمت ترجمة الكثير من الأعمال العلمية والفلسفية من الفارسية واليونانية والصينية إلى اللغة العربية. هذا الانفتاح الثقافي ساعد في إدخال تقنيات جديدة في الزراعة والصناعة، مما ساهم في تحسين الإنتاجية الاقتصادية. على سبيل المثال، تعلم العباسيون من الفرس تقنيات الري والزراعة، ومن الصينيين تقنيات صناعة الورق، والتي أصبحت صناعة مزدهرة في بغداد وساهمت في نشر العلم والمعرفة.

كما أن الاهتمام بالتعليم أدى إلى تطور المؤسسات التعليمية مثل بيت الحكمة، الذي جمع العلماء والمفكرين من مختلف الحضارات. هذا المناخ العلمي عزز الابتكار في مختلف المجالات، بما في ذلك الحرف والصناعات المحلية، والتي أصبحت تحاكي التقنيات المتقدمة المستخدمة في الدول الأخرى.[١٢]

في المجمل، كان الاقتصاد العباسي مزيجًا من النمو التجاري، الابتكار الصناعي، والتنظيم الإداري المتقدم، مما جعله واحدًا من أقوى الاقتصادات في العالم الإسلامي آنذاك.

ازدهار الحرف في العصر العباسي الأول

أ- صناعة الورق والكتب

كانت صناعة الورق من أهم الصناعات التي ازدهرت في العصر العباسي، ولعبت دورًا محوريًا في تعزيز المعرفة ونشرها. يعود الفضل في إدخال تقنية صناعة الورق إلى الدولة العباسية إلى معركة نهر طلاس عام ٧٥١م، حيث أُسر بعض الصينيين ممن كانوا على دراية بهذه الحرفة. سرعان ما تبنى العباسيون هذه التقنية، وأصبحت بغداد مركزًا رئيسيًا لصناعة الورق في العالم الإسلامي. تم إنشاء العديد من الورش التي كانت تنتج الورق بأشكال وأنواع متعددة، مما ساعد في تلبية الطلب المتزايد على هذه المادة الثمينة.

تميز الورق العباسي بالجودة والتنوع، حيث تم تطويره ليصبح أكثر ملاءمة لمختلف الأغراض، سواء للكتابة أو الطباعة أو حفظ الوثائق. كان الورق أخف وزنًا وأقل تكلفة من الرقوق وجلود الحيوانات التي كانت تُستخدم سابقًا في الكتابة، مما جعله مادة مثالية لتلبية الحاجة المتزايدة إلى الكتابة والتوثيق. كما أن الورق كان سهل التخزين والنقل، مما ساهم في توسيع نطاق تداوله عبر مختلف أقاليم الدولة العباسية وخارجها.

لم يكن الورق مجرد مادة خام تُستخدم في الكتابة، بل كان له تأثير هائل على نشر المعرفة وتسهيل حركة التأليف والترجمة. قبل انتشار الورق، كانت الكتب تصنع من الرق أو الجلود، وكانت عملية إعدادها مكلفة وصعبة. ولكن مع توفر الورق بكميات كبيرة، أصبحت إنتاج الكتب عملية أسهل وأكثر انتشارًا، مما ساهم في ازدهار حركة التأليف في مختلف المجالات، من الأدب والشعر إلى العلوم والفلسفة.

واكب هذا التطور ازدهار حركة الترجمة، حيث قام العباسيون بترجمة العديد من الكتب الفارسية، اليونانية، والهندية إلى اللغة العربية، وذلك بفضل توفر الورق بكثرة وسهولة إنتاج الكتب. ساهم ذلك في نشر الأفكار والمعرفة على نطاق واسع، وجعل بغداد مركزًا عالميًا للعلوم والفكر.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

من ناحية أخرى، أدى انتشار الورق إلى تطور دور الكتب والمكتبات في العالم الإسلامي، حيث أصبحت المكتبات مثل بيت الحكمة في بغداد محورية في تخزين ونشر الكتب. هذه المكتبات لم تكن مجرد مستودعات للكتب، بل كانت مراكز للعلماء والمفكرين للتفاعل وتبادل الأفكار.[١٣]

باختصار، كان لتطور صناعة الورق تأثير عميق على الحياة الفكرية في العصر العباسي، حيث فتح الباب أمام ثورة معرفية عززت من مكانة الحضارة الإسلامية في ذلك الوقت وجعلتها جسرًا لنقل العلوم والمعرفة إلى العالم.[١٤]

ب- صناعة الذهب والمجوهرات

صناعة الذهب والمجوهرات في الدولة العباسية كانت واحدة من أبرز الصناعات المزدهرة، حيث تعكس الفخامة والدقة الفنية التي اتسمت بها الحضارة الإسلامية في تلك الفترة. استخدم الحرفيون تقنيات متقدمة في صهر وتشكيل المعادن الثمينة، مما جعل المجوهرات تتميز بتفاصيلها المعقدة وأشكالها الجميلة. لم تكن هذه المجوهرات مجرد زينة تضاف إلى الملابس، بل كانت أيضًا تعبيرًا عن المكانة الاجتماعية للأفراد، إذ ارتبطت غالبًا بالقصور الملكية والنبلاء، مما زاد من قيمتها الرمزية والمادية.

استفادت صناعة المجوهرات من التوسع التجاري الذي شهدته الدولة العباسية، حيث كانت تُستورد المعادن الثمينة من مناطق نائية مثل إفريقيا ووسط آسيا. كانت القوافل التجارية تتنقل بين البلدان، محملة بالذهب والفضة، مما ساهم في توافر هذه المواد الثمينة في الأسواق العباسية. هذا التبادل التجاري لم يعزز فقط من وفرة المعادن، بل أيضًا من التواصل الثقافي والتقني مع الدول الأخرى، حيث تم تبادل الأفكار والتقنيات المتعلقة بصناعة المجوهرات.

كانت بغداد بمثابة المركز الرئيسي لصناعة المجوهرات في العالم الإسلامي، حيث اجتمع فيها الحرفيون المتميزون في هذا المجال. قام هؤلاء الحرفيون بابتكار تصاميم مبتكرة تجمع بين الفنون الإسلامية التقليدية والأساليب الحديثة، مما أضفى طابعًا فريدًا على المجوهرات العباسية. تم استخدام الأحجار الكريمة مثل الزمرد والياقوت واللؤلؤ لتزيين المجوهرات، مما أضفى عليها لمسة من الفخامة والثراء.[١٥]

علاوة على ذلك، كانت المجوهرات تُستخدم أيضًا كوسيلة للحفاظ على الثروة وتوريثها، حيث كانت تُعتبر استثمارًا ذا قيمة عالية. كانت الأسر الثرية تقوم بتجميع المجوهرات، مما جعلها رمزًا للقوة والثراء في المجتمع. ولم تكن المجوهرات تُستخدم في المناسبات الخاصة فحسب، بل كانت جزءًا من الحياة اليومية، مما يعكس مكانة الفرد الاجتماعية.

إجمالًا، كانت صناعة الذهب والمجوهرات في العصر العباسي تجسد الازدهار الثقافي والفني، وتُظهر كيف ارتبطت الحرف اليدوية بالهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع العباسي. كان لهذه الصناعة دور كبير في تعزيز الاقتصاد، بالإضافة إلى كونها وسيلة للتعبير عن الفخر والهوية.[١٦]

ج-صناعة الزجاج والفخار

شهدت صناعة الزجاج والفخار في العصر العباسي تطورًا كبيرًا، حيث كانت هذه الصناعتان تمثلان جزءًا مهمًا من الثقافة اليومية والحياة الفنية في الدولة. عُرفت الدولة العباسية بإنتاج زجاج عالي الجودة، الذي كان يُستخدم في تصنيع الأدوات المنزلية والأواني وكذلك في الفنون المعمارية. تميز الزجاج العباسي بأنه ليس فقط عمليًا بل فنيًا أيضًا، إذ كان معروفًا بنقوشه الفنية الجميلة وتصاميمه المعقدة.

تطورت تقنيات صناعة الزجاج خلال هذه الفترة، حيث تم إدخال أساليب جديدة لصناعة الزجاج الملون والمزخرف. كان الحرفيون يعملون على دمج مواد كيميائية مختلفة خلال عملية الصهر لإنتاج ألوان متنوعة من الزجاج، مما أضفى طابعًا مميزًا على المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام الزجاج في المعمار،

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

حيث أُدخلت النوافذ الزجاجية في المساجد والمباني العامة، مما ساهم في إضفاء الجمال على الهياكل المعمارية وتوفير الضوء الطبيعي داخلها.

أما بالنسبة إلى صناعة الفخار، فقد كانت تتميز بالتنوع والإبداع. كانت الورش المنتشرة في العراق والشام تنتج أنواعًا متعددة من الفخار، بدءًا من الأواني اليومية البسيطة مثل الأكواب والأطباق، وصولاً إلى الفخار المزخرف الذي كان يُستخدم في الزينة والتزيين. تميز الفخار العباسي بألوانه الزاهية وزخارفه المعقدة، التي غالبًا ما كانت تتضمن أشكالًا هندسية ونباتية، مما يعكس الجمالية العالية والفكر الفني في تلك الفترة.

أسهمت هذه الصناعات في تعزيز الاقتصاد العباسي من خلال توفير منتجات تُباع في الأسواق المحلية والدولية، مما زاد من التبادل التجاري. كما أنها لعبت دورًا مهمًا في تعزيز الهوية الثقافية والفنية للدولة، حيث كانت تعكس المستوى الحضاري والابتكار الذي تمتع به العباسيون.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت صناعة الفخار في تلبية احتياجات الحياة اليومية، حيث كان الفخار يُستخدم في تخزين الطعام والماء، مما جعله عنصرًا أساسيًا في الحياة اليومية. كما أن الفخار العباسي كان يُعتبر رمزًا للثراء والجمال في المجتمع، حيث كانت الأسر الثرية تفضل اقتناء الأواني الفخارية المزخرفة.[١٧]

بشكل عام، تعكس صناعة الزجاج والفخار في العصر العباسي الازدهار الفني والاقتصادي الذي شهدته الدولة، وتظهر كيف كانت الفنون والحرف اليدوية تلعب دورًا حيويًا في تشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية.[١٨]

الصناعات الحرفية الكبرى في بغداد وغيرها من المدن الكبرى

أ- بغداد كمركز للصناعات

كانت بغداد في العصر العباسي عاصمة الثقافة والصناعة. ازدهرت فيها مختلف أنواع الصناعات والحرف، مما جعلها مركزًا اقتصاديًا مهمًا ليس فقط في العالم الإسلامي بل على المستوى العالمي. تجمع فيها الحرفيون من جميع أنحاء الدولة، وجلبوا معهم تقنيات ومعارف من مختلف الحضارات. احتوت بغداد على عدد كبير من الورش الصناعية التي تخصصت في مختلف الحرف، مثل صناعة النسيج، الأسلحة، الأدوات المعدنية، والمجوهرات.

ب- الصناعات في المدن الأخرى: سامراء والكوفة والبصرة

إلى جانب بغداد، شهدت مدن أخرى ازدهارًا في الصناعات. في سامراء، التي كانت مقرًا للخلفاء العباسيين لفترة، تطورت الحرف المتعلقة بالزخرفة والنحت، حيث شُيدت العديد من المباني الفخمة التي تعكس المهارات الفنية العالية للحرفيين.

أما الكوفة والبصرة، فقد كانتا مراكز تجارية وصناعية مهمة. كانت البصرة تشتهر بصناعة السفن نظرًا لموقعها على الخليج العربي، حيث كانت تشهد حركة تجارية نشطة مع الهند وشرق إفريقيا. كانت صناعة السفن تتطلب تقنيات متقدمة في النجارة والحدادة، وازدهرت بسبب الحاجة المستمرة لنقل البضائع والجنود.

في الكوفة، كانت صناعة الأسلحة والأدوات المعدنية متقدمة، حيث كانت المدينة تزود الجيوش العباسية بالأسلحة اللازمة. كما شهدت المدينة أيضًا ازدهارًا في صناعة النسيج والفخار.[١٩]

الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات والحرف

لعبت الصناعات والحرف في الدولة العباسية دورًا حيويًا في تعزيز الاقتصاد والمجتمع. من الناحية الاقتصادية، ساهمت في توفير فرص عمل لآلاف الحرفيين والعمال، كما ساعدت في تحسين الإنتاجية وتلبية احتياجات السكان المتزايدة. كانت هذه الصناعات أيضًا وسيلة لتعزيز التبادل التجاري مع الدول المجاورة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

من الناحية الاجتماعية، كانت الحرف والصناعات جزءًا من الهوية الثقافية للمجتمع العباسي. الحرف اليدوية مثل النسيج والزخرفة كانت تعكس القيم الجمالية والفنية السائدة، وكان لها دور في تعزيز مكانة بغداد كعاصمة للثقافة والفن في العالم الإسلامي.

شهدت الدولة العباسية نهضة صناعية كبيرة، حيث ازدهرت مختلف الحرف والصناعات بفضل التوسع التجاري والاستقرار السياسي النسبي. كانت بغداد والمدن الكبرى الأخرى مراكز لهذه النهضة، وساهمت الصناعات العباسية في تعزيز الاقتصاد والتبادل التجاري بين العالم الإسلامي وبقية الحضارات.[٢٠]

المبحث الثالث

تأثير التوسع الجغرافي والتبادل التجاري على الصناعات والحرف

كانت الدولة العباسية دولة مترامية الأطراف، ممتدة على مساحة واسعة من الأراضي التي ضمت شعوبًا وثقافات مختلفة. هذا التوسع الجغرافي لم يكن مجرد زيادة في الأرض التي تحكمها الدولة، بل كان له تأثير مباشر على الصناعات والحرف داخل حدود الدولة وخارجها. مع توسع الدولة، أصبحت التجارة عاملًا حيويًا في نشر المعرفة وتطوير الصناعات، إذ ازدهرت الحرف والصناعات نتيجة الاتصال المتزايد مع دول وحضارات متنوعة. لعب التبادل التجاري دورًا أساسيًا في هذا السياق، حيث تبادل العباسيون ليس فقط السلع والبضائع، بل المعرفة التقنية وأساليب الصناعة المتقدمة.

دور الفتوحات والتوسعات في تنويع الحرف والصناعات

أدت الفتوحات العباسية إلى توسيع نطاق الأراضي الخاضعة للحكم الإسلامي، ما أدى إلى استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في هذه الأراضي وتوظيفها في الصناعة. من خلال ضم مناطق جديدة، تمكن العباسيون من الاستفادة من المواد الخام المحلية وتطوير حرف وصناعات جديدة. على سبيل المثال، أدى توسع الدولة إلى مناطق مثل فارس وآسيا الوسطى إلى إدخال تقنيات جديدة في صناعة النسيج والحرير، والتي لم تكن معروفة في المناطق العربية من قبل.

كانت الحرف والصناعات تعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية في كل منطقة من مناطق الدولة، ومع التوسع الجغرافي، ازداد تنوع المواد الخام المتاحة للصناعات. على سبيل المثال، من خراسان جاءت أفضل أنواع الصوف التي استخدمت في صناعة الملابس، بينما من مصر تم جلب القطن الذي أصبح عنصرًا رئيسيًا في صناعة النسيج.[٢١]

إضافة إلى ذلك، أدت الفتوحات إلى استيراد عمال مهرة من المناطق المفتوحة. على سبيل المثال، كانت الحرفيون الفارسيون معروفين بمهاراتهم العالية في النقش على المعادن، وصناعة الأواني الفخارية المزخرفة، مما ساهم في تحسين مستوى الحرف داخل الدولة العباسية. كما جلب الفتوحات العباسية تقنيات صناعة الورق من الصين إلى بغداد، مما أسهم في ازدهار حركة الترجمة والكتابة.

التبادل التجاري بين الشرق والغرب وأثره على تطور الصناعات

لعبت التجارة دورًا محوريًا في تطور الصناعات والحرف في الدولة العباسية. كانت بغداد، عاصمة الخلافة، تقع في موقع استراتيجي على تقاطع طرق التجارة البرية والبحرية التي تربط الشرق بالغرب. وقد أدى هذا الموقع إلى جعل بغداد مركزًا للتجارة الدولية، حيث توافد التجار من جميع أنحاء العالم لتبادل البضائع والمعرفة.

طرق التجارة البرية والبحرية

كانت هناك العديد من الطرق التجارية التي تربط الدولة العباسية بالعالم الخارجي. كان "طريق الحرير" الذي يربط الصين بالبحر الأبيض المتوسط واحدًا من أهم هذه الطرق. من خلال هذا الطريق، كانت تصل

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الحرير، التوابل، والمعادن الثمينة من الشرق الأقصى إلى الدولة العباسية. كما كانت طرق التجارة البحرية التي تمر عبر الخليج العربي والبحر الأحمر تسهم في نقل البضائع بين الهند وأفريقيا وأوروبا.[٢٢]

أدى هذا التبادل التجاري المستمر إلى تبني العباسيين للتقنيات والصناعات القادمة من الحضارات الأخرى. فعلى سبيل المثال، تم استيراد تقنية صناعة الورق من الصين وتطويرها في بغداد، ما جعل الدولة العباسية من أكبر منتجي الورق في العالم الإسلامي. هذا التطور لم يقتصر على الورق فحسب، بل شمل العديد من الصناعات الأخرى مثل صناعة الزجاج، الخزف، والأسلحة.

نقل التقنيات والتأثيرات الثقافية المتبادلة

لم يكن تأثير التبادل التجاري مقتصرًا على السلع المادية فحسب، بل كان يشمل أيضًا تبادل المعرفة والخبرات بين الشعوب. كان التجار والرحالة يأتون بحرف جديدة وتقنيات صناعية متقدمة من المناطق التي يتاجرون معها. على سبيل المثال، أدت التجارة مع الصين والهند إلى انتشار تقنيات صناعة الورق والحرير في العالم الإسلامي، وكذلك نقل التقنيات المتعلقة بصناعة الفخار والزجاج.

كما تأثر العباسيون بالحضارات الأوروبية والبيزنطية من خلال التجارة البحرية. كان التأثير البيزنطي واضحًا في تطور بعض الحرف مثل صناعة الأقمشة المطرزة والمجوهرات. هذه التأثيرات الثقافية والصناعية المتبادلة جعلت من الصناعات العباسية مزيجًا فريدًا من المهارات المحلية والتأثيرات الأجنبية، مما أضفى عليها طابعًا مميزًا.[٢٣]

أثر التجارة في تنمية الصناعات المحلية

نتيجة لهذا التبادل التجاري النشط، ظهرت صناعات محلية متخصصة تعتمد على المواد الخام المستوردة أو التقنيات المكتسبة من الحضارات الأخرى. على سبيل المثال، ازدهرت صناعة النسيج في العراق والشام نتيجة استيراد القطن من مصر والحرير من الصين، مما ساعد في تطوير تقنيات نسج جديدة وابتكار أنماط جديدة من الأقمشة.

كانت التجارة البحرية أيضًا تساهم في تطوير الصناعات المحلية، حيث أدى ازدهار النشاط التجاري في الموانئ العباسية مثل البصرة إلى تطور صناعة السفن. كانت الحاجة إلى نقل البضائع عبر البحار تتطلب سفنًا كبيرة وقوية، مما أدى إلى تطور صناعة السفن بشكل ملحوظ، حيث تم تحسين تقنيات بناء السفن لتصبح أكثر كفاءة وقدرة على حمل كميات أكبر من البضائع لمسافات طويلة.

دور الأسواق والطرق التجارية في نمو الصناعات

إلى جانب الفتوحات والتبادل التجاري، لعبت الأسواق والطرق التجارية دورًا حيويًا في دعم نمو الصناعات والحرف في الدولة العباسية. كانت الأسواق تُعتبر مراكز اقتصادية حيوية تجمع بين الصناع والتجار والمستهلكين، حيث يتم تبادل البضائع المحلية والمستوردة. كما ساهمت الطرق التجارية البرية والبحرية في تسهيل حركة السلع، مما ساعد على انتشار الحرف والصناعات في مختلف أنحاء الدولة.

الأسواق كمراكز للصناعات والحرف

كانت الأسواق العباسية في بغداد وسواها من المدن الكبرى تعج بالحرفيين والصناع الذين كانوا يعرضون منتجاتهم المختلفة. كانت هناك أسواق متخصصة لكل نوع من الحرف، مثل أسواق النسيج، وأسواق الفخار، وأسواق المعادن. كانت هذه الأسواق مراكز حيوية للتجارة، حيث كانت تشكل نقطة التقاء بين الحرفيين والتجار من مختلف المناطق.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

كما كانت الأسواق تتيح الفرصة للتجار من الخارج لعرض منتجاتهم، مما أتاح للسكان المحليين الاطلاع على أحدث التقنيات والابتكارات القادمة من الخارج. ساهم هذا في تطوير الصناعات المحلية، حيث كان الحرفيون يسعون دائمًا إلى تحسين منتجاتهم ومواكبة المتطلبات السوقية.[٢٤]

الطرق التجارية ودورها في توزيع المنتجات الصناعية

كانت الطرق التجارية البرية والبحرية تربط أجزاء الدولة العباسية ببعضها البعض، كما تربطها بالدول المجاورة. ساعدت هذه الطرق في توزيع المنتجات الصناعية والحرفية من مراكز الإنتاج في المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة إلى المناطق النائية. على سبيل المثال، كانت المنتجات المصنوعة في بغداد تُنقل عبر الطرق التجارية إلى الشام، مصر، والمغرب، مما ساعد في انتشار المنتجات العباسية في أسواق تلك المناطق.[٢٥]

كما ساهمت هذه الطرق في تصدير المنتجات الصناعية إلى الخارج، مما عزز مكانة الدولة العباسية كمركز اقتصادي عالمي. كانت البضائع العباسية تصل إلى الأسواق الأوروبية والهندية، مما زاد من الطلب على المنتجات المحلية وأدى إلى تطور الصناعات بشكل مستمر لتلبية هذا الطلب.

أثرت التوسعات الجغرافية والتبادل التجاري بشكل كبير على تطور الصناعات والحرف في الدولة العباسية. من خلال الفتوحات والتبادل التجاري، تمكن العباسيون من تنويع صناعاتهم وتبني تقنيات جديدة، مما جعل الدولة العباسية مركزًا للصناعات والحرف في العالم الإسلامي. كما لعبت الأسواق والطرق التجارية دورًا أساسيًا في توزيع المنتجات وتعزيز التبادل الثقافي والصناعي مع الحضارات الأخرى.

المبحث الرابع:

تأثير التدهور السياسي وسقوط الدولة العباسية على الصناعات والحرف

شهدت الدولة العباسية فترات من القوة والازدهار، إلا أنها عانت أيضًا من مراحل ضعف وتدهور سياسي طويل أدى في النهاية إلى سقوطها عام ٦٥٦هـ/١٢٥٨م على يد المغول. أثر هذا التدهور السياسي بشكل كبير على مختلف جوانب الحياة في الدولة، بما في ذلك الحرف والصناعات التي كانت تشكل جزءًا مهمًا من الاقتصاد العباسي. هذا المبحث سيتناول تأثير التدهور السياسي على الصناعات والحرف العباسية، وكيف أدى السقوط النهائي للدولة إلى تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي والصناعي للمنطقة.

ضعف السلطة المركزية وتأثيره على الصناعات

مع تراجع السلطة المركزية في الدولة العباسية وظهور الدويلات المستقلة، بدأت الصناعات والحرف التي كانت مزدهرة في بغداد والمدن الكبرى الأخرى تشهد تراجعًا ملحوظًا. كان هذا التراجع ناتجًا عن عدة عوامل سياسية واقتصادية أثرت بشكل مباشر على الحرفيين والصناع.[٢٦]

تفكك الدولة وظهور الدويلات المستقلة

في القرون الأخيرة من حكم الدولة العباسية، بدأت السلطة المركزية في بغداد تضعف تدريجيًا نتيجة الصراعات الداخلية بين الفصائل الحاكمة من جهة، والتمردات والانفصاليات المحلية من جهة أخرى. أدى هذا الوضع إلى ظهور دويلات مستقلة في أنحاء الدولة، مثل الأندلس في الغرب، والدولة الفاطمية في مصر، والدولة البويهية في العراق وإيران.

أدى هذا التفكك إلى تأثير مباشر على الصناعات، حيث فقدت بغداد والعديد من المدن الكبرى الأخرى دورها كمركز صناعي وتجاري رئيسي. أصبحت الصناعات والحرف في تلك المناطق تعتمد بشكل أكبر على الدويلات المحلية، التي لم تكن تتمتع بنفس القدرات الاقتصادية والسياسية التي كانت تتمتع بها الخلافة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

العباسية المركزية. وبالتالي، تدهورت البنية التحتية للصناعات الكبرى مثل صناعة النسيج والزجاج، وتراجع مستوى الابتكار والإنتاج.[٢٧]

عدم الاستقرار وانعدام الأمان

كانت الحروب الأهلية، والغارات الخارجية، والتمردات تؤدي إلى فقدان الاستقرار وانعدام الأمان، مما أثر سلبًا على الإنتاج الصناعي. الحرفيون والصناع الذين كانوا يعتمدون على بيئة مستقرة لتطوير مهاراتهم ومنتجاتهم، أصبحوا غير قادرين على العمل بشكل طبيعي. بالإضافة إلى ذلك، تسببت هذه الحروب في تدمير العديد من المراكز الصناعية والتجارية، وخاصة في المناطق التي شهدت صراعات مستمرة.

من أبرز الأمثلة على ذلك كان تدهور صناعة الورق في بغداد. كانت هذه الصناعة من أهم الصناعات التي ازدهرت في العصر العباسي الأول، ولكن مع التدهور السياسي والحروب المتكررة، تراجعت صناعة الورق وفقدت بغداد مكانتها كمركز عالمي لإنتاجه. تأثرت أيضًا صناعات أخرى مثل صناعة الأسلحة والمجوهرات، حيث انخفض الطلب على هذه المنتجات في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية.

التأثير الاقتصادي لتراجع التجارة الخارجية

لعبت التجارة الخارجية دورًا محوريًا في ازدهار الصناعات والحرف في الدولة العباسية. ومع تدهور الدولة، تأثرت طرق التجارة التي كانت تربط بغداد بالعالم الخارجي، سواء من خلال الطرق البرية أو البحرية. أدى هذا التدهور إلى انخفاض كبير في حركة التبادل التجاري، وبالتالي تراجع الصناعات التي كانت تعتمد على استيراد المواد الخام أو تصدير المنتجات النهائية.

تدهور الطرق التجارية

كانت بغداد مركزًا مهمًا للتجارة الدولية بفضل موقعها الاستراتيجي على تقاطع طرق التجارة بين الشرق والغرب. إلا أنه مع تدهور السلطة العباسية، تدهورت أيضًا البنية التحتية للطرق التجارية، سواء البرية مثل طريق الحرير أو البحرية مثل طرق التجارة عبر الخليج العربي والبحر الأحمر. أدى هذا التراجع إلى تعطيل التبادل التجاري وانخفاض تدفق السلع والبضائع إلى الأسواق العباسية.

نتيجة لذلك، تراجعت الصناعات التي كانت تعتمد على المواد الخام المستوردة مثل القطن والحرير والبهارات. كما تأثرت الحرف التي كانت تعتمد على تصدير منتجاتها إلى الخارج مثل صناعة الفخار والزجاج. لم تعد المنتجات العباسية تنافس في الأسواق الخارجية، وتراجعت القدرة التنافسية للصناعات المحلية[٢٨]

الأثر على المدن الصناعية

العديد من المدن العباسية التي كانت مزدهرة بفضل التجارة والصناعات شهدت تدهورًا كبيرًا نتيجة تراجع التجارة الخارجية. على سبيل المثال، مدينة البصرة التي كانت مركزًا تجاريًا وصناعيًا رئيسيًا، شهدت انخفاضًا في النشاط التجاري والصناعي نتيجة لفقدان الطرق البحرية الآمنة وانعدام الاستقرار. كما تضررت مدن أخرى مثل الكوفة وسامراء بسبب التراجع العام في التجارة.

هذا التراجع لم يؤثر فقط على الصناعات الكبرى، بل أيضًا على الحرفيين الصغار الذين كانوا يعتمدون على الأسواق المحلية والدولية لبيع منتجاتهم. الحرف اليدوية مثل صناعة النسيج والحدادة والزخرفة تأثرت بشدة نتيجة لانخفاض الطلب وتراجع الدخل العام.[٢٩]

تأثير الغزو المغولي على الحرف والصناعات

كانت الضربة القاضية للصناعات والحرف في الدولة العباسية هي الغزو المغولي وسقوط بغداد عام ٦٥٦هـ/١٢٥٨م. أدى هذا الحدث إلى تدمير واسع للبنية التحتية الصناعية والتجارية، حيث تعرضت بغداد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

للنهب والتدمير على يد المغول، مما تسبب في فقدان عدد كبير من الحرفيين والصناع، بالإضافة إلى تدمير الورش والمصانع[٣٠]

تدمير بغداد كمركز صناعي

كان سقوط بغداد حدثًا كارثيًا بالنسبة للصناعات والحرف في العالم الإسلامي. كانت المدينة تعد واحدة من أهم المراكز الصناعية والتجارية في العالم، ولكن بعد الغزو المغولي، تحولت إلى مدينة مدمرة. تم تدمير العديد من الورش الصناعية التي كانت تنتج مختلف السلع مثل الورق والزجاج والنسيج، وفقدت بغداد قدرتها على تصدير هذه المنتجات إلى الخارج.

كما أن المكتبات والمدارس التي كانت توفر الدعم العلمي والمعرفي للصناعات تعرضت أيضًا للتدمير. كانت صناعة الكتب تعتمد بشكل كبير على تلك المؤسسات، ومع تدميرها، فقدت الصناعات الثقافية والتعليمية جزءًا كبيرًا من قوتها.[٣١]

هجرة الحرفيين وتشتت الصناعات

نتيجة للغزو المغولي، هاجر العديد من الحرفيين والصناع من بغداد والمدن الأخرى إلى مناطق أكثر أمانًا. بعض هؤلاء الحرفيين انتقلوا إلى الأندلس أو مصر، حيث حاولوا إعادة بناء صناعاتهم هناك. هذه الهجرة أثرت بشكل كبير على الصناعات العباسية، حيث فقدت الدولة الكثير من الكفاءات والمهارات التي كانت تعتمد عليها.

كما أن تشتت الصناعات بين المناطق المختلفة أدى إلى تراجع مستوى الابتكار والجودة في العديد من الحرف. الحرف التي كانت تتطلب تعاونًا بين عدد كبير من الحرفيين أو تعتمد على توافر بنية تحتية صناعية متطورة لم تعد قادرة على البقاء. على سبيل المثال، تراجعت صناعة النسيج بشكل ملحوظ بعد الغزو، حيث فقدت بغداد الكثير من خبرائها في هذا المجال.

تأثير التدهور الاجتماعي على الحرفيين

إلى جانب التأثيرات الاقتصادية والسياسية، أدى التدهور الاجتماعي إلى تفاقم معاناة الحرفيين والصناع في الدولة العباسية. كان للحروب والصراعات الداخلية والخارجية تأثير مباشر على الأوضاع الاجتماعية، حيث فقد الكثير من الحرفيين مصدر رزقهم بسبب تدمير الورش والأسواق، بالإضافة إلى انخفاض الطلب على السلع نتيجة للفقر والبطالة المتزايدة.

البطالة والفقر بين الحرفيين

مع تدهور الصناعات، واجه العديد من الحرفيين صعوبات كبيرة في العثور على فرص عمل. أصبحت البطالة والفقر منتشرين بين الصناع والحرفيين، الذين كانوا يعتمدون بشكل كبير على الطلب الداخلي والخارجي. كما أن انهيار الأسواق والتجارة أدى إلى انخفاض الأجور وتراجع مستوى المعيشة بشكل عام.

ضعف النقابات والحماية الاجتماعية

كانت النقابات الحرفية تلعب دورًا مهمًا في حماية حقوق الحرفيين وضمان استمرارية الصناعات. إلا أن التدهور السياسي والاجتماعي أدى إلى ضعف هذه النقابات وفقدانها للقدرة على حماية أعضائها. فقدت الصناعات النظامية التي كانت تعتمد على تنظيم النقابات والدعم الحكومي، مما زاد من تفاقم معاناة الحرفيين.

خاتمة المبحث

شهدت الصناعات والحرف في الدولة العباسية تدهورًا كبيرًا نتيجة للتدهور السياسي والاقتصادي الذي بدأ في القرون الأخيرة من حكم العباسيين، وانتهى بسقوط بغداد على يد المغول. كان لفقدان الاستقرار وتراجع

التجارة الخارجية دورًا كبيرًا في تقويض الصناعات، كما أن الغزو المغولي كان الضربة القاضية التي دمرت البنية التحتية الصناعية وأدت إلى هجرة الحرفيين.

الخاتمة:

يظهر من خلال دراسة الصناعات والحرف في الدولتين الأموية والعباسية أن الحرف والصناعات لعبت دورًا محوريًا في تطور الاقتصاد الإسلامي خلال تلك الفترة. على الرغم من أن الدولة العباسية شهدت أوج ازدهارها الصناعي والتجاري، إلا أن التدهور السياسي والصراعات الداخلية والخارجية أدى إلى تراجع هذه الصناعات في نهاية المطاف. شهدت الصناعات تطورًا في تقنيات الإنتاج بفضل التبادل الثقافي والتجاري، لكن عدم الاستقرار السياسي والتدخلات العسكرية، وخاصة الغزو المغولي، ساهم في انهيار العديد من الصناعات. يعد هذا البحث فرصة لاستكشاف العوامل التي أثرت في نشوء وازدهار وتدهور هذه الحرف، مع تسليط الضوء على الدروس التي يمكن الاستفادة منها في دراسة تاريخ الاقتصاد الإسلامي.

النتائج:

١. شهدت الصناعات والحرف في الدولة الأموية والعباسية ازدهارًا كبيرًا بفضل التوسع الجغرافي والتبادل التجاري.

٢. كانت بغداد مركزًا صناعيًا وتجاريًا مهمًا خلال العصر العباسي، حيث تجمع فيها الحرفيون والتجار من مختلف أنحاء العالم الإسلامي.

٣. لعبت الفتوحات العباسية دورًا كبيرًا في نقل التقنيات والصناعات الجديدة من المناطق المفتوحة إلى الدولة العباسية.

٤. تراجع الصناعات والحرف في الدولة العباسية كان نتيجة مباشرة للتدهور السياسي والصراعات الداخلية والخارجية.

٥. تأثرت الصناعات العباسية بتراجع التجارة الخارجية وتدهور الطرق التجارية التي كانت تربط الدولة بالعالم الخارجي.

٦. كان للغزو المغولي تأثير مدمر على البنية التحتية الصناعية والتجارية، حيث تعرضت بغداد للتدمير الكامل.

٧. هجرة الحرفيين بعد سقوط بغداد أسهمت في تراجع مستوى الابتكار والجودة في العديد من الحرف والصناعات.

التوصيات:

١. دراسة تأثير العوامل السياسية والاقتصادية على الصناعات والحرف في الحضارات الإسلامية بشكل أعمق لفهم تفاعلها مع التطورات التاريخية.

٢. تعزيز البحث في الدور الذي لعبته النقابات الحرفية في دعم الحرفيين وضمان استمرارية الصناعات في العصور الإسلامية.

٣. تشجيع الدراسات المقارنة بين الصناعات في الدولة العباسية والدول الإسلامية الأخرى خلال نفس الفترة لاستخلاص العبر.

٤. تعزيز التعاون بين الباحثين في مجال التاريخ والاقتصاد لدراسة التطور الصناعي والتجاري في الحضارات الإسلامية القديمة.

٥. استثمار التراث الصناعي العباسي في المتاحف والمراكز التعليمية لتعزيز فهم الأجيال الحالية لأهمية هذه الفترة.

٦. التركيز على دراسة العوامل الثقافية والاجتماعية التي أسهمت في تطوير الصناعات والحرف وتوظيفها في مجتمعاتنا الحالية.

٧. إجراء دراسات ميدانية وأثرية أعمق للكشف عن ورش الصناعات العباسية وأماكن التصنيع المتبقية، للاستفادة منها في فهم بنية الاقتصاد العباسي.

المراجع

١. ابن الأثير، عز الدين، الكامل في التاريخ، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧، ج٦، ص ١٨٩-٢٠٠.

٢. المسعودي، علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، بيروت: دار الأندلس، ١٩٨١، ج٣، ص ٤٥-٦٠.

٣. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧، ج٧، ص ٢٢٠-٢٣٠.

٤. ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٠، ص ٤٠٠-٤٢٠.

٥. ياقوت الحموي، معجم البلدان، بيروت: دار صادر، ١٩٩٣، ج١، ص ٧٨-٨٥.

٦. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٨، ج٢، ص ٩٠-١٠٠.

٧. المقدسي، شمس الدين، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، بيروت: دار صادر، ١٩٨٧، ص ١٥٩-١٧٢.

٨. ابن النديم، الفهرست، بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٦، ص ٢٧٦-٢٨٥.

٩. ابن عبد الحكم، عبد الرحمن، فتوح مصر وأخبارها، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٩، ص ٢٠٣-٢١٥.

١٠. القزويني، زكريا بن محمد، آثار البلاد وأخبار العباد، بيروت: دار صادر، ١٩٩٥، ص ١٢٠-١٣٥.

١١. الإدريسي، محمد بن محمد، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٩، ص ١٥٨-١٧٠.

١٢. القلقشندي، أبو العباس أحمد، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٢٢، ج٦، ص ٣٤-٤٥.

١٣. ابن حوقل، صورة الأرض، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢، ص ١١٠-١٢٥.

١٤. ابن بطوطة، محمد بن عبد الله، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، بيروت: دار صادر، ١٩٩٢، ج١، ص ٨٩-١٠٥.

١٥. الهمداني، الحسن بن أحمد، الإكليل، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٩، ج٢، ص ٥٠-٦٥.

١٦. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦، ج٢، ص ١٨٣-١٩٥.

١٧. النويري، شهاب الدين أحمد، نهاية الأرب في فنون الأدب، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٣٩، ج١٠، ص ٢٧٠-٢٨٠.

١٨. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ١٩٩٣، ج١١، ص ١٤٥-١٦٠.

١٩. ابن الجوزي، عبد الرحمن، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢، ج٧، ص ٩٨-١١٥.

٢٠. البلاذري، أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧، ص ٢٣٣-٢٤٨.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

[١] ابن الأثير، عز الدين، الكامل في التاريخ، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧، ج٦، ص ١٨٩-٢٠٠.
[٢] المسعودي، علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، بيروت: دار الأندلس، ١٩٨١، ج٣، ص ٤٥-٦٠.
[٣] الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧، ج٧، ص ٢٢٠-٢٣٠.
[٤] ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٠، ص ٤٠٠-٤٢٠.
[٥] ياقوت الحموي، معجم البلدان، بيروت: دار صادر، ١٩٩٣، ج١، ص ٧٨-٨٥.
[٦] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٨، ج٢، ص ٩٠-١٠٠.
[٧] المقدسي، شمس الدين، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، بيروت: دار صادر، ١٩٨٧، ص ١٥٩-١٧٢.
[٨] ابن النديم، الفهرست، بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٦، ص ٢٧٦-٢٨٥.
[٩] ابن عبد الحكم، عبد الرحمن، فتوح مصر وأخبارها، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٩، ص ٢٠٣-٢١٥.
[١٠] القزويني، زكريا بن محمد، آثار البلاد وأخبار العباد، بيروت: دار صادر، ١٩٩٥، ص ١٢٠-١٣٥.
[١١] الإدريسي، محمد بن محمد، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٩، ص ١٥٨-١٧٠.
[١٢] القلقشندي، أبو العباس أحمد، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٢٢، ج٦، ص ٣٤-٤٥
[١٣] ابن حوقل، صورة الأرض، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢، ص ١١٠-١٢٥.
[١٤] ابن بطوطة، محمد بن عبد الله، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، بيروت: دار صادر، ١٩٩٢، ج١، ص ٨٩-١٠٥.
[١٥] الهمداني، الحسن بن أحمد، الإكليل، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٩، ج٢، ص ٥٠-٦٥.
[١٦] ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦، ج٢، ص ١٨٣-١٩٥.
[١٧] النويري، شهاب الدين أحمد، نهاية الأرب في فنون الأدب، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٣٩، ج١٠، ص ٢٧٠-٢٨٠.
[١٨] ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ١٩٩٣، ج١١، ص ١٤٥-١٦٠.
[١٩] ابن الجوزي، عبد الرحمن، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢، ج٧، ص ٩٨-١١٥.
[٢٠] البلاذري، أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧، ص ٢٣٣-٢٤٨.
[٢١] المسعودي، علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، بيروت: دار الأندلس، ١٩٨١، ج٣، ص ٤٥-٦٠.
[٢٢] الإدريسي، محمد بن محمد، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٩، ص ١٥٨-١٧٠.
[٢٣] الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧، ج٧، ص ٢٢٠-٢٣٠.
[٢٤] الهمداني، الحسن بن أحمد، الإكليل، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٩، ج٢، ص ٥٠-٦٥
[٢٥] ابن حوقل، صورة الأرض، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢، ص ١١٠-١٢٥.
[٢٦] ابن بطوطة، محمد بن عبد الله، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، بيروت: دار صادر، ١٩٩٢، ج١، ص ٨٩-١٠٥.
[٢٧] ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦، ج٢، ص ١٨٣-١٩٥.
[٢٨] المسعودي، علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، بيروت: دار الأندلس، ١٩٨١، ج٣، ص ٤٥-٦٠.
[٢٩] الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧، ج٧، ص ٢٢٠-٢٣٠.
[٣٠] الإدريسي، محمد بن محمد، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٩، ص ١٥٨-١٧٠.
[٣١] النويري، شهاب الدين أحمد، نهاية الأرب في فنون الأدب، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٣٩، ج١٠، ص ٢٧٠-٢٨٠.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

أثر التدريس بأنموذج المدخل المنظومي في تنمية التفكير المنظومي لدى طلاب الصف الثالث متوسط في مادة التاريخ في مدينة السماوة

حيدر حسين عاجل
وزارة التربية/مديرية تربية المثنى
alkhfajyhydrhsyn٢@gmail.com

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر اعتماد نموذج التدريس المنهجي في تنمية التفكير المنظومي لدى طلاب الصف الثالث التاريخ في المرحلة المتوسطة. ولتحقيق هذا الهدف قمنا بإجراء تجربة قام فيها الباحث باختيار عشوائي لمدرسة زهرة النجاح الثانوية المختلطة لتنفيذها. تكونت عينة البحث للتجربة من ٦٣ طالباً، حيث تكونت المجموعة التجريبية من ٣٣ طالباً والمجموعة الضابطة المكونة من ٣٤ طالباً. واعتمدت كلتا المجموعتين على متغيرات (العمر الفعلي، والذكاء، ودرجات اختبارات الفصل الدراسي الأول، والإنجازات الأكاديمية للأب، والأداء الأكاديمي للأمهات ودرجات اختبار التفكير المنهجي). سوف يستخدم الباحث تصميمًا تجريبيًا متحكمًا فيه. تم إجراء اختبارين قبلي وبعدي جزئياً (لمجموعتي البحث، تم التحكم بالمتغيرات الدخيلة لتقليل تأثير الإجراءات التجريبية. وستجرى التجربة في الفصل الدراسي الأول من هذا العام الدراسي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)، وبعد الانتهاء من التجربة، أجرينا اختباراً ثانياً على عينتين مرتبطتين، وكانت النتائج الإحصائية، بحسب الباحث، تميل لصالح طلاب المجموعة التجريبية الذين تعلموا التاريخ وفق نموذج منهج النظام بشكل أفضل من الطلاب الآخرين. المجموعة الضابطة تتعلم التاريخ وفق طريقة التفكير المنظومي المعتاد ولن يكون هناك فرق. في الاختبارات القبلية والبعدية لنظم التفكير لدى المجموعة الضابطة وجود فروق بين نفس الاختبارين للمجموعة التجريبية.

Abstract
This study aimed to determine the effect of adopting the systematic teaching model in developing systemic thinking among third-year history students in the middle school. To achieve this goal, we conducted an experiment in which the researcher randomly selected the Zahrat Al-Najah Mixed Secondary School to implement it. The research sample for the experiment consisted of ٦٣ students, where the experimental group consisted of ٣٣ students and the control group consisted of ٣٤ students. Both groups relied on variables (actual age, intelligence, first semester test scores, father's academic achievements, mothers' academic performance and systematic thinking test scores). The researcher will use a controlled experimental design. Two partial pre- and post-tests were conducted (for the two research groups, extraneous variables were controlled to reduce the effect of the experimental procedures. The experiment will be conducted in the first semester of this academic year (٢٠٢٣-٢٠٢٤), and after completing the

ISSN–2536–0027

experiment, we conducted a second test on two related samples, and the statistical results were According to the researcher, it tends in favor of the students of the experimental group who learned history according to the system curriculum model better than the other students. The control group learns history according to the usual systematic thinking method and there will be no difference. In the pre- and post-tests of systems thinking for the control group, there are differences between the same two tests. For the experimental group.

الفصل الأول: الجانب النظري

أولاً: مشكلة البحث :

من أهم المشاكل التي تواجه تدريس المفاهيم والموضوعات التاريخية في المدارس الثانوية في العراق هو عدم تبني النظريات والفلسفات الحديثة واعتماد أساليب واستراتيجيات التدريس الحديثة لتفعيل وتوفير تدريس المفاهيم العلمية. يتبنى الطلاب أساليب علمية في التفكير، وصقل أفكارهم وفتحها أمامهم من خلال سلسلة من الخطوات الواضحة والمترابطة، والاعتماد على التنظيم والتماسك المنطقي في المواقف التعليمية، وعلامات الاستفهام، المناسبة لمراحل نمو الطلاب وفهمهم وتفاعلهم وقدرتهم على تبادل المعلومات، ومناسبة لعصر انتشر فيه الحفظ والتلقين في البيئات التعليمية. الطلاب الذين لا يربطون المعرفة التي يتعلمونها بالمعرفة الموجودة ويملأون عقولهم بشكل أعمى بكمية كبيرة من المعرفة على حساب الجودة سيواجهون طلابًا يشعرون بأن ما تعلموه غير مهم؛ ويعتقد الباحثون أن بعض المعلمين لا يخططون في وقت مبكر لدروس التاريخ ونقص ...

مواكبة وتيرة البحث العلمي، والتطوير و التنمية المستدامة، والتركيز على الأهداف السلوكية في التخطيط والتنفيذ، وخاصة المهارات الثلاث العليا في تصنيف بلوم المعرفي: التحليل، والتركيب، والتقييم، بدلاً من إعطاء المهارات المناسبة. الوقت المناسب لتقييم الأفكار والمعلومات التي يقترحها الطلاب والمفاهيم التي اكتسبوها، واعتماد بعض أساليب التقييم التي يمكن أن يمارسها المعلمون مع الطلاب، مثل التعبير عن عدم الرضا عن بعض الأفكار التي اقترحوها، الأمر الذي سينتج عنه رد فعل سلبي من الطلاب، ويتجلى ذلك كما عدم حضور الفصول الدراسية تجنباً لازدراء المعلم أو سخرية بعض الزملاء. وتشكل كل هذه الأساليب عقبات كبيرة تحد من فرصة تعلم التفكير وتنمية مهاراته.

ومما تقدم يمكن تلخيص مشكلة البحث الحالي بالسؤال الآتي:

هل لتدريس مادة التاريخ بأنموذج المدخل المنظومي أثر في تنمية التفكير المنظومي لدى طلاب الصف الثالث متوسط؟

ثانياً:أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الآتي :

١. يتوافق مع اتجاه اختبار نموذج التدريس الحديث وتطبيقه في عملية التدريس، ويؤدي إلى تحسين المستوى المعرفي للطلاب.

٢. من المتوقع أن يساعد التدريس وفق نموذج الطريقة المنهجية في تنمية بعض قدرات التفكير الأساسية لدى الطلاب، وخاصة قدرات التفكير النظامي، مثل النظرة الشاملة للنظام. تحليل المكونات الرئيسية للنظام، وفهم العلاقات داخل النظام، وإعادة بناء نظام المعرفة.

ثالثاً :هدف البحث :

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

يهدف البحث الحالي إلى:

فهم أثر التدريس باستخدام نموذج مدخل النظم في تنمية التفكير المنظومي لدى طلاب الصف الثالث المتوسط لمادة التاريخ.

رابعاً: فرضيات البحث :

ولتحقيق أهداف البحث اقترحت الباحثة الفرضيات التالية:

١- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية الذين تعلموا على وفق أنموذج الطريقة النظامية ومتوسط درجات طلاب هذه المجموعة.

٢- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) في متوسط درجات طلاب المجموعة الضابطة الذين يدرسون النحو عادة في اختبارات التفكير القبلية والبعدية.

٣- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية الذين تعلموا على وفق نموذج الطريقة المنهجية ومتوسط درجات طلاب هذه المجموعة.

خامساً: حدود البحث :

- **الحدود الموضوعيّة**: اقتصرَت الدّراسة الحاليّة على تقويم كتاب مادة التاريخ للصف الثالث متوسط في ضوء أبعاد التنمية التربوية المستدامة.
- **الحدود الزّمانيّة**: تم إنجاز الدّراسة في الفترةِ الممتدّة بين عاميّ ٢٠٢٣- ٢٠٢٤.
- **الحدود المكانيّة**: طُبِّقت الدّراسة في المرحلة المتوسطة لمدرسة زهرة النجاح الثانوية في السماوة.
- **الحدود البشريّة:** عيِّنة من متعلميّ مادة التاريخ للصف الثالث متوسط في محافظة السماوة .

سادساً: تحديد المصطلحات :

١- الأنموذج :

أ - عرّفها جويس (١٩٨٠: جويس) بأنها "خطة يمكن استخدامها لإنشاء منهج دراسي أو لتخطيط وتصميم المواد التعليمية وتوجيه التعلم في الفصول الدراسية والبيئات التعليمية الأخرى".

(Joyce, ١٩٨٠, p. ٢١٧)

ب - ويعرفها العدوان والحوامدة بأنها: "مفهوم نفسي مجرد يستخدم لوصف إجراءات وعمليات تصميم التعليم وتطويره، والتفاعلات المتبادلة بينها وبين تمثيلاتها". (العدوان والحوامدة ، ٢٠٠٨، ص ١٧٣).

٢ أنموذج إبلتون (التحليل البنائي) :

أ - ويعرفها الكبيسي بأنها "تعلم المفاهيم أو المواضيع من خلال نظام متكامل تكون فيه جميع العلاقات بين أي مفهوم أو موضوع وبين المفاهيم أو المواضيع الأخرى واضحة، مما يمكّن الطالب من ربط ما تعلمه في المرحلة السابقة بما تعلمه" ". سيتعلم في مراحل لاحقة، بدءاً بإعداده لمقرر معين من خلال خطة ملموسة وواضحة " (الكبيسي ، ٢٠٠٨ ، ص ١٩٩) .

ب - ويعرف الباحث نموذج المنهج المنظم الإجرائي بأنه مجموعة من الخطوات والإجراءات التي يستخدمها الباحثون في السياقات التعليمية عند تدريس مادة التاريخ.

عينة البحث : وتتلخص هذه الإجراءات فيما يأتي:

. مرحلة معرفة المعلومات السابقة.

. الاشتراك والاشتراك.

مرحلة الاستكشاف.

الشرح والتفسير (عرض المفاهيم).

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

. التوسع والتفصيل.
. تقويم العمل.

٣ ـ التنمية :

أ. ويعرفها شحاتة وآخرون بأنها: "رفع مستوى تحصيل الطلاب في المواقف التعليمية المختلفة وتحديد مدى تطورهم، على سبيل المثال من خلال زيادة متوسط الدرجات التي يحصلون عليها بعد التدريب في مادة معينة". شحاتة وآخرون، ٢٠٠٣، ص(١٥٧) صفحة.

ب . يعرفها القليعة والزكي بأنها: ‘‘قدرة الأفراد على الهيكلة والتنظيم والتوجيه والابتكار، وقدرتهم على ذلك – يعرفها دي بونو (١٩٨٠) بأنها المهارات العملية التي يطبق الفكر من خلالها قوته في التجربة أي أن النشاط هو المهارة العملية التي تستخدم الذكاء الوراثي وتنتجه." الهبوط. (ديبونو، ١٩٨٠، ص ٥٥)

ج . يعرفها السامرائي بأنها عملية نفسية تنشط عندما يواجه الإنسان مشكلة تتطلب منه حلها أو اتخاذ قرارات وإجابات بناء على خبرته السابقة وحساسيته للمشكلة (السامرائي والعاني ، ١٩٩٠، ص ٥).

٤. التفكير المنظومي

ويعرفها كبيس بأنها طريقة تفكير تتناول المفاهيم والمحتوى في أي تخصص أكاديمي ومن خلال نظام متكامل تتضح العلاقة بين هذه المفاهيم. وهذا يمكن المتعلم من ربط تجاربه السابقة بتجارب جديدة، أو تحليل الصورة كاملة إلى أجزائها، أو ربط هذه الأجزاء في نظام متكامل.

وتتكون من المهارات التالية:

فهم العلاقة بين أجزاء نموذج النظام وإكمال الجمل المعطاة.

تحسين العلاقات بين مختلف أجزاء النظام.

(٥٩-٥٨ الكبيسي ٢٠١٠، ص)

إعادة بناء نموذج النظام.

التعريف الإجرائي للتفكير المنظومي:

أسلوب تفكير يمارسه طلاب الصف الخامس الأدبي (عينة الدراسة) تتم فيه مناقشة المفاهيم والمحتوى من المواد الدراسية ومن ثم نظام كامل تتضح فيه العلاقة بين هذه المفاهيم ويتضح تفكير الطلاب. ومن خلال تحليل هذه المفاهيم ومن ثم تطوير الفهم الشامل لها ومن ثم التعرف على العلاقات بين أجزائها المكونة ومن ثم إعادة بنائها، يتم تطبيق المهارات العقلية العليا التي يحققها الطلاب .

٥- الصف الثالث متوسط عرفه الباحث بأنه:

وتستمر المرحلة النهائية من الدراسة الثانوية في العراق ثلاث سنوات ويقبلها الطلاب الحاصلون على شهادة التخرج من المدرسة الابتدائية. وتهدف الدراسات في هذا العام إلى تعزيز قدرات الطلاب واستعداداتهم المكتشفة، وتمكينهم من الوصول إلى مستويات أعلى من المعرفة والمهارات في العلوم البحتة، مع تنويع بعض مجالات المعرفة والتطبيق وتعميقها، وإعدادهم لمزيد من الدراسات الإعدادية والعليا. - التعليم والإعداد للحياة العملية والإنتاجية.

الفصل الثاني : أطار نظري ودراسات سابقة

أولاً: إطار نظري

المحور الأول: أنموذج المدخل المنظومي :

يستند نموذج المدخل المنظومي إلى آراء بياجيه حول النماء المعرفي والمواءمة وعدم الاتزان، ورؤية علم النفس المعرفي للبنية المعرفية وما يحدث لإعادة تشكيلها من خلال التكيف والمواءمة بين الخبرات السابقة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

واللاحقة لغرض تحقيق حالة الاتزان المعرفي، وتنظيم الخبرات في التراكيب العقلية في صورة شبكية متداخلة؛ فهو يستند إلى الفلسفة البنائية حول بناء الفرد معرفته التي تشدد على أن يكون التعلم ذا معنى عند المتعلم، وأن معرفة شيء جديد والتعمق فيها ليست خطية المسار إنما تتسم بالترابط والتشعب؛ إذ يستخدم الفرد فيها كل خبراته ومعارفه السابقة التي تشتمل عليها بنيته المعرفية من أجل فهم المعارف الجديدة واستيعابها. وإن تصميم هذا النموذج واعتماده في التدريس يستهدف تمكين المتعلمين من بناء معارفهم العلمية في صورة منظومية تتسم بالتركيب والتشكيل الشبكي عطية ٢٠١٥، ص ٤٠٢٤٠١) .

ويقوم هذا الأنموذج - في أثناء الدرس - على المراحل الست الآتية:

١. مرحلة تعرف المعلومات السابقة :

إن تعرف المعلومات السابقة في بنية الفرد المعرفية بعد لب العملية التعليمية من وجهة نظر البنائية لأن نقطة البدء في الدرس البنائي - كما تم ذكره - تنطلق من المعرفة السابقة التي تعطي المعلم فكرة عن رؤية المتعلم لعالمه وكيفية تفسير ظواهره وأحداثه والمعرفة التعلم السابق أساليب ووسائل مختلفة يمكن للمعلم استخدامها مثل المناقشة، والتقارير الكتابية، والعصف الذهني، وعمل الخرائط المفاهيمية وغيرها .... وبعد أن يتعرف المعلم المعلومات السابقة - بأسلوب أو أكثر من الأساليب التي تم ذكرها - يسعى لترتيب تلك المعلومات في صورة تراكيب معرفية أو أفكار .

٢ .الاشتراك والاندماج :

في هذه المرحلة تجري عملية بحث عن المفاهيم والمعلومات الجديدة في موضوع التعلم انطلاقاً مما يماثلها في بنية المتعلمين المعرفية السابقة المخزنة في الذاكرة بعيدة المدى، إذ يقوم المعلم بتشجيع المتعلمين على الانخراط في عملية البحث من خلال لفت انتباههم على ملاحظة عناصر الموقف وإثارة دافعيتهم وتشويقهم وعمل ما ينبغي لمشاركتهم في عملية التفكير في مضمون الدرس الجديد، ويتم ذلك عن طريق مواجهتهم بمهمات الدرس الجديد بإيجاد روابط بين الخبرات السابقة والجديدة، وعليه أن يحدد الأنشطة التي تضمن تفاعل المتعلمين مع الخبرات الجديدة وتثير لديهم تساؤلات عديدة قد يصعب على بعضهم إيجاد إجابات لها؛ إذ لا تسعفهم معارفهم السابقة في الإجابة عن مثل هذه التساؤلات فيوجههم إلى أنشطة فردية أو جماعية يبحثون فيها عن إجابات مناسبة لتساؤلاتهم، وبذلك يتم توجيه المتعلمين نحو المعرفة الجديدة والبحث عنها في محتوى التعلم وأنشطته.

٣ .مرحلة الاستكشاف :

في هذه المرحلة ينخرط المتعلمون في التعامل مع واحدة من الخبرات الجديدة التي يتضمنها الموضوع عن طريق أداء بعض التجارب والأنشطة التي ترمي الى تمكينهم من العثور على الإجابة المطلوبة فيها، وفي أثناء هذا التعامل والتفاعل والبحث والتجريب قد يكتشفون أشياء وعلاقات جديدة لم يكونوا ليعرفوها من قبل، وعملية التفاعل والانخراط في الأنشطة هذه قد تساعد المتعلمين في إيجاد معالجة للمعلومات، على أن مشاركة المتعلمين في هذه الأنشطة والتجارب تكون من خلال توزيعهم بين مجموعات تعاونية تنمي لديهم مهارات التعاون والتواصل الاجتماعي. ويقتصر دور المعلم في هذه المرحلة على التوجيه وتزويد المتعلمين بما يلزم من مواد التعلم وأنشطته من دون التدخل في عملهم بحيث يكتشف المتعلم المعلومة بنفسه مستفيداً من توجيهات المعلم وإرشاداته. الإيضاح والتفسير تقديم المفهوم.

٤ .التوسع والتفصيل :

بعد تمكن الطلبة من الوصول إلى المفاهيم الجديدة تأتي مرحلة توسيع هذه المفاهيم من خلال توجيه الطلبة إلى القيام بمجموعة من الأنشطة التي تسهم في توسيع المعاني، ثم القيام بتجارب عملية لتطبيق المفاهيم

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المكتسبة أو عروض عملية أمام الآخرين ويمكن توجيههم إلى القراءة في مصادر معينة حول تطبيق المفاهيم وبذلك فإن هذه المرحلة معنية بترسيخ المفاهيم المكتسبة في أذهان المتعلمين فيتسع لديهم فهم المفهوم الجديد وعلاقته بالمفاهيم الآخر، فضلاً عما يعرفه المتعلمون عن مدى قدرتهم على استخدام ما تعلموه في حياتهم.

٥ .تقويم العمل :

إن التقويم في هذا النموذج كما في النماذج والاستراتيجيات البنائية الآخر يرافق جميع مراحل التعلم فهو يجري في أثناء عملية التعلم في كافة مراحلها ولا يقتصر على مرحلة معينة وذلك لكي يتمكن المعلم من معرفة ما تم اكتسابه من قبل المتعلم وأوجه القصور لمعالجتها ويستخدم المعلم أساليب تقويم مختلفة مثل تقويم الأداء بالملاحظة أو عن طريق فتح ملف عمل لكل طالب أو استخدام قوائم التقدير ذوات المقاييس المتدرجة وغيرها، وأياً كانت أساليب التقويم في هذ النموذج فإنه (التقويم) يبقى من النوع المستمر الذي يجعل النموذج المنظومي دائري المسار وتكون عملية التعلم فيه مفتوحة النهايات، بمعنى أن تؤدي الأسئلة إلى إجابات والإجابات تثير تساؤلات وهكذا. عطية ٢٠١٥، ص ٤٠٥٤٠٢) ويمثل الشكل الآتي مراحل النموذج المنظومي:

المحور الثاني : التفكير المنظومي

مفهوم التفكير المنظومي:

تزخر أدبيات علم النفس بتعريفات عدة للتفكير المنظومي بل بمرادفات عدة لمصطلح التفكير المنظومي ومنها : التفكير التشعبي Vernatztes Denken)، والتفكير الراجع Feedback) Thought، والتعلم المنظم (Organizational Learing) ... وغيرها.

يستخدم مصطلح التفكير المنظومي على نطاق واسع في الأدبيات الأوروبية والعالمية... ويذكر باري ريتشموند (١٩٩١) أن التفكير المنظومي هو: "فن وعلم الجمع بين الأداء الهيكلي والكفاءة الهيكلية لتغيير الهيكل الذي يعمل على تحسين الأداء".... كل واحد منهم يعرف عفانا، نصف أنظمة التفكير بأنها شكل من أشكال التفكير ذي المستوى الأعلى يستطيع الفرد من خلاله أن يكون له مستقبل شامل في أي موضوع، ورؤية للموضوع دون فقدان تفاصيله، أي تحول الفرد من التفكير المجرد إلى التفكير التركيبي، يجعله يرى العديد من العناصر التي سبق له أن اعتبرها موضوعات بعيدة كما هي مشتركة في كثير من النواحي، مما يعني أنه لديه منظور شمولي للأشياء، منظور الأنظمة، ونشوان، ٢٠٠٤، ص (٢١٩).

ويعرف الكامل (٢٠٠٤) التفكير التباعدي بأنه المحور الرئيسي للتفكير المنظومي. يتجاوز التفكير السبب والنتيجة البسيطين، لأن السبب والنتيجة يمكن أن يحلا محل الوظائف. كما يعد التفكير التباعدي تطوراً للتفكير الكلاسيكي السببي الأحادي وبفضل هذا التفكير يلاحظ الناس أنه بالإضافة إلى العلاقات السببية البسيطة، هناك علاقات سببية أكثر تعقيداً وتأثيرات غير مباشرة وشبكات تأثير، مأرب، ٢٠١٥، ص (٨١).

يمكن القول أن معظم التعاريف تناقش مفهوم التفكير، ويتفق النظام على أنه يشمل المهارات التالية:

١. تحليل النظام الرئيسي إلى أنظمة فرعية، أي القدرة على تجزئة المواد المتعلمة وفهم العلاقات بين أجزائها.

٢. رؤية شاملة لأي موضوع دون فقدان أي تفاصيل.

٣. فهم العلاقات داخل النظام.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٤. إعادة تجميع النظام من مكوناته، مما يعني القدرة على تجميع أجزاء مختلفة من المحتوى في هيكل موحد يجمع هذه الأجزاء معا الكبيسي ٢٠١٠، ص (٦٠)، ولذلك قام الباحثون بدمج هذه المهارات الأربع كأداة أسس تصميم اختبار التفكير المنظومي النهائي لعينة البحث.

أهمية التفكير المنظومي:

التفكير المنظومي هو طريقة تفكير تعتمد على نظرة شاملة للمواقف والمشكلات التي يواجهها المتعلمون في الحياة الأكاديمية والعملية، من خلال التعرف على عناصر الوضع أو المشكلة الحالية وتحديد العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر من أجل تحقيق المشكلة أو المشكلة - مجموعة من الحلول للموقف ومن ثم اختيار الحل . الأمثل من بين هذه الحلول المقترحة. ويمكن تلخيص أهمية التفكير المنظومي في الإطار التعليمي لمساعدة الطلاب على:

١. وضع رؤية شاملة للمستقبل في أي موضوع دون فقدان التفاصيل.

٢. الكشف عن الأسباب الجذرية للمشاكل ومساعدتك في الحصول على نظرة شاملة لتلك المشاكل، مما قد يساعدك على إيجاد حلول إبداعية.

٣ - تنمية القدرة على فهم العلاقة بين الأشياء بدلاً من الأشياء نفسها، وبالتالي تكوين فهم أعمق للأشياء.

٤. تنمية القدرة على التحليل والتركيب لتحقيق الإبداع الذي يعد من أهم مخرجات النظام التعليمي.

٥. فهم خصائص النظام من خلال التفاعلات بين أجزائه.

٦. ساعد المتعلمين على التعلم بشكل هادف. تزويد المتعلمين بالخبرات التعليمية بطريقة منهجية يتم من خلالها تنسيق الجوانب المعرفية والعاطفية والحركية النفسية في عملية التعلم.

٧. تنمية المهارات ما وراء المعرفية لدى المتعلمين.. (١٠٧-١٠٨ حسن ٢٠١٤، ص)

القدرة على التفكير المنهجي

ويذكر ريتشموند أن هناك سبع مهارات للتفكير المنظومي تعمل معًا ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

١. التفكير الديناميكي: (التفكير الديناميكي) هو القدرة على النظر إلى الموقف أو المشكلة كنتيجة لعملية دورية مستمرة تحدث مع مرور الوقت، وليس كنتيجة لمجموعة من العوامل.

٢ تفكير الحلقة المغلقة (مهارات استخدام نتائج التحليل الموقفي، أي فهم الطبيعة الدورية لاتصالات النظام. وترتبط هذه المهارة ارتباطا وثيقا بالقدرة على التفكير الديناميكي وبالتالي تعني النظر إلى المشكلة كمجموعة من العمليات المستمرة التي تعتمد على بعضهم البعض، وليس فقط على أنهم لا ينظرون لأنهم يعتمدون على علاقة أحادية الاتجاه بين مكونات المشكلة.

التفكير الشمولي: (التفكير العام) (مهارة الحصول على رؤية شمولية للموقف أو المشكلة)، أي الرؤية الشاملة لنظام ما وفهم العلاقات التي تربط مكوناته.

٣. التفكير المستمر: ويعني القدرة على تحديد أجزاء النظام والعلاقات بين تلك الأجزاء، ومهارة ضبط وتحديد العلاقات الديناميكية، والتعرف على أنماط العلاقات المتبادلة غير المرئية على السطح.

(١١٦-١١٧ حمادة ٢٠٠٩، ص ٣٤) و (حسن ٢٠١٤، ص ٣٤)

دراسات سابقة :

سيقدم الباحث عرضاً موجزاً لعدد من الدراسات السابقة التي حصل عليها بقصد الإفادة منها في زيادة الفهم والمعرفة بأنموذج المدخل المنظومي، والتفكير المنظومي ، ومعرفة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المصادر اللازمة لكتابة الإطار النظري، والاطلاع على الوسائل الإحصائية المستخدمة، والاستفادة منها في كيفية عرض النتائج وتفسيرها ، كالاتي :

١ دراسة المحمداوي (٢٠١٣) :

أجريت الدراسة في كلية التربية ابن رشد في جامعة العراق/بغداد لمعرفة التأثيرات
كانت استراتيجيتي (بعد بريتان ولي) هي جمع الأدب والنصوص وأنظمة التفكير بين طالبات كلية المعلمات في السنة الثالثة. ولتحقيق أهداف البحث اعتمد الباحث التصميم التجريبي المنضبط جزئيا، واتبع تصميم مجموعتين تجريبيتين ومجموعة ضابطة للاختبار البعدي. اشتملت شملت عينة البحث (٦٢) المجموعة التجريبية الأولى المكونة من (٢٢) طالبة تدرس وفق استراتيجية (بوست بريتان) و (٢١) المجموعة التجريبية الثانية من طالبات تدرس وفق استراتيجية (بوست بريتان). لي) استراتيجية. إلا أن (١٩) طالباً في المجموعة الضابطة درسوا بالطريقة الاعتيادية، واستخدم الباحثون الأساليب الإحصائية المناسبة، ومنها: (أظهرت النتائج أن المجموعة التجريبية الأولى درست باستخدام استراتيجية (ما بعد بريتان) والمجموعة التجريبية الأولى) .المجموعة التجريبية التي درست باستخدام استراتيجية (ما بعد بريتان) تفوقت المجموعة التجريبية الثانية التي درست باستخدام استراتيجية (لي) في الاختبارات التحصيلية، واستفاد التفكير المنظومي المجموعة التجريبية الثانية، بينما استفادت المجموعة التجريبية التي درست باستخدام استراتيجية (ما بعد بريتان) من المجموعة التجريبية الأولى، تفوقت المجموعة الضابطة التي درست باستخدام الأساليب الاعتيادية في الاختبارات التحصيلية الاختبارات التحصيلية ونظم التفكير (المحمداوي، ٢٠١٣، ص.)

٢. دراسة (مرعب)

أجريت هذه الدراسة في كلية التربية الأساسية الجامعة المستنصرية العراق/
١-إنشاء برنامج تعليمي قائم على النظرية البنائية. ٢- تحديد مدى فاعلية برنامج تعليمي قائم على النظرية البنائية في اكتساب المفاهيم النحوية لدى طلاب الصف الرابع الأدبي ونظم التفكير لدى طلاب الصف الرابع الأدبي. وفي تطوير البرنامج التعليمي اتبعت الباحثة المنهج الوصفي وحققت هدف البحث الثاني (فهم فاعلية البرنامج التعليمي): اتبعت الباحثة المنهج التجريبي واعتمدت التصميم التجريبي المكون من مجموعتين مجموعة تجريبية وتجريبية مجموعة. المجموعة الضابطة للتحكم الجزئي والتصميم البعدي. تكونت عينة البحث من طلاب الصف الرابع الأدبي بمدرسة المصطفى الإعدادية للبنين التابعة للمديرية العامة للتربية. بغداد، الرصافة ٣. شملت عينة البحث (٦٨) طالباً موزعين بين القسمين الأكاديميين (ب) – (ج). ولقياس اكتساب المفاهيم النحوية والتفكير المنهجي، أعدت الباحثة اختبارين في الفصل الدراسي الأول باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بما في ذلك اختبار ثان لعينتين مستقلتين (اختبار ت) ومعادلة كوبودر-ريتشاردسون (٢٠). وأظهرت نتائج البحث تفوق المجموعة التجريبية في اختبار اكتساب المفاهيم النحوية والتفكير المنظومي في الفصلين الأول والثاني) (مأرب ٢٠١٥، ص - (ز).

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

اولاً: مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث الحالي من طلاب الصف الثالث متوسط في محافظة السماوة للعام الدراسي (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ م) ، أما عينة البحث فبعد أن اختار الباحث - اختياراً عشوائياً - المدرسة التي سوف يطبق فيها التجربة وهي لمدرسة زهرة النجاح الثانوية وبطريقة السحب العشوائي حدد الباحث - من الشعب - (د) لتكون المجموعة التجريبية التي سوف تدرس على وفق أنموذج المدخل، و (ب) مجموعة ضابطة تدرس على وفق الطريقة الاعتيادية. وكان عدد طلاب المجموعة التجريبية بعد الاستبعاد (٣٣) طالباً، وعدد طلاب

المجموعة الضابطة (٣٤) طالباً، وقد كوفئ بين المجموعتين في متغيرات: العمر الزمني محسوبا بالشهور، والذكاء، ودرجات اختبار نصف السنة في مادة التاريخ، والتحصيل الدراسي للأباء، وللأمهات أيضاً، ودرجات الاختبار القبلي للتفكير المنظومي، وباستخدام الاختبار الثاني لعينتين مستقلتين لم تظهر فروق بين المجموعتين التجريبية والضابطة في هذه المتغيرات.

ثانياً : مستلزمات البحث : تم تحديد المادة العلمية وهي الموضوعات التاريخية من كتاب التاريخ للصف الثالث متوسط المقرر تدريسها للصف الثالث في الفصل الدراسي الثاني ، كما تمت صياغة الأهداف السلوكية اللازمة لتدريس تلك الموضوعات على وفق المستويات الست لتصنيف بلوم المعرفي، وفي ضوء محتوى المادة الدراسية والاهداف السلوكية أعد الباحث (١٤) خطة دراسية سبع منها على وفق أنموذج للمجموعة التجريبية وسبع آخر على وفق الطريقة الاعتيادية للمجموعة الضابطة، وللتأكد من صلاحية الأهداف السلوكية والخطط الدراسية فقد تم عرضها على مجموعة من المحكمين في التربية وعلم النفس ، ومدرسي المادة لمعرفة مدى ملائمتها للغرض الذي اعدت من أجله.

ثالثاً : أداة البحث : اختبار التفكير المنظومي:

بعد اطلاع الباحث على الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث لم يجدا اختباراً جاهزاً للتفكير المنظومي يتعلق بالموضوعات السبعة التي يرومان تدريسها في أثناء مدة التجربة، لذلك أعد الباحث اختباراً للتفكير المنظومي على وفق المهارات الأربع الرئيسة للتفكير المنظومي التي تكاد تتفق عليها معظم الأدبيات الكبيسي ٢٠١٠، ص ٩٦-٩٧) وهي:

١- النظرة الكلية الشاملة للمنظومة.
٢- تحليل المنظومة الرئيسة إلى منظومات فرعية.
٣- إدراك العلاقات داخل المنظومة.
٤- إعادة تركيب المنظومة.

وقد مرت عملية بناء اختبار التفكير المنظومي بالخطوات الآتية:

١ - تحديد الهدف من الاختبار.
٢ تحديد عدد فقرات الاختبار ونوعها وكان (٢٨) فقرة من نوع الاختيار من متعدد ذي البدائل الأربعة بديل واحد صحيح والآخر مخطوءة).
٣- تحديد وصياغة تعليمات الإجابة ومفتاح التصحيح.
٤- صدق الاختبار وتضمن الصدق الظاهري، الصدق المنطقي، صدق المحتوى).
٥- تحليل فقرات الاختبار وتضمن : معامل الصعوبة معامل التمييز، فاعلية البدائل المخطوءة).

خامساً: تطبيق التجربة :

١. بدأ التدريس الفعلي للمجموعتين التجريبية والضابطة في الوقت نفسه، بواقع ثلاث حصص أسبوعياً لكل مجموعة في الفصل الثاني من العام الدراسي ٢٠٢٣ ٢٠٢٤م، وانتهى التطبيق في الوقت نفسه أيضاً.

٢ درس أحد الباحث نفسه المجموعات الثلاث متجنباً ما قد يسببه اختلاف المدرس وأسلوبه في التدريس من إشكالات.

٣. تم تدريس المجموعتين المادة التعليمية نفسها، وقد أعطيت القدر نفسه من الواجبات والتدريبات الصفية والأنشطة التعليمية.

سابعا: الوسائل الإحصائية : تم تحليل النتائج ومعالجتها احصائياً باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، واستخدم فيه مجموعة من الأساليب الاحصائية وعلى النحو الآتي :

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١- الاختبار الثاني لعينتين مستقلتين مختلفتي العدد.
٢ اختبار (t-test) لعينتين مترابطتين مختلفتي العدد .
٣- معامل ارتباط بيرسون ومعادلة ريتشاردسون
٥- مربع كاي (كا).
٦ -معادلة معامل صعوبة الفقرة.
٧- معادلة معامل تمييز الفقرة.
فاعلية البدائل المخطوءة (المشتتات).

الفصل الرابع : عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات والمقترحات :

يتضمن هذا الفصل ، عرضاً للنتائج التي توصل إليها الباحث ، ومناقشة هذه النتائج من خلال هدف البحث وفرضيته، ومن ثم التوصيات والمقترحات

أولاً : عرض النتائج:

للتحقق من الفرضية الصفرية الأولى التي صاغها الباحث تم تطبيق الاختبار الثاني لعينتين مستقلتين على درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة فجاءت النتائج كما في جدول جدول (١)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمتان المحسوبة والجدولية لاختبار (t-test) لدرجات طلاب مجموعتي البحث في اختبار التفكير المنظومي البعدي قيمت (-) (test المحسوبة الوسط الانحراف

المجموعة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ـت	القيمة الجدولية	الدلالة الاحصائية
التجريبية	٣٣	٢٢	٢.٧٢	٧.٥٦	٢.٦٦	دالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥
الضابطة	٣٤	١٥.٦	٤.٠٢			

يلحظ في جدول (١) أن الوسط الحسابي لدرجات المجموعة التجريبية هو (٢٢)، والانحراف المعياري (٢.٧٢)، والوسط الحسابي للمجموعة الضابطة (١٥.٦)، والانحراف المعياري (٤.٠٢) وأن قيمة (t-test) المحسوبة عند مستوى دلالة (٠.٠٥) هي (٧.٥) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (٢.٦٦)، لذلك ترفض الفرضية الصفرية القائلة بأنه:

- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية الذين يدرسون على وفق أنموذج المدخل المنظومي ومتوسط درجات طلاب المجموعة الضابطة الذين يدرسون القواعد بالطريقة الاعتيادية في اختبار التفكير المنظومي البعدي.

- يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية الذين يدرسون على وفق أنموذج المدخل المنظومي ومتوسط درجات طلاب المجموعة الضابطة الذين يدرسون القواعد بالطريقة الاعتيادية في اختبار التفكير المنظومي البعدي لصالح المجموعة التجريبية وللتحقق من الفرضية الصفرية الثانية طبق الباحثان الاختبار الثاني لعينتين مترابطتين وجاءت النتائج كما مبينة في جدول (٢) :

جدول (٢)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمتان المحسوبة والجدولية لاختبار (t-test) لدرجات طلاب المجموعة الضابطة في الاختبارين القبلي والبعدي للتفكير المنظومي .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المجموعة	العدد	الاختبار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة - ت	القيمة الجدولية	الدلالة الإحصائية
الضابطة	٣٤	القبلي	١٥.٣	٤.١١	٠.٣٠	٢.٦٦	دالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥
		البعدي	١٥.٦	٤.٠١			

يلحظ في جدول (٢) أن الوسط الحسابي لدرجات المجموعة الضابطة في الاختبار القبلي هو (١٥.٦)، والانحراف المعياري (٤.١١)، والوسط الحسابي لها في الاختبار البعدي (١٥.٦)، والانحراف المعياري (٤.٠٢)، وأن قيمة (t-test) المحسوبة عند مستوى دلالة (٠.٠٥) هي (٠.٣٠) وهي أصغر من القيمة الجدولية البالغة (٢.٦٦)، لذلك تقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه:

-لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة الضابطة الذين يدرسون القواعد بالطريقة الاعتيادية في الاختبارين القبلي والبعدي للتفكير المنظومي . وللتحقق من الفرضية الصفرية الثالثة طبق الباحث الاختبار الثاني لعينتين مترابطتين وجاءت النتائج كما مبينة في جدول (٣) :

جدول (٣)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمتان المحسوبة والجدولية لاختبار (t-test) لدرجات طلاب المجموعة التجريبية في الاختبارين القبلي والبعدي للتفكير المنظومي.

المجموعة	العدد	الاختبار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة - ت	القيمة الجدولية	الدلالة الاحصائية
الضابطة	٣٣	القبلي	١٥	٣.٥	٠.٣٠	٩.٣٨	دالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥
		البعدي	٢٢	٢.٧			

يلحظ في جدول (٣) أن الوسط الحسابي لدرجات المجموعة التجريبية في الاختبار القبلي هو (١٥) والانحراف المعياري (٣.٥)، والوسط الحسابي لها في الاختبار البعدي (٢٢)، والانحراف المعياري (٢.٧)، وأن قيمة (t-test) المحسوبة عند مستوى دلالة (٠.٠٥) هي (٩.٣٨١) وهي أصغر من القيمة الجدولية البالغة (٢.٦٦)، لذلك ترفض الفرضية الصفرية القائلة بأنه:

- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية الذين يدرسون القواعد على وفق أنموذج المدخل المنظومي في الاختبارين القبلي والبعدي للتفكير المنظومي . وتقبل الفرضية البديلة التي تقضي بأنه:

- يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية الذين يدرسون القواعد على وفق أنموذج المدخل المنظومي في الاختبارين القبلي والبعدي للتفكير المنظومي لصالح الاختبار البعدي.

أولا: تفسير النتائج:

ISSN–2536–0027

أظهرت النتائج تفوق المجموعة التجريبية التي درست بأنموذج المدخل المنظومي على المجموعة الضابطة التي درست بالطريقة الاعتيادية في اختبار التفكير المنظومي البعدي ، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الأسباب الآتية:

١- إن التدريس على وفق هذا الأنموذج المدخل المنظومي يزيد فاعلية التعلم واستمراره لأن الشكل المنظومي يتيح للطالب فرصة معرفة ما تعلمه، وما يتعلمه، وما سيتعلمه، وكذلك معرفة الهدف النهائي من وراء تعلمه. يشتمل أنموذج المدخل المنظومي على خطوات تمارس فيها مهارات التفكير العليا، والتعلم ذو المعنى كالاستكشاف والتفسير والتوسع والتعميم والتقويم البنائي والختامي؛ مما يسهم في تنمية مهارات التفكير المنظومي بشكل أفضل وهذا ما يفسر تفوق طلاب المجموعة التجريبية على طلاب المجموعة الضابطة في هذا المتغير.

كما أظهرت النتائج عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة الضابطة في الاختبارين القبلي والبعدي للتفكير المنظومي وهذا يعني أن التدريس بالطريقة الاعتيادية لم يؤد إلى تنمية التفكير المنظومي لدى الطلاب على حين أظهرت النتائج وجود فرق ذي دلال إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في الاختبارين القبلي والبعدي للتفكير المنظومي لصالح الاختبار البعدي وهذا ما يؤكد فاعلية التدريس على وفق هذا الأنموذج في تنمية التفكير المنظومي ويرجع الباحث هذه النتائج الى ما يأتي:

أن الطريقة الاعتيادية بخطواتها ومنهجيتها المعتادة تعطي أبرز الأدوار في الحصة الدراسية للمدرس، وتحد دور الطالب وفرصه في التفكير والاستكشاف والتجريب والتقويمين البنائي والختامي، على حين يؤكد أنموذج المدخل المنظومي على دور المتعلم في العملية التعليمية التعلمية - من خلال تنشيط أدواره - حتى يصبح محورها، فالمتعلم مكتشف وباحث وناقد ومنفذ ومجرب للمعرفة في ضوء ما يمتلكه من معرفة سابقة موجودة في بنيته المعرفية.

ثانياً : الاستنتاجات

في ضوء نتائج البحث استنتج الباحث الآتي:

١- إن اعتماد أنموذج المدخل المنظومي في التدريس قد أسهم في زيادة تفاعل الطلاب مع المادة العلمية، وتحملهم مسؤولية التعلم بالاعتماد على بنيتهم المعرفية؛ مما ساعد على تنمية مهارات التفكير المنظومي موازنة بالطريقة الاعتيادية .

٢- تتفق إجراءات التدريس على وفق أنموذج المدخل المنظومي مع ما تركز عليه التربية الحديثة في جعل الطالب محوراً للعملية التعليمية التعلمية .

٣- إمكانية تدريس مادة التاريخ على وفق أنموذج المدخل المنظومي في المدارس الإعدادية والثانوية كونه جاء متناسباً ومستوى الطلاب، والإمكانات المتوافرة في المدارس.

ثالثاً : التوصيات :

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث يوصي الباحث بما يأتي:

١- اعتماد أنموذج المدخل المنظومي في تدريس مادة التاريخ عند طلاب الصف الثالث .

٢- تنظيم ندوات ودورات تدريبية لمدرسي مادة التاريخ لزيادة وعيهم بالنظريات الحديثة في التدريس.. وأهداف التعلم المعرفي حتى يستطيعوا توظيف بعض الاستراتيجيات والنماذج التدريسية القائمة على تلك النظريات في تحيق الأهداف التعليمية لتدريس مادة التاريخ .

٣- التأكيد على قيام مدرسي مادة التاريخ بتهيئة الجو الديمقراطي داخل غرفة الصف، والعمل على خلق مناخ تعليمي اجتماعي ينمي العلاقات الإنسانية المتبادلة، والتشجيع على زيادة التحصيل لدى الطلاب وإنماء مهارات التفكير لديهم.

رابعاً: المقترحات:

استكمالاً لهذا البحث يقترح الباحث إجراء عدد من الدراسات والبحوث العلمية الآتية:

١- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية في مراحل دراسية آخر الابتدائية، والمتوسطة، والجامعية).

٢ -إجراء دراسة تهدف إلى تقويم محتوى كتب مادة التريخ للمرحلة الثانوية في ضوء مبادئ النظرية البنائية.

٤- إجراء دراسات تتضمن استراتيجيات ونماذج تدريسية أخر من الممكن أن تسهم في تنمية التفكير المنظومي من طريق استعمالها في تدريس مادة التاريخ لمختلف مراحل التعليم .

مصادر البحث :

١. حسن فارس مطشر (م٢٠١٤). فاعلية برنامج مقترح لتنمية مهارات التفكير المنظومي لطلبة أقسام اللغة العربية في كليات التربية في مادة المناهج وطرائق تدريس اللغة العربية، اطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد.

٢. حمادات محمد حسن محمد (٢٠٠٩م). منظومة التعليم وأساليب تدريس الرياضيات اللغة الإنكليزية، الكيمياء الأنشطة التعليمية، تكنولوجيا التعليم الإبداع، نظام الجودة، القاهرة، مصر، دار الحامد للنشر والتوزيع.

٣. ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، الأردن. المحمداوي، إياد سبهان يوسف (٢٠١٣م). أثر استراتيجيتي بوست برينان، ولي في تحصيل مادة الأدب والنصوص والتفكير المنظومي عند طالبات الصف الثالث معاهد إعداد المعلمات، أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة بغداد كلية التربية - ابن رشد.

٤. زيد سلمان ومحمد فؤاد الحوامدة (٢٠٠٨م) تصميم التدريس بين النظرية والتطبيق، اربد، الأردن عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.عطية، محسن علي (٢٠١٥) البنائية وتطبيقاتها استراتيجيات تدريس حديثة، ط١، عمان، الأردن، دار المنهجية.

٥. السامرائي، مهدي صالح (١٩٩٠م): أنماط التفكير لدى طلبة كلية التربية، مركز البحوث التربوية والنفسية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد. شحاتة، حسن وزينب النجار (٢٠٠٣) معجم المصطلحات التربوية والنفسية، القاهرة، مصر، الدار المصرية اللبنانية.

٦. عفانة، عزو إسماعيل وتيسير نشوان (٢٠٠٤م). أثر استخدام بعض استراتيجيات ما وراء المعرفة في تدريس الرياضيات على تنمية التفكير المنظومي عند طلاب الصف الثامن الأساسي بغزة، المؤتمر العلمي الثامن، الأبعاد الغائبة في مناهج العلوم بالوطن العربي، الجمعية المصرية للتربية.

٧. العنوان زيد سلمان ومحمد فؤاد الحوامدة (٢٠٠٨م) تصميم التدريس بين النظرية والتطبيق، اربد، الأردن عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع شحاتة، حسن وزينب النجار (٢٠٠٣) معجم المصطلحات التربوية والنفسية، القاهرة، مصر، الدار المصرية اللبنانية.

ISSN–2536–0027

٨. قلية، فاروق عبدة وأحمد عبد الفتاح الزكي (٢٠٠٤م). معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً الإسكندرية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
٩. الكبيسي، عبد الواحد حميد (٢٠٠٨م). أثر استعمال خرائط المفاهيم على التحصيل والتفكير المنظومي لدى طلبة المرحلة المتوسطة في مادة الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة الأنبار. (٢٠١٠م). التفكير المنظومي في التعلم والتعليم استنباطه من القرآن الكريم ،
١٠.مرعب، فاضل باني (٢٠١٥م). فاعلية برنامج تعليمي قائم على النظرية البنائية في اكتساب المفاهيم النحوية والتفكير المنظومي لدى طلاب الصف الرابع الأدبي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية.

١. De bono, E(١٩٨٠), The cort thinking program, Isted, Chicago, North Wacker- Hill CO
٢. Joyce, Bruce and Weil, Marsha (١٩٨٠): Models of Teaching, ٢nd (ed.) Prentice-Hall, New Jersey...

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

التغير المناخي لمحطة بغداد

الباحث م.د هاجر علي راضي
وزارة التربية/المديرية العامة لتربية الكرخ الثانية
lrdaqasm@gmail.com

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى تحليل التغيرات المناخية التي تؤثر على الموازنة المائية في بغداد من عام ١٩١٧ إلى ٢٠١٨. استُخدمت أدوات إحصائية لدراسة عناصر مناخية مثل السطوع الشمسي، درجات الحرارة، سرعة الرياح، الرطوبة النسبية، معدلات الأمطار، والتبخر. أظهرت النتائج انخفاضاً في السطوع الشمسي، خاصة في الصيف، وتزايد درجات الحرارة الصغرى والعظمى، بما يعكس تأثيرات الاحتباس الحراري. كما سجلت الدراسة انخفاضاً في سرعة الرياح والرطوبة النسبية، خاصة في الشتاء، مما يدل على زيادة حالات الجفاف. معدلات الأمطار شهدت انخفاضاً ملحوظاً، خصوصاً في الشتاء والربيع، مع زيادة طفيفة في الخريف. التبخر نتح الممكن أظهر انخفاضاً في الصيف وزيادة طفيفة في الفصول الأخرى، مما يشير إلى فقد مائي متزايد. تم تحليل البيانات باستخدام طرق إحصائية مثل تحليل السلاسل الزمنية، وقدم البحث بيانات تفصيلية عن تأثير التغيرات المناخية على البيئة والموارد المائية في بغداد.

Abstract

The study aims to analyze climatic changes affecting water balance in Baghdad from ١٩١٧ to ٢٠١٨. Statistical tools were used to examine climatic elements such as solar radiation, temperatures, wind speed, relative humidity, rainfall, and evapotranspiration. The results indicated a decrease in solar radiation, particularly in summer, and an increase in both minimum and maximum temperatures, reflecting the impacts of global warming. The study also recorded a decline in wind speed and relative humidity, especially in winter, indicating an increase in drought conditions. Rainfall rates showed a significant decrease, particularly in winter and spring, with a slight increase in autumn. Potential evapotranspiration demonstrated a decrease in summer and a slight increase in other seasons, suggesting increased water loss. The data were analyzed using statistical methods such as time series analysis, providing detailed information on the effects of climatic changes on the environment and water resources in Baghdad.

١- مشكلة البحث:

هل هناك تغير في العناصر المناخية المختلفة في محطة بغداد خلال الفترة من ١٩١٧ إلى ٢٠١٨، وكيف تؤثر هذه التغيرات على الموازنة المائية المناخية في المنطقة؟

٢- اهمية البحث:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تكمن أهمية هذا البحث في فهم التغيرات المناخية طويلة الأمد في محطة بغداد وتقييم تأثيراتها المحتملة على الموارد المائية والنظم البيئية في العراق والمنطقة المحيطة. كما يسهم في توفير قاعدة بيانات علمية يمكن استخدامها في التخطيط البيئي والزراعي وإدارة الموارد المائية لمواجهة التحديات المستقبلية الناجمة عن التغير المناخي.

٣- هدف البحث:

تحليل الاتجاهات الزمنية للسطوع الشمسي الفعلي وتحديد مقدار التغير الشهري والفصلي والسنوي في محطة بغداد. دراسة التغيرات في درجات الحرارة الصغرى والعظمى وتحديد اتجاه ومقدار التغير على مدى الفترات المختلفة. تحليل سرعة الرياح وتحديد الاتجاهات الزمنية للتغيرات الشهرية والفصلية والسنوية. دراسة التغيرات في الرطوبة النسبية وتحديد الاتجاهات العامة للتغير عبر الزمن. تحليل معدلات الأمطار الشهرية والفصلية والسنوية وتحديد مقدار واتجاه التغير دراسة التغيرات في معدلات التبخر نتح الممكن وتحديد تأثير هذه التغيرات على الموازنة المائية المناخية.

٤- فرضية البحث:

ان العناصر المناخية الرئيسية في محطة بغداد قد شهدت تغيرات ملحوظة خلال الفترة من ١٩١٧ إلى ٢٠١٨، مما يؤثر بشكل كبير على الموازنة المائية المناخية في المنطقة.

٥- منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على تحليل بيانات مناخية تم جمعها من محطة بغداد خلال الفترة الممتدة من ١٩١٧ إلى ٢٠١٨. يتم استخدام الأساليب الإحصائية المختلفة لتحليل هذه البيانات، بما في ذلك السلاسل الزمنية، طريقة التمهيد للقيم الفعلية، وخط الاتجاه العام للأشكال البيانية. يتم احتساب معامل الانحدار لتحديد اتجاه ومقدار التغير في العناصر المناخية المختلفة.

٦-الحدود المكانية:

تحظى محافظة بغداد بموقع جغرافي مهم ومتميز حيث يقع ضمن منطقة السهل الرسوبي المنبسط في الجزء الاوسط من العراق، اذ تقع فلكياً بين دائرتي عرض (٤٢ ،٣١، ٤٨، ٣٢) درجة شمالاً الى دائرة عرض شمالاً (٣٩، ٢٠ ،٤٦، ٣٣) ومن خط طول (٠١، ٢٩ ،٥٠، ٤٣) شرقاً الى خط الطول (٨٩، ٤٠ ،٥٦، ٤٤) شرقاً تحدها مدينة ديالى شمالاً شرقي وواسط جنوب شرقي بابل جنوباً والانبار غرباً وصلاح الدين شمالاً الامر الذي جعلها تتمتع بموقع مهم جداً، وتبلغ مساحة محافظة بغداد (٥١٨٨ كم^{٢}) كما موضح في الخريطة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

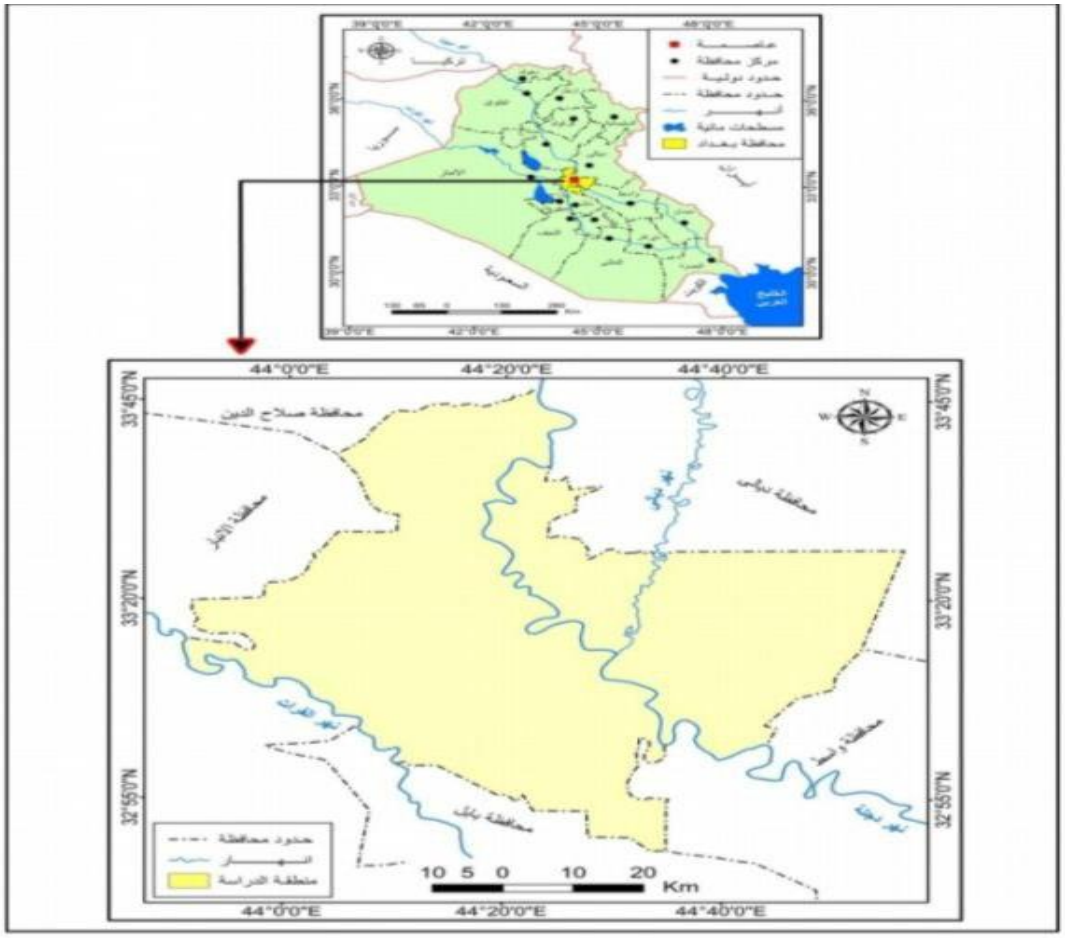

جدول رقم (١) الموقع الفلكي والارتفاع عن مستوى سطح البحر للمحطة بغداد

ت	اسم المحطة	دائرة العراق شمالاً خط الاستواء	خط الطول شرق غرينتش	الارتفاع عن مستوى سطح البحر
١	بغداد	٣٣ ١٤	٤٤ ١٤	٣٤

المصدر: الهيئة العامة للانواء الجوية والرصد الزلزلي ،قسم المناخ، بغداد، بيانات غير منشورة

اولاً: الاتجاه والتغير في السطوع الشمسي الفعلي

١-التغيرات الشهرية

من خلال جدول (٢) يتضح ان الاتجاه العام للسطوع الشمسي الفعلي للمدة (١٩١٧-٢٠١٨) هو نحو الانخفاض في محطة بغداد وفي اغلب الشهور وبلغت نسبة الاتجاه السالبة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الجدول رقم (٢)
مقدار التغير واتجاه السطوع الشمسي الفعلي (الساعة/ يوم) الشهري لمحطة بغداد للمدة (١٩٧١-٢٠٢٠)

الشهر	المعدل	الشهر	المعدل
ك٢	-٠.٣٦	تموز	-١.٨٣٣
شباط	-٠.٤٢	اب	-١.٠٥
اذار	-٠.٦١	ايلول	-١.١٥
نيسان	-٠.٦٦	ت١	-١.٨٨
ايار	-١.٢٨	ت٢	-١.١٤
حزيران	-١.٨٤	ك١	-٠.٣٨

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

حزيران، تموز، اب: تعتبر هذه الأشهر من أشهر الصيف في بغداد، حيث ترتفع درجات الحرارة بشكل كبير وتكون الأجواء جافة. هذا يفسر القيم المنخفضة التي تشير إلى الجفاف وقلة الرطوبة حيث بلغت اعلى معدل بلغ (١.٨٣٣-) ، اذار، نيسان، ايار: أشهر الربيع، حيث تبدأ درجات الحرارة بالارتفاع بشكل تدريجي، وتكون هناك بعض الأمطار المتفرقة التي قد تؤدي إلى قيم متوسطة نسبيًا حيث بلغ في اعلى معدل في شهر ايار بلغ (١.٢٨-)، تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول: أشهر الخريف والشتاء، حيث تنخفض درجات الحرارة وتبدأ الأمطار في الهطول، مما قد يساهم في رفع المعدلات وبلغ اقل معدل في شهر كانون الاول حيث بلغ (٠.٣٨-)

٢-التغيرات الفصلية:

مقدار التغير واتجاه السطوع الشمسي الفعلي الفصلي (ساعة/ يوم) لمحطة بغداد لمدة (١٩٧١-٢٠٢٠) كما موضح في الجدول رقم (٣)

الجدول (٣)

الفصل	الشتاء	الربيع	الصيف	الخريف
المعدل	-٠.٣٩	-٠.٨٥	-١.٥٨	-١.٣٩

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتمادعلى ،وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

في فصل الربيع قيمة السطوع الشمسي الفعلي هي(.٨٥ ٠-)، مما يعني قلة السطوع شمسي مسجل ،اما في فصل الصيف قيمة السطوع الشمسي الفعلي هي(١.٥٨-)، وهي أعلى قيمة مسجلة، مما يشير إلى أن الصيف هو الفصل الأكثر سطوعًا قيمة السطوع الشمسي الفعلي ، ،اما في فصل الخريف قيمة السطوع الشمسي الفعلي هي(١.٣٩-)، وهي قيمة مرتفعة نسبيًا لكنها أقل من الصيف، وفي فصل الخريف بلغت قيمة السطوع الشمسي الفعلي (١.٣٩-) ساعة/ يوم، وهي قيمة مرتفعة نسبياً لكنها اقل من الصيف.اما في فصل الشتاء فهو الاقل لتسجل السطوع الشمسي حيث بلغ (٠.٣٩-). قيمة السطوع الشمسي الفعلي هي ٠.٨٥، مما يشير إلى انخفاض في السطوع مقارنة بالخريف والصيف. هناك تباين ملحوظ في السطوع

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الشمسي بين الفصول، مع زيادات وانخفاضات واضحة بين كل فصل وآخر. التغير الأكبر يتمثل في الانخفاض من الصيف إلى الربيع، مما يشير إلى اختلاف كبير في السطوع بين هذين الفصلين.

٣-مقدار التغير السنوي:

جدول رقم (٤)

اتجاه مقدار التغير للعقد ولكل مدة الدراسة للمعدل السنوي للسطوع الشمسي الفعلي(ساعة/ يوم) لمحطة بغداد للمدة (١٩٧١-٢٠٢٠)

معامل الاتجاه	التغير للعقد	مقدار التغيرلكل مدة الدراسة
-٠.٠٢٢	-٠.٢٢	-١.٠٥

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

اتجاه التغير السنوي:

خلال فترة الدراسة الممتدة لأكثر من ١٠٠ عام، يظهر اتجاه عام لانخفاض السطوع الشمسي بمقدار(٠.٠٢٢ -) ساعة/ يوم سنويًا. هذا يشير إلى تغيرات في العوامل المناخية المحلية مثل الغبار، الغيوم، والتلوث الجوي التي قد تؤثر على كمية الإشعاع الشمسي الواصل إلى الأرض التغير لكل عقدالتغير بمقدار(-٠.٢٢) ساعة/ يوم لكل عقد يعني أن كل عشر سنوات يشهد فيها السطوع الشمسي انخفاضًا ملحوظًا. يمكن أن يكون هذا الانخفاض مرتبطًا بتغيرات كبيرة في المناخ المحلي أو الأنشطة البشرية مثل زيادة التلوث الجوي وتوسع المناطق الحضري، العوامل المحتملة للتغيرات زيادة التلوث الجوي قد تؤدي الأنشطة الصناعية وزيادة الانبعاثات إلى ارتفاع مستويات الجسيمات العالقة في الهواء، مما يقلل من الشفافية الجوية ويؤدي إلى انخفاض السطوع الشمسي التغيرات في الغطاء النباتي إزالة الغابات وزيادة المساحات العمرانية يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في المناخ المحلي (العشا،٢٠١٠:ص١١). (Al-Asha, ٢٠١٠, p. ١١). مما يؤثر على السطوع الشمسي التغيرات المناخية العالمية التأثيرات العالمية لتغير المناخ يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في الأنماط المناخية المحلية، بما في ذلك زيادة تواتر وشدة العواصف الرملية والترابية في المنطقة التأثيرات المحتملة على البيئة والزراعة انخفاض السطوع الشمسي يمكن أن يكون له تأثيرات كبيرة على البيئة والزراعة. قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي النباتات تحتاج إلى كمية كافية من ضوء الشمس لعملية التمثيل الضوئي، وانخفاض السطوع الشمسي يمكن أن يقلل من إنتاجية المحاصيل تغيرات في النظام البيئي الحيوانات والنباتات التي تعتمد على ضوء الشمس قد تتأثر سلبًا بانخفاض مستويات الإشعاع الشمسي (غانم،٢٠١٩،ص١٢٩).(Ghanem, ٢٠١٩, p. ١٢٩).

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ثانياً: الاتجاه والتغير في درجات الحرارة:

أ. الاتجاه والتغير في درجات الحرارة الصغرى الشهري.

جدول رقم (٥)

مقدار التغير واتجاه درجات الحرارة الصغرى الشهرية لمحطة بغداد لمدة الدراسة (١٩٧١-٢٠٢٠)

الشهر	المعدل	الشهر	المعدل
ك٢	٢.٤٢	تموز	٤.٢٤
شباط	٢.٩٧	اب	٥.٢٨
اذار	٣.١٥	ايلول	٤.٤٥
نيسان	٢.٢٦	ت١	٤.٤٣
ايار	٦.٥٣	ت٢	٢.٧٩
حزيران	٤.١١	ك١	٢.٧٩

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على ، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

يُلاحظ ارتفاع عام في درجات الحرارة الصغرى عبر اغلب الأشهر، مما يشير إلى تأثير ظاهرة الاحترار العالمي تكون اكثر وضحوحا في بعض تباين درجات الحرارة بين الأشهر يعكس التغيرات الموسمية المعتادة، ولكن الشهرية وقد تشير إلى تأثيرات مناخية محلية أو إقليمية محددة، (ك١) (ك٢) البرودة المعتدلة في هذه الأشهر قد تكون نتيجة لتأثيرات الرياح الباردة القادمة من الشمال وتناقص الإشعاع الشمسي حيث بلغت على التوالي (٢.٧٩)(٢.٤٢)، (شباط) (اذار) الزيادة الطفيفة في درجات الحرارة تشير إلى بداية الانتقال إلى الربيع وزيادة تدريجية في الإشعاع الشمسي حيث بلغت على التوالي (٢.٩٧)(٣.١٥) (نيسان) الانخفاض الطفيف قد يكون مرتبطاً بتقلبات جوية موسمية أو تأثيرات محلية مثل العواصف الترابية التي تقلل من تسخين الأرض حيث بلغ معدل درجات الحرارة الصغرى في هذا الشهر (٢.٦)، (ايار) الارتفاع الملحوظ يشير إلى بداية تأثيرات الصيف وزيادة في الإشعاع الشمسي، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في درجات الحرارة حيث بلغت (٦.٥٣)، (حزيران) (تموز) الاستمرار في ارتفاع درجات الحرارة يعكس تأثير الحرارة الشديدة في فصل الصيف، مع تأثير الرياح الجافة والحارة القادمة من الجنوب حيث بلغت (٤.١١)(٤.٢٤) على التوالي، (اب) استمرار الارتفاع يدل على ذروة الصيف، حيث تكون الإشعاعات الشمسية في أقصى قوتها حيث بلغت (٥.٢٨)، (ايلول) بداية الانخفاض التدريجي تشير إلى الانتقال إلى فصل الخريف وتراجع تأثير الحرارة الشديدة حيث بلغت (٤.٤٥) (ت١) و(ت٢) الانخفاض المستمر يعكس التغيرات الموسمية الطبيعية مع اقتراب فصل الشتاء حيث بلغت (٤.٤٣)(٢.٧٩) على التوالي.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٢- التغير الفصلي:

الجدول (٦)

مقدار التغير واتجاه درجات الحرارة الصغرى الفصلية م لمحطة بغداد (١٩٧١-٢٠٢٠)

الفصل	الشتاء	الربيع	الصيف	الخريف
المعدل	٢.٧٢	٢.٩٨	٤.٥٥	٣.٨٧

المصدر: **:** من عمل الباحثة بالاعتمادعلى، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

في الصيف سجلت درجات الحرارة الصغرى في الصيف أعلى معدل للتغير بمقدار (٤.٥٥)مئوية. هذا يشير إلى زيادة ملحوظة في درجات الحرارة خلال فصل الصيف، مما قد يؤثر على الراحة الحرارية وصحة السكان، وزيادة في استهلاك الطاقة للتبريد،الخريف جاء في المرتبة الثانية بتغير قدره(٣.٨٧) مئوية، مما يدل على ارتفاع ملحوظ في درجات الحرارة الصغرى في هذا الفصل. قد يكون لهذا تأثير على الزراعة ومواسم الحصاد، التغير في درجات الحرارة الصغرى في الربيع هو (٢.٩٨) مئوية. هذا يمكن أن يؤثر على فترة الإزهار والنمو للنباتات،في فصل الشتاءأقل معدل للتغير تم تسجيله في فصل الشتاء بمقدار(٢.٧٢) مئوية. رغم أنه أقل مقارنة ببقية الفصول، إلا أن هذه الزيادة تشير إلى شتاء أقل برودة مما كان عليه في السابق، مما قد يؤثر على الأنماط المناخية والتوازن البيئي.(غانم،٢٠١٩،ص١٢٩) Ghanem, (٢٠١٩, p. ١٢٩).

٣- التغير السنوي:

الجدول رقم (٧) مقدار التغير واتجاه درجات الحرارة الصغرى السنوي لمحطة بغداد للمده (١٩٧١-٢٠٢٠)

الجدول (٧)

معامل الاتجاه	التغير للعقد الواحد	التغير لكل مدة الدراسة
٠.٠٧٣٥	٠.٧٤	٣.٥٢

المصدر: **:** من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

مقدار التغير لكل مدة الدراسة سجلت درجات الحرارة الصغرى زيادة قدرها (٣.٥٢) مئوية على مدار المدة من ١٩١٧ إلى ٢٠١٨. هذا يمثل تغيرًا كبيرًا ويشير إلى تأثيرات طويلة الأمد للتغير المناخي في بغداد، التغير للعقد الواح يشير التغير بمقدار(٠.٧٤)مئوية لكل عقد إلى أن درجات الحرارة الصغرى تتزايد بمعدل ثابت نسبيًا مع مرور الوقت. هذا التغير الدوري يمكن أن يكون له تأثيرات تراكمية على البيئة والنظام المناخي في المنطقة معامل الاتجاه (٠.٠٧٣٥) يعكس الاتجاه العام لزيادة درجات الحرارة الصغرى السنوية معامل الاتجاه الإيجابي يشير إلى أن هناك زيادة مستمرة ومتواصلة في درجات الحرارة الصغرى (ناموس،٢٠١٧،ص٢٨٤).(Namus, ٢٠١٧, p. ٢٨٤))

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

ب- التغير بالاتجاه والتغير في درجات الحرارة العظمى:

١-التغيرات الشهرية

جدول (٨)

مقدار التغير واتجاه درجات الحرارة العظمى م الشهرية لمحطة بغداد للمدة (١٩٧١-٢٠٢٠)

الشهر	المعدل	الشهر	المعدل
ك٢	١.٦١	تموز	٢.٢٦
شباط	٢.٤٨	اب	٣.٢١
اذار	٣.٥	ايلول	٠.١٣
نيسان	٢.٩٩	ت١	١.٩٥
ايار	٣.١٢	ت٢	٠.٢٦
حزيران	٢.٤١	ك١	٢.١١

المصدر: **:** من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

زيادة نسبة الغازات الدفيئة مثل ثاني اوكسيد الكربون والميثان ،التى تؤدي الى زيادة تاثير الاحتباس الحراري وتغيرات في نمط الحراري للارض بسبب الأنشطة البشرية مثل ازالة الغابات والتوسع العمراني والصناعي وهذا التوسع يؤدي الى زيادة انبعاثات الحرارة وتغير في استخدام الارض ممايؤثر على درجات الحرارة (الاسدي،٢٠١٣،ص٨٣).(Al-Asadi, ٢٠١٣, p. ٨٣) .

في اب بلغت (٣.٢١) مئوية، وذلك يرجع للكتل الهوائية الحارة المستمرة الذي يقلل من تاثير التبخر وانخفاض الرطوبة، وقل معدل سجل في شهر(ك٢) حيث بلغت (١.٦١) مئوية ويعود الارتفاع في هذ الشهر زيادة في تواتر وشدة الظواهر الجوية مثل التيارات الهوائية الدافئة القادمة من المحيطات تأثير التغيرات في دوران الغلاف الجوي التي تؤدي إلى أنماط طقس أكثر دفئًا.

٢- التغيرات الفصلية:

الجدول (٩)

مقدار التغير واتجاه الحرارة الغظمى م الفصلية لمحطة بغداد للمدة (١٩٧١-٢٠٢٠)

الشتاء	الربيع	الصيف	الخريف
٢.٣٢	٣.٢٤	٢.٦	٠.٧٩

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

يشير الجدول رقم (٩) إلى أن درجات الحرارة العظمى في بغداد شهدت زيادة على مدار العقود، مع اختلاف في مقدار هذه الزيادة حسب الفصول، الربيع والصيف هما الأكثر تأثراً بزيادة درجات الحرارة، بينما الخريف هو الأقل تأثراً حيث بلغت على التوالي (٣.٢٤)(٢.٦) (٠.٧٩) مئوية على التوالي.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

الرسم رقم (١) مقدار التغير واتجاه الحرارة الغظمى م الفصلية لمحطة بغداد للمدة (١٩٧١-٢٠٢٠)

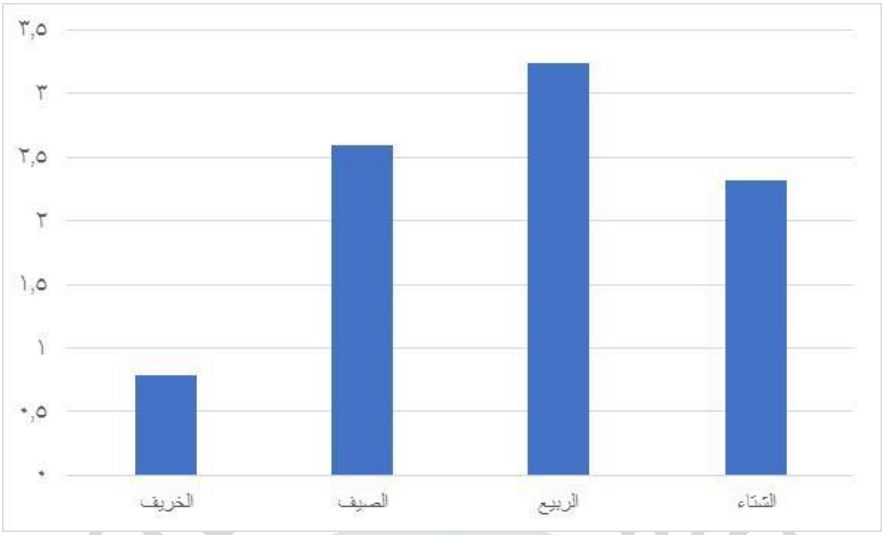

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (٩)

٣-التغيرات السنوية:

جدول رقم (١٠)

مقدار التغير واتجاه الحرارة الغظمى م السنوية لمحطة بغداد للمدة (١٩٧١-٢٠٢٠)

معامل الاتجاه	التغير للعقد	التغير لكل مدة الدراسة
٠.٠٤٦٦	٠.٤٧	٢.٢٤

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

تبين البيانات إلى أن درجات الحرارة العظمى السنوية في بغداد قد شهدت زيادة واضحة ومستقرة على مدار العقود. هذه الزيادة يمكن أن تكون ناتجة عن تغيرات مناخية طويلة الأمد، مما يعكس تأثيرات الاحتباس الحراري وتغير المناخ على المنطقة،يشير الجدول (١٠) الى ان التغير لكل مدة الدراسة الى زيادة حيث بلغت (٢.٢٤)مئوية وهذا يدل على ان درجات الحرارة العظمى في بغداد شهدت زيادة ملحوظة خلال مدة الدراسة،وبلغ التغير لكل عقد (٠.٤٧)مئوية لكل عقد يعكس زيادة ثابتة ومستقرة في درجات الحرارة العظمى عبر العقود المختلفة ، وبلغت معامل الاتجاه العام (٠.٠٤٦٦)مئوية وهذا المعامل يعبر عن الميل او الاتجاه العام لدرجة الحرارة العظمى على الفتره الزمنية .كلما زادت قيمة هذا المعامل كلما كتن الاتجاه نحو الزيادة اكبر في درجات الحرارة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الشكل رقم (٢)

مقدار التغير واتجاه الحرارة العظمى م السنوية لمحطة بغداد للمدة (١٩٧١-٢٠٢٠)

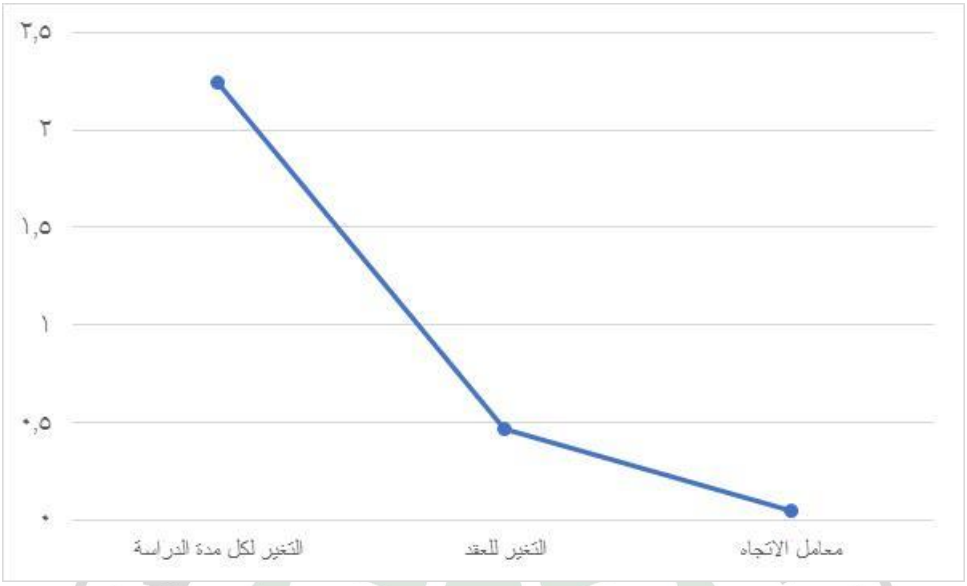

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (١٠)

ثالثاً: الاتجاه والتغير في سرعة الرياح:

١-التغيرات الشهرية:

جدول رقم (١١)

مقدار التغير واتجاه سرعة الرياح الشهرية م/ ثا لمحطة بغداد للمدة (١٩٧١-٢٠٢٠)

الشهر	المعدل	الشهر	المعدل
ك٢	-٠.٤	تموز	-١.٢٧
شباط	-٠.٦٩	اب	-١.٣
اذار	-٠.٨٥	ايلول	-٠.٣٩
نيسان	-٠.٥٢	ت١	-٠.١٥
ايار	-٠.٦	ت٢	-٠.٤١
حزيران	-١.١٦	ك١	-٠.٠٧

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

يبين الجدول (١١) الى النمط تناقصي في سرعة الرياح الشهرية لمدة الدراسة في محطة بغداد وان التغير الاكبر في سرعة الرياح كان خلال فصل الصيف ،مماقد يكون له تاثير على المناخ المحلي والنشاطات الزراعية والبيية ،ويمكن ان تعزى هذه التغيرات الى عوامل مناخية مختلفة او تاثير طويل الامد للتغير المناخي العالمي (الموسوي،٢٠١٣،ص٢٧)(Al-Moussawi, ٢٠١٣, p. ٢٧)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

جميع الشهور اظهرت انخفاضاً في سرعة الرياح خلال مدة الدراسة واكبر انخفاض سجل في شهر اب حيث بلغ (١.٣-)م/ث يلية شهر تموز حيث بلغ (١.٢٧-)م/ث،ممايشير الى ان الصيف كان الموسم الذي شهد اكبر انخفاض في سرعة الرياح.ام اقل انخفاض فقد سجل كانون الثاني حيث بلغ (٠.٠٧-)م/ث ،مما يشير ان فصل الشتاء اقل انخفاض في سرعة الرياح مقارنة بباقي الاشهر.

٢- التغيرات الفصلية:

الجدول رقم (١٢)

مقدار التغير واتجاه سرعة الرياح الفصلية م/ ثا لمحطة بغداد للمدة (١٩٧١-٢٠٢٠)

الشتاء	الربيع	الصيف	الخريف
-٠.٣٩	-٠.٦٦	-١.٢٤	-٠.٣٢

المصدر: **:** من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

التغير في سرعة الرياح الفصلية لمحطة بغداد يظهر اتجاهاً عاماً نحو الانخفاض في جميع الفصول، شهدت سرعة الرياح في فصل الخريف اخفاضاً طفيفاً حيث سجلت (٠.٢٣-) م/ث. وهذا يشير الى ان الرياح في هذا الفصل اصبحت اقل شدة بمرور الوقت،وهو ماقد يكون مرتبطاً بتغيرات في الانماط الجوية او المناخية.وفي فصل الصيف اظهرت اقل انخفاضاً في سرعة الرياح حيث بلغت (١.٢٤-)م/ث هذا الانخفاض قد يكون نتيجة لتغيرات الكبيرة في المناخ او قد يكون ناتجاً عن تاثيرات محلية مثل زيادة النشاط البشري او التغيرات في استخدام الاراضي.في فصل الربيع انخفضت سرعة الرياح بمقدار (٠.٦٦-) م/ث يمكن ان يعزى هذا الانخفاض الى التغيرات الموسمية وتاثيراتها على الانماط الجوية المعتادة،بما في ذلك التغيرات في الضغط الجوي والتيارات الهوائية.في فصل الشتاء انخفضت سرعة الرياح بمقدار (٠.٣٩-)م/ث هذا الانخفاض الطفيف يمكن ان يكون مرتبطاً بالتغيرات في الانظمة الجوية الشتوية التى تؤثر على المنطقة،مثل ترددوحجم الانظمة المنخفضة للضغط،بشكل عام الاتجاه العام يشير الى الانخفاض في سرعة الرياح في جميع فصول السنه طول مدة الدراسة (ابودية،٢٠١١،ص٣٠٦). (Aboudia, ٢٠١١, p. ٣٠٦).

ثالثاً:التغيرات السنوية:

الجدول رقم (١٣)

مقدار التغير للعقد ولكل مدة الدراسة والاتجاه الرياح م/ثا خلال مدة الدراسة (١٩٧١-٢٠٢٠)

معامل الاتجاه	التغير للعقد	مقدار التغير لكل مدة الدراسة
-٠.٠١٣٦	-٠.١٤	-٠.٦٥

المصدر: المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

يظهر مقدار التغير السنوي لسرعة الرياح انخفاضاً بمقدار (٠.٦٥-) م/ثا على طول مده الدراسة هذا يشير الى وجود اتجاه عام الانخفاض سرعة الرياح على مدار العقود.وعند التحليل على مستوى العقد، نرى ان سرعة الرياح انخفضت بمقدار(٠.١٤-)م/ثا لكل عقد .هذا يعطى فكرة عن معدل الانخفاض الثابت على مدار السنوات،مما يسهل مقارنة الفترات الزمنية المختلفة ونحدد السنوات التى شهدت تغيرات اكبر او اقل.معامل الاتجاه العام هو (٠.٠١٣٩-)م/ثا يمثل هذا المعامل الميل الخطي لانخفاض سرعة الرياح

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

السنوية.يعني هذا ان هناك انخفاضاً طفيفاً ومستمراً في سرعة الرياح كل عام.الاتجاه العام يشير للانخفاض في سرعة الرياح الى التغيرات البيئية ومناخية مستمرة على مدى مدة الدراسة.بالاضافة الى العوامل العالمية قد تلعب العوامل المحليه مثل التوسع العمراني.والتغيرات في استخدام الاراضي.وزيادة التلوث دوراً في هذا الانخفاض (غانم،،ص١٣٠،٢٠١٩)(Ghanem, p. ١٣٠, ٢٠١٩ .).

رابعاً:الاتجاه والتغير في الرطوبة النسبية:

١-التغير الشهري:

الجدول رقم (١٤)

مقدار التغير واتجاه الرطوبة النسبية % الشهري لمحطة بغداد (١٩٧١-٢٠٢٠)

الشهر	المعدل	الشهر	المعدل
ك٢	-٣.٨٩	تموز	-١.١٨
شباط	-٨.٩٧	اب	-٢.٥٣
اذار	-٧.٠١	ايلول	-٠.٢
نيسان	-٢.٠٧	ت١	٢.٤٦
ايار	٢.٩٤	ت٢	-٨.٢٢
حزيران	-٠.٠٩	ك١	-٠.٣٩

المصدر: **:** من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

يتبين من الجدول (١٤)ان هناك انخفاض في الرطوبة النسبية في معظم شهور ،ممايشير الى زيادة الجفاف وتغيرات في انماط الامطار،ان اقل معدلات سجلت في الاشهرشباط ،تشرين الثاني،حيث بلغت (٨.٩٧-)(٨.٢٢-)%،اما اعلى المعدلات في شهرى ايارونشرين الاول وهذا يدل على تاثير الامطار الربيعية وبداية موسمالامطار على الرطوبة النسبية.

٢-التغير الفصلي:

الجدول رقم (١٥)

مقدار التغير واتجاه الرطوبة النسبية % الفصلي لمحطة بغداد (١٩٧١-٢٠٢٠)

الشتاء	الربيع	الصيف	الخريف
-٤.٤١	-٢.٠٥	-١.٢٧	-١.٩٩

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

الاتجاه العام هو انخفاض في كل فصول السنة كما هو موضح في الجدول(١٥)الانخفاض خلال فصل الشتاء حيث بلغ (٤.٤١-)%يشير الى تغيرات مناخية تؤدي الى فصول شتاء اكثر جفافاً،اما التغيرات في فصل الصيف حيث بلغت (١.٢٧-)%،ممايشير الى ان التغيرات في الرطوبة النسبية اكثر تاثير بموجات الجفاف مقارنة بالفصول الاخرى.وذلك بسبب ارتفاع درجات الحرارة يؤدي الى التبخر ،كذلك قلة الامطار الصيفية ممايساهم في انخفاض الرطوبة،فضلاً عن موجات الحر وزيادة ساعات سطوع الشمسي،وفي فصل الخريف بلغت (١.٩٩-)%ويرجع السبب الى بداية موسم الامطار في بعض الاجزاء في فصل الخريف قد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تكون اقل تاثير على الرطوبة النسبية وتغيرات نمط الطقس والخروج من فصل الصيف الجاف.اما الربيع فقد سجل معدل (٢.٠٥-)% وذلك يرجع الى التقلب في انماط الرياح وتغيرات في هطول الامطار الربيعية.

٣-التغير السنوي

الجدول رقم (١٦)

مقدار التغير للعقد ولكل مدة الدراسة والاتجاه الرطوبة النسبية(%) خلال مدة الدراسة (١٩٧١-٢٠٢٠)

معامل الاتجاه	التغير للعقد	مقدار التغير لكل مدة الدراسة
-٠.٠٥١	-٠.٥١	-٢.٤٣

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ،بيانات غير منشوره.

يتبين من الجدول (١٦) ان التغير خلال مدة الدراسة قد بلغ (٢.٤٣-)% وهذا يشير الى الانخفاض في الرطوبة النسبية خلال مدة الدراسة .ويعتبرهذا التغير ملحوظاً ويشير الى جفاف اكبر على مر السنين،والتغير للعقد بلغ (٠.٥١-)%وهذا يشير الى ان الرطوبة النسبية في محطة بغداد قد انخفضت بشكل مستمر على مدى العقود ،اما معامل الاتجاه العام فقد بلغ (٠.٥١-)% معامل الاتجاه السلبي هذا يعني ان هناك اتجاهاً عامأنحو الانخفاض في الرطوبة النسبية مع مرور الوقت ويشير الى ان التغير ثابت ومستمر خلال مدة الدراسة.

خامساً:الاتجاه والتغير في الامطار

١- التغير الشهري

الجدول (١٧)

مقدار التغير واتجاه الامطار ملم الشهري لمحطة بغداد (١٩٧١-٢٠٢٠)

الشهر	المعدل	الشهر	المعدل
ك٢	-١٢.٦٧	تموز	٠
شباط	-٧.٨٥	اب	٠
اذار	-٢٠.٩٦	ايلول	٠
نيسان	٢.٤١	ت١	١٣.١٦
ايار	٠.١٤	ت٢	٢٥.٣٢
حزيران	٠	ك١	-١٣.٠٥

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ،بيانات غير منشوره.

يتبين من الجدول (١٧) ان الاشهر ك١، ك٢شباط،اذار قد سجلت انخفاض في الامطار حيث بلغت على التوالي (١٣.٠٥-،١٢.٦٧-،٧.٨٥-،٢٠.٩٦-) ملم،وهذا يرجع الى الزيادة في درجات الحرارة العالمية قد تؤدي الى تغير نمط هطول الامطار،فضلا عن التصحر وازالة الغابات التى تؤثر على الدوره الهدورجين،فضلا عن ظاهرة النينو والنينيا التى تؤثر على توزيع الامطار (القريشي،٢٠١٠)-(Al-Qurashi, ٢٠١٠) . اما في شهري ت١،ت٢ قد سجلت ارتفاع في معدل الامطار حيث بلغت (١٣.١٦،٢٥.٣٢) ملم على التوالي و هذا يرجع الى زيادة في حالات الطقس المتطرفة مثل الامطار

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الغزيره، فضلاً عن التغيرات في التيارات الهوائية التى قد تؤدي الى حمل كميات اكبر من الرطوبة الى المنطقة.

٢-الفصلي:

الجدول(١٨)

مقدار التغير واتجاه الامطار ملم الفصلي لمحطة بغداد (١٩٧١-٢٠٢٠)

الشتاء	الربيع	الصيف	الخريف
-٣٤	-١٩	٠	٣٩

المصدر: **:** من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

يتبين من الجدول (١٨) تاثيرات متنوعة للتغير المناخي على معدلات الامطار في محطة بغداد حيث سجل الشتاء والربيع انخفاضاً حيث سجلت (-٣٤،-١٩)ملم وهذ يرجع الى التغيرات المناخية العالميه والتاثيرات البشرية تؤدي الى انخفاض في معدلات الامطار خلال هذه الفصول.اما في فصل الخريف زياده وقد سجلت (٣٩) ملم وهذا يرجع التيارات الهوائية تؤدي الى حمل كميات اكبر من الرطوبة،فضلاً عن التغيرات المناخية المحلية قد تسبب زيادة في حالات الطقس المتطرف مثل الامطار الغزيره.

٣-السنوي:

الجدول(١٩)

مقدار التغير للعقد ولكل مدة الدراسة والاتجاه لامطار (ملم) خلال مدة الدراسة (١٩٧١-٢٠٢٠)

معامل الاتجاه	التغير للعقد	مقدار التغير لطول مدة الدراسة
-٠.٣٠٤	-٣.٠٤	-١٤.٦

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

يتبين من الجدول (١٩) مقدار التغير لمدة الدراسة حيث بلغت (١٤.٦) ملم يشير هذا الى انخفاض كبير في معدلات الامطار على طول مده الدراسة يمكن ان يكون نتيجة لتغيرات مناخية طويلة الامد مرتبطة بالاحتباس الاحراري وتاثيره على الدوره الهيدرولوجية.اما التغير للعقد فقد بلغ (-٣.٠٤) ملم يشير هذا التغير الى ان كل العقود يشهد انخفاض في متوسطٌ في معدل الامطار وهذا النمط من الانخفاض يعكس التغيرات المستمرة في المناخ والتاثيرات البيئية الناتجة عنها.معامل الاتجاه بلغ (-٠.٣٠٤) ملم معامل الاتجاه تشير الى انخفاض في الاتجاه العام امعدلات الامطار بمرور الوقت ويدل على اتجاه مستمر نحو الانخفاض في كميات الامطار.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

سادساً: التغير والاتجاه في التبخر نتح الممكن.

١-التغيرات الشهرية

جدول (٢٠)

مقدار التغير واتجاه التبخر نتح الممكن ملم الشهري لمحطة بغداد لمدة (١٩٧١-٢٠٢٠)

الشهر	المعدل	الشهر	المعدل
ك٢	١	تموز	-٤١
شباط	٥	اب	-٣٣
اذار	٦	ايلول	-١٦
نيسان	١	ت١	-٣
ايار	-١١	ت٢	-١
حزيران	-٣٢	ك١	٥

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على ، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

تشهد مدينة بغداد صيفًا حارًا طويلًا، مما يزيد من معدل التبخر.اما بالنسبة للرطوبة فهي منخفضة عمومًا في المناطق الصحراوية مثل بغدادالتى تعزز من عملية التبخر. وكذلك الرياح الموسمية قد تزيد من معدل التبخر في بعض الاوقات.(الاسدي،٢٠١٣،ص٨٣)

يشهد فصل الصيف انخفاضًا كبيرًا في التبخر نتح الممكن، مما يشير إلى انخفاض معدلات التبخر ، تحديداً في الاشهر حزيران حيث سجلت (-٤١ ملم)، أيار (-٣٣ ملم)، وتموز (-٣٢ ملم). اما في الخريف والشتاء تشهد بعض الارتفاعات، خصوصًا في تشرين الأول وتشرين الثاني، مما يشير إلى زيادة معدلات التبخر نتح الممكن خلال هذه الأشهر. حيث سجلت في تشرين الأول (٦ ملم) وتشرين الثاني (٥ ملم). **اما** في أشهر الشتاء مثل كانون الثاني وشباط، حيث تكون التغيرات طفيفة، مما قد يشير إلى استقرار نسبي في معدلات التبخرحيث بلغت (١،٥) ملم على التوالي.

٢-التغير الفصلي:

جدول (٢١)

مقدار التغير واتجاه التبخر نتح الممكن ملم الفصلي لمحطة بغداد لمدة (١٩٧١-٢٠٢٠)

الشتاء	الربيع	الصيف	الخريف
١١	-٤	-١٠٧	-٢٠

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

الصيف يظهر أكبر انخفاض في معدل التبخر نتح الممكن، مما قد يكون مرتبطًا بارتفاع درجات الحرارة وانخفاض نسبة الرطوبة وارتفاع معدلات التبخرحيث بلغت (-١٠٧ ملم)، مما يشير إلى انخفاض كبير في معدلات التبخر خلال هذا الفصل، أقل معدل تغيرفي فصل الربيع حيث بلغت (-٤ ملم)، مما يشير إلى استقرار نسبي في معدلات التبخر. اما في فصلي الشتاء والخريف تظهر معدلات تغير أقل، مما يشير إلى أن

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

هذه الفصول تشهد توازنًا نسبيًا في التبخر نتح الممكن حيث بلغت (١١ملم) في فصل الشتاء و(٢٠- ملم) في فصل الخريف.

٣-السنوي:

الجدول(٢٢)

مقدار التغير للعقد ولكل مدة الدراسة والاتجاه للتبخر نتح الممكن (ملم) خلال مدة الدراسة (١٩٧١-٢٠٢٠)

معامل الاتجاه	التغير للعقد	التغير لكل مدة الدراسة
٠.١٤٤١	١	٧

المصدر: **:** من عمل الباحثة بالاعتماد على، وزارة النقل، الهيئة العامة الانواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشوره.

التغير لكل مدة الدراسة يشير إلى أن هناك زيادة طفيفة في التبخر نتح الممكن عبر المدة الكاملة للدراسةحيث بلغ (٧ملم)(٢٠١٨-١٩١٧) التغير لكل عقد يؤكد على أن التغير السنوي متدرج وبطيء، بزيادة مقدارها ١ ملم لكل عقد. معامل الاتجاه :القيمة ٠.١٤٤١ تشير إلى أن هناك اتجاهًا عامًا نحو زيادة التبخر نتح الممكن على مدار الزمن، وإن كانت الزيادة صغيرة نسبياً.

الاستنتاجات:

١- **السطوع الشمسي الفعلي:** أظهرت النتائج انخفاضًا عامًا في السطوع الشمسي الشهري في معظم الشهور، مع أكبر انخفاض في أشهر الصيف. التغير الفصلي أظهر أيضًا انخفاضًا في السطوع الشمسي، خاصة في فصل الصيف. السطوع الشمسي السنوي أظهر انخفاضًا بمقدار ٠.٠٢٢ ساعة/يوم سنويًا.

٢- **درجات الحرارة: درجات الحرارة الصغرى** :شهدت زيادة في معظم الأشهر والفصول، مع ارتفاع أكبر في فصل الصيف.

درجات الحرارة العظمى :أظهرت زيادة ملحوظة في جميع الفصول، وكان أكبر ارتفاع في فصلي الربيع والصيف.

التغير السنوي أظهر زيادة مستمرة في درجات الحرارة الصغرى والعظمى.

٣- **سرعة الرياح:** أظهرت النتائج انخفاضًا عامًا في سرعة الرياح الشهرية والفصلية والسنوية، مع أكبر انخفاض في فصل الصيف.

٤- **الرطوبة النسبية:** أظهرت النتائج انخفاضًا في الرطوبة النسبية الشهرية والفصلية والسنوية، مما يشير إلى زيادة الجفاف.

٥- **الأمطار:** أظهرت النتائج انخفاضًا عامًا في معدلات الأمطار الشهرية والفصلية والسنوية، مع زيادات طفيفة في بعض الأشهر.

٦- **التبخر نتح الممكن:** أظهرت النتائج انخفاضًا في معدلات التبخر نتح الممكن في فصل الصيف وزيادة طفيفة في الفصول الأخرى.

التوصيات:

١-تقديم توصيات عملية للسياسات اقتراح سياسات حكومية وإجراءات تنظيمية للمساعدة في التخفيف من آثار التغير المناخي على بغداد، مثل وضع قيود على التلوث ودعم البحوث في مجال التغير المناخي.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٢- العمل مع الجهات المحلية والدولية لتطوير خطط استراتيجية تستهدف التغير المناخي وتأثيراته على المدى الطويل.

٣- إنشاء قاعدة بيانات مناخية موسعة تطوير قاعدة بيانات شاملة تحتوي على البيانات المناخية المختلفة لمحطة بغداد والفترات الزمنية المختلفة، وتحديثها بانتظام.

٤- تشجيع التعاون مع المؤسسات البحثية المحلية والدولية لجمع وتحليل البيانات المناخية بشكل مستمر.

٥- التوعية والتعليم تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية لزيادة الوعي حول تأثيرات التغير المناخي وسبل التكيف معها.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن التغيرات المناخية قد أثرت بشكل كبير على الموازنة المائية في بغداد على مدار الفترة من ١٩١٧ إلى ٢٠١٨. فقد كشفت النتائج عن تزايد درجات الحرارة، انخفاض السطوع الشمسي، وتغيرات ملحوظة في سرعة الرياح والرطوبة النسبية، مما يعكس تأثيرات الاحتباس الحراري ويدل على زيادة حالات الجفاف. كما أظهرت الدراسة انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الأمطار، خاصة في فصلي الشتاء والربيع، بالإضافة إلى تقلبات في التبخر نتح الممكن. جميع هذه التغيرات تساهم في زيادة فقدان المياه، مما يبرز الحاجة الملحة إلى استراتيجيات فعالة لإدارة الموارد المائية والتكيف مع التغيرات المناخية. توفر هذه البيانات الأساس الضروري لفهم تأثيرات التغيرات المناخية على البيئة والموارد المائية في بغداد، مما يساعد في تطوير سياسات وإجراءات للتعامل مع التحديات المستقبلية.

المصادر:

١- غانم ،علي احمد ،التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضروالمستقبل،ط١،دار النشر الحامد للنشر والتوزيع،عمان-الاردن،٢٠١٩.

٢- الموسوي ،علي صاحب طالب ،العلاقات المكانية بين الخصائص المناخية والبشريةومظاهر التصحروتاثيراتهافي العراق،مجلة اداب البصره ،العدد ٦٧،٢٠١٣.

٣-الاسدي،كاظم بعد الوهاب حسن،واحمد جاسم محمد الحسان،اثر التغير المناخي في تغير خطوط التساوي الرطوبة النسبية في العراق،مجلة اداب البصرة العد٦٧،٢٠١٣.

٤-ناموس،حمدان باجي واخرون،التغيرات الهيدرولوجية لاهوار جنوب العراق،مجلة اداب البصرة،العدد٨٠،٢٠١٧.

٥-القريشي،شيماء كريم هادي،اثر التغير المناخي على الاتجاهات الرطوبة النسبية في المنطقة الوسطى من العراق،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد،كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية،٢٠١٠.

٦-العشا،بلقيس عثمان،رسم خارطة تهديدات تغير المناخ وتاثيرات التنمية الانسانية في البلدان العربية برنامج الامم المتحدة الانمائي ،المكتب الاقليمي للدول العربية ٢٠١٠.

٧-ابو دية،محمد معتوق وثلئر مظهر العزاوي ،دراسة تحليلية وصفية احصائية على التغير المناخي في الاردن خلال الفتره الزمنية (١٩٥٥-٢٠٠٥)،مجلة الجمعية الجغرافية العراقية المجلد١،العدد،٦٣،٢٠١١.

Reference

Abu Diya, M. M., & Al-Azzawi, T. M. (٢٠١١). An analytical, descriptive, and statistical study on climate change in Jordan during the period (١٩٥٥-٢٠٠٥). Journal of the Iraqi Geographical Society, ١(٦٣), ١٢٣-١٤٥.

ISSN–2536–0027

Al-Asadi, K. B. A.-W. H., & Al-Hassan, A. J. M. (٢٠١٣). The impact of climate change on the change of relative humidity equator lines in Iraq. Basra Literature Magazine, ٦٧, ٤٥-٦٠.

Al-Asha, B. O. (٢٠١٠). Mapping the threats of climate change and the effects of human development in Arab countries. United Nations Development Program, Regional Office for Arab States.

Al-Moussawi, A. S. T. (٢٠١٣). Spatial relationships between climatic and human characteristics and manifestations of desertification and its effects in Iraq. Basra Literature Magazine, ٦٧, ٢٣-٤٠.

Al-Quraishi, S. K. H. (٢٠١٠). The impact of climate change on relative humidity trends in the central region of Iraq (Unpublished master's thesis). University of Baghdad, Ibn Rushd College of Education for Humanities.

Ghanem, A. A. (٢٠١٩). Climate change in the Arab world: Past, present and future (١st ed.). Al-Hamed Publishing and Distribution House.

Namous, H. B., & others. (٢٠١٧). Hydrological changes in the marshes of southern Iraq. Basra Literature Magazine, ٨٠, ١١٢-١٣٠.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ و موقف دول الخليج العربي منه

الباحث حميد سيلاوي لفتة المالكي
مديرية تربية محافظة البصرة
الكلية التربوية المفتوحة

Abstract

The topic "The Iraqi invasion of Kuwait in ١٩٩٠ and the position of the Arab Gulf states on it" is one of the important topics because it sheds light on one of the issues that was considered a shock and a violent shock to the Arab regional system, and contributed to a rift and split in positions between supporters, opponents, and neutrals. The research aims to study the situation. Gulf countries from the invasion, based on the close relations between Kuwait and the rest of the Gulf countries that were united by one regional bloc, which is the Cooperation Council for the Arab Gulf States, which prompted those countries to stand firmly before the Iraqi government, in addition to their support of the international coalition forces gathered by the United States. The United States issued a UN decision to liberate Kuwait from Iraqi forces. The research was divided into two axes. The first dealt with the Iraqi invasion of Kuwait on August ٢, ١٩٩٠, highlighting the circumstances that preceded the invasion and the events that followed. The second axis was devoted to studying the Gulf position on the Iraqi invasion of Kuwait.

- **المستخلص**

يعد موضوع "الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وموقف دول الخليج العربي منه" من الموضوعات المهمة لأنه يسلط الضوء على أحد القضايا التي عدت بمثابة صدمة وهزة عنيفة للنظام الاقليمي العربي، وساهم في حدوث تصدع وانشقاق في المواقف بين مؤيد ومعارض ومحايد، ويهدف البحث الى دراسة الموقف الخليجي من الاجتياح وذلك انطلاقاً من العلاقات الوثيقة بين الكويت وبقية الدول الخليجية التي كان يجمعها تكتل اقليمي واحد وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو الامر الذي دفع تلك الدول الى الوقوف بحزم امام الحكومة العراقية، فضلاً عن قيامها بدعم قوات التحالف الدولي التي جمعتها الولايات المتحدة الامريكية بقرار أممي لتحرير الكويت من القوات العراقية. تم تقسيم البحث على محورين، تناول الاول الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من شهر آب عام ١٩٩٠ وتم فيه تسليط الضوء على الظروف التي سبقت الاجتياح وما تلاه من احداث. اما المحور الثاني فقد كرس لدراسة الموقف الخليجي من الاجتياح العراقي للكويت.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- **الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من شهر آب عام ١٩٩٠**

ظلت الكويت هدفاً لجميع الانظمة السياسة التي تعاقبت على حكم العراق منذ قيام الحكم الوطني في العراق عام ١٩٢١، إذ تعرضت العلاقات العراقية –الكويتية بين الحين والاخر الى بعض الهزات المتمثلة بانتهاك حدود الكويت تارة، أو التهديد بالضم تارة أخرى، وعلى الرغم من ذلك لم يحدث أن وصل الأمر الى حد الاجتياح العسكري الكامل لأراضيها كما حدث في الثاني من شهر آب عام ١٩٩٠، وكان ذلك مفاجئة غير سارة بالنسبة للكويت[١].

خرج العراق من حربه مع ايران، متصدعاً اقتصادياً، إذ كلفته الحرب قرابة (١١٠) مليار دولار، كما أنفق العراق (١٠٢) مليار دولار على شراء وتصنيع آلته الحربية[٢]، كما كانت لديه مدخرات مالية تصل الى أكثر من (٣٨) مليار دولار، وعند انتهاء الحرب أصبح مديناً بما يقارب (١٠٠) مليار دولار، في حين بلغت خسائر الحرب المادية حوالي (٣٠٠) مليار دولار[٣].

ولم تكد تنتهي الحرب حتى أخذت الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة في التاسع من شهر اب عام ١٩٨٨ قراراً بزيادة إنتاجهما النفطي، مخالفتين بذلك الاتفاقات المعقودة في إطار منظمة أوبك [٤] (OPEC)، وتم التركيز الكويتي في تحقيق هذه الزيادة الانتاجية على آبار الرميلة الواقعة في المنطقة الحدودية المتنازع عليها مع العراق والتي كانت موضوعاً في السابق لمناقشات دبلوماسية صاخبة، وقد كان ذلك مدعاة لإثارة القيادة العراقية التي عدت مبادرة الكويت في زيادة انتاجها النفطي استفزازية و "خيانية" وأدت الى انخفاض اسعار النفط العالمية والى خسارة العراق الذي يعتمد في (٩٠%) من وارداته على النفط لحوالي سبع مليارات دولار أمريكي سنوياً اي توازي فوائد الديون السنوية التي ينبغي عليه دفعها وهكذا أصبح العراق **" مهدداً بالاختناق الفعلي"** [٥].

وفي غضون ذلك وقفت بعض دول "الأوبك" إلى جانب الموقف العراقي بالالتزام بالحصص الإنتاجية وزيادة سعر البرميل النفطي، كما أتخذ الأوبك قراراً برفع سعر برميل النفط من (١٨) إلى (٢١) دولار للبرميل الواحد وتحديد سقف الإنتاج، وكذلك إلزام كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة بالحصة المقررة لهما، وقد وعدت الكويت بتخفيض إنتاجها والتزامها بالحصة المقررة لها من قبل "الأوبك"، وذلك خلال انعقاد مؤتمر الأخير في فينا عام ١٩٨٩ وتخفيض الإنتاج من مليوني برميل في اليوم إلى ١,٥ مليون برميل وذلك مع بداية الربع الأول من عام ١٩٩٠، وهذا الحد الذي وصلت إليه الكويت في ذلك الاجتماع ، وحتى منتصف شباط ١٩٩٠ استمر إنتاج النفط الكويتي بازدياد، وذلك لمواجهة احتمال ارتفاع الأسعار وطالما أن سعر البرميل الواحد سيكون أعلى من الحد الأدنى المقرر من " الأوبك" [٦].

ولم تقف الحكومة الكويتية عند ذلك الحد فقد بدأت بأثارة مشكلة الحدود مع العراق وحولت تلك المسألة الى قضية مصيرية وألحت على الزام العراق بعقد معاهدة لإنهاء ازمة الحدود في تلك المدة تحديداً، وقد وجدت الحكومة الكويتية أن في ضعف الاقتصاد العراق بعد حرب دامت مع إيران ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) فرصة مناسبة للضغط على العراق لكي يستجيب لطلبها[٧].

ازدادت شكوك العراق بتصرفات الحكومة الكويتية بعد رفض الاخيرة غير المسوغ طلب العراق والمملكة العربية السعودية رفع سعر برميل النفط الى (٢٥) دولاراً لتعويض خسارة العراق نتيجة انخفاض اسعار النفط عام ١٩٨٩، ومن جانبه أدان النظام العراقي تلك المطالب الكويتية ووصفها بأنها **"جزء من مخطط عام لأضعاف العراق أو تطويقه وحرمانه من المكاسب السياسية والاقتصادية لانتصاره العسكري على ايران .. وان قضية الحدود ليست سوى الجزء المرئي من مؤامرة غربية لأضعاف العراق اقتصادياً وعدم تمكينه من القيام بدوره القومي..."** [٨].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وسرعان ما تطور الخلاف بين البلدين ليتحول من خلاف حول اسعار النفط وموضوع ديون الكويت على العراق الى طرح الأخير ما وصفه بـ"حقوقه التاريخية في الكويت"[٩].

وفي يوم الثالث والعشرين من شهر شباط عام ١٩٩٠ زار صدام حسين[١٠] العاصمة الاردنية عمان خلال الاحتفالات بالذكرى الاولى لتأسيس مجلس التعاون العربي[١١] ، وفي اليوم التالي وخلال اجتماع خاص مع الملك حسين وحسني مبارك الرئيس المصري (١٩٨١-٢٠١٢)، عرض صدام حسين مطالبه من الكويت وتمثلت بإلغاء الديون التي كانت الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة اقرضتهما للعراق خلال الحرب مع ايران ومقدارها ثلاثون مليار دولار، كما طالب بمنح العراق مبلغاً مماثلاً للمبلغ المذكور وفي حال الرفض فأنه سوف يتخذ التدابير الرادعة[١٢].

سعت بعض الدول العربية مثل الاردن لتطويق الخلاف وقام الملك حسين في السادس والعشرين من شباط بجولة امتدت ثلاثة ايام زار خلالها العديد من العواصم العربية (الخليجية) وأجرى خلالها محادثات مكثفة مع الزعماء الخليجيين، وفي الاول من شهر اذار عاد الى بلده لينطلق بعدها الى العراق بعد تلقيه دعوة رسمية، وخلال لقاءه مع صدام حسين أبلغه أن أمير الكويت رفض إجراء مفاوضات مباشرة ما دام العراق لم يعترف باستقلال وسيادة الكويت[١٣].

وخلال مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في بغداد بين يومي (٢٨-٣٠) ايار عام ١٩٩٠ ، اشار صدام حسين الى موضوع انخفاض النفط واوضح ان هناك سياسة متعمدة من بعض الاسقاء العرب ، وشار الى ذلك بالقول **"قطع الاعناق ولا قطع الارزاق"**[١٤].

ومع تطور الحوادث نشر العراق بحلول الحادي والعشرين من شهر تموز عام ١٩٩٠ ثلاثين ألف عسكري على الحدود العراقية – الكويتية، وفي الثامن والعشرين من الشهر المذكور أقدم صدام حسين الرئيس العراقي على زيادة حجم قواته على الحدود بين الدولتين ليبلغ تعدادها خمسون الف مقاتل[١٥].

وفي القوت الذي كانت فيه التحشيدات العسكرية تتزايد في منطقة الحدود بين الدولتين، عقد في الحادي والثلاثين من شهر تموز عام ١٩٩٠ اجتماع بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية بين عزت ابراهيم الدوري، نائب الرئيس العراقي، وسعد العبد الله الصباح، ولي العهد الكويتي، الا انه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بسبب تمسك كل طرف بموقفه، فضلاً سوء تقدير الجانب الكويتي للعواقب المحتملة[١٦]. فلم تكد تمضي ثمان ساعات من فشل المباحثات بين الوفدين العراقي والكويتي، وفي تمام الساعة الثانية من فجر يوم الثاني من شهر اب عام ١٩٩٠ اجتاح الحرس الجمهوري العراقي الحدود الكويتية وبعد ساعات قليلة اصبحت الكويت بالكامل تحت سيطرة الجيش العراقي بعد مغادرة افراد العائلة الحاكمة والحكومة الكويتية الى المملكة العربية السعودية[١٧].

شكل الاحتلال العراقي للكويت تحدياً كبيراً لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد فاجأ هذا الاجتياح دول المجلس، ومثل ذلك تهديداً أمنياً غير مسبوق، مما دفعها لاتخاذ موقف موحد تقوده المملكة العربية السعودية، وافرز الاحتلال العراقي للكويت بأن جعل من دول مجلس التعاون الخليجي[١٨] أكثر تماسكاً لإحساسها بـ"الخطر" المشترك، وهكذا أخذت المملكة العربية السعودية على عاتقها قيادة دول المجلس ولعبت دوراً مهماً في حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ومن ثم نجحت بإخراج العراق من الكويت[١٩].

- **موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربي من احتلال الكويت**

مثل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١، امتداداً للعلاقات التي ربطت دول المنطقة، فضلاً عن انه جاء كاستجابة للتحديات الدولية والاقليمية التي واجهت منطقة الخليج العربي طيلة عقد السبعينات

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ومنها قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩، واندلاع الحرب العراقية الايرانية في شهر أيلول عام ١٩٨٠[٢٠].

كانت الكويت من أولى الدول التي بادرت الى انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد بذل الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير الكويت (٣١ كانون الاول ١٩٧٧ – ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٦) جهوداً حثيثة تمثلت بالقيام بجولات خليجية بصدد استطلاع اراء الدول الخليجية، ففي عام ١٩٧٥ زار امارة ابو ظبي ، وبعد محادثات مطولة مع رئيس دولة الامارات العربية المتحدة صدر بيان مشترك دعا الى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزراء خارجية البلدين بهدف التعاون المشترك بينهما [٢١].

وفي شهر كانون الاول عام ١٩٧٨، قام الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح بزيارة الى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وسلطنة عمان، وعلى أثر تلك الزيارات صدرت بيانات مشتركة دعت الى قيام اتحاد يجمع شمل دول الخليج العربي الست [٢٢].

ولم تمض مدة طويلة حتى قرن امراء الخليج القول بالعمل فعلى هامش مؤتمر القمة الاسلامية التي عُقدت في المملكة العربية السعودية، عقد اجتماع ضم دول الخليج الست المشار اليها آنفاً، وقدمت خلال المؤتمر عدة مقترحات، كان ابرزها المقترح الكويتي الذي بدا أنه أكثر قبولاً من الناحية العملية ، الامر الذي دفع الحكام الخليجيين الى اتخاذه اساساً لإقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكان أبرز ما تضمنه إقامة أوسع دائرة للتعاون المشترك لهذه الدول في المجالات الاقتصادية والنفطية والصناعية والثقافية[٢٣].

وفي الرابع من شباط ١٩٨١ عقد في العاصمة السعودية الرياض مؤتمراً ضم وزراء خارجية قطر والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وأسفر المؤتمر عن اتخاذ قراراً بالإجماع تضمن انشاء مجلس التعاون يضم الدول المذكورة ويكون مقره العاصمة السعودية الرياض، لتطوير التعاون في مختلف الميادين والمجالات الاقتصادية والاجتماعية[٢٤].

وفي الخامس والعشرين من شهر آيار عام ١٩٨١ احتضنت أبو ظبي أول اجتماع قمة لدول مجلس التعاون، وتم خلالها التوقيع على النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية[٢٥]. وتمَ اختيار عبد الله يعقوب بشارة الدبلوماسي الكويتي ليكون أول أمين عام للمجلس [٢٦].

وبقدر تعلق الامر بموقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، كان الاجتياح العراقي للكويت من اقوى التحديات التي واجهت مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويمكن تحديد رد الفعل الخليجي تجاه هذا الحادث من خلال تتبع مواقف المجلس والدول الخليجية، ومن خلال تتبّع تحركات المجلس تجاه أزمة الخليج، يلاحظ أن دول المجلس، نشطت، خلال المدة التي تلت الاجتياح ، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، على المستويَين (الدولي والإقليمي) من أجْل الحفاظ على الحشد العسكري الأجنبي، والإجماع الدولي ضد الاجتياح العراقي[٢٧].

كان رد الفعل الأول الملموس هو البيان الذي صدر عقب انعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية في أعقاب الاجتياح مباشرة في ٣ آب عام ١٩٩٠. وكان يمثل رد الفعل الجماعي الأول لدول المجلس الست، إذ أدانت تلك الدول الاجتياح وطالبت العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط، وعودة القوات العراقية إلى المواقع التي كانت فيها قبل الثاني من شهر آب عام١٩٩٠، كما طالب جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد تجاه الاجتياح [٢٨].

و اصدر المجلس الوزاري لمجلس تعاون دول الخليج العربية بياناً بعد ختام دورته الاستثنائية التي عقدت في جدة يوم السابع من شهر آب عام ١٩٩٠، وتضمن ادانة صريحة للعراق لقيامه بغزو الكويت، وفي الوقت نفيه دعا البيان المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤوليته تجاه انتهاك "الشرعية"، وطالب العراق

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

بالانسحاب الفوري غير المشروط من الكويت، كما سجل البيان الدعم المجلس لدولة الكويت على الاصعدة كافة[٢٩].

كما توالت الاجتماعات التي عقدت في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ففي يوم الحادي عشر من شهر آب عام ١٩٩٠ عقد رؤساء الأركان لدول المجلس اجتماعهم في الرياض لإقرار خطط موحدة لقوات دول المجلس التي وضعت تحت القيادة السعودية، وللتنسيق بشأن استقبال قوات التحالف الدولي، كما عقد وزراء الإعلام في الخامس عشر من الشهر نفسه اجتماعهم الطارئ في جدة لمواجهة الإعلام العراقي، في الوقت الذي اجتمع فيه وزراء مالية كل من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر ودولة الإمارات العربية لتدارس إمكانية المشاركة في نفقات القوات الدولية المتحالفة[٣٠].

وضمن السياق نفسه، أصدر المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون الخليجي بعد انتهاء القمة التي عقدت في قطر البيان بين يومي (٢٢-٢٥/كانون الاول عام ١٩٩٠) بياناً ختامياً بشأن الاجتياح العراقي للكويت الختامي للدورة الحادية عشرة، إذ تطرق المجلس الى الوضع الخطير في المنطقة، كما ناقش تأثير "**العدوان ونتائجه الخطيرة على امن واستقرار منطقة الخليج والعالم العربي والامن والسلام الدوليين . والمجلس الاعلى اذ يجدد ادانته الشديدة للنظام العراقي لعدوانه السافر .. على دولة الكويت ولاستمراره في رفض الامتثال لمبادئ ميثاق الجامعة العربية وقرار مؤتمر القمة العربي رقم (١٩٥) ، وميثاق الامم المتحدة ، وقرارات مجلس الامن الخاصة بالعدوان على دولة الكويت ، فان المجلس الاعلى يؤكد وقوف الدول الاعضاء حكومات وشعوبا مع دولة الكويت في محنتها ومساندتها المطلقة وتضامنها التام مع شعبها وحكومتها في جهادهما حتى التحرير الكامل...**" [٣١].

كما عدت دول مجلس التعاون الخليجي "الاعتداء" العراقي للكويت بمثابة "اعتداء" على جميع الدول الاعضاء ، كما أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ ، وان عدوان نظام العراق على دولة الكويت هو عدوان على دول المجلس كافة، لذا فقد كرر المجلس مطالبه المتمثلة بمطالبة القيادة العراقية باحترام المواثيق والاعراف الدولية والاتفاقيات والمعاهدات التي ابرمها مع دولة الكويت ، وبالركون الى السلم للمحافظة ، كما دعا المجلس العراق لان يبادر بشكل فوري الى سحب قواته من جميع اراضي دولة الكويت دون قيد او شرط لتعود اليها السلطة الشرعية لتجنيب الشعب العراقي وشعوب المنطقة والعالم باسره اهوال حرب مدمرة ، كما طالب النظام العراقي بوجوب احترام المدنيين وتأمين سلامة ارواحهم وممتلكاتهم ، وكذلك المحافظة على المنشآت والممتلكات الخاصة والعامة، وفقا لإحكام الشريعة الاسلامية ، ووفقاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م بشأن حماية المدنيين وقت الحرب ، ووفقا كذلك للمواثيق والاتفاقيات الانسانية والدولية ، كما حمل المجلس العراق مسئولية التعويض عن الاضرار والخسائر الناجمة عن الاجتياح التي لحقت بالمصالح الحكومية الكويتية والبنوك والهيئات والمؤسسات والشركات العامة او الخاصة والاستيلاء على ممتلكاتها واموالها وودائعها ونقلها خارج الكويت ، ويؤكد الحق المشروع للمتضررين من الكويتيين وغيرهم من رعايا مختلف الدول في الحصول على التعويضات العادلة عما اصابهم من اضرار وخسائر نتيجة الاجتياح [٣٢].

وفي اطار الجهود السياسية والدبلوماسية الهادفة الى تعزيز وحدة الاجماع العربي والدولي الرافض للعدوان وضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، فقد قرر المجلس تكليف لجنة من وزراء الخارجية في الدول الاعضاء للقيام بجولات جماعية الى الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن، وبعض الدول العربية وغيرها من الدول ذات الاهمية، كما اعرب المجلس عن امله في ان يستجيب النظام العراقي لما تفرضه الشرعية العربية والدولية مؤكداً في الوقت نفسه على حق دول المجلس وتصميمها على اللجوء الى الوسائل اللازمة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

كافة لتأمين عودة السيادة والشرعية الى الكويت[٣٣]. في اشارة الى المضي بخيار استخدام القوة من أجل اخراج القوات العراقية من الكويت.

كما عبر المجلس عن تقديره وامتنانه لجميع الدول التي وقفت الى جانب المطالب الخليجية-الكويتية ، واستجابة تلك الدول لطلب دول المجلس في نشر قواتها الى جانب القوات الخليجية لمساندتها في مهامها الدفاعية، مؤكداً في الوقت نفسه ، ان تلك القوات العربية والاسلامية والصديقة التي قدمت بناءً على طلب من دول المجلس ستعود الى بلدانها عندما تطلب منها الاخيرة ذلك بعد ان تزول الاسباب التي استدعت تواجدها وهي "الاحتلال العراقي للكويت" والتهديد الموجه لدول مجلس التعاون ، وأكد المجلس ان تلك المواقف المشرفة ستنعكس ايجابياً على علاقات دول المجلس مع هذه الدول العربية والاسلامية والصديقة في جميع المجالات[٣٤]. وكان ذلك بمثابة تقديم اغراءات الى تلك الدول للإفادة فيما بعد من اموال دول الخليج العربي.

ولعل أزمة الاجتياح العراقي للكويت قد أسفرت عن نتيجة إيجابية بالنسبة لدول الخليج العربية، إذ كانت المرة الأولى التي يساند فيها المسئولون في مؤسسات النقد عملة إحدى دول مجلس التعاون الخليجي وضمان قيمتها، وهو أمر عده كثير من الباحثين الاقتصاديين تحقيقاً لفاعلية اقتصادية لأحد التجمعات العربية، حيث قرر مجلس التعاون لدول الخليج العربية دعم الدينار الكويتي، مما أكسب هذا التجمع الخليجي أهميته، إذ أدركت دول الخليج العربية أن مجتمعاتها واقتصادها في سلة واحدة وسقوط إحدى دول المجلس يعنى بالتداعي سقوط الآخرين[٣٥].

ولم يقتصر الموقف الخليجي على الجانب السياسي والدبلوماسي فقد اتخذ مجلس التعاون الخليجي خطوات فعالة على المستوى الاقتصادي ، على المستوى الاقتصادي، فمنذ اللحظات الاولى للغزو بدأ التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي، ليقطع أشواطاً أبعد، في اتجاه الخطط الموضوعة من قبْل، لكن بشكل متسارع. كما اتُّفق على الإسراع في تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، مع اختصار مواعيد تحقيق الخطوات الباقية من الاتفاق، بما في ذلك توحيد التعريفة الجمركية في دول المجلس، وتعريف القيمة المضافة، كما تشكّلت، بعد الاجتياح ، لجنة رباعية، ضَمّت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر، للاتفاق على حجم المساعدات، التي ستقدمها الدول الأعضاء في المجلس، إلى الدول المتضررة من الأزمة، والشروط اللازمة لذلك. وكذلك الاتفاق على تقليل الآثار السلبية للأزمة، مثل توفير السيولة النقدية للمصارف المحلية، والقبول المتبادل من كل مصرف مركزي لعملات دول مجلس التعاون، وبالسعر نفسه. وهو ما أعاد الاستقرار، بعد الذعر المفاجئ، والاندفاع نحو سحب الودائع من المصارف الخليجية. واتُّفق، كذلك، على استمرار الترتيبات المتعلقة بالدينار الكويتي، واتخاذ الإجراءات المؤدية إلى قبول المصارف الخليجية، تحويل مبلغ معين من الدينار الكويتي، من عائلات أو أفراد كويتيين، يقدَّر بنحو خمسمائة دينار، لمرة واحدة[٣٦].

اما على المستوى العسكري، عقد رؤساء أركان دول مجلس التعاون الخليجي، اجتماعاً، في الرياض، في الحادي عشر من شهر اب عام ١٩٩٠، لإقرار خطط موحَّدة للقوات المسلحة لدول المجلس، في مواجَهة التطورات المحتمَلة، والتنسيق في شأن استقبال القوات، الصديقة والشقيقة، التي استقدمت إلى المنطقة، كما عقد وزراء دفاع دول المجلس، اجتماعاً استثنائياً، في الرياض، في الثاني والعشرين من شهر آب١٩٩٠، نوقش فيه الوضع العسكري في المنطقة، إضافة إلى توصيات رؤساء الأركان وقرر الوزراء، في نهاية الاجتماع دعم الكويت ومساندتها وتخليصها من الاحتلال العراقي، في الإطار الدولي، وكذلك الاستفادة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

القصوى من التسهيلات الموجودة في منطقة الخليج، لتحرير الكويت[٣٧]. كما اجتمع وزراء مالية مجلس التعاون لبحث امكانية المشاركة في نفقات قوات التحالف الدولي المرابطة في منطقة الخليج العربي[٣٨].

والى جانب الموقف الجماعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان هناك مواقف فردية، لكنها صبت بالموقف الجماعي ولم تبتعد عنه، وكما سيتم ايضاحه بشكل مركز، بالنسبة للملكة العربية السعودية وهي أكبر الدول الاعضاء بالأسرة الخليجية كان موقفها حازماً وادى بالنهاية الى الانسحاب العراقي من الكويت، ومنذ الايام الاولى اضطلعت المملكة بدور مهم، فعلى المستوى السياسي تحدد موقفها بضرورة الانسحاب العراقي الكامل من الكويت، و عودة الحكومة الكويتية إلى الحكم، و السعي إلى وضع الأسس الكفيلة بعدم تكرار مثل هذا التهديد في المستقبل[٣٩].

وضمن السياق نفسه أصدر الملك فهد بن عبد العزيز في التاسع من اب بياناً تاريخياً اوضح فيه موقف المملكة ، كما اعلن فيه قراره القاضي باستدعاء القوات الصديقة - في اشارة الى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا- والشقيقة، لمساندة القوات السعودية، وللدفاع عن أمن المملكة ضد أي اعتداء عليها[٤٠]. ففي السادس من شهر آب عام ١٩٩٠، استقبلت المملكة العربية السعودية ديك تشيني (Dick Cheney) وزير الدفاع الأمريكي، لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق الذي تم توصيل إليه مع الملك فهد بشأن استقبال القوات الأمريكية في الأراضي السعودية[٤١].

وبعد أن حصل البيت الأبيض الأمريكي على الضوء الأخضر من المملكة العربية السعودية في طلب القوات الأمريكية أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش (George Herbert Walker Bush) أمراً نهائياً بانتشار القوات الأمريكية إذ اسند لهذه القوات ثلاث أهداف هي: ردع العراق عن أي اعتداء آخر ضد أي دولة، و الدفاع عن المملكة العربية السعودية من أي اعتداء عراقي محتمل، ودعم قدرات شبه الجزيرة العربية الموجودة في المنطقة[٤٢].

وفي مواجَهة الحملة الدعائية العراقية، القائلة إن الأماكن المقدسة، هي قيد الاحتلال من قوات أجنبية، ونداء الجهاد، الصادر عن الرئيس العراقي، سعت حكومة المملكة إلى إشراك قوات إسلامية، إلى جانب القوات العربية، في الدفاع عن أراضيها، لعزل الرئيس العراقي، وإضعاف موقفه ومقولته. فضلاً عن إفتاء هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، ورابطة العالم الإسلامي، بمشروعية إجراءات الحكومة السعودية[٤٣].

كما نشطت المملكة العربية السعودية إلى زيادة التعاون العسكري والتنسيق، مع كلٌّ من مصر وسورية، لكونهما الدولتَين العربيتَين، اللتَين تقفان، بقوة، ضد الاجتياح العراقي، بينما أظهرت المملكة سياسة حازمة، تجاه الدول، التي رأت أن جوهر مواقفها، ينمّ بمساندة الموقف العراقي، والترويج له، وإفساح مجال المناورة أمامه فأبعدت المملكة معظم الدبلوماسيين، العاملين في سفارات العراق والأردن واليمن، فقلصت عددهم فيها إلى أدنى حدٍّ ممكن كذلك، رحّلت عدداً كبيراً من رعايا كل من اليمن والأردن والسودان[٤٤].

اما سلطنة عمان، فقد تميزت عن بقية دول المجلس بانتهاجها سياسة خارجية، تحتفظ بقدر من الاستقلالية، نمَّت عن نفسها، على الرغم من أن السلطنة، التزمت بالموقف الخليجي العام[٤٥]، وأعلنت رفضها الاجتياح ، وأرسلت قوات عُمانية للمشاركة في القوة العسكرية الخليجية، على الحدود السعودية ـ الكويتية. وفي الوقت نفسه، احتفظت السلطنة بقنوات التواصل مع العراق لأنها كانت تميل إلى الحل السلمي في حال انسحاب العراق من الكويت، وعودة الحكومة الكويتية، تفادياً لإراقة الدماء العربية وتجنباً للأخطار، التي يمكن أن تُحدِق بالأمّة العربية[٤٦].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وفيما يتعلق بموقف الامارات العربية المتحدة، وهي التي كانت احد اسباب أزمة الخليج الثانية، فمنذ أن بدأ الاجتياح العراقي للكويت والنشاط الدبلوماسي لدولة الإمارات، سواء من رئيس الدولة أو أجهزتها، لم ينقطع، كما شاركت دولة الإمارات في جميع الاجتماعات، على المستوى العربي، وكذلك جميع اجتماعات دول مجلس التعاون الخليجي، كما شاركت الامارات ممثلة بالشيخ زايد بن سلطان في مؤتمر القمة غير العادية، في القاهرة، في يوم العاشر من شهر آب ١٩٩٠. وفي إطار التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي، أكد الشيخ زايد أن "كل دول مجلس التعاون، هبت في وجه المعتدي. وكانت تنتظر أن يطلب منها أكثر. لقد أثبتت تجربتنا في مجلس التعاون، أن تعاوننا فيما بيننا، كان صادقاً وصحيحاً. ولذلك، فهو ثابت في وقت الضيق والشدة. وهناك التزام من الجميع بالتعاون، بكل معانيه"[٤٧].

- **الخاتمة:**

أتضح من المعلومات الواردة في البحث ما يلي:

١. لقد كان الوضع الاقتصادي السيء في العراق بعد خروجه من الحرب العراقية-الايرانية أحدى الاسباب التي دفعت النظام العراقي الى مطالبة الكويت وبعض الدول الخليجية بإلغاء ديونها على العراق.
٢. أدى امتناع الكويت عن الاستجابة لمطالب العراق اعلاه، واثارته موضوع ترسيم الحدود، فضلاً عن زيادة سقف الانتاج النفطي وعدم الاستجابة لقرارات الاوبك ومطالب العراق المتكررة سبباً في اثارة القيادة العراقية وجعلها تفكر جدياً باتخاذ اجراءات رادعة تجاه الكويت.
٣. وبناء على ذلك، فضلاً عن العوامل الذاتية الاخرى التي تعلقت بالقيادة العراقية، ألتي اتخذت قرار غزو الكويت واعادة ترتيب الاوضاع بما ينسجم وطموحات تلك القيادة.
٤. اتسم الموقف الخليجي تجاه الاجتياح العراقي للكويت بالرفض والاستنكار وطالبوا بانسحاب العراق الى حدود ما قبل الثاني من آب عام ١٩٩٠ وتعويض الكويت عن الخسائر التي لحقت بها، وقد توزع الموقف الخليجي بين نوعين من المواقف، النوع الاول هو الموقف الجماعي الذي تبناه مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي عد نفسه مسؤولاً عن المطالبة بحقوق الكويت، اما النوع الثاني فهو المواقف المنفردة التي ابدتها دول الخليج الخمس، وقد اجمعت جميع المواقف على ضرورة الانسحاب العراقي وتعويض الكويت وردع النظام العراقي عن العودة الى مثل تلك الافعال في المستقبل.
٥. لقد انعكست مواقف دول الخليج العربي على علاقاتها مع العراق .

- **الهوامش والمصادر**

([١]) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر: دول الخليج العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال من الانسحاب البريطاني الى غزو وتحرير الكويت ١٩٧١-١٩٩١،ج ٥، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٦٩.

([٢]) سلمان محمد عطية أبو عطيوي، الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية ١٩٩٠-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر-غزة، ٢٠١٢، ص٢٣.

([٣]) جاسب عبد الحسين الخفاجي، رواء صباح الجنابي، ترسيم الحدود العراقية –الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت، مجلة آداب الكوفة، المجلد ١، العدد ٣٢، ٢٠١٧، ص١٣٠.

([٤]) انشات المنظمة بعد اجتماع عقد في بغداد شهر ايلول ١٩٦٠ ، وذلك كرد فعل على تلاعب الشركات النفطية بالاسعار، وضمت الاعضاء، العراق، ايران، الكويت، السعودية، فنزويلا، ، قطر، والتي انضمت بعد اربعة اشهر من

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

انشائها، ثم انضمت ليبا وإندونيسيا عام ١٩٦٢، وابو ظبي عام ١٩٦٧، والجزائر عام ١٩٦٩ ونيجيريا عام ١٩٧١، والاكوادور عام ١٩٧٣، ومقرها الحالي في فيينا، للمزيد من التفصيلات عن المنظمة ينظر: سيروب ستيبانيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبيك، منشورات النفط والتنمية، بغداد، ١٩٨٠، ص ٨ وما بعدها.

(٥) بيار سالينجر و إريك لوران، حرب الخليج - الملف السري، ط١١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص٨.

(٦) سلمان محمد عطية أبو عطيوي، المصدر السابق، ص٢٥.

(٧) هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، التيار الاسلامي في الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٩١دراسة تاريخية ، دار الانتشار العربي، (بيروت، ٢٠١٠)، ص٢٥٤-ص٢٥٥ .

(٨) المصدر نفسه، ص٢٥٤-ص٢٥٥ .

(٩) المصدر نفسه، ص٢٥٥

(١٠) صدام حسين (١٩٣٧ – ٢٠٠٦)، ولد في تكريت في الثامن والعشرين من نيسان عام ١٩٣٧، انضم الى صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٥٧ وشارك في المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩ ، مما دفعه الى الهرب من العراق ، شارك في الاطاحة بحكم عبد الرحمن عارف عام ١٩٦٨، وشغل منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة للمدة ١٩٦٨ – ١٩٧٩، أصبح رئيساً للعراق للمدة ١٩٧٩ – ٢٠٠٣، وشهد العراق خلال مدة حكمه العديد من الاحداث والتطورات المهمة ابرزها الحرب مع ايران لمدة ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) واجتياح العراق للكويت وحدوث حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ ، انتهى حكمه بتدخل خارجي من الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٣. وتم اعدامه شنقاً على اثر محاكمته في الخامس من تشرين الثاني عام ٢٠٠٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية: الاحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، العراق، ٢٠٠٧، ص٣٦٧-ص٣٦٩.

(١١) أسّسَ في بغداد في السادس عشر من شهر شباط عام ١٩٨٩ بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية ، وضم كلاً من العراق والمملكة الأردنية الهاشمية واليمن الشمالي و مصر، وكان الهدف من تأسيسه تحقيق اعلى مستويات التعاون، كما كان مخططًا للمجلس أن يقوم بدور ريادي في المنطقة، الا ان حدوث الغزو العراقي للكويت وحدوث حرب الخليج الثانية بين عامي ١٩٩٠-١٩٩١ أدى الى انفراط عقد هذا المجلس، لاسيما بعد مشاركة مصر في الحرب ضد العراق. للمزيد من التفصيلات ينظر: جواد كاظم داخل البهادلي، مجلس التعاون العربي ١٩٨٩ - ١٩٩١ : دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٩ .

(١٢) سالينجر ولوران، المصدر السابق، ص١٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص١٨ .

(١٤) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٣٨٦.

(١٥) عماد هادي عبد علي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاجتياح العراقي للكويت ١٩٩٠، مجلة كلية الاسلامية الجامعة، المجلد، العدد ٢١، ٢٠١٣، ص٤١٣-ص٤١٤.

(١٦) الطائي، المصدر السابق، ص٢٥٥

(١٧) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج اوهام القوة والنصر ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ،١٩٩٢، ص٤٨٧.

(١٨)منظمة اقليمية (سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية) تأسست يوم الخامس والعشرين من شهر ايار عام ١٩٨١ بمبادرة من الحكومة الكويتية، وتتكون هذه المنظمة (المجلس) من جميع الدول العربية المطلة على حوض الخليج العربي باستثناء العراق، و تتخذ هذه المنظمة من العَاصمة السُعُوديّة الرِيَاض مقرًا رئيسيًا له ويتم التناوب على رئاسته من الدول الست الاعضاء. للمزيد من التفصيلات ينظر: باسم علوان حسين، سياسة الكويت الخارجية في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه القضايا الخليجية ودول المشرق العربي ١٩٨١ – ١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٨.

(١٩) رافد احمد محمد امين العاني، الدور العربي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ (المملكة العربية السعودية أنموذجا)، مجلة السياسية والدولية، العدد ٢١، ٢٠١٢، ص٢٠.

(٢٠)عبد الرحمن النعيمي، أضواء على مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات عربية، العدد١ ، حزيران، ١٩٨١، ص٢٤-ص٢٥.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(٢١) يحيى حلمي رجب، مجلس تعاون لدول الخليج العربية رؤيا مستقبلية- دراسة قانونية سياسية اقتصادية، الكويت ١٩٨٣، ص١٢٩.
(٢٢) المصدر نفسه، ص٦٣.
(٢٣)نايف علي عبيد، مجلس التعاون الخليجي من التعاون الى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،١٩٩٦،ص١٣٠.
(٢٤) رجب، المصدر السابق، ص٢٤.
(٢٥) المصدر نفسه، ص٢٤.
(٢٦) رجب، المصدر السابق، ص٧١.
(٢٧)موسوعة مقاتل من الصحراء، العراق والكويت.. الجذور ..الغزو.. التحرير. منشورة على الموقع الالكتروني: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/١١/sec٠٤.doc_cvt.htm .
(٢٨) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٤٤٠.
(٢٩) بيان المجلس الوزاري لمجلس تعاون دول الخليج العربية، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة، جدة ، ١٩٩٠/٨/٧، منشور على موقع موسوعة مقاتل من الصحراء على الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/١١/doc٣٠.doc_cvt.htm
(٣٠)جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٤٤١.
(٣١)الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة الخامسة عشرة، الدوحة ١٩٩٠/١٢/٢٥. منشور على الموقع:
https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/Pages /Thefinalstatementfortheelevent١٠ . aspx.
(٣٢)المصدر نفسه.
(٣٣)المصدر نفسه.
(٣٤)المصدر نفسه.
(٣٥)جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٤٤١.
(٣٦)موسوعة مقاتل من الصحراء، المصدر السابق.
(٣٧)سمير العقون، الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته على العلاقات العربية-العربية ١٩٩٠-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، ٢٠١٦،ص٢٩
(٣٨)المصدر نفسه، ص٣٠.
(٣٩)موسوعة مقاتل من الصحراء، المصدر السابق.
(٤٠)للمزيد من التفصيلات عن الموقف السعودي ينظر: حسين كريم حمود و تبارك فاضل احمد، موقف المملكة العربية السعودية من الغزو العراقي للكويت في ٢ آب ١٩٩٠، مجلة اشراقات تنموية، المجلد ٧، العدد ٣٠، ٢٠٢٢، ص١-ص٢١.
(٤١)احمد عثمان محمد الدليمي، دول مجلس التعاون الخليجي وأثرها على العلاقات العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢. ص٩٥.
(٤٢) المصدر نفسه، ص٩٧.
(٤٣)موسوعة مقاتل من الصحراء، المصدر السابق.
(٤٤)المصدر نفسه.
(٤٥) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق وسلطنة عمان ٢٠٠٣-٢٠٢٠ وفرص المستقبل ، الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٤٥، ٢٠٢٢، ص٢١.
(٤٦) موسوعة مقاتل من الصحراء، المصدر السابق.
(٤٧)المصدر نفسه.

Notes and sources

ISSN–2536–0027

((Jamal Zakaria Qasim, The Modern and Contemporary History of the Arabian Gulf: The Arab Gulf States in the Post-Independence Phase from the British Withdrawal to the Invasion and Liberation of Kuwait ١٩٧١-١٩٩١, vol. ٥, ١st edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, ١٩٩٦, p. ٣٦٩.

((Salman Muhammad Attiya Abu Atiwi, The Iraqi invasion of Kuwait and its repercussions on the Palestinian issue ١٩٩٠-١٩٩١, unpublished master's thesis, Faculty of Arts and Human Sciences, Al-Azhar University - Gaza, ٢٠١٢, p. ٢٣.

((Jasib Abdul Hussein Al-Khafaji, Rawaa Sabah Al-Janabi, demarcating the Iraqi-Kuwaiti border after the Iraqi invasion of Kuwait, Kufa Journal of Etiquette, Volume ١, Issue ٣٢, ٢٠١٧, p. ١٣٠.

((The organization was established after a meeting held in Baghdad in September ١٩٦٠, as a response to oil companies' manipulation of prices. Its members included Iraq, Iran, Kuwait, Saudi Arabia, Venezuela, Qatar, which joined four months after its establishment, then Libya and Indonesia joined. In ١٩٦٢, Abu Dhabi in ١٩٦٧, Algeria in ١٩٦٩, Nigeria in ١٩٧١, Ecuador in ١٩٧٣, and its current headquarters in Vienna. For more details about the organization, see: Serop Stepanyan, Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Oil and Development Publications, Baghdad, ١٩٨٠, p. ٨. And beyond.

((Pierre Salinger and Eric Laurent, The Gulf War - The Secret File, ١١th edition, Publications Distribution and Publishing Company, Beirut, ١٩٩٣, p. ٨.

((Salman Muhammad Atiya Abu Atiwi, previous source, p. ٢٥.

((Hashim Abd al-Razzaq Saleh al-Tai, The Islamic Movement in the Arabian Gulf ١٩٤٥-١٩٩١, a historical study, Arab Publishing House, (Beirut, ٢٠١٠), pp. ٢٥٤-p. ٢٥٥.

((Same source, pp. ٢٥٤-p. ٢٥٥.

((Same source, p. ٢٥٥

((Saddam Hussein (١٩٣٧ - ٢٠٠٦), born in Tikrit on April ٢٨, ١٩٣٧, joined the ranks of the Arab Socialist Baath Party in ١٩٥٧ and participated in the failed attempt to assassinate Iraqi President Abdul Karim Qasim in ١٩٥٩, which prompted him to flee Iraq. He participated in the overthrow of the rule of Abd al-Rahman Arif in ١٩٦٨, and served as Vice President of the Revolutionary Command Council for the period ١٩٦٨-١٩٧٩. He became President of Iraq for the period ١٩٧٩-٢٠٠٣. During his rule, Iraq witnessed many important events and developments, most notably the war with Iran for eight years (١٩٨٠- ١٩٨٨) and Iraq's invasion of Kuwait and the outbreak of the Second Gulf War ١٩٩٠-١٩٩١. His rule ended with external intervention from the United States of America in ٢٠٠٣. He was executed by hanging following his trial on November ٥, ٢٠٠٦. For more details see: Hassan Latif Al-Zubaidi, Encyclopedia of Iraqi Parties : Parties, associations, movements, and political, national, and religious figures in Iraq, Al-Arif Publications Foundation, Iraq, ٢٠٠٧, pp. ٣٦٧-p. ٣٦٩.

((It was established in Baghdad on the sixteenth of February ١٩٨٩ after the end of the Iran-Iraq War, and included Iraq, the Hashemite Kingdom of Jordan, North Yemen, and Egypt. The aim of its establishment was to achieve the highest levels of

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

cooperation, and it was also planned for the Council to play a pioneering role in The region, but the Iraqi invasion of Kuwait and the Second Gulf War between ١٩٩٠-١٩٩١ led to the dissolution of this council, especially after Egypt's participation in the war against Iraq. For more details, see: Jawad Kadhim Dakhel Al-Bahadli, The Arab Cooperation Council ١٩٨٩ - ١٩٩١: A Historical Study, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Basra, ٢٠١٩.

((Salinger and Laurent, previous source, p. ١٤.

((Same source, p. ١٨.

((Jamal Zakaria Qasim, previous source, p. ٣٨٦.

((Imad Hadi Abd Ali, The position of the United States of America on the Iraqi invasion of Kuwait in ١٩٩٠, Journal of the Islamic University College, Volume, Issue ٢١, ٢٠١٣, pp. ٤١٣-p. ٤١٤.

((Al-Ta'i, previous source, p. ٢٥٥

((Muhammad Hassanein Heikal, The Gulf War, Illusions of Power and Victory, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo, ١٩٩٢, p. ٤٨٧.

(() A regional (political, economic, military and security) organization established on the twenty-fifth of May ١٩٨١ at the initiative of the Kuwaiti government. This organization (the Council) consists of all the Arab countries overlooking the Arabian Gulf basin with the exception of Iraq. This organization is based in the Saudi capital, Riyadh. Its headquarters is headed by the six member states. For more details, see: Basem Alwan Hussein, Kuwait's foreign policy within the framework of the Gulf Cooperation Council towards Gulf issues and the countries of the Arab Levant ١٩٨١-١٩٨٩, unpublished master's thesis, College of Arts, University of Basra, ٢٠١٨.

((Rafid Ahmed Muhammad Amin Al-Ani, The Arab Role in the Second Gulf War in ١٩٩١ (Saudi Arabia as a Model), Political and International Journal, Issue ٢١, ٢٠١٢, p. ٢٠.

( )Abdul Rahman Al-Naimi, Spotlight on the Gulf Cooperation Council, Arab Studies Journal, Issue ١, June, ١٩٨١, pp. ٢٤-٢٥.

( )Yahya Hilmi Rajab, Cooperation Council for the Arab Gulf States, A Future Vision - A Legal, Political, and Economic Study, Kuwait ١٩٨٣, p. ١٢٩.

( )Same source, p. ٦٣.

( )Nayef Ali Obaid, The Gulf Cooperation Council from Cooperation to Integration, Center for Arab Unity Studies, Beirut, ١٩٩٦, p. ١٣٠.

( )Rajab, previous source, p. ٢٤.

( )Same source, p. ٢٤.

( )Rajab, previous source, p. ٧١.

( )Encyclopedia of a fighter from the desert, Iraq and Kuwait... roots... invasion... liberation. Published on the website:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/١١/sec٠٤.doc_cvt.htm.

( )Jamal Zakaria Qasim, previous source, p. ٤٤٠.

( )Statement of the Ministerial Council of the Gulf Cooperation Council, the twelfth special session, Jeddah, ٨/٧/١٩٩٠, published on the Desert Fighter Encyclopedia website at the link:

ISSN–2536–0027

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/١١/doc٣٠.doc_cvt.htm
)Jamal Zakaria Qasim, previous source, p. ٤٤١.
( )General Secretariat of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Statements of the Supreme Council, Final Statement of the Fifteenth Session, Doha
( ) Same source, p. ٩٧.
( )Encyclopedia of a Desert Fighter, previous source.
( )Same source.
( ) Mufid Al-Zaidi, Relations between Iraq and the Sultanate of Oman ٢٠٠٣-٢٠٢٠ and opportunities for the future, Political and Strategic Studies, No. ٤٥, ٢٠٢٢, p. ٢١.
( ) Encyclopedia of a Desert Fighter, previous source.
( )Same source.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

مناقشة تقارير لجان تقصي الحقائق البرلمانية ونتائجها

الباحثة دعاء كريم عبيس
المشرف الاستاذ الدكتور حسين جبار عبد النائلي
جامعة بابل/ كلية القانون

الملخص
بعد أن تكتمل اللجنة المشكلة من قبل البرلمان التحقيق في الموضوع لتقصي الحقائق عنه، تقوم لجنة تقصي الحقائق بإعداد تقرير يتضمن ما قامت به من أعمال، وما توصلت إليه من نتائج و ما توصي به من حلول، وبعد أن تنتهي اللجنة من اعداد تقريرها تقوم برفعه الى البرلمان، ويتم قراءة التقرير من قبل رئيس اللجنة، ومن ثم ينتقل الدور الى البرلمان لأن هذا التقرير يصبح أساس المناقشة أمام البرلمان الذي عليه أن يدرج موضوع تقرير اللجنة على جدول أعماله، لأجل مناقشته ، والوقوف على الحقائق كي يتخذ البرلمان في نهاية الأمر قراراً بصدد الموضوع برمته، وبعد أن تنتهي لجنة تقصي الحقائق البرلمانية من تقريرها يأمر رئيس البرلمان بتحديد موعد لمناقشة التقرير والتصويت عليه.

Abstract
After the committee formed by the parliament completes its investigation into the matter to find out the facts, the fact-finding committee prepares a report that includes the work it has done, the results it has reached, and the solutions it recommends. After the committee finishes preparing its report, it submits it to parliament. The report is read by the committee chairman, and then the role moves to parliament because this report becomes the basis for discussion before parliament, which must include the subject of the committee's report on its agenda, in order to discuss it and determine the facts so that parliament can ultimately make a decision regarding the entire matter. After the parliamentary fact-finding committee completes its report, the parliament speaker orders setting a date to discuss the report and vote on it.

المقدمة:-
أن لجان تقصي الحقائق البرلمانية ينتهي عملها بتقديم تقاريرها، وأن تقديم التقرير يعد دليل على انجاز مهامها الموكلة إليها، وكذلك يعد تقديم تقرير لجنة تقصي الحقائق إلى البرلمان لغرض مناقشته وتصويت عليه مرحلة نهائية للتحقيق تتم بناءً عليها إحالة التقرير إلى الحكومة متضمناً توصيات اللجنة والبرلمان لتقوم الحكومة بعد ذلك بدورها بتنفيذ ما جاء في هذا التقرير من توصيات، أو قد يحال التقرير إلى الجهات المختصة في حال وجود شبهة جنائية توصل إليها التحقيق الذي قامت به لجان تقصي الحقائق البرلمانية كالقضاء، ولجان التحقيق المشكلة من قبل المجالس النيابية في الدول المقارنة(انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية و جمهورية مصر العربية و العراق)، تقوم بمهمة تقصي الحقائق والكشف عن التجاوزات والمخالفات داخل الأجهزة الحكومية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

هدف البحث :-

أن لجان تقصي الحقائق البرلمانية تهدف بالدرجة الأولى إلى الوصول ثلاث فروض وهي، الفرض الأول أن يكشف التحقيق الذي تجريه اللجنة عن وجود خلل في التشريعات التي تحكم أعمال الجهة التي تمت فحص أعمالها بما يستوجب علاج هذا الخلل من خلال تولي البرلمان مهمة إجراء التعديلات التشريعية التي تتناسب مع عمل هذه اللجان، أو أن تتقدم الحكومة بطلب من المجلس بمشروعات قوانين تلافي هذا الخلل أو تلك العيوب، أما الفرض الثاني أن تتوصل لجنة تقصي الحقائق الى نتائج تؤكد على أن الجهة التي أجرى تحقيق بشأنها غير ملتزمة بتطبيق القانون واحترامه سيادته، وفي هذه الحالة يرتب المجلس مسؤولية على الحكومة وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها ، وأما الفرض الثالث هو أن يسفر التحقيق عن عدم وجود أية أخطاء أو مخالفات من قبل الجهة التي تم التحقيق بشأنها ، وفي هذه الحالة جرت العادة على أن يصدر المجلس قراره بعد مناقشته لتقرير اللجنة باستمرار ثقته في الحكومة.

مشكلة البحث:-

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية ماهي المدة التي يتوجب على البرلمان أن يناقش فيها التقرير والتي تبدأ من تاريخ وصول التقرير إليه؟ وما هي القواعد التي يتعين على البرلمان التقيد بها عند الانتهاء من مناقشة التقرير؟ وما هي نتائج مناقشة التقرير من قبل المجلس؟.

خطة البحث:-

المطلب الأول:- ميعاد وقواعد مناقشة تقرير لجان تقصي الحقائق البرلمانية.

الفرع الأول:- ميعاد مناقشة تقرير لجان تقصي الحقائق البرلمانية.

الفرع الثاني:- قواعد مناقشة تقرير لجان تقصي الحقائق البرلمانية.

المطلب الثاني:- نتائج مناقشة تقارير لجان تقصي الحقائق البرلمانية.

الفرع الأول:- التوصية بسد النقص التشريعي.

الفرع الثاني:- التوصية بالإحالة الى جهات التحقيق القضائي.

الفرع الثاني:- توصية بأثارة المسؤولية السياسية.

المطلب الأول

ميعاد وقواعد مناقشة تقرير لجان تقصي الحقائق البرلمانية

سوف نتناول في هذا المطلب ميعاد مناقشة تقارير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية، والقواعد التي تتبعها لجان تقصي الحقائق عند قيامها بواجباتها، لذلك سوف نقسم هذا المطلب على فرعين، نتناول في الفرع الاول ميعاد مناقشة تقرير لجان تقصي الحقائق البرلمانية، ونتناول في الفرع الثاني قواعد مناقشة تقرير لجان تقصي الحقائق البرلمانية.

الفرع الأول

ميعاد مناقشة تقرير لجان تقصي الحقائق البرلمانية

بعد رفع التقرير من اللجنة إلى رئاسة المجلس النيابي، فأنه غالباً ما يقوم بإدراجه على جدول أعمال المجلس وغالباً ما يتم مناقشة التقرير من قبل المجلس في أول جلسة تالية لتقديمه إليه [١]، وبذلك فان البرلمانات غالباً ما لا تضع مدة محددة تنظر فيها وتناقش تقارير، بل إنها تنص على مناقشة التقارير في أول جلسة ينعقد فيها مجلس النواب عند رفعها إليه وإدراجها في جدول الأعمال، وذلك تحسباً من المجلس لأي سبب قد يطرأ ويؤخر انعقاد الجلسة، كعدم اكتمال النصاب، أو حدوث ظروف قاهرة تمنع من الانعقاد، أو انتهاء الفصل التشريعي أو الدورة الانتخابية [٢].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

فإذا ما تم إدراج التقرير على جدول أعمال البرلمان لمناقشته، فانه يتم طبع التقرير وتوزيعه على كل أعضاء مجلس النواب، وخلال فترة قد تسبق موعد الانعقاد بأربع وعشرين ساعة على الأقل، وذلك من أجل أن يكون كل عضو قبل موعد الجلسة على علم تام بمضمون التقرير، وما احتواه من بيان للإجراءات المتخذة، وما انتهى إليه من توصيات تضمنت حلولاً للمشاكل ومواطن الضعف والتقصير التي أظهرها التحقيق، كما تمكن العضو من إدراج ملاحظاته لدى هيئة الرئاسة [٣]، وأن تقرير اللجنة لا يقرأ دائماً في جلسة البرلمان، إذ قد تكفي مطبوعات التقرير التي بين أيدي النواب من تلاوة محتواه، فيما قد يقرر المجلس قراءة موجز يلخص فحوى التقرير، زيادة على طبعة وتوزيعه، إذ إن هذا الأسلوب يحقق توفير الوقت والجهد، وإحاطة الأعضاء علم بالتقرير ممن لم يتمكن من الاطلاع على الوثائق المطلوبة[٤].

وفي انكلترا يتم وضع علامات على تقارير اللجان المختارة لضمان اطلاع جميع أعضاء مجلس النواب على هذه التقارير[٥]، وتتمتع اللجان المختارة بصلاحية تفويض كاتب مجلس النواب بتزويد نسخ من تقاريرها إلى مسؤولي الادارات الحكومية إلى الشهود الذين قدموا أدلة إلى اللجان، ولممثلي الصحافة الذين تراهم اللجان مناسبين، ولكن ليس قبل أكثر من اثنتين وسبعين ساعة من الوقت المحدد لنشر هذه التقارير[٦]، ولكن الأوامر الدائمة لمجلس العموم البريطاني لم تشير إلى ميعاد مناقشة تقارير اللجان المختارة.

وفي الولايات المتحدة الامريكية لم ينص الدستور ولا اللوائح الداخلية للكونغرس على ميعاد مناقشة تقارير لجان التحقيق.

وفي مصر فقد أوجبت اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠٢١ ، تقديم لجان تقصي الحقائق البرلمانية تقاريرها الى مجلس النواب، وذلك للنظر فيها من أجل ادراجها في جدول أعمال أول جلسة تالية لتقديمها الى المجلس ليتم فيها مناقشتها ،حيث أشارت ذلك بقولها**"... ويناقش المجلس تقارير لجان تقصي الحقائق في أول جلسة تالية لتقديمها..."**[٧].

ويتضح لنا من هذا النص أنه لم يحدد المدة الزمنية التي يتعين أن يناقش خلالها تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية، ولكنها ربطت هذا الأمر بتاريخ أول جلسة تالية لتقديم التقرير، حيث لم تنص هذه المادة على مناقشة التقرير في اليوم التالي على تاريخ تقديمه ،اذ أن الزمن في هذا النص محدد بأول جلسة تالية لتقديم التقرير.

وأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠٢١ في موضع اخر نصت على أنه، **"يقدم رئيس اللجنة تقريرها إلى رئيس المجلس للنظر في إدراجه بجدول الأعمال، ويجب توزيع التقرير على أعضاء المجلس قبل الجلسة المحددة لنظره بأربع وعشرين ساعة على الأقل، وذلك ما لم يقرر مكتب المجلس في الأحوال العاجلة إدراج الموضوع بجدول الأعمال مع الاكتفاء بتلاوة التقرير في الجلسة"**[٨].

وبموجب هذه المادة، يجب طبع التقرير وتوزيعه على أعضاء المجلس قبل الجلسة المحددة بأربع وعشرين ساعة على الأقل، وذلك لكي يكون كل من في مجلس النواب على علم تام بمضمون التقرير قبل موعد الجلسة المحددة للمناقشة، وما احتواه من بيان للإجراءات المتخذة وما انتهى إليه من توصيات تتضمن حلولاً للمسائل، كما تسمح للعضو من إدراج ملاحظاته لدى هيئة الرئاسة على التقرير إذا رغب في ذلك في تقديم طلب للاشتراك في المناقشة قبل حلول موعدها، لإبداء رأيه ووجهة نظره على تقرير اللجنة، خاصة أن السوابق البرلمانية تشير إلى أن تقرير لجنة قصي الحقائق لا يتلى دائماً في جلسة مناقشة، وفي كثير من الأحيان يتوسط المجلس بين الأمرين، فيسمح بتلاوة موجز التقرير رغبة في تحقيق الهدفين معاً، وهو توفير الوقت والجهد من ناحية، وإحاطة من لم يتمكن من الاطلاع على الوثائق المطلوبة من الحاضرين من التعرف على أهم مشتملاته من ناحية أخرى[٩].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وفي العراق فأن النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي لسنة ٢٠٢٢ اذ نص على **" ترفع اللجنة تقريرها و توصياتها الى رئيس المجلس و نائبيه لعرضها على المجلس لاتخاذ ما يرونه مناسباً"**[١٠]، يتضح لنا من النص أن المشرع العراقي قد أغفل عن تحديد موعد لمناقشة تقرير لجان التحقيق لأجل أتخاذ ما يراه مناسباً، ولذلك نقترح أضافة نص يكون بالصيغة التالية**" ترفع اللجنة بعد انتهاء التحقيق تقريرها و توصياتها إلى رئيس المجلس و نائبيه لعرضها على المجلس، ويجب أن يتم توزيع تقرير على أعضاء المجلس قبل الجلسة المحددة لنضره بأربع وعشرين ساعة على الأقل لاتخاذ ما يرونه مناسباً"**.

وأما من ناحية العملية بخصوص تحديد موعد مناقشة ، فيظهر بأن الأمر يعتمد على عدد الفقرات المدرجة على جدول الاعمال، فإذا كان الجدول متضمناً فقرات محددة كأن تكون ثلاثة أو أربع فقرات فأن الأعضاء يعطون وقت كاف للإدلاء بآرائهم ونقاشاتهم ، كجلسة رفع الحصانة عن النائب (مثال الألوسي) على أثر زيارته لإسرائيل[١١]، والتي كان الوقت فيها مفتوحاً للمناقشة.

وجلسة مناقشة تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب العراقي[١٢]، والسبب في ذلك أن الجلسة لا تشتمل على أكثر من موضوع واحد، فأن رئيس المجلس يمنح الأعضاء حرية الكلام بدون تحديد وقت لكل نائب، على عكس ما هو عليه الحال إذا كانت الجلسة متكونة من عدد كثير من المواضيع كأن يصل إلى ثمانية من الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال، عندها فان رئيس المجلس يجد نفسه ولكثرة مداخلات ومناقشات الأعضاء مضطراً إلى تحديد وقت لكل نائب للكلام، كما حصل في الجلسة التي تم فيها مناقشة زيارة اللجنة التحقيقية إلى البصرة للتحقيق في صفقة عقود الزيت الفاسد للسنوات (٢٠٠٨-٢٠١١)، إذ لكثرة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة، والتي كانت ثمانية مواضيع، ثم لكثرة مداخلات ومناقشات الأعضاء حول الموضوع، والتي وصلت إلى عشرين مداخلة ونقاش تقريباً، الأمر الذي حدا برئيس المجلس إلى تحديد دقيقتين لكل متحدث[١٣].

ويثور تساؤل لدى البعض عن ما إذا لو قدمت لجنة تقصي الحقائق البرلمانية تقريرها في الجلسة الاخيرة من نهاية الفصل التشريعي، فهل يحق للجنة العمل أثناء العطلة البرلمانية ، بل ماذا لو قدم التقرير في الجلسة الأخيرة من الدورة الانتخابية ؟

للإجابة على ذلك، أنه يحق للجنة تقصي الحقائق مواصلة عملها في حال إذا كانت الدورة الانتخابية قائمة، وإذا كانت لجنة تقصي الحقائق قدمت تقريرها في نهاية الفصل التشريعي، وإذا كانت النصوص ذات العلاقة تشير إلى مناقشة التقرير في أول جلسة تالية للمجلس بعد رفع التقرير إليه [١٤] ، فإن المجلس يقوم بمناقشة التقرير في بداية الفصل التشريعي القادم، أما في حالة إنتهاء الدورة الانتخابية، ففي هذه الحالة تنتهي اللجنة وينتهي عملها، لأن كل لجان التحقيق في هذه الحالة تسقط وينتهي عملها بانتهاء الدورة الانتخابية، كما أن انتهاء الدورة الانتخابية يضع نهاية طبيعة لعمل لجنة تقصي الحقائق ، ولا يمكن مناقشة تقرير اللجنة إلا إذا سمح المجلس الجديد بذلك [١٥].

الفرع الثاني

قواعد مناقشة تقارير لجان تقصي الحقائق البرلمانية

لقد بينا سابقًا بعد انتهاء لجنة تقصي الحقائق البرلمانية من إعداد تقريرها، يقوم مقرر اللجنة أو رئيسها بتقديمه إلى مجلس النواب لإدراجه في جدول أعمال المجلس ويجب طبع التقرير وتوزيعه على أعضاء المجلس ويجب أن يتم ذلك قبل الجلسة المحددة لنظره بأربع وعشرين ساعة على الأقل، حتى تتم مناقشته[١٦].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

فإذا ما انعقد موعد مناقشة تقرير اللجنة داخل المجلس، فهذا يعني إثارة موضوع غاية في الأهمية التي تتجلى بأن من شأن مناقشته أن يضع الحكومة أمام مسؤولياتها من خلال مناقشة الأعضاء وتقييمهم للتحقيقات التي أجرتها اللجنة خاصة إذا ما كانت تلك المناقشات بجلسة علنية وأمام الرأي العام ، كما أنها تتيح فرصة أكيدة لأصحاب وجهات النظر المغايرة، سواء كانوا أعضاء في لجنة تقصي الحقائق البرلمانية أم مجرد أعضاء في المجلس من أبداء آرائهم، الأمر الذي يحقق مناقشة بين أصحاب الآراء المتباينة من الأغلبية والأقلية من جهة، وبينهم وبين أعضاء الحكومة من جهة أخرى(١٧).

وإذا كان في التقاليد البرلمانية أن لكل عضو من أعضاء البرلمان الحق في الاشتراك في مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية، والاستفسار من المسؤول الحكومي أن وجد ، إلا أن هناك مجموعة من القواعد والضوابط التي لابد من مراعاتها في مناقشة التقرير، وتتمثل هذه القواعد بالاتي(١٨):

اولاً: أن يقدم العضو طلباً خطياً إلى رئيس المجلس يبين رغبته في مناقشة تقرير، وهذا الطلب يقدم من قبل كل عضو يرغب في مناقشة التقرير، سواء كان مؤيدي توصيات التقرير أم من معارضيه.

ثانياً: أن يقدم الطلب إلى رئاسة المجلس قبل الموعد المحدد لمناقشة التقرير، اذ يجب أن يقدم الطلب إلى رئاسة المجلس من اجل توثيقه، ثم ينادى على العضو مسجل اسمه لإبداء رأيه أو عرض مناقشته أو تعليقه على التقرير

ثالثاً: أن يشير النائب في طلبه إلى الموضوعات التي يطلب الكلام عنها، وهذه القاعدة يتطلبها الجانب التنظيمي لطلب المناقشة، إذ يجب أن يتم تحديد الموضوعات التي يرغب النائب بمناقشتها

فإذا ما توافرت هذه القواعد والضوابط في طلب النقاش، عندها يعطي الإذن للنائب في مناقشة تقرير اللجنة، وتوجيه الأسئلة والاستفسارات لأعضاء اللجنة أو المسؤول الحكومي المعني بالتحقيق، فتتكون حلقة من المناقشات والاستفسارات والأسئلة تدور حول موضوع التقرير من إجراءات ونتائج وتوصيات، في محاولة من المجلس للتوصل من خلال هذه المناقشة إلى بلورة قرار نهائي حول الموضوع المحقق فيه (١٩).

وفي انكلترا لم تنص الاوامر الدائمة لمجلس العموم البريطاني على قواعد مناقشة تقارير اللجان المختارة، ولكن الواقع العملي يشير بعد أن تقوم اللجان المختارة بجمع الأدلة الكتابية أو شفهية وتدوين شهادة الشهود وإنهاء عمليات تقصي الحقائق(٢٠)، تبدأ مرحلة الأعداد لكتابة تقرير اللجنة ، وفي العادة يقوم رئيس اللجنة بكتابة مسودة التقرير وقد يساعده في ذلك كاتب اللجنة ويعرضها على أعضاء اللجنة للنظر فيها ويسبق ذلك العديد من مناقشات بين أعضاء اللجنة حتى يتوصلوا إلى مسودة التقرير الأولي، و لا تقتصر كتابة التقرير على رئيس اللجنة أو كاتبها بل يمكن لأي عضو من أعضاء اللجنة تقديم مسودة تقرير، وفي الجلسة المخصصة لإقرار تقرير اللجنة يقوم رئيسها بقراءة مسودة التقرير وتتخلل القراءة سؤال يطرح من رئيس اللجنة على أعضائها يتضمن سؤالهم فيما إذا كان الامر يتطلب اعادة قراءة المسودة فقرة بعد فقرة لغرض دراستها وإجراء التعديلات، ويكفي لإعادة قراءة مسودة التقرير وإجراء التعديلات عليه إجابة أحد الأعضاء بالإيجاب لتبدأ القراءة الثانية وإجراء التعديلات عليه وبانتهاء القراءة وإقرار التعديلات يعلن رئيس اللجنة بأن التقرير قد أكتمل وأنه سيضعه أمام المجلس، ويقوم كاتب اللجنة بإرسال التقرير الى المجلس وفق مراسيم شكلية تتضمن قيام الكاتب بوضع التقرير أمام أحد كتاب المجلس أثناء الجلسة عندها يعد التقرير، قد وضع تحت تصرف المجلس ويتم تحديد موعد لمناقشة التقرير ولا يجوز إجراء أي نقاش بخصوص تقرير اللجنة قبل الموعد المحدد، ولا يوجد الزام باعتماد المجلس لتقرير اللجنة والتوصيات الواردة فيه حيث يجوز للمجلس الموافقة على كل أو بعض توصيات اللجنة ، غير أنه لا يجوز للمجلس

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

التعديل في التقرير، ويمكن له إعادة المحضر إلى اللجنة لغرض تجاوز بعض الملاحظات التي ابديت اثناء مناقشة التقرير(٢١).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، لم ينص الدستور ولا اللوائح الداخلية للكونغرس على قواعد مناقشة تقارير لجان التحقيق، ولكن الواقع العملي يشير على أنه بعد انتهاء اللجنة من دراسة الوثائق والمستندات وتدوين شهادات الشهود تبدأ مرحلة صياغة تقرير اللجنة، وجرى العمل على تكليف أحد أعضاء اللجنة بصياغة مسودة التقرير، وفي الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير اللجنة يقوم رئيس اللجنة بقراءة المسودة بجملتها ثم تعاد قراءتها مرة ثانية فقرة مع سؤال يوجه إلى الأعضاء عما إذا كانت هنالك تعديلات مقترحة على هذه الفقرة، إلا أنه لا تتم عملية التعديل على مسودة التقرير، إلا بعد اكمال قراءة المسودة عندها يفتح الباب أمام اجراء التعديلات هذا في حالة كون مسودة تقرير اللجنة قصيرة وغير مطولة، أما في حالة ما إذا كانت مسودة تقرير اللجنة مطوّلة فقد جرت العادة على القيام بطبع هذه المسودة وتوزيعها على أعضاء اللجنة وتتم قراءة مختصره لهذه المسودة ثم يفتح باب اقتراح التعديلات لأعضاء اللجنة، وبعد إكمال التعديلات يعرض التقرير على اللجنة لغرض الموافقة عليه، ويتم التصويت على التقرير في اجتماع يخطر به جميع أعضاء اللجنة وتتم الموافقة على التقرير بالأغلبية، ويعهد إلى رئيس اللجنة أو أحد أعضائها بأمر عرض التقرير امام المجلس وتقوم اللجان الفرعية برفع تقريرها إلى اللجنة الدائمة التي قامت بتشكيل لجنة التحقيق والتي تقوم بدراسة تقرير اللجنة الفرعية ومن ثم اتخاذ القرار، إما بعرض التقرير على المجلس بدون إجراء أي تغيير عليه، أو أن تقوم بأجراء التحقيق من جديد بالموضوع وعقد جلسات استماع جديدة الفرعية(٢٢).

وفي مصر، فأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠٢١ حددت على سبيل الحصر الأشخاص الذين يحق لهم مناقشة تقرير لجان تقصي الحقائق البرلمانية حيث نصت " **تكون أولوية الكلام في مناقشة تقارير لجان تقصي الحقائق لمن يقدم طلباً كتابياً بذلك لرئيس المجلس قبل الموحد المحدد للمناقشة**"(٢٣).

يتضح لنا من هذا النص أن المشرع المصري أشترط لمن يريد الاشتراك في مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق أن تتوفر بعضاً من الشروط وهي:-

١- أن يقدم طلباً كتابياً إلى رئيس المجلس، وله الاولوية في الكلام عند مناقشة التقرير.
٢- أن يقدم الطلب قبل موعد المناقشة
٣- أن يوضح في الطلب الموضوعات التي يطلب الكلام فيها، والمسائل التي سوف يتناولها.

وفي حال ما توفرت تلك الشروط، عندها يعطى الأذن للنائب في مناقشة تقرير اللجنة، وتوجيه الأسئلة والاستفسارات لأعضاء اللجنة أو المسؤول الحكومي، فتتكون حلقة من المناقشات والاستفسارات والأسئلة التي تدور حول موضوع التقرير، وتجري مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية بين أعضاء المجلس ذاتهم، ومن ثم لا يهم أن يكون عضو الحكومة المعني بالأمر حاضراً أو غير حاضر لأجل بدء أو صحة المناقشة، سواء كان وزيراً أم رئيساً للوزراء أو أي مسئول حكومي أخر، كما لا تتوقف مناقشة التقرير على حضور كل أعضاء اللجنة التحقيقية أو حضور رئيسها أو المقرر، ولا يشترط أن تجري المناقشة من قبل كل أعضاء المجلس، بل أنه ومن خلال المناقشات التي قدمت طلباتها إلى رئاسة المجلس، فإن الأخير يتوصل إلى نتيجة تصاغ على شكل قرار ينتهي إليه المجلس ويمثل رأي كل أعضاء المجلس النيابي(٢٤).

ويكون انعقاد جلسة مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق صحيحاً إذا حضر أغلبية أعضاء المجلس، وإلى ذلك أشارت اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠٢١ إذ نصت " **مع مراعاة ما ورد في**

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

شأنه نص خاص في هذه اللائحة، لا يكون انعقاد المجلس صحيحا، إلا بحضور أغلبية أعضائه"[٢٥]، وأن تقرير لجنة تقصي الحقائق ملك لها، ولا يجوز للمجلس التعديل فيه، وإنما يجوز لرئيس المجلس واللجنة المعنية طلب اعادة التقرير إلى اللجنة، وإلى ذلك أشارت اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠٢١، إذ نصت أنه، **" لرئيس المجلس ولكل لجنة من لجانه أن تطلب من المجلس بواسطة رئيسها أو مقررها إعادة أي تقرير إلى اللجنة، ولو كان المجلس قد بدأ في نظره، وذلك لإعادة دراسة الموضوع أو بعض جوانبه في ضوء ما دار من مناقشات أو ما استجد من ظروف واعتبارات، ويفصل المجلس في ذلك بعد الاستماع إلى رأى رئيس اللجنة أو مقررها ورأى الحكومة"**[٢٦].

وفي العراق لا يوجد نص لا في الدستور ولا في النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي ينظم قواعد مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق، وكما أنه لم يشير إلى القواعد المتبعة لإجراء آلية مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية، ولذلك نقترح أضافة نص بالصياغة التالية **"ترفع اللجنة بعد انتهاء التحقيق تقريرها وتوصياتها إلى رئيس المجلس ونائبيه لعرضها على المجلس، ويجب توزيع التقرير على أعضاء المجلس قبل الجلسة المحددة لمراجعته خلال أربع وعشرين ساعة على الأقل لاتخاذ ما يرونه مناسباً، وتكون أولوية الكلام في مناقشة تقارير لجان تقصي الحقائق لمن يقدم طلباً كتابياً بذلك لرئيس المجلس قبل الموحد المحدد للمناقشة".**

المطلب الثاني

نتائج مناقشة تقارير لجان تقصي الحقائق البرلمانية

أن من أهم العناصر التي ينبغي أن يتضمنها التقرير الذي تعده لجنة تقصي الحقائق يتمثل في الخلاصة التي تنتهي بها مرحلة البحث والتقصي والتحقيق، والمتضمنة جملة من النتائج والتوصيات والمقترحات، فقد تكون النتيجة التي توصلت إليها اللجنة مؤيدة لموقف الحكومة حول الموضوع محل التقصي والبحث، وهنا لا تثور أي مشكلة وتستحق تأييد البرلمان وتجدد الثقة بالحكومة، وقد تكون غير مؤيدة لموقف الحكومة، وفي هذه الحالة لا تملك اللجنة أي صلاحيات أكثر من تلك التي يملكها المجلس الذي شكلها.

وللجنة أن توصي بناء على التقرير بتقديم مشروع قانون أو تعديل قانون قائم من جانب الحكومة، أو بالإحالة إلى الجهات المختصة لاتخاذ اللازم، إذا ما تبين أن هناك أهمالاً أو قصوراً معيناً أو إصلاح الوضع المخالف، وقد توصي اللجنة بتحريك الوسائل الرقابية كالاستجواب، والذي قد يفضي إلى تحريك المسؤولية الوزارية تجاه أعضاء الحكومة، وجدير بالذكر أن اللجنة لا تستطيع أن تقرر الجزاء، وإنما يقتصر دورها على بيان الحقائق والتوصية بما تراه مناسباً، واستناداً إلى ما تقدم سوف نقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع، نتناول في الفرع الأول التوصية بسد النقص التشريعي، ونتكلم في الفرع الثاني التوصية بالإحالة إلى جهات التحقيق القضائي، ونخصص الفرع الثالث للتكلم عن التوصية بإثارة المسؤولية الوزارية.

الفرع الأول

التوصية بسد النقص التشريعي

قد تكشف التحقيقات التي تجريها لجان تقصي الحقائق البرلمانية أن ثمة قصور في تنظيم تشريعي ذي صلة بموضوع التحقيق، مما يتسبب في الخلل وأوجه القصور التي كانت الباعث لتشكيل لجنة التحقيق، بل قد لا يكون ثمة تنظيم تشريعي بالمرة فتثور الحاجة إلى استصدار ذلك التشريع[٢٧]، أو قد تكشف التحقيقات عن وجود خلل في التشريعات التي تحكم الجهة الحكومية التي تم التحقيق معها أو مع جهاز من أجهزتها، أو قد تتوصل اللجنة من خلال فحص أعمال الجهة الحكومية إلى عدم التزامها بالقوانين النافذة عندها يتولى

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

البرلمان مهمة أجراء التعديلات التشريعية، أو يطلب من الحكومة القيام بتقديم مشروعات القوانين التي تكفل تلافي الخلل وتجاوز العيوب [٢٨].

ولما كانت هذه هي الحالات التي يتم تشخيصها من خلال مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق، فأن البرلمان يعمد إلى وضع مقترح قانون أو مقترح بإدخال تعديلات على النصوص التي يعتريها الخلل والثغرات، أو يقترح إكمال النقص في النصوص القانونية التي اعتراها نقص في الأحكام وغالباً ما يوصي البرلمان الحكومة بتقديم مشروع قانون، أو مشروع تعديل بسد النقص أو برفع الخلل في النص التشريعي[٢٩]، بدلاً من أن يفعل دوره تشريعي من خلال تقديم مقترحات القوانين من قبل الاعضاء أو من قبل اللجان البرلمانية المختصة، وهذا في حقيقته يعد نكوصاً عن ممارسة الوظيفة الدستورية المناطة بالبرلمان[٣٠]، ومن ناحية أخرى إن اقتراح القوانين أصبح من الحقوق الهامة التي تتمسك بها البرلمانات والتي لا يمكن أن تتنازل عنها غاية الأمر أنه يراعي في النظر القوانين التي يقترحها أعضاء البرلمان القيود الإجرائية التي تعفى منها مشروعات القوانين التي تقررها الحكومة، إذ يفترض في هذه المشروعات أن تقدم بعد دراسة متعمقة، لهذا يسمى ما تقترحه السلطة التنفيذية بمشروعات قوانين، أما التي تأتي عن طريق الأعضاء البرلمان تُسمى باقتراحات القوانين[٣١].

ففي انكلترا قد توصي اللجان المختارة في تقريرها بإكمال النقص التشريعي إذا استشعرت بنقص وثغرات في تشريع النافذ، كاللجنة المشكلة في مجلس العموم سنة ١٩٧٢، والتي عرفت بلجنة (ديبلوك)، والتي كلفت بدراسة الأوضاع في ايرلندا الشمالية، والتي انتهى تقريرها إلى توصية بسن تشريع جديد، إذ على أثرها إصدر البرلمان قانون الطوارئ لشمال ايرلندا لسنة ١٩٧٣[٣٢].

وفي الولايات المتحدة الامريكية، تضع لجان التحقيق التوصيات بشأن علاج الخطأ والقصور في أعمال السلطة التنفيذية، ويقوم الكونغرس الامريكي بوضع التشريعات في ضوء التقارير الصادرة من اللجان سواء بإصدار قانون أو بتقليص اختصاصات جهاز الاداري أو الغائه كلياً، بناءً على سلطته في تنظيم في تنظيم الجهاز الاداري وإنشاء المناصب وتحديد اشتراطات شغلها، وكذلك يملك تحديد الاعتمادات المالية اللازمة للتحكم في المرافق العامة وتوجيه أهداف نشاطها، وكذلك تأخذ في الحسبان التوصيات الصادرة من اللجان عقب التحقيقات عند اصدار التشريعات المستقبلية أو من زيادة أو نقص في الاعتمادات المالية[٣٣].

وفي مصر فقد يكشف تقرير لجان تقصي الحقائق عن وجود قصور تشريعي سواء كان هذا القصور يتمثل بوجود ثغرة في التشريع قائم، أو عدم وجود تشريع يحكم مسألة معينة وفي هذه الحالة فان مجلس النواب يقترح مشروع قانون أو تعديل نصوص قائمة لسد هذه الثغرة وما وجد في القانون من عيوب، والغالب أن يطلب المجلس من الحكومة التقدم بهذه المشروعات[٣٤]، وإلى ذلك أشارت اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠٢١ بقولها " يعرض الرئيس على المجلس مشروعاتِ القوانين المقدمة من رئيس الجمهورية أو الحكومة أو عُشر أعضاء مجلس النواب في أول جلسة تالية لورودها أو تقديمها بحسب الأحوال، ليقرر المجلس إحالتها إلى اللجان النوعية المختصة، وللرئيس أن يحيلها إلى اللجان النوعية المختصة مباشرة ويخطر المجلس بذلك في أول جلسة"[٣٥]،مثال على ذلك في سنة ٢٠٢١ وافق مجلس النواب المصري على عدد (١٤٦) مشروع قانون قدمت من الحكومة، وعشرة اعضاء بإجمالي عدد مواد بلغ (١٧٤٩) مادة ، إذ كان إقرارها ضرورة لإحداث نقلة نوعية في جميع المجالات[٣٦].

وفي العراق قد يتبين من خلال التحقيق الذي قامت به لجان تقصي الحقائق، أن سبب الخلل في عمل أجهزة الدولة يعود إلى نقص تشريعي جاز للجنة أن تقترح في تقريرها توصية بتقديم مشروع قانون يعالج

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

موضوع التحقيق ويتجاوز النقص[٣٧]، وإلى ذلك أشار الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ إذ نص على أنه، " مقترحات القوانين تقدم من عشرة من أعضاء مجلس النواب أو من أحدى لجانه متخصصة"[٣٨].

ومن خلال أجراء المقارنة بين مشروعات القوانين ومقترحات القوانين المصوت عليها من قبل مجلس النواب العراقي، يظهر أن في الدورة الانتخابية الأولى من السنة التشريعية الأولى، بفصلها الأول والثاني، من ٢٠٠٦/٣/١٦ ولغاية الجلسة رقم (٧٠) في ٨/٨/ ٢٠٠٧ ، أن عدد مشروعات القوانين المقدمة كانت (٩٩) مشروع قانون، في حين مقترحات القوانين لا تتجاوز عن (٤) فقط، وفي الدورة ذاتها في سنتها التشريعية الثالثة، بفصلها الأولى والثاني من الجلسة الأولى ٢٠٠٨/٣/٢٥، وحتى الجلسة (٤٩) في ٥ /٣/ ٢٠٠٩، كان عدد مشروعات القوانين (١٧٦) ، في حين كان عدد المقترحات لا يتجاوز (٢٠) مقترح والدورة الانتخابية الثانية في السنة التشريعية الثانية، الفصل التشريعي الأول والثاني، والتي تبدأ من الجلسة الأولى في ٢٠١١/٦/١٢ ، وحتى الجلسة رقم (٤٠) في ٢٠١٢/٥/٧، بلغت عدد مشروعات القوانين (١٩٧)، في حين بلغ عدد مقترحات القوانين (٢٥) مقترح فقط ،الأمر الذي يظهر بوضوح تام الغلبة بامتياز لعدد مشروعات القوانين المقدمة من قبل الحكومة، على عدد مقترحات القوانين المقدمة من قبل أعضاء المجلس ولجانه ذات العلاقة[٣٩].

الفرع الثاني

التوصية بالإحالة الى جهات التحقيق القضائي

قد يجد البرلمان أثناء مناقشة تقرير لجان تقصي الحقائق البرلمانية، أن التشريع لا يوجد فيه أي نقص ، وأن نصوصه محكمة، فهنا لا مجال لإصدار توصيات بسد النقص التشريعي هذا من جهة[٤٠]، ومن جهة أخرى قد يثبت للبرلمان عند انتهائه من مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق شبهة تورط المسؤولين في مخالفات ادارية أو جنائية، فعندها يثور تساؤل عن مدى حق البرلمان في إحالة المسؤولين المخالفين إلى جهات التحقيق الجنائي أو الإداري للوقوف على حقيقة الأمر؟[٤١].

للإجابة على ذلك في انكلترا لم تشير الأوامر الدائمة لمجلس العموم البريطاني إلى حق المجلس في إحالة الموضوع إلى جهات التحقيق القضائية لأجل النظر في المخالفة المرتكبة من قبل المسؤول الحكومي ، وكذلك في الولايات المتحدة الامريكية لا يوجد نص في دستور ولا في اللوائح الداخلية للكونغرس يشير إلى إحالة الموضوع إلى جهات التحقيق القضائية.

وفي مصر لم يشير دستور جمهورية مصر العربية المعدل لسنة ٢٠١٤ ولا في اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠٢١ ، إلى إحالة موضوع التحقيق إلى جهات التحقيق الجنائية أو الإدارية هذا من الجانب النظري، ولكن من الجانب العملي جرى العمل أن يحيل مجلس النواب تقرير اللجنة إلى الحكومة للعمل على تنفيذ ما ورد فيه من توصيات ومن بينها إحالة المسؤولين إلى جهات التحقيق القضائية، وعلى سبيل مثال تم تشكيل لجنة تقصي حقائق برلمانية مؤلفة من عشرين عضواً بمناسبة طلبات احاطة مقدمة من عدد من أعضاء مجلس النواب، إذ تم تشكيلها في يوم ١٢ فبراير سنة ٢٠٠٦ بشأن غرق عبارة السلام ٩٨ في يوم ٢ فبراير لسنة ٢٠٠٦ كانت تقل ١٤١٥ شخصاً بينهم ١٣١٠ من الرعايا المصريين بالإضافة إلى طاقم الملاحة المؤلف من ١٠٤ أفراد حيث راح ضحيتها أكثر من ألف شخص، إذ قدمت اللجنة تقريرها المبدئي في ١٩ فبراير سنة ٢٠٠٦، وأما تقريرها النهائي فقدمته للمجلس بتاريخ ٥/١٦/ ٢٠٠٧، وتم مناقشته يوم ٥/٢١/ ٢٠٠٧، ويعتبر تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن غرق عبارة السلام من أهم واخطر التقارير التي ناقشها البرلمان المصري على مراحل تطوره المختلفة، حيث أورد التقرير أن ظروف الحادث الأليم وأسبابه تشير إلى صورة بشعة من الفساد في مرافق تتعلق بأرواح الناس، فضلاً عن أشارته إلى

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وجود تواطئ خبيث بين الشركة المالكة للعبارة وبعض المسؤولين من الهيئة المصرية للسلامة البحرية والذي أدى إلى عدم تنفيذ التعليمات، بالإضافة إلى ذلك أنتقد التقرير اللجنة بشدة أدارة الحكومة لهذه الأزمة حيث لم يرقى اهتمام الحكومة لهذه الأزمة إلى مستوى المسؤولية، وبناء على ذلك أوصت اللجنة في تقريرها النهائي بإحالة المخالفات الجنائية التي تبينت من جراء التحقيق الى النيابة العامة، وإحالة المخالفات الإدارية المنسوبة لمسؤولي التفتيش البحري إلى وزير النقل لمسألتهم تأديبيا لما نسب إليهم، وايضاً إحالة ما نسب إلى المختصين بمركز البحث والانقاذ التابع للقوات المسلحة للنيابة العسكرية للاختصاص[٤٢].

وفي العراق لا يوجد نص في الدستور ولا في النظام الداخلي يشير إلى حق البرلمان في إحالة موضوع تحقيق إلى جهات التحقيق القضائية من أجل النظر في المخالفة المرتكبة هذا من الجانب النظري، وأما الواقع العملي وعند النظر إلى تقارير لجان التحقيق نجد أن البرلمان يحيل ملف تحقيق بعد مناقشة تقرير اللجنة إلى الادعاء العام في حال تورط المسؤولين في مخالفات جنائية، ومثال على ذلك تم تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بخصوص حادثة سقوط الموصل حسب الأمر الديواني النيابي رقم (٩) في ٢٠١٥/١/١١ ، مكونة من (٢٦) نائب، إذ جاء في تقرير لجنة أنه ثبت من سير التحقيق وافادة الشهود ومن تم استدعاءهم أن مسؤولية سقوط الموصل في ٢٠١٤/٦/١٠ من قبل تنظيم داعش الإرهابي تقع على عاتق كل من القيادات الأمنية والشخصيات السياسية، ولذلك توصي اللجنة بإحالة المسؤولين إلى القضاء العراقي لتحريك دعوة قضائية ضدهم، إذ أدان تقرير لجنة التحقيق في سقوط الموصل نحو ٣٥ مسؤول وقادة أمنين، وصوت مجلس النواب في يوم الأثنين ٢٠١٥/٨/١٧ بالموافقة بالإجماع على إحالة هذا التقرير إلى القضاء لمحاسبة المقصرين[٤٣].

ويثور لدى البعض تساؤل، هل عدم النص صراحة على حق البرلمان في إحالة ملف التحقيق إلى القضاء عند وجود مخالفة فيه اضعاف لدور البرلمان الرقابي بشكل عام ولسلطاته في التحقيق بشكل خاص؟

للإجابة عن هذا التساؤل، يرى البعض[٤٤] أن عدم النص صراحة على حق البرلمان في إحالة التقرير مباشرة إلى القضاء عند وجود مخالفة تستوجب ذلك فيه إضعاف لحق البرلمان في الرقابة بشكل عام، ولسلطاته في التحقيق بشكل خاص، ويذهب هذا الرأي إلى ضرورة إعطاء هذا الحق للمجالس النيابية، لاسيما وأن منح هذا الحق لا يتناقض مع مبدأ الفصل بين السلطات، إذ إن البرلمان حين يحيل الموضوع إلى القضاء فانه لا يلزمه برأيه، بل يبقى الأمر منوطاً بنتيجة التحقيقات التي تجريها الجهات القضائية.

في حين يذهب رأي أخر[٤٥] إلى تبني أتجاه مخالف للرأي الأول، إذ يرى وجوب أن تتم الإحالة عن طريق الحكومة، إذ تمثل هذه الأخيرة الجهة الرئاسية للأشخاص المطلوب إحالتهم، من جهة، ثم أن الإحالة عن طريق الحكومة ليس فيها إضعاف للدور الرقابي للمجلس، ولا تهاوناً في أثر التحقيقات التي يجريها، وذلك لأن الحكومة تكون ملزمة بتنفيذ توصيات المجلس، وفي حالة عدم تنفيذها يمكن عندها تحريك المسؤولية السياسية تجاهها من جهة أخرى.

ويرى الباحث بأن إعطاء البرلمان سلطة تقديم موضوع تحقيق مباشرة إلى جهات القضائية يعتبر أمراً إيجابياً يضمن فيه بعدم تدخل أي طرف من قبل الحكومة في موضوع التحقيق، وبالإضافة إلى ذلك أن إحالة الموضوع مباشرة إلى القضاء فيه فائدة تتمثل في سرعة انجاز التحقيق، فبدلاً من أن تعهد لجنة تقصي الحقائق الحكومة بمتابعة التحقيق يحال موضوع التحقيق مباشرة إلى الجهات القضائية.

الفرع الثالث

توصية بأثارة المسؤولية السياسية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تمثل المسؤولية السياسية حجر الزاوية في النظام البرلماني، وأحدى دعاماته وأركانه الجوهرية الأساسية، وبأنها تشكل معياراً كافياً للحكم على نظاماً ما بأنه برلماني[٤٦]، وكذلك وكما هو معروف في الفقه الدستوري لا سلطة ولا اختصاص بدون المسؤولية السياسية، وعلى مدى اتساع السلطة يكون اشتداد المسؤولية، والوزارة التي تكون مسؤولة سياسياً في النظام البرلماني هي التي تحوز على ثقة البرلمان [٤٧].

وتعد الوزارة في النظام البرلماني أداة للحكومة، إذ تمتلك في المجال الدستوري سلطة البت في رسم السياسية العامة للدولة وتنفيذها، فلما كانت متمتعة بالحكم وسلطة اتخاذ القرار فهي أذن من يتحمل المسؤولية السياسية وتبعة الآثار المترتبة عليها نتيجة تمتعها بالحكم[٤٨].

ويقصد بالمسؤولية السياسية (حق البرلمان في سحب الثقة من أحد الوزراء أو من الوزارة بأكملها، إذا كان التصرف الصادر عنه أو عنها يستوجب استقالتها أو استقالته)[٤٩]، وكذلك عرفت المسؤولية السياسية (الجزاء الموقع على الوزارة، أو أحد وزرائها، متى ما فقدت أو فقد ثقة البرلمان، والذي يترتب عليه استقالتها أو استقالته)[٥٠].

ويخضع الوزراء بصفة عامة إلى ثلاثة أنواع من المسؤولية وهي المسؤولية السياسية والمسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية، ويمكن تمييز بين المسؤولية السياسية والمسؤوليتان المدنية والجنائية فمن حيث الاشخاص فالمسؤولية المدنية والجنائية يخضع لهما جميع الافراد سواء كانوا سياسيين أو غير سياسيين ، وأما المسؤولية السياسية حيث لا يخضع لها إلا الوزراء أو من يمارسون السلطة السياسية[٥١].

وإما من حيث العمل فالمسؤولية المدنية ترد على الأعمال التي يأتيها الوزراء المخالفة لأحكام القانون المدني، وأما المسؤولية الجنائية ترد على الجرائم المحددة في قانون العقوبات، والتي يرتكبها الوزراء بمناسبة أو أثناء تأدية وظائفهم، وأما المسؤولية السياسية ترد على جميع الأعمال التي يأتيها الوزراء أثناء ممارستهم لمهامهم، وأما من حيث الجزاء فالجزاء الذي يترتب على المسؤولية السياسية هو جزاء من نوع سياسي يتمثل في العزل أو الطرد من المنصب[٥٢]، بينما الجزاء في المسؤولية المدنية يتمثل في التزام الوزراء بإصلاح الضرر الذي قد يلحق بأحد أو بعض الأفراد نتيجة الأخطاء التي يرتكبونها أثناء ممارستهم لوظائفهم ، سواء كان هذا الاصلاح بإعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل وقوع الضرر أو في صورة تعويض مالي يدفع من الذمة الخاصة للمسؤول محدث الضرر، وأما بالنسبة للمسؤولية الجنائية توجب محاكمة الوزراء على جرائم التي تصدر منهم والتي يعاقب عليها القانون سواء أكانت من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات، أم جرائم خاصة ناتجه عن استغلالهم لوظائفهم [٥٣].

وتتخذ المسؤولية السياسية صورتين، وهما المسؤولية السياسية الفردية والمسؤولية السياسية التضامنية، فالمسؤولية الفردية للوزراء يقصد بها تلك المسؤولية التي تنصب على وزير معين بذات، أو على وزراء محددين، حيث يكون الفعل الذي تتحرك على أساسه المسؤولية منسوباً إلى وزير معين وخاص بسياسته هو، لا بالسياسة العامة لمجلس الوزراء[٥٤].

وبالنسبة للمسؤولية التضامنية تعني أن أعضاء الحكومة مسؤولون جميعاً أمام البرلمان عن جميع التصرفات والأعمال التي تتصل بالسياسة العامة التي تنتهجها الحكومة لإدارة شؤون الدولة، كما يلتزم هؤلاء جميعهم بالدفاع عن سياسة الحكومة والقرارات المتخذة من جانبها تنفيذاً لهذه السياسة، سواء داخل البرلمان أو خارجه، فإذا كان احدهم غير راضٍ عن هذه السياسة، ولا توجد لديه الرغبة في الدفاع عنها، فإنه يجب عليه أن يستقيل، وهي مسؤولية يتحملها بالتضامن كل عضو يظل في الحكومة بعد اتخاذها لقراراتها بالإجماع[٥٥].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وحيث أننا لا نتعرض في بحثنا هذا إلى استعراض المسؤولية السياسية لذاتها، وإنما لاستجلاء مدى قدرة تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية في أثارة المسؤولية السياسية ؟.

للإجابة على ذلك ، يظهر لنا من خلال دراسة النصوص القانونية ذات العلاقة، أن البعض منها قد ضيقت وقلصت الطرق المؤدية إلى امكانية تحريك المسؤولية السياسية، وجعلتها ممكنة من خلال طريق واحد لا غير وهو الاستجواب[٥٦]، ومن ثم إذ كلف البرلمان لجنة تقصي الحقائق البرلمانية بالتحقيق في موضوع معين وانتهت اللجنة إلى وضع تقريرها الذي قد يتضمن أدانة الوزارة كلها أو أحد وزرائها، فأن طريقه في اثارة مسؤوليتها السياسية سيكون من خلال تقديم عدد معين من الأعضاء لطلب الاستجواب، وبالتالي يمكن القول بعدم وجود علاقة مباشرة بين التحقيق الذي تجريه لجنة تقصي الحقائق وأثارة المسؤولية السياسية ، بل هي علاقة غير مباشرة، إذ غالباً ما يستلزم الأمر عن توافر وسيلة ثالثة من وسائل الرقابة البرلمانية إضافة إلى التحقيق والمسؤولية السياسية وهي وسيلة الاستجواب، إذ أن الاستجواب يصلح لأن يكون سبباً مباشراً لتحريك المسؤولية السياسية تجاه وزير معين أو وزارة بأكملها[٥٧].

وفي انكلترا تقارير اللجان التحقيقية ذات أثر في انتقاد تصرفات الحكومة أو أحد أعضائها، وهو ما يعني عدم قبول البرلمان تصرفات الحكومة وانتقاده لها غير أن الأمر لا يصل إلى درجة سحب الثقة من خلال تحريك المسؤولية السياسية، وهو ما يعني عدم الزامية الحكومة بتقديم استقالتها [٥٨]،على سبيل مثال في عام ١٩٥٤ استقال السير (توماس دوجدال) وزير الزراعة بعد أن انتقدت لجنة تحقيق دور الحكومة في قضية (كريشيل داون)، كانت القضية تتعلق بشراء الحكومة اجبارياً ل ٧٠٠ فدان من الاراضي الزراعية المملوكة للقطاع الخاص في (كريشيل دوان) لاستخدمها كميدان قصف قبل فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية، ووعدت الحكومة بإعادة الأرض إلى أصحابها بعد الحرب، ولكن عندما سعى المالك السابق إلى إعادة شرائها، استولت عليها وزارة الزراعة وأجرتها لمستأجر آخر، وعندما صدر تقرير التحقيق تقبل (دوجدال) المسؤولية عن أخطاء وعدم كفاءة المسؤولين في وزارته واستقال، وهذا كان المثال الأكثر وضوحاً عن المسؤولية السياسية الفردية[٥٩]، وكذلك اللجنة التي شكلت في اوائل ستينات القرن الماضي للتحقيق في فضيحة وزير الدولة للحرب (بروفومو) حيث كشف التحقيق عن وجود علاقة بين (بروفومو) وعارضة الأزياء (كريستين كيلر) والتي كانت على علاقة بجاسوس السوفيتي (يوجين ايفانوف)، فعندها خلص تقرير اللجنة إلى تحريك المسؤولية السياسية مما أدى إلى الإطاحة بحكومة حزب المحافظين برئاسة رئيس الوزراء (هارولد ماكميلان) واستقالة وزير الدولة للحرب (بروفومو)[٦٠].

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، التقارير التي تعدها لجان التحقيق فأنها قد تنتهي إلى نتيجة ذات أثر أدبي تتمثل بإحاطة الرأي العام الأمريكي بمواطن الخلل والقصور التي اعترت الجهاز التنفيذي، ويتم ذلك من خلال إذاعة جلسات تحقيق على الهواء مباشرة، وبذلك يصل العلم إلى الشعب في حال ما تكشفه هذه التحقيقات من أوجه فساد أو قصور أو مخالفة للقانون[٦١]، وهو ما يشكل أمراً بالغ الأهمية وذو تأثير كبير على السياسية التي ينتهجها الرئيس الأمريكي ووزرائه، والتي قد تنتهي بهم إلى تقديم الاستقالة، كاللجنة التحقيقية المشكلة في الكونغرس الأمريكي حول التحقيق في قضية (ووترغيت)، حيث تتلخص هذه القضية باقتحام مقر اللجنة الوطنية الديموقراطية في مجمع (ووترغيت) للمباني في واشطن العاصمة من قبل لصوص، حيث تم القبض عليهم وتبين من خلال التحقيق أن هؤلاء اللصوص مرتبطين بحملة اعادة انتخاب الرئيس ريتشارد نيكسون ، وقد تم القبض عليهم وهم يتنصتون على الهواتف ويسرقون الوثائق، ولقد حاول الرئيس (نيكسون) تغطية على هذه الجرائم، ولكن كشف مراسل صحيفة واشطن بوست بوب ادوارد و كارل بيرنشتاين عن دور رئيس (نيكسون) في هذه المؤامرة، ونتيجة للتحقيقات التي أجرتها اللجنة أجبر

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الرئيس نيكسون إلى تقديم استقالته في عام ١٩٧٤جراء تورطه في هذه الفضيحة [٦٢]، زيادة على ذلك للكونغرس سلطة اقامة المسؤولية الجنائية (الاتهام الجنائي) بحق رئيس الدولة ولقد نص الدستور الامريكي لسنة ١٧٨٧على خضوع رئيس الدولة لقواعد المسؤولية الجنائية التي تسري على جميع الذين يشغلون وظائف عامة مدنية في الحكومة الفيدرالية، أذ نص " ويعزل الرئيس وجميع موظفي الولايات المتحدة المدنيين من مناصبهم عند اتهامهم وادانتهم بعدم الولاء أو الخيانة أو الرشوة أو سواها من الجنايات والجنح الخطيرة"[٦٣]، و يتم تحريك المسؤولية الجنائية لرئيس الدولة بواسطة الكونغرس ، حيث يتولى مجلس النواب وحده سلطة توجيه الاتهام الجنائي بناء على طلب لجنته القضائية ، ويصدر قرار المجلس بالأغلبية البسيطة ، حيث نص دستور الولايات المتحدة الامريكية لسنة ١٧٨٧" وينتخب مجلس النواب رئيسه وموظفيه الآخرين ، و تكون له وحده سلطة المحاكمة البرلمانية"[٦٤]، وتكون محاكمة الرئيس أمام مجلس الشيوخ، ويرأس الجلسة رئيس المحكمة العليا، ويصدر قرار الادانة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين ، والعقوبة المقررة في هذه الحالة لا تتعدى الاقصاء من المنصب وتقرير عدم أهليته لتولي منصب رفيع أو منصب يقتضي الثقة ، ويتم بعد ذلك احالة الشخص المدان الى محاكم العادية وبالتالي اصدار الحكم عليه طبقاً للقانون [٦٥]، ومثال على ذلك تم عزل الرئيس (دونالد ترامب) مرتين خلال فترة ولايته الوحيدة ، وفي كل مرة يتم تبرئته من جميع التهم من قبل مجلس الشيوخ [٦٦].

وفي مصر، فقد نص دستور جمهورية مصر العربية المعدل لسنة ٢٠١٤ على أنه "لمجلس النواب أن يقرر سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على اقتراح عُشر أعضاء المجلس على الأقل، ويصدر المجلس قراره عقب مناقشة الاستجواب، ويكون سحب الثقة بأغلبية الأعضاء، وفى كل الأحوال، لا يجوز طلب سحب الثقة في موضوع سبق للمجلس أن فصل فيه في دور الانعقاد ذاته، وإذا قرر المجلس سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، أو من أحد نوابه أو أحد الوزراء، أو نوابهم، وأعلنت الحكومة تضامنها معه قبل التصويت، وجب أن تقدم الحكومة استقالتها، وإذا كان قرار سحب الثقة متعلقًا بأحد أعضاء الحكومة، وجبت استقالته"[٦٧]

حيث يتضح من الجانب النظري أن المشرع الدستوري المصري جعل الاستجواب الطريق الوحيد لإثارة المسؤولية السياسية، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يجري بحث مسألة طرح الثقة بوزير أو بالوزارة ككل، إلا في أعقاب الاستجواب المطروح، واستناداً لما تقرره المناقشات، ومن ثم لا يبدو للتحقيق البرلماني أي دور في هذا الشأن [٦٨]، وأما الجانب العملي يبين أن لجنة تقصي الحقائق البرلمانية التي شكلها مجلس النواب المصري في٢٩ يونيو سنة ٢٠١٦ حول موضوع الفساد ومافيا تلاعب في توريدات القمح وأهدار المال العام لصالح مستوردي القمح، والتي قدمت تقريرها في ١٨/ ٨/ ٢٠١٦، وبناء على ما تكشف للجنة من حقائق ، بشأن المخالفات والتجاوزات العديدة التي رصدتها، فأنها ترى أن السيد وزير التموين والتجارة الداخلية مسؤول مسؤولية سياسية عن أوجه الفساد والتلاعب في منظومة القمح (توريد، ادارة مخزون، طحن ، خبز)[٦٩].

وفي العراق لا يجوز اثارة المسؤولية السياسية، إلا بعد أجراء الاستجواب، وإلى ذلك نص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على أنه، " ثامنا/ أ- لمجلس النواب سحب الثقة من أحد الوزراء بالأغلبية المطلقة وبعد مستقيلاً من تاريخ قرار سحب الثقة، ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير إلا بناءً على رغبته أو طلب موقع من خمسين عضواً، اثر مناقشة استجواب موجه إليه، ولا يصدر المجلس قراره في الطلب إلا بعد سبعة أيام على الأقل من تاريخ تقديمه ب- ١- لرئيس الجمهورية تقديم طلب إلى مجلس

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

النواب بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء ٢- لمجلس النواب بناء على طلب (٥/١) أعضائه سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء ولا يجوز أن يقدم الطلب إلا بعد استجواب موجه إلى رئيس مجلس الوزراء بعد سبعة أيام في الأقل من تقديم الطلب ٣- يقرر مجلس النواب سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه .."[٧٠].

حيث يتضح لنا من النص الدستوري المتقدم أن المشرع العراقي فرق بين طرح الثقة بالوزير، وطرح الثقة برئيس مجلس الوزراء، إذ أن الاغلبية المطلوبة لطرح الثقة بالوزير هي خمسين عضواً، وأما طرح الثقة برئيس مجلس الوزراء فيحق لرئيس الجمهورية تقديم طلب لسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، وكذلك يحق لمجلس النواب سحب ثقه من رئيس مجلس الوزراء بناء على طلب مقدم من خمس أعضائه ولا يجوز تقديم الطلب، إلا بعد استجواب رئيس مجلس الوزراء ولا يجوز البت في الطلب، إلا بعد مضي سبعة أيام من تقديم الطلب و يشترط أن يتم سحب الثقة بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه.

وتبنى دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ المسؤولية السياسية لمجلس الوزراء حيث جاءت المادة (٨٣) من الدستور مقررة أن " تكون المسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء تضامنية وشخصية"[٧١].

وأن تحريك المسؤولية السياسية محصوراً بالاستجواب فقط، وبالتالي فأن تحريك المسؤولية السياسية كأثر للتحقيق البرلماني غير وارد، إلا في حالة إذا ما أنتهى التحقيق إلى طلب الاستجواب وأدى هذا الأخير إلى تحريك المسؤولية تجاه الوزير هذا من الناحية النظرية [٧٢]، ومن حيث الجانب العملي يظهر من تقرير اللجنة التحقيقية التي شكلها مجلس النواب العراقي في سنة ٢٠١٢ لتقصي الحقائق حول موضوع الاعتداء والاغتصاب والتعذيب الذي تعرضت له السجينات العراقيات في سجن النساء في بغداد وسجون النساء الأخرى داخل وخارج بغداد، إذ أشار التقرير الذي تقدم به رئيس لجنة حقوق الإنسان إلى وجود الكثير من المعتقلات اللاتي يصلن إلى السجن في وقت متأخر من الليل وبدون رفقة عناصر أمنية نسويه، مما أمكن معه حصول بعض الحالات من هذا القبيل أثناء عملية نقل المحتجزات، وقد شخصت حالات تحرش واعتداء، والبعض منها معروضة أمام القضاء، وذكر التقرير بإحالة المتورطين إلى القضاء لارتكابهم جرائم شرف ضد السجينات [٧٣].

وكذلك اللجنة التحقيقية المشكلة من قبل مجلس النواب للتحقيق في الصفقات والعقود التي أبرمتها وزارة الدفاع بشأن شراء الأسلحة الروسية، والتي أظهرت اللجنة عن وجود فساد مالي كبير من خلال زيادة مبلغ الشراء الفعلي المتفق عليه في التفاوض بما يقارب (١٩٥) مليون دولار، أضيفت إلى سعر الصفقة ، وقد بادر الجانب الروسي إلى اقالة الوزير على اثر القضية، فيما أوصت اللجنة التحقيقية بإحالة ملف القضية إلى القضاء والادعاء العام للتحقيق فيها بشكل موسع بعد أن تبين لها وجود فساد وشروع في جريمة من خلال التوقيع بالأحرف الأولى على عقود شراء تلك الأسلحة[٧٤]، يظهر من خلال الاطلاع على تقارير هذه القضايا أن النتائج التي توصلت اليها لجان التحقيق اقتصرت على إحالة ملف هذه القضايا إلى القضاء دون أي ذكر إلى امكانية اقامة المسؤولية السياسية من خلال طلب استجواب للجهات المعنية، إذ كان من الأولى أن ينطوي التقرير على توصية تقترح فيها لجنة التحقيق استجواب الجهات المعنية التي اظهر التقرير فساده

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الخاتمة:-

بعد استكمال البحث بموضوع مناقشة تقارير لجان تقصي الحقائق البرلمانية ونتائجها، سنعرض أهم الاستنتاجات و المقترحات التي توصلنا إليها، وعلى النحو الاتي :-

أولاً- الاستنتاجات:

١- يمثل التقرير الذي تنتهي اليه لجنة تقصي الحقائق البرلمانية نهاية عملها، فهو يتضمن توصيتها التي ترفعها الى البرلمان لمناقشته واقرار ما احتوى من توصيات ، ومن ثم تقوم بأرسال قرارها الى الحكومة لأجل تنفيذه.

٢- لم تنص تشريعات الدول المقارنة على المدة التي يجب خلالها مناقشة تقارير لجان تقصي الحقائق البرلمانية.

٣- أغفل المشرع العراقي النص على قواعد مناقشة تقارير لجان تقصي الحقائق البرلمانية.

٤- لم تنص تشريعات الدول المقارنة على آلية أتباع لجان تقصي الحقائق البرلمانية لمدى تنفيذ الحكومة للتوصيات التي أقرها البرلمان، ولم تنص أيضاً ما الحل المتبع في حال استهانت الحكومة بتنفيذ التوصيات.

ثانياً- المقترحات:

١- نقترح على المشرع الدستوري العراقي أن ينص على المدة التي خلالها يجب مناقشة تقرير لجان التحقيق ، ولذلك نقترح أضافة نص يكون بالصيغة التالية" ترفع اللجنة بعد انتهاء التحقيق تقريرها و توصياتها إلى رئيس المجلس و نائبيه لعرضها على المجلس، ويجب أن يتم توزيع تقرير على أعضاء المجلس قبل الجلسة المحددة لنضره بأربع وعشرين ساعة على الأقل لاتخاذ ما يرونه مناسباً".

٢ - نقترح على المشرع الدستوري العراقي أن ينص على قواعد مناقشة تقارير لجان التحقيق ولذلك نقترح أضافة نص بالصياغة التالية "ترفع اللجنة بعد انتهاء التحقيق تقريرها وتوصياتها إلى رئيس المجلس ونائبيه لعرضها على المجلس، ويجب توزيع التقرير على أعضاء المجلس قبل الجلسة المحددة لمراجعته خلال أربع وعشرين ساعة على الأقل لاتخاذ ما يرونه مناسباً، وتكون أولوية الكلام في مناقشة تقارير لجان تقصي الحقائق لمن يقدم طلباً كتابياً بذلك لرئيس المجلس قبل الموحد المحدد للمناقشة".

المصادر

أولاً/ المؤلفات

١- د. ابراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية و القانون الدستوري، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٢.

٢- د. جابر جاد نصار، الوسيط في القانون الدستوري، الطبعة الاولى ،دار النهضة العربية، ١٩٩٦.

٣- خضر نوري عبدالله، التحقيق البرلماني في النظام الدستوري (دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٨ .

٤- د. حازم صادق، سلطة رئيس الدولة بين النظامين البرلماني والرئاسي(دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩.

٥- د. ثروت البدوي، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٦- د. رافع خضر صالح شبر، وضع السلطة التنفيذية في النظام الفيدرالي، الطبعة الاولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠٢٠.

٧- د. رمضان محمد بطيخ، التطبيقات العملية لضوابط الحصانة البرلمانية ووسائل وإجراءات البرلمان الرقابية، القاهرة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.

٨- د. سعيد السيد علي، التحقيق البرلماني (دراسة مقارنة)، دار ابو المجد للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٩
٩- د. فارس محمد عمران، التحقيق البرلماني في الدول العربية والامريكية و الاوربية (دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٠٨..
١٠-د. فرحان نزال حميد المساعيد، الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام النيابي الأردني، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠١١
١١-[١] - د. مراد بقالم ، نظام الازدواج البرلماني وتطبيقاته، الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ٢٠٠٩.
١٢-د. مهند صالح الطراونة ، العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني (دراسة مقارنة)، عمان، الاردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٧٨.
١٣-د. سيد محمد بيومي فودة، مسؤولية الوزراء السياسية – جنائية- المدنية (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ٢٠١٦.
١٤-د. مروان محمد محروس، مسؤولية رئيس الدولة في النظام الرئاسي والفقه الاسلامي (دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، دار الاعلام، الاردن، ٢٠٠٢.
١٥-د. صبري محمد السنوسي، الوسيط في القانون الدستوري، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٨.
١٦-د. هشام حسين علي الجبوري، تنظيم الدستوري للتحقيق البرلماني(دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.
١٧-د. وائل أحمد علام، البرلمان الأوروبي، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٨.

ثانياً/ الدوريات

١- د. فيصل شنطاوي، وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الاردني خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠٠٩)، بحث منشور في مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد الخامس والعشرون، العدد التاسع، ٢٠١١.

ثالثاً/ الرسائل والاطاريح

١- - أحمد محمد ابراهيم ، المسؤولية السياسية للحكومة في النظام البرلماني(دراس مقارنة)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، ١٩٩١.
٢- حسن مصطفى بحري، الرقابة المتبادلة بين سلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦ .
٣- رياض محسن مجول، التحقيق البرلماني في الانظمة السياسية البريطاني والامريكي والمصري و العراقي، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون ، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
٤- محمد محسن العالي، التحقيق البرلماني كأحد صور الرقابة البرلمانية (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٤.
٥- محمد محسن العالي، التحقيق البرلماني كأحد صور الرقابة البرلمانية (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٤.

ISSN–2536–0027

[١] - د. فيصل شنطاوي، وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الاردني خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠٠٩)، بحث منشور في مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد الخامس والعشرون، العدد التاسع، ٢٠١١، ص ٢٣٦٦.

[٢] - د. هشام حسين علي الجبوري، تنظيم الدستوري للتحقيق البرلماني(دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ٣١٢.

[٣] - د. مراد بقالم ، نظام الازدواج البرلماني وتطبيقاته، الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٢٨٨.

[٤] - د. فارس محمد عمران، التحقيق البرلماني في الدول العربية والامريكية و الاوربية (دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤٨٢.

[٥] - دليل العمل البرلماني البريطاني لسنة ٢٠٢٢، للمزيد من معلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني، https://www.gov.uk
تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/١٨، الساعة ٣:٢٢ مساءً.

[٦] - الامر(١٣٤) من الأوامر الدائمة لمجلس العموم البريطاني لسنة ٢٠٢٣، للمزيد من تفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني https://publications.parliament.uk، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/١٨، الساعة ٤:٥٥ مساءً.

[٧] - المادة (٢٤٣) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠٢١.

[٨] - المادة(٧٠) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠٢١.

[٩] - د. فارس محمد عمران، المصدر السابق، ص ٤٨٣- ٤٨٤.

[١٠] - المادة(٨٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي لسنة ٢٠٢٢.

[١١] - جلسة مجلس النواب العراقي رقم(٤)، الدورة الانتخابية الأولى، السنة التشريعية الثالثة، الفصل التشريعي الثاني، الاحد ٢٠٠٨/٩/١٤.

[١٢] - جلسة مجلس النواب العراقي رقم(٥)، الدورة الانتخابية الأولى، السنة التشريعية الثالثة، الفصل التشريعي الثاني، الاثنين ٢٠٠٨/٩/١٥.

[١٣] - جلسة مجلس النواب العراقي(٥٤)، الدورة الانتخابية الثانية، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الثاني، الاحد ٢٠١١/٤/١٦.

[١٤] - المادة (٢٤٣) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠٢١.

[١٥] - محمد محسن العالي، التحقيق البرلماني كأحد صور الرقابة البرلمانية (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٤، ص ٣٠٢.

[١٦] - خضر نوري عبدالله، التحقيق البرلماني في النظام الدستوري (دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٨ ،ص ١٩٦.

[١٧] - د. سعيد السيد علي، التحقيق البرلماني (دراسة مقارنة)، دار ابو المجد للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٣٧.

[١٨] - د. فارس محمد عمران، المصدر السابق، ص ٤٨٦.

[١٩] - د. فرحان نزال حميد المساعيد، الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام النيابي الأردني، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠١١، ص ٢٦٦ .

[٢٠]- حسن مصطفى بحري، الرقابة المتبادلة بين سلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦ ، ص ١٨٤.

[٢١] - Louis Arnold Abraham, Stephen Charles Hawtrey, Parliamentary Dictionary Butterworth's , London,Edition٣, ١٩٧٠, p٧٢-٧٣.

ISSN–2536–0027

[٢٢] - رياض محسن مجول، التحقيق البرلماني في الانظمة السياسية البريطاني والامريكي والمصري و العراقي، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون ، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٤٤.
[٢٣] - المادة (٢٤٣) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠٢١.
[٢٤] - د. رمضان محمد بطيخ، التطبيقات العملية لضوابط الحصانة البرلمانية ووسائل وإجراءات البرلمان الرقابية، القاهرة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ص ٢٢٤- ٢٢٥.
[٢٥] - المادة (٢٧٠) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠٢١.
[٢٦] - المادة (٧١) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠٢١.
[٢٧] - د. جابر جاد نصار، الوسيط في القانون الدستوري، الطبعة الاولى ،دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ٥٠٩.
[٢٨] - د. وائل أحمد علام، البرلمان الأوروبي، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٩٠.
[٢٩] - د. فارس محمد عمران، المصدر السابق، ص ٥٠٣.
[٣٠] - د. هشام حسين علي الجبوري، المصدر السابق، ص ٣٢٦.
[٣١] - د. مهند صالح الطراونة ، العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني (دراسة مقارنة)، عمان، الاردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٧٨.
٥-Lord Diplock, Report of the Commission to consider legal procedures to deal with terrorist activities in Northern Ireland, Presented to Parliament by the Secretary of State, for Northern Ireland by Command of Her Majesty, Published in London by
HER MAJESTY'S STATIONERY OFFICE, ١٩٧٢,
للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني،
, https://cain.ulster.ac.uk/hmso/diplock.htm
تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/٢٧، الساعة ٧:٤٤ صباحاً.
[٣٣] - د. عبد الحميد محجوب السقعان، المصدر السابق، ص ٤٢٩.
[٣٤] - د. عمران محمد فارس، المصدر السابق، ص ٤١٣-٤١٤.
[٣٥] - المادة (١٥٨) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري لسنة ٢٠٢١.
[٣٦] - تقرير انجازات البرلمان المصري خلال دور الانعقاد الاول من الفصل التشريعي الثاني في ٢٠٢١/٧/٢٧، وللمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الالكتروني
http://www.parliament.gov.eg
تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/٢٨، الساعة ٤:٤٤ مساءً
[٣٧] - ناصر علي ناصر الشبلاوي، المصدر السابق، ص ٢١٢.
[٣٨] - المادة(٦٠/ ثانياً) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.
[٣٩] - خضر نوري عبدالله، المصدر السابق، ص ٢٠٦.
[٤٠] - سيد محمد ابراهيم محمد، المصدر السابق، ص ٤٣٦.
[٤١] - ناصر علي ناصر الشبلاوي، المصدر السابق، ص ٢١٤.
[٤٢] - سيد محمد ابراهيم محمد، المصدر السابق.، ص ٣٦٧، محمد يحيى ، التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق البرلمانية بشأن غرق عبارة السلام، مقالة منشورة في جريدة مصري اليوم، العدد ،٧٥٩، ٢٠٠٦، للمزيد من تفاصيل يرجى زيارة الموقع الالكتروني

https://www.almasryalyoum.com
تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/٣١، الساعة ٥:٣٣ مساءً

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

[٤٣] - جلسة مجلس النواب العراقي رقم (١٤)، الدورة الانتخابية الثالثة، السنة التشريعية الثانية، الفصل التشريعي الأول، الاثنين ١٧/ ٨/ ٢٠١٥.
[٤٤] - د. فارس محمد عمران، المصدر السابق، ص ٥٠٨
[٤٥] - د. سعيد السيد علي، المصدر السابق، ص ٢٤٦، محمد محسن علي العالي، المصدر السابق، ص ٣١٧.
[٤٦] - حسن مصطفى البحري، المصدر السابق، ص٢٠٠.
[٤٧] - د. حازم صادق، سلطة رئيس الدولة بين النظامين البرلماني والرئاسي(دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٨٥٧.
[٤٨] - د. ابراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية و القانون الدستوري، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص٤١٢.
[٤٩] - د. رأفت دسوقي، المصدر السابق، ص١٣٨.
[٥٠] - د. هشام حسين علي الجبوري، المصدر السابق، ص٣٣١.
[٥١] - أحمد محمد ابراهيم ، المسؤولية السياسية للحكومة في النظام البرلماني(دراس مقارنة)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، ١٩٩١، ص ٧١-٧٢.
[٥٢] - حسن مصطفى البحري، المصدر السابق، ص ٢٠٢.
[٥٣] - د. ثروت البدوي، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٣٣٣.
[٥٤] - د. سيد محمد بيومي فودة، مسؤولية الوزراء السياسية – جنائية- المدنية (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ٢٠١٦، ص٥٠١.
[٥٥] - خضر نوري عبدالله، المصدر السابق، ص ٢٢٢.
[٥٦] - د. سعيد السيد علي ، المصدر السابق، ص٢٤٧.
[٥٧] - د. فارس محمد عمران، المصدر السابق، ص٥٥٤.
[٥٨] - د. هشام حسين علي الجبوري، المصدر السابق، ص٣٣٣.
[٥٩] - للمزيد من تفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني

https://sites.google.com

تاريخ الزيارة ٥/٨/ ٢٠٢٤، الساعة ١٢:٢٢ صباحاً.

١-Robert W.Pringle, Profumo affair British political scandal ,Article Published in Encyclopaedia Britannica, Last Updated: Jul ٢١, ٢٠٢٤, p .

[٦١] - د. بوراوي أسماء، المصدر السابق، ص ١٢١.
[٦٢] - للمزيد من تفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني

https://www.history.com

تاريخ الزيارة ٦/٨/ ٢٠٢٤، الساعة ٦:٥٥ مساءً.
[٦٣] - المادة (الثانية) من الدستور الامريكي لسنة ١٧٨٧
[٦٤]- المادة(الاولى) من الدستور الامريكي لسنة ١٧٨٧.
[٦٥] - د. مروان محمد محروس، مسؤولية رئيس الدولة في النظام الرئاسي والفقه الاسلامي (دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، دار الاعلام، الاردن، ٢٠٠٢، ص ٥٦- ٥٧.
[٦٦] - للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني،

https://constitution.congress.gov

تاريخ الزيارة ٦/٨/ ٢٠٢٤، الساعة ٨:١١ مساءً
[٦٧] - المادة (١٣١) من الدستور المصري لسنة ٢٠١٤.

ISSN–2536–0027

[٦٨] - د. صبري محمد السنوسي، الوسيط في القانون الدستوري، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٨، ص ٢٨٣.

[٦٩] - تقرير لجنة تقصي الحقائق حول موضوع الفساد ومافيا التلاعب في توريدات القمح وإهدار مال العام لصالح مستوردي القمح، مجلس النواب، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الأول، ٨/١٨/ ٢٠١٦، للمزيد من تفاصيل يرجى زيارة الموقع الالكتروني

https://manshurat.org/node/١٣٥٠٧

تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٨/٩، الساعة ٩:٢٣ مساءً.

[٧٠] - المادة (٦١) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

[٧١] - د. رافع خضر صالح شبر، وضع السلطة التنفيذية في النظام الفيدرالي، الطبعة الاولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠٢٠، ص٤٠٣.

[٧٢] - خضر نوري عبدالله، المصدر السابق، ص٢٣٠.

[٧٣] - جلسة مجلس النواب العراقي رقم (٢٤)، الدورة الانتخابية الثانية، السنة التشريعية الثالثة، الفصل التشريعي الاول، الاربعاء ١١/٢٨/ ٢٠١٢.

[٧٤] - جلسة مجلس النواب العراقي رقم (٤)، الدورة الانتخابية الثانية، السنة التشريعية الثالثة، الفصل التشريعي الثاني، ثلاثاء ١/٩/ ٢٠١٣

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أثر استعمال تكنولوجيا المعلومات على عقد العمل

الباحث كاظم جابرحسين
المشرف ا.د ماجد حسن مزيحم
الجامعة الاسلامية في لبنان

الملخص
أوجدت التطورات التكنولوجيا الحديثة نمط مختلف في طريقة أداء العمل، فلم يعد سوق العمل يسير بشكله التقليدي فقط، وإنما ظهر نوع جديد وهو نظام العمل عن بعد إلى جانب أنماط العمل المتعارف عليها، وهو نظام يحقق الفلسفة التشريعية لقانون العمل، وهي تحقيق المصالح المتبادلة بين العامل ورب العمل، وتوفير الحماية لحقوق العامل باعتباره الطرف الضعيف في العقد، كما يتسم هذا النظام بالمرونة ويتخطى الحدود المكانية، فلم يعد العامل مقيدا بأداء العمل داخل المنشأة، بل أنه في بعض الحالات يكون العامل في دولة ما وتوجد المنشأة في دولة أخرى.
وتم التعرف عن كثب على نظام العمل عن بُعد أثناء جائحة كورونا بسبب اللجوء إلى تطبيقه والاعتراف به كنظام فعال في الحد من انتشار فيروس كورونا، من حيث تجنب الاحتكاك البشري حفاظا على حياة العمال، بالإضافة إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة، حيث يستمر سير العمل ومواصلة عجلة الإنتاج، وتجنب إغلاق أو توقف العمل.
ليكون هذا النظام بمثابة تحدي أمام القواعد القانونية التي يجب أن تواكب التغييرات الجذرية في المفاهيم التقليدية لعقد العمل وطرق تنفيذه، فإن كان عقد العمل التقليدي معياره المميز له عنصر التبعية والرقابة والإشراف والتوجيه والإدارة، إلا أن هذه المعايير لا تصلح في ظل نظام العمل عن بعد الذي يتطلب وجود الثقة المتبادل بين صاحب العمل والعامل، وتمتع العامل بنوع من الاستقلالية في تنفيذ العمل دون وجود مدير مباشر يشرف على أداء العمل المطلوب أو توجيه الأوامر والتعليمات كما هو الحال في ظل العمل التقليدي.
فقد حاولت الحكومة تجاوز هذا القصور التشريعي وأصدرت قرارات تضمن نظام العمل عن بعد، ضمن عدد كبير من التدابير والإجراءات المتبعة للسيطرة على انتشار فيروس كورونا، ومن بعدها أصبح هذا النظام مستمر إلى الآن في بعض القطاعات والمنشآت، وعلى الرغم من كفاءة هذا النظام من عدة جوانب، إلا هناك مشكلات حقيقية نتجت عنه على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.
الكلمات المفتاحية: عقد العمل- العمل عن بعد- تكنولوجيا المعلومات- التبعية العقدية- فيروس كورونا.

المقدمة
بصفة اعتيادية ينفذ الأجير العمل في إطار المؤسسة تحت تصرف ورقابة صاحب العمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، داخل مكان العمل الذي يجب على العمال أن يكونوا فيها أو أن يذهبوا إليها لداعي عملهم، و وفي مناصبهم الممنوحة لهم.
أما في ظل العمل عن بعد بواسطة تكنولوجيا المعلومات فإن تنفيذ العمل يتم بعيدا عن العنصر المكاني لمقر العمل، مع نتيجة مؤداها: مكاسب إنتاجية، وخفض تكاليف العقارات والنقل، ومكافحة الغياب، وهذه هي الأسباب التي تستند إليها المشروعات؛ لتفضيل هذا النوع من العمل.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أما بالنسبة للعامل فيؤدي العمل بتكنولوجيا المعلومات بالنسبة له إلى خلق شعور بالرقابة الذاتية على نفسه في أداء العمل وإتمامه في الوقت المحدد وإصدار القرارات التي تتطلب سرعة في اتخاذها، كما يمنحه إقامة توازن أفضل بين الحياة الخاصة والحياة المهنية، والتمتع بشكل أفضل بجودة الحياة.

أهمية الدراسة

يعتبر العمل عن بعد أحد أهم التحولات في محيط العمل، حيث يجسد التغير الفعلي الحاصل في طرق تنظيم العمل الحديث كونه يفترض أن يتم تنفيذ العمل في مكان بعيد عن مكان العمل كمركز للإدارة وإصدار الأوامر والتوجيهات وخارج وحدات الإنتاج بالمنشآت، لذلك فإن أهمية موضوع الدراسة وهو العمل عن بعد يفرض نفسه بقوة في مجال العمل سواء في ظل الظروف الاستثنائية أو الظروف العادية، لذلك سوف نبحث من خلال هذه الدراسة عن القواعد القانونية التي تحكم عقد العمل عن بعد ولاسيما في ظل الظروف العادية، لأن الظروف الاستثنائية وأن كانت هامة إلا إنها تظل مؤقته.

إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية الأساسية لموضوع الدراسة في عدم وجود تنظيم قانوني يحكم عقد العمل عن بعد في معظم التشريعات العربية، ومنها التشريع العراقي والتشريع المصري، مما يترفع عنه عدة إشكاليات ومنها:

١- ما يتعلق بتنظيم العلاقة بين العامل عن بعد وصاحب العمل لتحقيق التوازن بين الطرفين.
٢- إشكالية عنصر التبعية باعتبارها أساس لعقد العمل والتي تتمثل في الرقابة والإشراف من قبل صاحب العمل، فما هي طبيعة التبعية المطلوبة في عقد العمل عن بعد
٣- كذلك ينتج عن عقد العمل عن بعد بعض الأثار السلبية إذ لم يتم تنظيم تنفيذ العمل بشكل يضمن حقوق صاحب العمل والعامل.

منهج الدراسة

نتبع في هذه الدراسة المنهج التحليلي للنصوص قانون العمل الفرنسي المؤرخ ٨ أغسطس ٢٠١٦م، وقانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥، وقانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، وكذلك نصوص الاتفاق الإطاري الأوروبي بشأن العمل عن بعد لعام ٢٠٠٢، من أجل الوصول إلى القواعد العامة التي يمكن تطبيقها على عقد العمل عن بعد.

خطة الدراسة

نقسم هذه الدراسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: النظام القانوني لعقد العمل عن بعد

المبحث الثاني: أثر تفعيل آلية العمل عن بعد

المبحث الأول: النظام القانوني لعقد العمل عن بعد

يتمثل العمل عن بعد في إتمام جزء من العملية الإنتاجية أو كلها أو تقديم بعض الخدمات خارج وحدات الإنتاج بالمنشآت أو المؤسسات، باستعمال وسائل الاتصال الحديثة للتحرر من قيد المسافة والوقت المرتبط بالعمل، خاصة الأعمال التي تمتاز بسرعة مثل إرسال الوثائق والتقارير، والترجمة، والمحاسبة، والتسويق الإليكتروني، وغيره. لذلك نتعرف من خلال هذا المبحث على نظام العمل عن بعد من حيث بيان تعريفه وكيفية أداءه، وعرض التطورات التشريعية للعمل عن بعد، وكذلك بيان تكييف عقد العمل عن بعد وهل يعد عقد عمل أم غير ذلك. وفقا للتقسيم الآتي:

المطلب الأول: مفهوم عقد العمل عن بعد

المطلب الثاني: الأساس القانوني للعمل عن بعد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المطلب الأول: مفهوم عقد العمل عن بعد

تعددت الآراء حول تعريف عقد العمل عن بعد بسبب حداثته وعدم وجود تنظيم قانون ينظم أحكامه ويتضمن تعريفا له، وصورة وكيفية أداءه، والواقع أن صور العمل عن بعد متنوعة، فهي لا تشمل نموذجا واحدا، بل تشمل وضعيات مختلفة كالعمل في المنزل، والعمل عن بعد في مواقع مختلفة، والعمل عن بعد المتنقل، والعمل عن بعد من خلال مكاتب عمل غير مستقرة، وغير ذلك. وعليه خصصنا هذا المطلب لبيان تعريف عقد العمل عن بعد، وكيفية تنفيذه، وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: تعريف عقد العمل عن بعد

يعرف فقه القانون، العمل عن بعد بعدد من التعريفات واهمها، تعريف مؤتمر العمل الدولي بأنه: "العمل الذي يؤديه الشخص، ويشار إليه باسم العامل من المنزل"[١].

كما عرف بأنه: "نمط من العمل يقوم به الموظفون بأداء كل، وجزء كبير من أدوارهم من قاعدة منفصلة عضويا عن موقع صاحب العمل، باستخدام تكنولوجيا المعلومات كأداة أساسية لوسائل الاتصال عن بعد"[٢].

أما عقد العمل عن بعد فقد تم تعرفه بأنه: "العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأداء العمل بعيدا عن مقر صاحب العمل مستخدما وسيلة تكنولوجية، متى سمحت طبيعة الأعمال بذلك لدى صاحب عمل وتحت إدارته أو إشرافه لقاء أجر"[٣].

كما عرّف بأنه: "العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأداء العمل عن بعد في أماكن بديلة لأماكن العمل التقليدية، تحت إشراف ورقابة صاحب العمل، لقاء أجر"[٤].

ويتضح لنا أن العمل عن بعد يقوم على عدة معايير، منها ما هو مرتبط بمكان تنفيذ العمل، ومنها ما يتعلق بطبيعة عنصر التبعية، ومنها ما يتعلق باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تعتبر وسيلة التواصل بين طرفي عقد العمل عن بعد.

ولما كان الفارق الأساسي بين عقد العمل عن بعد وبين غيره من عقود العمل هو طابع البعد الذي يتسم به الأول، والذي لا يؤثر على طبيعة عقد العمل، ذلك الأخير الذي يلتزم العامل بعد بمقتضاه بأن يؤدي عمله في الأماكن البديلة بعيدا عن صاحب العمل، فإنه يشترط أن يؤدي العمل لصالح صاحب العمل مقابل أجر يعطيه له هذا الأخير نظير عمله[٥].

الفرع الثاني: كيفية أداء عقد العمل عن بعد

من خلال هذا الفرع نعرض كيف يتم العمل عن بعد، سواء عمل بشكل كامل، أو بشكل جزئي، أو عمل عند الطلب، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: العمل عن بعد بشكل كامل:

وهو نوع من العمل يقتصر على تحقيق العمل كاملا وفق معايير تُحدّدها الجهة التي يعمل معها العامل، ولكن يتطلب منه الحضور على شبكة الإنترنت بدوام ومواعيد الجهة المتعاقد معها، والتي يمكن تأديتها بشكل كامل خارج مكان العمل الرسمي.

ثانيًا: العمل عن بعد بشكل جزئي:

يمكن للعامل بناءً على طلب من جهة عمله تقسيم وقت عمله بين مقر العمل الرئيس ومكان العمل عن بعد بنسب متساوية أو مختلفة، وقد يكون ذلك بساعات في اليوم أو أيام في الأسبوع أو الشهر.

ثالثًا: العمل عن بعد عند الطلب:

وهو عمل العامل متحرّرًا من قيود الوقت وإطارات الدوام التي تُحدّدها الشركة، ويكون التركيز على كمية الإنتاج، ويمكن للعامل تأديتها بشكل كامل من خارج العمل الرسمي[٦].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ويجب أن يتم العمل عن بعد باتفاق طوعي بين صاحب العمل والعامل، وكذلك الاتفاق على مكان العمل في منزل العامل أو مكان آخر، والاتفاق أيضا على ساعات العمل والجدول الزمني للعمل، والاتفاق على أدوات الاتصالات التي يتعين على العامل استخدامها والعمل الذي يجب أن يُنجز، وآليات إشراف صاحب العمل على العامل، وكيفية الإبلاغ عن العمل المنجز[٧].

ومن أجل تسهيل أداء العمل بنمط العمل عن بعد، فإنه يتعين على المستخدم أن يضع تحت تصرفهم كل الوسائل الضرورية التي تمكنهم من أداء عملهم في أحسن الظروف، مع تحديد المدة القانونية التي يتم من خلالها تنفيذ علاقة العمل عن بعد وكيفيات مراقبة تنفيذ ذلك.

ويتم اللجوء إلى نظام العمل عن بعد، بعد استشارة وأخذ رأي لجنة المشاركة، وبعد بناء موافقة العامل المعني من خلال تعديل عقد العمل الفردي، أو من خلال إبرام اتفاق جماعي مع ممثلي العمال والذي يجب أن يتضمن شروط وكيفيات ومدة العمل عن بعد، والتزامات الأطراف الناجمة عن هذا النمط من العمل

وفي كل الأحوال وضمانا لحق العامل يجب أن يتم تحرير عقد عمل عن اتفاق ورضاء تام بين كل من صاحب العمل والعامل، وتصب تلك الموافقة في قالب تعاقدي بعد مسألة اختبارية وغير مفروضة مما يعكس إرادة الطرفين، وهو ما أكدت عليه الغرفة الإجتماعية لمحكمة النقض الفرنسية في قرارها الصادر بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠٠١ إذ اعتبرت أن العامل غير مجبر على الموافقة على العمل خارج المؤسسة، وأن أي تعديل لعقد العمل يسمح للعامل اعتباره فسخا للعقد"[٨].

المطلب الثاني: الأساس القانوني للعمل عن بعد

خصصنا هذا المطلب لعرض التطورات التشريعية للعمل عن بعد في قانون العمل الفرنسي وقانون العمل العراقي وقانون العمل المصري، وأيضا الأحكام الواردة في الاتفاق الإطاري الأوربي بشأن العمل بتكنولوجيا المعلومات الصادر بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٢، ومن ثم بيان الوصف الصحيح لعقد العمل عن بعد والذي يتفق مع حقيقة ما قصده المتعاقدين منه، من أجل تطبيق النظام القانوني المناسب له، وذلك من خلال التقسيم التالي:

الفرع الأول: التطور التشريعي للعمل عن بعد.

الفرع الثاني: التكييف القانوني لعقد العمل عن بعد.

الفرع الأول: التطور التشريعي للعمل عن بعد

قطع العمل من بعد عدة مرحل تشريعية في قانون العمل الفرنسي، وقسم إلى العمل عن بعد من المنزل و العمل عن بعد بواسطة تكنولوجيا المعلومات.

أولاً- العمل من المنزل

بدأ التنظيم التشريعي للعمل من المنزل في فرنسا بقانون حماية عمل المرأة بتاريخ ١٠ يوليو ١٩١٥ وهو أول قانون يطرح موضوع العمل من المنزل. ويقتصر هذا القانون على العاملين بالمنزل في صناعة الملابس، وكان الهدف من هذا القانون في بداية الأمر تحديد مدة تنفيذ العمل وحماية الحد الأدنى للأجور والمساواة بين العاملين في المنازل والعاملين في المصانع أو الورش.

ليتبع هذا القانون عدة مراسيم بتاريخ ١٠ من أغسطس ١٩٢٢ ، و٣٠ يوليو ١٩٢٦، و٢٥ يوليو ١٩٣٥ بشأن توسيع مجال تطبيق القانون إلى القطاعات الملحقة بالملابس، والصناعات الجلدية، والحرير الصناعي وغيرها، ثم صدر قانون ١٤ ديسمبر ١٩٢٨ ليطبق نفس الحماية للعامل الذكور.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ثم صدر قانون الأول من أغسطس ١٩٤١ الذي ألغي بموجبة فكرة التبعية الضرورية بين العامل وصاحب العمل، إذ أن ظروف العمل عن بعد من المنزل تحول دون إثبات رابطة التبعية، واستبعد القانون المعيار المستمد من ملكية المكان والمعدات.

ليأتي قانون رقم ٨٣٤ الصادر بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٥٧ الذي أكد على أن العمال من المنازل لهم ذات الحقوق المنصوص عليها في قانون العمل والمطبقة على الأجراء وعمال المشروعات.

ثم جاء قانون العمل الحالي بأحكام خاصة للعمل عن بعد من المنزل بموجب المادة L.٧٤١٢-١ والمادة L.٧٤١٣-٤ ، فقد نصت المادة L.٧٤١٢-١ على أنه يعد عاملا من المنزل أي شخص يؤدي لحساب منشأة أو عدة منشآت عملاً يعهد به إليه سواء بشكل مباشر أو من الغير نظير أجر إجمالي دون حاجة للبحث عن علاقة التبعية القانونية بينه وبين صاحب العمل، أو ماذا كان يعمل تحت الإشراف المباشر لصاحب العمل، أو ما إذا كان المكان الذي يعمل فيه والأدوات التي يستخدمها يملكها، وما إذا كان يتزود بنفسه بالإمدادات الإضافية، أو عدد ساعات العمل.

أما المشرع العراقي أخرج العقود التي ترد على العمل ولا يكون فيها العامل خاضعاً لإشراف وتوجيه صاحب العمل من نطاق تطبيق قانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥، حيث جاء تعريف عقد العمل بموجب المادة (١/ تاسعاً) على أنه: "أي اتفاق سواء كان صريحا أم ضمنيا، شفويا أو تحريريا يقوم بموجبه العامل بالعمل أو تقديم خدمة تحت إدارة وإشراف صاحب العمل لقاء أجر أيا كان نوعه"، حيث يشترط هذا النص أن يعمل العامل تحت إدارة وإشراف صاحب العمل، والتبعية القانونية أما تكون فنية يخضع العامل فيها لإدارة وتوجيهه كاملة من صاحب العمل في كل جزئيات العمل أو تكون تبعية إدارية تقتصر على أشراف صاحب العمل على الظروف الخارجية للعمل، وقد تكون تبعية تنظيمية عندما يمتلك صاحب العمل عدة مشاريع فلا يستطيع التواجد في كافة المواقع في آن واحد، فيتبع العمال أوامره الأخير عن طريق من يمثله، بالتالي تطبيق معيار التبعية القانونية سواء كانت التنظيمية أو الفنية قد لا تكون مناسبة لعقد العمل عن بعد؛ وذلك بسبب عدم قدرة صاحب العمل من الاتصال المباشر مع العمال عن بعد وفرض رقابته المباشرة عليهم، أو حتى ممارسة سلطته عليهم في تحديد ساعات العمل، ومع هذا لا يعني بالضرورة غياب الإشراف والتوجيه[٩].

أما في مصر فالوضع القانوني لعمال المنازل يختلف، فلا يطبق عليهم قانون العمل، لأن عنصر التبعية القانونية عنصر مميز لعقد العمل الفردي وفقا لقانون العمل بموجب المادة ٤ ، والمادة٣١، كما أن القانون المدني يتطلب عنصر التبعية القانونية في عقود العمل وفقا لنص المادة ٦٧٤، لذلك لا تخضع علاقة العامل عن بعد من المنزل لأحكام قانون العمل، بل تكيف علاقتهم التعاقدية على أنها عقد مقاولة[١٠].

ثانياً- العمل عن بعد عن طريق تكنولوجيا المعلومات:

فطن الشركاء الاجتماعيون مبكراً بظاهرة العمل بتكنولوجيا المعلومات، ففي إطار الاستراتيجية الأوروبية للعمل التي بدأت عام ١٩٩٧ حيث طرحت مسألة المفاوضات حول الوصول إلى اتفاق إطاري أوروبي بشأن العمل بتكنولوجيا المعلومات والذي تم في ١٦ من يوليو ٢٠٠٢، واعتبر الموقعون على الاتفاق أن العمل بتكنولوجيا المعلومات هو ضرورة لتحديث تنظيم وأداء العمل، وأيضا وسيلة للتوفيق بين حياة العامل المهنية والاجتماعية، التخفيف من أعباء التنقل من حيث توفير الوقت والجهد والمال، وكذلك منح العامل نوعا من الاستقلالية في أداء العمل وإنجازه[١١].

وعلى الرغم من أن الاتفاق الإطاري بشأن العمل بتكنولوجيا المعلومات ليست له صفة إلزامية، لكنه مع ذلك يشكل أساساً للمفاوضات التي تُفتح بين الشركاء الاجتماعيين في كل بلد.

وفي ١٩ من يوليو ٢٠٠٥ وضع الاتفاق الوطني للمهن المشتركة في مادته الأولى تعريفا للعمل بتكنولوجيا المعلومات على أنه: شكل لتنظيم وإنجاز العمل باستخدام تكنولوجيا المعلومات في إطار عقد عمل وبموجبة يتم تنفيذ عمل خارج أماكن العمل بينما كان ممكناً تنفيذه في هذه الأماكن"[١٢].

وظل يطبق أحكام هذا الاتفاق في فرنسا حتى تم أصدرا قانون ٢٢ مارس ٢٠١٢ المتعلق بالعمل بتكنولوجيا المعلومات، وبموجب هذا القانون تم إدخال العمل بتكنولوجيا المعلومات لأول مرة في قانون العمل الفرنسي، وتم تنظيم أحكامه من خلال نصوص المواد L.١٢٢-٩ إلى L.١٢٢-١١.

وفي ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٠ وضع الشركاء الاجتماعيون اتفاق جديد يكمل الإطار القانوني للعمل بتكنولوجيا المعلومات السابق في ٢٠٠٥، حيث إن الهدف منه توضيح البيئة القانونية التي يتم من خلالها العمل بتكنولوجيا المعلومات.

وخلال جائحة كورونا أصدر وزير الصحة البروتوكول الوطني الصحي بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠٢٠ بهدف مساعدة أصحاب الأعمال والعمال على الالتزام بتنفيذ تدابير الوقاية من فيروس كورونا في أماكن العمل، من خلال تحفيز أصحاب الأعمال على استخدام العمل عن بعد بتكنولوجيا المعلومات[١٣].

إلا أن هذا البروتوكول غير ملزم لأصحاب الأعمال، حيث يظل لهم الحرية في كيفية أداء العمل سواء داخل مكان المنشأة أو العمل عن بعد بتكنولوجيا المعلومات، كما يكون للعامل حرية الاختيار دون أن يقع عليه أي ألزام بقبول طلب صاحب العمل بالعمل عن بعد[١٤].

الفرع الثاني: التكييف القانوني لعقد العمل عند بعد

التكييف القانوني لعقد عمل- وأي عقد بصورة عامة- لا يرتبط بالتسمية التي يعطيها طرفا العقد له، وإنما يستند التكييف على نية المتعاقدين من إبرام العقد، والواقع الفعلي لتنفيذ العقد، فإذا كان العامل يمارس عمله عن بعد مقابل أجر ولحساب صاحب العمل، فإن العقد المبرم بينهم هو عقد عمل، بصرف النظر عما أطلق عليه الطرفين من مسمى، وفي هذه الحالة تطبق الأحكام العامة بشأن عقد العمل التقليدي، لعدم وجود تنظيم قانوني لعقد العمل عن بعد.

ولمحكمة الموضوع سلطة تقديرية في إضفاء التكييف القانوني المناسب على العقد المعروض أمامها، وهو ما قررته محكمة النقض الفرنسية بقولها: "العبرة في تكييف عقد العمل ووجوده لا تعتمد في الإرادة الظاهرة بواسطة الأطراف أو الأسماء التي أسبغوها على اتفاقهم، ولكن بظروف العمل التي يمارس فيها العاملون مهام عملهم"[١٥].

فقد أثار العمل عند بعد عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة التساؤل حول طبيعة هذا العمل وهل تؤثر على طبيعة العقد بين العامل وصاحب العمل، فهل يظل العقد عقد عمل أم يتحول إلى عقد آخر؟ والإجابة عن هذا التساؤل تختلف من حيث مصلحة مصدر صاحب العمل، ومن ناحية مصلحة العامل.

فمن ناحية صاحب العمل فمن مصلحته أن يكون العقد المبرم بينه وبين العامل عقد مقاولة، لأن هذا العقد يمنحه حرية واسعة فيما يتعلق بالشروط التعاقدية، سواء فيما يتعلق بمواعيد العمل، والتزامات العمل، والعبء المالي.

أما بالنسبة للعامل عن بعد فمن مصلحته أن يتم تكييف العقد بأنه عقد عمل، لأن قانون العمل يوفر للعامل نظام حمائي لا مثيل له في العقود الأخرى، فإن أحكام قانون العمل من النظام العام الذي لا يجوز مخالفته، سواء فيما يتعلق بالأجر، أو مواعيد العمل، أو الإجازات، أو إنهاء عقد العمل مثل الإخطار والتعويض عن الفصل، بالإضافة إلى ذلك فإن العامل عن بعد يتمتع بالحقوق التي تضمنتها الاتفاقات الجماعية المطبقة على المشروع.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

والآن لم يعد هناك اختلاف حول مسألة تكييف العلاقة بين العامل وصاحب العمل في إطار العمل عن بعد، بعد أن أصبح شكل من أشكال تنظيم العمل، أو طريقة لتنفيذ الالتزام بأداء العمل، فالأمر لا يتعلق بمهنة، أو عمل معين، أو نظام، أو مركز معين، ولكن يظل عقد العمل عن بعد عقد عمل، وتطبق عليه أحكام قانون العمل، حيث يظل العامل عن بعد محتفظاً بصفته كعامل أجير مثله مثل العامل التقليدي الموجود داخل مكان العمل.

المبحث الثاني: أثر تفعيل آلية العمل عن بعد

ينتج عن استخدام نظام العمل عن بعد البحث في خصوصية هذا العقد من حيث نوع التبعية التي يخضع لها العامل في ظل عدم وجوده داخل مكان العمل تحت الإشراف المباشر لصاحب العمل أو مديره، وكذلك المشكلات التي تنتج عن هذا النوع من طرق أداء العمل، وكذلك البحث عن حقوق والتزامات صاحب العمل والعامل في عقد العمل عن بعد، وذلك وفقا للتقسيم التالي:

المطلب الأول: خصوصية العمل عن بعد.

المطلب الثاني: حقوق ووجبات أطراف عقد العمل عن بعد.

المطلب الأول: خصوصية العمل عن بعد

نتيجة للبعد الجغرافي الذي يتميز به عقد العمل عن بعد، فإن سلطة صاحب العمل في الرقابة والإشراف المباشر تكاد تكون منعدمة، وتعززت استقلالية العامل، بالتالي يثور التساؤل عن مدى وجود معيار التبعية في عقد العمل عن بعد حتى نطلق عليه عقد عمل؟ وما التبعية التي يجب على العامل أن يخضع لها.

كما نتج عن عدم وجود التبعية التقليدي، والبعد عن ماكن العمل، عدة مشكلات كان الجزء الأكبر منها من نصيب العامل، وبناء على ذلك نبحث من خلال الفرع الأول: مآل التبعية في عقد العمل عن بعد، أما الفرع الثاني: مشكلات تطبيق العمل عن بعد.

الفرع الأول: مآل التبعية في عقد العمل عن بعد

بحكم طبيعة العمل عن بعد، والتي تعتمد بشكل خاص على وسائل الاتصالات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات، وحيث أن العامل يمارس عملة بعيدًا عن الإشراف المادي والرقابة المباشرة لصاحب العمل، فما مصير الرابطة التبعية بين العامل وصاحب العمل، في ظل التطورات الحديثة والعمل عن بعد.

يظهر عنصر التبعية من خلال تعريف عقد العمل في قانون العمل، الذي يُعرفه بأنه: العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يعمل لدى صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه لقاء أجر[١٦]، حيث تعد التبعية أحد العناصر اللازمة لقيام عقد العمل، والتي تمثل في سلطة صاحب العمل في الرقابة والإشراف والتوجيه للعامل في أدائه للعمل؛ بحيث يلتزم العامل بطاعة الأوامر والتعليمات التي يُصدرها صاحب العمل ويُنفذ العمل حسب توجيهاته.

ورغم الاتفاق على أن عنصر التبعية من العناصر الرئيسة لعقد العمل؛ فإن هناك خلافا حول تحديد نوع هذه التبعية؛ فالبعض اتجه إلى القول بالتبعية الاقتصادية، بينما اتجه البعض الآخر إلى القول بالتبعية القانونية، ووفق ذلك فإن التبعية في عقد العمل تظهر في صورتين:

١ ـ التبعية الاقتصادية

تعني التبعية الاقتصادية في عقد العمل الحالة الاقتصادية للعامل، بحيث يتوافر عنصر التبعية إذا كان العامل يعتمد على أجره في حياته المعيشية، بحيث يكون أجره هو مصدر رزقه الأساسي والوحيد، فلا يستطيع أن يتحمل العامل أخطار وخسائر عمله، ولا تعود عليه أرباح من نشاطه وعمله[١٧].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وعليه، فإنَّ التبعية الاقتصادية لا تقوم على أسس أو مبادئ ونصوص قانونية، سواء في قانون العمل أو عقد العمل، وإنما تمليها الظروف الشخصية للعامل ومركزه الاقتصادي والاجتماعي[١٨]، والذي يتمثل في حاجة العامل للأجر واعتباره أن الأجر هو المورد الأساسي لرزقه.

٢ ـ التبعية القانونية:

تعرف التبعية القانونية بأنها هيمنة صاحب العمل أثناء تنفيذ العقد على العامل بما يمتلكه صاحب العمل من سلطة التوجيه والرقابة أثناء أداء العامل للعمل، ويلتزم العامل بتنفيذ تعليمات وأوامر صاحب العمل[١٩].

ويكون لصاحب العمل بمقتضى تلك التبعية حق فرض الجزاءات التأديبية على العامل إذا قصر أو أخطأ في عمله، فيكون لعمل العامل صفة العامل التابع، ويخضع لقانون العمل[٢٠]

وبالرجوع إلى القواعد القانونية التي تحكم علاقة العمل بصورتها التقليدية، نجد أنها غير كافية لتكييف رابطة التبعية المطلوبة في عقد العمل عن بعد، وذلك بحكم طبيعة العمل الخاصة والتي تعتمد بشكل أساسي على وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات، حيث إن العامل يمارس عمله بعيداً عن الإشراف المادي والرقابة المباشرة لصاحب العمل، الأمر الذي أدى إلى تطور مفهوم علاقة التبعية والتعديل على كيفية ممارستها انعكاساً لتطور علاقة العمل والتي تحكمه هذه العلاقة.

لذلك كرس الفقهاء جهودهم لإيجاد مفهوم موسع لرابطة التبعية يستوعب التطورات الحديثة دون تهميش الثوابت والقواعد العامة المتعلقة في المعايير التقليدية لهذه الرابطة، فنجد أن بعض الفقهاء ركز على معيار التبعية القانوني استناداً إلى إيجابيات هذا المعيار وسلبياته القليلة نسبياً مقارنة بمعيار التبعية الاقتصادي، والذي يشوبه الكثير من النقص، وحيث إن التبعية القانونية وفي ظل اعتمادها على الإشراف المباشر الذي يتطلب التواجد الفعلي للعامل في المنشأة التقليدية للعمل لا تتناسب مع عقد العمل عن بعد والذي يعتمد بشكل أساسي على سمة البعد والتي تميزه عن عقد العمل بصورته التقليدية، لذلك فإن الأخذ بهذا المعيار يحتم على الفقهاء الذين أخذوا به تجاهل هذه السمة المهمة والمميزة لهذا العقد[٢١].

واهتم الجانب الأخر من الفقه بالوسائل التي يؤدى من خلالها العامل عمله، وفقاً لهذا الاتجاه فإن التبعية في عقد العمل عن بعد يمكن تحقيقها من خلال مراقبة سير تنفيذ العمل عن طريق وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة، حيث إن فقدان الاتصال المادي لا يعني بالضرورة غياب الإشراف والرقابة والتوجيه بحيث إن صاحب العمل باستطاعته ممارسة سلطة الإشراف والرقابة باستخدام وسائل الاتصال الحديثة في أي مكان وأي وقت مع المحافظة على خصوصية العامل عن بعد، وهو ما يحد من الاختلاف الجوهري بين العامل عن بعد والعامل التقليدي من حيث خضوعهما إلى رقابة وإشراف صاحب العمل، فمن الضروري أن تكون الحماية القانونية سيان لكل منهما، وأن يحظى العامل عن بعد بذات الحماية التي يحظى بها العامل التقليدي ومن هنا برزت الحاجة إلى وجود تنظيم قانوني دقيق ومختص ينظم كافة جوانب علاقة العمل عن بعد[٢٢].

ولكن من الصعب الاكتفاء بالتبعية الاقتصادية كمعيار وحيد لتكييف عقد العمل عن بعد، ولا يمكن اعتبارها بديلاً عن التبعية القانونية لاعتمادها على عنصر الأجر، والذي يعتبر عنصراً مشتركاً بين العديد من العقود[٢٣].

ونتيجة عدم ملائمة التبعية القانونية والتبعية الاقتصادية بقالبهما التقليدي لتكييف عقد العمل عن بعد ظهر ما يسمى بمعيار التبعية عن بعد، والتي تعتمد بشكل كبير على وسائل تكنولوجيا المعلومات وأداء العامل لعمله من خلالها، وفي ذات الوقت منحت هذه الوسائل صاحب العمل فرصة مراقبة سير العمل، وهذا المعيار يستند إلى عنصر جوهري مهم ألا وهو منح قاضي الموضوع سلطة تقديرية واسعة لتنظيم طبيعة العقد وتكييفه، وذلك من خلال تقييمه لجميع الظروف المحيطة بالعقد[٢٤].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الفرع الثاني: مشكلات تطبيق العمل عن بعد

لجأت معظم الشركات إلى اعتماد أسلوب العمل عن بُعد، بسبب المزايا التي قدمها لأصحاب الأعمال، من حيث زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الأرباح، كما وفر على العامل عبء النقل وساعده على العمل في أكثر من مؤسسة من أجل تحسين مستوى معيشته خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة، ولكن بالمقابل هناك صعوبة واجهت بعض العمال في اعتماد هذا الأسلوب[٢٥].

فالعمل عن بُعد بالرغم من مميزاته، إلا أنه أثبت قصورا في بعض الجوانب، والسبب الرئيسي في ذلك عدم وجود نصوص تشريعية تنظم العمل عن بعد، وبالتالي أهدار العديد من الحقوق لكلا الطرفين سواء العامل أو صاحب العمل، ولأسباب أخرى، هذا النظام يستحيل معه تطبيق الرقابة الكاملة على أداء العامل للعمل، بحيث يكون للعامل استقلالية في اتخاذ القرارات والمبادرات أكثر من العامل العادي، والتي تدخل ضمن مسئوليات مديره المباشر في ظل العمل التقليدي.

كما أنه يضعّف من شعور انتساب العامل للمنشأة التي يعمل لمصلحتها، وأن كان هذا الأمر يبدو غير جدير بالاهتمام، إلا أنه يخفي في جوهرة عوامل مهمة من حيث شعور العامل أنه جزء من المؤسسة التي يعمل بها وجزء من نجاحها، وكذلك الافتقار إلى خلق تنافس وتفاعل بين العمال مما يقل من إبداعهم و إنتاجيتهم، ويحرم العامل من تطوير المهارات واكتساب الخبرات بالمقارنة بالعمل التقليدي، حيث أن هذا الأخير يستفيد من الخبرات المتراكمة من زملائه الأقدم منه في العمل ويكتسب مهارات أسرع بالمقارنة بالعامل عن بعد.

كذلك فإن عدم إمكانية تنظيم الوقت يترتب عليها العديد من المشكلات المتعلقة بالتوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية، فإن هذا التداخل بين الأماكن الخاصة والأماكن المهنية ينتهك خصوصية منزل العامل وأسرته، فلا حدود فاصلة بين الزمن المخصص لأداء العمل، والوقت المخصص للحياة العائلية[٢٦].

ويظهر العديد من المشكلات التي تتعلق بالبطالة الوطنية، فقد يلجأ بعض أصحاب الأعمال إلى التعاقد مع عمال أجانب، لأسباب تتعلق أما بالمهارات والخبرات في أداء وإنجاز العمل أو الأجور أو التأمينات، مما ينعكس بالسلب على الوضع الاقتصادي للعامل المحلي.

المطلب الثاني: حقوق وواجبات أطراف عقد العمل عن بعد

إذا كان العمل عن بعد باستخدام تكنولوجيا المعلومات مجرد طريقة لأداء العمل إلا أن ذلك لا ينفي ضرورة بيان حقوق وواجبات أطراف العلاقة التعاقدية، لأن الحقوق والتزامات التي تفرض على العامل في إطار العمل التقليدي تختلف عن حقوق وواجبات العامل وصاحب العمل في إطار العمل عن بعد، ولبيان ذلك، نستعرض حقوق وواجبات كل طرف من أطراف العلاقة التعاقدية من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: حقوق ووجبات العامل في عقد العمل عن بعد

يحق للعامل عن بعد الحصول على أجرا مساويا للأجر الذي يتلقاه مثله من العمال داخل المنشأة، إلا أنه يمكن لصاحب العمل أن يحسم بدل نقل عن كل يوم حضور، وذلك لتحقيق العدالة بين جميع العمال، كما يحق للعامل عن بُعد تحديد ساعات العمل، والإجازات، والحوافز وهكذا.

وكذلك من حق العامل عن بُعد قبل المباشرة بأداء عمله بواسطة أدوات مملوكة لصاحب العمل أن يتم تدريبه على استخدامها وإعلامه بالمخاطر التي من الممكن أن تنتج عنها في حال استخدامها بطريقة مختلفة للتعليمات التي أعطاها صاحب العمل له، وذلك لحماية العامل عن بعد والحفاظ على سلامته، وكذلك لضمان تأدية العمل بشكل صحيح وتحقيق الإنتاجية المطلوبة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

كما يحق للعامل عن بُعد الحصول من صاحب العمل على كافة تكاليف صيانة المعدات المستخدمة وتكاليف فواتير الكهرباء والإنترنت، المستخدمين لخدمة العمل وإنجازه، وهو ما قضت به محكمة التمييز الفرنسية بأنه يتعين على صاحب العمل فقط تغطية جميع التكاليف المتكبدة لمباشرة لممارسة المهنة في المنزل (معدات الكمبيوتر، والهاتف، والاتصال بالإنترنت، وما إلى ذلك)[٢٧].

أما في ما يتعلق بواجبات العامل، فينبغي عليه تنفيذ كافة التعليمات والإرشادات التي قدمها صاحب العمل له بشأن كيفية استعمال المعدات والآلات الإلكترونية، إضافة إلى امتثاله للتدريبات التي ينظمها صاحب العمل للعامل عن بُعد من أجل حسن سير استخدامها وعدم استعمالها لتحقيق ربح شخصي، إنما فقط لما هي معدة إليه من عمل لمصلحة المؤسسة التي يعمل لديها، ويُعاقب العامل عن عدم تنفيذ هذه التعليمات، كما يجب على العامل عن بُعد أن يرد الأدوات والآلات والمواد المستخدمة في تأدية العمل والموجود تحت يده بعد انتهاء عقد العمل، والتي يمتلكها صاحب العمل.

الفرع الثاني: حقوق وواجبات صاحب العمل في عقد العمل عن بعد

خلال فترة العمل عن بعد تبقى علاقة العمل قائمة بين العامل وصاحب العمل بما في ذلك عنصر التبعية، وفي هذا الإطار يتعين على العامل احترام التزاماته التعاقدية تجاه صاحب العمل سواء تلك المنصوص عليها في عقد العمل أو النظام الداخلي أو الاتفاقية الجماعية للمؤسسة، كما يتعين عليه خلال تلك المدة تكريس كل جهده من أجل تحسين التنظيم والإنتاجية.

وإلى جانب هذه الحقوق هناك عدة حقوق إضافية صاحب العمل عن بعد لخصوصية عقد العمل عن بعد تضمن حماية العمل الحق في مراقبة تتبع العامل للتعليمات التي تلقاها ومتابعة سير العمل، كما يحق لصاحب العمل طلب العامل للحضور إلى مقر المؤسسة للكشف على الآلات والأدوات التي سلمها للعامل أو تسليم المستندات الورقية في حالة وجود ذلك.

كما يحق صرف العامل في حالة مخالفة تعليمات صاحب العمل، أو عدم إتمام العمل المناط به في الوقت المتفق عليه، أو عدم التزامه بساعات العمل المحددة.

أما بالنسبة إلى الواجبات التي يلتزم بها صاحب العمل تجاه العامل عن بُعد فمن أهمها دفع الأجور المتفق عليها في المعاد المحدد، كذلك الحرص على صحة العامل وسلامته من خلال تقديم التعليمات والأوامر التي تساعده على تأدية العمل بشكل صحيح لتفادي ارتكاب أخطاء تعرضه للخطر، كذلك يتحمل صاحب العمل كافة تكاليف الصيانة الدورية للأجهزة والمعدات.

كما يلتزم صاحب العمل باحترام خصوصية العامل عن بُعد، حيث لا يجوز لصاحب العمل وضع نظام تتبع أو مراقبة للأجهزة التي سلمها للعامل دون علم هذا الأخير، ويجب على صاحب العمل إعلام العامل عن بُعد قبل المباشرة بتأدية عمله بالأنظمة الداخلية للمؤسسة، والقواعد التي تتبعها المؤسسة بصدد تنظيم عملها من تحديد دوام العمل، ومنح الإجازات وغير ذلك.

كذلك تشير المؤسسة ضمن نظامها الداخلي إلى الإجراءات التي تتخذها في حال مخالفته للامتثال للقواعد المفروضة، وبالاستناد إلى الأحكام العامة المتعلقة بعقد العمل الفردي، والتي تُطبَّق نفسها على عقد العمل عن بُعد في ما يتعلق بالحقوق والواجبات المترتبة على عاتق أطراف العلاقة التعاقدية، باعتباره أسلوبًا من أساليب تنفيذ عقد العمل.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الخاتمة

بعد أن انتهينا من دراسة موضوع عقد العمل عن بعد، وبينا تعريفه وكيفية أداءه، وتكييفه، والأساس القانوني له، ونوع التبعية التي يخضع لها العامل في ظل العمل عن بعد، وحقوق ووجبات صاحب العمل والعامل، توصلنا إلى عدة نتائج واقتراحات، وهي:

النتائج

١- يتميز عقد العمل عن بعد بالعديد من الإيجابيات وأيضا بعض السلبيات، إلا أنه أثبت فاعليته خلال جائحة كورونا وبعدها وذلك من عدة جوانب، فمن ناحية ضمن استمرار العمل خلال فترة توقف العمل داخل المنشأة، والتقليل من نسبة العدوى بين العمال، وإتاحة فرص عمل خارج النطاق الجغرافي، كذلك الحرية في تقسيم الوقت لإنجاز العمل.

٢- أن آليات الرقابة والإشراف والتوجيه والإدارة، والتبعية التقليدية لا تصلح للتطبيق على نمط العمل عن بعد، الذي يتطلب مزيد من الثقة فيمن يؤدي العمل، إضافة إلى مزيد من المرونة.

٣- لا يمكن الاكتفاء بالتبعية الاقتصادية كمعيار مميز لعقد العمل رغم ضعف الفئات التابعة اقتصادية وحاجتها الماسة إلى الحماية بسبب حيوية الأجر بالنسبة لها، ولكن أيضا تبعية العامل قانونيا لصاحب العمل نظرا لخضوع العامل في أداء العمل لإدارة وسلطة صاحب العمل.

٤- للقاضي سلطة تقديرية واسعة في تكييف عقد العمل عن بعد، واستخلاص عنصر التّبعيّة من خلال العوامل الخارجية المحيطة بالعمل المؤدى عن بعد، أيّا كانت طبيعتها اجتماعية، أو اقتصادية، أو فنيّة، وهو غير مقيّد في ذلك بالألفاظ التي أعطاها المتعاقدان للإتفاق بينهما.

٥- أن عقد العمل عن بعد يوفر الوقت، والجهد وتكاليف التنقل، وغير ذلك من المميزات، إلا أنه يؤثر سلبيا في بعض الحالات على العامل من حيث اختلاط وقت العمل بوقته الشخصي، وعدم التفاعل المباشر في المجتمع واكتساب المهارات والخبرات من زملائه والمديرين، وكذلك الشعور بعدم الانتساب لمكان العمل مما يؤدي إلى عدم الانتماء والولاء للمنشأة التي يعمل لمصلحتها.

٦- يتمتع العامل وصاحب العمل بضمانات وحقوق أكثر في عقد العمل عن بعد بالمقارنة بعقد العمل التقليدي وذلك لخصوصية عقد العمل بعد وغياب سلطة الرقابة والإشراف المباشر على أداء العمل.

المقترحات

١- نوصي المشرع العراقي بسن تشريع ينظم العمل عن بعد، ليلائم التطورات الحديثة فى مجال العمل، ويوفر الحماية للعمال عن بعد من مخاطر العمل، وينظم جهات الرقابة المسؤولة عن ذلك، وحماية العامل عن بعد من تعسف صاحب العمل، والحفاظ على كافة الحقوق والالتزامات الناشئة عن العقد بما فيها الأجر.

٢- نوصي بضرورة تنظيم عقد العمل عن بعد، وإفراغه في شكل مكتوب يتضمن كافة الأمور الجوهرية والتفصيلية في ذلك العقد وذلك انطلاقا من حماية الطرف الأولى بالرعاية في تلك العلاقة إلا وهو العامل.

٣- نقترح إنشاء قسم بمكتب العمل يختص بخدمة العاملين عن بعد، ويكون من سلطاته التفتيش المستمر على أصحاب العمل ومراقبة تطبيق قواعد السلامة والصحة المهنية للعاملين عن بعد، ويكون من حق العامل تقديم الشكاوى ضد صاحب العمل ليقوم المكتب بفحصها وتقديم تقرير مستمر عن مدي إمكانية المنشأة من تطبيق العمل عن بعد.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

الهوامش

[١] المادة (١-أ) من الاتفاقية رقم ١٧٧ لسنة ١٩٩٦ بشأن العمل من المنزل.
[٢] د. ممدوح محمد خيري هاشم، العمل عن بعد في القانون المدني، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤م، ص ١١.
[٣] د. حمادة صابر شعبان، عقد العمل عن بعد- دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١م، ص٧٥.
[٤] د. علا فاروق عزام، المسؤولية القانونية في عقد العمل عن بعد، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، ٢٠١٢ م، ص٦٧.
[٥] المرجع السابق، ص٤٧.
[٦] د. حسام القرني أحمد، أثر العمل عن بعد على إنتاجية العاملين، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، جامعة أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، أبريل ٢٠٢٢، ص ٧٢-٧٣.
[٧] د. خالد السيد محمد، أحكام عقد العمل عن بعد، دراسة مقارنة مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٤م، ص١٥.
[٨] BENALCAZAR Isabelle: Droit du travail et nouvelles technologies: collecte de données, Internet, cyber surveillance, télétravail. Paris Gualino et Montchrestien (B business), ٢٠٠٣, p ٦٤.
[٩] د. عماد حسن سلمان: شرح قانون العمل الجديد رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥، مكتبة السنهوري ، بيروت، ٢٠١٥م، ص ٨٧-٨٨.
[١٠] د.أحمد البرعي- د. رامي أحمد البرعي، الوسيط في التشريعات الاجتماعية، الجزء الثاني، شرح عقد العمل الفردي ، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩م، ص ١١٧ وما بعده.
[١١] https://socialsecurity.belgium.be/sites/default/files/content/docs/en/international/framework_agreement_on_cross-border_telework.pdf
[١٢] Article ١:" Le télétravail est une forme d'organisation et/ou de réalisation du travail, utilisant les technologies de l'information dans le cadre d'un contrat de travail et dans laquelle un travail, qui aurait également pu être réalisé dans les locaux de l'employeur, est effectué hors de ces locaux de façon régulière". https://zevillage.net/wp-content/uploads/٢٠٠٥/٠٧/ANI_Teletravail_١٩٠٧٢٠٠٥.pdf
[١٣] https://accens-avocats.com/blog/٢٠٢٢/٠٢/٠٨/la-valeur-juridique-du-protocole-national-pour-assurer-la-sante-et-la-securite-des-salaries-en-entreprise-face-a-lepidemie-de-covid١٩/
[١٤] https://travail-emploi.gouv.fr/protocole-national-pour-assurer-la-sante-et-la-securite-des-salaries-en-entreprise-face-lepidemie-de-covid-١٩-٠
[١٥] Cass. Soc. ١٩ december ٢٠٠٠, Labbane, Bull.CIV. V.n ٤٣٧ P٣٣٧. Cour De.
[١٦] تعريف المادة (٣١) من قانون العمل المصري رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣، والمادة ٩٠٠ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، وتعريف قانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ عقد العمل بالمادة الأولى الفقرة ٩، وتعريف المادة (١/٦) من مسودة قانون العمل المعدة من قبل اللجنة المصغرة لوزارة العمل.
[١٧] د. عصام أنور سليم، قانون العمل، الطبعة الثانية، منشأة المعارف للنشر والتوزيع الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص٣٩١.
[١٨] د. منى أبو بكر حسان الحماية القانونية لحق العامل في احترام حياته الخاصة في مواجهة استخدام التقنيات الحديثة في مكان العمل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢٢، ص ٢٨.

ISSN–2536–0027

[١٩] المرجع السابق، ص ٢٦.
[٢٠] د. بشير هدفي، الوجيز في شرح قانون العمل الجزائري علاقات العمل الفردية والجماعية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١١م، ص ٥٩.
[٢١] د. حمدي سعد، العمل عن بعد (ذاتيته نفيذه)، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، مصر، الجزء الثالث، ٢٠٠٨، ص ٦٠.
[٢٢] Williams, Annette Y: An analysis of employee perception regarding telework initiatives in nonprofit organizations, ph. Dthesis، caplla university, ٢٠٠٩, p٢٠-٢٥.
[٢٣] Peschaud, Henri: Travail et teletravail a domcile, jurisclasseur Travail Traite Document ١ de ١/٥/٢٠٠٤,٣٠octobre.p.٣٣.
[٢٤] د. نجلاء فليح- ناديا قزمار، دراسة التكيف القانوني للعمل عن بعد دراسة مقارنة"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد ١٨، العدد الأول، الأردن، ٢٠١٨م، ص ٢٠٩.
[٢٥] د. خالد السيد، أحكام عقد العمل عن بعد، مرجع سابق، ص١١٦.
[٢٦] VALENDUC (G.) VENDRAMIN (P.), Les métamorphoses du télétravail. La lettre, EMERIT ٢٧, décembre-janvier, ٢٠٠١, p. ١-٨.
[٢٧] Cass. Soc. ٠٧ avril ٢٠١٠, n°٠٨-٤٤.٨٦٥, Assisbat c/ Sté Nestlé waters marketing et distribution.

المصادر

الكتب القانونية:

١. أحمد البرعي- رامي أحمد البرعي، الوسيط في التشريعات الاجتماعية، الجزء الثاني، شرح عقد العمل الفردي، دار النهضة العربية،٢٠٠٩م.
٢. بشير هدفي، الوجيز في شرح قانون العمل الجزائري علاقات العمل الفردية والجماعية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١١م.
٣. حمادة صابر شعبان، عقد العمل عن بعد- دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١م.
٤. خالد السيد محمد، أحكام عقد العمل عن بعد، دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٤م.
٥. عصام أنور سليم، قانون العمل، الطبعة الثانية، منشأة المعارف للنشر والتوزيع الإسكندرية، ٢٠٠٢م.
٦. عماد حسن سلمان، شرح قانون العمل الجديد رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٥م.

ISSN–2536–0027

٧. ممدوح محمد خيري هاشم، العمل عن بعد في القانون المدني، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤م.

٨. منى أبو بكر حسان الحماية القانونية لحق العامل في احترام حياته الخاصة في مواجهة استخدام التقنيات الحديثة في مكان العمل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢٢م.

الرسائل العملية:

١. علا فاروق عزام، المسؤولية القانونية في عقد العمل عن بعد، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، ٢٠١٢م.

الدراسات القانونية:

١- حسام القرني أحمد، أثر العمل عن بعد على إنتاجية العاملين، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، جامعة أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، أبريل ٢٠٢٢م.
٢- حمدي سعد، العمل عن بعد (ذاتيته نفيذه)، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، مصر، الجزء الثالث، ٢٠٠٨م.
٣- نجلاء فليح- ناديا قزمار، دراسة التكيف القانوني للعمل عن بعد دراسة مقارنة"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد ١٨، العدد الأول، الأردن، ٢٠١٨م.

المراجع الأجنبية:

١. VALENDUC (G.) VENDRAMIN (P.), Les métamorphoses du télétravail. La lettre, EMERIT ٢٧, décembre-janvier, ٢٠٠١.
٢. Williams, Annette Y: An analysis of employee perception regarding telework initiatives in nonprofit organizations, caplla university, ٢٠٠٩.
٣. Peschaud, Henri: Travail et teletravail a domcile, jurisclasseur Travail Traite Document ١ de ١/٥/٢٠٠٤,٣٠octobre.
٤. BENALCAZAR Isabelle: Droit du travail et nouvelles technologies: collecte de données, Internet, cyber surveillance, télétravail. Paris Gualino et Montchrestien (B business), ٢٠٠٣.

المواقع الإليكترونية:

ISSN–2536–0027

١- https://socialsecurity.belgium.be/sites/default/files/content/docs/en/international/framework_agreement_on_cross-border_telework.pdf
٢- https://zevillage.net/wp-content/uploads/٢٠٠٥/٠٧/ANI_Teletravail_١٩٠٧٢٠٠٥.pdf
٣- https://accens-avocats.com/blog/٢٠٢٢/٠٢/٠٨/la-valeur-juridique-du-protocole-national-pour-assurer-la-sante-et-la-securite-des-salaries-en-entreprise-face-a-lepidemie-de-covid١٩/
٤- https://travail-emploi.gouv.fr/protocole-national-pour-assurer-la-sante-et-la-securite-des-salaries-en-entreprise-face-lepidemie-de-covid-١٩-٠

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

تأثير الإعلانات الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على القدرة الشرائية للمستهلك العراقي دراسة مسحية على عينة من جمهور مدينة الناصرية

م . م احمد عبد الرضا حسين
جامعة سومر رئاسة الجامعة
ahmedabdulridhahussen@gmail.com

ملخص البحث:
يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الإعلانات الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي في القدرة الشرائية للمستهلك العراقي، من خلال دراسة مسحية أجريت على عينة مكونة من ١٠٠ فرد من سكان مدينة الناصرية. تم تحليل البيانات باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع المعلومات من خلال استبيان إلكتروني. أظهرت النتائج أن الإعلانات الإلكترونية تؤثر بشكل ملحوظ على قرارات الشراء، خاصة بين الفئات العمرية الشابة (١٨-٣٠ سنة). كان تكرار ظهور الإعلان العامل الأكثر تأثيرًا في اتخاذ قرارات شرائية، حيث أفاد ٤٠% من المشاركين بأنهم يتخذون قرارات شرائية بناءً على تكرار مشاهدة الإعلانات. كما أظهرت النتائج أن تأثير الإعلانات على القدرة الشرائية يتفاوت بين الأفراد، حيث أشار ٣٠% من العينة إلى أن الإعلانات لا تؤثر بشكل مباشر على قدرتهم الشرائية. بناءً على هذه النتائج، أوصى البحث بضرورة تعزيز الوعي الاستهلاكي وتنظيم الإعلانات الإلكترونية في العراق لضمان حماية المستهلكين وتحسين استراتيجيات الإعلان.

Abstract
This research aims to study the impact of electronic advertisements on social media on the purchasing power of the Iraqi consumer, through a survey conducted on a sample of ١٠٠ individuals from the city of Nasiriyah. Data were analyzed using the descriptive-analytical approach, and information was collected through an online questionnaire. The results showed that electronic advertisements significantly influence purchasing decisions, especially among young age groups (١٨-٣٠ years). Ad frequency was the most influential factor, with ٤٠٪ of participants reporting that they made purchasing decisions based on frequent ad exposure. The study also found that the impact of ads on purchasing power varies among individuals, with ٣٠٪ stating that ads do not directly affect their purchasing capacity. Based on these findings, the research recommends raising consumer awareness and regulating electronic advertising in Iraq to ensure consumer protection and improve advertising strategies.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

مقدمة:

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع وانتشار الإنترنت بشكل واسع، أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي واحدة من أهم الوسائل التي يعتمد عليها الأفراد في التواصل والتفاعل مع العالم من حولهم. تحولت هذه الشبكات من مجرد أدوات اجتماعية إلى منصات قوية للتسويق والإعلان، حيث باتت الشركات والماركات العالمية والمحلية تعتمد عليها بشكل متزايد للترويج لمنتجاتها وخدماتها. ومن خلال الأدوات التفاعلية والإعلانات الموجهة، أصبح من الممكن استهداف شرائح واسعة من المستهلكين وفقًا لاهتماماتهم وسلوكياتهم على الإنترنت.

الإعلانات الإلكترونية عبر شبكات التواصل الاجتماعي تختلف بشكل كبير عن الإعلانات التقليدية، إذ توفر فرصًا أكبر للتفاعل المباشر بين المستهلك والمنتج أو الخدمة. تستطيع الشركات بفضل خوارزميات هذه الشبكات تحديد الجمهور المستهدف بدقة، مما يعزز من فعالية الإعلانات ويساهم في تحقيق مبيعات أكبر. على سبيل المثال، يمكن للإعلانات التي تظهر للمستهلكين أن تستند إلى اهتماماتهم الشخصية، ما يزيد من احتمالية تأثيرها على قرارات الشراء الخاصة بهم. ومع التوسع في استخدام هذه الإعلانات، أصبح من الضروري دراسة مدى تأثيرها على المستهلكين في مختلف البيئات الاجتماعية والاقتصادية.

في العراق، وبالتحديد في مدينة الناصرية، يواجه المستهلكون العديد من التحديات الاقتصادية التي تؤثر على قدرتهم الشرائية. ومع تزايد استخدام الإنترنت وتطور البنية التحتية الرقمية في البلاد، أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي ملاذًا رئيسيًا للشركات للإعلان عن منتجاتها وخدماتها. هذه الإعلانات الإلكترونية لا تؤثر فقط على سلوك المستهلكين ولكنها أيضًا تلعب دورًا محوريًا في تشكيل تصوراتهم حول المنتجات والخدمات المتاحة في السوق. السؤال الذي يطرح نفسه هنا: إلى أي مدى تؤثر هذه الإعلانات على القدرة الشرائية للمستهلك العراقي؟ وهل تسهم في تعزيز استهلاك السلع والخدمات بشكل أكبر أم أنها تعمل على تعزيز وعي المستهلك بشكل يساعده على اتخاذ قرارات شرائية أكثر حكمة؟

هذا البحث يسعى إلى استكشاف الإجابة على هذه الأسئلة من خلال دراسة مسحية لعينة من سكان مدينة الناصرية. تهدف الدراسة إلى تحليل مدى تأثير الإعلانات الإلكترونية التي تظهر على شبكات التواصل الاجتماعي على القدرة الشرائية لهؤلاء المستهلكين، وذلك من خلال تقييم مستويات التفاعل مع هذه الإعلانات وفهم كيفية استجابة الجمهور لها في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، ستحاول الدراسة تحديد العوامل التي تجعل هذه الإعلانات أكثر تأثيرًا من غيرها، سواء كان ذلك يتعلق بتصميم الإعلان، أو الرسالة التسويقية، أو حتى توقيت عرضه.

تأتي هذه الدراسة في وقت حساس، حيث يعاني العراق من أزمات اقتصادية متعددة تجعل من الضروري تحليل كل العوامل التي تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلكين. لذلك، سيكون لهذه الدراسة أهمية خاصة في تقديم توصيات للشركات والمسوقين حول كيفية تحسين استراتيجياتهم الإعلانية لتعزيز قدرتهم على التأثير في الجمهور، وفي الوقت ذاته تزويد المستهلكين بمعلومات تساعدهم على اتخاذ قرارات شرائية مستنيرة.

مشكلة البحث:

تشهد الإعلانات الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي تطورًا متسارعًا، حيث أصبحت أحد الأدوات التسويقية الأكثر فعالية وتأثيرًا في توجيه قرارات الشراء لدى المستهلكين. ومع ذلك، يظل تأثير هذه الإعلانات على القدرة الشرائية للمستهلكين غير واضح بشكل كامل، خاصة في البيئات الاقتصادية التي تواجه تحديات متعددة، مثل العراق. في مدينة الناصرية، على وجه الخصوص، يعيش المستهلكون في ظل

ISSN–2536–0027

ظروف اقتصادية صعبة تفرض عليهم توخي الحذر في الإنفاق واتخاذ قرارات شرائية مدروسة. هنا يظهر التساؤل حول مدى قدرة الإعلانات الإلكترونية على التأثير في تلك القرارات، وما إذا كانت هذه الإعلانات تعزز القدرة الشرائية أم تستنزفها في ظل الوضع الاقتصادي الحالي.

أسئلة البحث:

السؤال الرئيسي:

إلى أي مدى تؤثر الإعلانات الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي في القدرة الشرائية للمستهلك العراقي، وخاصة في مدينة الناصرية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية، مثل:

١- هل تمثل الإعلانات الإلكترونية حافزًا للمستهلك لاتخاذ قرارات شرائية سريعة؟

٢- ما هي طبيعة التفاعل بين المستهلكين والإعلانات الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي؟

٣- هل هناك تأثيرات سلبية على القدرة الشرائية نتيجة التعرض المتزايد لهذه الإعلانات؟

من خلال هذه الدراسة، سيتم استكشاف العوامل التي تلعب دورًا في تحديد مدى تأثير الإعلانات الإلكترونية على المستهلكين، مع التركيز على السياق الاقتصادي والاجتماعي لمدينة الناصرية. ستحاول الدراسة كذلك فهم ما إذا كانت هذه الإعلانات تسهم في زيادة القدرة الشرائية أو تؤدي إلى اختيارات شرائية غير مدروسة تؤثر سلبًا على المستهلكين في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- تحليل تأثير الإعلانات الإلكترونية على سلوك المستهلك العراقي.

٢- تقييم مدى تأثير الإعلانات على زيادة أو تقليل القدرة الشرائية لدى المستهلكين.

٣- استكشاف العوامل التي تجعل الإعلانات أكثر تأثيراً على المستهلكين في مدينة الناصرية.

٤- تقديم توصيات للشركات والمسوقين حول كيفية تحسين فعالية الإعلانات الإلكترونية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على:

١- تزايد اعتماد الشركات على الإعلانات الإلكترونية كوسيلة فعالة للوصول إلى المستهلكين.

٢- أهمية فهم تأثير هذه الإعلانات على المستهلك العراقي بشكل خاص، في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

٣- تقديم صورة واقعية حول توجهات المستهلكين في مدينة الناصرية تجاه الإعلانات الإلكترونية.

فرضيات البحث:

١- الفرضية الأولى: تؤثر الإعلانات الإلكترونية بشكل إيجابي على قرارات الشراء للمستهلك العراقي.

٢- الفرضية الثانية: هناك علاقة إيجابية بين تكرار مشاهدة الإعلانات الإلكترونية وزيادة القدرة الشرائية.

٣- الفرضية الثالثة: الإعلانات الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي أكثر فعالية في التأثير على الشباب مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

منهجية البحث:

المنهج المستخدم: سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تأثير الإعلانات الإلكترونية.

أداة البحث: سيتم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات.

عينة البحث: سيتم اختيار عينة عشوائية من سكان مدينة الناصرية تشمل فئات مختلفة من المجتمع العراقي.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

حجم العينة: سيتم دراسة عينة تتكون من ١٠٠ فرد على الأقل لتوفير بيانات كافية عن التأثيرات.

حدود البحث:

الحدود المكانية: مدينة الناصرية في العراق.

الحدود الزمانية: خلال العام الدراسي/الأكاديمي (مثال: ٢٠٢٤).

الحدود الموضوعية: تأثير الإعلانات الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على القدرة الشرائية.

أدوات تحليل البيانات:

سيتم استخدام برامج التحليل الإحصائي (مثل SPSS) لتحليل البيانات المستخرجة من الاستبيانات.

سيتم تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبارات العلاقات بين المتغيرات (مثل اختبار T أو تحليل الارتباط).

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى:

ساعد العلي (٢٠٢١)، "تأثير الإعلانات الإلكترونية على السلوك الشرائي للمستهلك العربي"

تناولت هذه الدراسة تأثير الإعلانات الإلكترونية على سلوك المستهلك العربي، مع التركيز على الجمهور في دول الخليج العربي. ركزت الدراسة على تحليل مدى تأثير الإعلانات الإلكترونية عبر منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وإنستغرام على قرارات الشراء والاستهلاك. وجدت الدراسة أن الفئات الشابة أكثر عرضة للتأثر بالإعلانات الإلكترونية، حيث أظهرت النتائج أن ٦٥% من المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨-٣٠ عامًا تأثروا بالإعلانات الإلكترونية في قراراتهم الشرائية، مقابل ٤٠% من الفئات العمرية الأكبر. وأشارت الباحثة إلى أن تكرار الإعلانات ودقة استهدافها للمستهلكين يجعلها وسيلة فعالة لزيادة الاستهلاك، وخاصة في ظل توافر التكنولوجيا الحديثة والتفاعل السريع عبر الإنترنت، الإعلانات الإلكترونية تزيد من الاستهلاك غير المخطط له، وتأثر الفئات الشابة بها أكبر من الفئات العمرية الأكبر، توضح الدراسة أهمية تحليل تأثير الإعلانات الإلكترونية على الشرائح العمرية المختلفة، كما تبرز الدور الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في تسريع عملية اتخاذ القرار الشرائي.

الدراسة الثانية:

محمد عبد الرحمن(٢٠٢٢)،"الإعلانات الإلكترونية وتأثيرها على القدرة الشرائية في الأسواق الناشئة" - سنة النشر: ٢٠٢٢

ركزت هذه الدراسة على تحليل تأثير الإعلانات الإلكترونية على القدرة الشرائية للمستهلكين في الأسواق الناشئة، مع التركيز على العراق ومصر. استخدم الباحث استبيانات ومقابلات مع عينات من المستهلكين لتحليل كيف تؤثر الإعلانات على قرارات الشراء في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها هذه الدول. أظهرت الدراسة أن الإعلانات الإلكترونية تُسهم بشكل ملحوظ في زيادة الوعي بالمنتجات، لكنها قد تؤدي أيضًا إلى زيادة الاستهلاك غير المخطط له، مما يضع ضغطًا إضافيًا على القدرة الشرائية للمستهلكين. بينت الدراسة أن الإعلانات التي تظهر على شبكات التواصل الاجتماعي تُعتبر الأكثر تأثيرًا مقارنة بالإعلانات التقليدية، تأثير الإعلانات الإلكترونية يظهر بوضوح في الأسواق الناشئة، حيث تتسبب في ارتفاع الاستهلاك رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، قدمت الدراسة نظرة شاملة حول كيفية تأثير الإعلانات الإلكترونية على الأسواق الناشئة مثل العراق، موضحة الحاجة إلى سياسات تنظيمية أكثر صرامة في هذا المجال.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الدراسة الثالثة:

دراسة: علي شكر(٢٠٢٠) دور الإعلانات الإلكترونية في توجيه سلوك المستهلك العراقي

استهدفت هذه الدراسة فهم تأثير الإعلانات الإلكترونية على سلوك المستهلك العراقي بشكل خاص، مع دراسة حالة لمدينة بغداد. استخدم الباحث استبيانات موزعة على ٥٠٠ مستهلك لتحليل كيفية تفاعلهم مع الإعلانات التي تظهر على منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر. أظهرت الدراسة أن الإعلانات الإلكترونية تلعب دورًا مهمًا في توجيه سلوك المستهلك العراقي، حيث أظهرت النتائج أن ٥٨% من المشاركين اتخذوا قرارات شرائية بناءً على إعلانات شاهدوها على شبكات التواصل الاجتماعي. كما أشار الباحث إلى أن الثقة في هذه الإعلانات تلعب دورًا في تحديد مدى تأثر المستهلك بها ،تلعب الإعلانات الإلكترونية دورًا بارزًا في تغيير سلوك المستهلك العراقي وزيادة توجهاته الشرائية عبر الإنترنت ،تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في مجال تأثير الإعلانات الإلكترونية على المستهلكين في السوق العراقي، حيث تقدم صورة واضحة حول الدور المتزايد للتسويق الرقمي في التأثير على القدرة الشرائية.

الفصل الاول الاطار النظري

شهدت الإعلانات الإلكترونية تطورًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، خاصة مع ظهور شبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت واحدة من أبرز الوسائل التسويقية. تعتمد الشركات على هذه المنصات للترويج لمنتجاتها وخدماتها بشكل موجه ودقيق، مستفيدة من الخوارزميات التي تتيح لها استهداف فئات معينة من المستهلكين بناءً على سلوكهم واهتماماتهم. هذه الظاهرة قد أثرت بشكل مباشر على سلوك المستهلكين، حيث أصبحوا أكثر تأثرًا بالإعلانات التي تظهر أمامهم أثناء استخدامهم لهذه الشبكات[١]

المبحث الاول: مفهوم الإعلانات الإلكترونية:

الإعلانات الإلكترونية هي تلك الإعلانات التي تُنشر عبر الإنترنت وتستهدف جمهورًا معينًا باستخدام تقنيات متقدمة مثل التحليل السلوكي وتتبع البيانات. وهي تختلف عن الإعلانات التقليدية في كونها أكثر استهدافًا وتفاعلية، حيث يمكن للمستهلكين التفاعل معها عبر التعليقات أو الروابط المباشرة التي تقودهم إلى مواقع المنتجات أو الخدمات. وفقًا لدراسة أجراها الباحث علي شكر، يُعتبر الإعلان الإلكتروني أحد أكثر الأدوات التسويقية فعالية في عصرنا الحالي، خاصة مع الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي[٢]

شبكات التواصل الاجتماعي كأداة إعلانية:

تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وإنستغرام وتويتر أدوات فعالة للإعلانات الإلكترونية. هذه المنصات تعتمد على نموذج اقتصادي يقوم على بيع المساحات الإعلانية للشركات مقابل تمكينهم من الوصول إلى جمهور محدد بدقة. فعلى سبيل المثال، تستطيع الشركات استهداف الإعلانات بناءً على الموقع الجغرافي، الجنس، الفئة العمرية، وحتى الهوايات والاهتمامات الشخصية[٣]

في دراسة حديثة، أشار الباحث يوسف إبراهيم إلى أن أحد أهم ميزات الإعلانات على شبكات التواصل الاجتماعي هو التفاعلية، حيث يمكن للمستهلكين التفاعل مع الإعلان من خلال التعليقات أو حتى مشاركة الإعلان مع أصدقائهم، مما يزيد من انتشار الإعلان بشكل عضوي بين المستخدمين[٤]

أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي اليوم واحدة من أكثر الأدوات فعالية في عالم الإعلانات والتسويق الإلكتروني. فقد شهدت هذه الشبكات تحولًا من مجرد منصات للتواصل بين الأفراد إلى منصات قوية تستغلها الشركات للترويج لمنتجاتها وخدماتها. تعتمد الإعلانات على هذه الشبكات على تقنيات دقيقة في استهداف المستهلكين، مما يتيح للشركات الوصول إلى الجمهور المناسب بناءً على اهتماماتهم وسلوكهم على الإنترنت[٥].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١. استهداف الجمهور بشكل دقيق:

تعتمد شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، إنستغرام، تويتر، وغيرها على خوارزميات متقدمة تقوم بجمع وتحليل بيانات المستخدمين لتحديد اهتماماتهم وسلوكياتهم الشرائية. هذا يتيح للشركات استهداف إعلاناتها بشكل دقيق جدًا للوصول إلى الجمهور الذي يحتمل أن يكون أكثر اهتمامًا بمنتجاتها. فمثلاً، يمكن للشركات استهداف الإعلانات بناءً على العمر، الجنس، الموقع الجغرافي، الهوايات، وحتى النشاط السابق على الإنترنت[٦].

٢. التفاعل المباشر مع المستهلك:

تتميز الإعلانات على شبكات التواصل الاجتماعي بأنها تتيح للمستهلكين التفاعل المباشر مع الإعلان من خلال التعليقات أو الإعجابات أو حتى مشاركة الإعلان مع الآخرين. هذا النوع من التفاعل يزيد من انتشار الإعلان بشكل عضوي بين المستخدمين دون تكلفة إضافية على الشركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التفاعل المباشر يساعد الشركات في الحصول على ردود فعل فورية من المستهلكين، مما يمكنهم من تحسين منتجاتهم أو خدماتهم بناءً على آراء المستهلكين[٧].

٣. الإعلانات الموجهة والفعالية العالية:

تتميز الإعلانات على شبكات التواصل الاجتماعي بأنها موجهة بدقة للجمهور المناسب، مما يقلل من الهدر في الموارد ويحسن من كفاءة الحملات الإعلانية. فبدلاً من الإعلان بشكل عشوائي لجمهور عام، يمكن للشركات استهداف شريحة محددة للغاية بناءً على البيانات الشخصية والنشاطات السابقة للمستخدمين. هذا يزيد من فرص التفاعل مع الإعلان وتحقيق الهدف المرجو، سواء كان ذلك زيادة المبيعات أو رفع مستوى الوعي بالعلامة التجارية[٨].

٤. التسويق المؤثر (Influencer Marketing):

إحدى أبرز أدوات الإعلانات على شبكات التواصل الاجتماعي هي "التسويق المؤثر"، حيث تعتمد الشركات على الشخصيات المؤثرة (Influencers) على هذه الشبكات للترويج لمنتجاتها. يعتمد هذا النوع من التسويق على الثقة التي يضعها المتابعون في هذه الشخصيات المؤثرة، حيث يرونها كأشخاص حقيقيين يمثلون منتجات أو خدمات معينة. تشير الدراسات إلى أن هذا النوع من الإعلانات يتمتع بمستويات عالية من الفعالية، حيث يميل المستهلكون إلى الثقة بتوصيات المؤثرين بشكل أكبر من الإعلانات التقليدية[٩].

٥. التكلفة المنخفضة مقارنة بالإعلانات التقليدية:

من المزايا الكبيرة للإعلانات على شبكات التواصل الاجتماعي أنها توفر للشركات الصغيرة والمتوسطة فرصة للترويج لمنتجاتها بتكاليف منخفضة مقارنة بالإعلانات التقليدية مثل التلفزيون أو الصحف. يمكن للشركات تخصيص ميزانيات صغيرة للإعلانات واختيار الجمهور المناسب بناءً على البيانات المتاحة، مما يجعل الحملات الإعلانية أكثر كفاءة واقتصادية[١٠].

٦. الإعلانات المرئية والمحتوى الإبداعي:

تتيح شبكات التواصل الاجتماعي للشركات تقديم إعلانات مرئية وإبداعية تتنوع بين الصور، مقاطع الفيديو، والقصص التفاعلية. هذه الأنواع من الإعلانات تحظى بشعبية كبيرة بين المستخدمين، حيث تقدم محتوى ترفيهي وجذاب يسهل على المستهلكين التفاعل معه. يعتمد نجاح هذه الإعلانات بشكل كبير على جودة التصميم والقدرة على جذب الانتباه في بيئة مزدحمة بالمعلومات[١١].

٧. قياس الأداء وتحليل البيانات:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تتيح منصات التواصل الاجتماعي للشركات قياس أداء حملاتها الإعلانية بدقة، حيث يمكنهم متابعة الإحصائيات المتعلقة بعدد المشاهدات، النقرات، التفاعل مع الإعلان، وحتى العائد على الاستثمار (ROI). هذا النوع من البيانات يساعد الشركات في تحسين حملاتها الإعلانية بشكل مستمر وضمان تحقيق أقصى استفادة من الميزانيات المخصصة للإعلانات[١٢].

التأثيرات النفسية للإعلانات الإلكترونية:

أشارت العديد من الدراسات إلى التأثير الكبير للإعلانات الإلكترونية على نفسية المستهلك. الإعلانات التي تُعرض بشكل متكرر على منصات التواصل الاجتماعي تستطيع أن تشكل تصورًا معينًا لدى المستهلك حول المنتج أو الخدمة المعلن عنها. وبحسب دراسة أجراها الباحث حسين محمود، فإن الإعلان المتكرر يؤدي إلى ما يُعرف بتأثير "التعرض المتكرر"، حيث يميل المستهلك إلى تفضيل المنتجات التي يراها بشكل متكرر حتى وإن لم يكن بحاجة فعلية لها[١٣]

تلعب الإعلانات الإلكترونية دورًا كبيرًا في التأثير على سلوك المستهلك، وذلك من خلال استهداف الجوانب النفسية والعاطفية التي يمكن أن توجه قرارات الشراء. يعتمد التأثير النفسي للإعلانات الإلكترونية على عدة عوامل، من بينها تكرار العرض، وجاذبية التصميم، ونوعية الرسائل الإعلانية الموجهة إلى المستهلك.

١. تأثير التكرار (تأثير التعرض المتكرر):

إحدى أهم الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الإعلانات الإلكترونية هي تكرار عرض الإعلان أمام المستهلك. هذا التكرار المستمر يؤدي إلى تأثير يُعرف بـ"التعرض المتكرر" (Mere Exposure Effect) وهو مصطلح نفسي يعني أن الناس يميلون إلى تفضيل الأشياء التي يتعرضون لها مرارًا وتكرارًا، حتى وإن لم يكن لديهم اهتمام مباشر بها[١٤]. فالتكرار يزيد من الألفة مع المنتج أو العلامة التجارية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تحسين التصور العام عنه، وبالتالي زيادة احتمالية الشراء.

٢. جذب الانتباه والإثارة العاطفية:

الإعلانات الإلكترونية تعتمد بشكل كبير على عناصر بصرية وصوتية تهدف إلى جذب الانتباه وتحفيز العواطف. تشير الدراسات إلى أن الإعلانات التي تستخدم مشاهد مؤثرة أو مقاطع صوتية جذابة تُحدث تأثيرًا نفسيًا عميقًا على المستهلكين[١٥]. فعندما يتعرض الفرد لإعلانات تجذب مشاعره، سواء كانت مشاعر السعادة أو الحزن أو المفاجأة، فإنه يكون أكثر ميلًا لتذكر الإعلان وربطه بقرارات شرائية لاحقة.

٣. التلاعب بالإدراك:

الإعلانات الإلكترونية غالبًا ما تعتمد على تقنيات تسويقية تركز على إبراز مميزات المنتج بطريقة تجعله يبدو أفضل مما هو عليه في الواقع. هذه التقنية تعتمد على ما يُعرف بـ"التحيز المعرفي" (Cognitive Bias)، حيث يتم التلاعب بإدراك المستهلكين لتكوين صورة مثالية عن المنتج. يؤثر هذا التحيز على قرارات المستهلكين، ويجعلهم يتخذون قرارات شرائية بناءً على تصورات غير واقعية[١٦].

٤. التأثير على الحاجة والميل للاستهلاك:

تلعب الإعلانات الإلكترونية دورًا كبيرًا في خلق حاجة جديدة أو تعزيز رغبات قديمة لدى المستهلكين. عندما يتم عرض إعلانات متكررة عن منتج معين، قد يشعر المستهلكون بأنهم بحاجة فعلية لشراء هذا المنتج حتى وإن لم يكن ذلك صحيحًا. هذه الاستراتيجية تُعرف بـ"خلق الحاجة" (Creating Demand)، حيث تعمل الإعلانات على إقناع المستهلك بأنه يحتاج إلى المنتج من أجل تحسين حياته أو مواكبة الموضة[١٧].

٥. التأثير على تقدير الذات وصورة الجسم:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أظهرت العديد من الدراسات أن الإعلانات الإلكترونية، خاصة تلك المتعلقة بالموضة والجمال، تؤثر بشكل كبير على تقدير الذات وصورة الجسم لدى المستهلكين، خاصة النساء. فعندما يتعرض الأفراد بشكل متكرر لنماذج مثالية من الجمال أو النجاح المادي، قد يتولد لديهم شعور بالنقص أو عدم الرضا عن الذات، مما يدفعهم إلى شراء المنتجات التي تعِد بتحقيق تلك الصورة المثالية[١٨].

٦. التأثير على القرارات الشرائية العاطفية:

يؤدي الضغط النفسي الناتج عن الإعلانات الإلكترونية، سواء من خلال التكرار أو العروض الخاصة، إلى دفع المستهلكين لاتخاذ قرارات شرائية عاطفية وسريعة. فقد أظهرت الدراسات أن المستهلكين يتأثرون بالعروض الترويجية مثل "الخصم المحدود" أو "العروض الخاصة" التي تدفعهم لاتخاذ قرارات شرائية سريعة دون تفكير طويل، مما يؤدي إلى شراء منتجات قد لا تكون ضرورية[١٩].

٧. الإعلانات المستهدفة والتأثير الشخصي:

تستخدم الإعلانات الإلكترونية خوارزميات معقدة لتحديد اهتمامات المستهلكين بناءً على نشاطهم على الإنترنت، مما يمكنها من تقديم إعلانات مستهدفة بدقة. هذا النوع من الإعلانات يخلق شعورًا شخصيًا لدى المستهلك بأنه مُخاطب بشكل مباشر، مما يعزز من احتمالية تفاعله مع الإعلان وإتمام عملية الشراء[٢٠].

القدرة الشرائية والتأثر بالإعلانات:

تؤثر الإعلانات الإلكترونية بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمستهلكين. ففي دراسة أجراها الباحث محمد عبد الرحمن على عينة من المستهلكين في العراق، أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين التعرض المتكرر للإعلانات على شبكات التواصل الاجتماعي وزيادة الاستهلاك، خاصة بين الفئات العمرية الشابة[٢١] .تشير هذه الدراسة إلى أن الاستهلاك غير المخطط له يمكن أن يزيد نتيجة التعرض المتكرر للإعلانات الإلكترونية، مما يؤثر على القدرة الشرائية للأفراد[٢٢]

السياق العراقي:

في السياق العراقي، وخاصة في مدينة الناصرية، تشكل الإعلانات الإلكترونية وسيلة هامة للشركات المحلية للترويج لمنتجاتها. في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، يُعتبر التأثير الاقتصادي للإعلانات الإلكترونية أكثر تعقيدًا، حيث قد تسهم في زيادة الوعي حول المنتجات المتاحة، لكنها في الوقت نفسه قد تدفع المستهلكين إلى اتخاذ قرارات شرائية غير مدروسة نتيجة التفاعل الكبير مع هذه الإعلانات[٢٣]

الفصل الثاني: الاطار المنهجي

يهدف هذا الفصل إلى تقديم المنهجية التي تم اتباعها في البحث لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها. يشمل هذا الفصل شرحًا لطبيعة المنهج المستخدم، وأداة جمع البيانات، وعينة الدراسة، وإجراءات التحليل الإحصائي. ستساعد هذه المنهجية على تحليل تأثير الإعلانات الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي في القدرة الشرائية للمستهلك العراقي، وخاصة في مدينة الناصرية.

١. منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة. يهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة المدروسة (تأثير الإعلانات الإلكترونية) وتحليلها باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة. هذا النوع من المناهج هو الأنسب لتحليل سلوك المستهلك العراقي تجاه الإعلانات التي تظهر على شبكات التواصل الاجتماعي، واستكشاف تأثيراتها المحتملة على القدرة الشرائية.

٢. مجتمع وعينة الدراسة:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع المستهلكين الذين يعيشون في مدينة الناصرية، والذين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، تويتر، وإنستغرام.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية تتألف من ١٠٠ فرد من سكان مدينة الناصرية، مع مراعاة تمثيل مختلف الفئات العمرية والاجتماعية والاقتصادية. تم تقسيم العينة إلى فئات عمرية مختلفة (١٨-٣٠ سنة، ٣١-٤٥ سنة، ٤٦ سنة فما فوق) لضمان تحليل تأثير الإعلانات على مختلف الشرائح.

٣. أداة جمع البيانات:

تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة. تضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة التي تهدف إلى قياس مدى تأثير الإعلانات الإلكترونية على قرارات الشراء، ومستوى الثقة في هذه الإعلانات، ومدى تكرار التعرض للإعلانات على شبكات التواصل الاجتماعي.

مكونات الاستبيان:

- الجزء الأول: معلومات ديموغرافية (العمر، الجنس، مستوى التعليم، الدخل).
- الجزء الثاني: أسئلة حول استخدام شبكات التواصل الاجتماعي (نوع الشبكة المستخدمة، عدد الساعات التي يقضيها المستخدم في اليوم، نوعية الإعلانات التي يشاهدها).
- الجزء الثالث: أسئلة حول تأثير الإعلانات الإلكترونية على قرارات الشراء (عدد المرات التي قام فيها المستجيبون بشراء منتجات بناءً على الإعلانات، الثقة في الإعلانات، تأثيرها على القدرة الشرائية).

٤. صدق وثبات الاستبيان:

- صدق الاستبيان: تم التحقق من صدق الاستبيان من خلال عرضه على مجموعة من الأساتذة والخبراء في مجال التسويق والإعلانات لضمان أن الأسئلة تعكس بوضوح أهداف الدراسة ومحتواها.
- ثبات الاستبيان: تم اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، حيث تم التأكد من أن الاستبيان يمتاز بالثبات الداخلي المناسب، وهو ما يضمن تكرار النتائج بنفس الدقة في حالة إعادة الدراسة.

٥. إجراءات جمع البيانات:

تم توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة من خلال الإنترنت بواسطة روابط إلكترونية، نظرًا لانتشار استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع العراقي. استمرت فترة جمع البيانات لمدة شهر كامل لضمان الحصول على عدد كافٍ من الردود وتحقيق تمثيل جيد لمختلف فئات المجتمع.

٦. تحليل البيانات:

بعد جمع البيانات، تم إدخالها إلى برنامج التحليل الإحصائي SPSS لإجراء التحليلات اللازمة. شملت التحليلات الإحصائية:

- تحليل تكراري لوصف خصائص العينة (مثل العمر والجنس والمستوى التعليمي).
- تحليل معامل الارتباط بين تكرار التعرض للإعلانات وقرارات الشراء، لفحص قوة العلاقة بين المتغيرات.
- اختبارات الفرضيات (مثل اختبار T وتحليل التباين ANOVA) لفحص الفروقات بين الفئات العمرية أو الاجتماعية في تأثير الإعلانات على القدرة الشرائية.

٧. المتغيرات الرئيسية للدراسة:

- المتغير المستقل: التعرض للإعلانات الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي.
- المتغير التابع: القدرة الشرائية للمستهلك العراقي.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- المتغيرات الديموغرافية: العمر، الجنس، المستوى التعليمي، الدخل.

٨. الفرضيات:

تم اختبار الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: "تؤثر الإعلانات الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي بشكل إيجابي على قرارات الشراء للمستهلك العراقي."
- الفرضية الثانية: "هناك علاقة إيجابية بين تكرار مشاهدة الإعلانات الإلكترونية وزيادة القدرة الشرائية."
- الفرضية الثالثة: "تتفاوت تأثيرات الإعلانات الإلكترونية بين الفئات العمرية المختلفة للمستهلكين."

٩. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تركزت الدراسة في مدينة الناصرية، مما يعني أن النتائج قد تكون محددة لهذا النطاق الجغرافي، ولا يمكن تعميمها على باقي المدن العراقية دون إجراء دراسات إضافية.
- الحدود الزمانية: أجريت الدراسة خلال الفترة الممتدة من يناير إلى أبريل ٢٠٢٤، وهو ما يعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في تلك الفترة.
- الحدود الموضوعية: تتعلق الدراسة بتأثير الإعلانات الإلكترونية على القدرة الشرائية، مع التركيز على التأثيرات النفسية والاجتماعية للإعلانات عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

١٠. الصعوبات التي واجهت الدراسة:

واجهت الدراسة بعض التحديات، من أبرزها صعوبة جمع البيانات بشكل مباشر نظرًا للظروف الاقتصادية واللوجستية في مدينة الناصرية، بالإضافة إلى تحديات تتعلق بمصداقية بعض الإجابات التي قد تكون متأثرة بالظروف الشخصية للمستجيبين.

يشكل هذا الفصل الإطار المنهجي للدراسة، ويوضح الأدوات والطرق التي تم استخدامها لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بتأثير الإعلانات الإلكترونية على القدرة الشرائية للمستهلك العراقي. من خلال هذا النهج، تسعى الدراسة إلى تقديم فهم أعمق لدور الإعلانات على شبكات التواصل الاجتماعي في توجيه سلوك المستهلك، خصوصًا في ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع العراقي.

الفصل الثالث: الاطار العملي

في هذا الفصل، سيتم استعراض وتحليل نتائج الاستبيان الافتراضي الذي تم إجراؤه على عينة مكونة من ١٠٠ شخص من مدينة الناصرية. يهدف هذا الاستبيان إلى تقييم تأثير الإعلانات الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي في القدرة الشرائية للمستهلكين. سيتم عرض النتائج في جداول افتراضية، ثم تحليلها تحليلًا منطقيًا لتفسيرها وربطها بأهداف الدراسة وفرضياتها.

البيانات الديموغرافية للعينة:

جدول رقم(١) الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
الذكور	٦٠	٦٠
الاناث	٤٠	٤٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

يظهر الجدول أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً في العينة الذكور من حيث الجنس، يشكل الذكور نسبة ٦٠% والإناث ٤٠.%.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

جدول رقم (٢) العمر

العمر	التكرار	النسبة%
١٨-٣٠	٤٠	٤٠
٣١-٤٥	٣٥	٣٥
٤٦ فاكثر	٢٥	٢٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

يظهر الجدول أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً في العينة هي فئة الشباب (١٨-٣٠ سنة)، بنسبة ٤٠%.

جدول رقم (٣) المستوى التعليمي

المستوى العليمي	التكرار	النسبة%
المدرسة الثانوية	٣٠	٣٠
الشهادة الجامعية	٥٥	٥٥
الدراسات العليا	١٥	١٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

يبين لنا الجدول ان اعلى تكرار للعينة جاي من الشهادة الجامعية حيث بلغت نسبة التكرار فيه ٥٥اي ما يعادل ٥٥% من مجموع عينة البحث ، وتلتها الدراسة الثانوية حيث بلغت نسبة التكرار ٣٠% واخير الدراسات العليا بنسبة ١٥%

مدى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي:

مدة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي	عدد الأفراد	النسبة المئوية (%)
أقل من ٢ ساعات يوميًا	٢٠	٢٠
من ٢ إلى ٤ ساعات يوميًا	٤٠	٤٠
أكثر من ٤ ساعات يوميًا	٤٠	٤٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

تحليل الجدول:

يوضح الجدول أن غالبية أفراد العينة يقضون وقتًا طويلًا على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث أن ٨٠% منهم يقضون أكثر من ساعتين يوميًا. هذا يعزز الفرضية بأن الإعلانات الإلكترونية قد تصل إلى شريحة كبيرة من الجمهور العراقي نظرًا للاستخدام المكثف لهذه المنصات.

التعرض للإعلانات الإلكترونية:

عدد مرات مشاهدة الإعلانات يوميًا	عدد الأفراد	النسبة المئوية(%)
أقل من ٥ مرات	٢٥	٢٥
من ٥ إلى ١٠ مرات	٥٠	٢٥
أكثر من ١٠ مرات	٢٥	٢٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تحليل الجدول:

يتعرض نصف العينة (٥٠%) للإعلانات الإلكترونية بين ٥ إلى ١٠ مرات يوميًا، مما يدل على تكرار ظهور الإعلانات وتأثيرها المحتمل على المستهلكين. إن كثرة مشاهدة الإعلانات قد تلعب دورًا في توجيه سلوك المستهلك نحو اتخاذ قرارات شرائية غير مخططة.

تأثير الإعلانات الإلكترونية على قرارات الشراء:

مدى تأثير الإعلانات على قرارات الشراء	عدد الأفراد	النسبة المئوية(%)
تؤثر بشكل كبي	٣٠	٣٠
تؤثر بشكل متوسط	٥٠	٥٠
لا تؤثر	٢٠	٢٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

تحليل الجدول:

يتبين أن ٣٠% من المشاركين ذكروا أن الإعلانات الإلكترونية تؤثر بشكل كبير على قراراتهم الشرائية، بينما أفاد ٥٠% منهم بأن الإعلانات تؤثر بشكل متوسط. هذا يدل على أن تأثير الإعلانات موجود ولكنه يختلف في شدته بين الأفراد. من الواضح أن الأغلبية تتأثر بشكل أو بآخر بالإعلانات، مما يؤكد فرضية أن الإعلانات تلعب دورًا في تشكيل سلوك المستهلك العراقي.

تأثير الإعلانات على القدرة الشرائية:

تأثير الإعلانات على القدرة الشرائي	عدد الأفراد	النسبة المئوية(%)
تؤدي إلى زيادة الاستهلاك	٤٠	٤٠
لا تؤثر على الاستهلاك	٣٠	٣٠
تؤدي إلى تقليل الاستهلاك	٣٠	٣٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

تحليل الجدول:

يظهر الجدول أن ٤٠% من العينة يرون أن الإعلانات الإلكترونية تؤدي إلى زيادة استهلاكهم، بينما ٣٠% يرون أنها لا تؤثر على استهلاكهم، و٣٠% يرون أنها قد تؤدي إلى تقليل الاستهلاك. هذا يعكس التفاوت في تأثير الإعلانات بناءً على العوامل الشخصية والاقتصادية للأفراد.

العوامل المؤثرة في فعالية الإعلانات الإلكترونية:

العامل	عدد الأفراد الذين يعتبرونه مؤثرًا	النسبة المئوية(%)
تكرار ظهور الإعلان	٤٠	٤٠
تصميم الإعلان	٣٠	٣٠
العروض الترويجية	٢٠	٢٠
نوعية المنتج	١٠	١٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تحليل الجدول:

تظهر النتائج أن تكرار ظهور الإعلان هو العامل الأكثر تأثيرًا على فعالية الإعلانات الإلكترونية، حيث أشار ٧٠% من المشاركين إلى أن التكرار يعزز من تأثير الإعلان على قرارات الشراء. كما يُعد تصميم الإعلان عاملاً مهمًا (٦٠%)، مما يشير إلى أن جودة الإعلان تلعب دورًا كبيرًا في جذب انتباه المستهلكين.

تحليل الفرضيات:

الفرضية الأولى: تؤثر الإعلانات الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي بشكل إيجابي على قرارات الشراء للمستهلك العراقي.

من خلال تحليل النتائج، نلاحظ أن غالبية العينة (٨٠%) أفادوا بتأثرهم بالإعلانات الإلكترونية على مستوى معين. وبالتالي، هذه الفرضية يمكن قبولها بناءً على النتائج.

الفرضية الثانية: هناك علاقة إيجابية بين تكرار مشاهدة الإعلانات الإلكترونية وزيادة القدرة الشرائية.

تبين من الجدول الخاص بالعوامل المؤثرة أن تكرار ظهور الإعلان هو العامل الأكثر تأثيرًا. هذا يؤكد أن هناك علاقة بين تكرار الإعلان وزيادة استهلاك المستهلكين، مما يدعم قبول هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: تتفاوت تأثيرات الإعلانات الإلكترونية بين الفئات العمرية المختلفة للمستهلكين.

بناءً على البيانات الديموغرافية وتحليل النتائج، يمكن ملاحظة أن الفئة العمرية الشابة (١٨-٣٠ سنة) هي الأكثر تأثرًا بالإعلانات، مما يشير إلى تفاوت تأثير الإعلانات بين الفئات العمرية المختلفة. بالتالي، يمكن قبول هذه الفرضية.

خاتمة:

في ظل التطورات التكنولوجية السريعة وانتشار الإنترنت، أصبحت الإعلانات الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. لقد وفرت هذه الإعلانات للشركات فرصة غير مسبوقة للوصول إلى جماهير واسعة بشكل أكثر دقة وفعالية، مما جعلها من أهم وسائل التسويق في العصر الرقمي. تهدف دراستنا إلى استكشاف تأثير الإعلانات الإلكترونية على سلوك المستهلك العراقي، وخاصة على القدرة الشرائية، مع التركيز على عينة من سكان مدينة الناصرية. من خلال تحليل البيانات وجمع المعلومات من عينة البحث، توصلنا إلى عدد من النتائج التي تبرز التأثير الكبير لهذه الإعلانات على المستهلكين.

نتائج البحث:

لقد أظهرت الدراسة أن الإعلانات الإلكترونية تؤثر بشكل مباشر على قرارات الشراء لدى المستهلكين. إذ أكد ٨٠% من أفراد العينة أنهم تأثروا بالإعلانات على شبكات التواصل الاجتماعي في اتخاذ قراراتهم الشرائية. يعكس هذا النتيجة قوة التأثير الذي تتمتع به هذه الإعلانات في توجيه المستهلكين إلى شراء المنتجات أو الاشتراك في الخدمات، خاصة مع الاستهداف الدقيق للفئات العمرية المختلفة. الفئة العمرية الأكثر تأثرًا بالإعلانات هي الشباب (١٨-٣٠ سنة)، الذين يشكلون غالبية مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي. يشير هذا إلى أن الشباب العراقي يمثلون الفئة الأكثر عرضة للتأثير من خلال الحملات الإعلانية الإلكترونية.

إضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن تكرار ظهور الإعلان يعتبر العامل الأكثر تأثيرًا في فعالية الإعلانات، حيث أفاد ٤٠% من المشاركين أن تكرار مشاهدة الإعلانات يؤدي إلى اتخاذ قرار شرائي. هذا يتماشى مع النظريات النفسية المتعلقة بـ"التعرض المتكرر"، حيث يميل المستهلكون إلى تفضيل المنتجات التي يشاهدونها بانتظام حتى وإن لم يكونوا بحاجة إليها في البداية. من جهة أخرى، كانت تصميم الإعلان

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

والعروض الترويجية أيضًا من العوامل المهمة التي تلعب دورًا في جذب انتباه المستهلكين، لكن تأثيرها كان أقل مقارنة بتكرار ظهور الإعلان.

ومع ذلك، أظهرت النتائج أن تأثير الإعلانات على القدرة الشرائية يتفاوت بين الفئات المختلفة. على الرغم من أن ٤٠% من المشاركين أفادوا بأن الإعلانات الإلكترونية تؤدي إلى زيادة استهلاكهم، إلا أن ٣٠% من العينة ذكروا أن هذه الإعلانات ليس لها تأثير مباشر على قدرتهم الشرائية. هذا قد يعكس وعيًا متزايدًا بين المستهلكين حول أهمية التحكم في الإنفاق واتخاذ قرارات شرائية مدروسة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها العراق.

التحديات الاقتصادية وتأثيرها على سلوك المستهلك:

إن الظروف الاقتصادية الراهنة في العراق تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل سلوك المستهلكين. يشكل الضغط المالي والحاجة إلى إدارة الإنفاق بدقة جزءًا كبيرًا من القرارات الشرائية التي يتخذها الأفراد. ومع تزايد التعرض للإعلانات الإلكترونية، قد يتعرض المستهلكون للإغراء بشراء منتجات قد لا تتماشى مع احتياجاتهم الفعلية أو قدرتهم الشرائية. هذا يبرز أهمية توجيه الأبحاث المستقبلية نحو دراسة الآثار النفسية والاجتماعية للإعلانات على المستهلكين في ظل التحديات الاقتصادية.

تأتي هذه النتائج في وقت حساس، حيث يحتاج المستهلكون العراقيون إلى تعزيز الوعي الاستهلاكي واتخاذ قرارات شرائية أكثر استدامة. على الرغم من أن الإعلانات الإلكترونية توفر معلومات قيمة حول المنتجات والخدمات، إلا أن زيادة التعرض لها قد يؤدي إلى اختيارات شرائية غير محسوبة تؤثر على الميزانية الشخصية. هنا يظهر دور المؤسسات التعليمية والحكومية في توعية المستهلكين حول كيفية التعامل مع هذه الإعلانات واستخدام المعلومات المتاحة بشكل إيجابي.

توصيات البحث:

بناءً على نتائج هذه الدراسة، نقدم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين العلاقة بين المستهلكين والشركات المعلنة، وتساعد في تعزيز الاستفادة من الإعلانات الإلكترونية بشكل أكثر فاعلية:

١. تعزيز الوعي الاستهلاكي: يجب تعزيز الوعي بين المستهلكين حول كيفية تحليل الإعلانات الإلكترونية وفهم الرسائل التسويقية بشكل نقدي. قد يتم ذلك من خلال حملات توعوية تقودها المؤسسات التعليمية والحكومية لتعريف المستهلكين بكيفية اتخاذ قرارات شرائية مبنية على احتياجاتهم الفعلية وليس على تأثير الإعلانات.

٢. تنظيم الإعلانات الإلكترونية: هناك حاجة إلى وضع لوائح وتشريعات لتنظيم الإعلانات الإلكترونية في العراق، لضمان أن تكون هذه الإعلانات شفافة وموثوقة، وتجنب الترويج لمنتجات أو خدمات قد تكون مضللة للمستهلكين.

٣. استهداف الإعلانات بطريقة أكثر دقة: ينبغي على الشركات أن تستهدف الجمهور المناسب بدقة أكبر، مع التركيز على تلبية احتياجاتهم الفعلية بدلاً من استخدام أساليب إعلانية تعتمد فقط على الإغراءات والعروض الترويجية. يمكن أن يؤدي تحسين استراتيجيات الاستهداف إلى تعزيز ثقة المستهلكين في الإعلانات وزيادة فعالية الحملات الإعلانية.

٤. الاهتمام بجودة المنتج: تشير الدراسة إلى أن نوعية المنتج تلعب دورًا في فعالية الإعلان، لذلك يجب على الشركات أن تركز على تحسين جودة منتجاتها وخدماتها لتعزيز ولاء المستهلكين وزيادة فرص النجاح في السوق.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

توصلت الدراسة إلى أن الإعلانات الإلكترونية تلعب دورًا بارزًا في توجيه قرارات الشراء لدى المستهلكين العراقيين، خاصة الشباب منهم. ومع ذلك، فإن تأثيرها يتفاوت بناءً على العوامل الشخصية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالمستهلكين. في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، أصبح من الضروري تعزيز الوعي الاستهلاكي بين الجمهور العراقي، لضمان اتخاذ قرارات شرائية مستدامة ومدروسة.

ختامًا، تبقى الإعلانات الإلكترونية وسيلة قوية في يد الشركات، لكنها تحمل أيضًا مسؤولية تجاه المستهلكين. على الشركات أن تسعى لتقديم محتوى إعلاني صادق وموثوق، بينما يتعين على المستهلكين أن يكونوا أكثر وعيًا في تعاملهم مع هذه الإعلانات. من هنا تأتي أهمية البحث المستمر في هذا المجال، لفهم المزيد من أبعاد تأثير هذه الإعلانات على المجتمع وتقديم حلول تسهم في تحسين التجربة الشرائية للمستهلكين.

قائمة المصادر والمراجع:

١. العلي، سعاد. تأثير الإعلانات الإلكترونية على السلوك الشرائي للمستهلك العربي. عمان: دار اليازوري العلمية، ٢٠٢١.

٢. عبد الرحمن، محمد. الإعلانات الإلكترونية وتأثيرها على القدرة الشرائية في الأسواق الناشئة. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٢٢.

٣. شكر، علي. دور الإعلانات الإلكترونية في توجيه سلوك المستهلك العراقي. بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٢٠.

٤. محمود، حسين. التحليل النفسي للإعلانات التجارية. القاهرة: دار العلوم للنشر، ٢٠١٩.

٥. إبراهيم، يوسف. التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي. بيروت: دار الفكر العربي، ٢٠٢١.

٦. شكر، علي. الإعلان الإلكتروني: أدواته وأثره على المستهلك. عمان: دار النهضة العربية، ٢٠٢٠.

[١] علي شكر، الإعلان الإلكتروني: أدواته وأثره على المستهلك، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص ٤٥

[٢] المصدر السابق، ص ٥٠.

[٣] يوسف إبراهيم، التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، ٢٠٢١، ص ٩٢

[٤] المصدر السابق، ص ٩٨.

[٥] شكر، علي .الإعلان الإلكتروني: أدواته وأثره على المستهلك .عمان: دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص ٤٥.

[٦] إبراهيم، يوسف .التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي .بيروت: دار الفكر العربي، ٢٠٢١، ص ٩٢.

[٧] محمود، حسين .التحليل النفسي للإعلانات التجارية .القاهرة: دار العلوم للنشر، ٢٠١٩، ص ٦٥

[٨] عبد الرحمن، محمد .الإعلانات الإلكترونية وتأثيرها على القدرة الشرائية في الأسواق الناشئة .بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٢٢، ص ١١٠.

[٩] العلي، سعاد .تأثير الإعلانات الإلكترونية على السلوك الشرائي للمستهلك العربي .عمان: دار اليازوري العلمية، ٢٠٢١، ص ٧٨.

[١٠] شكر، علي .دور الإعلانات الإلكترونية في توجيه سلوك المستهلك العراقي .بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص ٥٥

[١١] إبراهيم، يوسف .التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي .بيروت: دار الفكر العربي، ٢٠٢١، ص ١٠٢.

[١٢] محمود، حسين .التحليل النفسي للإعلانات التجارية .القاهرة: دار العلوم للنشر، ٢٠١٩، ص ٧٥.

[١٣] حسين محمود، التحليل النفسي للإعلانات التجارية، الطبعة الثانية، دار العلوم للنشر، ٢٠١٩، ص ٦٠.

[١٤] شكر، علي .الإعلان الإلكتروني: أدواته وأثره على المستهلك .عمان: دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص ٤٥.

[١٥١٥] إبراهيم، يوسف .التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي .بيروت: دار الفكر العربي، ٢٠٢١، ص ٩٢

[١٦] محمود، حسين .التحليل النفسي للإعلانات التجارية .القاهرة: دار العلوم للنشر، ٢٠١٩، ص ٦٠.

[١٧] العلي، سعاد .تأثير الإعلانات الإلكترونية على السلوك الشرائي للمستهلك العربي .عمان: دار اليازوري العلمية، ٢٠٢١، ص ٧٨.

[١٨] عبد الرحمن، محمد .الإعلانات الإلكترونية وتأثيرها على القدرة الشرائية في الأسواق الناشئة .بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٢٢، ص ١١٥.

[١٩] المصدر السابق، ص ١٢٠.

[٢٠] شكر، علي .دور الإعلانات الإلكترونية في توجيه سلوك المستهلك العراقي .بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص ٦٥.

ISSN–2536–0027

[٢١] محمد عبد الرحمن، تأثير الإعلانات على السلوك الشرائي في العراق، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ٢٠٢٢، ص ١١٥
[٢٢] المصدر السابق، ص ١٢٠.
[٢٣] سعاد العلي، الإعلانات وتأثيرها على المجتمعات العربية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، ٢٠٢٣، ص ٧٨

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية
CAMBRIDGE SCINTIFIC JOURNAL

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

دور الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية في الحد من النزعة التوسعية للتجريم

الباحث محمد عبد الحسين شنّان على
باحث دكتوراة في القانون الجنائي
كلية القانون/ جامعة ذي قار

الملخص

انّ القاعدة الجنائية بوصفها أداة المجتمع لحماية المصالح القانونية، لا يلجأ إليها إلا بشكلٍ استثنائي، تمليه ضرورة ملحة، وذلك عندما تكون الوسائل الأخرى(القانونية وغير القانونية) منعدمة أو غير كافية لتحقيق الغرض المنشود، الأمر الذي يجعل من القاعدة الجنائية قاعدة احتياطية بالنسبة لغيرها من تدابير ووسائل الضبط الأخرى، وهذه الصفة الاحتياطية تجد أساسها القانوني في مجموعة من النصوص المكتوبة، سواء كانت هذه النصوص دستورية أم تشريعية، وقد تجد أساسها أيضاً في الوثائق القانونية الدولية الخاصة بالعدالة الجنائية، وتؤدي الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية دوراً بارزاً في الحد من التجريم؛ وذلك من خلال الاستعانة بمتبنيات الشريعة الإسلامية في مكافحة الإجرام، وتعزيز الأدوات الوقائية غير الزجرية، وتفعيل الجزاءات القانونية غير الجنائية.

المقدمة

أولاً: التعريف بالموضوع

من منتصف القرن العشرين حتى سبعينياته لم يكن أمام المشرع في الدول المختلفة، لحماية المصالح الجديدة التي ولدها التطور الصناعي بعد الحرب العالمية الثانية، إلا وسيلة وحيدة تتمثل في تجريم كل اعتداء يمس تلك المصالح، واعتباره جريمة جنائية يتقرر لها جزاء جنائي، وهكذا كان سلاح التجريم هو الوسيلة الوحيدة والسهلة بين المشرع الجنائي ، وهذا ما أدى في مرحلة لاحقة -من سبعينيات القرن العشرين حتى منتصف ثمانينياته - الى العودة الى اعتدال القاعدة الجنائية، تحت تأثير صيحات الفقه الجنائي الداعية إلى الاقتصاد في استعمال سلاح التجريم والعقاب قدر الامكان، والاعتراف بأنه لا يجوز اللجوء إلى القاعدة الجنائية إلا بصفة احتياطية، إذا كان هذا التدخل هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الضبط الاجتماعي، إذ أصبح تدخل القواعد الجنائية بصورة اساسية يمثل تجاوزاً على حريات الافراد وحقوقهم، وهو أمر لم ترغب به المجتمعات المعاصرة، وخاصة عقب ما لحق بتلك المجتمعات من متغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية جعلت الأفراد يدركون مدى العبء الثقيل الذي ترتب على تدخل القواعد الجنائية، إلا أن الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية لم تستمر طويلاً، حيث عاد الافراط في استعمال سلطة الدولة في العقاب، ولا سيما في العقود الثلاثة الأخيرة، إذ اختفت صيحات الترشيد في استعمال الدولة لأداتها الجنائية أمام تحديات استفحال ظاهرة الاجرام التي أدت الى تعقيد جوانب الحياة المختلفة، الأمر الذي دفع الدولة المعاصرة الى إطلاق يدها من جديد في ممارسة سلطة العقاب، لتشمل مجالات كانت في الماضي القريب خارج نطاق نفوذ هذه السلطة، وقد نتج عن ذلك تضخم في النصوص الجزائية، وهذا يدل على أن القاعدة الجنائية في الوقت الراهن تتصف بنزعة توسعية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ومما لا شك فيه أن زيادة تدخل الدولة بالعقاب، دفع جانباً كبيراً من الفقه المعاصر لدق ناقوس الخطر بأن عواقب الافراط في استعمال القاعدة الجنائية ستكون خطيرة، والحاجة ملحة لرسم حدود جديدة للسياسة الجنائية تقوم على اساس سياسة ترشيد التجريم، وأن يكون التدخل الاحتياطي للقاعدة الجنائية أحد مظاهرها، والسعي لإيجاد طرائق أخرى تغني عن الحل الجنائي؛ لتحقيق الضبط الاجتماعي.

ثانياً: مشكلة البحث

انّ الإشكالية الرئيسة التي يدور حولها هذا البحث تتمثل بالتعارض بين تقييد التدخل الجنائي بالحد الأدنى والذي لا يجوز بمقتضاه استعمال سلاح التجريم إلا للضرورة القصوى، وبين الواقع الملموس الذي يشهد على أن حماية الفرد والمجتمع من السلوكيات المنحرفة لا يمكن تحقيقه إلا باللجوء الى القاعدة الجنائية، وفي ضوء هذه الاشكالية يحق لنا أن نتساءل عن المراد بالصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية، وما هو أساسها القانوني؟ وهل فلحت التشريعات الجنائية المعاصرة في تطويق المد الإجرامي من خلال الإفراط في استعمال القاعدة الجنائية، أم أنّ الأخير لم يؤدِ إلا نتائج عكسية دحضت المقولة: " أنّ كثيراً من القانون الجنائي يعني إجراماً أقل"، وما هي الوسائل البديلة التي يمكن اللجوء اليها قبل استعمال القاعدة الجنائية، والتي تعد كافية وفاعلة لحماية الفرد والمجتمع من السلوكيات المنحرفة؟

ثالثاً: أهمية الموضوع

تتجلى أهمية الموضوع في التعريف بالقيود والضمانات الجوهرية الملقاة على عاتق الدولة عند ممارستها لسلطة العقاب، علماً أن هذه القيود والضمانات عرفت منذ زمن بعيد، بيْدَ أن توسع نطاق تدخل الدولة بسلاح التجريم والعقاب، بسبب تفاقم الظاهرة الاجرامية، هو الذي دعا إلى وجوب التقيد بها في الوقت الراهن، كما أن الدعوة الى التقيد بهذه القيود في الوقت الحاضر هي أقوى من أي وقت سبق؛ بسبب التطور الذي أصاب حياة المجتمع على كل المستويات، وظهور سلوكيات منحرفة تقتضي تدخل الدولة لضبطها.

كما تتجلى أهمية الموضوع أيضاً في أنه يتعمق في أحد أهم موضوعات السياسة الجنائية المعاصرة وهي دراسة جديدة وحديثة، فما كُتب عن التدخل الاحتياطي للقاعدة الجنائية يعد نادراً جداً، فلم تتطرق الابحاث القانونية لهذا الموضوع الا بمناسبة الحديث عن خصائص القاعدة الجنائية، لذلك تأتي هذه الدراسة إسهاماً متواضعاً لرفد المكتبة القانونية بدراسات معمقة، كما تستمد الدراسة أهميتها من ارتباط معظم تفاصيلها بنقاشات علمية على درجة كبيرة من الأهمية، وهي تستحق الوقوف عندها وتحليلها ومحاولة تقييمها.

رابعاً: اهداف البحث:

يهدف البحث الى:

١- تسليط الضوء على دور الفرد في مكافحة الجريمة، وهي محاولة للفت انتباه الدولة لأهمية هذا الدور، من أجل العمل على تحفيزه وتشجيعه بشتى الوسائل.
٢- استعراض دور الشريعة الإسلامية في التصدي الإستباقي للظاهرة الإجرامية، ومحاولة الاستفادة منها عبر معالجة النفس الإنسانية بعيداً عن النص القانوني.
٣- رصد التقنيات والآليات التي يمكن من خلالها الحد من النزعة التوسعية للتجريم.
٤- بيان موقف المشرع العراقي من تطور آفة الإجرام، وبيان الطريقة المثلى لمعالجة هذه الآفة.

خامساً: منهجية البحث

تقتضي طبيعة الموضوع استعمال أكثر من منهج بحثي، لذلك سنعتمد المنهج التحليلي، والذي من خلال سنعمل على تحليل المشكلات التي تثيرها الدراسة، من أجل تفسيرها تفسيراً علمياً دقيقاً للوقوف على العوامل التي أدت الى ظهورها والنتائج المترتبة عليها وحصر نطاقها و طرح الحلول المناسبة لها واختيار

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

افضلها، وكذلك تحليل الأفكار الفلسفية والقانونية والاتجاهات الفقهية التي يستند إليها البحث، وتقيمها وترجيح الانسب منها.

ومن أجل الوصول الى نتائج قيمة لبحثنا؛ كان لا بد من الاستعانة بالمنهج المقارن، كلما تطلب البحث ذلك، من خلال عقد مقارنة للموضوع محل البحث وما يقابله في التشريعات الوضعية، ولا سيما تلك التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال ترشيد السياسة الجنائية، وأحرزت على إثرها نجاحاً ملحوظاً في حل مشكلاتها، فضلاً عن موقف الشريعة الإسلامية في هذا الصدد، ومن ثم ينبغي السير على نهجها والاستعانة بما توصلت إليه من حلول تنسجم وطبيعة المجتمع العراقي.

سادساً: خطة البحث

قسّمنا البحث على مطلبين، تناولنا في المطلب الاول مفهوم الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية، وقسمناه على ثلاثة فروع، في الفرع الاول بيّنا تعريف الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية في اللغة، وفي الفرع الثاني تناولنا تعريف الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية في الاصطلاح، وفي الفرع الثالث حددنا الاساس القانوني للصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية.

أما المطلب الثاني، فقد تطرقنا فيه الى آليات الحد من النزعة التوسعية للتجريم، وذلك في فروع ثلاثة، في الفرع الاول تناولنا الاستعانة بمتبنيات الشريعة الإسلامية في مكافحة الإجرام، وفي الفرع الثاني تناولنا تعزيز الأدوات الوقائية غير الزجرية، وفي الفرع الثالث تطرقنا الى تفعيل الجزاءات القانونية غير الجنائية.

المطلب الأول

مفهوم الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية

من الملاحظات التي يمكن أن تثار في هذا الصدد؛ غموض مصطلح" الاحتياطية"، كونه يدل على معانٍ عدة في ميدان اللغة، الأمر الذي يقتضي بيانه بوضوح، وتحديد المعنى الذي يرتبط بموضوع الدراسة، كما يبدو أن الوصول الى حقيقة الموضوع يكمن في بيان المدلول الاصطلاحي للصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية، وعليه سنبين تعريف الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية في اللغة والاصطلاح، ثم نتناول الأساس القانوني لهذه الصفة التي تلحق بالقاعدة الجنائية، وذلك على وفق الفروع الآتية.

الفرع الاول

تعريف الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية في اللغة

لبيان المعنى اللغوي للصفة الاحتياطية، لا بد من تجزأت المصطلح الى مفردتين، مفردة الصفة ومفردة الاحتياطية.

اولاً-الصِّفة: اشتقاق من الفعل الثلاثي (وَصَفَ)، ويقال: وَصَفَ، يصِف، صِفْ، وصْفاً، وصِفَةً، فهو واصِف، والمفعول موْصوف، ومنه وَصَفَ الشيء/ وَصَفَ فلاناً: أي نعته بما فيه، والصفة هي حالة يكون عليها الإنسان أو الشيء كالجمال أو السواد أو العلم أو الجهل، فيقال وصفه بالشجاعة، وصَفَ منظراً: أي نقل صورة حسيّة وتحديداً دقيقاً مفصّلاً لما يراه[١]، واستوصَفَ الطبيب لدائه، أي سأله أن يصفَ له ما يتعالج به[٢].

ثانياً- الاحتياطية : احتياطٌ، افتعالٌ من احتاط؛ وأصل اشتقاقه من الثلاثي (حَوَطَ)، والحَوْطُ -الحاء والواو والطاء كلمة واحدة- هو شيء يُطيفُ بالشيء، فالحوط من حاط حوطاً[٣]، ومادة(حَوَطَ) لها جملة من الإطلاقات، نذكر منها:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١-**إحراز الشيء وبلوغ العلم به**: فمن أحرز شيئاً كلّه وبلغ علمه اقصاه، فقد أحاط به، ويقال: هذا الأمر ما أحطْتُ به علماً، وقوله تعالى: (وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ)[٤]، أي جامعهم يوم القيامة، وقوله تعالى: (فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ)[٥]، أي علمته من جميع جهاته[٦].

٢- **الاحداق بالشيء من كل جوانبه**: ومنه قوله تعالى: (وَأَلَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ)[٧]، أي لا يعجزه أحد، قدرته مشتملة عليهم، فلا مفر من الله[٨].

٣- **الحفظ والتعهد والصيانة**: وحَاطَهُ يعني حفظه وتعهد بجلب ما ينفعه ودفع ما يضره، ومنها حوّطَ نفسه بالحرس، وحوَّطت الأم وليدها، وحوطتك بالله أي حفظك الله[٩]،ومن ذلك قول الهذلي: وأحفظُ منصبي وأحُوطُ عِرْضِي ومجدٍ، إذا ما حُوِّطَ المجدُ نائل[١٠].

٤-**الحذر من الوقوع في المكروه:** ومنها ما يتخذ من احتياطات وقائية لمنع مكروه(مرض، حادث، ...إلخ)، والاحتياط واجب: عبارة تقال عند أخذ الحذر في أمر يتوقع منه ضرر[١١].

٥- **الدوران والالتفاف حول الشيء:** ومنه قول: حاوَطَ فلانٌ فلاناً: أي داوره في أمرٍ يريده منه وهو يأباه، كأن كلاً منهما يحوط صاحبه[١٢].

٦- **ما يُدّخر تحسُّباً للضرورة:** والاحتياطي هنا أسم منسوب للاحتياط، وهو ما يدّخر تحسباً للطوارئ، أو ما يكون تحت الطلب عند الحاجة، يقال: مال احتياطي، أدوات/ قوة احتياطية، إطار احتياطي(يوضع في السيارة ويستعمل عند الحاجة)، احتياطي النفط، جيش احتياطي: يستدعى عند الحاجة[١٣]. وهذا المعنى هو الذي نقصده في دراستنا، فالقاعدة الجنائية لا تتدخل إلا عند الحاجة والضرورة الملحة ، بمعنى أنها تبقى احتياطية بالنسبة لوسائل الضبط الاجتماعي الأخرى.

الفرع الثاني

تعريف الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية في الاصطلاح

تعد الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية أحدى مظاهر مبدأ تقييد التدخل الجنائي بالحد الادنى، هذا المبدأ الذي بات يمثل الموجّه الرئيس للسياسة الجنائية المعاصرة، إذ تمت صياغته لأول مرة كمبدأ قانوني في عام ١٩٧٥ من قبل الإسباني فرانسيسكو مونيوز كوندي"FRANCISCO MUÑOZ "CONDE في كتابه بعنوان "مقدمة في القانون الجنائي"، "INTRODUCCIÓN AL DERECHO PENAL"، وعرّف هذا المبدأ بالقول" إن القانون الجنائي يجب أن يتدخل فقط في حالات الاعتداء الأكثر خطورة على المصالح القانونية الأكثر أهمية"[١٤].

ويتزامن أصل مبدأ تقييد التدخل الجنائي بالحد الادنى مع ولادة الليبرالية[١٥]، وأعظم من عبّر عن مُثُل الليبرالية في القانون الجنائي هو سيزار بيكاريا، الذي وضع من خلال كتابه "الجرائم والعقوبات" أسس نظام عقابي يضمن ويحد من السلطة العقابية، وقد كان مبدأ الحد الأدنى من التدخل جزءاً من قائمة الآليات التي اقترحها بيكاريا لتأسيس هذا النظام العقابي، وفي الواقع دافع عدة مرات في كتابه عن فكرة تقليص قوانين العقوبات إلى الحد الأدنى الضروري[١٦]، وهذا ما يُستشف من كلامه: " أن منع الجريمة خيرٌ من العقاب عليها، فهي الغاية المنشودة لأي تشريع جيد، وهذا التشريع لا يعدو أن يكون مجرد طريقة تقرر للبشر أكبر قدر ممكن من السعادة، أو أقل قدر متاح من الشقاء، وقد لوحظ أن الوسائل المستخدمة كانت غير كافية وتتصادم مع الهدف المنشود، فلا تستطيع القوانين البشرية أن تمنع إحداث بعض الاضطرابات والفوضى، لذلك يتعين الاهتمام بوسائل أخرى لمنع الجريمة أهمها، ترسيخ أفكار الفضيلة التي تتلى على مسامعنا كمواعظ أبدية وثابتة وغير قابلة للتغيير، وتوجد وسيلة أخرى لمنع الجريمة تتجسد بتوجيه أهداف القضاء برمته الى مراقبة القوانين، إلا أنّ أسْلم وأصعب الطرق في منع الجريمة تتحدد في إتمام التعليم"[١٧].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

لقد أسس العالم الايطالي (بيكاريا) للصفة الاحتياطية تحت مسمّى(ضرورة العقاب)، فقد ذهب الى القول:" وفي خصوص العقوبات والكيفية التي يتم توقيعها بشكل متناسب مع الجرائم؛ فإنه ينبغي انتقاء الوسائل التي من شأنها أن تعطي أقوى وأطول التأثيرات على أذهان الأفراد، وتعطي في الوقت ذاته أقل العذاب على جسد المجرم، وحتى تُضمن فعالية العقوبة، ينبغي أن يكون الضرر الناجم عنها قد تجاوز المنفعة المتحصلة من الجريمة، وكل ما يتعدى ذلك فهو زيادة غير ضرورية"[١٨] ، بمعنى أن العقوبة التي تتجاوز ما هو ضروري لحماية المجتمع، تعد عقوبة غير عادلة، وإذا كان للدولة حق في العقاب؛ فإنّ هذا الحق لا ينبغي أن يكون مطلقاً، بل هو محدد بمقدار ما تنازل عنه الافراد من حرية، وكل ما يتجاوز هذا المقدار فهو ظلم وجور.

وقد تأثر واضعوا إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي الصادر سنة ١٧٨٩، بآراء بيكاريا وصاغوا الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية في المادة الخامسة التي تنص على: (ليس للقانون حق في أن يجرّم شيئاً، إلا الافعال الضارة بالمجتمع...)، وكذلك المادة الثامنة التي نصها:(يجب أن ينص القانون فقط على العقوبات الضرورية بشكل صارم وواضح...)[١٩].

ولم يتطرق الفقه الى وضع تعريف جامع مانع للصفة الاحتياطية، وإنما اقتصر الأمر على توضيح معناها في ثنايا شرحهم للقيود الواردة على حق الدولة في العقاب، ومع ذلك فقد حاول جانبٌ من الفقه وضع تعريف لهذه الصفة.

لقد عبَّر جانبٌ من الفقه عن الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية بقاعدة (أقل مجهود)، مستنداً في بيان جوهر هذه الصفة الى المبدأ المطبق في المجال الاقتصادي بقوله " فمن المعلوم أنه يوجد في الاقتصاد مبدأ قائل بأنه حين يتأتى بلوغ هدف معين بوسيلتين إحداهما أشق من الأخرى فيما تتطلبه من مجهود، يكون من الحكمة توفير المجهود ذاته وتأمينه ضد استهلاك لا موجب له، وذلك باتباع الوسيلة الأقل مشقة ما دامت تكفي لتحقيق الهدف المنشود"[٢٠]، ومعنى قوله هذا أنه إذا كانت هناك أكثر من وسيلة للوصول الى هدف ما، فإنه من الأفضل استعمال الوسيلة الأقل تكلفة وعناء، مادام تحقيق الهدف وارد عن طريقها.

وهذا يتوافق بالمرّة مع ما ذهب اليه الفقيه "موراخ"(Maurach)، عندما اتخذ من الصفة الاحتياطية مثلاً للقيود الواردة على حق الدولة في العقاب، فقد أشار الى أن هذه القيود تمثل كل ما يمليه الاستخدام المتمدين لأداة القانون، كالقاعدة القائلة بأن اتباع أسلوب جسيم في سبيل هدف ما لا يكون سائغاً حيث يكون من الممكن بلوغ الهدف نفسه بأسلوب أخف[٢١].

ويرى بعض من الفقه بأن اللجوء الى فكرة التجريم يجب ان ينظر إليه على أنه لجوء الى فكرة استثنائية تمليها الضرورة، وان التمادي في مجال التجريم او الاخذ به على سبيل التأبيد يؤدي الى خلق مشاكل قانونية او جنائية او إلى تفاقم هذه المشاكل، لتعرقل في النهاية مسيرة اي سياسة جنائية تخطط لها الدولة لتحقيق المواجهة الفعالة والمؤثرة ضد الجريمة في المجتمع[٢٢].

ويؤكد بعضٌ من الباحثين، أن المشرع ملزم دستورياً بعدم اعتبار القاعدة الجنائية على أنها الوسيلة الاولى والوحيدة لحل المشكلات الاجتماعية، والتي غالباً ما يتم حلها بشكل تام من قبل الفروع الأخرى للنظام القانوني، بل يجب اعتبار القاعدة الجنائية "مورداً استثنائياً للغاية في مواجهة الصراع الاجتماعي" ، أي أنها تتدخل فقط عندما تفشل جميع الوسائل الأخرى، الرسمية أو غير الرسمية[٢٣]، بمعنى يتعين على المشرع في المقام الأول تفضيل استخدام وسائل خالية من طبيعة العقوبة، ومن ثم اللجوء الى الوسائل التي تتضمن عقوبات غير جنائية، مثل القواعد المدنية أو الإدارية، وفي حالة فشل هذه الوسائل، عندها فقط تُستأنف القاعدة الجنائية لمعاقبة الفعل، بمعنى أدق يتعين على المشرع أن يجعل من القاعدة الجنائية ملاذاً

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أخيراً لمواجهة المعتركات الاجتماعية، لأنها ليست حلاً لجميع علل المجتمع، فمن المؤكد أن المزيد من التجريم والعقاب لا يعني إجراماً أقل، بل يعني على حد تعبير بعضهم" الضعف والفشل وغياب الحلول"[٢٤].

ومع ذلك فقد حاول جانبٌ من الفقه أن يعرِّف الصفة الاحتياطية للقاعد الجنائية، فعرفها بالآتي: تعني أنْ لا يلجأ الى استخدام الجزاء الجنائي قِبَل سلوك ما غير مشروع إلا في حالة عدم صلاحية جميع وسائل الرقابة الاجتماعية غير الجنائية لمجابهة مثل هذا السلوك بفاعلية، بمعنى آخر، يجب أن يكون تدخل القانون الجنائي لردع السلوك غير المشروع هو الوسيلة الأخيرة، والتي بدونها لن يتحقق الردع المناسب والفعال بأية وسيلة أخرى[٢٥].

كما عرفها جانب آخر من الفقه بأنها تعني؛ أنَّ على السلطة المخولة دستورياً صلاحية العقاب، أن تسعى جاهدة نحو تجنب الإسراف في استخدام هذا السلاح، أخذة بالأدوات الأخرى المتاحة في نطاق دولة القانون، التي من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة بمقدار أقل من الكلفة الاجتماعية[٢٦].

يلاحظ على التعريفات التي سبق ذكرها، أنها تدور حول معنى واحدة يُختزل بالآتي:(ضرورة استعمال القاعدة الجنائية كملاذٍ أخير)، ولا نقصد بالأخير هنا الترتيب الزمني للقاعدة الجنائية، بل نعني به قوة التأثير والفعالية التي تتمتع بها هذه القاعدة مقارنة بالوسائل الأخرى، وعليه يظهر لنا أنَّ الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية تعني: انَّ القاعدة الجنائية بوصفها أداة المجتمع لحماية المصالح القانونية، لا يلجأ إليها إلا بشكلٍ استثنائي، تمليه ضرورة ملحة، وذلك عندما تكون الوسائل الأخرى(القانونية وغير القانونية) منعدمة أو غير كافية لتحقيق الغرض المنشود.

فمن الثابت أن السلوك المنحرف لا يستحق دائماً التدخل الجنائي، فعدم المشروعية لا تعني دائماً أنَّ الفعل مجرّم، فتارة يكون الفعل مستهجن خلقياً ولكنه لا يستحق اللوم القانوني أصلاً، وتارة أخرى يكون الفعل مستحقاً للوم القانوني ولكن بقاعدة غير جنائية، لأنَّ المصلحة المعتدى عليها لا ترقى الى مستوى الحماية التي تضفيها القاعدة الجنائية، ومن هذا المنطلق صار واضح أن الضرورة الملحة التي تبرر التدخل الجنائي تتطلب أمرين هما، استحقاق الفعل للوم القانوني أولاً، وأن يشكل الفعل اعتداءً خطيراً على مصلحة أساسية ثانياً، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، تتنوع الوسائل التي تستعين بها الدولة من أجل تحقيق أهدافها المنشودة في مكافحة السلوكيات المنحرفة، ولا تشكل القاعدة الجنائية إلا حلقتها الأخيرة، فهي تبدأ بالتدابير الاجتماعية البحتة كدعم التعليم وتوفير السكن الملائم ومكافحة البطالة والقضاء على الفقر ....إلخ ، ثم تتلوها التدابير القانونية غير الجنائية سواء كانت مدنية كتعويض الضرر وفسخ العقد وغيرها، او إدارية كسحب الترخيص وغلق المنشأة والحرمان من مزاولة المهنة والغرامة الإدارية وغيرها، فإذا ما ثبت أن هذه الاجراءات والتدابير لم تجدي نفعاً في الردع ؛ صار لزاماً على الدولة أن تلجأ الى وسائل الضبط الأكثر شدة ومنها استعمال القاعدة الجنائية.

الفرع الثالث

الاساس القانوني للصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية

تجد الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية أساسها القانوني في مجموعة من النصوص المكتوبة، سواء كانت هذه النصوص دستورية أم تشريعية، وقد تجد أساسها أيضاً في الوثائق القانونية الدولية الخاصة بالعدالة الجنائية، وهذا ما سنبحثه تباعاً:

أولاً- مكانة الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية في النصوص الدستورية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أنّ أغلب دساتير دول العالم لم تنص صراحة على الزام المشرع بضرورة التدخل الاحتياطي للقاعدة الجنائية، ومع ذلك نجد نصوصاً تتمتع بقيمة دستورية، أشارت صراحة الى الزام المشرع بعدم استعمال سلاح التجريم إلا للضرورة، وهذا ما نجده في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر سنة ١٧٨٩، والذي يعد جزءاً من الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨ النافذ، إذ نص على:" لا يجوز للقانون أن يمنع سوى الافعال الضارة بالمجتمع"[٢٧]، ومعنى ذلك أنّ الإضرار بالمجتمع يشكل ضرورة تبرر للمشرع استعمال سلاح التجريم، ونَصَّ في موضع آخر على:" يجب أن ينص القانون على عقوبات ضرورية على وجه الدقة والتحديد"[٢٨]، والمراد بهذا النص أنّ المشرع ملزم بعد التدخل بالقاعدة الجنائية إلا إذا كانت الفوائد المرجوة من التجريم تفوق نسبة مساوئه تجاه الفرد والمجتمع[٢٩].

كما تستمد الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية أساسها الدستوري من مبدأ عام يحكم القانون الجنائي الموضوعي، وهو مبدأ الشرعية الجنائية، ذلك المبدأ الذي لا يخلو منه دستور ما من دساتير دول العالم، وإذا كان اغلب الفقه الجنائي قد اهتم بالعنصر الشكلي لهذا المبدأ، والذي يعني حصر الجرائم والعقوبات بنص مكتوب؛ فإنه لم يهتم كثيراً بالعنصر الموضوعي له، في حين أن معنى وجوهر مبدأ الشرعية الجنائية لا يكتمل إلا بالعنصر الاخير؛ كونه يرسم حدود تدخل المشرع الجنائي وغايته، ولو تفحصنا بدقة الاسباب التي كانت خلف إقرار مبدأ الشرعية الجنائية؛ لوجدنا أن من أبرزها هو أن يكون العقاب على الأفعال المجرمة بالقدر الضروري لتحقيق أهداف قانون العقوبات، وهذا ما أكده بيكاريا بالقول: "أنّ العقوبات التي تتجاوز كل ما هو ضروري لحماية مضمون الأمن العام؛ هي بطبيعتها غير عادلة، وتصبح العقوبات أكثر عدلاً كلما حرص الحاكم على المحافظة على حرية رعاياه، فعندها تكون الحقوق والأمن في مأمن من الاعتداء أو الانتهاك"[٣٠].

ويُراد بالعنصر الموضوعي للشرعية الجنائية، ضرورة توافق نصوص التجريم والعقاب مع الحقوق والحريات العامة على الوجه الذي يكفل الممارسة الطبيعية لها، والتوافق معناه انتفاء التعارض بين هذه النصوص وتلك الحقوق والحريات، والمعيار في هذا التوافق هو مدى التزام المشرع عند تقنينه للنصوص الجنائية بالغاية من التجريم والعقاب، وعند بلوغ هذه الغاية تتوافر الحماية للوجود الإنساني في شتى مظاهره[٣١]، والمشرع الجنائي إذ يفعل ذلك لا يجوز أن ينال من تلك الحقوق والحريات بما يقلص من محتواها، أو يجردها من خصائصها أو يقيد من آثارها، وإلا كان هذا التنظيم مخالفاً لمبدأ الشرعية الجنائية[٣٢]، وقد أكد المشرع الدستوري في العراق هذه الحقيقة عندما نص على:" لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها الا بقانون أو بناءً عليه، على ألا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية"[٣٣]، كما أشارت المحكمة الدستورية العليا في مصر الى هذا المعنى بالقول: " حيث أنّ الأصل في سلطة المشرع في مجال تنظيم الحقوق، أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور ممارستها بضوابط تحد من إطلاقها، وتكون تخوماً لها لا يجوز اقتحامها أو تخطيها؛ وكان الدستور إذ يعهد إلى السلطة التشريعية بتنظيم موضوع معين، فإن ما تقره من القواعد القانونية في شأن هذا الموضوع، لا يجوز أن ينال من الحقوق التي كفل الدستور أصلها، سواء بنقضها أو بانتقاصها من أطرافها، ذلك أن إهدار هذه الحقوق أو تهميشها عدوان على مجالاتها الحيوية التي لا تتنفس إلا من خلاله، ولا يجوز بالتالي أن يكون تنظيم هذه الحقوق اقتحاماً لفحواها، بل يتعين أن يكون منصفاً ومبرراً"[٣٤].

ثانياً: مكانة الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية في التشريعات العادية

يعد كلاً من القانون الألماني والقانون الإيطالي، أهم وأسبق القوانين التي أسست لاحتياطية القاعدة الجنائية، من خلال تبنيهما نظاماً متكاملاً للعقوبات الإدارية، وهو نظام يغني عن استعمال القاعدة الجنائية،

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

نظراً لبساطة الافعال وضآلة خطورتها على المصالح القانونية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال الخطة التي تبعها كل من القانونين، إذ قصرا استخدام الجزاء الإداري على جرائم قليلة الخطورة والتي لا تصل الى حد التهديد للقيم والمصالح الجوهرية للمجتمع، كالمخالفات وبعض من الجنح[٣٥]، أما إذا تجاوز التهديد هذا الحد وبات يهدد المصالح الجوهرية؛ عندئذ يسمح للقاعدة الجنائية أن تتدخل بشكلٍ أصلي، فمثلاً على وفق القانون الألماني أن السماح لحيواناتٍ خطيرة بحريَّة التجوال، سواء كان ذلك بقصد أو بإهمال، يعد جريمة إدارية تستوجب جزاءً إدارياً (غرامة إدارية)[٣٦]، أما إذا نشأ عن حركة هذه الحيوانات ضرراً لحِق بالغير؛ عد ذلك جريمة جنائية تقتضي جزاءً جنائياً طبقاً لأحكام المادة (١/٢٢٣) قانون العقوبات الألماني الصادر سنة ١٨٧١ المعدل.

لقد أصدر المشرع الألماني قانون العقوبات الإداري (OWIG) في عام ١٩٧٥، وقد تضمن النص على نقل مجموعة من الجرائم الجنائية من نطاق قانون العقوبات الجنائي الى نطاق قانون العقوبات الإداري، إذ احصى المشرع في قائمة مهمة الجرائم الإدارية المقرر لها جزاء إداري مالي، منها على سبيل المثال، المخالفات المتعلقة بالضوضاء، والسكر العلني، وإهمال مراقبة الحيوان الخطير، فضلاً عن ميادين أخرى قرر لها جزاء إداري في السنوات الأخيرة كالبيئة، وهندسة وتخطيط المدن، والضرائب، ولا سيما نظام المرور، حتى أن الواقع العملي كشف عن تطبيق قانون العقوبات الإداري في مجال المرور بنسبة ٩٠% من مجموع تطبيقه في المجالات الأخرى التي يسري عليها هذا القانون[٣٧].

وعلى خطى قانون العقوبات الإداري الألماني(OWIG)، أصدر المشرع الايطالي سنة ١٩٨١ قانوناً نظم به الجريمة الإدارية، إذ نص على: " لا تعتبر جريمة، وتخضع لعقوبة إدارية بدفع مبلغ من المال، جميع الافعال المعاقب عليها بالغرامة المقررة للمخالفات أو الغرامة المقررة للجنح، باستثناء الأحكام المتعلقة بالمخالفات المالية في المادة ٣٩" [٣٨].

وقد أكد المشرع الايطالي على الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية من خلال رفع التجريم عن بعض الافعال المنصوص عليها في المواد(٦٦٩، ٦٧٢، ٦٨٧، ٦٩٣، ٦٩٤)[٣٩]، من قانون العقوبات الايطالي لسنة ١٩٣٠، وتحويلها الى جرائم إدارية يقرر لها جزاء إداري، وتتمثل هذه الجرائم بالآتي: جرائم الباعة المتجولين، جرائم الاعتداء على الحيوانات، جرائم الاستهلاك غير المشروع للمشروبات الكحولية، جريمة عدم تسليم العملات المزيفة خلال مدة معينة، الجرائم المتعلقة بالمناقصات القانونية.

ومن التشريعات التي نصت صراحة على الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية، المشرع الجزائي الاكوادوري، إذ نص على: يصبح التدخل الجنائي مشروعاً طالما كان ضرورياً لحماية الناس، وبهذا المعنى يشكل الملاذ الأخير، وذلك عندما لا تكون الآليات غير العقابية كافية[٤٠].

وعلى الرغم من أنّ القانون الفرنسي لم يتبنى نظاماً متكاملاً للعقوبات الإدارية[٤١]، إلا أنه تضمن نصوصاً متفرقة تعبِّر عن احتياطية القاعدة الجنائية، إذ اتاحت هذه النصوص للإدارة فرض غرامات مالية بدلاً من إحالة القضية الى المحاكم الجزائية، من ذلك نظام (الغرامات الجزافية) التي يلتزم المخالف بمقتضاها بدفع غرامة فورية في جرائم المرور، لرجل المرور نفسه أو شراء طابع الغرامة وإرساله الى إدارة المرور في مهلة لا تزيد على (١٥) يوم من تحرير المخالفة أو إخطار المخالف في حال تم تحرير المخالفة في غيبته[٤٢].

ثالثاً- مكانة الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية في الوثائق الدولية

لقد انعكست الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية في مجموعة متنوعة من الوثائق القانونية الدولية المعنية بالعدالة الجنائية، أهمها:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١- وثائق الامم المتحدة المتعلقة بالعدالة الجنائية

أدت منظمة الامم المتحدة وما زالت تؤدي دوراً رئيساً في التصدي للظاهرة الاجرامية، من خلال معاييرها التوجيهية في التعامل مع الاجرام وكذلك مؤتمرها الدوري بعنوان(مؤتمر منع الجريمة والعدالة الجنائية)، إذ أكدت أغلب هذه المعايير والمؤتمرات على ضرورة الحد الادنى من التجريم، منها على سبيل المثال: قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية لسنة ١٩٩٠ المسماة (قواعد طوكيو)، إذ أصرت هذه القواعد على الزامية اللجوء الى التدابير غير الاحتجازية، عند وجود وسائل أقل شدة يمكن استعمالها لمواجهة الظاهرة الاجرامية، وأشارت أيضاً الى ضرورة أن يكون اللجوء الى التدابير غير الاحتجازية مظهراً من مظاهر الحد من التجريم والعقاب، فقد نصت على ذلك بالقول: يجب استخدام التدابير غير الاحتجازية وفقاً لمبدأ الحد الأدنى من التدخل[٤٣]، وكذلك ينبغي أن يكون استخدام التدابير غير الاحتجازية جزءاً من التحرك نحو نزع الصفة الجرمية وإلغاء العقاب[٤٤].

فضلاً عن ذلك، فقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المنعقد في سنة ٢٠١٠، على أنّ التصدي للجريمة بسلاح التجريم لا يعد حلاً كافياً، الامر الذي يقتضي فسح المجال أمام البدائل الأخرى، كمعالجة الفقر والعمل على تحقيق المساواة بين الافراد، إذ جاء في توجيهات المؤتمر:" أن الإجرام هو مشكلة اجتماعية، لا تستطيع نظم العدالة الجنائية أن تقدم لها سوى حلاً جزئياً، وأنّ اتخاذ تدابير لمكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي هو أمر أساسي لمنع الإجرام والعنف، ومن ثم خفض الاكتظاظ في السجون"[٤٥].

٢- وثائق مجلس أوروبا المتعلقة بالعدالة الجنائية

تعد اللجنة الأوربية لمشاكل الجريمة (CDPC) من أهم اللجان التي تشكلت في نطاق مجلس أوروبا لمنع ومكافحة الجريمة، حيث عملت منذ إنشائها عام ١٩٥٨ على إصدار عدة توصيات تستهدف معالجة مشاكل الجريمة، منها:

أ-توصية اللجنة بشأن المراقبة الالكترونية: من أجل تنفيذ بعض العقوبات السالبة للحرية خارج السجن، ومن ثم التخفيف من أزمة ازدحام السجون وتقليص نفقاتها، أوصت اللجنة بأنّ الحرمان من الحرية يجب أن يستخدم كملاذ أخير، وأن المراقبة الإلكترونية المستخدمة في إطار العدالة الجنائية يمكن أن تساعد في تقليل اللجوء إلى الحرمان من الحرية وبالتالي المساعدة في منع الجريمة، مع ضمان الإشراف الفعال على المشتبه بهم والمجرمين في المجتمع[٤٦].

ب-توصية اللجنة بشأن اكتظاظ السجون وتضخم عدد النزلاء: إذ اكدت اللجنة على أنّ الحرمان من الحرية، باعتباره عقوبة أو تدبير، يجب أن يُلجأ إليه كملاذ أخير؛ ولذلك لا يجوز النص عليه إلا إذا كانت التدابير الاخرى غير كافية لمواجهة الخطورة الجريمة[٤٧].

ج- توصية اللجنة بشأن سياسة التجريم والقانون الجنائي في أوروبا: أكدت اللجنة عبر هذه التوصية على لزوم خلق سياسة جنائية متماسكة ومنطقية للرد على الجريمة، وأن الدول المعنية ستدرس إمكانية إدخال أو إعادة تطبيق دور التدابير غير الاحتجازية، إلا في بعض الحالات التي تتطلب السجن كالجرائم الخطيرة مثلاً، ومن أجل منع الجرائم ولا سيما الجرائم الاقتصادية، أكدت اللجنة على دعوة القانون الاداري والقانون التجاري والقانون المدني وقانون الضرائب، للقيام بدور فعّال في مكافحة الجريمة الاقتصادية؛ لأنه غالباً ما ترتكب هذه الجريمة عبر المعاملات التجارية ذات الطبيعة المعقدة للغاية، والتي تتضمن أما قانوناً إدارياً(لأن الإدارة طرفاً فيها) أو قانوناً تجارياً(لأنها تتضمن تعاملاً في الاوراق المالية)، أو أي فرع من فروع القانون الاخرى[٤٨].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

من مجموع ما طرح حول الاساس القانوني للصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية، يبدو لنا أن الصفة الاحتياطية تملي على المشرع- أياً كان- قيداً أخلاقياً مؤداه، أن الحرية الفردية لا تقيّد إلا بناءً على اسباب وجيهة وكافية؛ لأن الأفراد –على وفق النظام الديمقراطي- عندما يمنحون ممثليهم سلطة التجريم والعقاب لتحقيق المصلحة العامة، فإن هذه السلطة ينبغي الا تكون مطلقة، بل هي مقيدة بمجموعة قيود أخلاقية، أهمها أن يكون اللجوء الى القاعدة الجنائية احتياطياً بالنسبة لوسائل الضبط الاجتماعي الاخرى، بمعنى إن تدخل القاعدة الجنائية بصفة احتياطية لا يحتاج إلى نصوص قانونية تبرره، فما يطرح من حجج عقلانية لدعم الحرية، يصلح في الوقت ذاته لأنْ يكون مبرراً لتدخل القاعدة الجنائية بصفة احتياطية، ويؤكد الباحثون الإيطاليون ذلك بالقول: انّ القانون الجنائي كملاذ أخير له مكانة دستورية في النظام القانوني الإيطالي، وهذه المكانة أساسها الحرية الفردية، حيث لا تقبل الاخيرة التقييد بالعقوبة، الا إذا كانت الحلول العملية للوسائل الاجتماعية غير متاحة[٤٩].

المطلب الثاني

آليات الحد من النزعة التوسعية للتجريم

قدمنا أن السياسة الجنائية المعاصرة تقتضي عدم اللجوء الى التجريم والعقاب إلا بعد استنفاد وسائل الضبط الأخرى التي يمكنها تحقيق الحماية اللازمة بأقل كلفة، تطبيقاً لمنطق (الاقتصاد الاجتماعي) الذي يحتم على دولة القانون الأخذ بأسلوب التدخل الأقل ضرراً على منظومة الحقوق والحريات، لذلك _وفي إطار رسم ملامح الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية_ يطرح الفقه جملة من وسائل الضبط التي يمكن الاستعانة بها للوصول إلى التصدي للظاهرة الاجرامية، بعيداً عن استعمال سلاح التجريم، وسنتكلم عن هذه الوسائل تباعاً حسب الفروع الآتية.

الفرع الاول

الاستعانة بمتبنيات الشريعة الإسلامية في مكافحة الإجرام

أدركت الشريعة الإسلامية أن ضمير الإنسان يمثل جوهر إنسانيته، فإذا صلح الضمير صلح الإنسان كله، وإذا فسد الضمير لم يكن للإنسان ثمة سبيل إلى الصلاح أبداً[٥٠]، لذلك عملت هذه الشريعة على إيقاظ الضمير الديني لدى الانسان، فإذا استيقظ الضمير الديني ذهب الحقد الذي ينتج الجريمة، لأن الذين يرتكبون الجرائم هم حاقدون على المجتمع، ولا يشعرون برابطة الرحمة التي تربطهم به، فيندفعون نحو إيذاء الناس، وليست كثرة الجرائم إلا دليل واضح على انقطاع الصلة الرابطة بين المجتمع وطائفة من الذين يعيشون في كنفه، وعليه فهنالك علاقة واضحة بين الضمير الديني والظاهرة الاجرامية، فكلما اشتد استيقاظ الضمير الديني لدى الانسان كلما انخفض معدل الجريمة وتقلص حجمها، وعلة ذلك أن الضمير الديني يقوي الألفة ويذهب الحقد، فيصبح الإنسان لا يحسد غيره على ما آتاهم الله من فضله، لأنه يعلم أن الله هو الرزاق ذو القوة المتين، وأن الصبر له جزاؤه، وأن الحقد عليه وزره وأن هناك يوماً آخر يوفى فيه الصابرون أجرهم بغير حساب[٥١].

لقد ركز الإسلام على النفس البشرية في مواجهة الإجرام، وله في ذلك طريقتان[٥٢]:

الطريقة الاولى: ابعاد الانسان عن السلوك الإجرامي قبل أن يشرع فيه، فمثلاً في مقاومة الاسلام لجريمة الزنا، نجد أن هذه المقاومة تبدأ من تقويم الشعور الانساني نفسه قبل أن يكلل هذا الشعور بسلوك إجرامي، ويبدو ذلك في قوله تعالى:(إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)[٥٣]، هذا التوعد بالعذاب الاليم(الدنيوي والأخروي) نجده لمجرد احساس يدور

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

في نفس الانسان وما ذلك الا لكون هذا الاحساس هو بداية الطريق الى ارتكاب الجريمة، فمقاومته هي في الحقيقة مقاومة للجريمة قبل وقوعها.

والأسلوب ذاته نجده في مقاومة جريمة السرقة، حيث يبدأ المشرع الإسلامي من مقاومة النفس البشرية التي تتمنى ملكية الآخرين، حيث يقول جلّ وعلا: (وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ)[٥٤]، لأن التفضيل في الرزق مرجعه الله وحده، فيقول سبحانه وتعالى: (وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ)[٥٥]، ثم يريد الله تعالى ان يبعد النفس البشرية تماماً عن مثل هذا التمني الذي يمكن أن يقود الانسان الى ارتكاب الجريمة، فيورد قصة(قارون) الذي أتاه الله من كنوز الأموال شيئاً عظيماً، حيث يقول جلّ وعلا: (فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ، وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ... فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنْتَصِرِينَ... وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)[٥٦].

الطريقة الثانية: إن الله تعالى يثيب الانسان لمجرد امتناعه عن ارتكاب الجريمة، وهي صفة تتميز بها الشريعة الإسلامية عن غيرها من الشرائع الوضعية، ونستطيع أن نلمس هذه الصفة في جريمة الزنا، فمع العقوبة الدنيوية والأخروية التي رصدها الله تعالى لمرتكبي هذا الفعل الفاحش؛ يُثاب في الوقت ذاته من حصَّن نفسه وابتعد عن هذه الفاحشة، حيث ورد عن أبي عبد الله جعفر ابن محمد الصادق (عليه السلام) أنه قال: (ثلاثة في حرز الله عزّ وجلّ إلى أن يفرغ الله من الحساب: رجل لم يهم بزنا قط، ورجل لم يشب ماله بربا قط، ورجل لم يسع فيهما قط)[٥٧].

ومع حرص الشريعة الإسلامية على ايقاظ الضمير دينياً، وخَلق الوازع الإيماني وتقويته في نفس الإنسان؛ إلا أنها لم تغفل أن تعضد هذا الوازع بوازع من خارج الذات، وهو وازع السلطان بحيث إذا غفل وازع الضمير قام مقامه وازع السلطان، وبتساند الوازعين تكتمل الرقابة على الإنسان وتُردم الثغرة التي ينفذ من خلالها السلوك الإجرامي[٥٨].

وتأسيساً على ما تقدم، يظهر لنا أن التصدي الحقيقي للجريمة يقتضي الجدية في محاربة النفس الشريرة، ولا يمكن الوصول الى ذلك إلا بتفعيل موجبات الشريعة الإسلامية، وأهمها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو واجب بنص القرآن:(وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)[٥٩]، وقال المصطفى محمد(صلى الله عليه وآله وسلم): (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان)، وهذا الحديث الشريف يكشف عن ثلاثة مستويات لمكافحة الجريمة ومنعها[٦٠].

المستوى الاول: اللجوء الى القوة لدفع الضرر، وهذا أمر موكل_ في الغالب_ الى السلطة بأجهزتها ورجالها والمأذون لهم في ذلك، ويدخل هذا المستوى من تغيير المنكر تحت باب الحسبة(الضبط الإداري) لمنع ظهور البوادر الإجرامية.

المستوى الثاني: ويتسع لشريحة كبيرة من المجتمع كرجال العلم والفكر والمثقفين والأعيان وكبار السن والمعلمين في التربية والتعليم، ويتمثل بتغيير المنكر باللسان، وذلك بالنصح والنهي والتحذير والتخويف ومساعدة السلطات العامة بالتبليغ عن المنكر، والعمل على إزالة أسباب الشقاق بين الجيران والأصحاب والأزواج وإصلاح ذات البين، والعمل على رد الحقوق لأصحابها.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المستوى الثالث: التغيير بالقلب، وهذا المستوى يتسع ليشمل كل المكلفين داخل المجتمع؛ كونه لا يكلف جهداً عضلياً أو مالياً بل هو أدنى موجبات الإيمان وأضعفها، وعليه فإن اتفاق الجميع على نبذ المنكر وكراهيته واستحقاره يولد رأياً عاماً قادر على منع الجريمة والوقاية منها.

ولا يفوتني القول؛ أن الشريعة الإسلامية _وعلى مر العصور حتى يومنا هذا_ اتهمت بالتقصير والإسراف فيما يتعلق بالعقوبات الواردة فيها، إلا أن الفقه الإسلامي لم يقف مكتوف اليدين تجاه هذا الاتهام، بل رد بقول معقول :(أن هدف الشريعة في مسلكها في العقوبة، إنما هو إصلاح النفوس وتهذيبها، والعمل على سعادة الجماعة البشرية، وأنها لم تدع سبيلاً لهذا الغرض إلا اتخذته وحثّت عليه وأمرت بمراقبته، وأنها لم تكن فيما وضعته من عقوبات إلا كطبيب حاذق ، رأى بعد بذل غاية وسْعِه في العلاج، أن سلامة المريض وإنقاذ حياته تستدعي بتر بعض الأعضاء، فيسلم المريض، أو كربان ماهر، رأى أن إنقاذ السفينة من الغرق، يستدعى إلقاء بعض الأمتعة في البحر، فتنجو السفينة ومن فيها، وأنها لم تكن شديدة الحرص على الحكم بالعقوبة وتنفيذها، إلا بقدر ما يتصل بها من صلاح، وأنه إذا ما تحققت شبهة ما، أو تحقق الصلاح المقصود، أو تحقق العفو الذي حببته إلى النفوس، كانت في حل من إسقاط العقوبة)[٦١]. كما رد بعضهم على هذا الاتهام المزعوم بالقول: (العقوبات في الشريعة الإسلامية لم تجئ ارتجالاً ولم توضع اعتباطاً، وإنما جاءت عن علم صحيح لتكوين الإنسان وعقليته، وتقدير دقيق لغرائزه وميوله وعواطفه، ووضعت على أساس العلم بالنفس البشرية، وهي عقوبات تشريعية لأنها شرعت لمحاربة الجريمة)[٦٢].

الفرع الثاني

تعزيز الأدوات الوقائية غير الزجرية

اتجهت السياسة الجنائية الحديثة نحو ترشيد سياسة التجريم، من خلال تطوير أدوات أو تقنيات الحد من ارتكاب الجريمة او" بدائل العقاب" كما يسميها علماء الاجتماع الجنائي، ولا سيما العالم E.Ferri، أحد اقطاب المدرسة الوضعية الايطالية، وهذه البدائل عبارة عن إجراءات من طبيعة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو مدنية أو عائلية، تهدف إلى التصدي لكل ظرف قد يدفع إلى سلوك سبيل الجريمة، وقد عبر الفقيه الإيطالي E.Ferri عن أفكاره هذه بالقول: إن الطريق المظلم ليلاً يكون مسرحاً للعديد من الجرائم، ولكي نواجه ذلك؛ يكفي أن يضاء الطريق ليلاً، فذلك أجدى في الدفاع ومكافحة الجريمة من أن تخصص الدولة عدداً من رجال الشرطة لمراقبة هذا الطريق[٦٣].

وكثيرة هي الأدوات غير الزجرية، كتنظيم العمل، والاهتمام بالطفولة والشباب، ودعم التعليم، توزيع الثروات بشكل عادل وغيرها، ولعل أهم هذه الأدوات يظهر في الآتي:

اولاً: سن التشريعات الكفيلة بضمان العيش اللائق

أثبت علماء الاجتماع _ منذ زمن بعيد_ حقيقة لا يمكن إنكارها وهي؛ أن صعوبة العيش اللائق تعد من أكثر المشكلات التي فرضت نفسها كسبب رئيس لبعض الجرائم ولاسيما الجرائم التي ترتكب بدافع الحصول على الأموال، وجرائم الإدمان على المخدرات والترويج لها، وهي مشكلة لا ترتبط بمجتمع دون غيره، بل تعاني منها المجتمعات كافة، فعندما يصل الفرد الى حالة لا يتمكّن فيها من تأمين قوت يومه واحتياجاته الضرورية وتحقيق الحد الأدنى من مستوى العيش؛ فإنه سيدخل دائرة الجريمة من أوسع أبوابها.

وعليه، أن الدولة مكلفة بسن التشريعات اللازمة لتأمين العيش اللائق؛ إذا ما أرادت التصدي المبكر للظاهرة الإجرامية، ولا سيما تشريعات التأمين ضد الفقر والبطالة، ففي دراسة قام بها أحد أساتذة علم الاجتماع في جمهورية مصر، حول أثر البطالة في تكوين السلوك الإجرامي، تضمنت بحث حالة أحد مروجي ومدمني المخدرات، واتضح منها، ان الشخص محل البحث مدمن مخدرات، وشديد السخط على

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المجتمع؛ لعدم حصوله على عمل مناسب بالنسبة لمؤهله الجامعي، ويتسم بسوء التفكير وضعف البصيرة، وهو دائم الاعتماد على الغير مع افتقاده إلى الرعاية الأسرية، كما اتضح أن هذا الشخص ينتسب لأسرة بسيطة، وليس له أو لأحد أفراد أسرته سوابق اجرامية، ولكن وقوعه في الجريمة جاء نتيجة تعطله عن العمل مع ضغوط الحياة المستمرة، كما أدى إدمان المخدرات إلى بيعها وترويجها وتوزيعها لتوفير المبالغ المالية اللازمة للإنفاق على إدمانه لها، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة صرف إعانة بطالة للمتعطلين من خلال صندوق يمول من ايرادات حقيقية بعيداً عن الموازنة العامة للدولة، مثل التأمين ضد البطالة(٦٤).

وقد أدرك المشرع العراقي أثر الفقر والبطالة على تصرفات الإنسان ولا سيما الإجرامية منها؛ فشرّع قانون الحماية الاجتماعية الذي يهدف الى: (اولاً- تحقيق الحياة الكريمة لأبناء المجتمع. ثانياً- المساهمة في تعزيز قيم التكافل الاجتماعي. ثالثاً- ضمان وصول مظلة الحماية الاجتماعية الى كافة الفئات المشمولة بأحكامه. رابعاً- توفير استقرار نفسي ومادي للأفراد واسرهم او لخلفهم، وضمان الدخل للأفراد وأسرهم في حالات العجز والاعاقة والشيخوخة والوفاة وفقدان القدرة على العمل بشكل يؤمن الحياة الكريمة)(٦٥)، ويسري هذا القانون على الأسر والأفراد ممن هم دون خط الفقر، حيث منح كل فرد او أسرة ممن هم دون خط الفقر، الحق في الحصول على الاعانات النقدية والخدمات الاجتماعية وفقاً للأحكام الواردة فيه(٦٦).

ثانياً: مواكبة التقنيات الحديثة والاستفادة منها

لا يختلف اثنان حول الدور الايجابي الذي تؤديه التقنيات الحديثة تجاه المنظومة الجنائية، إذ باتت تمثل ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الاحوال، ويتعين على الدول أن تعيد النظر في رسم سياستها الجنائية_ بشقيها الموضوعي والاجرائي_ على وفق هذه التقنيات، ومنها تقنية (كاميرات المراقبة)، التي تعد اليوم من أهم الوسائل التي يتم الاعتماد عليها في الحفاظ على الأمن والاستقرار، ومنع الجرائم قبل وقوعها، ولا سيما جرائم السرقة والخطف والدهس، ولهذه الأهمية أقدمت بعض من الدول على سن تشريعات تلزم الاشخاص بضرورة تركيب كاميرات وأجهزة المراقبة، كما فعل المشرع الكويتي في قانون رقم(٦١) لسنة ٢٠١٥ بشأن تنظيم وتركيب كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية، حيث الزم المشرع مالكي المنشآت والمسؤولين عن إدارتها، تركيب كاميرات وأجهزة مراقبة أمنية بها وتشغيلها طوال اليوم، على أن تكون لها غرفة تحكم مركزية، وللجهة المختصة – وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة - أن تلزم أياً من مالكي ومسؤولي المنشآت بربط كاميراتها وأجهزة مراقبتها بأجهزة الجهة التي تحددها الجهة المختصة، وتحدد الجهة المختصة أماكن ونقاط وضعها وعددها في المنشآت، وقد أوجب القانون الإشارة في المنشآت بلوحة أو لوحات واضحة، إلى أنها مجهزة بكاميرات واجهزة مراقبة أمنية، وعلى مالكي المنشآت والمسؤولين عن إدارتها صيانة كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية وتحديثها بصفة دورية ومستمرة، لضمان حسن أدائها لأغراضها، واستمرارية مطابقتها للمواصفات الفنية (٦٧).

ورغم أن العراق لم يشرع الى الآن قانوناً بشأن كاميرات المراقبة؛ إلا أن مجلس الوزراء ألزم (أصحاب الشركات والمعامل والمصانع والمصالح التجارية والأماكن الترفيهية العامة) بتركيب كاميرات التصوير مع أجهزة تسجيل الفيديوهات، كما أن هذا الالزام شمل كل من المخازن، والمحلات التجارية، والصناعية، والحرفية، والفنادق، والمطاعم، والمقاهي، والمسارح، والنوادي والمنتجعات السياحية، والمكاتب المهنية، والمؤسسات الثقافية، والرياضية، والترفيهية، والمستشفيات، والعيادات الصحية ومراكز التسوق، كما الزم المجلس أصحاب ومسؤولي المواقع المذكورة انفاً، بتحديد أماكن تثبيت الكاميرات، ومواصفاتها الفنية، ومدة تسجيلها، بموجب ضوابط يصدرها وزير الداخلية، ويقومون بوضع لوحات مرئية للعيان توضح للمواطنين ان المكان مراقب بالكاميرات(٦٨).

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ثالثاً: تعزيز دور المواطن في التصدي للجريمة

أن مسؤولية تحقيق الأمن المجتمعي لم تعد مقصورة على الدولة فحسب، بل أصبح المواطن له دور كبير في تقديم المشاركة المجتمعية للدولة في هذا الجانب، بوصفها واجب تمليه ضرورة بقاء الحياة واستمرارها من جهة، وطبيعة الولاء للوطن من جهة أخرى، فكل جهاز أمن مهما بلغ حجم قدراته البشرية والمادية؛ لن ينهض بأعباء المهام الملقاة على عاتقه بالشكل الأمثل؛ ما لم يحظى بعلاقة وطيدة تربطه بالمجتمع الذي يسعى لخدمته[٦٩]، وتعزيزاً لدور المواطن في مكافحة الجريمة؛ يتعين على الدولة أن تعمل على تحفيزه وتشجيعه بشتى الوسائل، وعلى هذا الأساس لجأت بعض من الدول الى تبني فكرة "المكافأة التشجيعية" للمخبرين عن الجرائم، حيث أدركت أن رصد مكافئة مالية للمخبر يعزز من دوره في مكافحة الاجرام، ويشكل عامل ردع للمجرم، لأن الأخير سيجد نفسه محفوفاً بمراقبة شديدة - حتى من قبل الأقرباء- تمنعه من الإقدام على الإجرام.

وقد تبنى المشرع العراقي فكرة "المكافأة التشجيعية" في قوانين عدة، نذكر منها على سبيل المثال، قانون مكافأة المخبرين رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٨، الذي يهدف إلى تشجيع من يقدم إخباراً يؤدي إلى استعادة الأصـــول والأموال المملوكة للدولة والقطاع العام أو الكشف عن جريمة السرقة أو الاختلاس أو تزوير المحررات الرسمية أو عن حالات الفساد الإداري وسـوء التصرف من خلال مكافأة المخبر[٧٠]، وبموجب هذا القانون، للوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة منح مكافأة مالية للمشمولين بأحكام المادة (٢) من هذا القانون[٧١]، مقدارها(٥%) خمسة من المائة من قيمة المال الذي لا يزيد على (١٠٠٠٠٠٠٠٠) مائة مليون دينار، و(٣%) ثلاثة من المائة من قيمة المال على ما زاد على (١٠٠٠٠٠٠٠٠) مائة مليون دينار، وتصرف هاتين المكافأتين بعد حسم الدعوى وصدور حكم بات فيها واستعادة المال، كما اعطى القانون للوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية منح مكافأة نقدية لا تزيد على (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف دينار، لمن يخبر عن جريمة تزوير المحررات الرسمية ويؤدي إخباره إلى إلقاء القبض على الفاعل[٧٢].

كما تضمن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، نصاً يقضي بمنح المخبرون عن جرائم الاتجار بالمخدرات مكافاة مالية؛ اذا ترتب على الاخبار اكتشاف الجريمة والقاء القبض على المجرمين، وتقدر المكافأة بنسبة(٤٠%) من مبلغ (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار المقرر لكل كيلو غرام مصادر، علماً أن مبلغ (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار يضاعف وتضاعف تبعاً له المكافأة، في حال إلقاء القبض على المتهم المهرب وبحوزته المواد المخدرة[٧٣].

ومن القوانين التي تبنت فكرة المكافأة التشجيعية للمخبرين، قانون ضبط الاموال المهربة والممنوع تداولها في الاسواق المحلية رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٨، حيث منح المخبرون والاشخاص الذين يقومون بالكشف عن الامـوال المهربة والاموال الممنوع تداولها في الاسواق المحلية المشمولة بهذا القانون او ضبطها، مكافاة مالية بنسبة (٣٠%) ثلاثين من المئة من قيمة الاموال المصادرة[٧٤].

كما نص قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٨، على منح المخبرون والاشخاص والاجهزة الساندة الذين قاموا بضبط المركبة او السفينة او الزورق او اية واسطة اخرى من وسائط تهريب النفط ومشتقاته، مكافأة مالية، وتقدر مكافأة المخبر بـ (٣٠%) ثلاثون من المائة من بدل بيعها على وفق احكام قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم (٢١) لسنة ٢٠١٣، على ان لا تزيد المكافأة على (١٠٠٠٠٠٠٠) عشرة ملايين دينار لكل حالة مصادرة، وذلك بعد اكتساب الحكم الصادر في الدعوى الدرجة القطعية[٧٥].

الفرع الثالث

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تفعيل الجزاءات القانونية غير الجنائية

أن الإفراط في تقرير الحماية الجنائية على المصالح الاجتماعية، أدى في مرحلة لاحقة إلى تضخم نصوص قانون العقوبات على نحو كشف عن رفض المجتمع لتدخل القانون الجنائي في مجالات متعددة، إذ بات تدخل الدولة بالقاعدة الجنائية يمثل تجاوزاً لما تهدف إليه المجتمعات من تطور وتقدم، ولا سيما عقب ما لحق بتلك المجتمعات من متغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية(٧٦)، وعليه اتجهت السياسة الجنائية المعاصرة الى جعل القاعدة الجنائية الوسيلة الأخيرة وليست الوحيدة لتوفير الحماية اللازمة للمصالح الاجتماعية المختلفة، إذ لجأ أغلب المشرعين_ ولا سيما في الدول المتقدمة كإيطاليا والمانيا وفرنسا_ إلى الاستعانة بجزاءات قانونية كالجزاء الإداري والجزاء المدني، تكفل بصفة عامة الابتعاد عن التدخل الجنائي، بما ينطوي عليه من قسوة لم تعد تتناسب مع المتغيرات التي لحقت بالمجتمع، وبات التدخل الجنائي في ظل هذه المتغيرات يتنافى مع الهدف منه؛ نظراً لضآلة ما أصاب المصلحة الاجتماعية من ضرر، وما تعرضت له من خطر(٧٧).

ورغم الجدل الذي أثير حول عدم دستورية تدخل الإدارة بفرض عقوبات إدارية، كونها تتعارض ومبدأ الفصل بين السلطات؛ إلا أن المجلس الدستوري الفرنسي قد حسم الخلاف بقراره الذي قضى فيه: "لا يمثل مبدأ فصل السلطات، ولا أي مبدأ دستوري آخر عقبة أمام الاعتراف للسلطة الإدارية، التي تعمل في إطار صلاحيات السلطة العامة، بأن تمارس سلطة الجزاء بشرطين؛ أولهما ألا تكون هذه الجزاءات من الجزاءات التي تحرم الفرد من حريته؛ وثانيهما أن تكون ممارسة سلطة الجزاء مصحوبة بإجراءات تهدف الى حماية الحقوق والحريات المضمونة دستورياً"(٧٨).

ولا مناص من القول، أن أكثر فروع القانون قدماً، كالقانون المدني والقانون التجاري، لم تكن بحاجة إلى جزاءات جنائية، فهناك العديد من الالتزامات العقدية وغير العقدية التي تنشأ كل يوم بل كل لحظة، تتكفل الجزاءات الخاصة بالقانون المدني في مجملها بتنفيذها أو بإقرار تعويض عادل عنها، منها على سبيل المثال، البطلان، وعدم الحجية، والاجبار، والتعويض، والتنفيذ الجبري ، والحجوزات المختلفة وغيرها من الجزاءات المدنية، والحال ذاته بالنسبة للقانون التجاري، والذي يستأثر بجزاء على قدر كبير من الفعالية، ألا وهو الافلاس(٧٩).

وعندما نمعن النظر في بعض المشاكل التجارية، كمشكلة الصك بدون رصيد، نجد أن التشريعات المقارنة قد تبنت سياسة جديدة في التعامل مع هذه المشكلة، كالتشريع الاماراتي الذي أجرى تعديلاً على قانوني العقوبات والمعاملات التجارية، بالمرسوم بقانون اتحادي رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٠ وتم بموجبه إلغاء التجريم الوارد على حالة إصدار صكوك بدون رصيد، ومن ثم فإن التجريم أصبح مقتصراً فقط على بعض الحالات التي نص عليها القانون، على سبيل المثال، حالات الغش عند إصدار الصك، وحالات التجريم في جرائم تزوير الصكوك واستعمالها، وحالات تعمد تحرير الصك أو توقيعه بصورة تمنع من صرفه، كما تم وضع بدائل مدنية قوية تؤدي الى استحصال قيمة الصك بطريقة سهلة وممكنة، ومن هذه البدائل، جعل الصك المثبت عليه من قبل المسحوب عليه بعدم وجود رصيد له أو عدم كفايته، سنداً تنفيذياً وفقاً للائحة التنظيمية للقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون الإجراءات المدنية، ولحامله طلب تنفيذه كلياً أو جزئياً بشكل جبري(٨٠)، ومن ثم يمكن تنفيذه مباشرة من خلال جهة التنفيذ دون اللجوء الى الإجراءات القانونية المطولة والمعقدة، فلا حاجة الى بلاغ لدى الجهات المختصة أو تقديم شكوى ومتابعه اجراءات البلاغ أمام الشرطة والمحكمة المختصة، فقد أصبح للصك الخالي من الرصيد أو عدم كفاية الأخير، قوة السند التنفيذي

الذي لا يحتاج الى حكم محكمه، الأمر الذي يؤدي إلى الاسراع في اتخاذ الاجراء القانوني الذي يستطيع أن يضمن قيمة الصك، وهذا من شأنه أن يعزز من قوة الصك كأداة للوفاء في المعاملات التجارية والمالية.

وفي الإطار ذاته نجد المشرع الفرنسي، تبنى ثلاث سياسات تشريعية متباينة، إذ لجأ أولاً ومنذ بداية القرن الماضي إلى سياسة التدخل بالتجريم والعقاب، فجعل من اصدار صك بدون رصيد جريمة من جرائم النصب، وقد تزايد هذا التدخل مع نمو حركة التعامل بالصكوك والبيوع بالأجل، وفي مرحلة لاحقة خفف من حدة العقاب إلى حد ما، حيث أصبحت الجريمة مخالفة، إذا لم يتجاوز مبلغ الصك (١٠٠٠) فرنك، وأخيراً وصل المشرع إلى حل معقول وأكثر مقبولية، ألا وهو امكانية التصالح بعد السداد، وبالنسبة للذين يعجزون عن تسديد مستحقاتهم، فيحظر عليهم اصدار صكوك، ويقع تنفيذ هذا الحظر على المؤسسات البنكية[٨١].

ويبدو لنا أن كثيراً من جرائم المخالفات وبعض من الجنح في نطاق التشريع العراقي (سواء في قانون العقوبات أو في القوانين الجنائية الخاصة)، يفضل أن تخضع للتدخل الاحتياطي للقاعدة الجنائية، وترفع عنها صفة التجريم، وتخضع لمجرد جزاء غير جنائي، كالجزاء الاداري بدفع مبلغ من النقود، حتى وإن كان هذا المبلغ يعادل مبلغ الغرامة الجنائية المقررة أصلاً للجريمة، والعلة من ذلك تكمن في أن هذه الجرائم لا تستأهل أي تدخل جنائي، إذ أين هي المصلحة الأساسية التي تم الاعتداء عليها؟، ثم كيف لنا أن ننعت عدواناً يقع على مصلحة قانونية، بأنه عدوان خطير، ثم نقرر لحماية تلك المصلحة مجرد عقوبة حبس قصير المدة أو الغرامة؟ وهل من المؤكد أن تفشل كل الوسائل الاجتماعية غير الجنائية، لحماية تلك المصالح؟[٨٢]، وبناءً على ذلك أن الجزاء الجنائي لا يكون مبرراً إلا إذا كانت هناك مصلحة قانونية على مستوى من الأهمية، والتي لا يمكن تأمين الحماية الكافية لها بغير تفعيل الجزاء الجنائي، فإذا لم تكن المصلحة القانونية بهذه الأهمية، أو كانت على مستوى من الأهمية ولكن بالاستطاعة حمايتها بجزاء غير جنائي؛ فلم تكن في الحالتين ضرورة كافية تبرر تدخل القاعدة الجنائية[٨٣].

ولو أمعنا النظر في نصوص قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، والقوانين الجنائية الخاصة، لوجدنا أن هنالك افعالاً لا تستأهل العقوبات الجنائية، ويكفي بحقها جزاءً إدارياً، كون الجزاء الأخير أكثر قدرة على تحقيق الردع المناسب والفعال، فضلاً عن القضاء على مساوئ عقوبة الحبس قصير المدة، ناهيك عن علاقة الفرد بالإدارة والتي تعزز من تحقيق اغراض العقوبة، ولا سيما العلاقة التي تقتضيها طبيعة تصرفاتهم وانشطتهم، كما هو الحال في بعض المخالفات الواردة في الكتاب الرابع من قانون العقوبات العراقي وهي: المخالفات المتعلقة بالطرق العامة والأماكن المخصصة للمنفعة العامة[٨٤]، والمخالفات المتعلقة بالراحة العمومية[٨٥]، والمخالفات المتعلقة بالصحة العامة[٨٦]، والمخالفات المتعلقة بالأملاك والأموال[٨٧]، والمخالفات المتعلقة بالآداب العامة[٨٨]، والمخالفات المتعلقة بالشؤون التنظيمية[٨٩].

والأمر ذاته ينطبق على القوانين الجنائية الخاصة، ولا سيما المتعلقة بالبيئة والصحة والسياحة والمرور والتسعير والتهرب الضريبي والنقل والتجارة والغذاء وغيرها، نذكر على سبيل المثال نماذج تقتضي التدخل بالجزاء الإداري بدلاً عن الجنائي، من ذلك المادة(٤١/اولاً/ب) من قانون الصحة الحيوانية رقم(٣٢) لسنة ٢٠١٣، التي نصت على: (يعاقب بالحبس مده لا تقل عن ٦ ستة اشهر وبغرامه لا تقل عن (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار ولا تزيد على (٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة ملايين دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من ادخل او اخرج الحيوانات او منتجاتها من غير المنافذ الحدودية الرسمية المحددة).

وأيضاً المادة(١٧/ثانياً/ ب) من قانون الحجر الزراعي رقم(٧٦) لسنة ٢٠١٢، التي نصت على: (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ٦ ستة اشهر او بغرامة لا يقل مقدارها عن (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار او بكليهما

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

كل من لم يصرح في نقاط دخول الاراضي العراقية عن النباتات والمنتجات النباتية والمواد الاخرى الخاضعة للاستيراد بموجب احكام هذا القانون).

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراستنا الموسومة بـــ(دور الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية في الحد من النزعة التوسعية للتجريم)، والتي سلطنا الضوء من خلالها على أهمية التدخل الاحتياطي للقاعدة الجنائية بالنسبة لسياسة التجريم، والعمل على الحد من توسعها بشكلٍ غير مبرر، عبر الاستعانة بمجموعة من الآليات والتقنيات التي تعمل على ترشيد هذه السياسة والابتعاد عن الإسراف في استعمالها، وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات أهمها:

اولاً: الاستنتاجات

١-تستمد الصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية أساسها الدستوري من مبدأ عام يحكم القانون الجنائي الموضوعي، وهو مبدأ الشرعية الجنائية، ذلك المبدأ الذي لا يخلو منه دستور من دساتير دول العالم، وإذا كان اغلب الفقه الجنائي قد اهتم بالعنصر الشكلي لهذا المبدأ، والذي يعني حصر الجرائم والعقوبات بنص مكتوب؛ فإنه لم يهتم كثيراً بالعنصر الموضوعي له، في حين أن معنى وجوهر مبدأ الشرعية الجنائية لا يكتمل إلا بالعنصر الاخير؛ كونه يرسم حدود تدخل المشرع الجنائي وغايته، ولو تفحصنا بدقة الاسباب التي كانت خلف إقرار مبدأ الشرعية الجنائية؛ لوجدنا أن من أبرزها هو أن يكون العقاب على الأفعال المجرمة بالقدر الضروري لتحقيق أهداف قانون العقوبات.

٢-أن الصفة الاحتياطية تملي على المشرع قيداً أخلاقياً مؤداه، أن الحرية الفردية لا تقيَّد إلا بناءً على اسباب وجيهة وكافية؛ لأن الأفراد –على وفق النظام الديموقراطي- عندما يمنحون ممثليهم سلطة التجريم والعقاب لتحقيق المصلحة العامة، فإن هذه السلطة ينبغي الا تكون مطلقة، بل هي مقيدة بمجموعة قيود أخلاقية، أهمها أن يكون اللجوء الى القاعدة الجنائية احتياطياً بالنسبة لوسائل الضبط الاجتماعي الاخرى، بمعنى إن تدخل القاعدة الجنائية بصفة احتياطية لا يحتاج إلى نصوص قانونية تبرره، فما يطرح من حجج عقلانية لدعم الحرية، يصلح في الوقت ذاته لأنْ يكون مبرراً لتدخل القاعدة الجنائية بصفة احتياطية.

٣- عملت الشريعة الإسلامية على إيقاظ الضمير الديني لدى الانسان، فإذا استيقظ الضمير الديني ذهب الحقد الذي ينتج الجريمة، لأنّ الذين يرتكبون الجرائم هم حاقدون على المجتمع، ولا يشعرون برابطة الرحمة التي تربطهم به، فيندفعون نحو إيذاء الناس، وليست كثرة الجرائم إلا دليل واضح على انقطاع الصلة الرابطة بين المجتمع وطائفة من الذين يعيشون في كنفه، وعليه فهنالك علاقة واضحة بين الضمير الديني والظاهرة الاجرامية، فكلما اشتد استيقاظ الضمير الديني لدى الانسان كلما انخفض معدل الجريمة وتقلص حجمها.

٤-رغم الجدل الذي أثير حول عدم دستورية تدخل الإدارة بفرض عقوبات إدارية، كونها تتعارض ومبدأ الفصل بين السلطات؛ إلا أن المجلس الدستوري الفرنسي قد حسم الخلاف بقراره الذي قضى فيه: "لا يمثل مبدأ فصل السلطات، ولا أي مبدأ دستوري آخر عقبة أمام الاعتراف للسلطة الإدارية، التي تعمل في إطار صلاحيات السلطة العامة، بأن تمارس سلطة الجزاء بشرطين؛ أولهما ألا تكون هذه الجزاءات من الجزاءات التي تحرم الفرد من حريته؛ وثانيهما أن تكون ممارسة سلطة الجزاء مصحوبة بإجراءات تهدف الى حماية الحقوق والحريات المضمونة دستورياً.

ثانياً: المقترحات

ISSN–2536–0027

١-نتمنى على المشرع التقيّد بالصفة الاحتياطية للقاعدة الجنائية، بحيث لا يلجأ الى هذه القاعدة إلا بشكلٍ استثنائي، تمليه ضرورة ملحة، وذلك عندما تكون الوسائل الأخرى(القانونية وغير القانونية) منعدمة أو غير كافية لتحقيق الغرض المنشود.

٢-نأمل من المشرع العراقي مراجعة نصوص قانون العقوبات في قسمه الخاص، إذ كثير منها لم تعد متواكبة مع السياسة الجنائية المعاصرة التي تدعو الى ترشيد سياسة التجريم، فلو أمعنا النظر في نصوص قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، والقوانين الجنائية الخاصة، لوجدنا أن هنالك افعالاً لا تستأهل العقوبات الجنائية، ويكفي بحقها جزاءً إدارياً، كون الجزاء الأخير أكثر قدرة على تحقيق الردع المناسب والفعال، فضلاً عن القضاء على مساوئ عقوبة الحبس قصير المدة، ناهيك عن علاقة الفرد بالإدارة والتي تعزز من تحقيق اغراض العقوبة، ولا سيما العلاقة التي تقتضيها طبيعة تصرفاتهم وانشطتهم، كما هو الحال في بعض المخالفات الواردة في الكتاب الرابع من قانون العقوبات العراقي وهي: المخالفات المتعلقة بالطرق العامة والأماكن المخصصة للمنفعة العامة، والمخالفات المتعلقة بالراحة العمومية، والمخالفات المتعلقة بالصحة العامة، والمخالفات المتعلقة بالأملاك والأموال، والمخالفات المتعلقة بالآداب العامة، والمخالفات المتعلقة بالشؤون التنظيمية، فضلاً عن القوانين الجنائية الخاصة، ولا سيما المتعلقة بالبيئة والصحة والسياحة والمرور والتسعير والتهرب الضريبي والنقل والتجارة والغذاء وغيرها.

٣-نتمنى على السطات المختصة تعزيز دور المواطن في التصدي للجريمة، إذ أنّ مسؤولية تحقيق الأمن المجتمعي لم تعد مقصورة على الدولة فحسب، بل أصبح المواطن له دور كبير في تقديم المشاركة المجتمعية للدولة في هذا الجانب، بوصفها واجب تمليه ضرورة بقاء الحياة واستمرارها من جهة، وطبيعة الولاء للوطن من جهة أخرى، وتنمية دور المواطن في مكافحة الجريمة ممكن أن تتحقق عن طريق تحفيز وتشجيع الشباب الفاعلين على مواقع التواصل الاجتماعي الالكتروني، الذين يقدمون محتوى هادف، فضلاً عن دعم المتطوعين من الشباب في حملات التوعية الثقافية، كحملات التصدي لظاهرة المخدرات وظاهرة العنف ضد الأطفال...الخ

٣-نقترح على المشرع العراقي تشكيل مجلس وطني لمكافحة الإجرام، توكل اليه مهمة وضع سياسة جنائية للبلد، مواكبة للتطورات الجنائية المعاصرة، فضلاً عن وضع استراتيجية جنائية طويلة الأمد، مع تشكيل لجان متفرعة عن هذا المجلس تعمل في نطاق المدن والمحافظات على تزويد المجلس بأسباب وعوامل الإجرام، فضلاً عن تشخيص العقبات التي تعترض سير الاستراتيجية الجنائية الوطنية داخل المدينة أو المحافظة.

المصادر

اولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المعاجم اللغوية

١- أبي الحسين احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، الجزء الاول، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩.

٢- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الاول، ط١، عالم الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣- العلامة ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثالث، ط ٣، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩.

٤- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط٨، مؤسسة الرسالة، بيروت،٢٠٠٥.
٥- مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٥
٦- محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، ط١، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٢٠.

ثالثاً: الكتب الفقهية

١- الامام محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، الجريمة، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨.
٢- الإمام محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، ط ١٨، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١.
٣- العلامة الشيخ محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الأئمة الاطهار، الجزء ٧٦، ط٣، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٣.

رابعاً: الكتب القانونية

١- د. أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، ط٢، دار الشروق، القاهرة ،٢٠٠٢.
٢- د. أمين مصطفى محمد، النظرية العامة لقانون العقوبات الإداري، ط١، دار المطبوعات الجامعية، مصر، ٢٠١٤.
٣- د. رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائي، ط٣، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٧.
٤- د. رمسيس بهنام، نظرية التجريم في القانون الجنائي، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧١.
٥- د. عبد الرحيم صدقي، فلسفة القانون الجنائي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.
٦- د. عبدالرحيم السلمي، حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، ط١، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، السعودية، ٢٠٠٩.
٧- د. غنام محمد غنام، القانون الإداري الجنائي، ط ١، دار الفكر والقانون، مصر، ٢٠١٩.
٨- د. محمد سامي الشوا، القانون الاداري الجزائي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦.
٩- د. محمد سعيد فودة، النظرية العامة للعقوبات الإدارية، ط١، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٠.
١٠-د. محمد عبدالله الزاحم، آثار تطبيق الشريعة الاسلامية في منع الجريمة، ط٢، دار المنار، القاهرة، ١٩٩٢.

خامساً: الرسائل والاطاريح

١- أبو المعاطي حافظ أبو الفتوح، النظام العقابي الإسلامي، اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق، ١٩٧٦.
٢- محمود طه جلال، أصول التجريم والعقاب في السياسة الجنائية الحديثة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤.

سادساً: الأبحاث

ISSN–2536–0027

١- د. أحمد أحمد صالح الطويلي، الأمن الجنائي ومسؤولية الدولة والأفراد في تحقيقه، المجلة العربية للدراسات الامنية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المجلد الثاني والثلاثون، العدد التاسع والستون، ٢٠١٧.
٢- د. صفاء أوتاني، ترشيد العقاب في السياسة الجنائية المعاصرة، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، السنة (٢٨)، العدد (٦٠)، ٢٠١٤.
٣- د. عبد الحفيظ بلقاضي، التدخل الجنائي بين التقييد بالحد الادنى والمد التوسعي الشامل، بحث منشور في مجلة القصر، العدد١٠، ٢٠٠٥.
٤- د. عبد الحفيظ بلقاضي، تقييد التدخل الجنائي بالحد الادنى وحدود اعتباره مبدأ موجهاً للسياسة الجنائية المعاصرة، بحث منشور في مجلة الحقوق الكويتية، مجلد ٣٠، العدد ٣، ٢٠٠٦.
٥- د. ملك محمد الطحاوي، البطالة والسلوك الإجرامي بالمجتمع الحضري المصري، المجلة العلمية لكلية الآداب بسوهاج، العدد ٢٩، الجزء الثاني، ٢٠٠٦.
٦- د. نظام توفيق المجالي، الشرعية الجنائية كضمان لحماية الحرية الفردية "دراسة في التشريع الأردني"، مجلة الحقوق- جامعة الكويت، مجلد ٢٢، العدد ٤، ١٩٩٨.
٧- سيزار بكاريا، الجرائم والعقوبات، الجزء الاول، ترجمة: د. يعقوب محمد علي حياتي، مجلة الحقوق الكويتية، المجلد ٨، العدد١، السنة ٨، ١٩٨٤.
٨- سيزار بكاريا، الجرائم والعقوبات، الجزء الثاني، ترجمة: د. يعقوب محمد علي حياتي، مجلة الحقوق الكويتية، المجلد ٨، العدد٢، السنة ٨، ١٩٨٤.

سابعاً: المصادر الاجنبية

١- Francisco Muñoz Conde ,Mercedes García Arán,Derecho Penal Parte General,٨ª edición,Gráficas Díaz Tuduri ،S.L, Valencia.
٢- Gabriela Xavier Pereira, Publ. UEPG Ci. Hum., Ci. Soc. Apl., Ling., Letras e Artes, Ponta Grossa, v. ١٧ n. ١ ,٢٠٠٩.
٣- PABLO MILANESE, CRITERIOS DE JUSTIFICACIÓN DEL USO DE LA LEY PENAL EN BLANCO PARA LA PROTECCIÓN DE BIENES JURÍDICOS COLECTIVOS ,Tesis Doctoral, Universidad de Granada, ٢٠١٩.
٤- Raffaella Dimatteo, Il diritto penale tra principio di extrema ratio e realtà di overcriminalization, Tesi di Dottorato in Studi Giuridici Comparati ed Europei, Università degli Studi di Trento, ٢٠١٠.

ثامناً: القوانين

١- اعلان حقوق الانسان والمواطن الفرنسي الصادر سنة ١٧٨٩
٢- قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل
٣- قانون العقوبات الإداري الألماني لسنة ١٩٧٥
٤- قانون تنظيم صيد و استغلال الاحياء المائية و حمايتها العراقي رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٦.
٥- قانون العقوبات الإداري الإيطالي رقم (٦٨٩) لسنة ١٩٨١
٦- قانون الاثار والتراث العراقي رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢.

٧- قانون مكافأة المخبرين العراقي رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٨.
٨- قانون ضبط الاموال المهربة والممنوع تداولها في الاسواق المحلية العراقي رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٨.
٩- قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته العراقي رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٨
١٠-قانون المنافسة ومنع الاحتكار العراقي رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠.
١١-قانون حماية المستهلك العراقي رقم ١ لسنة ٢٠١٠.
١٢-قانون الصحة الحيوانية العراقي رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٣.
١٣-القانون الجنائي الموضوعي الشامل الأكوادوري رقم (١٨٠) لسنة ٢٠١٤
١٤-قانون الحماية الاجتماعية العراقي رقم (١١) لسنة ٢٠١٤.
١٥-قانون رقم (٦١) لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم وتركيب كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية في الكويت.
١٦-قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.
١٧-تعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ لتسهيل تنفيذ قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٨.
١٨-قانون الأسلحة العراقي رقم ٥١ لسنة ٢٠١٧.
١٩-مرسوم بقانون اتحادي ١٤ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل قانوني العقوبات والمعاملات التجارية الإماراتي

تاسعاً: المواثيق والصكوك الدولية

١- قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) المعتمدة بقرار الجمعية العامة ١١٠/٤٥، في١٤ ديسمبر ١٩٩٠.

عاشراً: القرارات القضائية

١- Décision n° ٨٩-٢٦٠ DC du ٢٨ juillet ١٩٨٩.

حادي عشر: المواقع الالكترونية

١- الموقع الرسمي للمجلس الدستوري الفرنسي، على الرابط الالكتروني: https://www.conseil-constitutionnel.fr
٢- قرار مجلس الوزراء في الجلسة الاعتيادية السابعة والاربعون المنعقدة بتاريخ ٣/كانون الاول /٢٠١٩، منشورة على موقع الامانة العامة لمجلس الوزراء، عبر الرابط الالكتروني: https://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=٩٤٢٦
٣- حكم المحكمة الدستورية العليا في مصر، الدعوى رقم ٣٠ لسنة ١٦ قضائية، ١٩٩٦، منشور على موقع جامعة منيسوتا- مكتبة حقوق الانسان، عبر الرابط الالكتروني : http://hrlibrary.umn.edu/
٤- استنتاجات مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المنعقد في سلفادور، البرازيل، للمدة ١٩-١٢نيسان/ ٢٠١٠، ص١٠٧. منشور عبر الرابط الالكتروني: https://www.unodc.org A_CONF.٢١٣_١٨
٥- توصية اللجنة الأوربية لمشاكل الجريمة رقم (٤) لسنة ٢٠١٤، منشورة على الموقع الرسمي للجنة عبر الرابط(www.coe.int)
٦- توصية اللجنة الأوربية لمشاكل الجريمة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٩، منشورة عبر الرابط الالكتروني (https://rm.coe.int)

ISSN–2536–0027

٧- توصية اللجنة الأوربية لمشاكل الجريمة رقم (٨) لسنة ١٩٩٦، منشورة على الموقع الرسمي للجنة عبر الرابط(www.coe.int)

---

(١) د. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الاول، ط١، عالم الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٤٤٧.
(٢) محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، ط١، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٢٠، ص٧٢٤.
(٣) أبي الحسين احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، الجزء الاول، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩، ص١٢٠.
(٤) سورة البقرة، آية (١٩).
(٥) سورة النمل، آية (٢٢).
(٦) العلامة ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثالث، ط ٣، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩، ص٣٩٦؛ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط٨، مؤسسة الرسالة، بيروت،٢٠٠٥، ص ٦٦٣.
(٧) سورة البروج، آية (٢٠).
(٨) العلامة ابن منظور، المصدر نفسه، ص ٣٩٦.
(٩) مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٠٨؛ د. أحمد مختار عمر، المصدر السابق، ص٥٨٥.
(١٠) العلامة ابن منظور، المصدر نفسه، ص ٣٩٥.
(١١) د. أحمد مختار عمر، المصدر نفسه، ص٥٨٤-٥٨٥.
(١٢) أبي الحسين احمد بن فارس بن زكريا، المصدر السابق، ص٦٦٤.
(١٣) د. أحمد مختار عمر، المصدر نفسه، ص٥٨٤.
(١٤) Francisco Muñoz Conde ,Mercedes García Arán,Derecho Penal Parte General,٨ª edición,Gráficas Díaz Tuduri، S.L, Valencia, P ١٠٧.
(١٥) الليبرالية، مذهب فكري يركز على الحرية الفردية، ويرى وجوب احترام استقلال الأفراد، ويعتقد أن الوظيفة الأساسية للدولة هي حماية حريات المواطنين مثل: حرية التفكير، والتعبير، والملكية الخاصة، والحرية الشخصية وغيرها. د. عبدالرحيم السلمي، حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، ط١، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، السعودية، ٢٠٠٩، ص١٠١.
(١٦)PABLO MILANESE, CRITERIOS DE JUSTIFICACIÓN DEL USO DE LA LEY PENAL EN BLANCO PARA LA PROTECCIÓN DE BIENES JURÍDICOS COLECTIVOS ,Tesis Doctoral, Universidad de Granada, ٢٠١٩, p٢٩٩.
(١٧) سيزار بكاريا، الجرائم والعقوبات، الجزء الثاني، ترجمة: د. يعقوب محمد علي حياتي، مجلة الحقوق الكويتية، المجلد ٨، العدد٢، السنة ٨، ١٩٨٤، ص١١٧- ص١٢٤.
(١٨) سيزار بكاريا، الجرائم والعقوبات، الجزء الاول، ترجمة: د. يعقوب محمد علي حياتي، مجلة الحقوق الكويتية، المجلد ٨، العدد١، السنة ٨، ١٩٨٤، ص٥٤.
(١٩)Article (٥):(La Loi n'a le droit de défendre que les actions nuisibles à la Société…), Article (٨):(La Loi ne doit établir que des peines strictement et évidemment nécessaires…).
منشور عبر الموقع الرسمي للمجلس الدستوري الفرنسي، على الرابط الالكتروني:
https://www.conseil-constitutionnel.frتاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٧/١٠
(٢٠) د. رمسيس بهنام، نظرية التجريم في القانون الجنائي، بدون رقم طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧١، ص ٤٢.
(٢١) Maurach, Deutsches Strafrecht Allgemeiner,Teil, ١٩٥٤ ,p ٢٢-٢٣.
أشار إليه د. رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائي، ط٣، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٧، ص٢٦- ٢٧
(٢٢) د.عبد الرحيم صدقي، فلسفة القانون الجنائي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٩١- ٩٢.
(٢٣) PABLO MILANESE, Previous source , P٣٠٣.

ISSN–2536–0027

([٢٤])Gabriela Xavier Pereira, Publ. UEPG Ci. Hum., Ci. Soc. Apl., Ling., Letras e Artes, Ponta Grossa, v. ١٧ n. ١ ,٢٠٠٩, P ٤٦.

([٢٥]) د. أمين مصطفى محمد، النظرية العامة لقانون العقوبات الإداري، ط١، دار المطبوعات الجامعية، مصر، ٢٠١٤، ص٧٤.

([٢٦]) د. عبد الحفيظ بلقاضي، تقييد التدخل الجنائي بالحد الادنى وحدود اعتباره مبدأ موجهاً للسياسة الجنائية المعاصرة، بحث منشور في مجلة الحقوق الكويتية، مجلد ٣٠، العدد ٣، ٢٠٠٦، ص١٩٧.

([٢٧]) المادة (الخامسة) من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر سنة ١٧٨٩.

([٢٨]) المادة (الثامنة) من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر سنة ١٧٨٩.

([٢٩]) د. عبد الحفيظ بلقاضي، التدخل الجنائي بين التقييد بالحد الادنى والمد التوسعي الشامل، بحث منشور في مجلة القصر، العدد١٠، ٢٠٠٥، ص ٤٨.

([٣٠]) تشيزاري بيكاريا، الجرائم والعقوبات، ترجمة د. يعقوب محمد حياتي، المصدر السابق، ص٣٢.

([٣١]) د. نظام توفيق المجالي، الشرعية الجنائية كضمان لحماية الحرية الفردية "دراسة في التشريع الأردني"، مجلة الحقوق- جامعة الكويت، مجلد ٢٢، العدد ٤، ١٩٩٨، ص١٨١.

([٣٢]) د. أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، ط٢، دار الشروق، القاهرة ،٢٠٠٢، ص ٤١.

([٣٣]) المادة(٤٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ.

([٣٤]) حكم المحكمة الدستورية العليا في مصر، الدعوى رقم ٣٠ لسنة ١٦ قضائية، ١٩٩٦، منشور على موقع جامعة منيسوتا- مكتبة حقوق الانسان، عبر الرابط الالكتروني http://hrlibrary.umn.edu/ تاريخ آخر زيارة في (٢-٨-٢٠٢٢).

([٣٥]) محمود طه جلال، أصول التجريم والعقاب في السياسة الجنائية الحديثة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص٣٤٥.

([٣٦]) المادة (١٢١) من قانون العقوبات الإداري الألماني لسنة ١٩٧٥ المعدل.

([٣٧]) د. أمين مصطفى محمد، المصدر السابق، ص٨١-ص٨٤.

([٣٨]) المادة (٣٢) من قانون العقوبات الإداري الإيطالي رقم (٦٨٩) لسنة ١٩٨١.

([٣٩]) المادة (٣٣) من قانون العقوبات الإداري الإيطالي رقم (٦٨٩) لسنة ١٩٨١.

([٤٠]) المادة(٣) من القانون الجنائي الموضوعي الشامل الاكوادوري رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٤.

([٤١]) لم يبال المشرع الفرنسي بهذا التشتت لنظام الجزاء الاداري، ويرجع الفضل في ارساء معالم هذا النظام الى القضاء الفرنسي، إذ استطاع ان يستخلص بعض المبادئ التي تحكم هذا الجزاء، من خلال سلسلة أحكامه التي أصدرها في هذا الشأن؛ ينظر في ذلك د. محمد سامي الشوا، القانون الاداري الجزائي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٧٧.

([٤٢]) د. غنام محمد غنام، القانون الإداري الجنائي، ط ١، دار الفكر والقانون، مصر، ٢٠١٩، ص٣٦.

([٤٣]) الفقرة ٦/٢، من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) المعتمدة بقرار الجمعية العامة ١١٠/٤٥، في١٤ ديسمبر ١٩٩٠.

([٤٤]) الفقر ٢/ ٧، من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) المعتمدة بقرار الجمعية العامة ١١٠/٤٥، في١٤ ديسمبر ١٩٩٠.

([٤٥]) للمزيد حول هذا الموضوع، ينظر: استنتاجات مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المنعقد في سلفادور، البرازيل، للمدة ١٩-١٢نيسان/ ٢٠١٠، ص١٠٧. منشور عبر الرابط الالكتروني: https://www.unodc.org A_CONF.٢١٣_١٨ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٧/١.

([٤٦]) التوصية رقم (٤) لسنة ٢٠١٤، منشورة على الموقع الرسمي للجنة عبر الرابط(www.coe.int) تاريخ الزيارة ١٦/ ٤/ ٢٠٢٢.

([٤٧]) التوصية رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٩، منشورة عبر الرابط الالكتروني(https://rm.coe.int) تاريخ الزيارة ١٦/ ٤/ ٢٠٢٢.

([٤٨]) التوصية رقم (٨) لسنة ١٩٩٦، منشورة على الموقع الرسمي للجنة عبر الرابط(www.coe.int) تاريخ الزيارة ١٦/ ٤/ ٢٠٢٢.

ISSN–2536–0027

(٤٩) Raffaella Dimatteo, Il diritto penale tra principio di extrema ratio e realtà di overcriminalization, Tesi di Dottorato in Studi Giuridici Comparati ed Europei, Università degli Studi di Trento, ٢٠١٠, p.٣١.

(٥٠) د. محمد عبدالله الزاحم، آثار تطبيق الشريعة الاسلامية في منع الجريمة، ط٢، دار المنار، القاهرة، ١٩٩٢، ص٧٥.

(٥١) الامام محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، الجريمة، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨، ص١١.

(٥٢) أبو المعاطي حافظ أبو الفتوح، النظام العقابي الإسلامي، اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق، ١٩٧٦، ص٥٤.

(٥٣) سورة النور، الآية (١٩).

(٥٤) سورة النساء، الآية(٣٢).

(٥٥) سورة النحل، الآية (٧١).

(٥٦) سورة القصص، آيات رقم(٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢).

(٥٧) العلامة الشيخ محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الأئمة الاطهار، الجزء ٧٦، ط٣، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٣، ص٢٠.

(٥٨) د. محمد عبدالله الزاحم، المصدر السابق، ص٨٩.

(٥٩) سورة آل عمران، الآية (١٠٤).

(٦٠) للمزيد حول هذا الموضوع، ينظر: د. محمد إبن المدني بوساق، اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية، ط١، مركز الدراسات والبحوث، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٢.، ص١٤٨_ص١٥٠.

(٦١) الإمام محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، ط ١٨، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٠٢.

(٦٢) د. محمد عبدالله الزاحم، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٦٣) د. صفاء أوتاني، ترشيد العقاب في السياسة الجنائية المعاصرة، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، السنة (٢٨)، العدد (٦٠)، ٢٠١٤، ص١٢٨.

(٦٤) د. ملك محمد الطحاوي، البطالة والسلوك الإجرامي بالمجتمع الحضري المصري، المجلة العلمية لكلية الآداب بسوهاج، العدد ٢٩، الجزء الثاني، ٢٠٠٦، ص ٢٨٤ و ٢٨٥و ص٢٩٧.

(٦٥) المادة (٣) من قانون الحماية الاجتماعية رقم (١١) لسنة ٢٠١٤.

(٦٦) المادة (٦/ اولاً) من قانون الحماية الاجتماعية رقم (١١) لسنة ٢٠١٤.

(٦٧) تنظر المواد (٢، ٣، ٤، ٧) من قانون رقم (٦١) لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم وتركيب كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية في الكويت.

(٦٨) قرار مجلس الوزراء في الجلسة الاعتيادية السابعة والاربعون المنعقدة بتاريخ ٣/كانون الاول /٢٠١٩، منشورة على موقع الامانة العامة لمجلس الوزراء، عبر الرابط الالكتروني:
https://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=٩٤٢٦ تاريخ اخر زيارة في ٢٠٢٣/٧/٢٧.

(٦٩) د. أحمد أحمد صالح الطويلي، الأمن الجنائي ومسؤولية الدولة والأفراد في تحقيقه، المجلة العربية للدراسات الامنية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المجلد الثاني والثلاثون، العدد التاسع والستون، ٢٠١٧، ص١٧٢وص١٩٤.

(٧٠) المادة الاولى من قانون مكافأة المخبرين رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٨.

(٧١) تنص المادة الثانية على: تسري أحكام هذا القانون على :
أولاً – موظفي الدولة و القطاع العام .
ثانياً – من يخبر عن الأموال المنقولة وغير المنقولة للأشخاص المصادرة أموالهم بعد تاريخ ٢٠٠٣/٤/٩ أو أموال غير العراقيين التي تقضي التشريعات بمصادرتها .
ثالثاً – من يدلي بمعلومات تؤدي إلى استعادة الآثار العراقية المسروقة .
رابعاً – من يخبر عن حالات الفساد الإداري والمالي .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

خامساً – من يخبر عن جريمة السرقة أو الاختلاس أو تزوير المحررات الرسمية ويؤدي إخباره إلى إلقاء القبض على الفاعل .

(٧٢) تنظر المواد(٣، ٤,٦) من قانون مكافأة المخبرين رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٨.

(٧٣) تنظر البنود(أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً من المادة ٤٤) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.

(٧٤) تنظر المادة(٤/ اولاً) من قانون ضبط الاموال المهربة والممنوع تداولها في الاسواق المحلية رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٨.

(٧٥) تنظر المادة (٥/ اولاً وثانياً) من قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٨، ونص المادة(١١) من تعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ لتسهيل تنفيذ قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٨.

وللمزيد حول تبني فكرة "المكافأة التشجيعية للمخبرين" في التشريع العراقي، تنظر المواد الآتية:

-المادة(١٥/ اولاً) من قانون تنظيم صيد و استغلال الاحياء المائية و حمايتها رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٦.

-المادة(٤٨/ ولاً/أ) من قانون الاثار والتراث رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢.

-المادة(١٣/ ثالثاً) قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠.

-المادة(١٠/ ثالثاً) من قانون حماية المستهلك رقم ١ لسنة ٢٠١٠.

-المادة(٤٧) من قانون الصحة الحيوانية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٣.

-المادة(٢٦/ ثالثاً/ أ) من قانون الأسلحة رقم ٥١ لسنة ٢٠١٧.

(٧٦) د. محمد سعيد فودة، النظرية العامة للعقوبات الإدارية، ط١، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٠، ص٣٦.

(٧٧) د. أمين مصطفى محمد، المصدر السابق، ص٨.

(٧٨)Décision n° ٨٩-٢٦٠ DC du ٢٨ juillet ١٩٨٩ .

(٧٩) د. محمد سامي الشوا، المصدر السابق، ص١٠و ص١١.

(٨٠) المادة(٢) من مرسوم بقانون اتحادي ١٤ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل قانوني العقوبات والمعاملات التجارية.

(٨١) د. محمد سامي الشوا، المصدر السابق، ص١١.

(٨٢) للمزيد حول أمكانية تجريد الجنح والمخالفات من صفة التجريم ينظر: د. أمين مصطفى محمد، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٨٣) محمود طه جلال، المصدر السابق، ص٢٩٤.

(٨٤) تضمنها الباب الاول من الكتاب الرابع في المواد(٤٨٧-٤٩٣)

(٨٥) تضمنها الباب الثاني من الكتاب الرابع في المواد(٤٩٤-٤٩٥)

(٨٦) تضمنها الباب الثالث من الكتاب الرابع في المواد(٤٩٦-٤٩٩)

(٨٧) تضمنها الباب الرابع من الكتاب الرابع في المادة(٥٠٠)

(٨٨) تضمنها الباب الخامس من الكتاب الرابع في المواد(٥٠١-٥٠٢)

(٨٩) تضمنها الباب السادس من الكتاب الرابع في المادة (٥٠٣)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

الجرائم المرتبطة بتقرير كشف الذمة المالية

الباحثة هاله ريسان سبتي
المشرف علي يوسف الشكري
الجامعه الاسلامية في لبنان/ كلية الحقوق / كلية القانون

المستخلص
يعد كشف الذمة المالية بمثابة حلقة وصل بين معالجة الفساد في القانونين الإداري والجنائي، ومع تطور دور الإدارة العامة وأساليبها الحديثة سوف ينحسر دور القانون الجنائي في معالجة بعض صور الفساد، لا سيما تضارب المصالح، لصالح القانون الإداري بشكلٍ تدريجي.
لذلك يساعد نظام كشف الذمة المالية في صيانة نزاهة الوظيفة العامة، وحماية المصلحة العامة التي يجب أن تكون غاية لكلِّ أعمال الدولة، كما يساهم بتعزيز الثقة العامة من خلال تحسين علاقة الحاكم بالمحكوم وإضفاء نوعٍ من الرقابة الشعبية على أصحاب المناصب العليا في الدولة، كما ويُعَدُّ كشف الذمة المالية من أنقى صور تطبيق مبدأ الشفافية في الإدارة الحديثة إذا ما طُبِّق بصورةٍ صحيحة.

BSTRACT
Exposing financial disclosure is a link between dealing with corruption in administrative law and criminal law, and with the development of the role of the public administration and its modern methods, the role of the criminal law in dealing with some forms of corruption, especially conflict of interest, will gradually decline in favor of the administrative law.
Financial disclosure is a means of maintaining the integrity of the public office and protecting the public interest, which must be an purpose for all state activities. It also contributes to strengthening public confidence by improving the relationship of the ruler with the ruled and imposing a kind of popular control over the holders of high positions in the state. Financial disclosure is one of the purest forms of applying the principle of transparency in modern management if applied correctly.
In view of the importance it entails, the legislator found it necessary to protect this system and prevent its violation by criminalizing some images that may disrupt its effectiveness. Multiple penalties were imposed for the taxpayer's failure to submit a financial disclosure, starting with the criminalization of submitting false data in the financial disclosure report or concealing data required in it.

مقدمة

أولاً: موضوع الدراسة.
يُعَدُّ كشف الذمة المالية من الآليات المهمة في مجال مكافحة الفساد، إذ يُعزِّز من سبل التعاون بين الحقلين الإداري والجنائي في منع حالات الفساد والكشف عنها ومعالجتها، وذلك بمنح الإدارة صلاحية متابعة الذمة

المالية وبعض المصالح المعنوية لفئات محدَّدة من الموظَّفين للوقوف على مواطن التضارب المحتمل في المصالح ومحاولة إيجاد السبل الكفيلة بمنع حصوله، وكذلك الكشف عن حالات الكسب غير المشروع التي يمكن أن تحصل نتيجة استغلال الوظيفة العامة والإثراء غير المشروع على حساب الصالح العام، إذ تُعَدّ هاتان الصورتان من أبرز روافد الفساد في الوقت الحالي.

وبذلك يوفر نظام الكشف عن الذمة المالية رقابة دائمة ومستمرة على الذمة المالية للمكلف؛ ذلك ان الموظف هو أداة الدولة لتحقيق غاياتها بحيث تمارس الدولة نشاطاتها لا سيما المرفقية منها من خلالهم؛ ويجب ان يتقيد الموظف حال ممارسته لاعمال وظيفته بغاية مهمة جداً ألا وهي تحقيق المصلحة العامة، وفي حال مخالفتها دخل في حومة التجريم والعقاب.

ونظراً لتطور اشكال الفساد في الوظيفة العامة وصعوبة الكشف عنها فقد لجأ المشرع في العديد من الدول إلى اعتماد نظام الكشف عن الذمة المالية للمكلف وتحقيق الرقابة عليها للكشف عن أي دخل أو مصالح غير مشروعة قد يتحصل عنها.

وفي ضوء هذه الأهداف التي يحققها كشف الذمة المالية فقد سعت التشريعات إلى حمايته من صور الإخلال به، فنلاحظ في هذا الصدد تنوع الجزاءات المفروضة على الإخلال بكشف الذمة المالية، إذ رسم المشرّع الآلية التي يجب تنفيذ كشف الذمة المالية وفقاً لها، وحدد البيانات التي يجب تدوينها، والجهة التي يجب تقديم هذهِ البيانات إليها، والمواعيد التي يجب تقديمها فيها، فإنَّ أخلَّ المكلّف بهذهِ الأحكام، فإنَّه سيكون معرضاً للعقوبات الجزائية، وتنحصر الأفعال التي جرمها المشرّع في هذا الصدد بنوعين؛ الأول يتعلق بواجب تقديم كشف الذمة المالية في موعده المحدد، والثاني يتعلق بالبيانات التي يجب تقديمها، وتهدف هذهِ الجزاءات في مجملها إلى ردع المكلّف المخالف، وتحقيق الالتزام الأمثل بكشف الذمة المالية وعدم خرقه.

ثانياً: أهمية البحث.

تنبع أهمية هذا الموضوع من أهمية نظام كشف الذمة المالية؛ إذ يؤدي تطبيقه إلى تحقيق آثار إيجابية على مستوى الوظيفة العامة، أهمها تعزيز الرقابة على الموظّف وذمته المالية، فضلاً عن دوره في الحياة السياسية والشؤون العامة، حيث يسهم هذا الإجراء في تعزيز المساءلة وتحقيق الشفافية والنزاهة على مستوى الوظائف العليا في الدولة، وبذلك يساعد في مكافحة الفساد في مجال الوظيفة العامة ودرء فرصه، وبذلك فإن الجرائم المرتبطة بهذا الإجراء تعد مهمة في تحقيق فاعليته، وبالتالي الحفاظ على الغاية الرئيسية التي شرع من اجلها ألا وهي مكافحة الفساد في مجال الوظيفة العامة.

ثالثاً: إشكالية البحث.

ان كشف الذمة المالية في حقيقته هو إجراء وقائي يهدف مراقبة الذمة المالية للمكلف للحيلولة دون وقوعه في حومة الفساد الذي ينجرف بالوظيفة العامة من هدفها الرئيسي المفترض المتمثل بتحقيق المصلحة العامة إلى ابتغاء تحقيق منافع وغايات شخصية تتعارض مع الهدف الرئيس للوظيفة، لذلك قد يلجأ المكلف إلى التهرب من تقديم كشف الذمة المالية لا سيما وان المكلفين هم أصحاب المناصب والدرجات العليا في الدولة، فيُثار التساؤل هنا عن الاليات الجنائية التي وضعها المشرع العراقي لمنع تهرب المكلفين من تقديم كشف الذمة المالية أو بعض بياناته؟ وفي ضوء هذا التساؤل يطرح هذا البحث تساؤلات عدم أهمها:

- ما هي الصور التي جرمها المشرع ليمنع المكلف من التهرب من كشف الذمة المالية؟
- هل استغرق المشرع العراقي جميع الحالات التي يمكن ان تشكل خرقاً لكشف الذمة المالية؟
- هل تتناسب العقوبات التي وضعها المشرع مع حجم الجرائم؟

رابعاً: منهجية البحث.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

لغرض الإجابة عن تساؤلات البحث كافة، وبغية الإحاطة بجميع جوانبه القانونية فقد اعتمدنا على المنهج المقارن والمنهج التحليلي، إذ تتم الاستعانة بالمنهج المقارن للمقارنة بين النظم القانونية في كُلٍّ من فرنسا ومصر والعراق. كما سنستعين بالمنهج التحليلي لتحليل نصوص التشريع العراقي وتشريعات الدول المقارنة ذات الصلة بموضوعات البحث، معززين ذلك بآراء الفقه القانوني والتطبيقات القضائية المتاحة.

خامساً: هيكلية البحث.

ستتم دراسة هذا الموضوع من خلال مبحثين رئيسين يتناول الأول جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية، بينما ينصب الثاني على دراسة جريمة تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء بيانات مطلوبة في تقرير كشف الذمة المالية، وسنقسم كل مبحث على مطلبين بحيث يتضمَّنا اركان الجريمة وعقوبتها، وفي الختام سنبين اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا اليها.

المبحث الأول

جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية

لقد جرَّمت التشريعات المقارنة امتناع المكلف عن تقديم كشف الذمة المالية، وذلك في سبيل ضمان التزامه بمراعاة المواعيد المقررة قانوناً لتقديم كشف الذمة المالية.

وللإحاطة بالبناء القانوني لهذهِ الجريمة؛ سنقوم بدراسة أركان جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية، ثم نتطرق إلى عقوبة هذهِ الجريمة، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

أركان جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية

لكل جريمة بنيان قانوني خاص بها يتولى المشّرع تحديده في القاعدة الجنائية، والرأي السائد فقهاً ان الجريمة تتكون من ركنين مادي ومعنوي[١]، إلّا أن المشّرع قد يتطلب لاكتمال البنيان القانوني في بعض الجرائم عناصر مفترضة يحددها صراحة أو تستخلص ضمناً من النص التجريمي الخاص بها[٢]، وسنحاول فيما يلي الوقوف على أركان جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية، وذلك ببيان الركن المفترض والركن المادي والركن المعنوي لهذهِ الجريمة، وكما يأتي:

الفرع الأول

الركن المفترض

يُعرف الركن المفترض بأنه: "مركز أو عنصر قانوني أو فعلي، أو واقعة قانونية أو مادية، ينبغي قيامها وقت ارتكاب الجريمة، ويترتب على تخلفها ألا توجد الجريمة"[٣]. ويُعَد توافر هذا الركن أمراً ضرورياً لوجود الجريمة، ذلك أنَّ القانون عندما يتطلب حالة أو صفة للجريمة، سواءً تعلقت بالجاني أو بالمجنى عليه أو بزمان أو مكان ارتكاب الجريمة، فإنَّ هذهِ الصفة أو الحالة يفترض وجودها وتحققها قبل مباشرة الجاني سلوكه المادي[٤].

وجريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية من الجرائم التي افترض المشرع لقيامها توافر ركن خاص أو مفترض يؤدي تخلفه إلى عدم قيامها، فلا تقع هذهِ الجريمة مالم يكن مرتكبها مكلفاً بالكشف عن ذمته المالية، وهذا يعني أن الركن المفترض في جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية لا تتحقق بامتناع أي موظف أو مكلف بخدمة عامة عن تقديم كشف بذمته المالية، بل يجب أن يكون هذا الموظف أو المكلف بخدمة عامة من الاشخاص المكلفين بتقديم كشف الذمة المالية، والذين سبق وإن بيَّناهم[٥]، لذلك نجد أنَّ المشرع الفرنسي جعل امتناع الشخص عن تقديم أي معلومات يُطلب منه الإفصاح عنها جريمة يُعاقب عليها، فعاقب على:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

"عدم قيام شخص مذكور في المادتين ٤ أو ١١ من هذا القانون بتقديم أحد التصريحات المنصوص عليها في هذه المواد نفسها،..."[٦].

وهذا يعني ان جريمة الامتناع عن التصريح بالممتلكات والمصالح في فرنسا تقترن بشاغلي الوظائف والمناصب الحكومية الذين حددتهم المادتين (٤، ١١) من قانون شفافية الحياة العامة الفرنسي، ولا تقوم هذهِ الجريمة ما لم يكن فاعلها من هؤلاء الاشخاص وقت ارتكاب الجريمة.

أما في مصر؛ فيعاقب المشرع المصري: "كل من تخلف عن تقديم إقرارات الذمة المالية في المواعيد المقررة..."[٧]. وبالرغم من أنَّ هذهِ المادة لم تنص صراحة على الاشخاص الذين يترتب على تخلفهم جريمة الامتناع، لكنها أشارت إليهم، ذلك أنَّ المواعيد المقررة لتقديم إقرار الذمة المالية قد حددتها المادة (٢) من قانون الكسب غير المشروع المصري، وهي شهرين من تاريخ خضوع الشخص لأحكام هذا القانون، وكل خمس سنوات، وخلال شهرين من تاريخ انتهاء خضوعه لأحكام هذا القانون، ويخضع الشخص لأحكام هذا القانون عندما يدخل في إحدى الفئات التي حددتها المادة (١) منه.

وبنفس الاتجاه السابق أخذ المشرع العراقي حين عاقب كل: "... من امتنع عن تقديم الاستمارة دون عذر مشروع"[٨]. فهو بلا شك لا يقصد معاقبة أي ممتنع عن تقديمها، بل يقصد الاشخاص المكلفين بتقديمها، والذين حددتهم المادة (١٦) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع، ذلك أنَّ المكلف هو فقط من يلتزم قانوناً بتقديم استمارة كشف الذمة المالية[٩].

صفوة القول أنَّ الركن المفترض في جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية يتمثل في الصفة الخاصة والمفترضة في مرتكبها بأن يكون من الأشخاص المكلفين بالكشف عن ذمتهم المالية، والعبرة بتوافر هذهِ الصفة في الجاني في وقت صدور التصرف المكون للجريمة المذكورة، ولا يؤثر زوال هذهِ الصفة عن الجاني على مسؤوليته ما دام كان يتمتع بها وقت ارتكاب الفعل، أما إذا صدر التصرف منه بعد زوال هذهِ الصفة، فلا يصح القول بتحقق الركن الخاص[١٠].

الفرع الثاني

الركن المادي

الركن المادي للجريمة هو المظهر الخارجي للإرادة الجرمية، وبه يتحقق اعتداء الفاعل على المصلحة التي يحميها القانون، وإذا انعدم هذا الركن فلا جريمة ولا عقاب، ويتكون الركن المادي في الجريمة من ثلاثة عناصر هي السلوك والنتيجة والعلاقة السببية[١١].

فالسلوك أو الفعل هو النشاط الخارجي المكون للجريمة[١٢]، وعرفته المادة (١٩/ ٤) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ بأنَّه: "كل تصرف جرمه القانون سواء كان إيجابيا أم سلبياً كالترك والامتناع ما لم يرد نص على خلاف ذلك". وعلى حسب هذا النص؛ فإنَّ مضمون السلوك إما ان يكون ايجابياً بإتيان تصرف أو فعل نهى القانون عن إتيانه، أو ان يكون سلبياً يتمثل بالامتناع عن عمل أو فعل ايجابي يفرضه القانون[١٣].

وتُعَد جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية من الجرائم السلبية، إذ يتحقق السلوك الإجرامي فيها بمجرد امتناع المكلف عن تقديم كشف الذمة المالية في موعده المحدد[١٤]، وهذا واضح من منطوق المادة (٢٦/ اولاً) من قانون شفافية الحياة العامة الفرنسي التي نصت على: "عدم قيام شخص مذكور في المادتين ٤ أو ١١ من هذا القانون بتقديم أحد التصريحات المنصوص عليها في هذه المواد نفسها،...".

وكذلك نصت المادة (٢٠) من قانون الكسب غير المشروع المصري على تجريم: "كل من تخلف عن تقديم إقرارات الذمة المالية في المواعيد المقررة...".

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وجاءت المادة (١٩/ أولاً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع العراقي لتعاقب كل: "... من امتنع عن تقديم الاستمارة دون عذر مشروع". فكما يلاحظ من النصوص السابقة أن السلوك الإجرامي في هذهِ الجريمة يتحقق بتصرف أو عمل سلبي يتمثل بالإحجام عن عمل أوجبه القانون، ألا وهو تقديم كشف الذمة المالية.

أما النتيجة؛ فهي الأثر المترتب على الفعل الجرمي الذي يعاقب عليه القانون، ومن المسلم به أنَّ من الجرائم ما لا نتيجة له، إذ يقوم ركنها المادي بمجرد تحقق السلوك الجرمي فيها، ويظهر ذلك في الجريمة السلبية البسيطة كالامتناع عن أداء الشهادة، ذلك أنَّ النتيجة لها مدلولان، الأول مادي يتمثل بالضرر المادي، والثاني قانوني يتمثل بالضرر المعنوي الذي يوصف بأنه اعتداء على مصلحة جديرة من وجهة المشرع بالحماية الجزائية[١٥]، وتأسيساً على ذلك يكون لجريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية، باعتبارها من الجرائم السلبية البسيطة، نتيجة بالمعنى القانوني دون المادي، إذ تتحقق نتيجتها بمجرد الإخلال بمصلحة يحميها القانون[١٦].

وبالنسبةِ للعلاقة السببية التي تربط بين الفعل والنتيجة، فإنها لا تثور إلا في الجرائم التي يُفترض قيام الفعل والنتيجة فيها؛ أي جرائم الضرر، أما في جرائم السلوك المجرد التي يعاقب فيها المشرع على الفعل ذاته بصرف النظر عن النتائج المترتبة عليه، فلا مجال لبحث علاقة السببية فيها، إذ لا يتطلب المشرع لقيامها تحقق نتيجة جرمية معينة[١٧]، وهذا ينطبق برأينا على جريمة الامتناع عن كشف الذمة المالية.

الفرع الثالث

الركن المعنوي

يراد بالركن المعنوي الأصول النفسية لماديات الجريمة، إذ يضم الركن المعنوي للجريمة عناصرها النفسية، ذلك أن الجريمة ليست كياناً مادياً فقط، إنما هي كذلك كيان نفسي قوامه العناصر النفسية المكونة لها التي يمثلها الركن المعنوي[١٨].

وللركن المعنوي بشكل عام صورتان؛ الأولى القصد الجرمي وتكون بهِ الجريمة عمدية، والثانية الخطأ وتكون بهِ الجريمة غير عمدية[١٩]، ونص التجريم هو من يحدد صورة الركن المعنوي للجريمة، وبالرجوع إلى النصوص التي جرمت الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية في التشريعات المقارنة، نجد أنَّ التشريعات في فرنسا ومصر والعراق لم تحدد صورة الركن المعنوي في هذهِ الجريمة بشكل صريح[٢٠]، وازاء هذهِ المسألة يذهب البعض إلى أن ما استقرت عليه التشريعات الجزائية هو اعتبار المسؤولية المستندة إلى القصد هي الأصل، والمسؤولية المستندة إلى الخطأ هي الاستثناء، وإن إعمال الاستثناء لا يتم إلا بوجود نص قانوني يقرره، فإن لم يبين القانون صورة الركن المعنوي أرتد إلى الأصل المتمثل بوجوب توفر القصد الجرمي[٢١].

وبناءً على ذلك، نرى بأنَّ جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية من الجرائم العمدية التي تتطلب اتجاه علم المكلف وإرادته إلى عدم تقديم كشف الذمة المالية في موعده المحدد.

المطلب الثاني

عقوبة جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية

نصَّت المادة (٢٦/ أولاً) من قانون شفافية الحياة العامة الفرنسي على أنه: "حقيقة عدم قيام شخص مذكور في المادتين ٤ أو ١١ من هذا القانون بتقديم أحد التصريحات المنصوص عليها في هذه المواد نفسها،... يعاقب بالحبس لمدة ثلاث سنوات وغرامة قدرها ٤٥٠٠٠ يورو.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ويجوز، بالإضافة إلى ذلك، إعلان حظر الحقوق المدنية وفقًا للشروط المنصوص عليها في المواد ١٣١-٢٦ و١٣١-٢٦-١ من قانون العقوبات، وكذلك حظر ممارسة وظيفة عامة، وفق الشروط المنصوص عليها في المواد ١٣١-٢٧ من نفس القانون".

ويتضح من النصّ أعلاه أنَّ المشرع الفرنسي قد فرض عقوبة أشد من العقوبة التي فرضها المشرع الأمريكي على هذهِ الجريمة، إذ عاقب على جريمة عدم إيداع تصريح الممتلكات أو المصالح بالحبس لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها (٤٥,٠٠٠) يورو معاً[٢٢]، كما أتاح للقاضي فرض عقوبات تكميلية على المحكوم عليه[٢٣]، تتمثل بحظر الحقوق المدنية، وحظر ممارسة الوظيفة العامة وفقًا للشروط والاجراءات المنصوص عليها في قانون العقوبات الفرنسي، وبالرجوع إلى قانون العقوبات الفرنسي؛ نجد أنَّ المادة (١٣١-٢٦) من هذا القانون قد فرضت عقوبة الحظر على عدة حقوق مدنية جاء من بينها حق التصويت والأهلية، ويستتبع حظر الحق في التصويت أو عدم الأهلية حظر أو عدم القدرة على ممارسة الوظيفة العامة[٢٤]، ويكون هذا الحظر إما نهائيًا أو مؤقتًا؛ فإذا كان مؤقتاً، فلا يمكن أن تتجاوز مدته الخمس السنوات[٢٥].

وتتولى الهيئة العليا لشفافية الحياة العامة التحقق من التزام المكلفين بتقديم تصريحاتهم في المواعيد المقررة قانوناً، وتحيل إلى النيابة العامة من يمتنع عن تقديمها ضمن هذهِ المواعيد. واستناداً إلى ذلك فقد احالت الهيئة العليا ثمان اشخاص مشمولين بواجب التصريح إلى النيابة العامة في عام ٢٠١٥، للتحقيق معهم بشأن عدم قيامهم بتقديم تصريحاتهم، وأصدرت محكمة النقض الفرنسية أحكاماً بالإدانة لأربعة منهم فقط[٢٦].

وفي مصر؛ عاقبت المادة (٢٠) من قانون الكسب غير المشروع المصري على جريمة التخلف عن تقديم الإقرار بالحبس أو الغرامة أو كليهما، إذ جاء فيها: "كل من تخلف عن تقديم إقرارات الذمة المالية في المواعيد المقررة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين".

أما بالنسبة للمشرع العرقي فقد حدد لهذهِ الجريمة عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة[٢٧]؛ إذ نلاحظ على هذه العقوبة التي أوردها التشريع العراقي فضفاضة، فالمشرع العراقي لم يحددا الحد الأدنى للحبس وهذا قد يؤدي إلى تفاوت الأحكام القضائية التي تصدر بصدد هذهِ الجريمة. فهذه العقوبة لا تتناسب، باعتقادنا، مع جسامة الفعل المرتكب، ذلك أنَّ الغرض الرئيسي من كشف الذمة المالية هو الكشف عن الكسب غير المشروع ومنع تضارب المصالح، فقد يلجأ المكلف إلى عدم الكشف عن ذمته على اعتبار أن عقوبة الامتناع أخف بكثير من عقوبة جريمة الكسب غير المشروع أو تضارب المصالح، لذلك نقترح تشديد هذهِ العقوبة لتكون مقاربة لعقوبة الكسب غير المشروع.

المبحث الثاني

جريمة تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء بيانات مطلوبة في تقرير كشف الذمة المالية

في بادئ ذي بدئ نود أن نُبيِّن أنَّ هنالك شبهاً كبيراً بين هذهِ الجريمة وجريمة التزوير؛ فإذا كان مبنى جريمة التزوير هو تغيير الحقيقة في محرر بقصد الغش[٢٨]، فإنَّ جريمة تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء بيانات مطلوبة في تقرير كشف الذمة المالية لا تعدو في طبيعتها لأول وهلة أن تكون تزويراً في محرر، غير انَّ قيام جريمة التزوير يتوقف على طبيعة المحرر الذي جرى فيه تغيير الحقيقة، إذ تقضي القواعد العامة بخروج التزوير في الإقرارات الفردية من دائرة التجريم بسبب تعلقها بأمر خاص بالمُقِر وقاصراً على مركزه الشخصي، فليس من شأن هذهِ الإقرارات أن تُكسِب المُقِر حقاً أو تجعل له سنداً، فضلاً عن ان الإقرارات

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الفردية تخضع لمراجعة وتمحيص من قدمت إليه للتأكد من صحة ما ورد فيها وإلا تحمل هو نفسه نتيجة اهماله وتقصيره[٢٩]، إذ ليس من المعقول ان يبسط المشرع الحماية الجنائية حول كل أوجه نشاط الأفراد في الحياة العادية[٣٠].

وقدر تعلق الأمر بكشف الذمة المالية؛ فان طبيعة كشف الذمة المالية تبدو في أنه يُعَد من صور الإقرارات الفردية، ومن ثم فإنَّ تغيير الحقيقة فيه - على ما نرى - لا يُعَد تزويراً، لذلك عمدت التشريعات المقارنة على أن تجعل من تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء بيانات مطلوبة في تقرير كشف الذمة المالية جريمة مستقلة وقائمة بحد ذاتها.

وسنتولى دراسة البناء القانوني لهذهِ الجريمة ببيان أركانها وعقوبتها، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

أركان جريمة تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء بيانات

مطلوبة في تقرير كشف الذمة المالية

تقوم هذهِ الجريمة على ثلاثة أركان هي؛ الركن المادي، والركن المعنوي، والركن المفترض، ونظراً لتشابه الركن المفترض في هذهِ الجريمة مع الركن المفترض في جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية، إذ يتمثل بكون الجاني من المكلفين بالكشف عن ذمتهم المالية، لذا سنقتصر على بيان الركنين المادي والمعنوي فحسب، وكما يأتي:

الفرع الاول

الركن المادي في جريمة تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء بيانات

مطلوبة في تقرير كشف الذمة المالية

يتحقق الركن المادي في جريمة تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء بيانات مطلوبة في تقرير كشف الذمة المالية بقيام المكلف بنشاط يتمثل في ذكر بيانات كاذبة مخالفة للواقع في تقرير كشف الذمة المالية، أو امتناعه عن ذكر بعض البيانات التي أوجبت القوانين ذكرها، وبذلك فإنَّ الركن المادي لهذهِ الجريمة يمكن أن يتخذ إحدى صورتين؛ الأولى تتمثل في فعل أو سلوك إيجابي هو ذكر معلومات غير صحيحة، أما الثانية فتتمثل في فعل أو سلوك سلبي هو سكوت المكلف عن ذكر بعض البيانات التي أوجب القانون ذكرها؛ مثل سكوته عن ذكر الهدايا التي تحصل عليها أو الأنشطة الخارجية التي مارسها أو حتى العقارات التي يملكها[٣١].

وبالرجوع إلى نصوص التجريم في التشريعات المقارنة، نجد أن موقفها اختلف من تجريم هاتين الصورتين، ففي فرنسا اشتمل نص التجريم الوارد في قانون شفافية الحياة العامة الفرنسي على كلتا صورتي النشاط الإيجابي والسلبي لهذهِ الجريمة؛ إذ جرَّم النشاط الإيجابي المتمثل بذكر بيانات كاذبة، والسلبي المتمثل بإغفال التصريح عن جزء كبير من أمواله أو مصالحه، فقد نصت المادة (٢٦/ أولاً) من القانون على أنَّ: "... إغفال التصريح عن جزء كبير من أمواله أو مصالحه أو تقديم تصريح كاذب بالممتلكات يعاقب بالحبس لمدة ثلاث سنوات وغرامة قدرها ٤٥٠٠٠ يورو". إذ يتضح من هذا النص أن الهيئة العليا لشفافية الحياة العامة تتمتع بسلطة تقدير واسعة في إحالة المكلف إلى النيابة العامة بشأن اخفاءه بيانات مطلوبة في تصريح الممتلكات والمصالح، على أساس ان النص اعلاه اشترط لتحقق هذهِ الجريمة إغفال التصريح عن جزء كبير من الأموال أو المصالح. ولدى القاضي هذا الهامش في التقدير أيضًا، لذلك نجد أنَّ الهيئة العليا قد أحالت تسعة وعشرون إقراراً بالممتلكات إلى النيابة العامة على أساس عدم صدقها، لكن لم تؤد جميع عمليات الإحالة هذه إلى الإدانة[٣٢].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وبالنسبة للمشرع المصري فقد جرَّم النشاط الإيجابي المتمثل بذكر بيانات كاذبة فحسب، إذ جاء في المادة (٢٠) من قانون الكسب غير المشروع المصري بأنه: "...ويعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ذكر عمدا بيانات غير صحيحة في تلك الإقرارات". ولا ريب في أنَّ عدم تجريم سكوت المكلف عن ذكر بيانات يتطلب القانون ذكرها في إقرار الذمة المالية، يُعَد نقص تشريعي يجب على المشرع المصري تلافيه، لكي لا يفلت من يخفي بيانات مطلوبة في إقرار الذمة المالية من العقاب.

هذا وقد جرَّم المشرع العراقي النشاط الإيجابي المتمثل بتقديم بيانات كاذبة في استمارة كشف الذمة المالية، والنشاط السلبي المتمثل بإخفاء معلومات مطلوبة في الاستمارة، إذ نصت المادة (١٩/ خامساً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع المعدل على ان: "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (١) سنة واحدة كل مكلف تعمد اخفاء معلومات مطلوبة في الاستمارة أو قدم معلومات كاذبة ثبت أن لها علاقة بتحقيق كسب غير مشروع".

ويلاحظ في هذا الصدد؛ أن المشرع العراقي خالف الاتجاه الذي تبنته التشريعات المقارنة عندما اشترط للعقاب على تقديم المكلف بيانات كاذبة أو إخفاء بيانات مطلوبة في تقرير كشف الذمة المالية أن يَثبُت علاقة تلك البيانات بتحقيق كسب غير مشروع، بينما جرَّمت التشريعات المقارنة مجرد ذكر بيانات كاذبة أو إخفاء بيانات مطلوبة في كشف الذمة المالية حتى وإن لم يثبت علاقتها بتحقق كسب غير مشروع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أنَّ النص أعلاه أغفل البيانات المتعلقة بالمصالح، والتي قد تؤدي إلى تحقق جريمة تضارب المصالح. فماذا لو قدم المكلف بيانات كاذبة أو أخفي بيانات مطلوبة في تقرير كشف الذمة المالية وثبت أن لها علاقة بتحقق تضارب في المصالح لدى المكلف دون أن يكون لها علاقة بتحقق كسب غير مشروع؟.

والاجابة عن هذا التساؤل نجدها في التطبيق القضائي في العراق الذي اتجه إلى تجريم مجرد ذكر بيانات كاذبة أو اخفاء معلومات مطلوبة في استمارة الكشف، حتى وإن لم تثبت علاقتها بتحقق كسب غير مشروع، ومن تطبيقات ذلك ما قضت به محكمة جنح الرصافة المختصة بقضايا النزاهة والجريمة الاقتصادية وغسيل الاموال من أنه: "... نسب إلى المتهم اعلاه عدم قيامه بالتصريح عن امتلاكه ثلاث عقارات (شقتين في لبنان) و(دار في الحرية) مسجلة بأسماء ابنائه في استمارة كشف الذمة المالية عند توليه منصب مدير عام في وزارة الصناعة والمعادن... تجد المحكمة بأن الأدلة المتحصلة في الدعوى والمتمثلة بإفادة الممثل القانوني لهيئة النزاهة وطلبه الشكوى وما جاء بالتقرير الفني الصادر عن هيئة النزاهة وكافة مستندات الدعوى واقوال المتهم المدونة في دور التحقيق الأولي والابتدائي كافية ومقنعة بارتكاب المتهم ما نسب إليه عليه قررت المكمة إدانة المتهم"[٣٣].

الفرع الثاني

الركن المعنوي في جريمة تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء بيانات مطلوبة في تقرير كشف الذمة المالية

لقد حدد نص التجريم في التشريعات المقارنة صورة الركن المعنوي في جريمة تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء بيانات مطلوبة في تقرير كشف الذمة المالية، إذ عدَّتها جريمة قصدية[٣٤]، باستثناء قانون شفافية الحياة العامة الفرنسي، إذ لم يُصرِّح باشتراط توفر القصد الجرمي في هذهِ الجريمة[٣٥]، لكننا نعتقد بأنَّ ذلك لا يؤثر على كون هذهِ الجريمة من الجرائم العمدية، ذلك ان المسؤولية المستندة إلى القصد هي الأصل كما بيَّنا سلفاً.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وبناءً على ما تقدم؛ فإن جريمة تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء بيانات مطلوبة في تقرير كشف الذمة المالية تقوم بتوافر القصد الجنائي العام المتمثل بتوجيه إرادة المكلف نحو ارتكاب الفعل المكون لهذهِ الجريمة مع العلم بهِ وبنتائجه الجرمية التي يعاقب عليها القانون[٣٦]؛ وهذا يعني أنَّ الركن المعنوية في جريمة تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء بيانات مطلوبة في تقرير كشف الذمة المالية يقوم على عنصري العلم والارادة، إذ يجب ان يكون الجاني على علم بانه مكلف بتقديم كشف الذمة المالية، وان يعلم بان ما ادرجه من بيانات مغايراً للواقع والحقيقة، أو أنَّه أغفل ذكر بيانات يفرض القانون عليه ذكرها، وبالتالي فإنَّ تخلف عنصر العلم يؤدي إلى انتفاء القصد الجنائي، وفضلاً عن عنصر العلم يجب ان يتوفر لدى المكلف عنصر الإرادة، وذلك بتوجيه إرادته إلى إخفاء معلومات يوجب القانون عليه ذكرها في تقرير كشف الذمة المالية، أو ذكر بيانات غير صحيحة ومخالفة للحقيقة، فإذا ثبت أن المكلف قد أكره على ذلك فإن القصد الجنائي ينتفي لديه. ويرجع تقدير توافر القصد الجنائي من عدمه إلى قاضي الموضوع في ضوء الأدلة والأسانيد المقدمة، فهو الذي يقدر الأدلة ويرى ما إذا كانت الأسباب التي يسوقها مقدم الإقرار مقبولة أم لا[٣٧].

المطلب الثاني

عقوبة جريمة تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء بيانات مطلوبة في تقرير كشف الذمة المالية

جعل المشرع الفرنسي عقوبة جريمة تقديم بيانات كاذبة أو اخفاء بيانات مطلوبة في تصريح الممتلكات أو المصالح ذات العقوبة المقررة لجريمة الامتناع عن التصريح، إذ حدد لهذهِ الجريمة عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات والغرامة بمبلغ (٤٥,٠٠٠) يورو معاً[٣٨]، وأتاح للقاضي فرض عقوبات تكميلية تتمثل بحظر الحقوق المدنية، وحظر ممارسة الوظيفة العامة وفقًا للشروط والاجراءات المنصوص عليها في قانون العقوبات الفرنسي، والتي سبق وأن بيَّناها، ومن الأحكام الصادرة في هذا الشأن، حكم الإدانة الذي أصدرته محكمة النقض الفرنسية ضد وزير سابق لأن تصريحه لم يذكر حيازة أسهم في شركة، تبلغ قيمتها أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ يورو، فقد وجدت المحكمة ان عدم ذكر الوزير السابق لهذهِ البيانات شكل إغفالاً لجزء كبير من امواله، لذلك حكمت عليه بالحبس والغرامة وسنة واحدة من عدم الأهلية[٣٩].

في حين حدد المشرع المصري لجريمة تقديم بيانات كاذبة في إقرار الذمة المالية عقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين[٤٠]، فهذهِ العقوبة تقع بين حدين؛ أعلى يتمثل بالحبس لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات[٤١] وبالغرامة بما لا يزيد عن ألف جنيه، وأدنى هو الغرامة بمبلغ مائة ألف جنيه، وبالرغم من ان المشرع المصري قد تشدد في تقدير عقوبة الغرامة لهذهِ الجريمة مقارنة بجريمة التخلف عن تقديم إقرار الذمة المالية، غير ان عقوبة الغرامة تبقى ذات أهمية قليلة نسبياً، وبالتالي قد لا تكون رادعة في مواجهة مرتكب هذهِ الجريمة، هذا فضلاً عن التفاوت الكبير بين الحد الأدنى والأعلى للعقوبة، لذا كان على المشرع المصري، من وجهة نظرنا، ان يحدد العقوبة بالحبس لمدة لا تقل عن سنة وبالغرامة معاً.

أما بالنسبةِ للمشرع العراقي فقد جعل جريمة تقديم بيانات كاذبة أو اخفاء بيانات مطلوبة في تقرير كشف الذمة المالية من قبيل الجنح وعاقب مرتكبها بالحبس الشديد لمدة لا تقل عن سنة[٤٢] وقد يصل حده الأعلى إلى خمس سنوات[٤٣]، وحسناً فعل المشرع العراقي بالنص على الحد الأدنى للعقوبة، إذ حد من إمكانية التفاوت الذي قد يحصل في تقديرها، فهذهِ العقوبة باعتقادنا رادعة لمرتكب هذهِ الجريمة[٤٤].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الخاتمة:

بعد البحث والدراسة في موضوع هذهِ الرسالة الموسوم بـ (الجرائم المرتبطة بكشف الذمة المالية)، فقد توصّلنا في نهاية هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولاً- الاستنتاجات:

١- إنَّ كشف الذمة المالية هو إجراء إداري الغاية منه الوقاية من الفساد والكشف عنه، فقد اعتمده المشرّع لتوفير قدر من الرقابة على المال العام، ومنع الاعتداء عليه من خلال الوقوف على مواطن التضارب المحتمل في المصالح ومنعه، والكشف عن حالات الكسب غير المشروع الناتجة عن استغلال الوظيفة أو المنصب العام.

٢- تتنوع البيانات التي يجب الكشف عنها على نوعين رئيسين؛ الأول يتمثّل بالمصالح المالية، والآخر يتمثل بالمصالح المعنوية، ويجب توافر كلا النوعين لغرض تحقيق أهداف كشف الذمة المالية، وذلك بالوقوف على مواطن التضارب المحتمل في المصالح، والكشف عن حالات الكسب غير المشروع.

٣- لقد منح المشرّع العراقي لهيئة النزاهة صلاحيات واسعة تجاه المكلّفين بالكشف عن ذِمَمِهم المالية، خصوصاً بعد صدور القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٩ قانون التعديل الأول لقانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع، إذ تختصُّ الهيئة بمتابعة المكلّفين وإشعارهم في حال التأخُّر عن تقديم كشوفات الذمة المالية، وإحالة من يمتنع منهم إلى القضاء لينالَ العقوبة المقررة لهذهِ الجريمة، كما تتمتَّع الهيئة بصلاحية تدقيق ومراجعة استمارات الكشف عن الذمة المالية، وإشعار المكلّفين في حال وجود أي نقص فيها، وكذلك في حال وجود بيانات غير صحيحة لتصحيحها وتلافي العقوبة المقررة لهذهِ الأفعال التي جرَّمها القانون المذكور.

ثانياً- المقترحات:

١- نقترح على المشرّع العراقي بأن لا يكتفِ تجريم الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية في المواعيد الثابتة التي حددها لتقديمه، فلا بُدَّ من إلزام المكلّفين بتقديم كشف بكل زيادة أو تغيير جوهري يطرأ على ذِمَمِهم المالية، ووضع عقوبات رادعة للممتنعين؛ لأنَّ هكذا إجراء سوف يؤدّي إلى وجود رقابة مستمرة على الذمة المالية للمكلّف، ولن تكتفي هيئة النزاهة بالاطّلاع على ذمته المالية مرة واحدة في كلِّ عام.

٢- نأمل بأن تجدَ هيئة النزاهة في العراق آلية معيّنة يتم من خلالها تبادل المعلومات والخبرات والجهود بينها وبين ما يقابلها من هيئات في الدول الأخرى، خصوصاً الدول التي غالباً ما يلجأ إليها الأشخاص المتهمون بالفساد، فضلاً عن الدول التي حقّقت نتائج إيجابية كبيرة في مكافحة الفساد ومنعه، لأنَّ من شأن ذلك أن يؤدّي إلى تطوير آليات مكافحة الفساد، وبضمنها كشف الذمة المالية، كما يضمن عدم تهرب مرتكبي جرائم الفساد من تقديم كشوفاتهم والكشف عن جرائمهم.

٣- نُوصي هيئة النزاهة في العراق، باعتبارها الجهة المسؤولة عن إعداد استمارة الكشف عن الذمة المالية، بأن تولي البيانات الخاصة بالمصالح المعنوية مزيداً من الاهتمام وأن تُلزم المكلّفين بإدراج أنواع متعددة من هذهِ البيانات، لأنَّ وجودها مع البيانات المالية مهماً جداً للوقوف على مواطن تضارب المصالح الاحتمالي لدى المكلفين ومنع حصوله، وان يجرم المشرع العراقي الامتناع عن تقديمها ويضع العقوبات المناسبة لذلك.

٤- إنَّ العقوبة التي حدَّدها المشرّع العراقي في المادة (١٩/ خامساً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع المعدل لجريمة إخفاء معلومات مطلوبة في استمارة كشف الذمة المالية، أو تقديم معلومات

ISSN–2536–0027

كاذبة في الاستمارة هي عقوبة متناسبة برأينا مع خطورة الفعل الجرمي، غير أنّ العقوبة التي حدَّدها المشرّع في المادة (١٩/ أولاً) من القانون المذكور لجريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية هي عقوبة غير متناسبة مع السلوك الإجرامي، إذ حُدِّدت بالحبس مدة لا تزيد عن سنة، أي أنَّ حدّها الأدنى ممكن أن يكون (٢٤) ساعة، ونظراً لكون كشف الذمة المالية هو آلية للوقوف على مواطن تضارب المصالح والكشف عن الكسب غير المشروع، فقد يلجأ المكلّف الذي يرتكب جريمة الكسب غير المشروع أو جريمة تضارب المصالح إلى الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية، لأنَّ العقوبة المقررة للامتناع هي أقل بكثير من عقوبة الكسب غير المشروع أو تضارب المصالح، لذلك نثوصِي المشرّع العراقي بتشديد هذهِ العقوبة بما يتناسب وخطورة الامتناع.

---

(١) د. عبد العظيم مرسي وزير، الشروط المفترضة في الجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٨٣، ص٩٩.
(٢) د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي، القاعدة الجنائية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٩، ص٧٤.
(٣) المصدر نفسه، ص٩٣.
(٤) ينظر: د. جلال ثروت، نظم القسم العام في قانون العقوبات- نظرية الجريمة، ط١، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص١٣٩.
(٥) ينظر في تفصيل في هؤلاء الأشخاص: ص ( ) من هذهِ الدراسة
(٦) المادة (٢٦/ أولاً) من قانون شفافية الحياة العامة الفرنسي رقم ٩٠٧ لعام ٢٠١٣.
(٧) المادة (٢٠) من قانون الكسب غير المشروع المصري رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥.
(٨) المادة (١٩/ أولاً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع العراقي رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.
(٩) عرفت المادة (١/ رابعًا) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع العراقي رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل، المكلف بنصها: "هو الملزم قانوناً بتقديم تقرير الكشف عن الذمة المالية من المذكورين في المادة (١٦/أولا) من هذا القانون".
(١٠) ينظر: علي ياسر رخيص، أحكام جريمة الكسب غير المشروع وتطبيقاته القضائية، بحث مقدم إلى المعهد القضائي ، بغداد، ٢٠١٣، ص٢٩.
(١١) د. فخري عبدالرزاق الحديثي، شرح قانون العقوبات القسم العام، ط٢، شركة العاتك، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٧٧.
(١٢) د. علي حسين خلف، د. سلطان عبدالقادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، شركة العاتك، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٣٩.
(١٣) ينظر: د. فخري عبدالرزاق الحديثي، المصدر السابق، ص١٧٨- ١٨٠.
(١٤) د. حسن صادق المرصفاوي، مصدر سابق، ص١٤٣.
(١٥) د. فخري عبدالرزاق الحديثي، مصدر سابق، ص١٨٩.
(١٦) تجدر الإشارة إلى أنَّه جرى تقسيم الجرائم إلى جرائم ضرر، وهي التي يتولد عنها ضرر واقع فعلاً وتتمثل في أغلب الجرائم كالقتل والسرقة. وجرائم الخطر، وهي التي لا يتطلب فيها المشرع لتحقق النتيجة وقوع ضرر بالفعل وانما يكتفي بمجرد وجود الخطر. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص١٩١.
(١٧) المصدر نفسه، ص١٩٢- ١٩٣.
(١٨) د. علي حسين خلف، د. سلطان عبدالقادر الشاوي، مصد سابق، ص١٤٨.
(١٩) د. محمود نجيب حسني، النظرية العامة للقصد الجنائي، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص١٢.
(٢٠) ينظر: المادة (٢٦/ أولاً) من قانون شفافية الحياة العامة الفرنسي رقم ٩٠٧ لعام ٢٠١٣، والمادة (٢٠) من قانون الكسب غير المشروع المصري رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥، والمادة (١٩/ أولاً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع العراقي رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.
(٢١) د. حسن صادق المرصفاوي، مصدر سابق، ص١٤٦.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

(٢٢) Voir: Yves Mény, Op-Cit, p. ٢٠١.

(٢٣) العقوبات التكميلية هي جزاءات ثانوية لا تأتي بمفردها، بل تابعة لعقوبة أصلية، لكنها لا تلحق المحكوم عليه حتما وبقوة القانون، بل يجب لذلك ان ينص عليها القاضي صراحة في حكمه المتضمن للعقوبة الأصلية ومن امثلتها؛ الحرمان من بعض الحقوق والمزايا. ينظر: د. علي حسين خلف، د. سلطان عبد القادر الشاوي، مصدر سابق، ص٤٣٦.

(٢٤) تنص المادة (١٣١-٢٦) من قانون العقوبات الفرنسي على أنه: "يشمل الحظر المفروض على الحقوق المدنية والمدنية والأسرية: ١- حق التصويت؛ ٢- الأهلية؛... يستتبع حظر الحق في التصويت أو عدم الأهلية المنصوص عليه تطبيقاً لهذه المادة حظر أو عدم القدرة على ممارسة وظيفة عامة".

(٢٥) جاء في المادة (١٣١-٢٧) من قانون العقوبات الفرنسي بأنه: "عندما يتم فرضها كعقوبة إضافية لجناية أو جنحة، يكون الحظر على ممارسة وظيفة عامة أو ممارسة نشاط مهني أو اجتماعي إما نهائيًا أو مؤقتًا؛ وفي الحالة الأخيرة، لا يمكن أن تتجاوز فترة خمس سنوات".

(٢٦) Haute Autorité pour la transparence de la vie publique, Rapport d'activité ٢٠١٦, Avril ٢٠١٧, p. ٢٧.

(٢٧) نصت المادة (١٩/ أولاً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع العراقي رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل على انه: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة من امتنع عن تقديم الاستمارة دون عذر مشروع".

(٢٨) تنص المادة (٢٨٦) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ على ان: "التزوير هو تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند أو وثيقة أو اي محرر آخر باحدى الطرق العادية والمعنوية التي يبينها القانون، تغييرا من شأنه احداث ضرر بالمصلحة العامة او بشخص من الاشخاص".

(٢٩) وتأييداً لذلك قضت محكمة النقض المصرية في نقض ٧ يونيو ١٩٩٢، بأنَّ: "تحرير المدين سنداً على نفسه بالدين الذي في ذمته لدائنه لا يعدو ان يكون إقراراً فردياً من جانب محرره، وهو خاضع في كل الأحوال لرقابة من حرر لمصلحته وهو الدائن. فإن قصر هو في حق نفسه بأن أهمل مراقبة مدينه عند تحرير سند المديونية فلا يجوز ان يستعدي القانون عليه بحجة انه ارتكب تزويراً...". وجاء بنفس الصيغة قرار محكمة النقض المصرية، نقض ٢٤ يونيو ١٩٣٥، نقلاً عن د. علاء الدين زكي، مصدر سابق، ص١٣٢.

(٣٠) د. حسن صادق المرصفاوي، مصدر سابق، ص١٥٥.

(٣١) ينظر: د. حسن صادق المرصفاوي، مصدر سابق، ص١٥١.

(٣٢) Voir: Yves Mény, Op-Cit, p. ٢٠٢ -٢٠٣. Et Medhi Taboui, « Premier contentieux des actes de la Haute Autorité pour la transparence de la vie publique », AJDA, n° ٢٨, ٢٠١٦, p. ١٥٧٩-١٥٨٢.

(٣٣) محكمة جنح الرصافة المختصة بقضايا النزاهة والجريمة الاقتصادية وغسيل الاموال، القرار المرقم ٢٣٧/ج/٢٠٢٠، بتأريخ ٢٥/ ١١/ ٢٠٢٠، قرار غير منشور. وفي قرار آخر قضت محكمة جنح الكرخ المختصة بقضايا النزاهة بأنه: "... اطلعت المحكمة على استمارة كشف المصالح الخاصة بالمتهمة للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و٢٠١٨ صفحة رقم ٤ ولم تثبت فيها العقارات اعلاه من ضمن الأملاك العائدة لها وقد بينت المتهمة بعائدية العقارات اعلاه لها وانها عضوة في مجلس النواب العراقي للدورتين الثانية والثالثة أما بخصوص عدم ذكرها عائدية العقارات لها في استمارة كشف المصالح كون هم من قاموا بشرائها وتسجيلها باسمها في الاعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٧ وبسبب كثرة انشغالها فقد سهت عن ذكر ذلك وانها بتاريخ ٢٨/ ٨/ ٢٠١٨ حضرت إلى هيئة النزاهة وقدمت تصريحاً أمام دائرة الوقاية بعائدية العقارات أعلاه لها ومن كل ما تقدم تجد المحكمة أن المتوفرة في هذهِ الدعوى... وهي أدلة كافية ومقنعة لإدانة المتهمة وفق مادة الاتهام...". محكمة جنح الكرخ المختصة بقضايا النزاهة، القرار المرقم ٤٩/ج/٢٠١٩، بتأريخ ٢٩/ ٨/ ٢٠١٩، قرار غير منشور.

(٣٤) ينظر: المادة (١٠٤/ أ/ ٢/ أ) من قانون الأخلاقيات في الحكومة الأمريكي لعام ١٩٧٨، والمادة (٢٠) من قانون الكسب غير المشروع المصري رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥، والمادة (١٩/ خامساً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع العراقي رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

(٣٥) ينظر: المادة (٢٦/ أولاً) من قانون شفافية الحياة العامة الفرنسي رقم ٩٠٧ لسنة ٢٠١٣.

(٣٦) د. عبد السلام محمد النملي، مصدر سابق، ص١٨٧.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

(٣٧) ينظر: د. حسن صادق المرصفاوي، مصدر سابق، ص١٥٤.

(٣٨) المادة (٢٦/ أولاً) من قانون شفافية الحياة العامة الفرنسي رقم ٩٠٧ لسنة ٢٠١٣. وينظر:

Yves Mény, Op-Cit, p. ٢٠١.

(٣٩) C. Cass., crim., n° ١٦-٨٦. ٤٧٥, ٢٢ novembre ٢٠١٧, Bull. crim., p. ٦٣٩. Et Voir aussi: Jean-Marie Brigant, « Déclaration de patrimoine : la "part substantielle" de la ministre », La Semaine juridique. Administrations et collectivités territoriales, ٨ janvier ٢٠١٨, n° ١, P. ٣٠-٣٢.

(٤٠) المادة (٢٠) من قانون الكسب غير المشروع المصري رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥.

(٤١) إذ نصت المادة (١٨) من قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ المعدل على ان: "عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين...".

(٤٢) تنص المادة (١٩/ خامساً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع العراقي رقم (٣٠) لسنة المعدل على ان: "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (١) سنة واحدة كل مكلف تعمد اخفاء معلومات مطلوبة في الاستمارة أو قدم معلومات كاذبة ثبت أن لها علاقة بتحقيق كسب غير مشروع" .

(٤٣) عرفت المادة (٨٨) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ الحبس الشديد بـ: "الحبس الشديد هو ايداع المحكوم عليه في احدى المنشآت العقابية المخصصة قانوناً لهذا الغرض المدة المقررة في الحكم. ولا تقل مدته عن ثلاثة شهور ولا تزيد على خمس سنوات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك".

(٤٤) هنالك العديد من الاحكام القضائية التي عاقبت مرتكبي جريمة تقديم بيانات كاذبة أو اخفاء بيانات مطلوبة في استمارة الكشف، من ذلك الحكم الصادر من محكمة جنح الكرخ المختصة بقضايا النزاهة الذي جاء فيه: "... بين المتهم في اقواله امام المحكمة بانه عضو مجلس محلي لناحية الكفل التابعة لمحافظة بابل منذ عام ٢٠٠٤ ولغاية الآن وفي عام ٢٠٠٥ قام بتأسيس شركة (و. بابل الحديثة للمقاولات العامة المحدودة) وهو المدير المفوض لها وان جميع الاسهم عائدة له وان الشركة لديها عدة نشاطات في محافظة بابل وقد قامت بتنفيذ كافة المشاريع الوارد ذكرها في كتاب الهيأة العامة للضرائب في بابل... ومن كل ما تقدم تجد المحكمة ان ما ورد من أدلة في هذه الدعوى من أقوال الممثل القانوني واعتراف المتهم بانه المالك للشركة وان الشركة لديها نشاط تجاري وعدم ذكره لذلك في استمارة كشف الذمة المالية كما ان كتاب دائرة مسجل الشركات وكتاب الهيئة العامة للضرائب بالأعداد اعلاه أيدا امتلاك المتهم للشركة وللنشاط التجاري وهي أدلة كافية ومقنعة لإدانة المتهم...". محكمة جنح الكرخ المختصة بقضايا النزاهة، القرار المرقم ٦٣/ج/ ٢٠١٩، بتأريخ ١٤/ ١٠/ ٢٠١٩، القرار غير منشور، وبنفس المعنى جاء قرار محكمة جنح الكرخ المختصة بقضايا النزاهة المرقم ٤٥/ج/٢٠١٩، بتأريخ ٢٠١٩/٩/٢٢، قرار غير منشور.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

تطور فن عصور ما قبل التاريخ في وادي الرافدين (فن النحت انموذجاً)

الباحث د.هبه كامل إبراهيم
جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات/ قسم التاريخ
hebak.alshamkhi@uokufa.edu.iq

مستخلص
تناول البحث الفن في حضارة وادي الرافدين، وركز على النحت في عصور ما قبل التاريخ كأحد اهم اصناف الفنون التي مارسها الانسان القديم ، كما سلط البحث الضوء على اسباب ظهور الفنون كالرسم والنحت والنقش ، وحاول الباحث ايجاد تفسيرات لبعض المظاهر الغير مألوفة التي اتسمت بها بعض القطع الفنية العائدة الى تلك العصور ، ثم وضح البحث مراحل تطور النحت عبر ادوار عصور ما قبل التاريخ في العراق القديم .

Abstract
The research dealt with art in the civilization of Mesopotamian, and focused on sculpture in prehistoric times as one of the most important types of arts practiced by ancient man. The research also shed light on the reasons for the emergence of arts such as painting, sculpture and engraving. Dating back to those ages, then the research explained the stages of the development of sculpture through the roies of prehistoric times in ancient Iraq.

المقدمة
أخذت الفنون حيزاً كبيراً من حياة الانسان منذ أقدم الحضارات ومنها حضارة وادي الرافدين، ولم يكن الفن آنذاك وسيله للإبداع وإظهار المواهب كما هو الآن بل كانت له غايات مختلفة كلياً تتعلق بسلامة الانسان ورزقه وأمانه وهذا كلما نشده من الحياة حينها.

عبّر الانسان القديم عن معتقداته الدينية بنحت التماثيل الصغيرة التي تقربه من الآلهة ، ليأمن غضب الطبيعة ولزيادة الخصب في ارضه وبالتالي وفرة محصوله ، وعبر عن استحضاره للقوة التي تمكنه من صيد الحيوانات المفترسة بطقوس كانت خاصة بالصيد ، تمثلت برسم الحيوانات المفترسة على جدران الكهوف او تجسيمها في منحوتات ليبدي سطوته وسيطرته عليها .

أي ان الفن الذي لم يطلق عليه الانسان القديم هذه التسميه كانت اغراضه تختلف كلياً عن اغراض في الوقت الحاضر إذ كانت اغراضه دينيه ونفسيه بحته ، لان بدائية الحياة آنذاك وقسوتها لم تكن تسمح للفرد بممارسة اعمالاً ترفيهية او اعمالاً تحاكي ذائقته الجمالية ، كما ان ادواته وألوانه جميعها اتسمت بالبساطة وهي مستمده من الطبيعة ، ويبقى العامل المشترك بين الفن القديم والحديث ان الاثنين كانا وسيله للتعبير عن دواخل الانسان وهمومه ، لذلك استمر الفن ووجد حينما وجدت الحياة وتطور بتطورها وباستقرار الانسان واكتسابه للأمان ، فبدأ في نهاية العصور التاريخية يتخذ أشكالاً جمالية وهذا ما ركز عليه البحث .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

مشكلة البحث

رصد البحث بدايات ظهور الفنون كالرسم والنحت والنقش على جدران الكهوف ، كما وضح مصادر الخامات والالوان المستخدمه في ممارس تلك الفنون قديماً ، وشرح سمات التقدم في القطع الفنيه في كل مرحله من مراحل تطور الانسان القديم .

اهداف البحث

ليطلع القاريء الكريم على جوانب ثقافيه من حياة سكان بلاد وادي الرافدين ، فبالرغم من بدائية الحياة الا انه خلق من الطبيعة ادواته التي يبدع فيها ويعبر عن مكنوناته الفنيه وتطلعاته الثقافيه.

حدود البحث

الحدود الزمانية وهي عصور ما قبل التاريخ ، والحدود المكانية بلاد وادي الرافدين ، والبشرية وهم سكان بلاد وادي الرافدين .

منهجية البحث

قُسم هذا البحث الى مقدمة وثلاث مباحث : درس المبحث الأول الفن ودوافع ظهوره في عصور ماقبل التاريخ ، وشمل على بعض تعريفات للفن كما سلط الضوء على الدوافع التي حدت بالانسان القديم ان يمارس الفنون مثل الرسم والنحت والزخرفة .

اما المبحث الثاني فكان بعنوان : المواد والالوان المستخدمة في فن عصور ماقبل التاريخ ، وفي هذا المبحث يجد القاريء اجابات على جميع التساؤلات حول مصادر الخامات والالوان التي استخدمها الانسان القديم في ممارسة فنونه .

والمبحث الثالث بعنوان : تطور النحت في ادوار حضارة وادي الرافدين : وفيه وضح الباحث التطور الذي طرأ على فن النحت في كل دور من ادوار وادي الرافدين وهي خمسه تمثلت بدور حسونه ، وسامراء ، وحلف ، والعبيد ، والوركاء . ثم ختم البحث ببعض الاستنتاجات وقائمة بالمصادر .

المبحث الأول: الفن ودوافع ظهوره في عصور ما قبل التاريخ

تركز وجود السكان في القسم الشمالي من العراق (بلاد وادي الرافدين) لأسباب تعلقت بالمناخ والأرض في العصر الحجري الحديث الذي بدأ بحدود السبعة آلاف سنة قبل الميلاد ، وأستمر لغاية ظهور الكتابة والتحول الى العصور التاريخية بحدود الثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد ولغاية الخمسة الاف سنة قبل الميلاد ، وسمي بالحجري لان الانسان لم يستخدم سوى الحجارة فيه سواءً في المسكن أو ادوات الصيد او الأواني (١) .

ان المتتبع للفنون البدائية للأنسان القديم كالرسم والنحت يلاحظ الصفاء والنقاء في نظرته للحياة ، وهي الروح التي حملها انسان كان متحداً مع الطبيعة ومتفاعلاً معها ، ومستلهماً جميع اصناف حياته من الملاحظه لما حولة دون شوائب ، " إذ عبروا عن وجودهم واحاسيسهم بما تركوه لنا من نقوش ساعدتنا في الغوص الى عمق الانسان القديم وبما كان يتكبده من صراعه من اجل البقاء ومحاربة القوى العنيدة التي خضع لها وشعر امامها بضعف وقلة حيلة " (٢) .

وكون الفن هو ترجمة حية للواقع الذي يعيشه الانسان بتفاصيله المختلفه او هو محاولة للتعبير عن مواقف الانسان من حيث مشاعرة وافكاره (٣) ، لذلك نجد ان ايمان الانسان القديم ببعض المعتقدات الدينية جعله يتخذ لها رموزاً بالنحت لتحميه من غضب الطبيعة او لتدر عليه الرزق ، فكانت الرموز الدينية كالزقورات والمعابد وما فيها من نحت ورسوم ارتقت الى مستوى الفن ، او ما عثر عليه من تماثيل في المقابر وجميعها لها دلالات دينية تتعلق بفكرة الحياة ما بعد الموت هي ابرز معالم حضارة وادي الرافدين (٤) .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

لعب الفن دوراً مهماً في نقل صورة حقيقية عن طريقة تفكير الانسان القديم ومعتقداته وتكوينه النفسي والثقافي في عصور سبقت الكتابة ، فجعل تاريخ الحضارة كأنما مرئياً ، ومنذ ان ادرك الانسان وعيه الثقافي والنفسي فسر ذلك الوعي بلغة النظر فكان الرسم والنحت والحفر واللون ، فترجم الحدث او الظاهرة التي تعايش معها او الفكرة التي آمن بها بأثر فني (٥) .

بدأ فن النحت في اول اشكاله بصناعة تماثيل صغيرة من الصلصال والخشب والعظم والعاج ، وكانت تمثيل لشكل الانسان والحيوان على حدٍّ سواء ، دون مراعاة التفاصيل ودون بلوغ العمل حد الاتقان ، شُكلت بشكل بدائي وعشوائي دون ابراز ملامح للرأس او الوجه ، بينما يلتصق الساقان ببعضهما او يفصل بينهما حز ضيق بغرض تماسك التمثال ، كما ظهر فن الزخرفة والرسم مصحوباً لصناعة التماثيل ، وأول تطبيق لها على اسطح الاواني الفخاريه إذ خطت اشكال هندسية او لحيوانات او صور القوارب وقد رسمت ايضاً بشكل مبسط ، إذ كانت لا تتجاوز الخطوط الرفيعة ،أي ان الرسمه كانت اشبه بتخطيط منه الى شكل فني متكامل (٦).

توصل المنقبون والاثاريون الى جوانب متعددة اجتماعية وثقافية في حضارة وادي الرافدين من خلال نتاجات افرادها الفنية ، فمثلاً كشفت رسوم انسان العصور الحجرية القديمه عن مجتمع اعتمد كلياً على الصيد ، بينما انتقل الى الزراعة في العصر الحجري الحديث ، ولزيادة ووفرة المحصول التجأ الى عبادة الالهة الام وهي عبارة عن دمى مضخمة الاعضاء الانثوية (٧) ، اعتقد انها احدى القوى الخلاقة بالطبيعة المسئولة عن الخصب والامطار اتي يحتاجونها لوفرة الانتاج ، فقدس انسان العصر الحجري القوى المنتجة وعبر عنها في شكل تمثال امرأة في حالة الحمل (٨).

عبّر الانسان في العصر الحجري القديم والذي اعتمد على الصيد عن ما اعتراه من احاسيس الخوف والقدسية والحب والتبجيل بالنحت ، لذلك وصلتنا قطع غريبة في تركيبها فحملت بعضها جسم انسان ورأس اسد مخيف اشبه والذي صنع من الحجر ، وهذا القطعة وغيرها من شبيهاتها في جوهرها مثلت تجسيد لمخلوقات كانت تحيط به ، ربما كان هذا التمثال كفيل بابعاد خطر بعض الحيوانات المفترسه او هكذا اعتقد ، وأحياناً نحت اشكال لحيوانات تحمل رؤوس افاعي واجسام حيوانات لها ارجل مصوره بعض الاساطير وكان مصدرها المعبد وجميعها منحوتات من الحجر(٩) ، لم تقتصر الوسائل على النحت والرسم في مواجهة ظروف الحياة القاسية وطبيعتها المخيفه وانما تعداه الى ممارسة طقوس السحر والشعوذة، تمثلت ممارساته بتقليد اصوات واشكال وحركات بعض الحيوانات ضاناً انها الوسيلة المناسبة لجذبها وصيدها (١٠) وربما هذا ما يفسر لنا اكتشاف بعض المنحوتات التي تحمل رأس انسان وجسد حيوان او العكس، او العثور على تماثيل نحتت بلا رأس لحيوانات ، وأخرى احصيت فيها عدد كبير من ضربات السهام وكانت تماثيل لأسود نحتت خصيصاً لرميها بالسهام ، كان هذا الطقس يعطي الانسان القديم قوة في مواجهة الحيوان الحقيقي وسهولة صيده ، فلم يركز النحت في أول اشكاله على الجانب الفني بقدر الجانب المعنوي ، لذلك وصلتنا منحوتات بسيطه في هيأتها واحيانا من غير رؤوس وآذان واعين ، بل اكتفى النحات بتشكيل الجسد لتوجيه السهام له (١١).

كما استخدم الرسم كوسيلة اخرى الى جانب النحت لترجمة معتقداته ، فوصلتنا على سبيل المثال رسوم صورت رقص القبائل قبل الصيد ، وهو طقس اتبعه الانسان القديم كان يزوده بالقوة ، فضلاً عن رسوم لحيوانات على جدران الكهوف اعطته الشعور بالامان والانتصار عليها ، وعرفت تلك الرسوم بالاشكال الظلية لليد بقرب الرسوم الفعليه ، أي انها نتجت عن انطباع اليد اثناء الرسم ، فنتج فن تمثل بغمس اليد في

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

مادة ملونه ثم طباعتها على الجدران ، ويذهب بعذ العلماء الى احتمالية ان كثرة طباعة الايادي على الجدران ربما رمزت الى ملكية المكان ، او الى القوة المتمثله بالكثرة (١٢) .

يبدو مما سبق ان الفن كالرسم والنحت لدى الانسان القديم بُنيّ على الملاحظة بالدرجة الاولى ، أي ملاحظة ماحولة ، لذلك كانت الطبيعة وما احتوته ، مادة الفنان القديم الاولى ولكن لكي يعطي لتلك المنحوتات التي مثلت الاله أهمية وقيمة غير من اشكالها وابرز وضخم بعض اجزاء منها خاصة تلك المسئولة عن الخصب والحياة ، او ربما يعود سبب ذلك الى بدائية المواد المستخدمة في النحت مما جعل النحات غير دقيق في ابراز الملامح او الخطوط الرفيعة للقطعة الفنية المنحوته .

المبحث الثاني: المواد والالوان المستخدمة في فن عصور ماقبل التاريخ

كان الطين هو المادة الاساسية للنحت في اول ظهوره ، ومرت عملية النحت بعدة مراحل منها الدلك والطلاء والتلوين ، والدلك هو لغرض تكوير شكله وجعل سطح القطعة لماعاً وتمت تلك العملية بقطعة من الجلد او كتله من الحجاره الناعمة بعد جفاف الطين قبل التسخين او بعده ، كما اخفيت الحفر والانحناءات بآله حادة ، والطين المفخور او (التراكوتا) كان احد اقدم الخامات المستخدمه في النحت ، وكان يفخر بالأفران الخزفية بدرجات حرارة عالية ، بعد تشكيله بالهيئه المطلوبة و من سمات هذه الطريقه، سهولة التشكيل ، ووفوة تحملها اذ لاتتعرض للتلف او التآكل ، لكنها قد تتعرض للكسر في حالة تصادمها مع جسم اخر (١٣).

أما الطلاء فيحّضر من الطين المصفى مضافاً اليه القليل من الماء لتحويله الى معجون مخفف ثم يطلى به سطح التمثال وعندما تمتليء المسامات والشقوق يتحول الى الملمس الناعم ، صُنع الطلاء غالبا من نفس طينه القطعة المنحوتة وأحيانا اخرى من طينة مختلفة ويوضع على التمثال قبل ادخاله في كورة النار ليكتسب درجه عاليه من الثبات ، والعكس حينما يضاف الطلاء الى القطعة بعد التسخين فأنه يزول عند تعرضه للماء (١٤) .

كانت الحجارة احدى الخامات التي استخدمها الفنان القديم ، على الرغم من انها تميزت بصعوبة وبطيء تشكيلها الا انها بالمقابل اكثر قوة ومتانة من الطين المفخور ، كما انها اكثر لمعاناً من النحاس والبرونز ، لذلك عمرت واستمرت الكثير من التماثيل التي نحتت بالحجاره لغاية يومنا هذا (١٥) .

الخشب هو الآخر من الخامات التي استخدمها الانسان القديم في النحت ، وبالرغم من قصر عمره لتأثره بعوامل الطبيعة مثل الرطوبة والحرارة وحشرة السوس ، الا انه تميز بوفرته اولاً وبسهولة استخدامه فلا يحتاج الى اضافات او افران لتشكيله (١٦) .

أُستخدم النحاس في نهاية العصر الحجري الحديث ، أقتصرت بداية استخدامه على صناعة مجموعات من الخرز الصغيرة المستخدمه في أغراض الزينة ، و مثاقب طويلة دقيقة استخدمت في ثقب حبات الخرز الحجرية ، ودبابيس طويلة استخدمت في خياطة الألبسة الجلدية أو الكتانية ، كما دخل في صناعة الاسلحة الصغير او ادوات الصيد وصنع منه كذلك ادوات النحت او الرسم ، وجاء استغلال النحاس الاحمر اكثر بكثير من النحاس الاصفر بسبب ليونته و سهولة طرقه ، ولكن ندرته في ارض بلاد وادي الرافدين ادت الى محدودية استخدامه (١٧).

ان تطور فن النحت وانتشاره ادى استخدام خامات اخرى مثل ، البرونز الذي استخدم بعد استخدام الطين المفخور بمدة طويلة ، إذ يرجع تاريخه الى العصر الحجري البرونزي بحدود ٣٠٠٠ق.م ، ويتكون البرونز من مزيج القصدير مع النحاس بنسب متفاوته ، وكانت الغاية من اضافة القصدير الى النحاس لتسهيل عملية الصب ، لان النحاس يستهلك كميات كبيرة من الغاز المنبعث اثناء عملية التصلب ، وباضافة القدير له ينتج

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

معدن أقوى ، يُصب البرونز على القطعه المنحوتة بعد تشكيلها من الطين ، وتميز بقدرته على التماسك والثني وعد التشقق او الكسر ، كما يمكن اعادة صبه مرات عديده(١٨).

استخدم النحاتون في بلاد وادي الرافدين التلوين الاسود في صبغ الرأس كناية عن الشعر ، واحيانا استخدم اللون الاحمر وكانت له مدلولات دينية ، خاصة بتلك المنحوتات التي كانت تدفن مع الاشخاص وكان الاحمر يرمز الى الموت ، اما التلوين فكان يجري بعدة طرق لعل اكثرها شيوعاً استخدام الاصباغ العضوية او المعدنية ، فالأصباغ العضوية تشمل عصير النباتات الذي يعطي اللون الاسود اذا كانت حرارة الكورة قليلة ومدتها قصيرة ، واذا كانت الحرارة شديدة ومدتها طويلة فأن الكاربون يحترق ويترك قليلاً من الرماد الابيض ويتواجد الكاربون النقي الذي يستخرج من اللون في ترسبات الفحم المتحولة وفي الفحم الحجري وفي مصادر غير عضوية (١٩).

تمت عملية الصبغ باللون الاسود كانت عن طريق حك المنطقة المراد تلوينها قبل وضعها بالكورة وفي هذه الحالة يحتاج الكاربون الى عامل لتثبيته كالصمغ ، اما اذا كان التلوين بعد وضع القطعة بالكورة فيجب ان تكون الحرارة ضعيفة ، وبصورة عامة فأن الصبغ باللون الاسود أستخرج من اصل عضوي مثل الكاربون النقي والمنغنيز والعظام المحروقة (٢٠) .

اما اللون الاحمر والبرتقالي والاصفر فانه يستخرج من اكاسيد الحديد ، وبمزج الوان متعددة تمكن الفنان القديم من الحصول على اللون البني او الاحمر المائل الى البني ،كما استخدمت الالوان الابيض وتدرجاته ، فقد لونت طبعات الايادي المنقوشة على الكهوف بألوان مقاربة للون بشرة الانسان (٢١) .

كما واجه الفنان القديم بعض الصعوبات في الحصول على عدد من الالوان منها الاخضر والازرق والبنفسجي ، وكانت تستخرج من اوكسيد المنغنيز او من النباتات ، كما استخدم اللون الارجواني ، وخلطت جميع الالوان بالدهون او خلاصة العظام واحياناً الدم لتظل محافظة على ثباتيتها ، بينما حفظت الاصباغ الجافة المسحوقه في انابيب صغيرة مصنوعة من العظام المفرغه كما استخدمت المدقات لسحق الاصباغ و الألواح لوضع الالوان عليها، وعادةً تصنع من الحجر او من عظام كتف الحيوانات ، واستخدمت قطع حادة من الخشب للحفر ثم ملئ تلك الحفر بالاصباغ، كما أستخدمت الفرشاة واحياناً اصابع اليد للتلوين (٢٢) .

وهذا يوضح ان الفنان في بلاد وادي الرافدين على الرغم من بساطة الادوات والالوان المتوفرة آنذاك الا انه لم يتخلى عن الجانب الجمالي والابداعي في عمله فحاول خلق مادة اوليه من الطبيعة ، وقد نجح في ذلك الى حد كبير خصوصاً بعد اكتشافه للمعادن .

المبحث الثالث: تطور فن النحت في ادوار ما قبل التاريخ

ظهر النحت في اول اشكاله في العصر الحجري الحديث وكان مقتصراً على النحت المدور لأشكال بشرية وحيوانية ، وتوصلت التنقيبات الى اكتشاف ما يقرب من خمسة آلاف دمية في قرية جرمو (٢٣)، ساعده على ذلك اختراعه لدولاب الفخار(٢٤) .

كان تطور النحت في بلاد وادي الرافدين بطيئاً وذلك لفقدان الوحدة السياسية وانفتاح حدوده على الخارج مما عرضه للغزوات تارة وللهجرات تارة اخرى ، فلم تشهد البلاد استقراراً سياسياً ولا اجتماعياً مما انعكس سلباً على التطور الثقافي فيها ، وبحدود الثلاثة الآف سنة قبل الميلاد ، نحت سكان بلاد وادي الرافدين لأول مرة تمثال انسان مجسم كاملاً من الحجر ، وعلى الرغم من كون النحت المجسم ظهر في نفس الوقت في وادي النيل وحضارة الاندلس ، مما صعب معرفة من كان له السبق في ذلك لاتصال الحضارات الثلاث ، ولكن من المؤكد ان انسان وادي الرافدين طور النحت المجسم كثيراً وكان له مجهود واضح في ذلك الفن (٢٥) .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تميزت المنحوتات التي عثر عليها في شمال العراق بكونها مفخورة فخراً خفيفاً ، وقسم آخر منها مطلياً باللون الاحمر ، وأظهر النحت لبعض الدمى بأن جعلها ممتلئة القوام وأخرى في حالة الحمل كرمز للخصب والإنجاب وقوى الطبيعة ، كما ظهرت منحوتات بدون رأس ويدين وساقين ، ولها عجز مضخم ، ومن الواضح جداً انها نحتت بدولاب الفخار ولم تنحت باليد ولم تستخدم في نحتها ادوات النحت وهذا يفسر سبب اتخاذها شكلاً هندسياً اشبه بالجرة اكثر من كونها ذات ملامح انسية (٢٦) .

امتاز النحت في العصر البرونزي المعدني أي في حدود الثلاثة الآف سنة قبل الميلاد ، بالتطور البطيء وكثرة الانتشار ، وسندرس تفاصيله ذلك اكثر من خلال اعطاء وصف للنحت والمنحوتات المكتشفه في ادوار عصور ماقبل التاريخ الخمسه التي اشتقت اسمائها من اسماء المواضع الاثرية التي اكتشفت فيها اثارها وهي بحسب التسلسل الزمني دور حسونة ، ودور سامراء ، ودور حلف ، ودور العبيد.

دور حسونه

سُميّ الدور الأول من ادور العصر الحجري الحديث بدور حسونة نسبة الى تل حسونه الصغير الذي يشغل مساحة مائتين متر مكعب وهو مكان اكتشاف الاواني الفخارية والادوات التي ميزت هذا الدور عن سواه ، وموقعه الذي يبعد على نحو خمسة وثلاثون كيلومتر جنوبي الموصل ، تعود اثارها الى تاريخ الفين وثمانمائة سنه قبل الميلاد (٢٧) تميزت القطع المنحوته في ذلك الدور برأسها المدبب المائل للخلف والعيون المائلة وعدم تناسق الاجسام (٢٨) ، ويعود ذلك بطبيعته الى البدائية في النحت فضلاً عن الادوات المستخدمة .

دور سامراء

أقترن دور سامراء بالاثار المكتشفه في منطقة سامراء في التل المعروف بتل الصوان الذي يبعد على نحو اثنا عشر كيلو متر من جنوب بلدة سامراء ، ويعود تاريخها الى مابين منتصف الالف السادس والالف الخامس قبل الميلاد (٢٩) .

دخل الرخام في صناعة المنحوتات في هذا الدور ، فضلاً عن استخدام الشذر والصدف ، فقد وصلتنا بعض المنحوتات حيث زينت رقابها بالقلائد من الشذر الازرق ، كما طعمت عيونها بالصدف ، واستخدم القار في تغطية الرأس كناية عن الشعر الاسود ، كما كان النحت اكثر دقه في ابراز معالم الجسم المنحوت عنه في دور حسونه (٣٠) .

وهكذا يتضح أن النحت في سامراء كان اكثر جمالية وتهذيب عن الدور الذي سبقه ، ويمكن تعليل سبب ذلك بالفارق الزمني بين ظهور دوري حسونه وسامراء ، هذا الفارق حمل معه عملية تطور في النحت .

دور حلف

ان تاريخ هذا الدور يعود الى خمسة الاف سنه قبل الميلاد ، وسمي بهذا الاسم نسبة الى تل حلف الواقع في شمالي سوريا (٣١).

اشتهرت مدينة حلف في عصور ماقبل التاريخ بكونها مركزاً تجارياً ربط بيط سوريا والعراق وفلسطين ، كما كانت مركزاً لعبادة الاله الأم التي صُورت بهيئة امرأة بدينة ، مبرزت الاعضاء الانثوية ، وجسمها مزين بخطوط كأنها وشم ، وعبدت على انها ترمز الى قوى الخصب والانجاب (٣٢).

لذلك تميز النحت في دور حلف بالتركيز على تضخيم بعض الاعضاء المسؤولة عن الخصب كالصدر والعجز والسرة البارزة والخصر الاهيف ، ووصلتنا بعض القطع المنحوته وهي بوضعية الجلسة القرفصية ، كما انها منعدمة الرأس مع احاطة الذراعان بالصدر في اغلبها (٣٣) وربما يكون سبب ذلك عائد الى كون تلك القطعة تمثل القربان للآله لذلك اخذت وضع القرفصاء وايضا حركة الايدي فهي تمثل التقديس .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

نُحتت في تلك المدة منحوتات مثلت الحيوانات الاليفة ، مثل الكلاب والاغنام والماعز و الثيران والفئران وبعض الطيور كالحمام ، ويُعتقد بان سبب نحتها هو لزيادة عددها لحاجة الانسان لها ، كما نحتت بعض اشكال لحيوانات مفترسه لكن باعداد قليلة بغاية التقليل من مخاطرها او السيطرة على الشبيه او حملها كتعويذه لتنتقل قوة ذلك الحيوان الى حامل التعويذه(٣٤).

دور العبيد

العبيد هو تصغير للعبد ، سُمي بهذا الأسم نسبة الى احد التلول الأثرية جنوبي العراق قرب أور ، غرب محافظة الناصرية ،بدأ ذلك الدور بحدود (٥٠٠٠-٤٥٠٠) ق.م وانتهى في تاريخ (٣٨٠٠) ق.م (٣٥).

عُدت منحوتات هذا الدور نقلة تاريخية مهمة ، إذ بدأ التطور يظهر على القطع المنحوته بعدما كانت قبل ذلك دمى طينيه شُكلت بأبسط صوره ، وسبب ذلك انفتاح سكان وادي الرافدين في ذلك العصر على مناطق مجاورة ونقل بعض من فنونهم او التأثر بها (٣٦) .

خلف لنا عصر العبيد الكثير من الاثار مثل دمية انثوية تحمل طفلاً بكلتا يديها على هيئة الرضاعة وهي بلا رأس ، ودمية اخرى ايضا لامرأة ذات رأس يشبه الافعى غير واضحة الملامح ، وقد صب رأسها بالقار كناية عن الشعر الأسود وهي ايضا غير متناسقة الاجزاء ، وكذلك على هيئة رجل أيضا له رأس يشبه الافعى واضعاً يداً على صرته واخرى حمل فيها عصا ، وله سيقان غير متناسقة ، رغم ابراز اصابع القدم بشكل واضح (٣٧).

دور الوركاء

سمي كذلك نسبة الى مدينة الوركاء وهو الدور الخامس من ادوار العصر الحجري المعدني ، وعصر الوركاء الذي قسم الى ثلاث ادوار وهي القديم والوسيط والحديث وهو مايطلق عليه ايضا بالعصر الشبيه بالتاريخي ، وبرز عصر الوركاء حين قطن الناس تلك المنطقة بحدود الالف الخامس قبل الميلاد ، وقسم الاثاريون دور الوركاء الى سبعة ادوار تاريخية للمكتشفات الاثارية او طبقات الارض التي عاش فيها سكان ذلك العصر ، وتلك الادوار بدورها قسمت الى طبقات ثانوية بلغت الاثني عشرة طبقة ومن تحتها ثمانية عشر طبقة جميعها سبقت العصور التاريخية (٣٨).

اخذ النحت في عصر الوركاء اشكال فنية متقنة الصنع على الحجر بشكل واضح اذ ابرز انحناءات الجسم بدقة كالعضلات وملامح الوجه ، نسوة ذات أجسام ممتلئة وأرداف كبيرة وكان الهدف من هذه الدمى تكريس أهمية المعتقدات الخاصة بالخصب والإنماء ، ولعل اشهر ما وصل الينا من منحوتات ذلك العصر هي (مسلة صيد الاسود) التي مثلت مشهد صيد الاسود بالنحت البارز وهي قطعة حجرية ، فضلاً عن قطعة مثلت رأس امرأة وهي من الرخام الابيض بالحجم الطبيعي ، وشُكلت العينان والحاجبان من حجر اللازورد والصدف (٣٩) ، وقطعة اخرى مثلت الاناء النذري ، أي المستخدم للنذور في المعابد وميزة هذا الاناء انه منحوت بمشاهد دينية خاصة بالكهنة والحيوانات مع رمز الالهة عشتار وهو ايضاً مصنوع من الرخام وطوله اكثر من ثلاثة اقدام ،وهو أقدم اناء ديني من حجر منحوت تم اكتشافه في العراق يعود الى تاريخ الالف الثالث قبل الميلاد (٤٠) وهو يستخدم لطقس الزواج المقدس في عيد رأس السنة في بلاد وادي الرافدين (٤١) .

ركز الانسان القديم على الخصب والانجاب كثيراً وصنع لذلك الدمى الكثيرة للمعبد ولخارجه فيما بعد عند انتشار النحت وذلك لان الاولاد مثلوا للأسرة العراقية القديمة كسب مادي إذ يزيدون من انتاجها وثرائها لانهم يؤدون الاعمال بجد ونشاط على هيئة العبيد لذلك كلما ازداد الاولاد تحسنت الاسرة اقتصادياً ، فكان تعدد الزوجات سمه بارزة ومألوفه لدى سكان وادي الرافدين (٤٢) .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

شهد عصر فجر السلالات (٤٣) وصول الانسان السومري الى نحت هيئة الرجل او المرأة بشكل متكامل.
يبدو مما سبق ، ان النحت وجد لاغراض دينية بحته ، وليأمن الانسان القديم مخاطر الطبيعه والحيوانات المفترسه ، فضلاً عن ممارسته للشعوذه التي احتاج معها الى ادوات ، كالتماثيل وبعض النقوش ، ولكن تطور حياته الاجتماعيه بتطور معيشته جعله يلتفت الى النحت كفن يمارسه معبراً عن نضوجه الثقافي ، لذلك بمرور الوقت عبر الادوار التاريخيه التي ذكرناها، ومع ماحمله كل دور من تطور معيشي واضح معه اقترب الانسان الى العصور التاريخيه وعصور دويلات المدن ، نلاحظ تطور الفن بكل اصنافه ولاسيما النحت فدخلت عليه مؤثرات جماليه بعدما كان اشكالاً رمزسه تخلو احياناً من الملامح ، ساعد في ذلك التطور الانفتاح الثافي على البلدان المجاوره ، والذي هو كاحد مقتضيات التطور الاقتصادي ، والتبادل التجاري.

خاتمة

مثّل ظهور المنحوتات في العصر الحجري الحديث أحد مظاهر التطور الفكري والحضاري الذي رافق الانسان القديم في ذلك العصر ، تمثل ذلك التطور ببدايات تبلور المعتقدات الدينية ، وكان الانسان قبلها يعبد قوى الطبيعة ليأمن غضبها ، من دون خوضه في التفكير ببعض المعتقدات الدينية مثل الموت والعالم السفلي ، ومستقر الروح بعد الموت ، فضلاً عن ظهور المناسبات والاعياد الدينية .

كان لاختراع دولاب الفخار نصيب كبير في انتشار فن النحت ، فقد نحت الانسان القديم الالهه التي عبدها في دولاب الفخار ، والى سبب ذلك ربما يعود عدم انتظام اشكالها وبروز بعض اجزائها ، فلم تكن القطعة المنحوته يدوياً بالكامل فقد نحتت عن طريق دولاب الفخار ثم بُرزّت بعض اجزاء منها يدوياً .

تضافرت عدة اسباب امكن للباحث رصدها توفرت في الانسان القديم مكنته من ممارسة فن النحت وتطويره لاحقاً ، حاجته للتجسيم مع غياب ادوات ذلك كالرسم مثلا لعدم توفر المادة الاولية ، ولان الانسان في ذلك العصر توفرت له خامات محدوده مثل الطين و الحجر لذلك ظهر فن النحت وفن النقش على الحجر ، من العوامل الاخرى التي تظافرت له هو قوة الملاحظة بسبب معيشته في الطبيعة وقوة نظره لانه اعتاش على جمع القوت والصيد لذلك تدربت عيناه على النظر لمسافات طويلة ، وبالتالي تولدت لديه قوة التركيز ، فضلا عن قوته الجسمانية وهو الامر المطلوب ايضاً في عملية النحت خصوصاً مع بدائية مواد النحت مما يزيد العمل صعوبة وتعقيد .

كان المعبد في عصور ماقبل التاريخ هو المركز الديني والثقافي ، فبدايات التدوين في المعبد والنحت ظهر ليلبي حاجات المعبد من التماثيل والاواني سواء المستخدمة للعبادة او التي تدفن مع الموتى ، وبدأ النحت المجسم في عصر الطبقة الرابعة في الوركاء ومثل ذلك نقلة فنية مهمة للفنان العراقي القديم.

الهوامش:

(١) طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، ط٢، دار الوراق ، بغداد، ٢٠١٢، ص ٣٨وص ١٧٥-١٧٧.

(٢) احمد ابو زيد ، اصوات من الماضي ، مجلة عالم الفكر ، م١٠،العدد ١، ١٩٧٩ ، ص ١٩٧.

(٣) توماس مونرو ، التطور في الفن ، ترجمة محمد علي قطب ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ج١، ص ٣.

(٤) توماس مونرو، التطور في الفن ، ص ٧.

(٥) سليمان التكريتي ، القيم الجمالية في الفن ، مجلة افاق عربية ، العدد ٤، كانون الأول ١٩٧٦، ص١٠٩.

ISSN-2536-0027

(٦) عبد العزيز صالح ، الشرق الأدني القديم ، مكتبة الانجلو مصرية ، ٢٠١٢ ، ص ٤٣ .
(٧) ارنست فشر ، الاشتراكيه والفن ، ترجمه اسعد حليم ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٧٣، ص ١٣.
(٨) ارنست فشر ، الاشتراكية والفن ، ص١٣.
(٩) ادري بارو ، سومر فنونها وحضارتها، ترجمة عيسى سلمان ،سليم طه التكريتي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٧٩، ص ١٥١.
(١٠) اندريه ريتشارد ، النقد الفني ، ترجمة صياح الجهيم ، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، سوريا ، ١٩٧٨، ص ٣ ؛ ارنست فشر ، المصدر السابق ، ص ١٤.
(١١) نذير الزيات ، فن النحت ، ط٢، دار دمشق للطباعة والنشر ، سوريا ، ٢٠٠٠ ، ص٥٥.
(١٢) أرنولد هاوزر ، الفن والمجتمع عبر التاريخ ، ترجمة فؤاد زكريا ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧، ص ص ٢٢-٢٣.
(١٣) تقي الدباغ ، الفخار القديم ، مجلة سومر ، العدد ١٩، ١٩٦٤، ص ٩٤ ؛ حازم عبودي السعيدي ، التمثلات الفلسفية في الاعمال الفخارية النحتيه لحضارتي العراق ومصر القديمتين ، مركز الكتاب الاكاديمي ، الاردن ، ٢٠١٨، ص ١٨٩
(١٤) تقي الدباغ ، الفخار القديم ، ص٩٤ .
(١٥) نريمان ثامر ، مراحل تطور فن النحت في العالم ، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان ، كلية الاداب واللغات، قسم الفنون ، ٢٠١٨ ، ص ٢٨.
(١٦) نريمان ثامر ، مراحل تطور فن النحت في العالم، ص٢٨.
(١٧) عبد العزيز صالح ، الشرق الأدني القديم ، ص ٤٦ .
(١٨) مارتن ليفي ، النحاس والبرونز في بلاد مابين النهرين ، مجلة النفط والتنمية ، العدد ٧-٨، نيسان ، ١٩٨١، ص ١٣٣؛ نريمان ثامر ، المصدر السابق، ص ٢٧ .
(١٩) تقي الدباغ ، الفخار القديم، ص ٩٥ .
(٢٠) تقي الدباغ ، الفخار القديم، ص ٩٥؛ هارولد بيك ، جون فلير ، الازمنة والأمكنة ، ترجمة محمد السيد غلاب، مؤسسة سجل العرب ، مصر ، ١٩٦٢، ص٨٨.
(٢١) وليد محمود الجادر ، الانسان والفن البدائي ، مجلة الاكاديمي ، العدد ١، ١٩٧١، ص١٩.
(٢٢) جيمس هنري برستد ، انتصار الحضارة ، ترجمة احمد فخري ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩، ص ٣٢.
(٢٣) جرمو: سميت كذلك نسبة الى قلعة جرمو والتي تبعد مسافة ١١ كم من كركوك قرب چمچمال . للمزيد ينظر : احمد سوسة ،تاريخ حضارة وادي الرافدين، دار الحرية ، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٣٠؛ طه باقر ، المصدر السابق ، ٢١٨.
(٢٤) دولاب الفخار : اله استخدمت لصناعة الفخار بعدما كان يصنع يدوياً ، ويرجع تاريخ استخدامها الى دور العبيد او اقدم ، وكان في ذلك الوقت بطيء ثم تطور الى اسرع في دور الوركاء . للمزيد حول ذلك، ينظر : بهنام ابو الصوف ، ملاحظات حول نشأة دولاب الفخار وتطوره في العراق ، مجلة سومر ، العدد ٢١، ١٩٦٥،ص ١١٩.
(٢٥) اكرم شكري ، النحت السومري ،مجلة سومر ، عدد ١، ١٩٤٥ ، ص ١٣١ .
(٢٦) اكرم شكري ، النحت السومري ، ص ١٣١ .
(٢٧) طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، ص ٢٣٢.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(٢٨) اسماعيل حجارة ، دمى من كالينج اغا ، مجلة سومر ، العدد ٢٥، ١٩٦٩، ص ٣١ .
(٢٩) احمد سوسه ، تاريخ حضارة وادي الرافدين ، ص ١٣٣.
(٣٠) احمد سوسه ، تاريخ حضارة وادي الرافدين ، ص ١٣٤؛ اسماعيل حجارة ، المصدر السابق ، ص ٣١.
(٣١) احمد سوسه ، تاريخ حضارة وادي الرافدين ، ص ١٣٦.
(٣٢) احمد سوسه ، تاريخ حضارة وادي الرافدين، ص ١٣٧.
(٣٣) Ann Perkins ,the Comparative Archaeology of Early Mesopotamia Chicago ,١٩١٩,p٣٢.
(٣٤) P.Singh ,Neolithic Cuiture Western Asia,١٩٧٦,p١٤١.
(٣٥) احمد سوسه ، تاريخ حضارة وادي الرافدين، ص ١٤٠.
(٣٦) احمد سوسه ، تاريخ حضارة وادي الرافدين ، ص ١٤٠.
(٣٧) احمد سوسه ، تاريخ حضارة وادي الرافدين ،ص ١٤١-١٤٢.
(٣٨) للمزيد ، ينظر : فرج بصم جي، الوركاء، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٦٠، ص ٥-٦.
(٣٩) يقول اندرية بارو عن الرأس :" ليس من باب المبالغة ان نقول بأننا حصلنا هنا على واحدة من النقاط السامية لعبقرية الإنسان الخلاقة " . اندري بارو ، سومر فنونها وحضارتها ، ص١١٧.
(٤٠) . اندري بارو ، سومر فنونها وحضارتها ، ص ١٢١.
(٤١) طقس الزواج المقدس : هو من الطقوس المهمة لدى سكان بلاد وادي الرافدين لانه يتعلق بالخصب والنماء، يجري في المعبد بمشاركة كاهن الاله الاعظم والكاهنه العليا ويلعبون دور الاله انانا أي عشتار الهة الحب وزوجها تيموز ، وبزواج الاثنين او اتصالهما يعم جميع البلاد الخير والنماء لذلك سمي الزواج المقدس ، وليس بالضرورة يكون القائمين عليه داخل الغرفة المقدسة بشر فلربما في بعض الاحيان يكونون تماثيل . ينظر:
– Douglas Frayne , Notes on the Sacred Marriage Rite, Bibliotheca Orientalis ,١٩٨٥, p.١٤.
(٤٢) ول .ديورانت ، قصة الحضارة ، ترجمة زكي نجيب محمود ، ج١ ، دار الجيل للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٥٦ ، ص ٧٢.
(٤٣) عصر فجر السلالات او ديولات المدن : تمتد هذا العصر في المدة (٣٠٠٠-٢٤٠٠) وسمي كذلك لانه شهد ظهور اولى السلالات الحاكمة المتمثله بدويلات المدن السومرية ، وكان الحكم ينتقل وقتذاك في السلالة الحاكمة من الاب المؤسس الى الابن من بعده . ادري بارو ، سومر فنونها وحضارتها ، ص ١٤٣.

قائمة المصادر

١- الكتب العربية

- احمد ابو زيد ، اصوات من الماضي ، مجلة عالم الفكر ، م١٠،العدد ١، ١٩٧٩ .
- احمد سوسة ،تاريخ حضارة وادي الرافدين، دار الحرية ، بغداد، ١٩٨٣ .
- ادري بارو ، سومر فنونها وحضارتها، ترجمة عيسى سلمان ،سليم طه التكريتي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٧٩.
- ارنست فشر ، الاشتراكيه والفن ، ترجمه اسعد حليم ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٧٣.

- أرنولد هاوزر ، الفن والمجتمع عبر التاريخ ، ترجمة فؤاد زكريا ، ج١، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧.
- اندريه ريتشارد ، النقد الفني ، ترجمة صياح الجهيم ، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، سوريا ، ١٩٧٨.
- بهنام ابو الصوف ، ملاحظات حول نشأة دولاب الفخار وتطوره في العراق ، مجلة سومر ، العدد ٢١، ١٩٦٥ .
- توماس مونرو ، التطور في الفن ، ترجمة محمد علي قطب ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ج١ .
- جيمس هنري برستد ، انتصار الحضارة ، ترجمة احمد فخري ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩.
- حازم عبودي السعيدي ، التمثلات الفلسفية في الاعمال الفخارية النحتيه لحضارتي العراق ومصر القديمتين ، مركز الكتاب الاكاديمي،الاردن ، ٢٠١٨.
- طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، ط٢، دار الوراق ، بغداد، ٢٠١٢ .
- عبد العزيز صالح ، الشرق الأدني القديم ، مكتبة الانجلو مصرية ، ٢٠١٢ .
- فرج بصم جي، الوركاء، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٦٠.
- نذير الزيات ، فن النحت ، ط٢، دار دمشق للطباعة والنشر ، سوريا ، ٢٠٠٠ .
- هارولد بيك ، جون فلير ، الازمنة والأمكنة ، ترجمة محمد السيد غلاب، مؤسسة سجل العرب ، مصر ، ١٩٦٢ .
- ول .ديورانت ، قصة الحضارة ، ترجمة زكي نجيب محمود ، ج١ ، دار الجيل للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٥٦ .

٢- الكتب الاجنبيه

-Ann Perkins,the Comparative Archaeology of Early Mesopotamia Chicago ,١٩١٩,p٣٢.

-P.Singh, Neolithic Cuiture Western Asia,١٩٧٦,p١٤١.

-Douglas Frayne, Notes on the Sacred Marriage Rite, Bibliotheca Orientalis ,١٩٨٥, p.١٤;

٣- الرسائل الاكاديمية

- نريمان ثامر ، مراحل تطور فن النحت في العالم ، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان ، كلية الاداب واللغات ، قسم الفنون ،٢٠١٨ .

٤- المجلات

- مجلة افاق عربية ، العدد ٤، كانون الأول ١٩٧٦.
- مجلة الاكاديمي ، العدد ١، ١٩٧١.
- مجلة النفط والتنمية ، العدد ٧-٨، نيسان ، ١٩٨١.
- مجلة سومر ، عدد ١، ١٩٤٥ .
- مجلة سومر ، العدد ١٩، عام ١٩٦٤ .
- مجلة سومر ، العدد ٢٥ ،١٩٦٩ .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

إثار حق الشفعة في انتقال الملكية
(دراسة مقارنة)

م.م المصطفى داود سالم علوان
جامعة ذي قار كلية القانون
Almustafa٢٣@utq.edu.iq

المستخلص
تعتبر حقوق الشفعة من القضايا المهمة في مجال نقل الملكية، فهي أحد الاستثناءات لحرية التصرف في الملكية الخاصة وتكتسب دراسة هذا الحق أهمية بالغة لما له من آثار على البائعين والمشترين والمستفيدين.
وتتناول هذه الدراسة مقارنة بين القانون المدني العراقي والمصري بشأن حق الشفعة وآثاره على عمليات نقل الملكية وتتناول الدراسة تعريف حق الشفعة، وشروط ممارسته، وطريقة إعمال هذا الحق، والآثار المترتبة على هذا الحق. كما تسلط الضوء على أوجه الاختلاف والتشابه بين القانونين في هذا الصدد.
وخلصت الدراسة إلى أن هناك العديد من أوجه التشابه بين القانونين بشأن حق الشفعة، إلا أن هناك اختلافات في التفاصيل والجزئيات. وتوصي الدراسة بضرورة تطوير التشريعات المنظمة لحق الشفعة بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على التوازن بين مصالح جميع الأطراف.

المقدمة
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين ابي القاسم محمد وعلى إله وصحبة وسلم تسليماً كثيراً.
الشريعة الإسلامية هي أساس هذا الحق، وهي مستمدة من اجتهادات الفقهاء، وهي المصدر الذي يستمد منه القانون الشرعي والتشريعات الشرعية، ومنها القانون العراقي والمصري وعدة تشريعات أخرى وهو تقييد استثنائي لحرية التملك والتعاقد والتصرف، لأنه بمقتضاه يغري المشتري بالتخلي عن العقار الذي اشتراه ويصبح البائع طرفاً في عقد مع غير من باعه له، وفي الوقت نفسه لا يناقش في أموره وشروطه ولا يشارك حتى في انعقاده وذلك لأنه يكتشف ويؤدي ذلك إلى حق نقل الملكية، وهذا من حقوق الملكية.
وحقوق الملكية هي أحد الموضوعات الأساسية في القانون المدني التي تحكم العلاقات بين الأفراد في المجتمع. ومن بين هذه الحقوق حق الشفعة الذي يعرف بأنه" الحق الممنوح للشريك أو الجار في تملك العقار المبيع بنفس الثمن وبنفس الشروط المتفق عليها بين البائع والمشتري الأجنبي". وتكمن أهمية هذا الحق في أنه يحافظ على سلامة الملكية وتماسك المجتمع.
والغرض من هذه الدراسة هو تحديد أثر حق الشفعة على نقل ملكية العقارات من خلال مقارنة بين قانوني القانونين المدني العراقي والمصري وستتم دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين هذين القانونين بشأن حق الشفعة، وكذلك الأحكام والشروط التي تحكم هذا الحق في كلا البلدين وتحلل الدراسة أيضًا تأثير ممارسة حق الشفعة على نقل ملكية العقار وأثره على الأطراف المعنية.
مشكلة الدراسة
إن مسألة الامتيازات وأثرها على عمليات نقل الملكية موضوع مهم في القانون المدني العراقي والمصري، ففي القانون المدني العراقي، يتم تناول الامتيازات وأثرها على عمليات نقل الملكية في المادة ١٤٧ من

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

القانون المدني، بينما ينظم القانون المدني المصري الامتيازات وأثرها على عمليات نقل الملكية وفقاً للمادة ١٤٨ من القانون المدني المصري.

وتثير هذه المسألة عدداً من التساؤلات منها:

١. ماهي الشفعة وماهي طبيعتها القانونية وهل هي حق شخصي او عيني وما خصائصها؟
٢. ما هو وقت ثبوت وإجراءات وأثار الشفعة المترتبة لانتقال الملكية؟
٣. مدى تشابه واختلاف تنظيم حق الشفعة وتأثيره في انتقال الملكية؟

أهمية الدراسة

يحظى البحث في الشفعة وأثرها على عمليات نقل الملكية بأهمية كبيرة في القانون المدني العراقي والمصري فالشفعة هو إحدى وسائل تنظيم عمليات نقل الملكية بطريقة قانونية وشرعية. ويختلف قانون الشفعة العراقي والمصري من حيث الأحكام والشروط الواجب توافرها لإثبات صحة الشفعة وأثره على عمليات نقل الملكية.

اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة حق الشفعة في انتقال الملكية بين القانون المدني العراقي والمصري، حيث يعتبر حق الشفعة من القضايا الهامة في مجال الحقوق المدنية، وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الأوجه المتشابهة والمختلفة في تطبيق حق الشفعة في كل من العراق ومصر، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية والأحكام القضائية ذات الصلة.

سيتم استعراض مفهوم حق الشفعة وأهميته في نقل الملكية، ومن ثم سيتم تحليل كيفية تطبيق حق الشفعة في كل من العراق ومصر، بما في ذلك الشروط والقيود المفروضة على ممارسة هذا الحق، والآثار القانونية لذلك، كما سيتم التطرق إلى أي تطورات قانونية أو تشريعية حديثة تتعلق بحق الشفعة في كلا البلدين.

منهج الدراسة

اعتمدنا في دراسة بحثنا هذا على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل النصوص والقواعد العامة الخاصة بموضوع البحث ومقارنتها بنصوص القانونين العراقي والمصري.

سبب اختيار موضوع الدراسة

تم اختيار موضوع الدراسة "حق الشفعة في انتقال الملكية" نظراً لأهمية هذا الموضوع في القانون المدني العراقي والمصري، يهدف البحث إلى إجراء دراسة مقارنة تحليلية لكيفية تنظيم حق الشفعة في انتقال الملكية في القانون المدني لكل من العراق ومصر، وذلك بهدف فهم الاختلافات والتشابهات بين النظامين القانونيين.

المبحث الأول

ماهية الشفعة

وموضوع الشفعة من الموضوعات التي تختص بالمعاملات المدنية حصراً، ويعتبر من موضوعات اكتساب الملكية، وهو محل جدل كبير في الفقه والفقه لأنه يعتبر مخالفاً لمبدأ سلطان الإرادة في العقد والتصرف والحيازة.

وبما أن أصل الشفعة ومرجعيتها هو الفقه الإسلامي، فالشريعة الإسلامية لا تحتاج إلى أي قانون أو فقه آخر، وهي الأصل المادي والتاريخي لنص وأحكام الرهن.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ولذلك لا يمكن أن نجد قانوناً مدنياً يدمج نظام الرهن في الحقوق المدنية التي يسنها سواء بالتأثير المباشر كما في قوانين الدول العربية والإسلامية خاصة، أو بالتأثير غير المباشر كما في قوانين الدول غير العربية وغير الإسلامية إلا إذا كان متأثراً بالشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: **تعريف الشفعة**

أولاً: تعريف الشفعة لغتاً

والفعل شفع مشتق من الفعل شفع، والشفاعة نقيض الوتر والشفاعة وهي الزوج. تَقُولُ: شَفَعَ يَشْفَعُ شَفْعًا إِذَا كَانَ وَتْرًا، وَتَشَفَّعَ بِكَ إِلَى عَدَدٍ مِنَ الْأَوْتَارِ حَتَّى يَصِيرَ زَوْجًا، وَالشَّفْعُ الزِّيَادَةُ، تَشْفَعُ لَكَ مَا تَطْلُبُهُ حَتَّى تَضُمَّهُ إِلَى مَا عِنْدَكَ فَتَزِيدَهُ، وَمِنْهُ اشْفَعْ، أي لما كان وتراً واحداً، ضُمَّ إليه ما زاد عليه وشفعه به. والشفاعة في الأملاك معروفة وهي مشتقة من الزيادة، لأن الشفيع يضم المبيع إلى الملكة ويشفع به، كأنه كان وتراً واحداً فصار زوجها، ويقال الشفاعة على رأس الإنسان. وذلك أن الدار إذا كانت بين جماعة مختلفة الحصص، فباع أحدهم نصيبًا واحدًا فما باعه لشريكه فيها ليس هو ذلك النصيب بل على رؤوسهم بالسوي[١].

وَشَفَعَ يَشْفَعُ شَفَاعَةً وَشَفَاعَةً، وَشَفَعَ يَشْفَعُ شَفَاعَةً وَشَفَاعَةً. فالشفاعة هي وصل شيء بشيء، وإضافة شيء إلى شيء، وكسب شيء بشيء، وكسب شيء بإضافة شيء، ومنه الشفاعة أيضاً الشفاعة، أي: أن يقوم شخص ذو حظوة أو وجاهة بقضاء حوائج الآخرين.

ثانياً: تعريف الشفعة في اصطلاح الفقهاء

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي تَعْرِيفِ الشُّفْعَةِ، فَعَرَّفَهَا عُلَمَاءُ الأَحْنَافِ بِأَنَّهَا: حَقُّ تَمَلُّكِ الشِّقْصِ عَنْ جِهَةِ الْمُشْتَرِي بِتَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي فِي الشِّقْصِ بِتَعْوِيضِ الْجَارِ عَمَّا تَلِفَ بِهِ. [٢].

بينما عرفها المالكية الشفعة استحقاق شريك أخذ ما عوض به شريكه من العقار بثمنه او قيمته[٣].

اما الشافعية عرفها بأنها حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك بعوض[٤].

وكذلك عرفها الحنابلة بانها استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكة المنتقلة عنه من يد من انتقلت الية بعوض مالي بثمنه الذي استقر علية العقد [٥] اما عرفها الشيعة الامامية بانها استحقاق الشريك الحصة المبيعة في شركته ولا تثبت لغير الواحد وموضوعها مالا ينقل ويشترط قدرة الشفيع على الثمن وإسلامه[٦].

ثالثاً: تعريف الشفعة في القانون

تعددت التعريفات وفق التشريعات والقوانين للشفعة التي تنتمي أليها وفق الاتي: -

وقد عرّفت المادة ١١٢٨ من القانون المدني العراقي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥١ الشفعة بأنه الحق في اكتساب ملكية العقار المبيع، حتى لو كان المشتري مجبراً على دفع الثمن والتكاليف العادية [٧].

وتحدد المادة (المادة ٩٣٥) من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لعام ١٩٤٨ الترخيص الذي يسمح ببيع العقار نيابة عن المشتري بالشروط المنصوص عليها[٨].

وقد عرفت تشريعات أخرى بتعاريف متقاربة ومطابقة لقانون المدني العراقي منها قانون المعاملات المدنية السودانية [٩] والقانون المدني الأردني [١٠] هو حق تملك العقار المبيع او بعضه ولو جبراً علي المشتري بما قام علية الثمن والنفقات.

كَمَا يُفْهَمُ مِنْ هَذِهِ التَّعْرِيفَاتِ أَنَّ الشُّفْعَةَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي حَالَةِ بَيْعِ الْعَقَارِ الْمُشْتَرَكِ وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي إِقَامَةِ الشَّفِيعِ مَقَامَ الْمُشْتَرِي فِي تَمَلُّكِ الْعَقَارِ وَشِرَائِهِ وَإِعْطَاءِ الْأَوْلَوِيَّةِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ يَرْغَبُ فِي تَمَلُّكِ الْعَقَارِ الْمُتَنَازَعِ فِيهِ وَحَلَّ مَحَلَّ الْمُشْتَرِي، وَبِتَعْبِيرٍ آخَرَ أَنَّهُ بَعْدَ أَنْ حَلَّ الشَّفِيعُ مَحَلَّ الْمُشْتَرِي فِي تَمَلُّكِ الْعَقَارِ يَثْبُتُ لَهُ مِلْكُ الْعَقَارِ بِالشُّرُوطِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا شَرْعًا.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

والسبب في ذلك هو الرغبة في منع الضرر الذي يتوقع أن يلحق بالمنتفع من مشاركة أو مجاورة أشخاص آخرين غير مرغوب فيهم في العقار.

وغالباً ما تكون مثل هذه الشراكات مصدر ضرر، فإذا أراد أحد الشركاء بيع حصته أو نصيبه من العقار كان الشريك الآخر أحق بذلك من الأجنبي. وعليه أن يدفع الثمن وجميع التكاليف الأخرى المترتبة عادة على البيع.

المطلب الثاني: **الطبيعة القانونية للشفعة وخصائصها**

اولاً: الطبيعة القانونية للشفعة

فَذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى أَنَّ الشفعة حَقٌّ شَخْصِيٌّ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ حَقٌّ بَاطِنٌ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ حَقٌّ مُخْتَلِطٌ بَيْنَ الْحَقِّ الشَّخْصِيِّ لِلْمُشْتَرِي وَالْحَقِّ الْبَاطِنِ فِي الْعَيْنِ، وذهب آخرون إلى أن الشفعة حق شخصي، وهذا لا يعني أنه حق شخصي يقابل حقًا باطنيًا، وإنما هو حق يتعلق بذات المشتري، ولا يمكن التنازل عنه أو نقله إلى شخص آخر، ولا يمكن أن يكون باسم دائني المشتري[١١].

أما الفريق الآخر الذي يرى أن الشفعة حق عيني وأن أساس هذا الحق هو الحق العيني فيما يتعلق بملكية العقار، فإن الحق العيني ينشأ من ملكية العقار نفسه وينتقل من مالك للعقار إلى آخر بنقل العقار من شخص إلى آخر. وبما أن الحقوق العينية تنشأ من ملكية العقار نفسه وتنتقل من مالك للعقار إلى مالك آخر عن طريق نقل العقار من شخص إلى آخر، فإن محاكم المنطقة التي تم فيها شراء العقار تثبت الاختصاص القضائي عندما يرفع المشتري دعوى يطالب فيها بحقوق عينية في العقار.

وتذهب آراء أخرى إلى أن الشفعة ليس حقاً شخصياً محضاً ولا حقاً في مكان بعيد محض، وإنما هو حق ذو طبيعة مختلطة، فهو من ناحية حق واقع في ملك، ومن ناحية أخرى لا يتعلق بالمستفيد إلا إذا كان مستنداً إلى اعتبارات شخصية للمستفيد نفسه، وأن الشفعة حق في مكان بعيد أينما كان العقار والرأي الراجح هو أنه لا يمكن اعتباره حقاً في المكان البعيد الذي يخضع له بصرف النظر عن مكان وجود العقار. وينص القانون المدني العراقي بوضوح على أن الحيازة والعقد والالتصاق من طرق اكتساب حقوق الملكية بين الجيران[١٢].

الحجز هو حق فيما يتعلق باستخدام هذه الوسيلة ولا يُمنح إلا لمن تتوافر فيه مؤهلات الشفيع. ويمنح هذا الحق للأشخاص الذين مُنحوا هذا الحق على وجه التحديد كحق شخصي في ملكية البضائع أو في حق تحصيل الديون.

وهناك رأي تشريعي اخر حيث لم يحذو المشرع المصري حذو المشرع العراقي ويرى الشفعة ليست بحق وانما هي رخصة للشفيع فله ان يأخذها او يتركها بحيث لا يجبر عليها ولا يجوز الا في العقار وهو ما ورد في المادة ٩٣٥ من القانون المدني المصري [١٣] وكذلك القانون الجزائري حسب المادة ٧٩٤ من القانون المدني[١٤].

يقول السنهوري: إن الشفعة وسيلة لاكتساب الحقوق، فالشفعة وسيلة لاكتساب الحقوق، فالشفعة وسيلة لاكتساب الحقوق العينية من ملك وانتفاع وتمليك. وباعتبارها وسيلة لاكتساب الحقوق العينية فهي حقيقة مركبة. ولكي تكون الشفعة سببًا لاكتساب الحقوق العينية لا بد أن يكون لها وضع قانوني محدد، وهو ما يتطلب مجموعة من الحقائق العينية المحددة[١٥].

ثانياً: خصائص الشفعة

ان حق الشفعة في القانون العراقي يتميز بالخصائص الاتية: -

١. **انها حق استثنائي**

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تعد الشفعة قيد على حق الملكية، لأنه يبطل حق المشتري في الملكية قهراً، ويمنع المالك من التصرف في المبيع لمن يشاء، وعليه فإن الشفعة حق استثنائي أنشئ للمشتري لمنع الضرر المحتمل بسبب اتصال ملك المشتري بملك البائع، وبسبب هذه الطبيعة لا يمكن أن يمتد؛ لأن الشفعة ينشأ موقوفاً على الزمن، فإذا انقطع حق المشتري في الرهن انقطع حق البائع في التصرف في المبيع[١٦].

٢. انه حق غير قابل للتجزئة

وهذا يعني أنه لا يجوز للوسيط أن يأخذ جزءًا من المبيع ويترك جزءًا آخر ويستثنى من ذلك عند تعدد المشترين وحد البائع، حيث يمكن للوسيط أن يأخذ جزءًا من الحصة ويترك الباقي، لكن إذا تعدد الوسطاء فهل يجوز لكل منهم أن يطالب بجزء من المبيع؟ لا، لا يجوز ذلك، وذلك لأن بعض الوسطاء إذا تنازل بعض الوسطاء عن حقه قبل علمه بالشفعة أو الاتفاق عليها ضاع حقه وبقي حق الآخرين الذين يملكون جزءاً من العقار، فيؤدي ذلك إلى تفريق الشفعة وإجبار المشتري على شراء جزء من العقار، وربما يكون ذلك على حساب المشتري وذلك لأن لذلك يجب على كل شفيع أن يطالب بكل العقار تفادياً لاحتمال تفرق الشفعة، فإذا لم يفعل ذلك فلا شفعة للشفيع[١٧].

٣. حق غير قابل للإرث

عندما تنشأ الشفعة لا يمكن إبطاله بوفاة البائع أو المشتري أو صاحب الرهن (المادة ١١٣٣-٢). وهكذا، إذا مات المستفيد بعد إنشاء الشفعة يجوز للورثة المطالبة به خلال المدة القانونية المتبقية: إذا لم تكن قد انقضت قبل وفاة المورث[١٨].

٤. حق لا يجوز التصرف فيه للغير

إذا باع الشفيع حقه الشفعة لأجنبي أو لشفيع آخر بمقابل معلوم، سقط حق الشفعة دون مقابل، والبيع باطل. وبما أن البيع هو مبادلة مال بمال وحق الشفعة لا يجوز تملكه، فيسقط حق الشفعة ولا يلزم المشتري بدفع أي مقابل. وَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ حَقَّ الشفعة تسْرِي عَلَى الْمَنْقُولَاتِ فَقَطْ وَلَيْسَ عَلَى الْمَنْقُولَاتِ. وبما أن الشفعة حق يخلف بموت صاحبه أي الوارث، وهو حق للشخص الذي أعطاه القانون الحق الحصري في ممارسته، فلا يجوز انتقاله إلى شخص آخر، وبما أن الشفعة لا تتجزأ فلا يجوز استعماله أو سحبه إلا كليا ولو تم التنازل عن جزء منه لا يجوز نقل حق الممارسة الحصرية لحق الممارسة إلى شخص آخر[١٩].

ان حق الشفعة في القانون المصري يتميز بالخصائص الاتية[٢٠]: -

١) من يحق له الشفع

- الشفعة تكون متاحة للرقبة إذا تم بيع جميع حقوق الانتفاع الملكية لها أو بعضها.
- للشريك في الشيوع إذا تم بيع أي جزء من العقار الشائع لشخص أجنبي.
- لصاحب حق الانتفاع إذا تم بيع جميع أو بعض الرقبة الملكية لهذا الحق.
- لمالك الرقبة في حالة الحكر إذا تم بيع حق الحكر وللمستحكر إذا تم بيع الرقبة.
- للجار المالك في بعض الحالات الخاصة:
  - إذا كانت العقارات مباني أو أراضي معدة للبناء، سواء في المدن أو القرى.
  - إذا كانت للأرض المبيعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة.
  - إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المبيعة من جهتين وتساوي قيمتهما نصف ثمن الأرض المبيعة على الأقل.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٢) **الحالات التي لا يجوز فيها الشفعة**

- لا يمكن اللجوء إلى الشفعة في حالات معينة، وهي[٢١]:
  - إذا تم البيع عبر مزاد علني وفقًا للإجراءات المقررة قانونيًا.
  - إذا تم البيع بين الأصول والفروع، أو بين الزوجين، أو بين الأقارب حتى الدرجة الرابعة، أو بين الأصهار حتى الدرجة الثانية.
  - إذا كان العقار تم بيعه لغرض تحويله لمكان عبادة.
  - إذا كان للأرض المباعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المباعة.
  - إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المباعة من جهتين وتساوي من حيث القيمة نصف ثمن الأرض المباعة على الأقل.

ويرى الباحث ان القانون المدني العراقي، تعتبر الشفعة وسيلة لتحقيق العدالة والحفاظ على حقوق الأطراف في العقود. وتتميز خصائص الشفعة في القانون المدني العراقي بأنها تكون مقررة بموجب القانون أو بالاتفاق بين الأطراف، وتكون محددة بشكل دقيق ومحدودة في الاختصاص. كما تكون الشفعة مقتصرة على الأشخاص القانونيين المخولين بذلك وفقاً لأحكام القانون.

أما في القانون المدني المصري، فإن الشفعة تعد وسيلة لحماية حقوق الأطراف وتسهيل إجراءات التعاملات القانونية. وتتميز خصائص الشفعة في القانون المدني المصري بأنها تكون قابلة للتحكيم والتسوية بموجب اتفاق الأطراف، وتكون مرتبطة بوجود عقد معين أو علاقة قانونية محددة. كما تكون الشفعة مشروطة بتوافر شروط معينة يجب توفرها لإمكانية تطبيقها.

بالمقارنة بين الشفعة في القانون المدني العراقي والقانون المدني المصري، يظهر أن كلا النظامين يوليان اهتماماً كبيراً بحماية حقوق الأطراف وتسهيل إجراءات التعاملات القانونية من خلال تحديد شروط وخصائص دقيقة لتطبيق الشفعة.

المبحث الثاني

إجراءات واثار انتقال ملكية الشفعة

بموجب القوانين المدنية في العراق ومصر، تُعتبر إجراءات وآثار انتقال ملكية الشفعة من المسائل المهمة التي تخضع لتنظيم دقيق. يتعلق الأمر بنقل حقوق الملكية من شخص إلى آخر عبر شخص ثالث يُعرف بالشفيع. تهدف هذه الإجراءات إلى ضمان نقل الملكية بشكل قانوني وشفاف، مع مراعاة حقوق جميع الأطراف المعنية.

تختلف إجراءات وآثار انتقال ملكية الشفعة بين القانون المدني العراقي والمصري في بعض الجوانب، مثل الشروط والإجراءات المطلوبة لإتمام عملية النقل، بالإضافة إلى الآثار القانونية لهذا الانتقال على المالك والشفيع والأطراف الأخرى. لذا، يتطلب فهم هذه الإجراءات والآثار المترتبة عليها دراسة دقيقة للقوانين المدنية في كل من العراق ومصر، مما يستدعي تحليلًا مفصلًا لضمان الامتثال للأنظمة القانونية السارية في كل بلد.

المطلب الأول: وقت ثبوت الشفعة

يتطلب تحديد وقت ثبوت حق الشفعة في القانون المدني العراقي أولاً مراجعة النصوص القانونية ذات الصلة. بعد ذلك، سنستعرض موقف الفقه القانوني العراقي من هذا التحديد، بالإضافة إلى تحليل قرارات القضاء العراقي المتعلقة بهذا الموضوع. بناءً على ذلك، سنقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع كما يلي[٢٢]:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١) النصوص مواد القانون المدني العراقي

نظم القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ المعدل حق الشفعة، كسبب من أسباب كسب الملكية ما بين الإحياء، في (١٧) مادة، تبدأ من المادة (١١٢٨) وتنتهي بالمادة (١١٤٤)، ونص القانون المدني في أكثر من مورد على ان وقت ثبوت الشفعة، يكون بعد إبرام عقد البيع بين الشريك البائع والمشتري، ومن هذه الموارد[٢٣]: -

أ. المادة (١١٢٨): (الشفعة، هي حق تملك العقار المبيع، ولو جبرا على المشتري، بما قام عليه من الثمن والنفقات المعتادة).

ب. المادة (١١٣٣/١): (لا تثبت الشفعة، إلا ببيع العقار المشفوع، مع وجود السبب الموجب لها وقت البيع).

ت. المادة (١١٣٣/٢): (ويشترط في المال المشفوع، ان يكون عقارا مملوكا، وان يكون بيعه قد تم قانونا .....).

ث. المادة (١١٣٨): (على من يريد الأخذ بالشفعة، ان يعلن رغبته لكل من البائع والمشتري، أو دائرة التسجيل العقاري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إنذاره بالبيع، إنذارا رسميا من البائع أو المشتري ٠٠٠٠٠٠)

ج. المادة (١١٣٩/١): (يجب على الشفيع أن يرفع دعوى الشفعة على كل من البائع والمشتري خلال ثلاثين تهما من تاريخ إعلان رغته، وإلا سقط حقه).

ح. المادة (١١٤٢/١): (يحل الشفيع تجاه البائع، محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته، ولكن لا يحق له الانتفاع بالأجل الممنوح للمشتري في دفع الثمن، إلا إذا رضي البائع) لكن نصت المادة (١١٣٤/ J)في سياق تعدادها لهوارد عدم سماع دعوى الشفعة: (إذا تنازل عن حقه في الشفعة صراحة أو دلالة، ولو قبل البيع.

٢) موقف الفقه القانوني العراقي

توافق الفقه القانوني العراقي مع نصوص القانون المدني، حيث أشار إلى أن حق الشفعة للشفيع يثبت بعد إتمام عملية البيع بين الشريك والمشتري، وتسجيلها في الجهة المختصة. كما دعم الفقه حكم القانون المدني الذي ينص على إسقاط حق الشفعة قبل إتمام البيع [٢٤].

يقول حامد مصطفى، الرئيس السابق لديوان التدوين القانوني في بغداد، الذي تم تغيير اسمه إلى مجلس شورى الدولة، إن "لا يوجد ما يمنع دائرة الطابو من وقف التسجيل بناءً على طلب الشفيع، إذا تبين لها من سجلاتها أنه مالك مجاور أو شريك. ويجب أن تُمنح فترة معينة للشفيع لمراجعة المحكمة للحصول على أمر بوقف إجراءات التسجيل، حتى يصدر حكم بشأنه في موضوع الشفعة". وهذا يبرز أن الفقيه يعتبر أن للشفيع الحق في المطالبة بالشفعة قبل إتمام عقد البيع[٢٥].

٣) موقف القضاء العراقي

حكم القضاء العراقي وفقاً لأحكام القانون المدني المتعلقة بالشفعة، حيث صدرت عدة قرارات قضائية تؤكد أن حق الشفعة لا يُثبت إلا بعد تسجيل بيع العقار المشفوع بشكل قانوني في دائرة التسجيل العقاري. وقد قضت محكمة التمييز بأن الشفعة لا تُعتبر قائمة إلا بعد إتمام بيع العقار المشفوع. وفي قرار آخر، أشارت المحكمة إلى أنه إذا تم رفض دعوى الشفيع بسبب تقديمها قبل إتمام بيع الملك المشفوع وتسجيله في السجل العقاري، فإن ذلك لا يمنع من تقديم الدعوى مجدداً بالطريقة القانونية الصحيحة[٢٦].

أوضح القانون المدني المصري من خلال المواد ٩٤٠ و٩٤١و٩٤٢و٩٤٣ على اثبات الشفعة وهي[٢٧]:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أ. على من يرغب في ممارسة حق الشفعة أن يُبلغ كل من البائع والمشتري برغبته خلال ١٥ يومًا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري، وإلا سيفقد حقه. ويُضاف إلى هذه المدة فترة المسافة إذا استدعى الأمر ذلك. كما أن علم الشفيع بحدوث البيع لا يُعتبر ثابتًا إلا من تاريخ الإنذار، ولا يبدأ سريان مهلة الـ ١٥ يومًا التي تسقط حق الشفيع في حال عدم إعلانه برغبته في الشفعة إلا من تاريخ هذا الإنذار. وهذا يعني أنه ليس هناك التزام على الشفيع بإعلان رغبته إلا بعد أن يتم إنذاره من قبل المشتري أو البائع، حتى لو كان قد علم بالبيع قبل ذلك.

ب. يجب أن يتضمن الإنذار تفاصيل كافية عن العقار الذي يمكن استرداده بالشفعة، بالإضافة إلى تحديد الثمن والمصروفات الرسمية، وشروط البيع، وأسماء البائع والمشتري.

ت. ويجب أن إعلان الآخذ بالشفعة أن يكون رسميا وإلا كان باطلا ولا يكون هذا الإعلان حجة على الغير إلا إذا سجل بالشهر العقاري.

ث. خلال ٣٠ يوم من تاريخ الاعلان يجب أن يودع خزينة المحكمة الكائن بدائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي تم به البيع وعلى أن يكون قبل رفع دعوي الشفعة، وذلك ضمانا لجدية الشفيع فإن لم يتم الإيداع في هذا الميعاد علي الوجه المتقدم سقط الحق في الآخذ بالشفعة والثمن الذي توجبه المادة ٩٤٢ علي الشفيع ايداعه هو الثمن الذي حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشتري وانعقد به البيع ولا يكون هذا الثمن دائما هو الثمن المسمى في العقد.

قد يكون هذا الثمن غير حقيقي بهدف تعجيز الشفيع عن ممارسة حقه في الشفعة. يحق للشفيع الطعن في هذا الثمن باعتباره صوريًا، ويجب عليه إثبات ذلك، حيث يقع على عاتقه عبء إثبات الصورية باستخدام جميع وسائل الإثبات القانونية المتاحة. إذا عجز عن إثبات ذلك، يُعتبر أنه لم يلتزم بالإيداع المطلوب قانونًا، خاصة إذا كان المبلغ الذي أودعه أقل من الثمن المحدد في العقد. وفي حال كان الشفيع غير مُنذر بالبيع، فلا تتاح له وسيلة لمعرفة الثمن الحقيقي الذي تم به البيع، مما يتيح له إيداع الثمن الذي يعتقد أنه يعادل قيمة البيع، على أن يقوم بتكملته عند التأكد من الثمن الحقيقي، ويكون الإيداع صحيحًا. وإذا قام شخص بشراء شيء يجوز فيه الشفعة ثم باعه قبل أن يُعلن أي رغبة في ممارسة حق الشفعة أو قبل تسجيل هذه الرغبة وفقًا للمادة ٩٤٢، فلا يُسمح بممارسة الشفعة إلا من قبل المشتري الثاني وبالشروط التي تم الشراء بها.

ج. لابد أن يكون الشفيع مالكا للعقار الذي يشفع به وقت قيام سبب الشفعة أي وقت بيع العقار الذي يشفع فيه وأن يكون والعقار المشفوع به مسجل[٢٨].

ووفقاً لما ذكره الباحث، فإن المادة ١٠٩٨ من القانون المدني العراقي تنص على أن" ينشأ الشفعة من وقت علم المشتري بالبيع"، مما يعني أن للمشتري الحق في المطالبة بالامتياز من وقت علمه ببيع الأسهم أو الممتلكات المشاعة. وهكذا، بموجب القانون المدني العراقي، يكون وقت تكوين الرهن من الوقت الذي يصبح فيه المشتري على علم بالبيع.

أما في القانون المدني المصري فقد نصت المادة (٩٤٤) على أن" يكون للشريك أو الجار حق الحجز من وقت علمه بالبيع"، وهذا يعني أن وقت تكوين الحجز في القانون المدني المصري من وقت علم المشتري بالبيع، وليس من وقت علمه بالبيع كما في القانون المدني العراقي.

وبالمقارنة بين القانونين يتضح أن القانون المدني العراقي أوسع نطاقاً في مجال تكوين الشفعة وأنه يكفي علم المشتري بالبيع لتكوين الرهن، بينما يشترط القانون المدني المصري أن يعلن المشتري بالبيع لتكوين الشفعة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ومن الناحية العملية، قد يكون القانون المدني العراقي أكثر انسجاماً مع الواقع العملي، حيث أنه من السهل والواضح إعلام المستفيد بالبيع، بينما في جميع الأحوال قد يكون من الصعب على المستفيد أن يعلم بالبيع. كما أن القانون المدني العراقي يوفر حماية أكبر للشافعية، إذ يكفي أن يكون الشفيع على علم بالبيع.

المطلب الثاني: اثار انتقال ملكية العقار

إذا استوفت شروط الشفعة وتوافرت أسبابها لدى الشفيع واتخذت الإجراءات القانونية التي تكفل عدم وجود موانعها، فإن آثارها القانونية تترتب على الشفيع والبائع والمشتري والجميع، ومن هذه الآثار أن للشفيع في عقد البيع أن يتصرف في المبيع بثمن المثل وبالثمن العادي للمشتري أن يتصرف في العين المشتراة نيابة عن الشفيع باعتباره مالكاً للشفيع. ويجوز للمشتري أن يتصرف في العقار المشترى بصفته مالكاً للشفيع بالتصرف القانوني أو المادي قبل أن يعلن المشتري عزمه على ذلك أو قبل صدور حكم قضائي على الشفيع، ولكن ذلك يتطلب بيان الحكم على تصرف المشتري، وهو ينقسم إلى شرطين: الأول اسْتِبْدَالُ الشَّفِيعِ بِالْمُشْتَرِي، وَالثَّانِي: تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي بِالْعَقَارِ الْمَشْفُوعِ[٢٩].

١) حلول الشفيع محل المشتري

والأثر الرئيسي للشفعة هو أن المشتري يتسلم العقار المرهون بالثمن والتكلفة العادية التي يتكبدها المشتري، ولكن الملكية لا تنتقل بمجرد التراضي أو بتنفيذ حكم قضائي نهائي على الرهن، بل يجب أن تسجل باسم المشتري في مكتب التسجيل العقاري، وهذا ما نصت عليه بوضوح المادة (١١٤١) من القانون المدني العراقي التي تنص على أن "تثبت ملكية العقار المرهون للمشتري وقت تنفيذ الحكم القاضي بتسجيله في مكتب التسجيل العقاري، أو وقت تسجيله في مكتب التسجيل العقاري إذا رضي المشتري بالرهن"[٣٠].

لا يمتلك الوسيط العقار بعقد جديد ، ولا يحصل على ملكية من المشتري ، بل يحل محل المشتري بموجب القانون في نفس العقد في مواجهة البائع ، كما لو كانت هناك علاقة مباشرة بين الوسيط والبائع حقوق والتزامات المشتري ، باستثناء الفترة التي يعطى فيها السعر للمشتري ، باستثناء الفترة التي يعطى فيها السعر للمشتري استبدال المشتري بموجب قانون نفس العقد في مواجهة المشتري ، كما لو كانت هناك علاقة مباشرة بين حقوق والتزامات المشتري [٣١].

ومن الآثار المترتبة على خروج الشفيع من العقد نيابة عن المشتري أنه إذا استحق المبيع بعد أخذ الشفيع بالشفعة وجب رد الشفعة إلى البائع مع ضمان الملك، وضمان التعرض الشرعي الصادر من الغير وضمان التعرض المادي الصادر من البائع و وكذلك يجب عدم إعادتها إلى المشتري. وهذا ما نصت عليه الفقرة (٢) من القانون المدني العراقي (المادة ١١٤٢) التي تنص على أنه "إذا نشأ الحق بعد تملك العقار عن طريق الرهن فلا يجوز للمستفيد أن يرجع بضمان الحقوق على البائع إلا إذا كان ضمان الحقوق على البائع"، وهو مطابق لما جاء في القانون المدني المصري (المادة ٩٤٥). وَكَذَلِكَ إذَا كَانَ فِي عَقْدِ الشِّرَاءِ اتِّفَاقٌ عَلَى تَعْدِيلِ شُرُوطِ كَفَالَةِ الْحَقّ سَوَاءٌ أَكَانَ ذَلِكَ تَغْلِيظًا أَمْ تَخْفِيفًا فَيَجْرِي هَذَا الِاتِّفَاقُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ. وكذلك إذا حدث عيب خفي في المبيع والمشتري ينقص من قيمته أو من منفعته فللمشتري الرجوع على البائع بضمان العيب الخفي، ويجوز أن يكون هناك اتفاق بين البائع والمشتري على تعديل شروط الضمان، ويسري هذا الاتفاق على المشتري [٣٢] .

كما أن المشتري ملزم بتسليم المبيع إلى البائع، وإذا امتنع المشتري عن التسليم أو تأخر في التسليم فهلك في يد البائع، ضمن المشتري هلاكه، ولو كان ذلك قهراً.

ويرى الباحث أن الاختلاف في الفقه المصري فيما يتعلق بملكية الثمرة والتزام المشتري بردها، أو الوقت الذي يضمن فيه المشتري هلاك ما هلك من الثمرة، يرجع إلى الاختلاف في وقت تحديد ملكية الشفيع.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

فمذهب الفقه العراقي: أن ما يقبضه المشتري من الثمار أو الغلة يعتبر ملكاً للشفيع حتى إن تصرفات المشتري من استغلال أو انتفاع نافذة للشفيع بعد الإبار، ولكن من تاريخ تسجيل العقار باسم المشتري في مكتب تسجيل الملكية تنتقل ملكية المشتري إلى الشفيع وينتهي ذلك بـ من تاريخ تسجيل العقار باسمه في دائرة التسجيل العقاري.

٢) التصرف في الممتلكات المشتراة من قبل المشتري

يتم التمييز بين التصرف القانوني والتصرف المادي:

أولاً: التصرف القانوني: إذا تصرف المشتري تصرفاً قانونياً في العقار الموعود به، فيتم التمييز بين ما إذا كان التصرف يتم قبل أو بعد إبداء المشتري لإبداء الرغبة. فإذا كان قبل إبداء الرغبة يكون المشتري مالكاً للعقار الموعود به، وبالتالي يمكنه التصرف في العقار بصفته مالكاً، وجميع التصرفات القانونية التي يقوم بها المشتري كالبيع أو ترتيب رهن أو ارتفاق أو رهن حالي تنفذ في حق المشتري، ويكتسب المشتري العقار الموعود به. فإذا رهن المشتري العقار يكون العقار رهناً للمشتري، وإذا كانت الصفقة بيعاً وشراءً وباع المشتري العقار بثمن أعلى، ثم حصل المشتري على العقار بالثمن الثاني، فإن الرهن ضد المشتري الأول يسحب الرهن ضد المشتري الأول ويكون له رهن جديد ضد المشتري الثاني وبالتالي ينتقل نزاع الحجز من المشتري الأول إلى المشتري الثاني. أما في حالة البيوع المتتابعة، فليس للشفيع أن يأخذ العقار من المشتري الأخير إلا بالثمن الذي اشتراه به[٣٣].

ثانياً: التصرف المادي: تنص المادة ١١٤٣/ ١ من القانون المدني العراقي على أنه" إذا قام المشتري بالبناء أو غرس الأشجار في العقار المشتري قبل أن يعلم برغبة الشفيع في تملكه، فإن الشفيع ملزم بأن يدفع للمشتري ثمن الزيادة في قيمة العقار بسبب البناء أو غرس الأشجار. وتنص المادة ٢ على ما يلي:" إذا تم البناء أو الغرس بعد إشعار الشفيع برغبته في التملك فللشفيع أن يطلب إزالته، وإذا كان من شأن الإزالة الإضرار بالعقار جاز للشفيع أن يبقي ما يستحق الإزالة من بناء أو غرس ذي قيمة". وإذا كان تصرف المشتري قبل إعلان النية في الشفعة يعتبر تصرف المشتري قبل إعلان النية في توفير الملاءمة حسن النية ويلزم المشتري بمقدار الزيادة في قيمة العقار بسبب الأشغال ويملك الأشغال بالحجز، ولكن بعد إعلان النية يصبح المشتري عالماً بوجود حقوق للغير فيعتبر سيئ النية لأنه تعدى على حقوق الغير فإذا اعتبر المشتري سيئ النية بعد إعلان النية جاز للمشتري أن يطالب بالقلع ويجوز له أن يتملك الأعمال والغراس بالحجز بالقيمة بالقلع ما دامت الإزالة لا تضر بالعقار وقد نصت المادة ٩٤٦ من القانون المدني المصري على أنه إذا كان البناء قبل إعلان الرغبة فللمشتري الخيار بين أن يدفع ما أنفقه المشتري أو ما زاد من قيمة العقار، والمشرع المصري هنا يفضل المشتري على الغير من بناة الأرض والبناء بحسن نية[٣٤].

ويرى الباحث أن هناك اختلافات بين القانونين من حيث نطاق الحجز، حيث أن القانون المدني العراقي يمنح هذا الحق لكل من المالك المشترك ومالك العقار المشترك، بينما يمنح القانون المدني المصري هذا الحق لمالك العقار المشترك فقط.

ويختلف القانونان أيضًا من حيث إجراءات ممارسة حق الحجز، فمثلًا ينص القانون المدني العراقي على أنه يجب على المشتري أن يخطر البائع برغبته في الحجز خلال ٣٠ يومًا من علم البائع بالبيع، بينما ينص القانون المدني المصري على أنه يجب على المشتري أن يخطر البائع برغبته في الحجز خلال ٦٠ يومًا من علم البائع بالبيع ينص على أنه يجب على المشتري إخطار البائع برغبته في الرهن خلال ٦٠ يوماً من علم البائع بالبيع.

الخاتمة

ISSN–2536–0027

انتقال الملكية، ففي العراق، يُعتبر إثر حق الشفعة ضمن إطار الحقوق العينية ويخضع لأحكام الفصل الثاني من القانون المدني العراقي، بينما في مصر، يأخذ إثر حق الشفعة شكلًا مختلفًا ويخضع لأحكام المادة ٧٤٧ من القانون المدني المصري.

ومع ذلك، هناك اختلافات يجب مراعاتها، حيث يُعتبر في القانون المصري أن إثر حق الشفعة يكون نافذاً فور اتفاق الأطراف، بينما في العراق يتطلب أداء شروط محددة لكي يكون نافذاً. كما يجدر بنا أيضًا أن نذكر أن القانون المصري يمنح الشافع أولوية في حال تساوت العروض، بينما القانون العراقي لا يحدد هذه الأولوية بل يترك الأمر لتقدير المحكمة وعليه توصل الباحث الى النتائج:

١) إن حق الشفعة يُعد من الحقوق العينية التبعية التي تخول للشريك أو الجار القريب الحق في طلب التخلي عن الجزء المبيع من الشريك أو الجار البائع، وذلك بشراء هذا الجزء بنفس الثمن والشروط التي تم الاتفاق عليها مع المشتري الأجنبي.
٢) تتفق التشريعات المقارنة في تأكيد أهمية هذا الحق باعتباره وسيلة لحماية المالكين وضمان استمرارية الملكية المشتركة، إلا أن هناك بعض الاختلافات في التنظيم القانوني له.
٣) يتشابه القانون المدني العراقي والقانون المدني المصري في الأحكام العامة المتعلقة بحق الشفعة، ولكن يختلفان في بعض التفاصيل كشروط ممارسة الحق والإجراءات المتبعة.
٤) تتميز التشريعات المصرية بتنظيم أكثر تفصيلاً لآليات ممارسة حق الشفعة، في حين أن المشرع العراقي ترك مجالاً أوسع للاجتهاد القضائي.

وبناءً على ما تقدم، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

١) ضرورة تعزيز الوعي القانوني لدى المالكين بأهمية حق الشفعة وكيفية ممارسته، من خلال برامج إرشادية وتثقيفية.
٢) إجراء مراجعة شاملة للتشريعات العراقية المتعلقة بحق الشفعة بهدف تطويرها وملاءمتها مع التطورات الحديثة في هذا المجال.
٣) تعزيز دور القضاء في توحيد الاجتهادات القضائية والاستقرار على مبادئ واضحة لتطبيق حق الشفعة.
٤) النظر في إمكانية توسيع نطاق شمول حق الشفعة ليشمل حالات أخرى غير البيع، كالمقايضة أو الهبة، على نحو ما هو معمول به في القانون المدني المصري.

قائمة المصادر

١. اللمعة الدمشقية، للشهيد محمد جمال الدين مكي العاملي، ص ١٤٧ ، مطبعة دار الفكر، قم.
٢. اللمعة الدمشقية، للشهيد محمد جمال الدين مكي العاملي، مطبعة دار الفكر، قم.
٣. حامد مصطفى، الملكية العقارية في العراق، ج ١، معهد الدراسات العربية العلمية ، مصر، ١٩٩٦.
٤. شاكر ناصر حيدر، الموجز في الحقوق العينية الاصلية، طبعة ١٩٧١ م، بغداد.
٥. على صباح ابراهيم: الاموال والحقوق العقارية والاصلية،الطبعة الاولى -بيروت،٢٠٠٧.
٦. على هادي العبيدي، الحقوق العينية، الطبعة الاولى،٢٠٠٠ م.
٧. محمد طه البشير ، الحقوق العينية الاصلية ، القسم الاول ، لا طبعة ، دار السنهوري ، بغداد ، شارع المتنبي ،٢٠١٦.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٨. د. منصور مصطفى منصور ، حق الملكية في القانون المدني المصري ، لا طبعة ، مكتبة عبدالله وهبة ، القاهرة ،١٩٦٥.
٩. د.محمد طه البشير،د. غنى حسون طه:الحقوق العينية الاصلية، الطبعة الاولى ، مكتبة السنهوري، بغداد.
١٠. شاكر خاصر حيدر، الوسيط في شرح القانون المن الجديد، الحقوق العينية الأصلية، ج٢، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٩.
١١. صلاح الدين الناهي، الوجيز في الحقوق العينية الأصلية، شركة الطبع والنشر الأهلية، (لم يذكر مكان الطبع) ، ١٩٦١.
١٢. علي عبدالجواد،مفهوم الشفعة وأحكامها في القانون المدني،نقابة المحامين المصرية،٢٠٢٣.
١٣. محمد كامل مرسي باشا، شرح القانون المدني، الحقوق العينية الأصلية، منشأة المعارف الإسكندرية ،٢٠٠٥ .
١٤. مهدي كامل الخطيب ، الموجز في شرح احكام الشفعة ، لا طبعة ، دار الالفي لتوزيع الكتب القانونية ، المنية ،٢٠٠٠.
١٥. ابن المنظور،لسان العرب ، باب الشفع ، الموقع الالكتروني، www.alwrraq.net.
١٦. ابن النجار تقي الدين محمد بن احمد منتهي الارادات، تحقيق، عبد الله التركي، ط١ ، بيروت مؤسسة الرسالة.
١٧. أحمد بن محمد الصاوي المالكي ،الشرح الصغير بحاشية الصاوي، صححه: لجنة برئاسة الشيخ أحمد سعد علي، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي،١٩٥٢.
١٨. علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني ، الهداية، شرح بداية المبتدي،،مطبعة الحلبي،١٩٨٨.

المواد القانونية

١. المادة ١١٢٨ في القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.
٢. المادة ١١٥٠ من قانون المدني الأردني لسنة ١٩٧٦.
٣. المادة ٦١٦ من قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة ١٩٨٤.
٤. المادة ٩٣٥ من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨.
٥. المواد (١١٦٨ -١١٦٨)من القانون المدني العراقي .
٦. المواد (١١٦٨ -١١٦٨)من القانون المدني العراقي .
٧. للمادة ٧٩٤ من قانون المدني رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥.

---

(١) ابن المنظور،لسان العرب ، باب الشفع ، الموقع الالكتروني، www.alwrraq.net.
(٢) المرغيناني ، الهداية، شرح بداية المبتدي،ج٤ ،ص٢٤،مطبعة الحلبي.
(٣) محمد الصاوي المالكي ، الشرح الصغير بحاشية الصاوي ، جزء ٢،ص ٢٠٦ .
(٤) ابن النجار تقي الدين محمد بن احمد منتهي الارادات، تحقيق، عبد الله التركي، ط١ ، بيروت مؤسسة الرسالة، ج٣ ،ص٢٢٤.
(٥) اللمعة الدمشقية، للشهيد محمد جمال الدين مكي العاملي، ص ١٤٧ ، مطبعة دار الفكر، قم.
(٦) اللمعة الدمشقية، للشهيد محمد جمال الدين مكي العاملي، ص ١٤٨ ، مطبعة دار الفكر، قم.
(٧) انظر المادة ١١٢٨ في القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

[٨] انظر المادة ٩٣٥ من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨.
[٩] انظر المادة ٦١٦ من قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة ١٩٨٤.
[١٠] انظر المادة ١١٥٠ من قانون المدني الأردني لسنة ١٩٧٦.
[١١] محمد كامل مرسي باشا، شرح القانون المدني، الحقوق العينية الأصلية، منشأة المعارف الإسكندرية ،٢٠٠٥ ، ص ١٧٩.
[١٢] انظر المواد (١١٠٦-١١٦٨) من القانون المدني العراقي.
[١٣] انظر المادة (٩٣٥) من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨.
[١٤] انظر للمادة ٧٩٤ من قانون المدني رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥.
[١٥] محمد كامل مرسي باشا، المصدر السابق، ص١٨٠.
[١٦] د. شاكر ناصر حيدر، الموجز في الحقوق العينية الاصلية، طبعة ١٩٧١ م، بغداد، ص ١٣٢.
[١٧] د. على هادي العبيدي، الحقوق العينية، الطبعة الاولى،٢٠٠٠ م، ص ١٦٧.
[١٨] د.محمد طه البشير،د. غنى حسون طه:الحقوق العينية الاصلية، الطبعة الاولى ، مكتبة السنهوري، بغداد، ج١، ص١٧٨.
[١٩] د. على صباح ابراهيم: الاموال والحقوق العقارية والاصلية،الطبعة الاولى -بيروت،٢٠٠٧، ص٢٥٥.
[٢٠] علي عبدالجواد،مفهوم الشفعة وأحكامها في القانون المدني،نقابة المحامين المصرية،٢٠٢٣.
[٢١] علي عبدالجواد،مفهوم الشفعة وأحكامها في القانون المدني،نقابة المحامين المصرية،٢٠٢٣.
[٢٢][٢٢] شاكر خاصر حيدر، الوسيط في شرح القانون المن الجديد، الحقوق العينية الأصلية، ج٢، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٩، ص٩٦١.
[٢٣] شاكر خاصر حيدر،المصدر السابق، ص٦٦٧.
[٢٤] صلاح الدين الناهي، الوجيز في الحقوق العينية الأصلية، شركة الطبع والنشر الأهلية، (لم يذكر مكان الطبع) ، ١٩٦١، ص٢٩٠.
[٢٥] حامد مصطفى، الملكية العقارية في العراق، ج ١، معهد الدراسات العربية العلمية ، مصر، ١٩٩٦، ص٢٠٤.
[٢٦] علي حسن ذنون،المصدر السابق،ص١٧٩.
[٢٧] علي عبدالجواد،المصدر السابق.
[٢٨] علي عبدالجواد،المصدر السابق.
[٢٩] مهدي كامل الخطيب ، الموجز في شرح احكام الشفعة ، لا طبعة ، دار الالفي لتوزيع الكتب القانونية ، المنية ،٢٠٠٠،ص١٧٠.
[٣٠] د. محمد طه البشير ، الحقوق العينية الاصلية ، القسم الاول ، لا طبعة ، دار السنهوري ، بغداد ، شارع المتنبي ،٢٠١٦،ص١٦٩.
[٣١] مهدي كامل الخطيب،المصدر السابق،ص١٧٧.
[٣٢] د. منصور مصطفى منصور ، حق الملكية في القانون المدني المصري ، لا طبعة ، مكتبة عبدالله وهبة ، القاهرة ،١٩٦٥،ص١٥٦.
[٣٣] د. منصور مصطفى منصور ،ص١٨٠.
[٣٤] د. منصور مصطفى منصور ،ص١٨٣.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

دور القاضي في ضمان فرض العقوبة الانضباطية

م.م دعاء حمود عبد
جامعة ذي قار كلية القانون
Doaa.hammoud٢٤@utq.edu.iq

المقدمة:

يعد التحقيق الاداري اول الاجراءات الانضباطية التي تلجا اليها الادارة لكشف الحقائق وتحديد الموظف المخالف الذي ارتكب مخالفة انضباطية تستوجب فرض العقوبة الانضباطية بحقه.

وتضمنت التشريعات الوظيفية العامة للموظفين العموميين العديد من الضمانات التي تعد كافية لممارسة هذه الفئة حقوقهم الشخصية التي كفلها الدستور والقانون ، وتهدف هذه الضمانات الى استجلاء الواقع والوقوف على الحقائق.

وإذا كان المشرع قد منح الادارة سلطة توقيع الجزاء على الموظف العمومي حفاظا على السير الحسن للجهاز الاداري فانه ـ بالموازاة مع ذلك لم يغفل حق الموظف في تحصينه ضد اساءة لاستعمال هذه السلطة ، فزوده بمجموعة من الضمانات ليواجه بها حالات تعسف الادارة في استعمال سلطاتها في توقيع الجزاء على الموظفين التابعين لها وتعد الاجراءات الانضباطية من اهم الاجراءات التي يحرص القضاء الاداري على ضمان اتباعها، لما تمثله من ضمانات اوليه للموظف المخالف المتصلة بمجال التحقيق الاداري لذلك يتعين على الادارة احترام كافة الاجراءات التي ينص عليها القانون فلا شك اذا قلنا انه يستوجب على الادارة عدم التفرقة بين اجراء جوهري واخر غير جوهري لان جميعها ضمانات للموظف المخالف كفلها القانون ولا يسمح التخلي عنها بحجة انها غير جوهرية.

لذا يستوجب على الادارة قبل الشروع بإجراءات التحقيق الاداري ان توفر للموظف العام ضمانات محددة يتعين عليها التقيد بضمانات معاصرة لمجريات التحقيق وهذه الضمانات قد تكون شكلية او تكون موضوعيه ، واغلب الأنظمة القانونية لم تحدد اجراءات شكلية معينة في التحقيق الاداري.

أهمية الدراسة :

تتبلور اهمية البحث في تسليط الضوء على (الضمانات الشكلية والضمانات الموضوعية لصحة فرض العقوبة التأديبية) حيث عملت التشريعات الوظيفية على ايجاد ضمانات عديدة للموظف العام اثناء التحقيق معه ، ومنها تشكيل لجان تحقيقية والحصول على الاذن المسبق لإجراء التحقيق الاداري واستيفاء الشكل الكتابي) والتي يجب على الجهة الادارية مراعاتها والتقيد بها لحظة احالة الموظف العام للتحقيق الاداري حتى اصدار قرار العقوبة الانضباطية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى بيان الضمانات الشكلية والموضوعية لصحة فرض العقوبة الانضباطية ومناقشتها وتحليلها كما تهدف الى بيان الضمانات الشكلية في التحقيق الاداري التي يتعين على الادارة الالتزام بها ومدى استقلالية هذه الضمانات في القانون الاداري ايضا تسعة الى بيان مدى تقيد الادارة بالضمانات الشكلية ودور القضاء في الرقابة على التقيد بهذه الضمانات.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المبحث الاول

الضمانات الشكلية في التحقيق الاداري

يحتل التحقيق الاداري اهمية كبيرة في نطاق المسؤولية الانضباطية وتأتي هذه الاهمية من كون التحقيق الاداري يشير الى ان هناك أخلالا ربما يكون قد حصل من قبل الموظف لواجباته الوظيفية ، وهنا يأتي دور التحقيق الاداري بوصفه وسيلة قانونية يراد منها استجلاء الحقيقة ، وفيما اذا كان قد حصل بالفعل انتهاك لتلك الواجبات او ان الفعل المرتكب لا يشكل ذلك ، ولا يخفي على احد مدى خطورة الاثر او النتائج القانونية التي تمكن ان تترتب على اثبات التحقيق الاداري لمخالفة الموظف لواجباته الوظيفية ، اذ قد يصل الاثر او النتيجة في خطورتها الى انهاء الرابطة الوظيفية للموظف بالعزل او بإحدى العقوبات الادارية السبع الاخرى التي حددها القانون في المادة (٨) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل وقد يتجاوز الموضوع حدود المسؤولية الإدارية الى الدخول في نطاق المسؤولية الجنائية اذا ما توصل التحقيق الاداري الى المخالفة على ارتكاب جريمة جزائية يعاقب عليها القانون بعقوبة جزائية وازاء خطورة هذا الاثر يوفر المشرع ضمانات شكلية واخرى موضوعية للموظف تحمية من المساس بحقوقه لغرض ايجاد توازن بين سلطات الإدارة الواسعة المستمدة من مبدا فاعلية العقوبة الانضباطية هذا من جهة وبين الضمانات التي يتعين توفيرها للموظف والمستمدة من مبدا البراءة الذي يقرره الدستور العراقي في(المادة ٠١٩/خامسا/سادسا) لسنة ٢٠٠٥[١].

المطلب الاول

الضمانات الشكلية

من الضمانات الشكلية التي يجب مراعاتها من قبل السلطات المختصة قبل اجراء التحقيق الاداري مع الموظف المخالف هو ضرورة تشكيل لجان التحقيق وفق القانون والحصول على الاذن المسبق لأجراء التحقيق واستيفاء الشكل الكتابي للتحقيق وسنتناول هذه الضمانات بثلاثة افرع ما يلي:

الفرع الأول

ضمانات تشكيل اللجنة التحقيقية

من الضمانات الشكلية التي تبناها المشرع العراقي كأصل فب قانون انضباط موظفي الدولة العراقي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل ، الضمانات المتعلقة بتشكيل اللجنة التحقيقية حيث تتولى التحقيق مع الموظف المخالف قبل إيقاع أي عقوبة من العقوبات الانضباطية التي حددتها المادة (٨) من القانون ، وهذ أيضا تقرر في المادة (١٠) من القانون والتي نصت على (على الوزير او رئيس الدائرة ان يقوم بتأليف لجنة تحقيقه من رئيس وعضوين من ذو الخبرة شرط ان يكون احدهم حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون (٢) حيث يعتبر هذا النص من النظام العام أي لا مجال للإدارة الإعراض عنه وقد استقر اتجاه الهيئة العامة في مجلس الدولة العراقي في العديد من القرارات الصادرة بهذا الشأن على مراعاة أحكام المادة (١٠) من القانون في تشكيل اللجان التحقيقية ومنا القرار الذي أصدرته الهيئة العامة بصفتها التميزية اذ جاء فيه (حيث ان اللجنة التحقيقية المذكورة مؤلفه من أربعة أشخاص خلافا للمادة (١٠) من قانون انضباط موظفي الدولة العراقي التي اشترطه ان تتشكل اللجنة من رئيس وعضوين أي ان تتألف من ثلاثة أشخاص وان عدم مراعاة عدد أعضاء اللجنة التحقيقية حيث يعتبر أي زيادة او نقصان في الأعضاء يعتبر انتهاك للشكلية التي اوجب القانون ويترتب عليه بطلان القرار الادري)[٢] حيث أكد القضاء على ان يكون احد الأعضاء حاصلين على شهادة البكالوريوس في القانون وهذا الذي قضت به هيئة انضباط موظفي الإقليم في قرارها (... اللجنة التحقيقية التي تم تشكيلها وأوصت بفرض العقوبة على المدعية قد شكلت خلافا لنص المادة (١٠) من

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

القانون حيث تبين ان احد أعضاء اللجنة من خريجي كلية القانون والعلوم السياسية –قسم السياسة حيث أن النص أعلاه يلزم الوزير او رئيس الدائرة على تأليف اللجنة التحقيقية من رئيس وعضوين على ان يكون احدهما حاصل على شهادة جامعية أولية في القانون حيث تعتبر اللجنة معيبة من حيث الشكل وذلك لمخالفتها نص وهذا النص يتعلق بالنظام العام لذا قررت الهيئة بإلغاء العقوبة التي وجهت للمدعية)[٣].

كما ان المشرع لم يشترط عنوان وظيفي معين في رئيس الدائرة او عضوية اللجان التحقيقية والشرط المطلوب هنا ان يكون احدهم من القانونيين والآخرين لهم خبرة في مجال عمل الموظف الذي احيل الى التحقيق لكي يكون ملمين بالمعلومات التي تساعدهم على أجراء التحقيق الإداري.

كما انه لا مانع من وجود مقرر للجنة شرط ان لا يشارك المقرر بأعمال اللجنة التحقيقية وان تقتصر مهامه على القيام بالأعمال الادارية للجنة لغرض تسهيل عملها اذ قضت الهيئة العامة في مجلس شورى الدولة في قرارها (لدى تدقيق اضبارة الدعوى في المحكمة الادارية العليا وجدت انه سبق للمعترض علية ان اصدر الامر الديواني المرقم (١٤٣) في ٢٠١٢/٤/١٩ والذي تضمن تشكيل لجنة تحقيقية مركزية برئاسة نائب رئيس الديوان (رئيس ديوان أوقاف الديانة المسيحية والايزيدية والصابئة) وعضوين غير المقرر حيث يعتبر هذا التشكيل غير مخالف لأحكام المادة (١٠) من قانون انضباط موظفي الدولة العراقي حيث ان المقرر لا يعتبر عضو ولا يشارك في أعمال اللجنة التحقيقية حيث ان المهام التي يوكل بها فقط تقتصر على الأعمال الإدارية للجنة لغرض تسهيل عمل اللجنة كما ان اللجنة مشكلة برئاسة نائب الديوان حيث يعتبر بدرجة أعلى من درجة مفتش عام.

اما ما ذهبت الية محكمة قضاء الموظفين يشترط ان يكون الرئيس واعضاء اللجنة التحقيقية بمستوى درجة الموظف المحال الى اللجنة التحقيقية فهو مبالغ في توفير الضمانات للموظف المخالف ولا سند له في القانون)[٤].

مع ذلك فان قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام قد نص في المادة (١٠/رابعا) للوزير او رئيس الدائرة فرض عقوبة لفت النظر او الانذار او قطع الراتب دون الحاجة الى تشكيل لجنة تحقيقه ، حيث ان هذا النص يقلل من ضمانات الموظف المعاقب فهي تجعل الرئيس الاداري هو الذي يفرض العقوبة دون ضابطه مما يجعل تعسف في استعمال هذا النص اضافه الى ذلك يمكن القول ان هذه العقوبات بسيطة وانها لا تترتب اثار خطيرة على مركز الموظف القانوني ففي الوقع تؤثر علية كما هو الحال في عقوبة الانذار التي ترتب عليها تأخير علاوته او ترفيعه لمدة سنته اشهر قبل فرضها على الموظف وتجدر الإشارة ان اللجنة التحقيقية من اللجان المؤقتة وليست من اللجان الدائمة ، حيث تنتهي مهامها بعد انتهاء اعمالها ورفع التوصية الى الجهات المختصة بفرض العقوبة لان اللجان التحقيقية لا تباشر التحقيق الا بعد اصدار الامر الاداري بناء على قرار ينطوي لغرض تشكيل لجنة تحقيقه تتولى التحقيق مع الموظف في المخالفة المنسوبة اليه[٥].

والجدير بالذكر ان توصيات اللجنة التحقيقية التي تشكلت بموجب قانون انضباط موظفي الدلة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل غير ملزمة للوزير او رئيس الدائرة وهي لاتعد قرار اداري لعدم ترتب أي اثر قانوني على توصيات اللجنة وللوزير او رئيس الدائرة الاخذ بهذه التوصيات او اهمالها او تعديلها لكن بعد المصادقة على التوصية لا يجوز لهم اعادة التحقيق في نفس الموضوع الا اذا ظهرت ادلة ووقائع تعتبر ذات قيمه قانونيه تؤثر في التحقيق هذا هو اتجاه مجلس شورى الدولة حيث افتى في قراره المرقم (٢٠٠٦/٣١) في ٢٠٠٦/٥/٣ بانه: (ليس للوزير المختص او رئيس الدائرة بعد مصادقة اللجنة على التوصية اعادة التحقيق

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الاداري في القضية ذاتها الا اذا ظهرت ادلة جديد هاو شهادة زور او مستند مزور تؤيد ان التحقيق فيه خلل يستوجب اعادة التحقيق).

كما جاء في احد احكام القضاء الاداري انه (كما لوحظ ان عقوبة لفت النظر قد فرضت بموجب توصيات لجنة تحقيقية مشكلة بموجب القانون وقد تم المصادقة على التوصيات وصدر الامر الجامعي بفرضها من المميز ولا يجوز تشديد هذا العقوبة من المميز بناءً على تقديم اللجنة التحقيقية ملحق بالتوصيات جديدة بعد مضي تسعة اشهر على صدور الامر بالعقوبة الاولى ولا يصح قول المجلس بان الادارة تملك صلاحية مراجعة العقوبة بالتشديد خلال مدة (٣٠) يوم المقرر البت بالتظلم المنصوص عليه بالفقرة (ثانيا) من المادة (١٥) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل دون ضهور وقائع وادلة جديدة وان صح لها مراجعتها بالتخفيف ضمن المدة المذكورة)[٦].

الفرع الثاني

الحصول على الاذن المسبق لأجراء التحقيق الاداري

ان الاحالة الى التحقيق او (الاذن بالتحقيق) في الحقيقة يراد بها اعلان الادارة عن رغبتها في اتخاذ الاجراءات قانونية بحق الموظف المخالف ، وذلك لارتكابه للمخالفة التي تستوجب مساءلة انضباطيا والايعاز الى الجهات التحقيقية المباشرة في اجراءات التحقيق وتقديم توصيات النهائية بعد الاستجلاء القضية النهائية التي احيل اليها الموظف[٧].

حيث تتمثل اهمية الاذن بالتحقيق او الاحالة الى التحقيق ، في احاطة الموظف المخالف علما بانه ارتكب خطا يمثل اخلالا بواجباته الوظيفية على نحو يستوجب المساءلة الانضباطية ، الامر الذي يتطلب تشكيل لجنة لغرض التحقيق معه وفقا للإجراءات والاصول المقررة قانونا بقصد استجلاء الحقيقة اما ثبوت ارتكابه للمخالفة لتقدير مسؤوليته الانضباطية والتوصية بفرض احدى العقوبات المقررة في القانون او غلق التحقيق لعدم ثبوت ارتكابه للمخالفة او لعدم مسؤوليته الانضباطية[٨].

حيث عالج قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل هذا الموضوع على نحو لم يتضمن تحديدا للسلطة التي تختص بإصدار القرار بإحالة الموظف الى التحقيق فقد اشار اليه في المادة ١٠ من هذا القانون الى اعطاء الوزير او رئيس الدائرة تأليف لجنة تحقيقه من رئيس وعضوين من ذو الخبرة على ان يكون احدهم حاصلا على شهادة جامعية اوليه في القانون حيث يفهم من هذا النص ان المشرع وضع شرطا ضمنيا لأجراء التحقيق الاداري ، فصحيح انه لم يستعمل لفظ الاحالة الى التحقيق او لفظ الاذن بإجرائه الا انه استعمل الفاظا متعددة تحمل دلالات معنى الاحالة وهكذا يكون المشرع العراقي قد اشترط ضمنا الاحالة الى التحقيق بوصفه اجراء لابد منه وذلك لغرض سلامة التحقيق وصحة نتائجه ، وتطبيقا لذلك قضى مجلس الانضباط العام في ظل نفاذ قانون الانضباط لسنة ١٩٣٦ الملغى بانه : (لا يجوز للجنة الانضباط ان تفرض عقوبة انضباطية على من حظر امامهم باعتباره شاهدا دون ان يحال اليها بورقة اتهام اصولية)[٩].

وبالتالي يتضح لنا ان احالة الموظف الى التحقيق يجب ان يصدر من الجهة المختصة قانونا بذلك وبالتالي ان صدوره من قبل سلطة غير مختصة يترتب عليه بطلان التحقيق والآثار المترتبة علية وقد حصر المشرع العراقي سلطة إحالة الموظف الى التحقيق بالوزير او رئيس الدائرة وفيما يتعلق بالجهات غير المرتبطة بوزارة فمن يتمتع بصلاحية الإحالة الى التحقيق هو رئيس تلك الجهة لان رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة يعتبر وزيرا لأغراض قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

إما في مصر فلا يختلف الأمر كثيرا اذ ان اختصاص الاحالة معقود لسلطة التأديب الرئاسية وبهذا الشأن قضت المحكمة الادارية العليا في مصر بما يفيد امر السلطة المختصة بالإحالة لا يحتاج الى نص في القانون ،فهو منوط بالسلطة الرئاسية انطلاقا من العلاقة بين الموظف والادارة وهو امر تقتضيه طبيعة العمل الاداري حيث ذهبت الى ان : (سلطة احالة المخالفات للتحقيق تكون منوطة بالرؤساء واذا كان هناك في العادة نصوص تنظم هذه السلطة الا انه لا يشترط ان تتخذ اجراءات الاحالة الى التحقيق تنفيذا للقوانين واللوائح لان هذه الاجراءات هي النتيجة الطبيعية والامر المحتم للعلاقات الوظيفية التي تربط الرئيس بالمرؤوس ولان اتخاذ هذه الاجراءات من قبل الرئيس امر تقتضيه الاشياء ، اذ من اختصاص كل رئيس اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لحسن سير المرفق الذي يرأسه)[١٠].

حيث يلاحظ بهذا الصدد انه لا يمكن الطعن بقرار الاحالة لأنه يعد اجراء تمهيديا للوقوف على حقيقة التهم المنسوبة الى الموظف فهي تشكل بالتالي عملا قانونيا لا يمكن فصلة عن المراحل اللاحقة مما يجعله عديم الجدوى الا بعد اتخاذ الاجراءات الاخرى المتمثلة بالتحقيق معه ومن ثم رفع التوصيات الى الجهة المختصة بفرض العقوبة الانضباطية لتتولى بعد ذلك اتخاذ القرار الاداري الذي يقضي بفرض الجزاء المناسب[١١].

الفرع الثالث

استيفاء الشكل الكتابي للتحقيق

يعد كتابة التحقيق الاداري الضمانة الجوهرية التي يجب مراعاتها من قبل اللجنة التحقيقية كمبدأ عام ومن جهة اخرى يلاحظ ان المشرع العراقي في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي قد اورد استثناء في ذلك واكتفى بالتحقيق الشفهي في احوال معينة وللوقوف على هذا الموضوع سنقسم هذا الفرع الى فقرتين سنتناولها كالاتي :

أولاً : كتابة التحقيق الاداري : - الكتابة اقوى ادلة الاثبات والاكثر استعمالا لما تحتله من اهمية تتعلق بالموظف العام المخالف والادارة كما تتعلق بجهة الرقابة القضائية حيث فيما يتعلق بالموظف العام اتاحة الفرصة له للرجوع الى محاضر الاجراءات والاطلاع على الادلة المقدمة ضده وخاصة تلك التي تقدم في غيابة لغرض اعداد دفاعه بشأنها واثبات براءته اما فيما يتعلق بالإدارة فان شرعية الجزاء التأديبي تجد ما يثبتها في الكتابة فمثلا محاضر التحقيق تمثل الدليل القاطع لا ثبات صحة الاجراءات وسلامتها كذلك الكتابة تساعد على حفظ المعلومات التي ننتجها من التحقيق كذلك ان اهمية الكتابة تبسط القضاء رقابته على الاجراءات التحقيقية اذا يستطيع ان يمارس عملة في رقابة العقوبة الانضباطية المفروضة على الموظف بما يتناسب مع حجم المخالفة الانضباطية ولمعرفة مدى شرعية هذا العقوبة لاتخاذ الاجراء المناسب بصدد ذلك (الذي قد يكون تعديل العقوبة التأديبية او الغائها حسبما يقتضيه الحال) وهذ لا يكون الى عندما يكون الاجراء مكتوب أي تم بشكل مكتوب[١٢] حيث اوجبت اغلب التشريعات الوظيفية ان يكون التحقيق الاداري مكتوبا حيث نصت المادة ٥٩ من قانون الخدمة المدنية المصري رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ (انه: لا يجوز توقيع الجزاء على العامل ال بعد تحقيق معه كتابتا وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب ان يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا ...)[١٣]. كما ان المشرع العراقي قد تبنى مبدا التحقيق المكتوب كأصل عام بوصفة احد الضمانات الشكلية في التحقيق الاداري كما ورد في المادة (١٠/ثانيا) من قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل حيث نص (تتولى اللجنة التحقيقية التحقيق تحريريا مع الموظف المخالف المحال عليها ولها في سبيل اداء مهمتها سماع وتدوين اقوال الموظف والشهود والاطلاع على جميع المستندات والبيانات التي ترى ضرورة الاطلاع عليها وتحرر محضرا تثبت فيه ما اتخذته من اجراءات وما سمعته

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

من أقوال مع توصياتها المسببة اما بعدم مساءلة الموظف او غلق التحقيق او فرض احدى العقوبات المنصوص عليها بالقانون ومن ثم ترفع تلك التوصيات الى الجهة التي احالة الموظف عليه).

ومن تطبيقات محكمة قضاء الموظفين في هذا المجال قرارها بإلغاء العقوبة الانضباطية لعدم تنظيم محاضر اللجنة التحقيقية ، ورد (لدى النظر على الامر محل الاعتراض ومطالعة السيد نائب المدعي بصدده وجدت المحكمة ان هذه العقوبة استندت في التوصيات الى اللجنة التحقيقية التي تمثل اماهما المعترضة ولم تقدم لها افادة هذا يعني افتقادها في حقها بالدفاع عن نفسها وبهذا الحال فان اللجنة التحقيقية التي اصدرت التوصية وقرار فرض العقوبة عليها قدر اهدرت احد الضمانات الاساسية المقررة للموظف وفق قانون انضباط موظفي الدولة العراقي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل وهو ضرورة التحقيق مع الموظف المخالف بشكل تحريري وهذا الامر لم يجري مع المعترضة لأجل ذلك قررت المحكمة الغاء الامر محل الطعن ...)[١٤]

ومع ذلك فان القضاء الاداري في العراق كان له توجه جديد في استيفاء الشكل الكتابي للتحقيق ، حيث اعتبر انه من الممكن الاستعاضة بالمحاضر والاوراق التحقيقية للتحقيق الجنائي حيث تقوم مقام التحقيق التحريري الذي تقوم به الادارة ضد الموظف حيق قضت المحكمة الادارية العليات في قرار لها (لدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون ذلك ان المعترض يطعن بالأمر الاداري المتضمن عزلة من الوظيفة لارتكابه فعل يجعل بقاءه في خدمة الدولة مضرا بالمصلحة العامة ولدى النظر في الدعوى من قبل محكمة قضاء الموظفين اصدرت قرارها بإلغاء الامر الاداري المطعون فيه والعقوبة الصادرة استنادا اليه معلله حكمها بعدم تدوين افادة المعترض الامر الذي عدته المحكمة مخالف لأحكام المادة (١٠/ثانيا) من القانون حيث لاحظت المحكمة الادارية العليا ان نص المادة المذكورة انفا نصت على (تتولى اللجنة التحقيقية تحريريا مع الموظف ...) حيث يعتبر التحقيق التحريري من الضمانات الاساسية التي اوجبها المشرع ولا يمكن للإدارة اهمالها او ان تتجاوز عنها عند الشروع بالتحقيق واجراءاته حيث ان المعترض جرى توقيفه بعد ارتكابه الافعال المنسوبة اليه الامر الذي دفع دائرة المعترض مخاطبة المحكمة لغرض تزويدها بالأوراق التحقيقية الخاصة به وذلك حفاظا على سير التحقيق ومصلحة العمل في المرفق العام وبما ان المحكمة تولت التحقيق تحريريا مع المتهم وقد قامت بتدوين أقواله واعترافاته بذلك حيث ان هذا التحقيق والأوراق التحقيقية تقوم مقام التحقيق امام الادارة وبإمكان الادارة الاستعانة بها لإكمال اجراءات التحقيق وحيث ان محكمة قضاء الموظفين لم تلزم بما تقدم واصدرت قرارها بإلغاء الامر المطعون فيه مما اخل في صحة القرار المميز ...)[١٥] حيث نرى ان هذا التوجه من القضاء غير سليم من الناحية القانونية لان الاجراءات التي واجب اتباعها في المسؤولية الانضباطية تختلف عن الاجراءات في المسؤولية الجنائية لذلك المشرع اشترط في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام ان تتولى اللجنة التحقيقية التحقيق تحريريا مع الموظف المخالف وان عدم اتباع هذا الاجراء سوف يعرض القرار الذي تتخذه الادارة للإلغاء اذا تم الطعن به امام القضاء الاداري.

ثانياً: الاستثناء الذي يرد على الشكل الكتابي للتحقيق : -

إن القاعدة التي اقرتها التشريعات الانضباطية تقضي ان يكون التحقيق كتابتا الا ان هذه القاعدة غير مطلقة اذ ترد عليها استثناءات التي تعتبرها اعتبارات الغرض منها تسهيل اجراءات التحقيق الاداري بالنسبة للعقوبة البسيط وسرعة فرضها ومن قبيل ذلك ما جاء به قانون الخدمة المدنية المصري رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ حيث نص (يجوز بالنسبة لجزاء الانذار والخصم من الاجر لمدة ثلاثة ايام ان يكون الاستجواب او التحقيق شفاها بشرط ان يثبت مضمونه في القرار الصادر بتوقيع الجزاء)[١٦].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وايضا ما نص علية قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل (للوزير او رئيس الدائرة بدون تحقيق اداري من قبل لجنة تحقيقية بفرض عقوبة لفت نظر او انذار او قطع راتب بعد استجواب الموظف[١٧] حيث ان المشرع هنا نجده لم يشير صراحة هل هو هنا الاستجواب الشفهي الا ان النص يفهم منه بالاستجواب الشفهي هنا حيث يرى جانب من الفقه ان التحقيق الشفهي امر غير مرغوب فيه حيث يترتب عليه اهدار لضمانات التحقيق في بعض الحالات حتى لو تعلق الامر بالعقوبات البسيطة قان تلك العقوبات وان لم تصل الى القدر الكبير من الضرر والجسامة فان لها تأثير ادبي ومعنوي على الموظف فضلا عما تخلفه من تأخير الترفيع او الزيادة[١٨] ومن خلال النصوص التي تقدم ذكرها ان الاستجواب الشفهي بديل للتحقيق أي بإمكان الوزير او رئيس الدائرة في المخالفات البسيطة ان لا يحيل الموظف الى لجنة تحقيقية بل يقوم باستجوابه بنفسة ويستمع الى أقواله بشان التهمه الموجهة الية ومن ثم يقرر فرض احدى العقوبات المشار اليها بحقه اذ ثبت انه اخل بواجباته الوظيفية وهذ يعد استثناء لا يجوز التوسع فيه لان الرئيس الاداري يتولى التحقيق في المخالفة والفصل فيها على خلاف ما تقضي به القواعد العامة فاذا قام بالاستجواب موظف اخر غير رئيس الدائرة او فرض عقوبة على الموظف المستجوب غير التي نص القانون عليها ذلك يشكل خرق لأحكام المادة (١٠/رابعاً) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنه ١٩٩١ المعدل.

المبحث الثاني

الضمانات الموضوعية في التحقيق الاداري

إن احاطة التحقيق الاداري بالضمانات الموضوعية من المسائل التي استقر عليها الفقه والقضاء ، اذ تعتبر من الاسس التي تقتضيها المبادئ القانونية العامة وقواعد العدل والانصاف دون الحاجة لوجود نص يقررها ومن هذه الضمانات التي يتمتع بها الموظف المخالف هي ضمانة الموجهة، وحق الدفاع وعلى هذا الاساس سنتناول مبدا مواجهة الموظف بالتهم المنسوبة اليه بالفرع الاول ، ونخصص الفرع الثاني للموظف الحق في الدفاع عن نفسه.

المطلب الأول

الضمانات الموضوعية

الفرع الأول

مبدأ المواجهة بالنسبة للتهم المنسوبة اليه

يعد مبدا المواجهة من المبادئ العامة للقانون التي تطبق حتى وان لم تنص عليه القوانين الانضباطية كونه احد الضمانات الرئيسية للتوصل الى نتيجة عادلة في فرض العقوبة على الموظف فعدم مراعاة مبدأ المواجهة يجعل عمل السلطة التحقيقية مشوب بعدم العدالة لانها لم تمنح الفرصة الكافية لدحض الادلة التي تضر مصالحة ، فالمواجهة ضرورية بالقدر اللازم في تكوين عقيدة اللجنة التحقيقية وقد كفلت الكثير من انظمت التأديب حق الموظف في ان يواجه التهم التي نسبت الية كما ان القضاء رسخ في كثير من احكامه فأصبح ضمانه جوهرية ليس على مستوى القانون المدني وكذلك القانون الجنائي فحسب بل على مستوى القانون الاداري ايضا لذا ان الاحاطة بمبدأ المواجهة تتطلب منها أن نبحثه من عدة محاور :

أولاً: تعريف مبدأ المواجهة:

يقصد بمبدأ المواجهة بشكل عام (هو حق المتهم بان يعلم علما تاما بكافة اجراءات الخصومة وما تحتويه من عناصر واقعية يمكن ان تكون اساسا في تكوين اقتناع القاضي اما في اطار النظام الانضباطي ، فيعني ايقاف الموظف على حقيقة الفعل او الامتناع عن الفعل المنسوب الية واحاطته علما بحيثيات المخالفة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الوظيفية والادلة المتحصلة ضدة والمادة القانونية التي تنطبق على فعله حتى يتمكن من اعداد دفاعه عن كل نقطه وينبغي على اللجنة ان تشعر الموظف بصفته كونه متهما وان القاعدة هي ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته[١٩] أي احاطة الموظف المتهم بالتهم المنسوبة اليه والادلة التي تشير الى ارتكابه لها وتمكينه من ابداء دفوعه بشان تلك العقوبات.

ثانياً: عناصر مبدا المواجهة:

يعد مبدأ المواجهة في التحقيق الاداري ـ في القضاء الاداري العراقي المقارن على حد سواء ضمانه جوهرية يجب مراعاتها في التحقيق ، بخلاف ذلك يعد الاخير معيبا فقضت المحكمة الاداري العليا في العراق بقرارها ذي العدد٦٢٦/قضاء الموظفين ـ تمييز /٢٠١٨ بأن التحقيق الاداري يكون معيبا اذا لم تطبق فيه مبدا المواجهة حيث جاء في القرار : لدى النظر في الحكم المميز وجد ان (المدعي) يطعن في عقوبة الانذار المفروضة عليه بموجب الامر المرقم (١٨٦٥) في ٢٠١٧/٥/٧ ويطلب الغائها حيث لاحظت المحكمة الادارية العليا بان محضر اللجنة التحقيقية تضمن في الفقرة (١٠) الاشارة الى ان تدوين افادة الموظف تم بتوجيه اسئلة عن طريق دائرة البعثات والعلاقات العامة وحضر فيما بعد امام اللجنة ووقع افادته التي وصلت عن طريق البريد الالكتروني ، وان هذه الاجراءات مخالفه للمادة (١٠/ثانياً) من قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنه ١٩٩١ المعدل والتي اشترطت (سماع وتدوين اقوال الموظف) مما ينبغي تطبيق لمبدا المواجهة في التحقيق الاداري الذي يتطلب الاستماع للإفادة وليس مجرد التدوين وان عدم اتباع اللجنة للإجراءات في التحقيق يمثل اخلالا مما يستوجب الغاء العقوبة لهذا السبب[٢٠].

كذلك قضت محكمة قضاء الموظفين بالتالي: لدى النظر على موضوع الاعتراض لاحظت المحكمة ان المادة (١٠/ثانيا) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام نصت على انه: (تتولى اللجنة التحقيقية التحقيق تحريريا مع الموظف المخالف المحال عليها ولها في سبيل لداء مهامها سماع وتدوين اقوال الموظف والشهود) مما يتوصل من النص السالف وجوب الاستماع الى اقوال الموظف المحال اليها ولا يجوز فقط الاكتفاء بتدوين أقواله حيث ان اللجنة التحقيقية لم تستمع الى اقوال الموظف وانما ارسلت الاسئلة عن طريق احد الاشخاص فتكون بهذا خالفت الاجراءات الشكلية التي اوجبها القانون في فرض العقوبة حيث تكون العقوبة المفروضة مخالفة للقانون من حيث الاجراءات[٢١] وبشكل عام تكون هناك ثلاثة عناصر يقوم عليها مبد المواجهة على اكمل وجهه وسنأتيها بالتفصيل.

١. **اخبار الموظف بالتهم الموجهة اليه**: يقصد به اخطاره بحقيقة التهم الموجهة او المنسوبة اليه وذلك بأعلامه بها وبوقائعها وبظروف ارتكابها وبالأدلة التي تثبت وقوعها ، ويعتبر اخطار الموظف بالتهمة المنسوبة اليه امرا ضروريا ولازما حتى في حالة عدم وجود نص يقضي بذلك ويقع عبء اخبار الموظف المتهم في موطنه على الادارة ويجب عليها القيام بذلك حتى في حال تغيره لمحل اقامته ولا يعفيها من ذلك التذرع بصعوبة توجيه الاخطار الا اذ كان عدم توجيهه راجعا الى خطأ الموظف[٢٢].

ويعد اخبار الموظف بالتهمة المسندة اليه من الضمانات الجوهرية في مجال المساءلة الانضباطية وذلك لان هذا الاخبار يتيح للمتهم فرصه تقدير خطورة موقفه والعمل على اعداد دفاعه فيما يتعلق بموضوع الاتهام الموجهة اليه لذلك يتعين على السلطة الانضباطية احاطة الموظف المتهم بالمخالفة ويجب ان تكون صيغة الاتهام محدده وواضحة على نحو لا يحتمل التأويل ، بل يجب ان على وقائع محدده الاوصاف والدلالات وعدم الاكتفاء بالاتهام العام[٢٣] ونظرا لأهمية هذا الاجراء يقرر الفقه انه اذا لم يتم اخطار الموظف يكون التحقيق مشوبا بعيب الشكل يبطله ويبطل القرار الذي فرض العقوبة عليه[٢٤].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

اما في مصر فان قانون الخدمة المنية المصري رقم (٨١) لسنه ٢٠١٦ لم ينص صراحة على اخبار الموظف المتهم الا انه هذا لا يعني ان الاخبار لم يعد شكلا جوهريا بل من الاجراءات الجوهرية طبقا للمبادئ العامة للقانون ويلاحظ ان قانون الخدمة المدنية المصري لسنه ٢٠١٦ نص انه : (لا يجوز توقيع أي جزاء على الموظف الا بعد اجراء التحقيق معه كتابة وسماع اقواله وتحقيق دفاعه ...)[٢٥].

ووفقا لذلك فان الموظف يجب ان يكون على علم مسبق بما منسوب اليه قبل ايقاع العقاب التأديبي والا كان القرار او الجزاء التأديبي باطلا غير ان اللائحة التنفيذية لهذا القانون نصت على :يتعين قبل البدا بالتحقيق مع الموظف اعلانه كتابة على نحو يتحقق به علمه بقرار الاحالة للتحقيق من خلال امر استدعاء يشمل بيانات متعددة وبذلك يكون المشرع المصري اشترط ضرورة اخبار الموظف المتهم كتابة وحسناً فعل المشرع المصري.

اما في العراق فان قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنه ١٩٩١ المعدل لم ينظم اخبار الموظف قبل اجراء التحقيق الاداري وهذا يعتبر نقص تشريعي لابد من تلافيه بالنص على وجوب اخبار الموظف بالاتهامات لكي يتسنى له اعداد دفاعه وعلى الرغم من ذلك يرى بعض الفقه ان اللجنة التحقيقية ملزمة بإحاطة الموظف علمتا بالتهم المنسوبة اليه لان قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام اوجب الرجوع الى احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية في الاحوال التي لم يرد بها نص في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام وبالرجوع الى قنون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ نجد ان المشرع العراقي قد اوجب في المادة (١٢٣)[٢٦] من القانون المذكور على من يتولى التحقيق ان يحيط المتهم علما بالتهمة المنسوبة الية.

ومن القرارات المهمة في هذا الصدد قرار المحكمة الادارية العليا في العراق ذي العدد ١٠٤٥/قضاء موظفين ـ تميز/٢٠١٤، في ٢٠١٦/٦/٩ حيث اوجب اللجنة التحقيقية الاسترشاد بقواعد التحقيق في الدعوى الجزائية بما يتلاءم مع طبيعة الدعوى الانضباطية ولاسيما القواعد التي تحكم حقوق المتهم وضماناته حيث جاء بالقرار ... حيث ان الفقرة (خامسا) من المادة (١٥) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل قضت بوجوب مراعاة قانون اصول المحاكمات الجزائية بما يتلائم واحكام قانون انضباط وظفي الدولة والقطاع العام فيتعين على اللجنة التحقيقية الاسترشاد بقواعد التحقيق في الدعوى الجزائية بما يتلاءم وطبيعة الدعوى الانضباطية لا سيما القواعد التي تحكم حقوق المتهم وضماناته ومقتضى ذلك ان يتم التحقيق تحريريا مع الموظف ويثبت أقواله وان تتم مواجهته بما هو منسوب اليه وتمكينه عن الدفاع عن نفسه بالوسائل المشروعة فان اختار الصمت امتنع على اللجنة التحقيقية اجباره على الكلام او معاقبته على هذا الموقف وانما يكون على اللجنة التحقيقية استخلاص الحقيقة من الادلة الاخرى حيث يعتبر الصمت في هذه الحالة نزول لموظف في الدفاع عن نفسه فاذا وجدت اللجنة ان الواقعة المنسوبة اليه ثابته بالأدلة الاخرى على النحو الذي تقوم مسؤوليته عن الفعل فأنها توصي بمعاقبته اما اذا لم تجد الادلة ما يثبت قيامة بالفعل فلا توصي بمعاقبته ولا يصح عند الامتناع لذاته مخالفة انضباطية تقوم عليها العقوبة وحيث ان المحكمة قضت بغير ذلك فيكون حكمها غير صحيح قرر نقضه واستنادا الى حكم المادة (٢٥٩/٦) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ قرر الحكم بإلغاء الامر الاداري المتضمن معاقبة المعترض بعقوبة لفت النظر[٢٧] والجدير بالذكر ان هذا القرار يمكن تطبيقه على عناصر مبدا المواجهة والدفاع كافة.

٢. **اطلاع الموظف على الملف** :يمثل حق الاطلاع على الملف وما يشتمل عليه من اوراق احدى الضمانات الجوهرية للمتهم اذ لا يكفي اخبار الموظف بالتهم المنسوبة لغرض تمكينه من اعداد دفوعه بشكل سليم بل

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

لابد من اتاحة الفرصة له للاطلاع على الملف التأديبي بما يحتويه من ادلة ومستندات تتعلق بالتهم الموجه اليه واذا كان الاصل ان يستند الى هذا الحق الى القانون الا ان الفقه قد استقر على عد حق الاطلاع من الامور التي تقتضيها مبادئ العدالة لتوفير الضمانات التي تكفل اطمئنان الموظف وسلامة التحقيق[٢٨].

وقد نصت التوظيف الفرنسية المتابعة على حق الاطلاع على الملف ومنها القانون الصادر في يوليو ١٩٨٣ في المادة (١٩) وكذلك نصت المادة الاولى من المرسوم الصادر في ٢٥ اكتوبر ١٩٨٤ على نفس النص ويعد هذا النص تقنينا لقضاء مجلس الدولة الفرنسي المستقر على ذلك والذي يقرر ان حق الاطلاع على الملف يجب ان يتم في وقت كافي يسمح للموظف بتحضير دفاعه[٢٩].

والجدير بالذكر ان الادارة ليست ملزمة بان تستدعي العامل المتهم ليطلع على ملفه وانما العامل يطلب منها ذلك بواسطة طلب الاطلاع على الملف والادارة ملزمة بهذه الحالة بإجابة طلبة فاذا لم يطلب الموظف ذلك فليس لها ان تعي بعدم شرعية العقوبة[٣٠].

اما في مصر فلم ينص قانون الخدمة المدنية المصري رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ على حق الموظف في الاطلاع على الملف الا ان اللائحة التنفيذية لهذا القانون تلافت النقص ونصت على ((للموظف المحال الى التحقيق الاطلاع على كافة الاوراق التحقيق وتقديم ما يشاء من مستندات تؤيد دفاعها))[٣١].

وقد اكدت المحكمة العليا الادارية على هذه الضمانة فقد اجاء في احد قراراتها: (يشترط لسلامة التحقيق توفر كافة مقومات ضماناته اهما مواجهة الموظف بالمخالفة المنسوبة اليه واحاطته علما بمختلف الادلة التي تشير الى ارتكابه للمخالفة حتى يستطيع ان يدلي بأوجه دفوعه وتحقيق هذا الدفاع وما يستوجب من الاطلاع على الاوراق والمستندات وسماع الشهود اثباتا او نفيا ...)[٣٢].

اما في العراق فان قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنه ١٩٩١ المعدل لم ينص على حق الموظف بالاطلاع على الاوراق التحقيقية ، وهذا نقص لابد من معالجته كونه من الضمانات الرئيسية في التحقيق ، ومع ذلك نرى امكانية ومع ذلك نرى امكانية طلب الموظف من الادارة منحه حق الاطلاع على الاوراق التحقيقية استنادا الى قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنه ١٩٧١اذ منح المتهم حق الاطلاع على الاوراق التحقيقية واخذ نسخه من الاوراق والافادات على نفقته وذلك بموجب المادة (٥٧) منه[٣٣].

كما ان المحكمة الادارية العليا قد اكدت على مسالة تطبيق اللجنة التحقيقية لقانون اصول المحاكمات الجزائية والاسترشاد بإحكامه ولاسيما القواعد التي تحكم حقوق المتهم وضماناته وفي هذا الصدد اشرنا قبل قليل الى قرار المحكمة الادارية العليا في العراق (بالرقم ١٠٤٥/قضاء الموظفين/٢٠١٤ ، في ٢٠١٦/٦/٩).

٣. **المهلة:** يجب على السلطة التأديبية اذا ما قامت بإعلان المتهم بما منسوب اليه من مخالفات ان تمنحه وقتا من اجل الرد عليها ، بناءً على ذلك يمكن تعريف المهلة ((هي الفترة الزمنية التي تفصل بين اعلان الموظف المتهم بالتهم المنسوبة اليه وبين مساءلته تأديبيا بحيث يتمكن الموظف المتهم خلالها من اعداد دفاع وبدون اعطاء الموظف مهله كافية لأعداد دفاعه يجعل ضمانه المواجهة غير متوافرة حتى لو قام بالاطلاع على الملف ولأهمية هذا الفترة اعتبرها القضاء الفرنسي من المبادئ العامة للقانون حتى اذا لم يوجد نص يقررها[٣٤].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الفرع الثاني

حق الموظف في الدفاع

يعتبر حق الدفاع الضمانة التي تجد فيها الضمانات الاخرى اساسها ، الذي بدوره يجد اساسه في مبدا سماع الطرف الاخر (الموظف) ولكي يكون الجزاء محققا للعدالة لابد من اتاحة الفرصة للطرف الاخر من ابداء ملاحظاته ودفاعه عن التهم التي وجهت اليه[٣٥] وسنتناول حق الموظف في الدفاع عن نفسه امام اللجنة التحقيقية من خلال عدة محاور :

أولاً: ـ تعريف حق الدفاع : ـ الفقه الاداري يعرف هذا الحق في مجال تأديب الموظف العام بانه "مجموعة المكنات القانونية التي يتاح للموظف من خلالها اصالة او بالوكالة دفع التهمة المسندة اليه بمخالفة واجباته الوظيفية امام سلطة التحقيق او المحكمة"[٣٦].

كذلك عرف ايضا انه : مواجهة الموظف اثناء التحقيق بالتهمة المنسوبة اليه وبمختلف الادلة القائمة ضده لكي يتمكن من الدفاع عن نفسه والدفاع وسيله لأثبات براءة الموظف ودفع التهمة عن نفسه وعدم مسؤولية عنه او العكس[٣٧].

ثانياً: ـ الاساس القانوني لحق الدفاع : ـ

هناك عدة مصادر تثبت حق الدفاع وهذا المصادر تدل على اهمية الحق وضرورته في العمل الاداري فليس هناك اكثر ظلما من عدم تمكين الموظف من الدفاع عن نفسه وسماع أقواله في المخالفة المنسوبة اليه وبما ان القانون الاداري يتميز بمصادرة المتعددة التي يستقي منها احكامه ، فان الدفاع في العمل الاداري يمكن ان يستند الى مصادر متعددة وسنشير اليها بايجاز.

١. الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان : ـ قنن الاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي يمثل احد مكونات الشرعية الدولية لحقوق الانسان ـ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وذلك في اطار المادة (١/١١) من بالقول : كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا لحين ان تثبت ادانته بارتكابها لها قانونا في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.

الدستور: ـ نصت اغلب دساتير دول العالم على كفالة حق الدفاع ومنها الدستور العراقي لسنه ٢٠٠٥ حيث نص : "حق الدفاع مقدس ومكفول في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة"[٣٨] وهذا النص جاء ليكفل حق الدفاع في جميع المجالات ذات الطابع العقابي فهو نص مطلق غير محدد في مجال او قانون معين ولذلك يعد هذا النص هو السند الدستوري لحق الدفاع في القانون الاداري[٣٩] ونص في ذلك الدستور المصري لسنه ٢٠١٤ بالقول: المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية عادلة تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه[٤٠].

ونص ايضا على "حق الدفاع اصالة او وكالة مكفول واستقلال المحاماة وحماية حقوقها ضمان لكفالة حق الدفاع ويضمن القانون لغير القادرين ماليا وسائل الالتجاء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم[٤١] مع ان الدستور الفرنسي ١٩٥٨ لم ينص على حق الدفاع الا ان الاخير يعد من الحقوق المقننة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواطن الفرنس لسنه ١٧٨٩ والذي يعد جزءاً من الدستور الفرنسي. ومع ان الدستور الفرنسي لسنه ١٩٥٨ لم ينص على حق الدفاع ، الا ان الاخير يعد من الحقوق المقننة في اعلان حقوق الانسان والمواطن الفرنسي لسنه ١٧٨٩والذي يعد جزء لا يتجزأ من الدستور الفرنسي.

١. القانون: ـ كفل قانون موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤لسنة ١٩٩١ المعدل حق الدفاع عندما اجاز للموظف الاستماع الى أقواله واتاحة فرصة الدفاع عن نفسة بكل الوسائل التي منحا القانون سواء شفاها او كتابة دون أي معوقات طالما كان ذلك في نطاق الاتهام الموجه اليه ، حتى يكون توقيع العقاب عن وضوح

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وبينة تامة[٤٢] حيث نصت المادة (١٠/ثانياً) على : ان تتولى اللجنة التحقيقية تحريريا مع الموظف المخالف المحال عليها ولها في سبيل اداء مهمتها سماع وتدوين اقوال الموظف والشهود والاطلاع على جميع المستندات والبيانات التي ترى ضرورة الاطلاع عليها ... ونص قانون الخدمة المدني المصري رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ على حق الدفاع بشكل اوضح من المشرع العراقي وذلك في المادة (٥٩) بالقول : لا يجوز توقيع أي جزاء على الموظف الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع اقواله وتحقيق دفاعه.

٢. القضاء الاداري : ومن ذلك قرار المحكمة الادارية العليا في مصر والذي جاء فيه (لا يجوز مجازاة العامل الا بعد تحقيق معه يكون له مقومات التحقيق القانوني وضماناته من وجوب استدعاء العامل وسؤاله ومواجهة بما هو منسوب اليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه واتاحة الفرصة له لمناقشة شهود الاثبات وسماع شهود النفي[٤٣].

كما قضت المحكمة الادارية العليا في العراق بقرارها رقم ٤٢٥/قضاء الموظفين/تمييز/٢٠١٣: ولدى النظر في الحكم المميز وجد ان المعترض (المميز عليه) موظف في سفارة العراق في انقره ويعترض على عقوبة التوبيخ الموجهة له بموجب الامر الوزاري المرقم ٠٨١٢١ في ٢٠١٢/٩/١٢ المتضمن مخالفة القوانين والتعليمات ، حيث ان الاسباب ومبررات العقوبة جاء بشكل عموميات وحيث ان اللجنة التحقيقية اهدرت اجابات المعترض في افادته والمستندات التي قدمها ،حيث ان ذلك يتعارض مع ضمانات الموظف وحقوقه بالدفاع عن نفسه اتجاه الافعال المنسوبة اليه حيث ان اسباب فرض العقوبة وفق المستندات المقدمة غير كافية فرض العقوبة وعدم وجود سند قانوني صحيح لها وان محكمة قضاء الموظفين قد التزمت بوجهه النظر القانونية قررت الغاء العقوبة المذكورة فيكون قرارها صحيحاً وموفقاً[٤٤].

وفي قرار اخر للمحكمة الادارية العليا (رقم١٠٨٩/قضاء الموظفين/٢٠١٤ ٢٠١٦/٦/٩) يؤكد اساس حق الدفاع في القضاء حيث جاء فيه :ان القانون اشترط لفرض العقوبة الانضباطية بيان المخالفة المنسوبة للموظف ولا يجوز اصدار قرار اداري بعقوبة موظف دون بيان الواقعة التي ارتكبها وهي ضمانه لحق الموظف في الدفاع عن نفسة وبيان الواقعة التي تكتسب حجية الامر المقضي به والحيلولة دون معاقبة الموظف عن الواقعة ذاتها لأكثر من مرة[٤٥].

ثالثاً: ـ مقومات حق الدفاع في النظام الانضباطي: ـ

١. استعانة الموظف بمحامي: ـ ان الحكمة من اقرار هذا الحق هو دعم المتهم بشخص ذو امكانيات قانونية وشخصية تتناسب والموقف الذي وضع فيه ، ليكون الى جانبه من يسانده وينصحه وينظم معه حقوق الدفاع والية استخدامها ووضع استراتيجية دفاعية كفيلة بدفع التهم الموجهة اليه ، وحتى يتحقق التوازن في التحقيقات والمرافعات ، لابد من وجود محام ملم بالقانون واجراءات التحقيق والمحاكمة[٤٦].

وفي مجال تأديب الموظف العام يثير التساؤل حول مدى امكانية حضور المحام في اللجان التحقيقية التي تشكلها الادارة ويجيب الفقه الاداري على ذلك بان الحق في الدفاع يضمن للموظف العام ان يستعين بمحام وليس للإدارة ان ترفض ذلك شريطة ان يحظر الموظف في الوقت الذي يحضر فيه المحامي للدفاع عنه وذلك من اجل عدم الاخلال بمبدأ المواجهة ، وعلى الرغم من عدم وجود احكام صادرة عن القضاء الاداري في العراق بهذا الخصوص الا ان هذا الحق بات معيارا للعدالة ومبدا من المبادئ العامة التي تتطلب نصا تشريعيا في المواجهة اللجان التحقيقية التي من المهم ان تكون وضيفتها كشف حقيقة المخالفة اولا وليس ادانته للموظف[٤٧] ومع ذلك فقد جاء في احد قرارات المحكمة الادارية العليا في مصر بان تختلف هذه الضمانة ولا يترتب عليها بطلان اجراءات التحقيق حيث قضت بانه: بالنسبة لعدم السماح لمحامي الطاعن بحضور التحقيق الاداري فان هذا الحق وان كان القانون رقم ٦١ لسنه ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة قد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

نص فيه في المادة ٨٢ منه على عدم تعطيله الا انه لما يرتب على مخالفة مقتضاه بطلان التحقيق[٤٨] حيث لم ينص قانون موظفي الدولة والقطاع العام العراقي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل على امكانية استعانة الموظف المتهم بمحام لكن في اطار قانون اصول المحاكمات الجزائية نص على "قبل اجراء التحقيق مع المتهم يجب على القاضي التحقيق اعلام المتهم ما يلي : ان له الحق في ان يتم تمثيلة من قبل محامي وان تكون على توكيل محامي فاذا لم تكن له القدرة تقوم المحكمة بتعين محامي منتدب له ، دون تحميل المتهم أتعابه"[٤٩].

ومن الجدير بالذكر ان قانون المحاماة العراقي رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٦ قد اوجب في المادة (٢٧/أولاً) منه على المحاكم والسلطات الرسمية التي تمارس سلطة قضائية او تحقيقية والمجالس والهيئات والمراجع الاخرى التي يمارس المحامي مهنته امامها ان تأذن له بالمطالعة على الاوراق التحقيقية او اوراق الدعوى كذلك الاطلاع على كل ما له من صله قبل الوكيل ما لم يؤثر ذلك على سير التحقيق على ان يثبت كتابة في اوراق الدعوى. ونعتقد ان هذا النص يشمل ممارسة المحامي لمهنته امام اللجان التحقيقية في مجال العقوبات الانضباطية بشرط حضور الموظف مع المحامي في الوقت ذاته.

٢. استعانة الموظف بشهادة الشهود: تعتبر الاستعانة بشهادة الشهود من مستلزمات حق الدفاع وذلك نظرا لدورها في كشف الحقائق التي تعزز موقف الخصم لما منسوب اليه لذا يتعين دائما في نطاق التأديب توجيه السؤال للمتهم في ارتكاب المخالفة التأديبية عما اذا كان لديه شهود نفي يجب استدعائهم وسماع افاداتهم لان سماع الشهود دون النفي يجعل التحقيق به قصور ويترتب عليه البطلان في القرار لإخلاله حق الدفاع[٥٠].

لذلك لا يجوز للمحقق اغفال سماع شهود النفي بحجة ضيق الوقت او لأي سبب اخر يؤدي الى اهمال هذه الضمانة واذا حدث هذا فان التحقيق الذي اجي مع المتهم قد جاء مخالفا للأصول التي ينبغي مراعاتها في التحقيق[٥١] ففي فرنسا نصت المادة (٢) من الامر الصادر في ١٩٥٩/٢/٤ على انه ((للموظف المتهم امام مجلس التأديب ان يستشهد بالشهود))[٥٢].

اما في العراق نص قانون انضباط موظفي الدولة العراقي رقم ١٤ لسنه ١٩٩١ المعدل على الامكانية الاستعانة بالشهود حسب نص المادة ١٠ ولها في سبيل اداء مهامها سماع وتدوين اقوال الموظف والشهود ومثلما يستطيع الموظف العام المطالبة بشهود نفي التهمه عنه فانه يستطيع كذلك مناقشة شهود الاثبات الذين تأتي بهم الادارة[٥٣] حيث قضى مجلس الانضباط العام في قرار له بالرقم ٢٠١/انضباط /٢٠٠٦ ، في ٢٠٠٦/٥/٧ بما يأتي :حيث ان تنزيل الدرجة بمثابة العقوبة مما يقتضي اتخاذ الاجراءات الاصولية لتنزيل درجة الموظف وحيث لم يتم تشكيل اللجنة التحقيقية وفقا للإجراءات المنصوص عليها في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي حيث لم توصي اللجنة بتنزيل درجة المدعي وانما تركت الامر الى المدعى عليه ولم تستمع اللجنة الى اقوال المدعي وشهوده الاخرين من لهم علاقه بالموضوع الامر الذي لا يمكن التعويل عليه في فرض عقوبة تنزيل الدرجة)[٥٤].

٣. عدم تحليف الموظف المتهم اليمين القانونية : -

لا يجوز تحليف المتهم اليمين القانونية لان تحليف اليمين يعد من وسائل الضغط الاخلاقي الذي يتعرض له المتهم وذلك بوضعه في موقف محرج يحتم عليه اما ان يكذب وينكر الحقيقية او يضحي بنفسه ويعترف بالتهمة الموجه اليه اي ان تحليفه اليمين القانونية يؤدي الى ان ينازع المتهم عاملان هما :

أ. محافظته على نفسه وعدم التفريط بها وتعرضها للخطر مما يدفعه الى الكذب.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ب. او قول الحقيقة حفاظا على قدسية معتقداته الدينية والاخلاقية التي يؤمن بها ولا يفرط فيها ، مما يؤدي الى تعريض المتهم نفسه الى الإدانة في حالة اعترافه بالتهم المنسوبة اليه وعلى الرغم من ذلك يجوز تحليف المتهم اليمين اذا كان ذلك في معرض أدائه الشهادة على غيره من المتهمين.

ج. حيث لم يشر الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ولا قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنه ١٩٩١ المعدل لهذه الضمانة الا ان قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي "لا يحلف المتهم اليمين الا اذا كان في مقام الشهادة على غيره من المتهمين"[٥٥] وفي نهاية المطاف الى نتيجة مؤداها ان استعمال الاكراه بنوعيه المادي المعنوي، تجاه الموظف المحال الى التحقيق او اثناء الاستجواب يتعارض مع ضمانات مبدا المواجهة حيث يعتبر الاكراه مخالفا لقواعد الدستور والتي حرمها الدستور العراقي في المادة (٣٧/أولاً ج) ان جميع انواع التعذيب النفسي والبدني والمعاملة غير الانسانية للمتهم وان انتزاع الاعتراف بالإكراه والتهديد يحق للمتضرر المطالبة بالتعويض عما اصابة من ذلك الاكراه.

الفرع الثالث

الحياد الموضوعي للجنة التحقيقية

تكلمنا في اطار المطلب الاول عن حياد لجنة التحقيق بمظهرها الشكلي ،اما المظهر الاخر للحياد فهو (الحياد الموضوعي) ويتعلق بضرورة تخلي اللجنة التحقيقية عن الاعتبارات التي تخل بحياديها كالاعتبارات الوظيفية والشخصية التي تجعل من عملها غير متسم بالعدالة[٥٦].

حيث اكدت المحكمة الادارية العليا في مصر ضمانة حياد اللجنة التحقيقية بالقول: التحقيق بصفه عامة يعني الفحص والبحث والتقصي الموضوعي المحايد والنزيه لاستجلاء الحقيقة فيما يتعلق بصحة وقائع محددة ونسبتها الى اشخاص محددين ،غير ان وجه الحق والعدالة لا يأتي الا اذا تجرد المحقق من اية ميول شخصية ازاء من يجري التحقيق معهم.

والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو :هل يمكن للموظف المحال للجنة التحقيقية ان يطلب رد اعضاء اللجنة او احدهم اذ وجد سببا مبرراً لذلك؟ في فرنسا لم يعترف مجلس الدولة الفرنسي بحق الرد امام المجالس التأديبية مالم ينص المشرع عليه وعلى الاسباب التي تدعو لذلك ، الا ان المجلس من ناحية اخرى يستند في الغاء القرار التأديبي على المبادئ القانونية العامة متى تبين له ان هناك اتهاما لضمانه الحيديه٠ اما في مصر ان الامر يختلف والسبب لأنها تأخذ بنظام المحاكم التأديبية التي يسرى على اعضائها ما يسرى على اعضاء مجلس الدولة من احكام الرد حيث ان محكمة القضاء الاداري المصرية قد قضت في احد احكامها ما يلي (على الرغم من عدم سريان احكام قانون موظفي الدولة رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥١ على طوائف المواطنين التي تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصه ،الا انه يحق سريان احكام الرد والتنحي المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية. اما في العراق على الرغم من ان قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤لسنه١٩٩١ المعدل لم يتضمن ما يشير الى وجوب توفر هذه الصورة من صور الحيدية الا ان الفقه يرى انه لا يمنع من تطبيق القواعد الاجرائية في قانون المرافعات المدنية بشان رد وتنحي القضاة ، بحيث يجوز للخصوم رد اللجنة التحقيقية او احد اعضائها متى توفرت خصومه او منافسه بينه وبين الموظف كما يحق لعضو اللجنة التحقيقية طلب تنحيته من اللجنة متى توافرت احدى اسباب التنحي كمثل وجود صله شخصية او مصلحة بينه وبين المحال عليها[٥٧].

الخاتمة

الحمد لله العليم الذي وفقنا جل شأنه في انجاز كتابة هذا البحث وقد خلصنا من خلاله الى نتائج وتوصيات نجملها بما يأتي :

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أولاً: النتائج:

أ. التحقيق الاداري في العراق يجري على نطاق واسع بواسطة الرئيس الاداري (الوزير او رئيس الدائرة) وكما يسميه نص القانون (الاستجواب) الذي يتم بالنسبة للمخالفات البسيطة التي تستحق عقوبات خفيفة وهي لفت النظر والانذار وقطع الراتب ٠ويجري على نطاق اقل سعة (لقلة المخالفات الجسيمة مقارنة بغيرها من المخالفات) بواسطة اللجنة التحقيقية التي تشكل من رئيس وعضوين احدهم حاصل على شهادة جامعية اولية في القانون يأمر بتشكيلها والاحالة اليها الرئيس الاداري (الوزير او رئيس الدائرة).

ب. التحقيق الاداري اهمية بالغه في مختلف النظم ـ الرئاسية منها وشبه القضائية والقضائية ويحتل في العراق اهمية كبيرة وذلك لأنه المستوى الوحيد لفرض الجزاء الانضباطي على الموظف (سواء اجراء الرئيس الاداري ام اللجنة التحقيقية)

ج. يتبع القانون العراقي في مجال التحقيق مع الموظف ـ النظام الرئاسي ـ فالرئيس الاداري يجمع بيدية سلطتي الاتهام وفرض الجزاء سواء اجرى التحقيق بنفسة ام احاله الى لجنة تحقيقية ، ويتفق ذلك مع النظام المعمول به في فرنسا فالرئيس الاداري يجري التحقيق مع الموظف عندما تستحق المخالفة عقوبة اللوم او الانذار دون استشارة المجلس التأديبي الذي علية ان يطلب رايه فيما عدا العقوبتين المذكورتين انفا وراي المجلس هنا استشاري وغير ملزم ، الا ان الامر في القانون المصري مختلف بعض الشيء فالرئيس الاداري يختص بتوقيع العقوبة الخفيفة ويترك ما بقي منها للسلطة التأديبية (القضاء التأديبي) الذي يجري تحقيقا مع الموظف بعد احالة الاخير بواسطة الرئيس الاداري او النيابة الادارية ويختلف الحال في القانون الملغى رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٦ الذي يتم التحقيق في حينه بواسطة الرئيس الاداري او بواسطة لجنة الانضباط التي كانت تصدر قرارات انضباطية بدلا من توصيات غير ملزمة كما هو الحال في ظل اللجان التحقيقية في وقتنا الحاضر

د. الشكلية والهامشية هما الطابع المميز لمعظم ضمانات التحقيق الاداري في العراق قياسا بالتشريعات المقارنة (بمصر او فرنسا) ، وذلك لان قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي النافذ لم ينظم اجراءات التحقيق بشكل دقيق بل ان اجراءاته تتسم القصور والنقصان فمثلا حق الاستعانة بمحام لم ينص عليه القانون ولا يجري العمل عليه في ظل اللجان التحقيقية.

ه. ان قانون اصول المحاكمات الجزائية يمثل القاعدة العامة التي يصار اليها في حال قصور اجراءات التحقيق الاداري وهو ما يؤيده واقع عمل اللجان التحقيقية وقضاء مجلس الانضباط العام بالاستناد الى مبدأ قانوني مفاده ان النص الخاص اذا لم ينظم حالة معينه فيصار الى النص العام لكن هذا الرجوع لا يتسم بالشمولية والعموم فمن خلال ما اطلعنا عليه في كتابة البحث تبين لنا ان بعض المحققين يعتبرون تحليف اليمين خارج عن اختصاصهم والبعض يرى العكس.

و. ان نصوص قانون موظفي الدولة ينتابها التشويش الارباك ،فهي في بعض الحالات تكمل النقص الذي اعترى القانون السابق الملغى مثل اشتراط العضو القانوني في تشكيل اللجنة ووجوب كتابة التحقيق اما في حالات اخرى اغفلت النص على احكام مهمة تضمنها القانون الملغى منها مثلا النص على اللجوء الى قانون اصول المحاكمات في شا٠ن ضبط الشاهد واحظاره٠

ز. ان التشكيل الذي نصت علية المادة العاشرة من قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل بشان تأليف اللجان التحقيقية لم يراعى بشكل دقيق في عمل اللجان وما يؤكد ذلك كثرة القرارات التي اصدرها مجلس الانضباط العام بشان تشكيل اللجان التحقيقية التي الغى فيها الاجراءات المترتبة على تحقيق مثل هذه اللجان وان كثرة هذه التعليمات تدل على وجود خروقات مستمرة لشكل اللجان التحقيقية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ثانياً: التوصيات:

أ. لا ضير من اعطاء الرئيس الاداري سلطة ايقاع بعض العقوبات وكما حددها القانون ب (لفت النظر ـ الانذار ـ قطع الراتب) على غرار ما معمول به في القانونين المصري والفرنسي شريطة ان تكون العقوبة غير باتة أي غير خاضعه لرقابة القضاء (أي مجلس الانضباط العام).

ب. تجب اعادة صياغة نص المادة العاشرة من قانون انضباط موظفي الدولة النافذ وعلى الشكل الاتي :

((أولاً: على الوزير او رئيس الدائرة تأليف لجان تحقيقية من رئيس وعضوين من ذو الخبرة على ان يكون رئيس اللجنة حاصلا على شهادة جامعية اولية في القانون.

ثانياً: تتولى اللجنة التحقيقية تحريريا مع الموظف المخالف المحال عليها ولها في سبيل اداء مهمتها تدوين اقوال الموظف وسماع الشهود والاطلاع على جميع المستندات والبيانات التي ترى ضرورة الاطلاع عليها وتمكين الموظف من الاطلاع على ملف التحقيق ان طلب منها ذلك وتصدر بعد الانتهاء قرارا مسببا بعدم مساءلة الموظف وغلق التحقيق او بفرض احدى العقوبات المنصوص عليها في القانون على ان تراعي اللجنة الاحكام المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية.

ثالثاً: اذا رات اللجنة المحال اليها الموظف ان فعله يشكل جريمة نشأت عن وظيفته او ارتكبها بصفته الرسمية فعليها ان توصي بإحالته الى المحاكم المختصة.

رابعاً: استثناء من احكام الفقرتين (أولاً وثانياً) من هذه المادة للوزير او رئيس الدائرة بعد استجواب الموظف المخالف ان يفرض مباشرة أياً من العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (أولاً وثانياً وثالثاً) من المادة ٨من هذا القانون مع الامكان الطعن اما مجلس الانضباط العام.

ج. القانون الاداري بوجه عام قانون قضائي المنشأ، لذا لابد من تفعيل دور مجلس الانضباط العام باعتباره الجهة القضائية التي تقبل طعون الموظفين ، من خلال لجوئه الى المبادئ العامة للقانون في سد النقص الحاصل بالتشريع وبإرساء مثل هذه المبادئ فانه يمكن استخدامها قواعد عمل تسترشد بها اللجان التحقيقية فيها اثناء التحقيق مما يدعم ضمانات الموظف بشكل كبير وفاعل.

المصادر

أولاً: الكتب

- د. احمد خورشيد حميدي ، ضمانات التحقيق الاداري للموظف العام بموجب قانون انضباط موظفي الدولة العراقي رقم ١٤ لسنه ١٩٩١ المعدل.
- حسين مصطفى حسين ، الحكم الجزائي واثرة في سير الدعوى الادارية والرابطة الوظيفية ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠١٨.
- د. سعيد حسب الله عبد الله ،شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية ، دار ابن الاثير ،الموصل ، ٢٠٠٥.
- د. عثمان سلمان غيلان العبودي ، شرح احكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام ، دار الكتب والوثائق بغداد ، ط٢ ، ٢٠١٢.
- د. علي حسن عبد الامير ، حق الدفاع في القانون والقضاء الاداري ـ ما له وما عليه ، مجلة الحقوق ، جامعة المستنصرية ، العددان ٣٨ ـ ٣٩.
- د. عمار عباس الحسيني ، اصول التحقيق الاداري ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط١ ، ٢٠١٦.
- د. مازن ليلو راضي: النظام التأديبي ، دار المسلة ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٢٠.

ISSN–2536–0027

- د. محمد فتوح محمد عثمان ، التحقيق الاداري (دراسة مقارنه) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بلا رقم طبعه ، بلا تاريخ طبع.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

- احمد محمد ربيع ، التحقيق الاداري في الوظيفة العامة ،رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣.
- زياد خلف عودة ، التحقيق الاداري ـ دراسة مقارنه ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ـ جامعة النهرين ، ٢٠٠٦.
- ضياء حسين لطيف ، حق الدفاع في الدعوى الانضباطية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، ٢٠١٣.
- محمد حميد علي الجوراني ، التحقيق الاداري كضمانه من ضمانات الموظف العام في القانونين العراقي والاردني ـ دراسة مقارنه ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الحقوق ، ٢٠١٥.
- يحيى قاسم علي ، ضمانات تأديب الموظف العام في تشريعات اليمن والعراق ومصر وفرنسا ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء ، ط١ ، ١٩٩٩.

ثالثاً: الابحاث العلمية

- م.م.امين رحيم حميد ، م.م. احمد هادي عبد الواحد : نطاق التحقيق الاداري في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل (دراسة مقارنة) ، مجلس المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة بابل ـ كلية القانون العدد٤ ، ٢٠١٦.
- د. خالد خضير دحام ، الضمانات الشكلية للموظف العام في التحقيق الاداري ـ دراسة في القانون العراقي ، مجلة رسالة الحقوق ، جامعة كربلاء ـ كلية القانون ، العدد١ ، ٢٠١٥.
- علاء ابراهيم محمود ، مبدا حيادية اللجنة التحقيقية في القانون العراقي ، مجلة رسالة الحقوق ، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع ، ٢٠١٠.
- ماجد حمدي عمر حسن الحمداني ، الضمانات الموضوعية لصحة فرض العقوبة التأديبية ،مجلة جامعة تكريت للحقوق ، جامعة تكريت ، كلية الحقوق ، العدد(١) ، ٢٠١٩.
- محمد مقبل العندلي ، مبدأ حق الدفاع في تأديب الموظف العام في التشريع الاردني ، دراسات ، علوم الشريعة والقانون ، المجلد ٤٦ ، العدد١ ، ٢٠١٩
- د. وليد خشان زغير ، د. ناصر كريمش خضر ، التحقيق التأديبي مع الموظفين وضماناته (دراسة مقارنه في ضوء أحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي رقم ١٤لسنه١٩٩١ المعدل) ، مجلة القانون للبحوث القانونية ، جامعة ذي قار ، كلية القانون ، العدد١ ، ٢٠٠٩.

خامساً: الدساتير والتشريعات العادية

- قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣.
- قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل.
- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
- الدستور المصري النافذ لعام ٢٠١٤.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- قانون الخدمة المدنية المصري رقم ٨١ لسنه ٢٠١٦.

سادساً: القرارات القضائية

- مجموع فتاوى وقرارات مجلس شورى الدولة العراقي لسنة ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩.
- قرارات وفتاوى مجلس شورى الدولة لعام ٢٠١٣.
- قرارات وفتاوى مجلس شورى الدولة لعام ٢٠١٦.
- قرار المحكمة الادارية العليا رقم /قضاء الموظفين /تمييز/٢٠١٧في ٢٠١٧/٩/٢٨ غير منشور.
- قرارات وفتاوي مجلس شورى الدولة لعام ٢٠١٨.

---

(١) د. خالد خضير دحام ، الضمانات الشكلية للموظف العام في التحقيق الاداري ـ دراسة في القانون العراقي ، مجلة رسالة الحقوق ، جامعة كربلاء ـ كلية القانون ، العدد١ ، ٢٠١٥ ، ص٢٠٠.

(٢) قرار الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة المرقم (١٦٦/انضباط/تميز/٢٠٠٨) والصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٤، مجموع فتاوى وقرارات مجلس شورى الدولة العراقي لسنة ٢٠٠٩ ـ ٢٠٠٨.

(٣) قرار هيئة انضباط موظفي الاقليم (القرار ٨١/الهيئة الانضباطية /٢٠١٢ في ٢٠١٣/٢/٦ نقلا عن حسين مصطفى حسين :الحكم الجزائي واثرة في سير الدعوى الادارية والرابطة الوظيفية ،المركز العربي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٨، ص١٧٦.

(٤) قرار المحكمة الادارية العليا رقم ٦٢٩/قضاء موظفين ، تميز/٢٠١٤ في ٢٠١٦/٦/٢٣ نقلا عن د. مازن ليلو راضي: النظام التأديبي، دار المسلة ، لبنان ، ط٢٠٢٠١ ، ص٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٥) د. وليد خشان زغير ، د. ناصر كريمش خضر، التحقيق التأديبي مع الموظفين وضماناته (دراسة مقارنه في ضوء أحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي رقم ١٤لسنه١٩٩١ المعدل) ، مجلة القانون للبحوث القانونية ،جامعة ذي قار ـ كلية القانون العدد١، ٢٠٠٩، ص١٢.

(٦) قرار الهيئة العامة في مجلس شورى الدولة بالعدد٩٩/انضباط /تميز/٢٠١٢ في ٢٠١٢/٥/١٠ اشار الية م.م. امين رحيم حميد ، م.م. احمد هادي عبد الواحد : نطاق التحقيق الاداري في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل (دراسة مقارنة)، مجلس المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة بابل ـ كلية القانون العدد٤، ٢٠١٦، ص٧٤٨.

(٧) د. عثمان سلمان غيلان العبودي ، شرح احكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام ، دار الكتب والوثائق بغداد ، ط٢ ، ٢٠١٢ ، ص٣٣٨.

(٨) د. خالد خضير دحام ، مصدر سابق ، ص٢٠٢.

(٩) قرار مجلس الانضباط العام في العراق سابقا ، رقم ٢٠٠٩/١٢٦٩ في ٢٠٠٩/٥/١٣، مجلة العدالة وزارة العدل ، بغداد ، العدد٤، السنه٥ ، ٢٠١٠ ، ص١١٢٣. اشار الية محمد حميد علي الجوراني ، التحقيق الاداري كضمانه == == من ضمانات الموظف العام في القانونين العراقي والاردني ـ دراسة مقارنه ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الحقوق ، ٢٠١٥ ، ص٩٥.

(١٠) ينظر قرارها بالرقم (٣٢/١٣٠٧ق) في ١٩٩١/١/١٩) الموسوعة الادارية الحديثة ، الجزء التاسع والعشرون ، ص٤٢٥. اشار اليه د. عمار عباس الحسيني ، اصول التحقيق الاداري ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط١ ، ٢٠١٦ ، ص٩٠.

(١١) د. وليد خشان زغير ، د. ناصر كريمش خضر ، مصدر سابق ، ص١٠.

(١٢) احمد محمد ربيع ، التحقيق الاداري في الوظيفة العامة ، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ ، ص٩٢ ـ ٩٣.

(١٣) تجدر الاشارة ان هذا النص كان منصوص عليه بنص مشابه في المادة ٧٩ قانون العاملين المدني رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الملغى.

ISSN–2536–0027

(١٤) حكم محكمة قضاء الموظفين رقم ٢٠١٧/٨٥٨ في ٢٠١٧/٥/١١في الدعوى رقم ٣٦٤/ج/٢٠١٢ اشار اليه د. مازن ليلو راضي ، مصدر سابق ، ص٢٧٩.
(١٥) قرار المحكمة الادارية العليا رقم /قضاء الموظفين /تمييز/٢٠١٧ في ٢٠١٧/٩/٢٨ غير منشور.
(١٦) ينظر لنص المادة (٢/٥٩) من ٥٩ من قانون الخدمة المدنية المصري رقم ٨١ لسنه ٢٠١٦.
(١٧) ينظر للفقرة الرابعة من المادة العاشرة من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل التي نصت: استثناء من احكام الفقرتين (أولاً وثانياً) من المادة أي للوزير او رئيس الدائرة بعد استجواب الموظف المخالف ان يفرض مباشرة احدى العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (١و٢و٣) من المادة (٨) من القانون.
(١٨) د. وايد خشان زغير ، مصدر سابق ، ص١٨.
(١٩) علاء ابراهيم محمود ، مبدأ حيادية اللجنة التحقيقية في القانون العراقي ، مجلة رسالة الحقوق ، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع ، ٢٠١٠ ، ص١٧٧.
(٢٠) قرارات وفتاوي مجلس شورى الدولة لعام ٢٠١٨ ، ص٤٠٣.
(٢١) حكم محكمة قضاء الموظفين ، بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٨.
(٢٢) زياد خلف عودة ، التحقيق الاداري ـ دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ـ جامعة النهرين ، ٢٠٠٦ ، ص٩٠ ـ ٩١.
(٢٣) ماجد حمدي عمر حسن الحمداني ، الضمانات الموضوعية لصحة فرض العقوبة التأديبية ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، جامعة تكريت ، كلية الحقوق ، العدد(١) ، ٢٠١٩ ، ص١٨٧.
(٢٤) د. محمد فتوح محمد عثمان ، التحقيق الاداري (دراسة مقارنة) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بلا رقم طبعه ، بلا تاريخ طبع ، ص١٥٨.
(٢٥) المادة (٥٩) من قانون الخدمة المدنية المصري.
(٢٦) نصت المادة المذكور على ان قاضي التحقيق او المحقق ان يستجوب المتهم خلال اربع وعشرون ساعه من حضوره بعد التثبيت من شخصيته واحاطته علما بالجريمة المنسوبة اليه وتدون أقواله بشأنها مع بيان ما لدية من ادلة لنفيها عنه وله ان يعيد استجواب المتهم فيما يراه لازما لغرض استجلاء الحقيقة.
(٢٧) قرارات وفتاوى مجلس شورى الدولة لعام ٢٠١٦ ، ص٤١٥ ـ ٤١٦.
(٢٨) عبد الله علي جبار ، المصدر السابق ، ص٣٧.
(٢٩) يحيى قاسم علي ، ضمانات تأديب الموظف العام في تشريعات اليمن والعراق ومصر وفرنسا ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء ، ط١ ، ١٩٩٩ ، ص١٤٩.
(٣٠) د. وليد خشان زغير ، المصدر السابق ، ص٢٣.
(٣١) المادة (١٥٦) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور
(٣٢) حكم المحكمة الادارية العليا في مصر الطعن رقم ٣١٤٤ لسنة ٣٥ قضائية ، عليا ، سنة ١٩٩٥ ، اشار اليه عبد الله علي جبار ، المصدر السابق ، ص٤٢.
(٣٣) نصت المادة (٥٧) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣ على "أ. للمتهم وللمشتكي وللمدعي بالحق المدني وللمسؤول مدنيا عن فعل المتهم ووكلائهم ان يحضروا اجراءات التحقيق. وللقاضي او المحقق ان يمنع ايا منهم من الحضور اذا اقتضى الامر ذلك لأسباب يدونها في المحضر على ان يتيح لهم الاطلاع على التحقيق بمجرد زوال هذه الضرورة ولا يجوز لهم الكلام الا اذا اذن لهم ٠فاذا لم يأذن لهم وجب تدوين ذلك في المحضر ب. ان يطلب على نفقته صورا من هذه الاوراق والافادات الا اذا رأى الحاكم ان اعطاءه نسخه يؤثر سلبا على سير التحقيق.
(٣٤) زياد خلف عودة ، المصدر السابق ، ص٩٦.
(٣٥) د. وليد خشان زغير ود. ناصر كريمش خضر ، المصدر السابق ، ص٢١.
(٣٦) د. مازن ليلو ، المصدر السابق ، ص٣٠٤.

ISSN–2536–0027

(٣٧) د. احمد خورشيد حميدي، ضمانات التحقيق الاداري للموظف العام بموجب قانون انضباط موظفي الدولة العراقي رقم ١٤ لسنه ١٩٩١ المعدل.
(٣٨) المادة (١٩/رابعاً) من الدستور العراقي لسنه ٢٠٠٥.
(٣٩) د. علي حسن عبد الامير ، حق الدفاع في القانون والقضاء الاداري ـ ماله وما عليه، مجلة الحقوق ، جامعة المستنصرية ، العددان٣٨ ـ ٣٩ ، ص٧.
(٤٠) المادة (٩٦) من الدستور المصري النافذ لسنه ٢٠١٤.
(٤١) المادة (٩٦) من الدستور المصري النافذ لسنة ٢٠١٤.
(٤٢) د. وليد خشان زغير ، ود. ناصر كريمش خضر ، المصدر السابق ، ص٢٥.
(٤٣) طعن رقم ٣١٥٥ لسنة ٤١ق ، جلسة ١٩٩٦/١١/١٦، عماد عبد العزيز محمد ، المصدر السابق ، ص١٦.
(٤٤) قرارات وفتاوى مجلس شورى الدولة لعام ٢٠١٣ ، ص٣٣٨.
(٤٥) قرارات وفتاوى مجلس شورى الدولة لعام ٢٠١٦ ، ص٤١٨.
(٤٦) ضياء حسين لطيف ، حق الدفاع في الدعوى الانضباطية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ـ جامعة النهرين ، ٢٠١٣، ص١٠٠.
(٤٧) د. مازن ليلو ،المصدر السابق ، ص٣١٠.
(٤٨) طعن رقم ق٧ جلسة ١٩٧٢٠/٦/٣ ، عماد عبد العزيز محمد ، المصدر السابق ، ص٤١.
(٤٩) المادة (١٢٣/ب/ثانياً) قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١.
(٥٠) الطعن رقم ٤٧٥٣ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠ ، عماد عبد العزيز محمد ، مصدر سابق ، ص٣٧.
(٥١) د. احمد خورشيد حميدي ، المصدر السابق ، ص١٨٧.
(٥٢) زياد خلف عودة ، المصدر السابق ، ص١٠٣.
(٥٣) د. عمار الحسيني ، المصدر السابق ، ص٢٩٦.
(٥٤) قرارات مجلس شورى الدولة لسنة ٢٠٠٦.
(٥٥) المادة ١٢٦/أ من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي النافذ.
(٥٦) محمد مقبل العندلي ، مبدأ حق الدفاع في تأديب الموظف العام في التشريع الاردني ، دراسات ،علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٦ ، العدد١ ، ٢٠١٩ ، ص٤٥٣.
(٥٧) د. عمار الحسيني ، المصدر السابق ، ص٣١٢ ـ ٣١٣.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أدب المقاومة عند الشاعر عمر السراي

المشرف أ. د علي محمد رضائي
الباحث م. م قائد شنيو الجبوري
كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة طهران فرع الفارابي

الملخص
ظهرت المقاومة في الشعر عبر العصور، حيث تتنوع مضامينها بين الشعر التقليدي والحديث. تثير أساليب الكتابة الجديدة تساؤلات حول كيفية معالجة مقاومة السلطة في السياقات السياسية الحالية. وبذلك، يستمر الشعر في كونه أداة قوية للتعبير عن النضال الإنساني ضد السلطة.
لقد كانت المقاومة الشعرية محركًا رئيسيًا للعديد من الحركات الاجتماعية والسياسية في العالم العربي. من خلال إلهام الأجيال الجديدة، ساهمت قصائد المقاومة في تحفيز الشجاعة لمواجهة التحديات. تعد هذه العلاقة بين الشعر والمقاومة ضرورية في فهم التاريخ الثقافي والاجتماعي للمنطقة
إن المقاومة الإنسانية في الشعر تتمثل في التعبير عن القضايا الاجتماعية والسياسية التي تواجه المجتمعات. تلعب هذه المقاومة دورًا فعّالًا في توعية الجماهير وتحفيزهم على مواجهة السلطة الظالمة. تتجلى هذه الأفكار بوضوح من خلال قصائد تبرز أصوات الفقراء والمهمشين الذين يسعون إلى تغيير واقعهم
تتناول قصائد عمر السراي موضوع المقاومة الإنسانية من خلال تناول قضايا الحرية والكرامة والصمود في وجه الظلم والاستبداد. يعبر الشاعر في قصائده عن رفضه للظلم والاضطهاد ويشجع على الصمود والثبات في وجه التحديات والمحن. وتناول قضية مظاهرات تشرين التي حدثت في العراق يستخدم السيرة الشاعرية عنصر القوة والصلابة في التعبير عن المقاومة الإنسانية وضرورة الدفاع عن الكرامة والحقوق. يعتبر عمر السراي في قصائده رمزًا للصمود والإصرار في وجه الظروف الصعبة والاضطهاد.اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لقصائد السراي المليئة بروح التضحية والوفاء والشجاعة والحماس ضد الظلم

Summary
Resistance has emerged in poetry through the ages, with implications ranging from traditional to modern poetry. The new writing styles raise questions about how to address resistance to authority in current political contexts. In doing so, oetry continues to be a powerful tool for expressing the human struggle against p .authority
Poetic resistance has been a major driver of many social and political movements in the Arab world. By inspiring new generations, resistance poems have helped inspire courage to face challenges. This relationship between poetry and resistance .is essential in understanding the cultural and social history of the region
Human resistance in poetry consists in expressing the social and political issues ies. This resistance plays an effective role in educating the masses facing societ

ISSN–2536–0027

and motivating them to confront the unjust authority. These ideas are clearly manifested through poems that highlight the voices of the poor and marginalized .itywho seek to change their real

Saray's poems address the theme of human resistance by addressing -Omar Al issues of freedom, dignity and steadfastness in the face of injustice and tyranny. In his poems, the poet expresses his rejection of injustice and oppression and dfastness and steadfastness in the face of challenges and adversity. encourages stea Dealing with the issue of the October demonstrations that took place in Iraq, the poetic biography uses the element of strength and solidity in expressing human .defend dignity and rights resistance and the need to

Saray is considered in his poems a symbol of steadfastness and -Omar Al determination in the face of difficult circumstances and persecution.The researcher relied on the descriptive and analytical approach to the poems of the ail, which is full of the spirit of sacrifice, loyalty, courage and enthusiasm Ser .against injustice

اهداف الدراسة

-تحليل الشعر الموجود عند الشاعر عمر السراي بما في ذلك "الشعر السياسي" و"الشعر الاجتماعي" لفهم كيف تظهر مفاهيم المقاومة والثورة ضد السلطة في قصائده.

- دراسة تاريخية وثقافية للفترة التي عاش فيها عمر السراي وكيف تأثرت قصائده بالظروف الاجتماعية والسياسية في تلك الحقبة.

- تقديم تحليل نقدي لبعض القصائد التي تتناول موضوع المقاومة الإنسانية ضد السلطة واستكشاف الرموز والمفاهيم التي يستخدمها الشاعر في هذا السياق.

- تسليط الضوء على تأثير قصائد عمر السراي على الثقافة والأدب العربي المعاصر وكيف يمكن أن تلهم القارئ للتفكير في العدالة والحرية ودور المقاومة الإنسانية في تحقيقها.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في فهم العلاقة بين الفرد والسلطة في المجتمع، وكيف يمكن للفرد أن يقاوم القمع والظلم من خلال الشعر والأدب. كما يسلط هذا الموضوع الضوء على القيم الإنسانية والمبادئ التي يجب الدفاع عنها في وجه الظلم والتعسف. كما أن دراسة هذا الموضوع تساهم في فهم الجوانب النفسية والاجتماعية للمقاومة الإنسانية وكيف يمكن للفرد أن يثبت وجوده ويعبر عن رفضه للظلم من خلال الفن والأدب.

الاسئلة والاجوبة

الاسئلة

- كيف يتعامل عمر السراي مع موضوع المقاومة الإنسانية في قصائده؟

-ما هو دور الشاعر في مقاومة السلطة؟

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

-ما هي القضايا التي يتناولها عمر السراي في شعره؟

الاجوبة

-عمر السراي يتعامل مع موضوع المقاومة الإنسانية في قصائده من خلال التركيز على قوة الإرادة البشرية والصمود في وجه التحديات والصعاب. يجسد السراي شخصيات تتحدى الظروف الصعبة وتقاوم الظلم بكل قوة وعزيمة. كما يناقش الموضوع بشكل عام من خلال تعبيرات شعرية تعكس شجاعة وتصميم الإنسان على البقاء قوياً وصامداً في وجه الصعوبات التي تواجهه.

-يتناول عمر السراي قضايا اجتماعية وسياسية هامة مثل الظلم والفساد والقمع والاستبداد. يدعو إلى الثورة ضد النظام ويطالب بالحرية والعدالة.

-دور الشاعر في مقاومة السلطة يتمثل في إبراز الظلم والفساد وتحريك الناس للتمرد والثورة ضد الاستبداد. يسلط الضوء على قضايا الشعب ويدعو إلى التحرر والتغيير.

-المقاومة لغة :

المقاومة لغة: (من فعل قام - قوما - قياما - قومة) بمعنى (انتفض واقفاً ، قاومه للمصارعة وغيرها قام له ، تقاوموا في الحرب قام بعضهم لبعض)١ وكل المعاجم في العربية أجمعت على هذه المعاني لفعل قام الذي هو مصدر المقاومة ، وهي بهذه المعاني التي تحمل دلالات الصمود والرفض تبدو تقريباً كالصورة التي يمكن تخيلها في الذهن ، وكالمعاني التي يمكن أن نفهمها من كلمة المقاومة والتي تتحدد في الوقوف أمام الاعتداء ، والثبات أمامه ، وديمومة هذا الوقوف وهذا الثبات.

-المقاومة اصطلاحا :

المقاومة في المفهوم الاصطلاحي لا تبتعد كثيرا عن المفهوم اللغوي فهي تعني
التصدي للعدو ودحره ، مع ملاحظة أن المقاومة بهذا المعنى تتعدى المواجهة في ميادين القتال ، لأبعد من ذلك كالمقاومة السياسية ، و الاقتصادية ، والثقافية ،والقانونية ، والإعلامية ، والأدبية ، وغيرها ، فكل ما من شأنه أن"(يهيءالمجتمع فكريا ونفسياً وتجعله يستعد لمجابهة مسلحة منظمة وواقعية) ٢ يمكن أن نعتبره مقاومة .

إذن فصور المقاومة متعددة وكثيرة ، فكما يوجد المقاوم المقاتل ، يوجد كذلك
السياسي المقاوم ، وهذا ما نجده في أغلب الثورات والحركات النضالية في العالم ، ابتداء من جهاد الليبين ضد الطليان ، مرورا بالثورة الجزائرية ، وصولا إلى
المقاومة الفلسطينية ، وكذلك يوجد المثقف المقاوم ، والإعلامي المقاوم ، والمبدع المقاوم ، والشاعر المقاوم ، وغير ذلك على أن أول من كتب في الأدب العربي عن مفهوم محدد لأدب المقاومة هو غسان كنفاني (١٩٣٦ - ١٩٧٢م) الذي أصدر كتابا عام (١٩٦٦) اسمه (أدب المقاومة في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ - ١٩٦٦م).

-دور الشعر في المقاومة

لعب الشعر دورًا كبيرًا في المقاومة ضد الاستعمار والظلم والاضطهاد، حيث يمكن أن يكون وسيلة للتعبير عن القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تواجه الشعوب. يعتبر الشعر وسيلة فعالة لنقل الرسائل والأفكار والمشاعر بطريقة تثير الوعي والتأثير على الآخرين.

كما أن الشعر يساهم في تعزيز الهوية الوطنية والوعي الثقافي للشعوب المقاومة، حيث يمكن للشاعر أن يستخدم اللغة والأساليب الشعرية لإيصال رسائله ومعانيه بشكل قوي ومؤثر لان (ترجع طريقة التعامل مع الالفاظ الى درجة احاطةالشاعر بالظواهر اللغوية وادراكه الدقيق للخصائص الخاصة لمعجمه الشعري الذي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

يفرض عليه الالفاظ المحددة للموقف الشعري فيكون قادرا على اختيار الالفاظ المناسبة القريبة الى طبيعة الاحساس الانفعالي المصاحب للمعاناة)٣ . وبذلك، يمكن أن يلعب الشعر دورًا حاسمًا في تحفيز وتحريك الناس للمشاركة في النضال ضد الظلم والاضطهاد والظروف غير المنصفة.

يعتبر الشعر وسيلة فنية قوية للتعبير عن المشاعر والأفكار والقيم، وقد ثبتت فعاليته في تحفيز التغيير والمقاومة ضد الظلم والتمييز.

-التميز بين أدب الحرب وادب المقاومة

أدب المقاومة وأدب الحرب عبارتان تستخدمان لوصف نوعين من الأدب يركزان على الصراع والمقاومة ضد الظلم والظروف القاسية، ولكن لهما تفاوتات واختلافات.

أدب المقاومة يشير إلى الأعمال الأدبية التي تعكس الصراع والمقاومة ضد الظلم والتمييز، فأدب المقاومة.. (هو نتاج فكري يقوم بدور الرفض والتمرد في زمن الاحتلال)٤ يركز هذا النوع من الأدب على المظاهر السلبية في المجتمع مثل الاستبداد والاضطهاد والاستعباد، ويسعى إلى تحفيز الوعي والتغيير من خلال الكتابة والتعبير الفني. يعتبر أدب المقاومة وسيلة للتحرر والتغيير الاجتماعي.

أما أدب الحرب، فيشير إلى الأعمال الأدبية التي تركز على وصف أحداث الحروب والصراعات العسكرية. يتميز هذا النوع من الأدب بوصف المعاناة والدمار الذي يحدث جراء الحروب، وأدب الحرب.. (جملة الأعمال الإبداعية المعبرة عن تلك التجربة الخاصة العامة)٥، ويركز على التأثيرات النفسية والاجتماعية للصراعات المسلحة. تستخدم أدب الحرب الأحداث الواقعية لتوثيق التجارب الإنسانية في ظل الصراعات العنيفة.

يمكن القول إن أدب المقاومة يركز على مكافحة الظلم والتمييز من خلال الفن والتعبير السلمي، بينما أدب الحرب يركز على وصف وتوثيق الصراعات والحروب وتأثيرها على الأفراد والمجتمعات.

-الشاعر عمر السراي

- مواليد ١٩٨٠/١٠/٢٤ ـ بغداد
- بكلوريوس آداب لغة عربية ـ الجامعة المستنصرية
- عضو الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق
- عضو نقابة الفنانين العراقيين

*أ سس مع مجموعة من الشعراء نادي الشعر في الاتحاد العام للادباء والكتاب وترأس دورته الثانية .

- أصدر مجموعة شعرية بعنوان (ساعة في زمن واقف)عام ١٩٩٩ بصورة بسيطة ومحدودة .
- له مجموعة شعرية صادرة بعنوان (ضفائر سلم الاحزان) عن الاتحاد العام للادباء والكتاب ومؤسسة البابطين الكويتية
- صدرت مجموعته (سماؤك قمحي) عن الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب
- له مخطوطتان شعريتان لم تطبعا بعد بعنوان (وجه الى السماء .. نافذةٌ الى الأرض) و (بانوراما عاشق)
- عمل في مجال الإعلام وقدم برامج لقنوات العراقية وبلادي والديار والاتجاه والفرات
- يدرس الصوت والإلقاء ونقد الفن واللغة العربية في معهد الفنون الجميلة للبنات
- له عدة مشاركات عراقية وعربية
- ترجمت له عدة قصائد الى لغات مختلفة
- حاصل على جائزة الزمان للشعر عام ٢٠٠٣

وجائزة المميزون في لبنان عام ٢٠٠٤

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وجائزة الصدى في الامارات عام ٢٠٠٥
وجائزة سعاد الصباح في دولة الكويت عام ٢٠٠٧

- يكتب الشعر بكل اشكاله .. ويؤمن بأن الشعر لا يجيـّل ولا يجيـّر وأن يكون الشاعر انسانا قبل كل شيء .
- يعكف حاليا على كتابة قصيدة طويلة متنوعة بكل شيء .. كمشروع لديوان عنوانه (اوبرا وطن)
- سجل ألبوما شعريا لمدة ساعة (شعر – وموسيقى – ومعادل صوري) ..

ويأمل طبعه وطرحه في الاسواق بعنوان (طواويس ماء) .

- عمل في الصحافة في مجلة التراث الشعبي الصادرة عن دار الشؤون الثقافية / وزارة الثقافة ومجلة الثقافة الاجنبية

.. ومصححا لغويا في جريدة السيادة .

- يعمل محررا في جريدة قطوف في الصفحة الثقافية ويكتب عموده الاسبوعي في الصفحة الاخيرة .
- انتخب أخيرا .. في ٢٤ / ١٠ / ٢٠٠٩ رئيسا لنادي الشعر في الاتحاد العام للأدباء للمرة الثانية

-مقاومة الشعب ضد السلطة

مقاومة المجتمع ضد السلطة هي موضوع يتناوله الكثير من الشعراء في أعمالهم. يعكس الشعر هذه المقاومة من خلال تناول قضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية، وإلقاء الضوء على الظلم والفساد في المجتمع.

يمكن للشعراء أن يستخدموا أساليب مختلفة للتعبير عن هذه المقاومة، مثل استخدام اللغة الغنية والرمزية، واستخدام التشبيهات والمجازات لوصف الظروف الاجتماعية، وكذلك من خلال تحليل المشاعر الإنسانية والعواطف التي تنشأ نتيجة الظلم والاضطهاد.

يعتبر الشعر وسيلة فعالة للمقاومة ضد السلطة، حيث يمكن للشعراء من خلال أعمالهم تحريك الوعي وتشجيع التغيير في المجتمع.

يتمحور شعر عمر السراي حول المقاومة الإنسانية، حيث تعكس قصائده السياق الثقافي والاجتماعي الذي يعيش فيه. في هذا السياق، نجد أن الرمزية تلعب دورًا بارزًا، إذ يظهر الهلال كثيمة متكررة، مما يدل على الأمل والتحدي. تؤكد هذه الرمزية على قدرة الأفراد على مقاومة السلطة والظلم، ويشكل الهلال شعارًا للحرية والكرامة يقول الشاعر عمر السراي في قصيدته عن ثورة تشرين :٦

عن الثورة والموقف وتشرين *
وإذ قال إبراهيم ربي أرني كيف تحيي الموتى ؟
قال : أ ولم تؤمن ؟
قال: بلى..
لكني.. كلما لمحت شاباً بلحية جنوبية سوداء
يتمشى في الكرادة
أدرك أن تشرين لا تموت ...
فصفاء السراي ينبض في ملامح كل الوطن.

تتجلى مقاومة الشعب للسلطة في قصائد الشاعر عمر السراي من خلال تعبيره العميق عن معاناة الناس وآمالهم. يستعرض السراي الأبعاد الإنسانية للصراع من خلال شخصية الشاب ذو اللحية الجنوبية، الذي يمثل رمزية الثورة والأمل في ظل الظلم(.إن هذه الرموز المبتكرة من شخصية الشاعر لا سيما العراقي - قد لا تفهم دلالاتها الا من خلال دراسة النص الشعري والخطاب النقدي والتجربة الشخصية للشاعر) ٧

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

يعكس الشاعر من خلال هذه الشخصية الروح الثورية القوية التي لا تموت، مما يمنح الشعر طابعاً من الحماسة والتحدي.

تركز قصيدة السراي على الصراع بين الشعب والسلطة، حيث تتجلى مظاهر المقاومة في كل بيت. يقدم السراي من خلال أبياته صورة حية لتجارب الشعب مع الحكومات المتعاقبة، مما يدفع القارئ للتفكير في عمق الألم والمعاناة. كما يستحضر لقطة من الحياة اليومية عندما يتحدث عن رؤية الشاب في الكرادة، وهو يرمز للإرادة القوية والثبات في وجه التحديات.

"تشرين" تمثل تجسيداً للثورة التي لا تموت، وتأتي كرمز مقاوم يعبر عن التجدد والأمل رغم الأزمات. يُظهر السراي كيف أن الأحداث السياسية قد تحفز روح المقاومة وتحفز الناس على الثأر من الظلم. إن ذكر "تشرين" في شعره يعد تذكيراً دائماً بأن التغيير ممكن، وأن الشعب لن يستسلم للضغوط.

تتداخل الذات مع الواقع في شعر عمر السراي بشكل ملحوظ، حيث يعكس الشاعر مشاعر التوتر والرفض في ظل الظروف السياسية الصعبة. تتجسد هذه العلاقة في صراع الشاعر نفسه بين الأمل والواقع المرير. من خلال هذه العلاقة، تمكن السراي من خلق شعور بالتعاطف والانتماء لدى قرائه، مما يجعل شعره أكثر تأثيراً.

تتأثر فلسفة السراي في المقاومة بشكل كبير بالأحداث السياسية، حيث تعكس قصائده المراحل المختلفة من الصراع. من خلال الكلمات القوية والمعبّرة، يكشف السراي عن عمق الألم والمعاناة التي يعيشها الشعب، ويشدد على أهمية النضال. يعتبر شعره بمثابة صرخة احتجاج على الظلم وبحث عن هوية الشعب الحقيقية.

الزخم الشعري وارتباطه بالمشهد الاجتماعي العراقي الراهن ويحمل شعر السراي زخماً شعرياً يرتبط بشكل وثيق بالمشهد الاجتماعي العراقي المتجدد.

ويرمز الشاعر إلى شهيد ثورة تشرين صفاء السراي الذي أصبح أيقونة للثورة ورمز للمتظاهرين تمثل قصائده صدى لمشاعر الشارع العراقي، وتعكس تطلعات الناس في التغيير. إن ارتباط الشعر بالواقع يعزز من أهميته كوسيلة للتعبير عن المقاومة والأمل في ظل الأزمات يقول الشاعر :٨

مرةً حاول الحمام المزروع في جدارية فائق حسن
أن يعبر جسر الجمهورية
فجابهه الطغاة بالنار ...
ولأن الحمام أعلى من أن يمسه اللهب...
طار حتى وصل غيمة مذاقها أحمر الألوان
واستقر في العلم متدثراً بثلاث نجمات
سهرن مع الشعب منذ الليلة الماضية..

يمثل الحمام في أبيات القصيدة رمزًا قويًا للحرية والسلام، حيث يعكس رغبة الشعب في التحرر من قيود السلطات. يعتبر الحمام رمزًا للحياة والأمل، مما يعزز من معاني المقاومة والمواجهة. في "مرةً حاول الحمام المزروع في جدارية فائق حسن"، ينقل الشاعر هذا الرمز إلى النقطة الحرجة التي يواجه فيها الشعب قوى الطغاة.

مشهد جسر الجمهورية يُعتبر نقطة محورية في الوعي الجماهيري، حيث يُظهر قوة الشعب في التصدي للظلم. تجسيد هذه اللحظة في الشعر يعكس كيف تندمج القوة الشعبية مع مكان يرمز للتغيير. الهجوم على الحمام في الجسر يبرز التحول الكبير الذي تمر به المجتمعات في سياق الثورات الشعبية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

مظاهر المقاومة والتحدي تتجلى بوضوح خلال ثورة تشرين، حيث انطلقت الأصوات القوية ضد الظلم والفساد.

والألوان المستخدمة في القصيدة، مثل الأحمر، تعكس القوة والعاطفة المرتبطة بالثورة.

كذلك النجوم الثلاثة تُعتبر رمزًا هامًا للوحدة الوطنية، حيث تجمع بينهم في نضالهم المشترك من أجل الحقوق.

والحمام والغيمة والعلم ترمز جميعها إلى الأمل والتطلع إلى غدٍ أفضل.

هنا الشعب يلعب دوراً حيوياً في مقاومة السلطة، وهو ما يظهر بوضوح في شعر المقاومة وتعبيره عن التحديات.

يجسد النص بإبداعه تكامل الرمز والمعنى، مما يعزز من تفهم القارئ لحالة الثورة وبنية المقاومة. هذه المعاني والإشارات تعبر عن ترابط قوي بين الشعر والمقاومة الشعبية، مما يجعل الشعر وسيلة فعالة للتعبير عن آمال الشعوب. من خلال هذه العناصر، يمكن للقراء أن يشعروا بعمق التجربة الإنسانية في مواجهة الظلم. يقول الشاعر :٩

مرة أحب الهلال فلاحة ريفية
فنزل إليها ... وحول نفسه منجلاً بين يديها
وما زال كلما لاحت سنبلة أمام وجهه في
الحصاد
تذكر أنه ترك أسنانه في السماء..
وبدلاً من أن يحز خصرها
كان يقبله ليعلن انتصار الفقراء على الجشعين.

يمثل المنجل في شعر السراي رمزًا للأمل والتحرير، الذي يمكّن الفقراء من استعادة قوتهم وكسر قيود الجشعين. في إحدى قصائده، يتحدث الشاعر عن حبه للهلال الذي يمثل الفلاحة الريفية، ليصف كيف تحول إلى منجل يعبّر عن قوته ومقاومته. تخلق هذه الصورة الشعورية توازنًا بين الإنسان والطبيعة، مما يعكس تفاعل العواطف والفكر لدى الشاعر.

تساهم المقاومة الاجتماعية في تشكيل الهوية الشعرية لنصوص السراي

يتناول الشعر العلاقة بين الفقراء والجشعين، ويظهر نتائجها على المجتمع.

يمثل شعر السراي صوتًا للفئات المهمشة، ويؤكد على أهمية النضال ضد القهر.

يعكس شعر عمر السراي مقاومة إنسانية قوية ضد الظلم، مما يعطي للأدب العربي بعدًا جديدًا في مواجهة التحديات الاجتماعية. عبر رموزه القوية وتفاعله مع العناصر الطبيعية، يجسد الشاعر انتصار الفقراء على الجشعين ويظهر أهمية الفعل الإنساني في مجال الأدب والمجتمع. يقول الشاعر :١٠

مرة أرادت رؤوسنا أن تستريح من الطرق
فحولت ملامحها إلى أكفّ تمسك مطرقة
وعلى عكس كل المطارق على تدق على
الرؤوس
كانت رؤوس أهلي مطارق ...
ولكم الآن أن تعرفوا الفرق
بين مطارق تدق على الرأس

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وبين رؤوس تتحول الى مطارق لتصنع المستقبل.

تتجلى مفهوم المقاومة الإنسانية كدعوة للتصدي للسلطة ومحاولاتها لقمع الهوية الإنسانية. تشكل المقاومة محورا أساسيا في مواجهة الضغوط السلطوية، حيث أنها تستمد قوتها من الوعي الجماعي والرموز الثقافية التي تعبر عن التحدي. تسهم هذه الرموز في تعزيز الهويات القوية التي تواجه الاستبداد، مما يتيح للأفراد مجتمعاً إعادة تشكيل مكانتهم في العالم.

يعد الشعر عنصراً مهماً في عملية المقاومة، حيث يمكنه التعبير عن مقاومة فطرية ويعمل كوسيلة للتأكيد على الوعي الثقافي. كما يتمتع الشعر بقدرة فريدة على تحفيز الروح الجماعية وتعزيز الانتماء للوطن لدى المجتمعات (فالمكان كباقي مقومات النص لابد من تواجدها وتتضح قيمة المكان في ضوء تفاعل الشاعر مع هذا المكان)١١

. من خلال الكلمات، يمكن للشعراء نقل مشاعر الإحباط والأمل، وهو ما يسهم في تشكيل استراتيجيات المقاومة المجتمعية.

تعكس تجارب المجتمعات التي تحولت من الضحية إلى الفاعل كيفية تعزيز فكرة صناعة المستقبل. فبدلاً من الاستسلام للضغوط الخارجية، تستمد المجتمعات القوة من تاريخها وتطلعاتها. وعليه، فإن تحويل الرؤوس إلى مطارق يعد رمزاً للتحدي ورفض القبول بالواقع المفروض.

يقول الشاعر عمر السراي :١٢

لست منتمياً إلى الحزب ...
وآسف لذلك
لكني شيوعي بالفطرة
أوجه وجهي خاشعاً حينما اقرأ البيان
وأعاون ماركس وهو يعيد هرم هيكل
ليجلس على قاعدته
أنا شيوعي من أهل الله ..!
الله الذي أعرفه كما عرفه آبائي الفقراء، حينما
كانوا يوزعون فائض القيمة على الجيران
وهم يدركون أن فائض القيمة يختلف عن
القيمة ..!

تعتبر المقاومة الإنسانية ضد السلطة تعبيراً عن رفض الفرد أو الجماعة للظلم والاستبداد. تتجلى أهميتها في تعزيز الوعي الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي إلى تغييرات إيجابية في المجتمعات. تعتمد المقاومة على قيم إنسانية مشتركة تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة. وتظهر هذه المقاومة من خلال الأدب والفن، مما يعكس تجارب المجتمع المريرة. يمثل الشعر أداة فعّالة لإيصال صوت المقموعين وتسليط الضوء على قضاياهم.

في قصيدة الشاعر، يتناول مفهوم الانتماء السياسي بإيجابية، موضحاً أنه ليس جزءاً من حزب معين، ولكنه شيوعي بالفطرة. يُظهر الشاعر ارتباطه بمبادئ الشيوعية التي تتجاوز الأطر الحزبية الضيقة، مما يعبر عن تقديره للقيم الإنسانية والاجتماعية. تأكيده على الخشوع أثناء قراءة البيانات يكشف عن عمق التأمل في المبادئ الشيوعية. فالالتزام بالقيم السياسية والاجتماعية يظهر من خلال تجليات الهُوية الإنسانية والبحث عن العدالة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

يؤثر الفكر الشيوعي على المقاومة ضد الظلم من خلال تعزيز الروح الإنسانية والتضامن بين الأفراد. فالشيوعية ليست مجرد نظام سياسي بل هي تعبير عن الحق في الحياة الكريمة. يصف الشاعر كيف يعيد ماركس هيكل المجتمع ليعزز التوازن والعدالة. هذه الفكرة تدعو إلى إدراك أهمية القيم الإنسانية في مواجهة الفقر والظلم الاجتماعي. يجسد الشاعر هذا الربط بين الفكر الشيوعي والروح الإنسانية في محاولته لاستحضار معتقدات والديه الفقراء ومشاركتهم في العطاء.

تُظهر تجربة الآباء أهمية الفقر كجزء من الهوية الإنسانية، حيث كانوا يوزعون فائض القيمة على الجيران. هذه اللحظات تظهر كيفية بناء علاقات إنسانية تعتمد على العطاء والتعاون. كما تدل على أن الهوية الإنسانية تتشكل من خلال التجارب الصعبة والاهتمام بالآخرين. يعتبر هذا التبادل عنصراً أساسياً في صياغة القيم الاجتماعية وتعزيز الروابط المجتمعية. إن الفقر هنا لا يُنظر إليه كسلبية، بل كقوة دافعة لتجربة العطاء والتضحية.

فائض القيمة يُعبر عن الفارق بين القيمة الحقيقية والقيمة السوقية، وهو مفهوم جوهري في النظرية الاقتصادية. يُظهر كيف يتم استغلال العمال من خلال عدم تقدير جهدهم بشكل عادل. يعتبر الشاعر هذا الفارق جزءًا من كفاحه ضد الظلم الاجتماعي. يعكس انتقادات عميقة للنظام الاقتصادي الذي يساهم في تعميق الفجوات بين الطبقات الاجتماعية. إن فهم فائض القيمة يُعتبر مدخلاً لفهم العلاقة بين العمل والقيمة.

يُعتبر الرب الذي يعرفه الفقراء تجسيدًا للقيم الروحية والإنسانية التي تتجاوز المفاهيم المادية. يعكس الشاعر كيف يمكن للدين أن يكون قوة محفّزة للمقاومة ضد الظلم. هذه الروحانية تُعزز من قدرة الأفراد على الصبر والمقاومة في وجه التحديات. يشير ذلك إلى القيم العليا التي تربط بين الإنسانية والمقاومة الاجتماعية. بالتالي، تُظهر هذه التأملات دور الدين في تشكيل مفاهيم العدالة والمساواة في المجتمع.

يقول الشاعر :١٣

أنا كآبائي الفقراء ..
جنوبي مجنون
لا أدخن ..
ولا أتعاطى...
لذلك بقيت مبرأ من الأفيون
الذي هو (أفيون الشعوب).

تعتبر المقاومة الإنسانية مفهومًا حيويًا في مواجهة السلطة، حيث تتجلى أهميتها في تعزيز الكرامة الإنسانية واستعادة الحقوق المسلوبة. تتضمن هذه المقاومة أشكالًا مختلفة من الاحتجاج، التعبير الفني، والوعي الاجتماعي الذي يهدف إلى نقد الأنظمة القمعية. في قصيدة الشاعر(تعد ظاهرة القمع واحدة من القضايا الهامة التي ما انفكت الرواية العربية تطرحها بغزارة وتعمق، لا سيما وأن هذه الظاهرة تحولت عبر السنين إلى ظاهرة عامة اتخذت صفة التيمومة والشمول، وتشكلت في محاور مختلفة)"١٤

، نجد تعبيرات جلية عن الفقر والمقاومة، مما يعكس العلاقة العميقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقدرة على المقاومة.

تعكس قصيدة الشاعر حالة من الفقر المطبق والمقاومة التي نبعت من ظروف شخصية واجتماعية. يظهر من خلال الأبيات كيف أن الفقر يمكن أن يكون محفزًا للتغيير، حيث ان الشاعر يعلن فخره بنسبه إلى آبائه الفقراء. هذا الفخر يشير إلى القوة الكامنة في الأشخاص الذين اختاروا الاستمرار في المقاومة رغم التحديات الحياتية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تظهر القصيدة تبايُنًا حادًا بين حالة الشاعر كفرد مقاوم وواقع المجتمع الذي يعيش فيه. يعتبر الفقر عاملاً حاسمًا في بناء السرد المقاوم، حيث يصبح النجاح والتعافي من هذه الظروف تحديًا يستدعي القوة والتحمل. هنا يرتبط المفهوم بمسألة الهوية والتمسك بالجذور كأحد أشكال المقاومة ضد الضغوط الاجتماعية.

تشير الألفاظ المستخدمة في القصيدة إلى المخدرات كأفيون الشعوب، حيث يبرز تأثيرها السلبي على الوعي الاجتماعي والسياسي. من خلال تجنب المخدرات، يتجلى الوعي والتفكير النقدي، مما يساهم في تعزيز المقاومة الفعالة. يتطلب هذا الفهم المجتمعات أن تعيد تقييم خياراتها لتحرير نفسها من الإدمان على اللذة المؤقتة.

العنف المجتمعي غالبًا ما يُستخدم كوسيلة للتعبير عن الظلم والقهر، لكن يمكن أن يكون له آثار سلبية على المسار المقاوم. في جنوب البلاد، يتواجد تداخل بين المقاومة والعنف، مما يستدعي النظر في الاختيارات المتاحة. هناك حاجة ماسة للبحث عن بدائل سلمية تكمن في الوعي والتضامن المجتمعي كسبيل للتغيير.

يُبرز الوضع الحالي خيارات الأفراد في مواجهة السيطرة وضغوط السلطة. هذه الخيارات تشمل الاعتماد على الذات والتحرك نحو الثورة الاجتماعية التي تتطلب تضامنًا قويًا بين الأفراد. من الضروري تعزيز العلاقات الاجتماعية لدعم المقاومة الإنسانية كوسيلة لاستعادة الحقوق وبناء مستقبل أفضل.

يقول الشاعر :١٥

كلما لمحت اثنين محتجين صرت ثالثهم
وناديت لنكون أكثر، وأكثر، وأكثر ...
وحينما سألت لماذا ؟
أجابني من هو أخبر مني..
أن لي حساً عالياً بالثورة
وحالما ذكر الثورة تذكرت الزعيم
الزعيم الذي دفنوه في ماعون يُباع في سوق
الميدان
وكفنوا جمهوريته بالحنين إلى التاج
لا أدري لماذا أكره مفردة التاج ؟!
ربما لأنها تذكرني بالاستعمار،
أو ربما لأنها تذكرني بالملوك المزورين
الذين إذا دخلوا قرية سرقوها ...

يعتبر سياق المقاومة الإنسانية في الأدب والشعر من أبرز الحقائق التي تعكس المعاناة والتمرد ضد الهيمنة. يتمحور الشعر حول تجارب الأفراد ومشاعرهم التي تتحدى الواقع المفروض عليهم. الشاعر يصف لحظة ينضم خلالها إلى المحتجين، مما يبرز أهمية التضامن في وجه السلطة. كلما زادت أعداد المحتجين، تتعزز قوة الرسالة التي يتبنونها لتحقيق التغيير.إن(هوية الفرد يستمدها من المجتمع، ولا يمكنه أن يكتسبها من خارجه، إذ أن المجتمع هو الذي يفرض عليه هويته من خلال الموقع الذي يحدده الفرد داخل النسيج الاجتماعي ... وهكذا فإنَّ الشعور بالهوية يتكون ضمن سياق تفاعل الذات بمحيطاتها العائلية والاجتماعية وارتباطاتها العقائدي والإيديولوجية داخل الثقافة العامة التي تسم مجتمعا من المجتمعات)١٦

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

في تحليل نص الشاعر، تبرز دلالات الاحتجاج من خلال الحوارات الداخلية والتساؤلات التي يطرحها. عندما يسأل الشاعر عن السبب وراء المقاومة، يظهر الوعي الجمعي الذي يعتبر الثورة بمثابة الأمل في التحرر. الزعيم الذي يمثل رمزًا للثورة يحمل في طياته العديد من الذكريات، وكلما تم استحضاره، يتم استعادة الأمل والطموح في مواجهة السلوكيات الاستبدادية.

تتحول مفاهيم الثورة ودورها في مقاومة السلطة إلى ضرورة وجود ثقافة احتجاجية تتجذر في نفوس الأفراد. بينما يرمز التاج إلى التاريخ الاستعماري، فإنه يضع الحضور الفعلي للظلم والانتهاكات التي تعرضت لها المجتمعات عبر العصور. في الذاكرة الجمعية، تتشكل تجارب الماضي كدرس متفاوت الأثر ينبه الأفراد لحتمية الدفاع عن حقوقهم.

يقول الشاعر :١٧

تذكرت ..
لقد أوقفني غشيم في زاوية القصاص متهماً
بالسلام وحينما سألته عن هويته
أخبرني بأنه (تاج راسي)
ضحكت، وأجبته:
نعم أنت تاج الرؤوسنا،
فرؤوسنا صارت بالحضيض من عرفناكم.

تعتبر المقاومة الإنسانية ضد السلطة موضوعًا مركزيًا في أدب الشعر العربي، حيث تجسد كلمات الشعراء صراعاتهم ومعاناتهم. تعكس هذه المقاومة أهمية التمسك بالهوية والقيم الإنسانية رغم التحديات. الشعر هنا يعمل كمرآة تعبر عن ألم الجماعة وثبات الفرد أمام عواصف القمع.

في النص يُظهر الشاعر التحدي والمواجهة تجاه السلطة المفروضة. يتمثل هذا التحدي في الحوار الداخلي الذي يُظهر الموقف الثابت للفرد أمام اتهامات الظالمين. يعبر الشاعر عن هذا الصراع نفسياً واجتماعياً من خلال استخدامه للغة رمزية تعكس تجارب إنسانية يستشعرها الجميع.

استخدام الشاعر لعبارة "تاج رأسي" هي كلمة شعبية لها دلالات عميقة تتعلق بالكرامة والهوية. هذا التاج يرمز إلى قيمة الإنسان ومكانته في المجتمع، ويظهر كيف أنه رغم الانكسارات، يبقى الأمل عالقًا في القلوب. يُفهم من هذه الرمزية أن القمع لا يمكن أن ينزع قيمة الفرد أو هويته كإنسان.

تؤثر السلطة على الهوية الإنسانية بشكل عميق،لان(الهوية هي شيء قابل للنقاش وتأتي إثر عمليات التفاعل الإنساني، وهي تستلزم عمل مقارنات بين الناس كي تؤسس أوجه التشابه والاختلاف بينهم، فأولئك الذين يعتقدون بوجود التشابه بينهم وبين الآخرين يشتركون في هوية تتميز عن هوية الناس الذين يعتقدون أنهم مختلفون، ولا يشتركون بذات الهوية)١٨

حيث تسعى للتقليل من قيمة الأفراد وسلبهم حقوقهم. هذا يُفضي إلى مشاعر الفقدان والانكسار، مما يزيد من أهمية المقاومة كوسيلة لاستعادة تلك الهوية. يعكس الشاعر تجارب الأفراد الذين يجدون أنفسهم مضطهدين، مما يعزز من أهمية الصمود والمقاومة في الكتابة الأدبية.لان الوطن (يولد ويخلق ويوجد فيه الإنسان والموضع الذي يستقر فيه)١٩

تتجلى الجوانب النفسية والاجتماعية للمقاومة من خلال الاستجابة الفردية للضغط الاجتماعي والسياسي. غالبًا ما تكون هذه الاستجابة عبارة عن فعل فعلي، مثل الكتابة أو الإبداع، مما يُعبر عن رفض الخضوع. تساهم الكتابة في تخفيف الضغوط النفسية من خلال الفرصة للتعبير وإعادة صياغة الهوية الإنسانية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

يوجد العديد من الأمثلة في الأدب العربي حيث يُبرز الشعراء مقاومة السلطة، مثل أعمال المتنبي وأبوالطيب. يتناول هؤلاء الشعراء قضايا الصراع والهزيمة والكرامة، مما يظهر كيف أن الفنون يمكن أن تكون وسيلة للتعبير عن الحرية الإنسانية. هذه التجارب تخلق صدى قويًا عبر الأجيال، مما يؤكد على أهمية الاستمرار في كتابة الأدب المقاوم. يقول الشاعر:٢٠

أُعلم ابني شهور السنة
فأخبره أن رأس السنة
يكون في الأول من تشرين الأول...
وأن عدة كل شهر من الأيام
خمسة وعشرون يوماً
وأن ما بين واحد تشرين وخمسة وعشرين تشرين
أيام شهيدة وساعات شاهدة ..!
وأن تشرين حينما ينتهي
يجيء تشرين آخر
فشهور السنة الاثنا عشر كلها اسمها تشرين

تتناول القصيدة المعنونة "أُعلم ابني شهور السنة" مجموعة من الأبعاد الرمزية التي تعكس روح المقاومة الإنسانية. يشير الشاعر إلى شهور السنة، وترتبط هذه الأشهر بمفاهيم الوجود والصمود في وجه التحديات. ذلك يخلق نقطة انطلاق للتفكير في كيفية استخدام الزمن كأداة للتحدي والمقاومة، خاصة من خلال التعريف بأهمية كل شهر بوصفه لحظة من لحظات الصراع.

تحمل القصيدة دلالات عميقة تتجاوز مجرد سرد شهور السنة. إذ ترمز كل واحدة من تلك الأشهر إلى فترة من الحزن والفقد، مما يعكس تجربة جماعية لأمة تعرضت للاضطهاد. كما يكشف الشاعر عن ضرورة الحفاظ على الذاكرة الجماعية وتجسيد تلك الآلام عبر الأجيال.

يمثل الخريف تحولاً طبيعياً يتماشى مع فكرة المقاومة. إذ أن الفصول تتغير، ولكن المعاني المرتبطة بمقاومة الاحتلال تبقى قائمة. يقوم الشاعر بتسليط الضوء على الأثر الذي تتركه هذه التغيرات على الذاكرة الجمعية للشعب، مما يعزز الفكرة أن للصمود تاريخاً طويلاً يجب الاعتراف به.

تتحدث القصيدة عن الأيام الشهيدة، وهي تعبير عن الذاكرة الجمعية للمقاومة. لقد أصبحت هذه الأيام رموزًا للحزن والأمل، حيث تذكر الأفراد بجذور نضالهم. تهدف إلى تعزيز الروابط الثقافية والفكرية بين الأجيال.

تفكر فكرة "تشرين آخر" في إمكانية التجدد والأمل رغم كل التحديات. الشاعر يعكس أن النضال مستمر، وأن هناك دائماً فرصة للانتفاضة مرة أخرى. تعكس هذه الفكرة قدرة الإنسان على الصمود والتكيف في وجه الصعوبات.

يعتبر الشعر أداة قوية للتعبير عن المقاومة والوعي الاجتماعي. من خلال اللغة الشعرية، يمكن للشاعر أن يوصل تجارب ومعاناة الشعوب، ويحفز الوعي بجذور الظلم والاحتلال. كما يلعب الشعر دورًا هامًا في نقل رسائل الأمل والصمود عبر الأجيال.

يقول الشاعر :٢١

فلا تخف يا ولدي..
إن شعباً يستقبل القنابل الدخانية
بمحض بطانية مبللة شعب مزلزل للطغاة ...

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وإن شباباً يتوضؤون بأكياس المغذي لن
يجوعوا ..
وإن جموعاً صنعت الجرف والساتر
والخندق والحديقة والساحة
واعتصمت بجبل أحد
لن يعطوا المطعم (خاوة)
فدماؤهم الثائرة تشرين..
وغناؤهم تشرين..
وثباتهم تشرين..

تجسد صورة الشعب المقاوم التحلي بالشجاعة والصمود، حيث يتصدى للأزمات والضغوط التي يفرضها الاحتلال. إن هذا الشعب ليس بسطاء، بل يواجه التهديدات بعزيمة ثابتة، مستخدماً كل ما في وسعه للوقوف ضد الظلم. إنهم يخرجون إلى الشوارع ويستقبلون القنابل الدخانية بكثير من الشجاعة والإيمان بقضيتهم.

يلعب الشباب دورًا حاسمًا في مسيرة المقاومة، حيث يختارون التحدي بدلًا من الاستسلام للضغوط. إنهم يتوضؤون بأكياس المغذي، مما يعكس إرادتهم في عدم الاستسلام للجوع أو الخوف. شباب اليوم هم عماد المستقبل، ويساهمون بشكل كبير في نقل رسالة المقاومة.

تأتي استراتيجيات العمل الجماعي لتظهر أهمية بناء الجرف والساتر كوسيلة للتصدي للاحتلال. فالعمل الجماعي يساعد على تكوين شبكة من الدعم والتضامن بين الأفراد، مما يعزز من قوة المقاومة. وادب المقاومة ايضا (ذاك الأدب المعبر عن الذات الجمعية الواعية بهويتها والمتطلعة إلى الحرية في مواجهة الآخر العدواني)٢٢

هذه الجهود المشتركة تبرز قدرة الشعب على التنظيم والابتكار في وجه التحديات.

يمثل جبل أحد مكانًا رمزيًا للاعتصام، حيث يلتف الناس حوله في لحظات التأزم. إن توفر مكان للاحتشاد يعكس روح المقاومة والتكاتف بين الأفراد، مما يعزز من عزيمتهم في مواجهة الأعداء. جبل أحد يصبح رمزًا للأمل والصمود في وجه الطغاة.

يرتبط مفهوم الدماء الثائرة بشهر تشرين، الذي أصبح رمزًا لنضال الشعب ومقاومته. الأهازيج والأغاني التي تعبر عن الألم والأمل تمنحهم الدافع للاستمرار، حيث تتناقل الأجيال قصة النضال والشجاعة. إن توثيق هذه الدماء يعزز من الوعي الجماعي ويزيد من تصميم الشعب على القضية.

يستخدم الفن كشكل من أشكال التعبير عن آلام وآمال المقاومين، حيث تلعب الأغاني والشعارات الثورية دورًا أساسيًا في نشر الوعي وتعزيز الروح الوطنية. يقدم الفن نافذة للعالم لتعكس معاناة الشعب وكفاحه من أجل الحرية. يمكن أن يكون للفن تأثير كبير على المجتمع، مما يعزز من الوحدة والقوة في مواجهة الاحتلال.

تكمن قوة المقاومة في تأثيرها الكبير على المجتمع والسلطة المحتلة، حيث تبرز قيم العطاء والصمود. إن الخروج للمواجهة يعكس تحديًا للسلطة المحتلة ويُظهر أن الشعب متمسك بحقوقه. فالمقاومة ليست مجرد رد فعل، بل هي حركة تعكس قضايا المجتمع وآماله في الحرية والتحرر.

يقول الشاعر :٢٣

فاحفظوا أيها الأولاد تاريخكم الأبيض
ويا أيها المعلمون

استعينوا بتقاويم الثورة
فالتاريخ ثورة لا تزول.

تناقش هذه المقالة ملامح المقاومة الإنسانية التي عكسها الشاعر في قوله "فاحفظوا أيها الأولاد تاريخكم الأبيض". تعكس هذه الأبيات أهمية توثيق تاريخ الهوية الوطنية وكيف يمكن أن يصبح التاريخ عاملاً مساعداً على مواجهة القهر. فدور المعلمين في توجيه الأجيال الجديدة مهم جداً، حيث يمكنهم استخدام تقويمات الثورة لتسلط الضوء على الأحداث التي شكلت شعوبهم (أن الهوية فيض متجدد لا يمنعه ثبات نواته من إمكانية التفاعل مع الواقع المتغير)٢٤.

تعتبر الأبيات الشعرية تعبيراً عن ضرورة إدراك الأجيال القادمة لأهمية تاريخهم. تشير الكلمات إلى قوة الذاكرة الجماعية وكيف يمكن استخدامها في مسار المقاومة. التاريخ الأبيض كناية عن الأحداث الإيجابية التي تعبر عن الشجاعة والتحمل في مواجهة السلطة.

تتطلب الثورة استراتيجيات مدروسة وفهم عميق للسياقات التاريخية. استخدام تقويمات الثورة يمكن أن يساعد في التأكيد على مراحل النضال وكيف تم تكوين الهوية الوطنية. تعتبر هذه الاستراتيجيات ضرورية لنجاح أي مقاومة ضد الحكومات الظالمة.

تؤكد قوة التعليم على أهمية دور المعلمين في نقل المعرفة التاريخية. فهم المسؤولون عن صياغة الوعي لدى الأجيال الجديدة بترسيخ قيم المقاومة. من الضروري أن يتم استخدام التاريخ كمصدر إلهام للطلاب للمشاركة في الحراك المجتمعي.

تاريخ الشعوب مليء بأمثلة على المقاومة، مثل ثورات العصور القديمة والحديثة. كل ثورة تؤكد على التحدي ضد الظلم والقهر، مما يعزز فكرة التاريخ الأبيض. تمثل هذه الأمثلة الوعي الجمعي وقدرة الشعوب على التحمل حتى في الأوقات الصعبة.

يؤثر التاريخ الأبيض بشكل كبير على تشكيل الهوية الوطنية. يعتبر رمزاً للأمل والتطلع نحو مستقبل أفضل بعيداً عن الاضطهاد. من خلال التعلم من الماضي، يمكن للأجيال الجديدة أن تستمد القوة من تاريخهم في مواجهة التحديات.

المصادر والمراجع

١-المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط ٣، ج ٢، القاهرة، ص ٧٩٧
٢-جمعة، حسين (د. ت)، ملامح في الأدب المقاوم فلسطين انموذجاً، الهيئة العامة السورية للكتاب، ص ٣٤.
٣-العرجا، جهاد (٢٠٠٤)، ديوان (لاتسرقوا الشمس، دراسة لغوية)، مكتبة آفاق، فلسطين، غزة، ص ١٩١
٤-الحسين، قصي، الموت والحياة في شعر المقاومة، دار الرائد العربي، بيروت، ص ١١
٥-نجم، السيد، المقاومة والحرب في الرواية العربية، كتاب الجمهورية، ص ٢٠
٦-السراي، عمر (٢٠٢٢)،حلويات، منشورات دار دور، بغداد، ط١، ص ٢٥
٧-حسين مسلم حسب جماليات النص الأدبي دراسات في البنية والدلالة: ص ١١٠
٨-السراي، عمر (٢٠٢٢)،حلويات، منشورات دار دور، بغداد، ط١، ص ٢٦
٩-السراي، عمر (٢٠٢٢)،حلويات، منشورات دار دور، بغداد، ط١، ص ٢٧
١٠-السراي، عمر (٢٠٢٢)،حلويات، منشورات دار دور، بغداد، ط١، ص ٢٨
١١-العزاوي، فاضل (٢٠٠٣). الروح الحية. سوريا: دار المدى. ص ٢٦

ISSN–2536–0027

١٢-السراي، عمر (٢٠٢٢)،حلويات، منشورات دار دور، بغداد، ط١، ص ٢٩
١٣-السراي، عمر (٢٠٢٢)،حلويات، منشورات دار دور، بغداد، ط١، ص ٣٠
١٤-عبد الرحمن أبو عوف، القمع في الخطاب الروائي العربي مركز القاهرة الدراسات حقوق الإنسان، ط ١، ١٩٩٩، ص ٦
١٥-السراي، عمر (٢٠٢٢)،حلويات، منشورات دار دور، بغداد، ط١، ص ٣١
١٦-افاية، محمد نور الدين، الهوية والاختلاف في المرأة الكتابة والهامش)، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، دط دت ص ٢٠
١٧-السراي، عمر (٢٠٢٢)،حلويات، منشورات دار دور، بغداد، ط١، ص ٣٢
١٨-هار لمبس و هولبورن سوشيولوجيا الثقافة والهوية، تر: حاتم حميد محسن دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق سوريا ط١، ٢٠١٠م ص ٩٣
١٩-المثلث، ابن السيد البطليوسي (١٩٨٢)، تحقيق ودراسة: صلاح مهدي علي الفرطوسي، دار الحرية للطباعة، دار الرشيد للنشر
٢٠-السراي، عمر (٢٠٢٢)،حلويات، منشورات دار دور، بغداد، ط١، ص ٣٣
٢١-السراي، عمر (٢٠٢٢)،حلويات، منشورات دار دور، بغداد، ط١، ص ٣٤
٢٢-نجم، السيد، المقاومة والحرب في الرواية العربية، كتاب الجمهورية، ص ٢٢.
٢٣-السراي، عمر (٢٠٢٢)،حلويات، منشورات دار دور، بغداد، ط١، ص٣٥
٢٤-ريكور، بول (٢٠٠٩)الهوية والسرد تر حاتم الورفلي، دار التنوير، بيروت لبنان دط ، ص ٣٠-٣١

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الرثاء عند الشاعر حسين الكاصد

المشرف أ. د علي محمد رضائي
الباحث م. م حسين نصيف مظلوم
كلية الاداب والعلوم الإنسانية /جامعة طهران فرع الفارابي

المستخلص
الرثاء في الشعر يعد من أبرز الأشكال الأدبية، حيث يعبر الشعراء من خلاله عن مشاعر الحزن والأسى لفقدان الأحباء. يتجلى هذا المفهوم في قصائدهم التي تحمل طابعًا خاصًا من العاطفة والحنين. أدرك النقاد أهمية الرثاء كنوع من التعبير الفني عن الألم، ولذلك حظي بمكانة مرموقة في الأدب العربي.
حسين الكاصد شاعر عراقي معروف بقصائده التي تتناول قضايا الوطن والشعب العراقي. في قصائده، يعبر الكاصد عن مشاعر الحزن والألم والفخر تجاه رثاء قادة الحشد الشعبي الذين قدموا تضحيات كبيرة من أجل الدفاع عن العراق ومقاومة الإرهاب، إن دور المرجعية المباركة بإصدار فتوى الجهاد الكفائي كان كبيراً
تُعَرَّف المرجعية بأنها مؤسسة دينية تتمتع بسلطة روحية وقانونية وتلعب دورًا حيويًا في توجيه المجتمع العراقي. تعتبر تلك المرجعية مصدر الاستشارة والتوجيه على المستوى الديني والسياسي، حيث تساهم في تشكيل المواقف العامة حول القضايا المهمة. يُعَدّ دور المرجعية في إصدار الفتاوى من أهم الجوانب التي تُظهر تأثيرها في حياة الناس اليومية.
يعتبر الكاصد أن قادة الحشد المقدس هم أبطال وشهداء يجب أن يُكرموا ويُحترموا على تضحياتهم وإخلاصهم في الدفاع عن الوطن. ينقل الكاصد في قصائده صوراً مؤثرة عن تلك التضحيات والبطولات التي قام بها أفراد الحشد المقدس ولاسيما ابطالها الشجعان الشهداء الحاج قاسم سليماني والحاج ابومهدي المهندس (رحمها الله) ، ويروي قصصهم ويعبر عن فخره بتلك الشجاعة والتضحية.
بواسطة كلماته العميقة والمؤثرة، ينقل الكاصد للقراء والمستمعين رسالة قوية عن أهمية التضحية والوفاء والشجاعة في حماية الوطن، وعن أهمية تقدير واحترام الأبطال الذين ضحوا من أجل ذلك. تتحدث هذه الدراسة عن كتاب "رمزية الرثاء لقادة الحشد المقدس(للشاعر حسين الكاصد)،وتستكشف الدراسة الشكل الشعري والمضموني للقصائد التي كتبها الكاصد لقادة الحشد المقدس وتحليل الرموز التي استخدمها في هذه القصائد. كما تبحث في كيفية استخدام الكاصد للغة الشعرية والصور البيانية للتعبير عن حبه وولاءه لهؤلاء القادة وتعزيتهم في وفاتهم. تسلّط الدراسة الضوء أيضًا على العلاقة بين الشاعر والقادة وكيف تمثلت هذه العلاقة في أعماله الشعرية.
تناولت في هذه الدراسة المنهج الثقافي في إبراز رثاء ورمزية الشاعر ضمن نتاجاته الشعرية، مستخدم المنهج الوصفي التحليلي يقوم بالكشف عن القيم الجمالية والإبداعية الكاملة في بنية النص الشعري في مستوياتها السطحي والعميق،

Extracted
Lamentation in poetry is one of the most prominent literary forms, through which poets express feelings of sadness and sorrow for the loss of loved ones. This is manifested in their poems, which carry a special character of passion concept

ISSN–2536–0027

and nostalgia. Critics recognized the importance of lamentation as a kind of artistic expression of pain, and therefore gained a prominent place in Arabic literature.

d is an Iraqi poet known for his poems dealing with the issues of Kase-Hussein al Kased expresses feelings of -the homeland and the Iraqi people. In his poems, Al sadness, pain and pride towards the lamentation of the leaders of the Popular at sacrifices in order to defend Iraq and resist Mobilization Forces who made gre terrorism.

The marjaiya is defined as a religious institution with spiritual and legal authority and plays a vital role in guiding Iraqi society. This reference is a source of advice igious and political levels, as it contributes to shaping and guidance at the rel public positions on important issues. The role of the authority in issuing fatwas is one of the most important aspects that show its impact on people's daily live

of the Holy Mobilization are heroes and Kased considers that the leaders-Al martyrs who should be honored and respected for their sacrifices and sincerity in Kased conveys moving images of those -defending the homeland. In his poems, Al Horde, especially its sacrifices and heroism made by the members of the Holy -brave heroes, the martyrs Hajj Qassem Soleimani and Hajj Abu Mahdi al Muhandis (may God have mercy on her), and tells their stories and expresses his pride in that courage and sacrifice.

conveys to readers and Kased-Through his profound and moving words, Al listeners a powerful message about the importance of sacrifice, loyalty and courage in protecting the homeland, and the importance of appreciating and respecting the heroes who sacrificed for it. This study talks about the book "The Symbolism of Lamentation for the Leaders of the Holy Crowd" by the poet Kased-Hussein Al،

Kased -The study explores the poetic and substantive form of poems written by al for the leaders of the Holy Crowd and analyzes the symbols he used in these Kased used poetic language and graphic images -also examines how Al poems. It to express his love and loyalty to these leaders and console them on their deaths. The study also sheds light on the relationship between the poet and leaders and represented in his poetic works how this relationship was.

In this study, I dealt with the cultural approach in highlighting the lamentation and symbolism of the poet within his poetic productions, using the descriptive values in the structure analytical approach to reveal the full aesthetic and creative of the poetic text at its superficial and deep levels

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

اهداف الدراسة

١. تحليل مضامين قصائد الرثاء التي كتبها الشاعر حسين الكاصد لقادة الحشد المقدس.
٢. فهم دلالات الرموز والرموزية المستخدمة في هذه القصائد وكيف تعكسها المواضيع والصور.
٣. دراسة تأثير الرثاء كنوع من الشعر الرمزي على استعراض الذاكرة الوطنية والتأكيد على الولاء والانتماء للمكونات الوطنية.
٤. استكشاف علاقة الشاعر بالقادة الذين يرثيهم وكيف يعكس هذا التفاعل تجسيد القيم والأيديولوجيات في الشعر.
٥. تقديم تحليل نقدي لأساليب الكتابة والتعبير المستخدمة في قصائد الرثاء وكيف تساهم في تعزيز قوة الرمزية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في فهم الرمزية الشعرية والمعاني العميقة التي تحملها قصائد الكاصد حول قادة الحشد المقدس. يعتبر الكاصد من الشعراء الكبار في الشعر العراقي المعاصر ويتميز بقدرته على استخدام الرمزية والمجاز في قصائده.

قصائد الكاصد التي تتناول زعماء وقادة الحشد المقدس تحمل معاني عميقة ومؤثرة في نفوس القراء، إذ يستخدم الكاصد الرثاء كوسيلة للتعبير عن الحزن والألم جراء فقدان قادة معينين الشهداء (قاسم سليماني و ابو مهدي المهندس) كما يمكن فهم هذه القصائد كرسائل تحمل الواقع السياسي الصعب في العراق وتعبيرا عن الانتماء والوفاء لقادة الحشد المقدس من قبل الشاعر والناس المقربين منه.

يمكن لدراسة هذا الموضوع أن تفتح آفاقًا جديدة لفهم الشعر العراقي وثقافته، وكذلك تكشف عن العلاقة بين الشاعر والحدث السياسي الذي يؤثر على حياة ومشاعر الناس. تعتبر قصائد الكاصد حول قادة الحشد المقدس أحد المواضيع المثيرة للاهتمام في الدراسات الأدبية والثقافية.

الدراسات السابقة

-ظاهرة الرثاء في القصيدة الأردنية
رسالة ماجستير للطالب عماد عبد الوهاب، جامعة مؤتة ٢٠٠٤

والفرضيات الاسئلة

١. أين تكمن رمزية الرثاء في شعر حسين الكاصد؟
رمزية الرثاء في شعر حسين الكاصد تعبر عن الحزن والأسى العميق الذي يشعر به تجاه قادة الحشد المقدس الذين قضوا شهداء في الدفاع عن الوطن.
٢. كيف يعبر الشاعر عن حزنه وأساه ؟
الشاعر يستخدم في شعره صوراً مؤثرة وكلمات معبرة تعبر عن الحزن العميق والألم الذي يشعر به وعن حبه وتقديره للقادة الذين فقدوهم ويرمز إلى القضية الحسينية في مواجهة التطرف الأموي .
٣. كيف يتناول الشاعر القيم التي يسلط الضوء عليها من خلال رثائه؟
الشاعر يسلط الضوء على قيم الشهادة والتضحية والولاء والإيمان بالقضية التي يدافع عنها قادة الحشد المقدس، ودور المرجعية المباركة بإصدار فتوى الجهاد الكفائي ويعبر عن امتنانه وتقديره لها .
٤. الشاعر حسين الكاصد كيف سلط الضوء على شخصيات قادة الحشد المقدس؟
الشاعر يلعب دوراً مهماً في إبراز شخصيات قادة الحشد المقدس وإبراز إنجازاتهم وتضحياتهم، ويسعى إلى تأبينهم وتقدير مساهماتهم في الدفاع عن الوطن.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- مفهوم شعر الرثاء عند النقاد القدماء:

تحمل مادة (رثا) في لسان العرب معاني الضعف والوجع والألم الذي يصيب الجسم، ورثى فلان فلاناً إذا بكاه بعد موته، ومدحه بعد موته هو رثاء له ورثوت الميت أيضاً إذا بكيته، وعددت محاسنه، كذلك إذا نظمت فيه شعراً "١".

وقد يجمع المعنى اللغوي للرثاء دلالة الفاجعة والتخثر، مما يوحي بدور الرثاء في تخثر الأحزان بالتعزية والمواساة، وذكر مناقب الميت "٢"

أما المعنى الاصطلاحي للرثاء عند النقاد القدماء، فقد حدده قدامة بن جعفر (ت ٣٢٦ هـ) فجعل قصيدة الرثاء مديحاً لهالك، مبرزاً طبقات المرثيين، وما يناسبهم من صفات، وذلك قياساً على المديح، يقول: " ليس بين المرثية والمدحة فصل، إلا أن يذكر في اللفظ ما يدل على أنه لهالك، مثل: كان، وتولى، وقضى نحبه، وما أشبه ذلك، وهذا ليس يزيد في المعنى ولا ينقص منه، لأن تأبين الميت إنما هو بمثل ما كان يمدح في حياته ." "٣"

ومفهوم قدامة لشعر الرثاء يستند إلى مقاييسه العقلية التي وضعها لغرض المديح، التي تقوم على الصفات الأربع العقل والشجاعة، والعفة، والحلم، مما جعل الرثاء المستجاد عنده في بكاء هذه الصفات، وفقدانها من الممدوح "٤"

ولعل هذا التحديد لمفهوم قصيدة الرثاء، وجعلها مرتبطة بالمديح، ينكر أثر التجربة في الإبداع الشعري، واختلافها في الرثاء عنها في المديح. وقد تبع النقاد القدماء قدامة في هذا المفهوم، فنجد أبا هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) يتحدث عن ما يتوخاه في صناعة الكلام من ضروب البلاغة حيث يجعل المراثي جزءاً من المديح، إذ يبين منهجه في ذلك " وتركت المراثي والفخر، لأنهما داخلان في المديح .. وذلك أن الفخر هو مدحك نفسك بالطهارة والعفاف، والحلم والعلم، والحسب، وما يجري مجرى ذلك.. والمرثية مديح الميت، والفراق بينهما وبين المديح .. أن تقول كان كذا وكذا، وتقول في المديح هو كذا ، وأنت كذا .. فينبغي أن تتوخى في المرثية ما تتوخى في المديح "٥".

ويذهب ابن رشيق القيرواني (٤٥٦هـ (مذهب قدامة في إدخال الرثاء ضمن المديح قائلاً: " وليس بين الرثاء والمدح فرق، إلا أن يُخلط بالرثاء شيء يدل على أن المقصود به ميت، مثل: " كان"، أو " عدمنا به كيت وكيت " وما يُشاكل هذا ليُعْلَمَ أنه ميت" ٦".

ويلاحظ أن معالجة القدماء الموضوع الرثاء قاصرة عن إدراك ما يحمل الموت من دلالات روحية، وما يرافق ذلك من خواء فكري، وقلق نفسي قاتل يتجاوز البعد المادي لحالة الفقد ، القائم على فناء الجسد ، وانقضاء الصفات الحميدة معه. ويرتبط هذا المفهوم بالمعنى اللغوي الذي حددته المعاجم اللغوية، إذ يرتبط بمعنى الرثاء ألفاظ تحمل دلالة الموت، وما يتبعه من أثر على الأحياء، مثل: أبن وندب، ونعى، مما يجعلها ترتبط بفعل البكاء، ومدح الميت.

وهذا ما ذهبت إليه الدكتورة بشرى الخطيب في بحثها للمعنى اللغوي للفعل(رثى) والألفاظ الدالة عليه، من ندب وتأبين، إذ " تقال في ظروف الحزن والبكاء عند فقدان شخص عزيز يبكيه الرائي، ويعدد حسناته، كما يرثي لنفسه، لكونه فقد إنساناً له هذه الأخلاق، والفضائل النفسية الرائعة -" ٧"

- مفهوم شعر الرثاء عند النقاد المحدثين

حاول الدكتور شوقي ضيف - في العصر الحديث - أن يبين أصالة هذا الفن الشعري عند العرب، واستناده إلى إرث إنساني هائل، فأشار إلى أن الرثاء الجاهلي جاء على شكل تعويذات سحرية تطمئن الميت في مرقده، وتمنع روحه من إصابة الأحياء من البشر، "٨"ولكن بمرور الزمن، تطورت هذه التعويذات إلى

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

صورة حزن عميق، يعكس موقف الجاهليين من الزمن، إذ أصبحت هذه التعويذات. وخاصة عند نسائهم بكاءً ونواحاً وندباً حاراً "٩"

ووصل في النهاية إلى أن النقوش القديمة التي وجدت على قبورهم، هي الصورة الأولى للرثاء عند الجاهليين، إذ كانوا يكتبون أسماء الموتى وألقابهم، تخليداً لبطولاتهم، وإحياء لذكرهم، "١٠"ويكشف الرثاء عند الجاهليين عن تصورهم للدهر والموت، حيث عبروا عن خيال خصب ، وفكر ناضج، شكل ميثولوجيا دائمة الحضور في الشعر العربي على من عصوره، يستلهم منها الشعراء ما يمنح تجربتهم الشعرية قدرتها على النمو والتفاعل مع الآخرين، فقد بقي النموذج الجاهلي حيا في قصيدة الرثاء المعاصرة، مما يوحي بعظمة الموروث الرثائي، ورغبة الشعراء في استلهام روحه للتعبير عن تجاربهم المعاصرة

وينتهي الدكتور مصطفى الشورى إلى أن شعر الرثاء الجاهلي تسوده وحدة الصراع بين الحياة والموت، أو وحدة الإحساس بوحشة الحياة وقسوتها، وبالجزعمن فداحة الموت وفظاعته "١١"

ولعل العامل الزمني كان سبباً في تطور المرثية الحديثة، إذ صاغ الشعراء صراعهم مع الزمن في قالب وجودي تخطى الحاضر إلى استشراف المستقبل بعوامله المجهولة، ورؤاه الحالمة. وانطلق بعض الباحثين المحدثين من آراء قدامة السابقة، فجعلوا الرثاء جزءاً من المديح، إذ يرى الدكتور عثمان موافي أن اختلاف الزمن هو الفارق الوحيد بين الغرضين، وإلا فإن الرثاء يشبه المديح "١٢" ويردد الدكتور عز الدين وإسماعيل هذه الفكرة " والرثاء فن شعري يلتقي في كثير مع فن المدح" ١٣"ومن المحدثين من أدرك خصوصية قصيدة الرثاء، إذ يرى مصطفى صادق الرافعي أن مفهوم النقاد القدماء للرثاء قاصر عن إدراك جوهر الرثاء الإنساني، فهم " لم يتبسطوا في معاني الرثاء والفجيعة من الموجودات وما يتبع ذلك من درس العواطف المحزنة، والبحث عن أماكن الألم في نفس الإنسان، كما كان ذلك عند اليونان، إذ كان من شعرائهم من تخصص للفواجع وعرف بصفات الحزن كأوريبيددس وغيره" ١٤"ويحاول الدكتور حسين جمعة أن يضع تصوراً مقبولاً لمفهوم الرثاء، يتناسب مع طبيعة الحدث الرثائي، فيخلص إلى أن قصيدة الرثاء " كلام أدبي فني رفيع موزون يعبر عن الواقع النفسي والاجتماعي والفكري، والحضاري في حالات الضعف الكبرى بكاء، وندباً، وتأبينا، وعزاء" ١٥"

-رثاء الأبطال لقادة الحشد المقدس

المقدمة

تعتبر رمزية الرثاء من أبرز الأساليب المستخدمة في الشعر للتعبير عن الموت والحزن. تستخدم هذه الرموز لتوجيه القارئ نحو فهم الموضوع بعمق أكبر ولإيصال المشاعر بشكل أكثر تأثيرًا. سواء كانت الرثاء تتمثل في رموز مثل الزهور الذابلة والأشجار الميتة، أو في صور المقابر والعزاء، تستخدم هذه الرموز للتأكيد على الموضوع الأساسي للقصيدة ومشاعر الحزن والفقدان المرافقة.

في هذه القصيدة التي ألقيت في الحفل التأبيني بمناسبة استشهاد قادة الحشد الحاج أبو مهدي المهندس والحاج قاسم سليماني طيب الله ثراهما الذي إقامته مديرية الإعلام في هيأة الحشد الشعبي في العاصمة بغداد مساء يوم ١١-١- ٢٠٢٠

قال فيها:"١٦"

نعم، هذا هو الرد

نعم، مهما طغى الضد

نعم، والكون والتاريخ والامجاد تحكينا

نعم ها نحن نسبقها ومن كانت امانينا

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

نعم نحن لها الأهل
وفي قبضاتنا الحل
نهضنا ياعراق الله يامن للورى مهد
نعم هذا هو الرد
عراق كله حشد
جيوش من تجاعيد هموم الشعب هبت

مفهوم الرثاء يعد عنصراً مهماً في الشعر العربي المعاصر، حيث يعبر عن الحزن والأسى لفقدان الأشخاص أو الأبطال. يرتبط الرثاء عادةً بتوثيق الذكريات وتخليد المآثر، مما يساهم في إحياء الذاكرة الجماعية. في قصيدة حسين الكاصد، يتبنى الشاعر هذا المفهوم ليعبر عن تضحيات قادة الحشد الشعبي ودورهم في الحفاظ على الهوية الوطنية.

تتضمن الأبيات التي كتبها الشاعر حسين الكاصد رموزاً ودلالات عميقة تعكس التحديات التي واجهها العراق. من خلال التركيز على عبارة "نعم، هذا هو الرد" يبرز الشاعر الإصرار والعزيمة في مواجهة العدو. كما تعكس الصور الشعرية المرسومة مشاعر الفخر والانتماء، مما يجعلها ملامسة لوجدان القارئ.

هذه الأبيات تعبر عن الرثاء والتأبين لقادة الحشد الشعبي (ابو مهدي المهندس والحاج قاسم سليماني) طيب الله ثراهم وكذلك للأبطال الذين قضوا في معارك ضد الإرهاب، وتُشيد ببسالتهم وتضحياتهم في سبيل الدفاع عن العراق. كما تعبر عن الفخر والاعتزاز بتلك التضحيات والتضحيات التي قدمها أفراد الحشد من أجل الوطن والشعب.لقد استطاع الشعراء في العصر الحديث(تلوين قصيدة الرثاء النزاعات السياسية والوطنية التي أخرجت شعر الرثاء " من البكاء والندب والنواح إلى شعر سياسي وطني اجتماعي، يتفجر على ألسنتهم تفجراً، حيث أطلقوا فيه عواطفهم إلى معاني الموت والحياة، وتغنوا بأحلام أمتهم غناء حماسياً رائعاً)" "١٧

تسلط القصيدة الضوء على التضحيات الجسام التي بذلوها حيث يعتبرون رمزاً للصمود في وجه التحديات. تجسد الأبيات المجد الذي حققوه من خلال تضحيته بالنفس والروح من أجل الوطن. هذه التضحية تشكل دعوة للجميع لمواصلة الدرب الذي سطره هؤلاء القادة، مما يعكس عمق الوطنية في مشاعر الشاعر.

تأخذ الأبيات بعين الاعتبار السياق التاريخي الذي مر به العراق، خاصةً في فترات النزاع والاحتلال الداعشي . يربط الشاعر الأحداث التاريخية بما تعكسه من آلام وآمال الشعب العراقي. يعتبر هذا الربط جزءاً أساسياً من الفهم الثقافي، حيث يذكر الناس بواجباتهم تجاه وطنهم.

يلعب الشاعر حسين الكاصد دوراً بارزاً في تشكيل الهوية الوطنية من خلال قصائده المعبرة. تخلق كلماته شعوراً بالانتماء والتضامن بين أفراد الشعب العراقي. تأثيره يمتد إلى المجتمع من خلال نشر الوعي بأهمية تضحيات الأبطال ودورها في رسم مستقبل البلاد.

لعبت الأبيات دوراً كبيراً في تحفيز مشاعر الأمل والانتماء لدى الجمهور. تلقى الشاعر استجابة إيجابية من المجتمع، حيث عكست كلماته آمال وآلام الشعب. يؤكد ذلك على قدرة الشعر في التأثير على المشاعر الجماعية وبث روح العزيمة في النفوس.

القصائد التي تتناول الرثاء في شعر الحشد الشعبي تقدم دروساً عديدة حول الوطنية والتضحية. تعبر عن أهمية تخليد ذكريات الشهداء ودوره في توحيد الصفوف. تساعد هذه الدروس في بناء مستقبل مشرق للعراق برؤية مشتركة وقيم راقية ثم يقول الشاعر :"١٨"

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وهزت كل اركان الخيانة حينما ارتدت
خوارج عصرنا هذا على اقدامنا انكبت
وفرت عندما أومى الى راياتنا المجد..
نعم هذا هو الرد
عراق كله حشد..
حملنا هيبة الاجداد والامجاد والنخل
وسرنا يا دموع الله ترسم فرحة الأهل

تحليل أبيات الرثاء لقادة الحشد المقدس

تعبّر أبيات الرثاء عن عمق حس التضحية والفداء لقادة الحشد المقدس، حيث يستحضر الشاعر معاني البطولة والشجاعة في مواجهة التحديات. تحمل الكلمات دلالات قوية تعكس تفاني هؤلاء القادة في الدفاع عن الوطن، مما يبعث على الفخر والانتماء. إن هذه الأبيات تشكل جسرًا بين الماضي والحاضر، حيث تستعيد ذاكرة الأجداد الذين واجهوا المصاعب بشجاعة.

تتجلى الخيانة في النص من خلال التذكير بخوارج العصر، مما يشير إلى معاناة المجتمع العراقي وتأثره بالأحداث السيئة. تسلط الأبيات الضوء على كيف أن هذه الخيانة تعد بمثابة انكسار للروح الوطنية. إن خيانة هؤلاء تعكس مآسي وويلات على المجتمع العراقي وتأثيرها المدمر على الهوية.

الرايات تمثل رمز المجد والفخر، وتلعب دورًا محوريًا في تحديد الهوية العراقية. في الأبيات،(ولعل السبب الأساسي الذي جعل الشعراء الحداثويين يعتمدون الرمز في أشعارهم هو قناعتهم بأن لغة الشعر يجب أن تبتعد قدر الإمكان عن الوضوح والتجديد في الرمز وحده هو الذي يضفي على لغته مسحة من العمق والثقافة والإيحاء.)"١٩"

يُظهر الشاعر كيف أن هذه الرايات تردع الأعداء وتعزز من الروح المعنوية للمواطنين. من خلال توحيد الصفوف تحت هذه الرايات، يتمكن الشعب من التغلب على الصعاب والمضي قدمًا نحو النصر يقول الشاعر الكاصد :"٢٠"

عراق الكل لن يرضى بشيء دونما الكل
سنمسي فوق أرؤسهم وليس لعزمنا حد
نعم هذا هو الرد
عراق كله حشد
أتينا من أنين الهور نحمل ثورة القصب
ورددنا الا تبت بهم حمالة الحطب

من خلال كلمات الشاعر "عراق الكل" نستطيع رؤية كيف أن الرثاء يجسد الفخر والعزيمة، مما يعزز قوة الهوية الوطنية للشعب العراقي. تأتي أبيات الشاعر لتكون منبرًا لمواجهة التحديات وتحفيز الأفراد على الصمود والثبات في وجه الصعوبات.

الأبيات تعتبر تجسيداً لفكرة التضحية والفداء التي قدمها قادة الحشد. وتسليط الضوء على الألم والمعاناة يجعل من الرثاء عنصراً أساسياً لوحدة العراق.

الشاعر يستخدم الرموز القوية مثل "أنين الهور" و"ثورة القصب" للدلالة على كفاح الشعب(.إن هذه الرموز المبتكرة من شخصية الشاعر لا سيما العراقي - قد لا تفهم دلالاتها الا من خلال دراسة النص الشعري والخطاب النقدي والتجربة الشخصية للشاعر) "٢١"

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

يساهم الرثاء في تعزيز الهوية الوطنية من خلال الربط بين الأجيال ومعاناتهم. فهو ليس مجرد كلمات تُقال، بل هو تمثيل لشجاعة الشعب العراقي في الأوقات الصعبة. ولذلك، فإن دور الشاعر يتمثل في تقديم المشاعر الوطنية التي تظل حية في قلوب الناس.

السرد الدقيق للأحداث والمعاناة يساعد على إبراز توحد الشعب أمام التحديات. يعتبر الشاعر جسرًا يربط بين مختلف الفئات في المجتمع من خلال شعره.

الأثر الناتج عن الرثاء، كما أظهره الشاعر، يُحسن من الفرص للوقوف مع الحشد المقدس في مواجهة التحديات، مما يجعل الشعر وسيلة للتعبير عن الأمل والتصميم على تحقيق النصر. من خلال كلماته، تُبنى جسور جديدة من التضامن بين الأفراد، مما يدفعهم إلى الانتصار على الألم والمعاناة.ويستذكر الشاعر الإمام الحسين (عليه السلام) يقول :"٢٢"

وجئناها عراقيين ما ابهاه من نسب

ضمائرنا الحسين الحر يملأ قلبنا الوجد

نعم هذا هو الرد

عراق كله حشد

قف في مكانك بين القبل والبعد

الرثاء يعتبر من أبرز الفنون الأدبية في الثقافة العراقية، حيث يعكس مشاعر الفقدان والحزن تجاه القادة والشهداء. من خلال الشعر، يتمكن الشاعر من إيصال عواطف الشعب وتعزيز الارتباط بالهوية الوطنية. الرثاء لا يمثل فقط فقدان شخص، بل هو تجسيد لعزة الوطن وفخره بقادته من أمثال قادة الحشد المقدس.

الشعراء العراقيون غالباً ما يستلهمون من القيم الحسينيّة، التي تجسد الإخلاص والتضحية. هذه العلاقة تعزز الهوية الوطنية لدى الشعب، حيث تُعتبر الثورة الحسينيّة رمزاً للثبات في مواجهة الظلم.والشاعر لا يهرب من الموت بل يريد الكشف ورفع الحجب عن حقيقة النفس التي لا تبالي أوقعت على الموت أو وقع الموت عليها لأن موته مرتبط بالحق(كما كان الإمام الحسين عندما قال (ع): اني لم اخرج اشرا ولا مفسدا ولا ظالما انها خرجت لطلب الأصلاح في امتي جدي رسول الله أريد ان آمر بالمعروف وانهي عن المنكر) "٢٣"

من خلال شعرهم، يخلقون روابط قوية بين التاريخ والواقع المعاصر، مما يجعل كلماتهم أكثر تأثيراً وعمقاً.

العبارة "وجئناها عراقيين" تعكس الفخر والانتماء العميق للهوية العراقية. تعبر عن حضور الشعب في كل محفل وحدث تاريخي، مما يعزز شعور الجماعة بالترابط. هذا الفخر لا يأتي فقط من الانتماء الجغرافي، بل من القيم والأخلاق التي يتمسك بها العراقيون في مواجهة التحديات.

مصطلح "قادة الحشد المقدس" يحمل في طياته دلالات قوية في السياق الأدبي والسياسي. هؤلاء القادة يمثلون روح المقاومة والكرامة، ويعكسون القوة والشجاعة في مواجهة الأزمات. يعتبر الحشد تجسيداً للوحدة الوطنية، حيث اجتمع فيه جميع العراقيين للدفاع عن الوطن.

الحشد الشعبي لعب دوراً محورياً في تعزيز وحدة الصف العراقي، خصوصاً في أوقات الأزمات. من خلال العمل الجماعي والتنظيم، استطاع الحشد مواجهة الأعداء الذين يهددون أمن البلاد. العزيمة والإرادة القوية لقادة الحشد تُظهر كيف يمكن للشعب أن يحقق النجاح عندما يتحد.

تعكس العبارة "قف في مكانك بين القبل والبعد" دعوة للتفكر في الفخر والانتماء الوطني. إنها تشجع الأفراد على التوقف وتأمل تاريخهم وما قدمه أجدادهم. من خلال استكشاف الماضي، يتمكن الشعب من رسم مستقبلهم بشكل أفضل وضمان استمرار الهوية العراقية حية وفعالة.ويكمل ابياته :"٢٤"

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

على جناحيك ينوي جنة الخلد
واقطع إلى شيبة التاريخ تذكرة
لا تدفع المال إن المال لا يجدي
ادفع لهم نخلة فيحاء تذكر
واحذر سيهطل منها دمعها الزهدي
دع المطار وقل لي الآن كيف بنا
يا ساطع الشيب.. مهلا يا أبا مهدي

تتكون القصيدة من مجموعة من الأبيات التي تعبر عن مشاعر الحزن والفخر تجاه قادة الحشد. يتناول الشاعر في الأبيات معاني شعرية عميقة ترتبط بفقدان هؤلاء القادة. يستحضر الشاعر رمزية "جنة الخلد" لتجسد الأمل والراحة الأبدية للقادة الذين قدموا أرواحهم في سبيل الوطن.

ارتباط الأبيات بالرثاء لقادة الحشد ودوافعها العاطفية. ورمزية "جنة الخلد" ودلالتها في سياق القصيدة.

نقد مفهوم المال وتأثيره على الذاكرة التاريخية. ان دراسة صورة "النخلة الفيحاء" كرمز للكرم والتضحية وكذلك مناقشة أثر الصوت الشعري في استنهاض الهمم وتعزيز الوحدة الوطنية.

عبر الشاعر عن الفكرة التي تبرز أهمية تقديم شيء رمزي، مثل "نخلة فيحاء"، بدلاً من المال الذي لا يجدي نفعًا في مواجهة عظمة التضحيات. يعكس هذا النقد مفهوم المال الذي يمكن أن يكون عائقًا أمام تخليد الذاكرة التاريخية للمناضلين، (تتنوع القصائد العربية الحديثة المعاصرة بالوفرة من الرموز الأدبية التي تقوم على التناص والأقتباس من نظم شعرية سابقة تبنى عليها إيديولوجية الرؤية بحيث تتناسب مع مناسبة نظمها والواقع الذي يمثلها، وتعج بالمطالب الناجمة من التجارب التي تعرض لها الشاعر العراقي المعاصر لشتى أنواع الاضطهاد والظلم نتيجة الموقف السياسي والإيديولوحي الذي تمسك به في سبيل وطنه، فأقبل على التراث الأدبي التاريخي يبحث فيه عن أنواع وأشكال الرموز ليعبر في صورة فنية إبداعية تتحدث مكنوناته الحسبة والروحية والنفسية والقلبية والذاتية بعيداً عن فلسفة الأنا السلبية والأهداف المادية) **"٢٥"**

. كما تحمل صورة "النخلة" رمزًا للتضحية والنماء، مما يعزز من قيم الوطنية والكرم التي يمثلها دعم هؤلاء القادة.

نجد أن الصوت الشعري في هذه الأبيات له دور فعال في استنهاض الهمم وتعزيز وحدة الوطن. إن الرثاء الذي يقدمه الشاعر يحمل في طياته دعوة للتأمل والتفكر في قيم الشجاعة والكرم التي يحتاجها المجتمع في وقت الأزمات. هذه القصيدة ليست مجرد كلمات بل هي تجسيد لمشاعر جماعية تحتاج إلى أن يتم التعبير عنها بشكل متميز وينتقل الشاعر ويتعهد بقوله :**"٢٦"**

عهداً سيبقى جلال الشيب بوصلة
من أول الحشد حتى مطلع المهدي
يا ساطع الشيب جرح العين يفضحني
اذا كتمت دموعي.. هددت خدي
كم انتظرناك أن تأتي على الوعد
فكيف أسرعت كي تمضي على الوعد
فيا جمال العراقيين دمت لنا

تتجلى في أبيات الشاعر رمزية عميقة تتعلق بجلال الشهداء وما يمثلونه كرمز للصمود والإقدام. فالشاعر يستحضر جروحًا عميقة، حيث تعبر رؤيته عن الفراق والألم الحاد الذي يعاني منه المجتمع بعد فقدان هؤلاء

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

القادة. تتنوع تعابير الشاعر لتظهر كمدى تأثير هذه المعاناة على المتلقي، حيث يجد القارئ نفسه مشدودًا لعبر الشاعر ومعاني الألم.(لذلك لا يتوقف الشعراء عند البكاء أو الحزن على فقدان الشهيد، بل يتحول فعل الشهادة إلى نشوة جمالية ذات طابع خاص. ويصف الدكتور خالد الكركي الشهادة في الشعر الحديث بأنها " اختيار، والخلود تجاوز إلى المستقبل والشعر عباءة هذا الاختيار) ." ٢٧"

عبر الأبيات، يعكس الشاعر شعور الانتظار والأمل في تحقيق العهد، حيث يرتبط الحاضر بالمستقبل والمضي قدمًا إلى تحقيق الأهداف المسطرة. يشير أيضًا إلى جمال العراقيين، معتبرًا أنهم أكثر من مجرد أفراد، بل مجتمع يتشكل من قيم النبل والتضحية، مما يجعل ارتباطهم بالقادة الشهداء قويًا وعميقًا. تكتسب الأبيات بُعدًا تأثيريًا يعكس قدرة الشعر على توحيد المشاعر الوطنية في أوقات الأزمات.ويقول :"٢٨"

امكث طويلا لأن القبح قد يعدي
ويا جمال الجباه السمر، باقية
هذي الجباه مصابيحاً على العهد
يا حارس الماء.. كيف الماء ؟ أدمعه
هذي الملايين تنعى شيبة المجد
وها أتيتك وحدي.. كلهم حضروا
ما دمت لست هنا .. هم كلهم وحدي

تتناول القصيدة المعاني العميقة التي يعبر من خلالها الشاعر عن حزنه لفقدان قادة الحشد الشهداء. يمثل الشاعر من خلال أبياته قوة الرموز الوطنية ويستعرض تأثير الفقد على مجتمعه. يوضح الشاعر بمهارة كيف أن القبح يمكن أن يعدي، مما يشير إلى ضرورة الصمود في وجه الأحزان.

تظهر الأبيات مشاعر الفقد بشكل قوي وعميق، حيث يرتبط الحزن بنضال الشهداء. ويشير الشاعر إلى الجباه السمر كرمز للقوة والعزيمة، مما يعكس الاعتزاز بالعطاء والتضحية.(لذلك اختفى عنصر البكاء في قصائد رثاء الشهداء، وبرز عنصر الخلود الذي يضم بين جنباته استمرارية الآمال، وعلياء الشهادة، فهي بمنزلة " النشيد لمن لا نشيد لهم في الحياة بشكل عام) ." ٢٩"

تتسم الأبيات بجمال لغوي مميز، حيث يستخدم الشاعر التصوير الفني ليجسد الأثر الذي يتركه الشهداء في قلوب الناس. يظهر هذا الجمال من خلال وصف الجباه السمر التي تُعتبر مضيئة في العهد، مما يعكس القوة والثبات.

يتفاعل الشاعر مع مشاعر الألم بفلسفة عميقة، مما يسهل على القارئ الارتباط بتجاربه.

تشكل هذه التأملات مساحة للتفكير في قيمة الشجاعة والإصرار أمام فقدان الأبطال.

وكذلك تعكس القصيدة تأثيرًا اجتماعيًا وسياسيًا قويًا في السياق العراقي المعاصر. تتناول قضايا الهوية والمقاومة، مما يجعلها ذات طابع جماهيري يتجاوز حدود الشعر إلى مجالات أوسع من المطالب والمشاعر الوطنية ثم يقول الشاعر : "٣٠".

هذا عراقك أنهار مجندة
تمشي لتدرك معنى القائد الجندي
فيا ابن مقترن النهرين بصرتنا
جمالها دائم الترحال والبعد
كأنك الماء.. إن الماء موطنه
في حاجة الناس.. يجري دونما حد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وحين وافقت أن ترسو بدجلتنا
عاودت عزمك من انشودة البردي

تعتبر قادة الحشد رموزاً مهمة في تشكيل الهوية الوطنية العراقية. لقد لعبوا دوراً حاسماً في الدفاع عن البلاد وتوحيد الشعب في مواجهة التحديات. الشاعر عبر عن هذه الفكرة بقوة من خلال وصفه كيف أن المنابع والجداول تجري باستمرار، مما يعكس الحاجة المستمرة للقادة. إن رمز النهرين، دجلة والفرات، هو رمز للخصوبة والتواصل، ولعب دوراً مؤثراً في تشكيل الثقافة العراقية على مر العصور.

يمثل القائد الجندي الشجاعة والنضال، ويمثل المجاهد في سبيل الوطن. يظهر الشاعر صفات هذا القائد بأنه يسير في دروب الشجاعة، مُستعداً للتضحية من أجل الأمة. يحاكي وصف النهر كيف أن القائد هو من يجري بدون حدود، مقدمًا الدعم والمساعدة للناس في الأوقات العصيبة. هذه الصفات تجسد مفهوم البعد والتضحية، كما تبرز الروابط الإنسانية العميقة التي تربط المجتمع بقادته.

تتجلى في شعر الرثاء فكرة الترحال والبعد كمؤشرات على التحديات والتغيرات التي يواجهها الشعب. عندما يتحدث الشاعر عن البعد، فإنه يشير إلى فقدان القادة وما يحملونه من أمل وعزم. ورغم البعد الجغرافي،(إذ ساهم تشظي المكان في النص الشعري إلى جعله يتخطى حدوده الجغرافية إلى انصهار تام ببنية النص، واتخاذه موقعا جديدا ، يتلون بأفكار مبدعة، ويعكس رؤيته للعالم، حيث يتوزع المكان المعشوق ويبدو وكأنه يتجه إلى مختلف الأماكن دون صعوبة ، ويتحرك نحو أزمنة أخرى، وعلى مختلف مستويات الحلم والذاكرة) **"٣١"**

تبقى الذكريات حية وترتبط بالمكان، كما تؤكد إنشودة البردي على الغنى والعمق الثقافي الذي يسكن فيه القادة. هذه التأملات تعكس العزم والإرادة في مواكبة التحديات، مما يعزز الفهم الجماعي على أهمية القيادة في الوقت الراهن يقول ايضا الشاعر :**"٣٢"**.

من ذلك القصب المخنوق جنت لنا
لكي تزحزح اجيالاً من الحقد
فيا جمال جنوب الله نخلتنا
مالت بشيلتها تنعاك في اللحد
يكفيك أنك قد هندست لي وطناً
يكفي عراقك أنت المفتدى المفدي
وأنت أنت فما قول القصيد إذن
والقاصد الآن يشكو غربة القصد

تعتبر الأبيات الشعرية التي تبدأ بـ "من ذلك القصب المخنوق جنت لنا" تعبيرًا قويًا عن الألم والفخر. يعكس هذا البيت مشاعر الحزن على فقدان القادة في ظل الظروف الصعبة، بينما يبرز الفخر بالمواقف البطولية التي باشرتها قوات الحشد المقدس. الشاعر يستخدم هذه الصورة المجازية لتصوير معاناة الأجيال، مما يعكس تأثير تلك التضحيات في تاريخ العراق.

يمكن اعتبار الحشد المقدس رمزًا لمواجهة الأحقاد وتعزيز المحبة بين الأجيال المتعاقبة. من خلال الأعمال والتضحيات، استطاعوا أن يكونوا جيلًا يحمل رسالة الوحدة والسلام. وهذا بدوره يساهم في جهود بناء مستقبل أفضل للعراق، حيث يتم تجاوز الأحقاد التاريخية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

في القصيدة، يتم تصوير الجنوب العراقي كرمز للجمال والفخر، مما يدعو إلى الاعتزاز بالجذور الثقافية والتاريخية. الشاعر يصف جمال النخيل الجنوبي، موضحًا أهمية هذه الرموز كعناصر تحمل الهوية الوطنية. يتم استخدام هذه الصور لترسيخ مشاعر الانتماء والحنين إلى الوطن.

تتجلى العلاقة المتينة بين الشاعر ووطنه في السياق التاريخي والاجتماعي الذي يعيشه. فالشاعر يعبر عن مشاعر الغربة والاشتياق للوطن، مما يجعله يحس بعبء الأجداد وتضحياتهم. هذا الارتباط العاطفي يعكس تأثير القادة والشهداء في تشكيل الهوية الوطنية.

لا تزال هذه القصائد تؤثر على الأجيال الحالية، حيث تعكس مشاعر الغربة والاشتياق. تلقي هذه الأبيات شعاعًا على تاريخ مليء بالتحديات وتضحيات الأبطال. وبهذا، فإنها تحث الأجيال الشابة على التوحد والعمل من أجل عراق قوي ومحب. كما القيت قصيدة أخرى للشاعر حسين الكاصد في مناسبة استشهاد قادة الحشد الشعبي المقدس بتاريخ ٢٠٢٠/١/١١ يقول فيها :**"٣٣"**

سلام على الشيبة الساطعة
سلام على روحك القانعة
سلام عليك بحجم الظلام
سلام عليك جمال الإمام
سلام عليك وأرض الحرام
تناديك إن دنت الواقعة
جمال العراق وآلائه
أمين الوصي وزهرانه

يتناول الشاعر حسين الكاصد في قصيدته المعاني العميقة للرثاء، مبرزاً أثر الحشد الشعبي على الهوية العراقية. يعكس الشعر التأثير الأدبي العميق للكلمات التي تحيي ذكرى الشهداء وتسلط الضوء على قيم الوطنية التي يتجسد فيها بوضوح.

يتجلى في أبيات القصيدة مضمون يعكس تقدير الشاعر للحشد الشعبي ودوره في الدفاع عن العراق. فكل كلمة تحمل في طياتها شعور الفخر والاعتزاز بالشهداء الذين واجهوا الصعوبات دون تردد، مما جعلهم رمزاً للقوة والصمود.

تحوي القصيدة العديد من الرموز والدلالات التي تعكس الهوية الثقافية والدينية للشعب العراقي. يعتبر "سلام عليك" تكراراً يرمز إلى الخلود والاحترام، مما يلفت انتباه المجتمع إلى أهمية تذكر هؤلاء الأبطال.

لقد لعب قادة الحشد الشعبي دوراً حاسماً في الدفاع عن البلاد، حيث ساهموا في التصدي للتحديات التي واجهت العراق. يمثل هؤلاء القادة الذاكرة التاريخية التي يشيد بها الشاعر، مشدداً على أهمية موقفهم في تحقيق الاستقرار والأمان.

يشترك الشاعر والمجتمع في الرؤية التقديرية تجاه الشهداء،(ولعل مفهوم الحياة الجديدة، التي أقدم عليها الشهيد، وتضحيته في الحياة الدنيا ليهنا في الحياة الآخرة، انعكس على نظرة الشعراء لحالة الاستشهاد، وبشكل يختلف عن حالات الموت الأخرى، فتبدل حزنهم فرحاً، إذ كادت عاطفة الحزن " أن تبهت في فجر الدعوة الإسلامية، لتحل محلها صورة البشرى، لتلقي الشهداء ثواب الله في الجنة)" **٣٤"**

حيث يجسد الشاعر مشاعر الفخر والاعتزاز بكل بيت من شعره. تعكس القصيدة كيف أن الشهادة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الهوية العراقية، مما يعزز الاحترام لهذه التضحيات في مختلف الأجيال.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أن الحشد الشعبي يمثل أحد الأعمدة الأساسية لتشكيل الهوية العراقية المعاصرة. فقد ساهم في إحياء القيم والتراث، مما أدى إلى تعزيز الوحدة بين أبناء الوطن، لتظل الأسماء والتضحيات المتعلقة بهم حاضرة في ذاكرة الوطن وشعبه ويتناول الشاعر :"٣٥"

نفتش عنك بأشيائه
وأنت هناك بعليانه
هنيئا .. هي الصحبة الرائعة
سلام على الشيبة الساطعة
وكنا انتظرناك كي نستفيق
نفتش عنك وفي كل ضيق
سيأتي الجمال وينهي الحريق
فغالت منانا يد الفاجعة
سلام على الشيبة الساطعة
سلام عليك وانت الوطن
وأنت الذي يستفز المحن

مفهوم الرثاء يعتبر أداة قوية في التعبير عن المشاعر الإنسانية، حيث يُسهم في توصيل الألم والفقد والحنين. في قصيدة "نفتش عنك بأشيائه"، يُظهر الشاعر معاناته باستخدام صور شعرية مؤثرة، مما يخلق تواصلًا عاطفيًا بين النص والقارئ. الرسالة الأساسية في القصيدة تدور حول البحث المستمر عن الفقد والأمل في العودة إلى الوطن، حيث تمثل "الشيبة الساطعة" رمزًا للذاكرة والوطن الغالي.

تُعبِّر هذه القوة الشعرية عن الحاجة إلى الاستمرارية في التذكر والاحتفاظ بالهوية، وهو ما يبرز عمق الرثاء في الأدب العربي المعاصر. بهذه الطريقة، يصبح الشعر ولا سيما الرثاء وسيلة للتأمل في التجارب الإنسانية المشتركة، مما يجعلنا نتواصل مع مشاعر الآخرين ونجد الشجاعة لمواجهة المحن. ثم يقول :"٣٦"

سياتي الجمال وينهي الحريق
فغالت منانا يد الفاجعة
سلام على الشيبة الساطعة
سلام عليك وانت الوطن
وأنت الذي يستفز المحن
فتمتد منك يد مانعة
سليل الولاية كيف الرحيل
وهذا طريق العراق طويل
لماذا رحلت.. هل المستحيل؟
بأن لا تدوم الرؤى النافعة
سلام على الشيبة الساطعة
عليك على روحك القانعة.
: لا لم تمت

جمال هو أبو مهدي المهندس بطل الحشد الشعبي الذي لعب دوراً هاماً في الدفاع عن العراق ضد التحديات التي واجهتها البلاد. يمثل شخصية استثنائية تجسد الشجاعة والتضحية من أجل الوطن. في قصيدة "سلام

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

على الشيبة الساطعة"، يبرز الشاعر مشاعر الفخر والحزن لفقدان هذا البطل. تتناول الأبيات الفاجعة التي ألمت بالمجتمع وتسببها في إحداث آثار عميقة على الهوية الوطنية للناس.

تتضمن الأبيات دلالات شاعرية عميقة تعكس الحزن والاعتزاز بجمال، مما يساعد على تجسيد أثره في الذاكرة الجماعية.

تطرح القصيدة تساؤلات حول مفهوم الرحيل، مما يدفعنا للتفكير في من يمكن أن يكون جمال بالنسبة للأجيال المقبلة.

الرمزية في "الشيبة الساطعة" تشير إلى القوة الوطنية والانتماء، مما يعيد روح العراق إلى الحياة رغم الألم والفقد.

يرتبط السؤال "لماذا رحلت؟" بمفهوم المعاناة، لكنه يسلط الضوء أيضاً على أهمية الذكرى والخلود في قلوب الناس.

القصيدة تعكس كيف يمكن للفاجعة أن توحد المجتمع في سبيل تخليد ذكريات الأبطال الذين ضحوا بأرواحهم من أجل أرضهم.

تبقى روح جمال حية في ذاكرة الشعب، تُذكّرهم بأن الوطن يتطلب الفداء والتضحية. (فالشاعر يعدد مناقب الشهيد، ويتحدث عن شجاعته وإقدامه، يضيف إلى ذلك معنى روحياً، وهو أن الشهيد قد فاضت روحه في سبيل الله) "٣٧"

مهما طال زمن الفراق، فإن تأثير جمال وبطولته يظل حاضراً في الوجدان. وبالتالي، تتجاوز القصيدة مجرد رثاء لتصبح دعوة لتجديد الولاء والانتماء للوطن. إنها دعوة لاستمرار الذكرى وتخليد الأبطال في قلوب الأجيال القادمة يكمل ابياته :"٣٨"

لا لم تمت.. ذكراك ثأر
لا لم تمت.. أيموت نصر
يا زهو أرض الرافدين
من قبل.. هل مات الحسين؟
يبقى ضياؤك نور عين
كان الظلام وأنت بدر
لا لم تمت أيموت نصر ؟
كل السواتر ترتجيك
وعيون جندك تفتديك
الحشد أنت...

تمثل شخصية جمال (ابو مهدي المهندس) رمزًا للشجاعة والنضال، حيث يتمتع بارتباط وثيق بقضية الإمام الحسين. لقد أثرت تضحياته على روح المقاومة لدى الشعب العراقي، وبات تجسيدًا للقوة والأمل في مواجهة التحديات. يسعى شعراء العراق إلى استذكار المآثر البطولية التي قدمها الحشد الشعبي، ليظل نضالهم حيًا في الذاكرة الجماعية.

تستند قصيدة "لا لم تمت.. ذكراك ثأر" إلى فكرة أن النصر لا يموت، مثلما لم يمت الحسين. هنا، يبرز الشاعر جمال كنقطة مضيئة تعيد الأمل إلى النفوس المظلمة.(والتذكر المعرفي للجوانب الدينية من الحياة الإنسانية بحكم الحرص السلوكي الإنساني على التمسك بالنص إذا كان مستوحى من دلالات دينية)" ٣٩"

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

يرمز الجمال إلى الشجاعة التي لا تفقد بريقها ويستمر في التألق مهما كانت التحديات. إن الذكرى وهي تتجدد تلهم الأجيال الجديدة للتمسك بقيم النضال والوطنية، مستلهمة من دروس التاريخ، ثم ينتقل الشاعر ليذكر القضية الحسينية يقول :"٤٠"

ها .. الساتر من دردم. گلنه الشايب حن الحسين
الساتر لمن دردم
مازال صوتك كالمدافع
والحشد من فحواك نابع
ذا شيبك اللألاء ساطع
مهما جرى.. نجواك فجر
لا لم تمت.. أيموت نصر
رجل من الضوء الأكيد صفاته

تعتبر قضية الإمام الحسين رمزًا عميقًا للتضحية والشهادة في تاريخ الإسلام. يمثل الحشد الشعبي، الذي تأسس لمواجهة التحديات، امتدادًا لهذا الإرث العظيم. في قصيدة الشاعر "الساتر لمن دردم"، يتم التعبير عن وحدة الحشد وصوتهم الثابت الذي لا يموت، مما يعكس أهمية دورهم في نقل رسالة الأبوة والتضحية.

الشاعر يتناول في قصيدته جوانب مؤثرة تعزز القضية الحسينية، حيث يستخدم الصور الشعرية ليرسم معاني الشهادة. الفخر الذي تشعر به المجتمعات عندما تتذكر بطولات الحشد الشعبي، يكاد يكون مشابهاً لما يلي ذكرى الإمام الحسين (عليه السلام) من خلال الشعر والفن، يتم تنشيط الذكريات وتعزيز الهوية الوطنية والشعور النابع من الشهادة(يتجلى الرمز الديني لا سيما في الشعر العراقي الحديث في السحر الجمالي للمفردات التي يستحضرها الشاعر من منظوره أو فلسفته الدينية انطلاقاً من تجربته في الحياة مقدسا واقعه كرسول للرسالة السماوية يريد ايصالها للمتلقى الذي يبحث في خفايا المعاني لهذه الرموز المرتبطة بالإنسان والخالق والطبيعة والحياة) "٤١"

أهمية الحشد الشعبي في السياق التاريخي والديني تزيد من عمق الرسالة التي يتبناها.

الشاعر يعكس تأثير كلماته على المجتمع، مما يساهم في تعزيز الفخر الوطني.

الرمزية في الأعمال الأدبية حول الشهادة تسلط الضوء على المعاني العميقة للمواقف الإنسانية. ان كلمات الشاعر تثير العواطف، مما يعزز من مكانة الشهداء في ذاكرة الأمة.

ونرى الصوت الجماهيري يمثل قوة لا تعتليها الأحداث، مما يحفظ معاني الشهداء في القلوب ويقول :"٤٢"

لا .. لم يمت.. كل العراق حياته
هي شيبة عدل العراق ونخله
وبها العراق تكاملت هيباته
لا تقربوا هذا العظيم فربما
الله تكمن ها هنا آياته
هذا الذي وهب العراق حياته
لتظل في كل الجباه صفاته
هذا الجمال الطهر .. صان بعزمه
وطناً وكل خصومه أشتات

الرثاء يعتبر تعبيراً عن الحزن والفقد، وله دور بارز في الثقافة العراقية، حيث يساهم في تعزيز مشاعر الانتماء والهوية.(وقد أدى ارتباط الشعر بالأهداف القومية إلى ظهور قصائد، تستمد نبضها من روح الأحداث " ولكنها اختلفت عن شعر المناسبات التقليدي، بأنها عبرت تعبيراً قوياً عن شعور الانتماء؛ فالشاعر مشترك في المعركة، وكونه مشتركاً بشعره فحسب، لا يقلل من قيمة هذا الاشتراك، فقد أصبح من المسلم به لدى هذا الجيل من الشعراء أن الفن سلاح في المعركة)" **٤٣"**

إن رثاء الشهداء، خاصة من أبطال الحشد الشعبي، يمثل تقليداً عميقاً في التجربة العراقية، حيث يتم تجسيد البطولات والتضحيات بشكل شعرى يجسد القيم الوطنية.

الأبيات الشعرية تعبر عن قوة الشخصية العراقية وتفانيها من أجل الوطن. الشاعر يؤكد أن البطل لم يمت بل يعيش بين الأحياء من خلال تأثيره ورمزيته في نفس الشعب. فكرة أن "الله تكمن ها هنا آياته" تشير إلى أن الشهادة والتضحية ليست مجرد كلمات، بل تجسيد حقيقي لقيم عظيمة.

الشعر يبرز الشجاعة التي أظهرها أبطال الحشد ويحتفي بتضحياتهم. في كل بيت، يتجلى تمجيد لمواقفهم البطولية التي ساهمت في الحفاظ على العراق. "هذا الجمال الطهر" يشير إلى صفات البطل التي تحافظ على كرامة الوطن وتعكس النقاء في النوايا.

الشهادة في سبيل الوطن تمثل أعلى صور العطاء، وتجسد قيمة البطل الذي وضع حياته على المحك. الشاعر يصف كيف أن "كل الجباه" تحتفظ بصفات البطل، مما يعكس تأثيره على الأجيال القادمة. هي دعوة للجميع للاحتفاظ بإرث التضحية والتأمل في معانيها العميقة.

البطولات الفردية تعزز الروح المعنوية للمجتمع وتلهم الأجيال للشجاعة والعطاء. رؤية العراق كمكان يفتخر بالشهداء تعيد بناء الهوية الوطنية وتعزز الالتزام بالواجب تجاه الوطن.

تظل تضحيات الأبطال حية في قلوب الناس، تسجل إرثاً لا يُنسى. إن إدراك قيم الشجاعة والنضال يجعل الأجيال الجديدة تتمسك بجذورها بكل الفخر. رثاء البطل يمثل أكثر من مجرد كلمات، بل هو دعوة للأمل والإلهام لمستقبل مشرف للعراق.

المصادر والهامش

١- انظر: ابن منظور، لسان العرب مادة (رثا) مجلد (١٤) د - ط صادر ، بيروت، د - ت، ص ٣٠٩

٢-انظر: الفيروز أبادي ، القاموس المحيط مادة (رثا)، ج ١، د ط دار الجيل، بيروت، د ت، ص ١٦

٣- قدامة بن جعفر : نقد الشعر ، تحقيق عبد المنعم خفاجي، د ط دار الكتب العلمية، بيروت، د - ت ص ١١٨

٤-انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٠

٥- العسكري، أبو هلال (١٩٨٤): الصناعتين (الكتابة والشعر)، تحقيق مفيد قميحة، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ، ص ١٤٨

٦- القيرواني، ابن رشيق (١٩٨٨)العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد فرقزان، ج ٢، ط١، دار المعرفة، بيروت، ص ٨٠٥

٧- بشرى الخطيب الرثاء في الشعر الجاهلي وصدر الإسلام، د طب جامعة بغداد، د ت، ص ٢٩.

٨-انظر : ضيف، شوقي (١٩٥٥)، الرثاء، ط دار المعارف، القاهرة، ص ٧.

٩- شوقي ضيف العصر الجاهلي، ٧، دار المعارف، القاهرة، دست، ص ٢٠٧

١٠- انظر: شوقي ضيف، الرثاء، ص ٧.

ISSN-2536-0027

١١- الشورى، مصطفى (١٩٩٥)شعر الرثاء في العصر الجاهلي (دراسة فنية) ، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، لونجمان، ص١٢٩ ،
١٢- انظر: عثمان موافي، من قضايا الشعر والنثر في النقد العربي القديم، دط، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، دست، ص ٥٣
١٣- إسماعيل، عز الدين (١٩٧٥)في الأدب العباسي (الرؤية والفن) ، د ط دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٣٦٤.
١٤- مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، ج ٣، ٢ دار الكتاب العربي، ٥٥٥٥المجلسي، بحار الانوار: ج ٤٤ ، ص ٣٢٩.بيروت، ١٩٧٤م، ص ١٠٧
١٥- حسين جمعة: قصيدة الرثاء (جذور وأطوار)، ط١، دار النمير ، دمشق، ١٩٩٨م، ص ٢٤.
١٦- الكاصد، حسين، القيت القصيدة في ذكرى استشهاد قادة الحشد في ٢٠١٠/١/١١،في بغداد
١٧-عبد الرشيد عبد العزيز شعر الرثاء العربي واستنهاض العزائم، ص ٧٧
١٨- الكاصد، حسين، القيت القصيدة في ذكرى استشهاد قادة الحشد في ٢٠١٠/١/١١،في بغداد
١٩-محمد ناصر، الشعر الجزائري الحديث اتجاهاته وخصائصه الفنية: ص ٥٤٩
٢٠- الكاصد، حسين، القيت القصيدة في ذكرى استشهاد قادة الحشد في ٢٠١٠/١/١١،في بغداد
٢١-حسين مسلم حسب جماليات النص الأدبي دراسات في البنية والدلالة: ص ١١٠
٢٢- الكاصد، حسين، القيت القصيدة في ذكرى استشهاد قادة الحشد في ٢٠١٠/١/١١،في بغداد
٢٣-المجلسي، بحار الانوار: ج ٤٤ ، ص ٣٢٩.
٢٤- الكاصد، حسين، القيت القصيدة في ذكرى استشهاد قادة الحشد في ٢٠١٠/١/١١،في بغداد
٢٥-موسى ابراهيم نمر، توظيف الشخصيات التاريخية في الشعر الفسطيني المعاصر: ص ١٥٤
٢٦- الكاصد، حسين، القيت القصيدة في ذكرى استشهاد قادة الحشد في ٢٠١٠/١/١١،في بغداد
٢٧-خالد الكركي: حماسة الشهداء، ص ٣٢٦
٢٨- الكاصد، حسين، القيت القصيدة في ذكرى استشهاد قادة الحشد في ٢٠١٠/١/١١،في بغداد
٢٩-شاكر النابلسي: مجنون التراب، ص ٤١٦
٣٠- الكاصد، حسين، القيت القصيدة في ذكرى استشهاد قادة الحشد في ٢٠١٠/١/١١،في بغداد
٣١-جاستون باشلار : جماليات المكان، دط، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، دست، ص ٨٧
٣٢- الكاصد، حسين، القيت القصيدة في ذكرى استشهاد قادة الحشد في ٢٠١٠/١/١١،في بغداد
٣٣- الكاصد، حسين، القيت القصيدة في ذكرى استشهاد قادة الحشد في ٢٠١٠/١/١١،في بغداد
٣٤-الصفار، ابتسام مرهون(٢٠٠٢) الأمالي في الأدب الإسلامي، ط١، دار المناهج للتوزيع، عمان، ص ٢٥٢
٣٥- الكاصد، حسين، القيت القصيدة في ذكرى استشهاد قادة الحشد في ٢٠١٠/١/١١،في بغداد
٣٦- الكاصد، حسين، القيت القصيدة في ذكرى استشهاد قادة الحشد في ٢٠١٠/١/١١،في بغداد
٣٧- عويضة، السيد عبد القادر (١٩٨٧) أثر الإسلام في الشعر في عصر الرسول والخلفاء الراشدين، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة،ص ٦٤
٣٨- الكاصد، حسين، القيت القصيدة في ذكرى استشهاد قادة الحشد في ٢٠١٠/١/١١،في بغداد
٣٩-انتاج الدلالة الأدبية قراءة في الشعر والقصص والمسرح الديني: ص ٤١
٤٠- الكاصد، حسين، القيت القصيدة في ذكرى استشهاد قادة الحشد في ٢٠١٠/١/١١،في بغداد

ISSN–2536–0027

٤١-كولردج روبرت الخيال الرمزي والتقليد الرومنسي: ص ١٣٥
٤٢- الكاصد، حسين، القيت القصيدة في ذكرى استشهاد قادة الحشد في ٢٠١٠/١/١١،في بغداد
٤٣- عياد شكري(١٩٩٨) أزمة الشعر المعاصر، ط١، دار أصدقاء الكتاب، القاهرة، ص ٦٢.

النتيجة

تتحدث هذه الدراسة عن كتاب "رمزية الرثاء لقادة الحشد المقدس" للشاعر حسين الكاصد. وتستكشف الدراسة الشكل الشعري والمضموني للقصائد التي كتبها الكاصد لقادة الحشد المقدس وتحليل الرموز التي استخدمها في هذه القصائد. كما تبحث الدراسة في كيفية استخدام الكاصد للغة الشعرية والصور البيانية للتعبير عن حبه وولاءه لهؤلاء القادة وتعزيتهم في وفاتهم. تسلط الدراسة الضوء أيضًا على العلاقة بين الشاعر والقادة وكيف تمثلت هذه العلاقة في أعماله الشعرية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

تجليات الهوية الوطنية عند الشاعر عارف الساعدي

المشرف أ. د محمد علي رضائي
الباحث م. م فيصل عويد شنين
كلية الآداب والعلوم الإنسانية /جامعة طهران /فرع الفارابي

الملخص
تعتبر الهوية الوطنية من العناصر الأساسية التي تعكس انتماء الفرد إلى بلده وثقافته. في شعر عارف الساعدي تظهر تجليات الهوية الوطنية العراقية بشكل بارز، حيث يعبّر الشاعر عن مشاعر الفخر والانتماء من خلال أسلوبه الشعري الفريد. يتناول الكاصد مفهوم الهوية الوطنية بطرق متعددة، حيث يستخدم الرموز والعناصر الثقافية لتعزيز شعور الانتماء والتواصل مع التاريخ العراقي.
يستكشف الشاعر في قصائده الجوانب المختلفة للهوية العراقية، مركّزًا على معاني العراقة والوجود. تظهر لدي الشاعر صورٌ مستوحاة من التراث والثقافة الشعبية، مما يعزز رؤية القارئ عن الدلالات العميقة للهوية. كما أن استحضار المشاعر الوطنية يجسّد تاريخ العراق ومعاناته، مما يُعَيّن الشاعر كحلقة وصل بين الأجيال.
لعبت قصائد الساعدي دورًا جوهريًا في تعزيز مشاعر الفخر والانتماء الوطني. من خلال استخدامه للغة الشاعرية الغنية، استطاع أن يلمس عواطف القراء ويجعلهم يدركون أهمية هويتهم. تعتبر قصائد عارف الساعدي منبرًا للتعبير عن الآمال والتطلعات الوطنية، مما يساعد على توحيد الشعب العراقي في مصير مشترك. وأهم النتائج في شعر الساعدي تجسيد الهوية العراقية من خلال الرموز الثقافية. استحضار التاريخ والمعاناة في الشعر. تعزيز الفخر الوطني عبر المشاعر الشعرية.

Summary
National identity is one of the basic elements that reflect an individual's belonging of Iraqi Saadi's poetry, the manifestations-to his country and culture. In Aref al national identity are prominent, as the poet expresses feelings of pride and Kased addresses the concept of -belonging through his unique poetic style. Al national identity in multiple ways, using symbols and cultural elements to .belonging and connection with Iraqi history promote a sense of
In his poems, the poet explores different aspects of Iraqi identity, focusing on the meanings of tradition and existence. The poet shows images inspired by popular vision of the deep connotations of heritage and culture, reinforcing the reader's identity. The evoking national feelings also embodies the history and suffering of .Iraq, which designates the poet as a link between generations
national Saadi's poems played an essential role in promoting feelings of pride and belonging. Through his use of rich poetic language, he was able to touch the emotions of readers and make them realize the importance of their identity. Aref Saadi's poems are a platform for expressing national hopes and aspirations, -al

ISSN–2536–0027

unite the Iraqi people in a common destiny. The most important results helping to in Saadi's poetry are the embodiment of Iraqi identity through cultural symbols. Evoking history and suffering in poetry. Promoting national pride through poetic emotions

أهمية الدراسة:

-دراسة وتحليل الصور الشعرية التي يستخدمها الساعدي في شعره للتعبير عن الهوية الوطنية والانتماء للوطن.

-تناول اللغة والأسلوب الشعري الذي يستخدمه الشاعر في تجسيد مفاهيم الهوية الوطنية والعواطف المرتبطة بها.

- استكشاف المواضيع التي يتناولها عارف الساعدي في شعره وكيفية ترتبط هذه المواضيع بالهوية الوطنية والقضايا الوطنية

-فهم السياق التاريخي والثقافي الذي كان يعيش فيه الشاعر وكيف أثر هذا السياق على تشكيل رؤيته وتعبيره عن الهوية الوطنية.

- دراسة تطور الشاعر في تعبيره عن الهوية الوطنية عبر مختلف مراحل حياته الشعرية.

- كيف يتجلى تأثير الهوية الشخصية للشاعر في تعبيره عن الهوية الوطنية والعلاقة بينهما.

اهداف الدراسة:

١. فهم عمق الشعر والرسائل الثقافية كما يساهم تحليل ودراسة تجليات الهوية الوطنية في شعر عارف الساعدي في فهم عمق الشعر والرسائل الثقافية التي يحملها. يمكن لهذه الدراسة أن تساعد في كشف الرموز والصور الشعرية التي يستخدمها الشاعر للتعبير عن الهوية الوطنية والانتماء.

٢. توثيق التراث الثقافي يعتبر شعر الساعدي جزءًا هامًا من التراث الأدبي والثقافي للبلاد، ودراسة تجليات الهوية الوطنية في شعره تساهم في توثيق هذا التراث والمساهمة في الحفاظ عليه للأجيال القادمة.

٣. فهم الهوية الوطنية والانتماء تساعد دراسة الهوية الوطنية في شعر عارف الساعدي في فهم مفاهيم الهوية الوطنية والانتماء وكيفية تجسيدها في الأدب، وهذا يساهم في تعزيز الوعي الثقافي والوطني لدى القراء.

٤. توسيع المعرفة الأدبية يساعد تحليل شعر الساعدي ودراسة تجليات الهوية الوطنية فيه على توسيع المعرفة الأدبية والثقافية للقراء، وتقديم نظرة أعمق على الأدب والشعر العراقي.

٥. التأثير على البحث الأدبي يمكن لدراسة هذا الموضوع أن تساهم في إثراء البحث الأدبي والثقافي، وتقديم إسهامات جديدة في فهم وتحليل الشعر والأدب.

الدراسات السابقة :

-الهوية في شعر فوزي كريم، رسالة ماجستير للطالبة: شهد منصور مجيد كلية التربية جامعة المثنى، ٢٠٢٢.

هدفت الرسالة إلى البحث عن الهوية ضمن إطار النص الشعري من خلال الاتصال مع الجماعة أو الفرد عن طريق التواصل من خلال الوقوف على رؤية الآخر.

٢-الهوية وتجلياتها السردية في أعمال أميل حبيبي للطالب: يوسف حسين محمود، الجامعة الأردنية كلية الاداب، ٢٠٠٧.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تسلط هذه الدراسة الضوء على الهوية، وابعادها وتجلياتها في خطاب أميل حبيبي السردي، من خلال البحث في الأنماط السردية والأدوات المستخدمة فيها، وما يتعلق بها من منتج دلالي

٣-الهوية في الشعر النسوي، شعر بشرى البستاني أنموذجا، للطالب: احمد بيان عبد السادة، جامعة البصرة كلية الاداب. .

وما يميز دراستنا هنا أن الهوية الوطنية وتمثلات الانتماء في أشعار عارف الساعدي برزت بشكل واضح وكبير، لقد وظف الكاصد الهوية الوطنية مع تجاذبات الموروث الثقافي توظيفا متميزاً ورؤية تنم عن وعي ودراية بتوظيف أدواته ونرى للوطن مكانة سامية في أشعاره

الاسئلة والفرضيات :

الأسئلة

١- أين دلالات الهوية الوطنية عند الشاعر عارف الساعدي ؟

٢- هل هوية الشعر واحدة أم متنوعة في شعره ؟

٣- ما صفات الهوية عند الشاعر الساعدي ؟ ومدى حضورها وتمثلها وتجليها لديه ؟

الفرضيات

١-إستحضر الشاعر الساعدي الهوية الوطنية بأبعاده وحدوده وتخيلاته متقاطعاً في بناء نصه الشعري مع الحياة اليومية، وجعل منها واحة تضج بالدلالات الشعرية المرتبطة بالحاضر والماضي معاً.

٢-تنوعت الهوية عن الشاعر ضمن نتاجاته الشعرية نراها هوية وطنية، وهوية عربية، وهوية إسلامية، وهوية ثقافية واجتماعية. . . الخ

٣- نرى الشاعر قد استطاع بناء تلك الهوية الوطنية عبر توظيفه للتراث والموروث في قراءة صيرورة الحداثة. إذ جاءت الهوية الوطنية في شعره منسجمة مع سمة المرحلة ومنطق الحياة والتغير، وفق رؤية ولغة حداثوية.

المقدمة

تعتبر الهوية الوطنية من المواضيع الجوهرية في الأدب العربي، حيث تعكس الانتماء والثقافة والتاريخ. تلعب الهوية الوطنية دوراً محورياً في تعميق الروابط بين الأفراد والمجتمع. من خلال الأدب، يمكن التعبير عن قيم وتقاليد الأمة وتجسيد القضايا الوطنية المختلفة. يعد شاعر مثل الساعدي مثالاً حيّاً حول كيفية تفصيل الهوية الوطنية وترسيخها في الذاكرة الجماعية.

تميز شعر عارف الساعدي بتعبيره العميق عن الهوية الوطنية من خلال اللغة والصور الشعرية. استخدم مظاهر الهوية الوطنية ليعكس تجارب شعبه وآماله وتطلعاته. ينقل شعره مشاعر فخر وحزن، مما يشكل مرآة لواقع المجتمع. من المثير للاهتمام كيف تمكن الساعدي من مزج الهوية الفردية بالجماعية في شعره، مما يخلق تواصلا مع القارئ.

يستحضر الشاعر مجموعة من الرموز الثقافية والتاريخية لتعزيز معاني شعره. تتجلى هذه الرموز في إشاراته للاحداث والمواقع التاريخية. من خلال استحضار هذه الرموز، يخلق شعوراً بالانتماء ويعزز الهوية الوطنية. كما تساهم الرموز في تعزيز الوعي بتاريخ الأمة وتشكيل ثوابتها الثقافية.

تعكس قصائد الساعدي تأثير الأحداث السياسية والاجتماعية على التجربة الشعرية. رصد الشاعر التحولات الكبرى وتأثيراتها على الهوية الوطنية. يظهر ذلك في أسلوبه المتأمل والناقد لتطورات المجتمع. تبرز هذه التأملات دور الأدب في توثيق اللحظات التاريخية وتوجيه القارئ نحو الفهم الأعمق للواقع.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

يتميز شعر عارف الساعدي بنبرة فريدة مقارنة بشعراء آخرين، حيث يمزج بين المشاعر الفردية والهوية الوطنية. في حين أن بعض الشعراء قد يركزون على الجانب الشخصي، يتجاوز الكاصد ذلك إلى بعد أوسع يعكس تجارب الأمة. تتناول بعض المقارنات كيفية التصوير الفني والرمزي في شعر الكاصد ونجاحه في نقل مشاعر جماعية. يظهر ذلك كيف تتنوع الأساليب والموضوعات في شعر الهوية الوطنية بين الشعراء.
يلعب الشعر دورًا حيويًا في تشكيل الوعي الوطني، إذ يمثل منصة لنقل الأفكار والقيم. يساهم شعر الكاصد بشكل كبير في تعزيز الهوية الثقافية من خلال صوته الفريد. يثير شعره الحماس والانتماء، مما يعزز الروابط بين الأجيال المختلفة. من خلال الكلمات، يتمكن الشعر من تشكيل وعي المجتمع بماضيه وتوقعاته المستقبلية.

الهوية لغة :

تخلو المعاجم العربية مثل لسان العرب والقاموس المحيط والمصباح المنير من هذا المصطلح بمعناه الحديث، ولا يعدو الشرح فيها أن تكون الهوية من الفعل الثلاثي (هوى و هوى بالفتح يهوي هويا و هويا وهويانا وانهوى سقط من فوق إلى أسفل وأهواه هو ، يقال: أهويته إذا ألقيته من فوق هوية تصغير هوة وقيل : الهوية بئر بعيدة المهواة)١ ... وقيل الهوة الحفرة البعيدة القعر وهي المهواة ، فالهوية لا تتجاوز معنى السقوط والنزول من الأعلى إلى الأسفل، أو البئر البعيدة القعر ؛ فعندما نقول: الهاوية - هوة نقصد بها الفجوة.
ولعل الشريف الجرجاني يوضح معناها أكثر فيقول: (الهوية هي الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق، والهوية السارية في جميع الموجودات ما إذا أخذت حقيقة الوجود لا بشرط شيء ولا بشرط لا شيء)٢، إنها الصفة الثابتة في الذات التي لا تتبدل ولا تتأثر، والهوية ما يبدو لنا من الموجودات في الأرض للتعبير عن الحقيقة المطلقة الراسخة في الذات الإنسانية، كما تأخذ معنى المرجع والمنبع لتعد الهوية هي (الأصل والجوهر فالهوية من هـ و بمعنى جوهر الشيء وحقيقته، وبالتالي فإن هوية الشيء هي ثوابته التي تتجدد وتتغير،)٣

الهوية اصطلاحا :

عند البحث عن المفهوم الاصطلاحي للهوية نصطدم بمعرفة أنها تجمع متناقضات عدة بين ما هو محسوس وما هو مجرد، لها واحد يعبر عن الأنا، متعدد يمثل الجماعة تمتلك قدرة فائقة في التوفيق بين المتماثلات والمختلفات، وهي أساس في الذات كونها (ما يصمد من الإنسان عبر الزمن إذ تلازمه مكونة شخصيته ومحددة معالمه بشكل ثابت، ملميمنح إبداعه طابعاً خاصا، فلا يكن مسخا للآخرين...)٤ ؛ أي إحساس الأنا بنفسها وبالتفرد بخصائص مميزة عن غيرها من بني البشر التي لا تنتهي إلا بنهايتها.
كما (يمكن للمرء أن ينظر للهوية على أنها مجموع سماته المميزة والدائمة التي تميزه بوصفه مخلوقا لا تخطئه العين والهوية هي ما يمكن للإنسان أن يصف به الآخرين... إلا أن الهوية هي أيضا ما أصف فيه نفسي عندما أتأمل ذاتي بصورة مكثفة وأشكل صورة ذاتي)٥ ، ولأن مفهوم الهوية يشير إلى جملة الصفات الجسدية الظاهرة في الإنسان التي تميزه بين أقرانه، وبذلك الهوية تجعلنا نعلم الشخص استنادا على مميزاته الثابتة والخاصة به وحده دون سواه، بها يعرف ماهيته وأصله وليكون هو نفسه. (تعبر الهوية عن التشابه الموجود في خاصية أو مجموعة من الخصائص المميزة عن بقية الأفراد، وبالتالي فإن الهوية بهذا المعنى يمكن أن تبدأ من الأخص وتصعد من الأعم أو تنزل من الأعم)٦، إذ أن هذه المتماثلات والصفات المتجانسة هي التي توحد الأفراد وتكسبهم هوية واحدة، قد تتسع أو تضيق حسب إحساس الذات المفردة بانتمائها إلى الجماعة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

-الهوية والوطن والشعر

الشعر له دور مهم في تشكيل ونقل الوعي الوطني وتعزيز الانتماء والولاء للوطن. من خلال قصائدهم، يمكن للشعراء التعبير عن مشاعرهم تجاه الوطن، ونقل تاريخه وثقافته، وتسليط الضوء على جوانبه الجميلة والمعاناة التي يمر بها. يعتبر الشعر وسيلة فنية تعبر عن الهوية الوطنية وتجمع بين الجمالية اللغوية والمضمون الوطني.

عبر تناول قضايا الوطن والمجتمع والانتماء في قصائدهم، يمكن للشعراء أن يلهموا ويثروا مشاعر الفخر والولاء للوطن لدى القراء والمستمعين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشعراء أن يساهموا في توثيق التاريخ والثقافة الوطنية من خلال أعمالهم الشعرية.

للشعر دورًا هامًا في تعزيز الوعي الوطني، تعزيز الانتماء للوطن، ونقل قيم الهوية الوطنية من جيل إلى آخر.

تعتبر الهوية بمثابة الإطار الذي يحدد الارتباط الشخصي للفرد بمكانه وثقافته، مما يؤثر بشكل عميق على انتمائه للوطن. الهوية ليست مجرد سمات فردية، بل تتداخل مع التاريخ والتقاليد وتكتسب أبعادًا جماعية تتجاوز الأفراد إلى مجموعات وثقافات مختلفة. في هذا السياق، يتجلى دور الشعر كوسيلة للتعبير عن تلك الهوية من خلال الكلمات والأحاسيس التي تعكس القيم والمشاعر الوطنية.

يساهم الشعر في تشكيل الوعي بالهوية الثقافية والوطنية، حيث يجسد الأفكار والمشاعر التي تشكل رؤية الفرد لمكانه في العالم. العديد من الشعراء استخدموا قصائدهم كأداة للتعبير عن انتمائهم الوطن وتجاربهم الحياتية. من خلال الشعر، يمكن التعبير عن قيم مشتركة مثل الشجاعة، الفخر، والأمل، مما يعزز الروابط داخل المجتمع.

شعراء بارزين كتبوا حول الوطن والهوية

محمود درويش الذي يعتبر صوت القضية الفلسطينية، وأعماله تمثل الهوية الوطنية للعرب.

أحمد شوقي، الذي استخدم شعره للتعبير عن الفخر بالوطن والثقافة العربية.

نزار قباني، الذي كتب عن الحب والوطن بطرق تعكس العلاقات المعقدة بين الهوية والانتماء.

في الشعر العربي الحديث، تُظهر العلاقة بين الهوية والوطن بشكل واضح، حيث يبرز تأثير الظروف الاجتماعية والسياسية على الأعمال الشعرية. الأزمات والحروب، على سبيل المثال، تلهم الشعراء وتدفعهم لكتابة قصائد تعبر عن التجارب المريرة والأمل في التغيير.

يسهم الشعر بشكل ملحوظ في تعزيز الهوية والانتماء الوطني من خلال استكشاف الموضوعات المشتركة، مما يساعد المجتمع في توحيد رؤاه وتعزيز قيمه الثقافية.

الهوية الوطنية

دور الهوية الوطنية والموروث في الشعر هو أنه يساهم في صياغة وتعزيز الهوية الوطنية والثقافية للشعوب، ويعكس القيم والتقاليد والتاريخ والتراث الثقافي للمجتمعات القومية.

عن طريق التعبير عن القصائد والأشعار التي تمحورت حول الهوية الوطنية والموروث الثقافي، يتم توثيق وحفظ قيم الشعوب وتراثها بطريقة رمزية وجمالية. يسهم الشعر في تحفيز الشعور بالانتماء والولاء للوطن، ويساهم في تعزيز الروح الوطنية والتعاضد بين الأفراد.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل الشعر على تعزيز فهمنا للثقافات الأخرى وتكريس السلام والتسامح والتعايش المشترك بين الشعوب يقول عارف الساعدي: ((يجب أن يكون للشعر دور في صناعة السلام بالنتيجة))٧

. يمكن للشعر أن يكون وسيلة فعالة للتواصل والتعبير عن الهوية الوطنية في العصور الحديثة،

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

علاوة على ذلك، يساهم الشعر في توثيق التاريخ ووصف الأحداث الهامة والشخصيات البارزة، وبالتالي يسهم في حفظ الذاكرة الوطنية وتوثيقها للأجيال القادمة.

في النهاية، يعد الشعر وسيلة فعالة لإبراز الهوية الوطنية والموروث الثقافي، وبالتالي يساهم بشكل كبير في تعزيز الانتماء والوحدة الوطنية بين الأفراد.

ويتناول الشاعر عارف الساعدي الهوية الوطنية في أغلب قصائده ومنها قصيدة منسيون حيث يقول فيها: ٨

(منسيون)

انصاف المدن
تستيقظ في فجر ما
على أصوات الجند
وهم يسيرون على شوارعها المختنقة
يلوحون بالنصر
ويكتبون الكرامة
في بوسترات عريضة
الكرامة والنصر

عندما نتحدث عن الهوية الوطنية، فإننا لا نستطيع إلا أن نجد أنها من العوامل الأساسية التي تجمع الناس وتعزز وحدتهم وانتمائهم لوطنهم. قصيدة "منسيون" للشاعر العراقي عارف الساعدي، تعد من القصائد التي نجحت في تجسيد هذه الهوية الوطنية وتسليط الضوء على أهميتها.

تبدأ القصيدة بصورة مدهشة وجذابة، حيث نرى المدن تستيقظ في فجر ما بأصوات الجنود الذين يسيرون في شوارعها المختنقة. هذه الصورة تعكس الحياة اليومية التي تعايشها المدن ونشاطها المستمر، ولكن مع تواجد الجنود وهم يحملون رايات الوطن، تأتي الرؤية بشكل مختلف. إن شوارع المدينة تعبر عن الانتماء القوي والتضحية، وهي ممتلئة بالأمل والرغبة في تحقيق الكرامة والنصر.

وبينما يُسلط الضوء على الجنود الذين يلوحون بالنصر ويكتبون الكرامة في بوسترات عريضة، ندرك أن هناك تمثيلًا رمزيًا للعزم والإرادة الوطنية. يعتبر النصر والكرامة أهدافًا لا تقدر بثمن، ويعبر الشاعر من خلال هذه الرؤية البصرية عن الاحتفاء بهذه القيم والمرجعية الوطنية.

وفي إشارة رمزية لدور الهوية، يعود الشاعر إلى لغة العمران والحضارة في المدينة، حيث يصف شوارعها المختنقة والنشاط الحيوي الذي يملأها. يتضح أن الهوية الوطنية ليست مجرد
مسألة شعورية أو ثقافية، بل هي مرتبطة بالمساحة الجغرافية والتاريخ والتطور الحضري للمدينة نفسها. يتم تعزيز الهوية الوطنية عبر رؤية الوطن كمجتمع متطور ونشيط.

تبرز هنا بشكل مذهل هوية الوطن وروحه بأسلوب شعري جذاب. تعكس صور المدن والجنود وبعض التفاصيل الرمزية الأخرى أهمية الهوية الوطنية والاحتفاء بها كجزء من الذات العراقية. إنها دعوة لتعزيز قيم الوطنية وتمتعها بالكرامة والنصر.

ونرى الدور الهام للهوية الوطنية في قصيدة "منسيون" للشاعر عارف الساعدي من خلال الأبيات التالية: ٩

ابناء أشباه المدن
وجبة دسمة للضحك
ووليمة كبيرة للموت
فهم الوحيدون الذين

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

يعرف اسماءهم الموت
ويلعب مع اطفالهم في الأزقة الضيقة
تحولوا إلى لافتة نعي كبيرة

تعد قصيدة "منسيون" للشاعر العراقي عارف الساعدي من بين القصائد الشعرية التي تمتاز بتركيبتها المتقنة والعميقة. تتحدث القصيدة عن الهوية الوطنية ودورها الرئيسي في تحديد هوية الأفراد وتعزيز الانتماء إلى الأمة.

يستخدم الشاعر صورًا شاعرية متنوعة لوصف أبناء أشباه المدن، وهي تعبير يشير إلى الأفراد الذين يجدون صعوبة في تحديد هويتهم الوطنية، والذين يعانون من تشتت وعدم الانتماء الكامل لأي جهة. ومع ذلك، فإن هؤلاء الأشخاص يمتلكون نوعًا من القوة الداخلية، حيث يرون الحياة على أنها وجبة دسمة للضحك، لذا فهم يستطيعون التغلب على التحديات والمصاعب التي يواجهونها.

ومع ذلك، ينتقل الشاعر إلى صورة أخرى في القصيدة وهي وجبة كبيرة للموت، مما يشير إلى أن الموت يكون حاضرًا بمعرفة هؤلاء الأشخاص، فهم الوحيدون الذين يعرفون أسماءهم، وتشير هذه الصورة إلى التاريخ الحافل الذي يتحمله الأفراد الذين يحملون هذه الهوية المعقدة.

وفي السياق ذاته، يصف الشاعر أطفالهم الذين يلعبون في الأزقة الضيقة، مما يضفي المزيد من الطابع الوطني على القصيدة. فالأزقة الضيقة تعكس ضيق الهوية والظروف التي يعيشها هؤلاء الأشخاص، ومع ذلك فإن الأطفال يظهرون براءة وسعادة في اللعب، مما يشير إلى قوة العزيمة والصمود في ظروف صعبة.

يتحول أبناء أشباه المدن في نهاية القصيدة إلى "لافتة نعي كبيرة"، وهو تعبير يعكس أهمية الهوية الوطنية والاندماج في المجتمع. فعلى الرغم من تحديات الهوية وعدم الانتماء، فإن الشاعر يؤكد على أن الهوية الوطنية ما زالت تحتل مكانة هامة في حياة الأفراد وفي تشكيل شخصيتهم وعزيمتهم.

بهذه الصور والأفكار القوية، يحقق الشاعر الساعدي تأثيرًا قويًا في نقل رسالته المتعلقة بالهوية الوطنية وأهميتها في تعزيز الانتماء وتشكيل الاعتزاز بالأمة. تكتسب قصيدة "منسيون" وزنًا وأهمية على مستوى الأدب الوطني والشعبي، لان الهوية الوطنية هي (مجموعة من الخصائص التي تلازم شعبا ما والتي ينفرد ويتميز بها عن سائر الشعوب الأخرى)١٠

وهنا تعكس رؤية الشاعر المميزة في هذا الجانب من الثقافة والهوية العراقية.

وينتقل شاعرنا إلى ثيمة رئيسية تبرز من خلالها دور الهوية الوطنية إذ يقول: ١١

المنسيون
يكنسون شوارعهم الفقيرة
لكي تسير عليها اقدام غيرهم
المنسيون
يصبغون ابواب بيوتهم المتهالكة
لكي تبتهج بها عيون الغرباء
المنسيون
يموتون كثيرا
خوفا على زوجات قادتهم من الضياع
المنسيون
دائما جائعون

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

لانهم يحلمون بخبز الجنة
وقانعون ببيوتهم الضيقة
لان الله وعدهم بقصور عريضة
ولأن أحدا ما هددهم بالنار

تعد هذه القصيدة، واحدة من القصائد الرائعة التي تعبر عن الهوية الوطنية والتضحية التي يقدمها الأفراد لأجل وطنهم. فعندما نتحدث عن الهوية الوطنية، فإنها تمتد لأبعد من مجرد الانتماء والولاء لبلد معين. وفي قصيدة "المنسيون" يبرز الشاعر مدى تمسك الأفراد بإرثهم وحبهم لوطنهم، وكذلك مدى التضحية والعزيمة التي يظهرونها في مواجهة التحديات والصعوبات.

في بداية ابيات القصيدة، نجد الشاعر يصف الأفراد بأنهم "يكنسون شوارعهم الفقيرة لكي تسير عليها أقدام غيرهم"(والوطنية معناها أن يشعر جميع أبناء الوطن الواحد بالولاء لذلك الوطن والتعصب له، ايآ كانت أصولهم التي ينتمون إليها، واجناسهم التي انحدروا منها، اي ان الولاء فيها للأرض)١٢

. هنا يتضح لنا تضحية الأفراد بمجتمعاتهم وحبهم لأرضهم، حيث يعملون بجهد لتحسين بيئتهم وضمان سلامة وراحة الآخرين الذين يمرون بهذه الشوارع.

ويستمر الشاعر في وصف الأفراد الذين يصبغون أبواب بيوتهم المتهالكة، وهذا يعكس حبهم للتجميل والرغبة في تبهير زائريهم. يظهر هنا دور الهوية الوطنية في السعي للحفاظ على سمعة بلدهم وتقديم أفضل صورة ممكنة عنها.

وتتفاوت فهم الهوية الوطنية، إذ يعيش الأفراد جوانب مشتركة في تذليل العقبات ومواجهة الصعاب التي تواجههم في حياتهم اليومية. وتعكس كلمات الشاعر "المنسيون يموتون كثيراً خوفاً على زوجات قادتهم من الضياع" وجهة نظر الفرد المنسي وحبه لأسرته ووطنه ورغبته في حمايتهم من أي أذى أو خطر.

إن الجوانب الاجتماعية والدينية متأصلة في الهوية الوطنية، فنحن نلاحظ أن الأفراد الذين يعيشون في ظروف قاسية وبيئة ضيقة، مثل الشخص الذي يصفه الشاعر بأنه "دائماً جائع"، ليسوا مستاءين، بل متقبلين لواقعهم وراضين بذلك؛ لأنهم يثقون بوعد الله لهم بالقصور العريضة في الحياة الآخرة.

تبرز القصيدة أهمية الهوية الوطنية في تمسك الأفراد بإيمانهم وارتباطهم بتقاليد وقيم وطنهم. (ففي ظل الوطن المشترك يمارس السكان نشاطاتهم المختلفة، مما يؤدي إلى بروز المصالح المشتركة والتي تعود فائدتها على أفراد الشعب والوطن باكمله)١٣

فالهوية الوطنية هي رافداً قوياً للثبات والتماسك في مواجهة الصعاب وهي القوة الدافعة للأمل والثقة بالمستقبل.

يعتبر دور الهوية الوطنية في قصيدة "المنسيون" محورياً في تأكيد القيم الأساسية للفرد والمجتمع. إن الهوية الوطنية ليست مجرد شعور فردي، بل هي تعبير عن التلاحم والتكاتف والانتماء لوطن يتقبل الأفراد ويحميهم.

وهنا، تبرز قصيدة "المنسيون" للشاعر عارف الساعدي أهمية الهوية الوطنية ودورها في تقديم العزيمة والأمل للأفراد. حيث يتعايش الشعور بالمحبة والتضحية والتقدير مع الإيمان والثقة بقوة الله ووعده للأفراد بالخير والجزاء في الحياة الآخرة.

(قصيدة رباعية الحرب)١٤
هذي شوارع روحي أو ازقتها
فسر عليها طويلا أنت نيتها

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وافتح قرى ذبلت في الروح وانطمرت
ولا تخف أن هذا الصوت وحشتها
ما شاكست ضحكات الناس اذرعها
ولا غفا عند كف الحي فتيتها
هذي المدينة ما مرت بها امرأة
الحرب تمسكها قهرا وتفلتها

نلاحظ بروز الهوية الوطنية في قصيدة "رباعية الحرب" الشاعر عارف الساعدي ودور الهوية فيها.

إذ تتميز قصيدة "رباعية الحرب" للشاعر عارف الساعدي بالكثير من الروح الوطنية والهوية الوطنية المتجذرة. يقدم الشاعر صورة تعبر عن تأثير الحرب على الوطن والهوية الوطنية للفرد يقول الشاعر عارف الساعدي حول قصيدة رباعية الحرب:

(من لم يقاوم الحرب بالسلام لا يمكن أن يصنع شيء مهم على مستوى القصيدة وعلى مستوى الشعر الشعر هدفه الأساسي العدالة والسلام والحب والحرية بدون هذه الثلاثية لا أعتقد أن يكون هناك شعر عظيم ولا شعر مهم)١٥

بدايةً، يستخدم الشاعر صورة الشوارع والأزقة كرمز لروحه وحمولتها الثقيلة. هذه الصورة تعبر عن العمق الذي يحمله الفرد في داخله والصعاب والتحديات التي يواجهها في الحياة.

ثم يشير الشاعر إلى قرى ذبلت في الروح وانطمرت، مما يعكس التأثير السلبي للحرب على الأماكن والأشخاص. يعتبر الشاعر الحرب سببًا لتدهور هذه القرى وتلاشي هويتها ومستقبلها. إن بقاء الشوارع والأزقة هو رمزًا للصمود والمقاومة في وجه الحرب وترابط الهوية الوطنية.

وبين الشاعر أنه لا يخشى من الصوت "الوحش" الذي ينطلق من هذه الشوارع والأزقة، وذلك يعكس روح القوة والتحمل. على الرغم من الألم والمعاناة، فإن الهوية الوطنية ما تزال قائمة ومستمرة. الشاعر يرفض أن يتغلب على آمال الناس وضحكاتها وتفاؤلها بغض النظر عن الأوضاع الصعبة.

وفي البيت الأخير من القصيدة، يصف الشاعر المدينة التي تعيش فيها. يعني هذا أن الحرب أثرت بشكل مباشر على حياة الناس وعائلاتهم والمجتمعات. يجب على المجتمعات أن تعيش مع تأثير الحرب وتواجهه بشكل يناسب ثقافتها وهويتها الوطنية. يظهر الشاعر أيضًا أهمية استمرار الحرب في التحكم في المدينة، وبالتالي للهوية الوطنية.

، تعكس قصيدة "رباعية الحرب" روح الصمود والصمود في وجه التحديات والمعاناة. تسلط الضوء على مفهوم الهوية الوطنية ودورها في الحفاظ على الذات والهوية الوطنية في وجه التحديات الراهنة. تنقل القصيدة القوة والعزيمة والتفاني الذي يحمله الشعب وثقافته وتأثير الحرب على مستقبل الأمة. ((إن الصراع على الأرض والصراع على الثروة، والصراع على الماء كلها مطايا للصراع على السيادة وعلى المجد، وكلها صراعات بادية للعيان، ولكن الصراع الأدق والاعمق الابقى وربما الأعنف إنما هو صراع الهويات))١٦

فنجد أن الهوية الوطنية هي جزء من الشخصية والكيان الوطني للفرد والمجتمع. هي التي تشكل صورتنا وثقافتنا وتاريخنا. تعد قصيدة "رباعية الحرب" عبارة عن إشعارة مذهلة تعبر عن الهوية الوطنية والصمود في مواجهة الصعاب والتحديات.

(قصيدة اللوحة)١٧

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

اللوحة
سأحاول رسمك ثانية يا وطني
من أقفاص الدمع
ومن احلام مفخخة
واغان مهترئة
ساحاول رسمك
واعذرني يا وطني
إن اللوحة منطفئة

تناولت قصيدة "اللوحة" للشاعر عارف الساعدي براعة الهوية الوطنية ودورها الحيوي في التعرف على الذات الوطنية وتعزيز الانتماء للوطن. يصور الشاعر نزعة الرغبة الشديدة لرسم الوطن الذي يعتز به ويحب على جداريته الخاصة، بينما يعتذر عن العدم الاستطاعة لتحقيق هذا الغرض بسبب العديد من المعيقات.

تتألف اللوحة المتواجدة في خيال الشاعر من عناصر مختلفة تعكس الواقع الصعب الذي يمر به الوطن، فتجد الدموع التي تزيّن قفص الألم ترمز إلى المعاناة والألم الذي يعانيه الوطن، وتلك الأحلام المفخخة التي تنمّ عن الأمل المنكسر والطموح المحبط، والأغاني المهترئة التي تعاني من ضياع الاهتمام والتحاق الأجيال بسطحيات الحياة المعاصرة.

ومع ذلك، فإن شدة حب الشاعر لوطنه وشغفه في رسمه يظهر بوضوح عندما يعتذر لوطنه عن عجزه عن تحقيق هذا الأمر بشكل كامل، مما يشير إلى رغبته الصادقة في تعزيز الهوية الوطنية وترسيخها في وجدان الأفراد والمجتمع بأكمله لان الوطن (هو البيئة الروحية التي تتجه إليها عواطف الإنسان)١٨

تبرز الشاعرية في هذه القصيدة من خلال الصور المستخدمة والرموز الشاعرية التي تحمل العواطف والمشاعر العميقة تجاه الوطن. فالقصيدة تتحدث عن الصراع الداخلي والجهود الجبارة التي يبذلها الشاعر للتعبير عن الانتماء العميق للوطن. وهي مجرد رسالة صادقة ونداء لتعزيز الحب والاحترام للهوية الوطنية.

بهذه الطريقة، تعكس ابيات قصيدة "اللوحة" للشاعر عارف الساعدي بروز الهوية الوطنية بأسلوب مؤثر ومميز، حيث يحث الأفراد على الاهتمام بتعزيز الانتماء الوطني والإسهام في صناعة مستقبل الوطن. وبتلك الرؤية والدافع، تصبح القصيدة محفزاً قوياً لتعزيز الوعي الوطني والمساهمة في البناء الوطني

إن انعكاس الهوية الوطنية والترابط في حب الوطن في قصيدة "اناشيد حب مبعثرة" للشاعر عارف الساعدي كما يقول: ١٩

(اناشيد حب مبعثرة)
وطن الحب والندى والليالي
وطن الصبر في عيون الجبال
ليس احلى من النعاس قليلاً
بين عينيك لحظة الاشتعال
فاجبني على سؤال المراثي
سوف نمضي وكلنا في السؤال

تنقلنا قصيدة "اناشيد حب مبعثرة" للشاعر عارف الساعدي إلى وطن الحب والندى والليالي الجميلة، حيث يعد هذا الوطن مرآة للهوية الوطنية ومتصل بالموروث الثقافي للشعب.

ISSN–2536–0027

يستعرض الشاعر في القصيدة جمال وردية الوطن التي تزدهر في العشب الندى وتتجلى في جمال الليالي المستوحاة من ثقافة الشعب. ولكن المميز في هذا الوطن هو الصبر الذي يتجلى في عناية الجبال وثباتها، فهي تحمل في عيونها الصبر والثبات.

نجد في أحد الأبيات أن الشاعر يستدعي الحبيب للإجابة على سؤال المراثي، وهذا يعبر عن رغبة الشاعر في إيجاد الاجتماع والترابط مع الحبيب، وهو أحد أهم عناصر الهوية الوطنية.

وفي نهاية القصيدة يتوعد الشاعر بالمضي بهذا السؤال تحت عنوان "المراثي"، مما يعكس حالة العزم والإصرار على متابعة البحث والاكتشاف في قضايا الهوية الوطنية.

بهذه الأسلوب الشعري الجميل، يلقي الشاعر عارف الساعدي الضوء على أهمية ترابط الهوية الوطنية مع الموروث الثقافي، حيث يعتبرها ركيزة أساسية لبناء هوية قوية وتوحيد الشعب.

إن قصيدة "اناشيد حب مبعثرة" تمثل قصيدة رائعة تسلط الضوء على جمال الوطن، ودوره في تعزيز الهوية الوطنية وربطها بموروث الشعب. تترك هذه القصيدة أثرًا عميقًا في نفوس القراء وتذكرهم بأهمية الانتماء الوطني وتنمية الروح الوطنية في الفرد والمجتمع.

المصادر والمراجع

١-ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري: لسان العرب، المجلد، ٦ مادة (ه، و، ى)، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ١٩٩٠م، ص-٤٧٢٧. ٤٧٧٩.

٢-الجرجاني، الشريف علي بن محمد بن علي: التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ٢٠٠١، ص ٥٢.

٣-الذويخ، سعد فهد (٢٠٠٩). صورة الآخر في الشعر العربي من العصر الأموي حتى نهاية العصر العباسي، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط١. ص..٢٠

٤-حمود، ماجدة (٢٠١٣). إشكالية الأنا والآخر (نماذج روائية). دولة الكويت: عالم المعرفة، ص، ١٥.

٥-كوزن، بيتر(٢٠١٠). البحث عن الهوية وتشتتها في حياة إيريك ايركسون وأعماله. تر: سامر جميل رضوان، دار الكتاب الجامعي، العين دولة الإمارات العربية المتحدة، ص..٩٣

٦-خليفة، محمد العربي ولد (د. ت). المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، ص ٩٨.

٧-لقاء تلفزيوني للشاعر عارف الساعدي على قناة العربي، برنامج ديوان العرب، ٢٠١٥

٨-الساعدي، ٢٠١٨، ص ٢٢٦

٩-المصدر نفسه، ص٢٢٧

١٠-بودهان محمد، في الهوية الأمازيغية للمغرب، ط ٢، منشورات تاويزا ٥، المغرب، ٢٠١٣، ص ١٣

١١-الساعدي، ٢٠١٨، ص ٢٢٨

١٢-مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب

١٣-جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ١٩٦٢، د -ط، الإرشاد، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٢٩٠-٢٩١.

١٤-الساعدي، ٢٠١٨، ص ٢١١

١٥-لقاء تلفزيوني للشاعر عارف الساعدي، قناة العربي برنامج ديوان العرب، ٢٠١٣

ISSN–2536–0027

١٦-المسكي، عبد السلام (٢٠١٤). الهوية العربية والأمن اللغوي، دراسة وتوثيق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ص ٢٤٨
١٧-الساعدي، ٢٠١٨، ص٥٨
١٨-المسكي، ٢٠١٤، ص ٢٤٩
١٩-الساعدي، ٢٠١٨، ص ٥٨

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

العقوبات الانضباطية في النظام التأديبي

الباحث علاء ظاهر نصيف الرفيعات
الجامعة الاسلامية في لبنان

المستخلص

إنّ الوظيفة العامة هي الأداة التي بواسطتها تتولى الإدارة العامة تنفيذ السياسة العامة التي ترسمها الدولة من قبل الذين تتوفر فيهم الشروط الضرورية لتولي أعباء هذه الوظيفة في نطاق المصلحة العامة المنشودة، التي تهدف إلى تقديم خدمات عامة للمواطنين من خلال تسيير المرافق العامة عبر قرارات الإدارة التي تتمتع بصفة الإلزام، التي تلزم بوجودها الموظف العام بتنفيذها تحت طائلة مساءلة المخالفين ومعاقبتهم.

ولهذا أصبح الموظف العام من أهم الموضوعات التي أولاها المشرع اهتماماً خاصاً، لأن تأدية الموظفين العموميون لعملهم، والقيام بواجباتهم بأمانة وإخلاص يخطو بالبلاد نحو آمالها الواسعة في البناء، واندفاعاً نحو التقدم، وإذا قصروا في القيام بواجباتهم وجب مساءلتهم ومعاقبتهم جزاءً بما فعلوا وضماناً لحسن سير واطراد العمل في المرافق العامة.

Abstract

The public job is the tool by which the public administration undertakes the implementation of the general policy drawn up by the state by those who meet the necessary conditions to assume the burdens of this job within the scope of the desired public interest, which aims to provide public services to citizens through the management of public facilities through administrative decisions that have As an obligation, the existence of which requires the public employee to implement it under the penalty of holding violators accountable and punishing them.

This is why the public employee has become one of the most important topics to which the legislator has given special attention, because the performance of public employees for their work and carrying out their duties with honesty and sincerity takes the country forward towards its broad hopes for construction and a push towards progress. If they fail to carry out their duties, they must be held accountable and punished as a penalty for what they have done and to ensure good and steady progress. Working in public facilities.

المقدمة

تلعب العقوبة الانضباطية في الوظيفة العامة دوراً بارزاً في إرساء مبدأ الانضباط اللازم لتمكين الادارة من القيام بدورها لتحقيق الصالح العام، إذ أنها وسيلة لمعاقبة الموظف على افعال تشكل مخالفات تأديبية خارجة عن مقتضيات الواجب الوظيفي، وواقع الامر ان العقوبة الانضباطية يجب ان تتوافر لها ضوابط، كون الانتقاص منها يؤدي الى بطلانها، إذ تمثل هذه الضوابط ضمانات للموظف العام الخاضع للتأديب وهي واجبة الاحترام بسبب تمتع الادارة بسلطات واسعة تمكنها من فرض العقوبة، التي يمتد اثرها الى حرمان الموظف من مزايا وظيفية عدة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

إنّ الموظف العام وُجد ليقوم بالوظيفة العامة، والموظف العام لا يستطيع شغل الوظيفة العامة إلا بعد توفر مجموعة من الشروط، التي يحددها القانون، إذ إن العلاقة التي تربط الموظف بالوظيفة، علاقة يحددها القانون، وإن مفهوم الموظف العام يختلف باختلاف الدول، وهذا يرجع الى اختلاف القوانين الوظيفية لهذه الدول، وعندما يباشر الموظف في وظيفته، يكون المركز القانوني له قد نشأ وهذا المركز يخضع للنظام القانوني للوظيفة الذي يبين الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الموظف، وما دام الموظف العام يعين وفقاً للشروط التي يحددها القانون، ومستمراً بالوظيفة على وجه صحيح وله مركز قانوني سليم، فإنه قد يرتكب أفعالاً تعد جرائم تأديبية، أو جزائية يسأل عنها قانوناً، وتؤدي الى فرض العقوبة المناسبة عليه.

إشكالية البحث

تستهدف الادارة بسلطتها فرض العقوبات الانضباطية بتحقيق هدف المرفق الاداري الذي يتمثل بالانضباط وتحقيق الفاعلية ودوام الانتظام والاستمرار بتأدية الخدمات واشباع الحاجات العامة والذي يسمى بالنفع الخاص للمرفق، ومن ثم يثور التساؤل: **ما هو دور الإدارة في تحديد العقوبة الانضباطية وما هو النظام القانوني للعقوبة الانضباطية؟**

منهجية البحث

تم الاعتماد في البحث على المنهج النظري والتحليلي والتأصيلي، ولذا فالإجابة عليها تعتمد على المنهج التوفيقي ضمن مناهج البحث الذي يعتمد على التحليل والتأصيل معاً، بالإضافة لاعتماد المنهج المقارنة بين التشريعين العراقي واللبناني.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على التقسيم الثنائي، من خلال مبحثين رئيسين، في المبحث الأول قمنا بتوضيح **دور الإدارة في تحديد العقوبة الانضباطية**، وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على الشكل التالي أدناه:

١-المطلب الأول: **سلطة الإدارة في إيقاع العقوبة التأديبية**، وتم دراسة هذا المطلب في فرعين:

أ- الفرع الأول: السلطة التقديرية للإدارة في تحديد العقوبة.

ب- الفرع الثاني: المخالفة الانضباطية بين التقنين والإطلاق.

٢- المطلب الثاني: **طبيعة السلطة المختصة في فرض العقوبة الانضباطية، وتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:**

أ- الفرع الأول: المبادئ التي تقوم عليها العقوبة الانضباطية

ب- الفرع الثاني: تقييد السلطة الإدارية في فرض العقوبة الانضباطية

أما في المبحث الثاني فقد تم تسليط الضوء على **النظام القانوني للعقوبة الانضباطية**، وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على الشكل التالي:

١- المطلب الأول: **المخالفة الانضباطية وتمييزها عن الجرائم الجنائية**، وتم دراسة هذا المطلب في فرعين:

أ- الفرع الأول: تعريف المخالفة الانضباطية وأركانها.

ب- الفرع الثاني: تمييز المخالفة الانضباطية عن الجرائم الجنائية.

٢- المطلب الثاني: **العقوبة الانضباطية وأنواعها، وتم دراسة هذا المطلب في فرعين:**

أ- الفرع الأول: ماهية العقوبة الانضباطية.

ب- الفرع الثاني: أنواع العقوبات التي تفرض على الموظف.

وصولاً للخاتمة والتي تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المبحث الأول

دور الإدارة في تحديد العقوبة الانضباطية

تختلف الدول بشأن تحديد الجهة المختصة بالتأديب بالنسبة لموظفيها فبعض الدول اتجهت الى منح هذه السلطات للرئاسة ومنهم من ذهب الى انشاء مجالس تأديبية خاصة تقوم بالعمل على التحقيق وفرضها العقوبات على المخالفين من قبل الموظف العام، لذلك تم تقرير مجموعة من الضمانات للموظف المتهم بارتكاب المخالفة لأن نظام التأديب في الوظيفة العامة يقوم على أساس إقامة التوازن بين اعتبارين هما(الفاعلية والضمان)[١]. كما إن المخالفة الانضباطية متعددة ومن الصعب حصرها في مجموعةٍ من المخالفات، بسبب اتساع مجالها في المرافق العامة، فهي متنوعة ومتجددة، لهذا ترك أمر تحديدها لسلطة الإدارة ، وحسب ما تراه مناسباً، ولتجسيد أهمية ما تم ذكره، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وفق الآتي:

المطلب الأول: سلطة الإدارة في إيقاع العقوبة التأديبية.

المطلب الثاني: طبيعة السلطة المختصة في فرض العقوبة الانضباطية.

المطلب الأول

سلطة الإدارة في إيقاع العقوبة التأديبية

إن سير المرافق العامة بانتظام واطّراد يعتبر من اهداف الإدارة الأساس، من خلال ما تملكه الطاقات والإمكانات الخاصة في كل مرفق، وهذا يحتاج الى سلطةٍ كافيةٍ للقيام بوظيفتها في إطار كفالة الحقوق والحريات العامة ، وقد تختلف هذه السلطة التقديرية حسب كل فعل، فقد تكون هذه السلطة محددة لايجوز الخروج عليها، وعلى الإدارة الالتزام بها بدقةٍ فتكون سلطتها مقيدةً، كما هو الحال عند ارتكاب الموظف جنايةً، فيجب على الإدارة إحالته الى المحاكم المختصة، فسلطتها هنا مقيدة، ولدراسة هذا المطلب تم تقسيمه إلى فرعين وفق الآتي:

الفرع الأول: السلطة التقديرية للإدارة في تحديد العقوبة.

الفرع الثاني: المخالفة الانضباطية بين التقنين والإطلاق.

الفرع الأول

السلطة التقديرية للإدارة في تحديد العقوبة

تحتاج السلطة التقديرية للإدارة الى توسيع من أجل مجاراة التطورات وأعمال الإدارة، وتعد السلطة غير مقيدة، ولاتخضع الى الرقابة الملائمة، **وعلى الرغم هذه الخطورة فإن وجود هذه السلطة أمر لابد منه لعدة مبررات، ومنها :**

أولاً– تعذر تحديد سلطة الإدارة:

من المتعذر على المشرع أن يحدد للإدارة مساراً معيناً تتبعه في مزاولة نشاطها الإداري، ورسم موقفٍ محددٍ يجب عليها اتخاذه، فالمشرع لا يستطيع أن يتنبأ بالظروف المحيطة بكل تصرف وملابساته، لذا يتم ترك سلطةٍ تقديريةٍ للإدارة في إصدار القرارات[٢].

ثانياً– تحديد السلطة يقيد الإدارة:

إن عدم تخويل الإدارة هذه السلطة يجعلها إدارة مصابة بالجمود، ويقضي على قدرة الابتكار والتجدد لديها، وهذا يؤثر على سير المرفق العام، كما أن منح الإدارة سلطة تقديرية يجب أن لا يفسّر على أنه ميزة تستطيع الإدارة أن تتعسّف في استعمالها، بل هي تقرر مقابل تحملها مسؤولية كبيرة تكمن في سير المرفق العام بانتظام، وهذا ما يفرض عليها اختيار أنسب الوسائل وأفضل الأوقات للقيام بالعمل الإداري[٣]، ويمكن أن

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

يكون نطاق السلطة التقديرية للإدارة مجالاً للتقييد والتقدير على جميع أركان القرار الإداري، **وحسب ما أقره القانون فيما يلي:**

١ــ الاختصاص: إن توزيع الاختصاصات بين الجهات الإدارية من الأفكار الأساسية التي يقوم عليها نظام القانون العام ويراعى فيها مصلحة الإدارة التي تستدعي أن يتم تقسيم العمل حتى يتفرغ كل موظف لأداء المهام المناطة به على أفضل وجه، كما أن قواعد الاختصاص تحقق مصلحة الأفراد من حيث أنه يسهل توجه الأفراد إلى أقسام الإدارة المختلفة ويسهم في تحديد المسؤولية الناتجة عن ممارسة الإدارة لوظيفتها.

٢ــ الشكل: هو المظهر الخارجي أو الإجراءات التي تعبر بها الإدارة عن إرادتها الملزمة للأفراد، فالأصل أن الإدارة غير ملزمة بالتعبير عن إرادتها بطريقة معينة ما لم ينص القانون على غير ذلك، وفي هذه الحالة يجب أن يتخذ القرار الشكلية المقررة لصدوره، كالقانون الذي ينص على وجوب أن يكون القرار خطياً، أو استشارة هيئة متخصصة قبل إصداره أو التسبب في خلاف ذلك من أشكال أخرى[٤].

٣ــ السبب: سبب القرار الإداري هو الوضع الواقعي أو القانوني الذي يسبق القرار ويدفع الإدارة لإصداره، والسبب عنصر خارجي موضوعي يبرر تدخل الإدارة في إصدار القرار، وليس عنصراً نفسياً داخلياً لمن أصدر القرار، ويجب أن يثبت الشخص المعني عكس ذلك، ولكن إذا كشفت الإدارة عن هذا السبب من تلقاء نفسها، فيجب أن يكون صحيحًا وحقيقيًا ما لم تكن الإدارة ملزمة بذكر سبب القرار قانوناً، وقد استقر القضاء على ضرورة توافر شرطين في سبب القرار الإداري[٥]:

أ. أن يكون سبب القرار قائماً وموجوداً حتى تاريخ اتخاذ القرار، ويتفرع من هذا الشرط ضرورتان الأولى أن تكون الحالة الواقعية القانونية موجودة فعلاً وإلا كان القرار الإداري معيباً في سببه، والثانية يجب أن يستمر وجودها حتى صدور القرار فإذا وجدت الظروف الموضوعية لإصدار القرار إلا أنها زالت قبل إصداره فإن القرار يكون معيباً في سببه وصدوره في هذه الحالة.

ب- أن يكون السبب مشروعاً، وتظهر أهمية هذا الشرط في حالة السلطة المقيدة للإدارة، عندما يحدد المشرع أسباباً معينة يجب أن تستند إليها الإدارة في إصدار بعض قراراتها، فإذا استندت الإدارة في إصدار قرارها إلى أسباب غير تلك التي حددها المشرع فإن قراراها يكون مستحقاً للإلغاء لعدم مشروعية سببه[٦].

٤ــ المحل: يقصد بمحل القرار الإداري الأثر الحال والمباشر الذي يحدثه القرار مباشرةً سواء بإنشاء مركز قانوني أو تعديله أو إنهائه ويجب أن يكون محل القرار ممكناً وجائزاً من الناحية القانونية، فالمحل هو الأثر الذي يرتبه القرار الإداري حالاً[٧].

٥ــ الغاية: يقصد بالغاية من القرار الإداري الهدف الذي يسعى هذا القرار إلى تحقيقه، والغاية عنصر نفسي داخلي لدى مصدر القرار ، فالهدف من إصدار قرار بتعيين موظف هو لتحقيق استمرار سير العمل في المرفق الذي تم تعيينه فيه.

٦ــ التكييف القانوني :للقضاء صحة قيام الوقائع عند الطعن بالقرار، لكن تبقى للإدارة سلطة تقديرية تجاه الوقائع التي تقرر مدى أهميتها في اتخاذ القرار، كما هو الحال في توجيه عقوبة انضباطية لموظفٍ بسبب عدم طاعته لرئيسه الإداري[٨].

ثالثاً- تحديد المخالفة الانضباطية من الإدارة:

أعطى المشرع العراقي، الإدارة تحديد المخالفة ، وجعلها هي من تملك سن قانون سلطة التأديب عند خروج الموظف عما هو محدد له من الواجبات والمحظورات، وتمارس الإدارة هذه الصلاحية بنفسها من خلال نص المادة(١٠) من قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل ، النافذ، سواءً كانت عن

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

طريق تشكيل لجنةٍ تحقيقية مشكلة وفق الفقرة (أولاً من المادة رقم ١٠)[٩]،أو من خلال الاستثناء في فرض العقوبة المباشرة من دون تشكيل لجنة تحقيقية.

الفرع الثاني

المخالفة الانضباطية بين التقنين والإطلاق

يعد هذا القانون جزءاً من القانون الإداري العام الذي يجمع الفقه الإداري على أنه قانون غير مقنن؛ لأسباب عدة، من أهمها: حداثة القانون الإداري، وسرعة تطوره[١٠]، ويرى البعض أن عدم التقنين هو ما تلجأ إليه الدول الاحتكارية للسيطرة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية، لأنه يفسح المجال الواسع بمساعدة السلطة التقديرية والممارسة القضائية، للمناورة بحرية أكبر للدفاع عن مصالحها، فالتقنين يلعب دوراً مهماً في الدول، فهو يساعد على حماية حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية ضد التعطف واستبداد الإدارة بحكم وضوح وثبات القواعد القانونية التي تؤدي إلى علم المخاطبين بأحكامها على نقيض عدم التقنين الذي يجعل قواعد القانون ذات طابع سريّ، وعلى الرغم من وجود بعض التشريعات الجزئية المقننة، ومنها قوانين الوظيفة العامة، فإنها لا تشكل بحال من الأحوال تقنيناً بالمعنى الفني الدقيق، لأنها تقتصر على معالجة حالات جزئية ومعينة ، وهي لا تتضمن مبادى قانونية عامة تحكم روابط وعلاقات الإدارة، ولا يمكنها أن تشكل في مجموعها فرعاً قانونياً مستقلاً لأنها لا تتضمن عناصر قانونية مشتركة يتكون من اجتماعها نظام قانوني بالمعنى العلمي[١١].

وكذلك الحال في ثنايا قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة (١٩٩١) المعدل ، نجد عدم الوضوح وكثرة الألفاظ العامة، ولايعرف حصر الجرائم التأديبية، فقصارى ما فعله المشرع أنه أشار الى بعض الواجبات الوظيفية تاركاً لجهة الإدارة مهمة تحديد ما يعد جريمة تأديبية وتحت رقابة القضاء، وسبب هذا التنوع واجبات الوظيفة العامة والطابع الأخلاقي[١٢].

لاتوجد جهة رقابية في العراق، وذلك بسبب الغاء مكتب المفتش العام من مراقبة عمل الإدارة في هذا المجال[١٣]، والذي لم يأخذ دوره بالمستوى المطلوب في كثير من الحالات، وقد أضافت مسودة قانون الخدمة المدنية الاتحادي الجديد سلطة مراقب جديدة، وهو مجلس الخدمة العامة الاتحادي المراقبة عمل دوائر الدولة [١٤]، فيجب تقيد الإدارة بمحاسبة الموظف الذي يقع تحت سلطة الإدارة، وفي حالة تخلفها عن ذلك تكون عقوبة الإدارة مشددة، وقد تكون هذه العقوبة مثلاً إعفاء من المناصب الإدارية وتكليف من هو أنسب منها للإدارة.

وخلاصة القول لاوجود للرقابة الحقيقية على الإدارة في تحديد المخالفة من عدمه، إلا ما يقوم به المفتش العام بموجب القانون المرقم (٢٤) لسنة ٢٠١٩ الذي تم التصويت من قبل مجلس النواب على قرار إلغائه، وعلى المشرع معالجة هذا للحد من تفلت المخالف من العقاب، واستغلال الإدارة لمصالح شخصية أو منفعة مادية.

المطلب الثاني

طبيعة السلطة المختصة في فرض العقوبة الانضباطية

إن أي خلل في أداء ذلك الواجب سوف يجعل الموظف في مواجهة سلطة الإدارة في تقويم ذلك الخلل والتقصير والحد من تلك المخالفة على أن يكون ذلك بحكم القانون، ولأهمية الموظف بصورة عامة باعتباره الأداة الفاعلة لتحقيق مصالح الإدارة وتباعاً أهمية موظف الخدمة الجامعية وخصوصيته النابعة من كونه المعد الأول لنواة المجتمع ومكانته المهمة في المجتمع على أساس ذلك حدد القانون واجبات الموظفين

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

العامين وحقوقهم بنصوص تشريعية ،لذا صار لزاماً علينا تسليط الضوء على الجهة أو السلطة المختصة بتوقيع العقوبة الانضباطية للموظف(١٥).

ولدراسة هذا المطلب تم تقسيمه إلى فرعين وفق الآتي:

الفرع الأول: المبادئ التي تقوم عليها العقوبة الانضباطية.

الفرع الثاني: تقييد السلطة الإدارية في فرض العقوبة الانضباطية.

الفرع الأول

المبادئ التي تقوم عليها العقوبة الانضباطية

تقوم العقوبات الانضباطية (التأديبية) على جملة من المبادئ التي تحكمها، والتي يمكن من خلالها الحد من تحكم السلطة الرئاسية أثناء توقيعها العقوبة بحق الموظف الذي يثبت ارتكابه مخالفة وظيفية، وهذه المبادئ يمكن إجمالها في المبادئ الآتية: ((مبدأ شرعية العقوبة التأديبية، مبدأ شخصية العقوبة التأديبية، مبدأ عدم رجعية العقوبة التأديبية، مبدأ وحدة الجزاء، مبدأ التناسب بين المخالفة والعقوبة))، وعليه سأتناول في هذا الفرع الحديث عن هذه المبادئ على الآتية:

أولاً: مبدأ شرعية العقوبة التأديبية

يراد بهذا المبدأ أنه لا يجوز توقيع أي عقوبة تأديبية لم ينص عليها المشرع، تطبيقاً لمبدأ (شرعية العقوبة) مع ترك الحرية للإدارة في اختيار العقوبة المناسبة للمخالفة التأديبية.

يسري هذا المبدأ، أياً كانت هذه السلطة وأيا كانت درجة الموظف وأيا كان نوع المخالفة، وسواء وقعت العقوبة أثناء الخدمة أم بعدها، إذ إنها يجب أن تكون من بين العقوبات التي نص عليها القانون على سبيل الحصر(١٦).

ومن قرارات المحكمة الإدارية العليا في العراق ذات الصلة بمبدأ شرعية العقوبة قرارها القاضي بأن:

" حجب المخصصات الهندسية من المدعي إذا جرى وفق مجموعة من الإجراءات العقابية التي اتخذها المدعى عليه (إضافة لوظيفته) بحق المدعي يكشف تعسف الإدارة في حجب تلك المخصصات مما يستوجب الإلغاء" (١٧).

ومن قرارات الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة المتعلقة بمبدأ شرعية العقوبة الانضباطية قرارها بأنه لا يصح أن يكون النقل وسيلة لا ينبغي منها سوى معاقبة الموظف(١٨).

ثانياً: مبدأ شخصية العقوبة التأديبية:

يتفرع عن مبدأ شرعية العقوبة مبدأ آخر وهو مبدأ شخصية العقوبة الانضباطية (التأديبية) ومقتضاه أنه لا يمكن تقرير مسؤولية شخص إلا عن خطأ ارتكبه وأن تتوافر بين خطأه هذا وبين الضرر المتحقق رابطة السببية، وهذا المبدأ يجد أساسه في النصوص الدستورية المرعية، حيث ورد في البند ثامناً من المادة (١٩) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ أن " العقوبة شخصية "، ومن مقتضيات هذا المبدأ أنه لا تجوز المساءلة في المجال العقابي إلا في مواجهة شخص المتهم الذي تطالب جهة الإدارة بإنزال العقاب عليه وألا ينصرف أثر العقوبة إلا عليه، الأمر الذي يفترض بالضرورة أن يكون حياً حتى تستقر مسؤوليته الجنائية أو التأديبية بصدور قرار انضباطي في مواجهته فإذا توفي المتهم قبل ذلك، فأن هذا يستوجب عدم الاستمرار في إجراءات المساءلة(١٩)، إلا أنه يجب التسليم بأن هذا المبدأ لا يمكن تحقيقه بصورة كاملة في بعض الحالات منها:

١-إن القوانين الانضباطية تحفل بالعقوبات التي تمس الحقوق المالية للموظف ولا يخفي أن أثرها عند الاستقطاع ينصرف إلى اسرة الموظف التي تعتمد في الغالب على مرتبه، لذلك من المهم أن تتم مراعاة مبدأ

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

شخصية العقوبة مع الأخذ بنظر الاعتبار انصراف أثر العقوبات المالية إلى الغير مما يقتضي عدم التوسع في الآثار المترتبة عليها.

٢-قد تتقرر مسؤولية المتبوع عن عمل تابعه، في حالة توافر العلاقة التبعية، فالرئيس الإداري يكون مسؤولا عن أخطاء عماله الناتجة عن التقصير في واجب الرقابة والإشراف عليه.

حيث أن الإشراف الإداري هو أهم اختصاصات السلطة الرئاسية وتعتبر السلطة الرئاسية الوجه المقابل للتبعية الإدارية وهي تتقرر بدون نص وبشكل طبيعي وهي ترتب مسؤولية الرئيس عن أعماله مرؤوسيه.

ثالثاً: مبدأ عدم رجعية العقوبة :

مضمون مبدأ عدم الرجعية هو أن العقاب لا يتم تنفيذه الا من لحظة توقيع قراره استناداً إلى المبادئ القانونية العامة التي تقتضي بعدم رجعية القرارات الإدارية سواء أكانت فردية أم تنظيمية عامة.

رابعاً: مبدأ وحدة الجزاء:

لا يجوز للسلطة التأديبية إصدار عقوبة على ذات الموظف لذات الفعل الذي سبق وأن عوقب عنه فولاية السلطة التأديبية ترتبط وجوداً أو عدماً مع الغاية المستهدفة منها وهي معاقبة الموظف عما ثبت إسناده قبله من مخالفات حفظاً على حسن سير وانتظام أداء المرافق العامة.

فمن المبادئ الأساسية المستقرة في الفقه والقضاء أن السلطة التي تمارس حق التأديب سواء أكانت سلطة إدارية أم قضائية مقيدة في اختصاصها بتوقيع عقوبة واحدة عن المخالفة الواحدة[٢٠].

وقد استقر هذا المبدأ عرفياً قبل أن يتولى المشرع النص عليه في القانون وذلك لأنه أحد النتائج الطبيعية والمنطقية المترتبة على إعمال مبدأ شرعية العقوبة وتطبيقاً لهذا يرفض مجلس الدولة الفرنسي الجمع بين العقوبات بسبب نفس الجريمة، حتى لو كانت هذه العقوبة مقررة بالنصوص ما دام القانون لا يجيز الجمع بينها، إلا أنه قيد هذه القاعدة بحصرها فيها يخص سلطة إدارية واحدة، بمعنى أنه إذا مارست سلطة معينة اختصاصها المشروع بالتأديب عن واقعة معينة فلا يمكن أن تعود فتمارس سلطتها بالعقاب عن نفس الوقائع وتستطيع ذلك سلطة إدارية أخرى إذا ما كان ذلك يدخل في اختصاصها[٢١].

وإذا كان هذا المبدأ يعني عدم توقيع الجزاء مرتين عن الواقعة الواحدة فهذا لا يعني عدم جواز توقيع جزاء تأديبي جديد عن كل مخالفة تأديبية جديدة نسبتها السلطات التأديبية إلى ذات الموظف لسابقة مجازاته تأديبياً ولو كانت من جنس المخالفة التي سبق مساءلة الموظف عنها ومجازاته تأديباً حتى ولو جمعت بينها عناصر التماثل والتشابه في طبيعة المخالفة طالما أن الواقعة المشكلة للمخالفة الجديدة تغاير ذات الواقعة التي سبق مساءلته ومجازاته عنها تأديبياً.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أن قوانين انضباط موظفي الدولة العراقية تبنت هذا المبدأ، إذ نصت المادة (٢٠) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لعام ١٩٩١ على: " لا يجوز فرض أكثر من عقوبة بموجب هذا القانون عن فعل واحد "[٢٢].

ومن المبادئ التي قررتها الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة والمتعلقة بمبدأ وحدة الجزاء قرارها بأنه لا يجوز للإدارة معاقبة الموظف بعقوبتين انضباطية عن فعل واحد وفقاً لما قررته المادة (٢٠) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لعام ١٩٩١ وجاء في قرارها: " ... لدى عطف النظر في الحكم المميز وجد أنه قضى بإلزام المدعى عليه الثاني (المميز) وزير التربية – إضافة لوظيفته الأمر الوزاري المرقم (٢٣٦٣٥) والمؤرخ في ٢٠٠٧/٨/١٢ المتضمن إعفاء المدعي (المميز عليه) من وظيفته معاون مدير عام وإعادته إلى وظيفته السابقة مدير مدرسة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وحيث إن الحكم المميز قد جاء اتباعاً لقرار الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة المرقم (٨٩ / انضباط / تمييز / ٢٠٠٨) في ٢٠٠٨/٥/٥ ذلك أن نقل المدعي عليه (المميز عليه) من وظيفة معاون مدير عام إلى وظيفة مدير مدرسة بعد تنزيلا لدرجته الوظيفية، ويلحق ضررا بالمدعي دون ان يستند إلى إجراء تحقيق أصولي، وحيث إن المدعي عليه الثاني (المميز) سبق له أن وجه عقوبة الإنذار إلى المدعي بموجب الامر الإداري المرقم (١٢٥٣ في ٢٠٠٧/٦/١٣ عن ذات الفعل الذي استند إليه في إعفائه من وظيفة معاون مدير عام، وحيث لا يجوز للإدارة معاقبة الموظف بعقوبتين انضباطية عن فعل واحد وفقاً لما قررته المادة (٢٠) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لعام ١٩٩١ ولتضرر المدعي مادياً بسبب الإعفاء من وظيفته التي يشغلها، عليه قرر تصديق الحكم المميز من هذه الجهة "[٢٣].

خامساً: مبدأ التناسب بين المخالفة والعقوبة:

من المبادئ العامة للمسؤولية التأديبية تقدير خطورة ما يثبت من قبل الموظف من مخالفات أو جرائم تأديبية في الظروف والملابسات الموضوعية التي حدثت فيها، وتقدير العقوبة يوقع على ما هو ثابت من فعل الموظف المخالفة الانضباطية – أي السبب - بالتناسب مع نوع العقوبة ومقدارها - أي المحل – فهي أقرب إلى عملية حسابية بسطها جسامة المخالفة ومقامها خطورة العقوبة وحاصلها ملاءمة القرار أو عدم ملاءمته. فالملاءمة تتعلق بركني السبب والمحل في القرار الإداري عامة والتأديبي بشكل خاص، وقد أثار هذا المبدأ (مبدأ التناسب) جدلاً فقهياً واسعاً حول مدى ما تتمتع به السلطة التأديبية المختصة وهي بصدد إجراء عملية المناسبة بين العقوبة والخطأ من حرية التقدير والملائمة، فذهب الاتجاه الأول إلى وجوب تمتع السلطة الإدارية حرية التقدير والمناسبة التامة، في حين ذهب الاتجاه الثاني إلى وجوب تقييد هذه الحرية وفرض القيود على السلطات التأديبية.

المبحث الثاني
النظام القانوني للعقوبة الانضباطية

إنّ المخالفة الانضباطية متعددة ومن الصعب حصرها في مجموعة من المخالفات، بسبب اتساع مجالها في المرافق العامة، فهي متعددة ومتنوعة ومتجددة، لهذا ترك تحديدها لسلطة الإدارة، وحسب ما تراه مناسباً، إذ إن المخالفة هي الحلقة الأولى التي يتبعها مجموعة من الإجراءات والقرارات، ولا يحق معاقبة أي شخص من دون ارتكابه أي مخالفة نصت عليها القوانين، إلا أن للمخالفة الانضباطية طابعاً خاصاً، يختلف عن أي مخالفة ثانية، سواء كان هذا الاختلاف في صفة مرتكب المخالفة، أم فيما للمخالفة الانضباطية من شروط خاصة لا تتوافر في غيرها من المخالفات، فالشروط التي يجب توافرها في المخالفة تنظيمية، تنظمها الدول حسب ما تقتضيه المصلحة العامة، ولتجسيد أهمية ما تم ذكره، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وفق الآتي:

المطلب الأول: المخالفة الانضباطية وتمييزها عن الجرائم الجنائية.

المطلب الثاني: تمييز المخالفة الانضباطية عن الجرائم الجنائية.

المطلب الأول
مفهوم المخالفة الانضباطية في التشريعين العراقي واللبناني

إذا كانت المخالفة الانضباطية غير محددة، والإدارة تمارس نوعاً من السلطة التشريعية في تحريم فعل ما وإباحة آخر، فالسلطة التقديرية التي كانت تتمتع بها الإدارة تبرئ من تشاء وتتهم من تشاء من الموظفين، إلا انه في مجال الجرائم الجنائية الامر يختلف، إذ ليس للإدارة ابتداع أية عقوبة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

لتفرضها على الموظف وإنما العقوبات، محددة على سبيل الحصر والجزم، فما عليها إلا أن تختار إحدى العقوبات وتجعلها إزاء المخالفة الانضباطية[٢٤]، ولدراسة هذا المطلب تم تقسيمه إلى فرعين وفق الآتي:

الفرع الأول: تعريف المخالفة الانضباطية في التشريع العراقي.

الفرع الثاني: تعريف المخالفة الانضباطية في التشريع اللبناني.

الفرع الأول

تعريف المخالفة الانضباطية في التشريع العراقي

سلك المشرع العراقي في عدم تعريف المخالفة الانضباطية، ولم يضعها في إطار مغلق، واكتفى بالنص على الواجبات التي يتعين على الموظف القيام بها، وكذلك أورد بعض المحظورات التي يجب على الموظف الامتناع عن إتيانها، حيث أكد المشرع العراقي في المادة (٧) من قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل، على أن يعاقب الوظف الذي ارتكب مخالفة انضباطية بالعقوبة المترتبة على تلك المخالفة، وذلك بناءً على المحظورات المدرجة في هذا القانون[٢٥].

وقد أورد المشرع هذه الواجبات والمحظورات على سبيل المثال لا الحصر، لأن بعض الواجبات والمحظورات جاءت بعبارات عامة، ولا يمكن حصر الأعمال التي تقع تحتها، وقد يكون السبب راجعاً إلى طبيعة المخالفة وتطور القانون الإداري وحسن سير المرافق العامة، وهنا يتضح لنا أن مبدأ (لا جريمة إلا بنص) الذي عرف بالنظام الجزائي لا يجد مكانه في النظام الانضباطي، كما نجد كذلك القضاء الإداري قد أكد على المبادئ القانونية في مجال العمل الإداري، ومنها المخالفة الانضباطية، من خلال إظهار خصائصها وعناصرها، فقد بين سبب القرار الانضباطي بشكل عام، وهو إخلال الموظف بواجبات وظيفته، أو إتيانه عملاً من الأعمال المحرمة، أو المحظورة عليه، كما أن هذه المسؤولية لا تخضع على الدوام لقواعد خاصة ومحددة: إذ كثيراً ما يتم إخضاع الأشخاص العامين لأحكام وقواعد القانون المدني، لا سيما عندما يتسببون بضرر ما في إطار نشاطهم الناجم عن إدارتهم للمرافق العامة الصناعية والتجارية، أو عندما يفرض القانون بأن حل المنازعات الناجمة عن مثل هذا الضرر تكون بالاستناد إلى قواعد القانون المدني[٢٦].

أما ما جاءت به مسودة قانون الخدمة المدنية الاتحادي، فهو لم يتغير عما جاء به القانون النافذ فيما يخص المخالفة في فصله العشرين (العقوبات الانضباطية)، سوى تقديم وتأخير في العبارات، فقد نصت المادة (٨٢) على أنه: "يعاقب الموظف بإحدى العقوبات الانضباطية المنصوص عليها في هذا القانون إذا خالف واجبات وظيفته أو قام بعمل من الأعمال المحظورة عليه، مع عدم الإخلال بالإجراءات القانونية التي يمكن اتخاذها بحق الموظف وفقا للقانون، فكما نلاحظ من خلال المادة الجديدة لم يتغير فيها شيء، وأضاف المشرع عبارة موضحة وهي (عدم الإخلال بالإجراءات).

الفرع الثاني

تعريف المخالفة الانضباطية في التشريع اللبناني

يخضع للمساءلة الانضباطية الموظف العام الذي أخل بواجباته الوظيفية، عن سابق تصور وتصميم، أو حتى إهمالاً أتى مخالفاً للقوانين والذي ارتكب فعلاً والأنظمة المرعية الإجراء، إن هذه المساءلة تمثل إذاً الجزاء الذي يدفع بالموظفين إلى احترام واجباتهم التي يفرضها عليهم النظام الوظيفي والقوانين والأنظمة المتعلقة بالوظيفة العامة، لكن إلى جانب العقوبات التي قد يخضع لها الموظفون العموميون، هناك ضمانات معينة يجب مراعاتها في مسألة تأديب الموظفين، أولها يكمن في ضرورة احترام حق الموظف المتهم تأديبياً بالدفاع عن نفسه، أما ثاني هذه الضمانات فتشدد على أن يكون الفصل في المخالفات التأديبية الخطيرة،

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

والتي قد تنجم عنها عقوبات شديدة، هو من اختصاص محكمة تأديبية أو مجلس تأديب يراعي في تشكيله وإجراءاته الحياد والعدالة واحترام حقوق الدفاع(٢٧)، وقد نظم مجلس الشورى الدولة اللبناني مسألة تأديب الموظفين من المادة ٥٤ إلى ٦٠ منه، **وذلك على الشكل التالي:**

١ــ ــ المسؤولية المسلكية ــ العقوبات التأديبية ــ والمرجع الذي يعود إليه حق فرض العقوبات المسلكية ــ وأخيراً عرض المحاكمة التأديبية أمام مجلس التأديب بناءً على الإحالة من السلطة الإدارية المختصة.

وإلى جانب ذلك أتى هذا القانون في المادتين ٦١ و٦٢ على ذكر المسؤولية الجزائية للموظف في حال كانت المخالفة التأديبية تشكل جريمة جزائية في الوقت ذاته، وقد أضاف أيضاً إلى جانبها المسؤولية المدنية للموظف عن الضرر الذي يحدثه بالغير أثناء ممارسته لوظيفته.

ونعني بالمخالفة الانضباطية، أنها المسؤولية المسلكية التي تنجم عن مسلك خاطئ من الموظف وإخلال كبير بواجباته الوظيفية، فالموظف يعتبر مسؤولاً من الوجهة المسلكية ويتعرض للعقوبات التأديبية إذا أخل عن قصد أو عن إهمال بالواجبات التي تفرضها عليه القوانين والأنظمة النافذة، لا سيما بالواجبات المنصوص عليها في المادتين ١٤ و١٥ من المرسوم الاشتراعي ١١٢/٥٩، ولا تحول الملاحقة التأديبية دون ملاحقة هذا الموظف عند الاقتضاء أمام المحاكم المدنية أو الجزائية المختصة(٢٨).

كما أن القضاء الإداري اللبناني تناول موضوع المخالفة الانضباطية دون أن يعطيها تعريفاً محدداً، بل اعتبر بعض الحالات والتصرفات تشكل مخالفة تأديبية أو خطأً مسلكياً (٢٩).

من جانب آخر لا تتوفر المخالفة الانضباطية إلا إذا اكتملت بعض العناصر المكونة لها، فلو عدنا الى مجمل تعريفات المخالفة الانضباطية في التشريع والاجتهاد والفقه، لاستطعنا ان نستخلص أهم العناصر التي تتكون منها هذه المخالفة، وخاصة نص المادة ٥٤ من قانون الموظفين اللبناني والتي ضمنها المشرع جميع العناصر التي تكون المخالفة الانضباطية.

المطلب الثاني

تمييز المخالفة الانضباطية عن الجرائم الجنائية في القانونين العراقي واللبناني

هناك حدود فاصلة بين المخالفة الانضباطية والجريمة الجنائية، على الرغم من التقارب بينهما، وفي سياق هذا التباين سنوضح تلك الفوارق من خلال البحث فيما يميز المخالفة الانضباطية عن الجريمة الجنائية في إطار التشريعين العراقي واللبناني، **وتم دراسة هذا المطلب في فرعين:**

الفرع الأول: المخالفة الانضباطية والجرائم الجنائية في التشريع العراقي.

الفرع الثاني: المخالفة الانضباطية والجرائم الجنائية في التشريع اللبناني.

الفرع الأول

المخالفة الانضباطية والجرائم الجنائية في التشريع العراقي

يمكن ملاحظة التباين بين المخالفة الانضباطية والجريمة الجنائية بالاستناد إلى عدد من العناصر التي تبرز من خلالها تلك الفروقات:

أولاً- من حيث الأشخاص: يجب أن يكون المخالف في العقوبة التأديبية موظفاً مرتبطاً بالإدارة برابطة وظيفية، فتقوم الأخيرة بمعاقبته إذا أخل بواجباته الوظيفية، في حين لا نجد في العقوبة الجنائية صفة الجاني تميزه عن غيره، وتكون بهذا أعم وأشمل(٣٠).

ثانياً- من حيث الأفعال المكونة للجريمة: إن المخالفة الانضباطية ليست محددة على سبيل الحصر، لكنها محددة بواجبات ومحظورات متى ما وجد هذا الخلل في الوظيفة، وحسب تقدير الإدارة تحدد عقوبتها، ولا تخضع لمبدأ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)، أما الجرائم الجنائية فمحددة وتخضع لهذا المبدأ(٣١).

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وهنا يرد سؤال فيما يخص تقدير الإدارة في المخالفة الانضباطية، وهو كيف يكون تقدير الإدارة لهذه الأفعال؟، ومن هو المسؤول في حالة عدم مساءلة المقصر من قبل الإدارة؟، فهل تثار مسؤولية الإدارة فقط أم الاثنين معاً، فيجب على المشرع وضع قيود محددة لهذا، مثل تحديد فترة زمنية للإدارة في اتخاذ إجراءاتها القانونية بحق المخالفة، وإلا يتم مساءلتها عن هذا التقصير.

ثالثاً- من حيث المسؤولية: إن قيام المسؤولية التأديبية مستقل عن الجريمة الجنائية، فإذا عوقب الموظف تأديبياً فلا يعفى من المسؤولية الجنائية أو العكس[٣٢]، في حين يعفى من العقاب التأديبي إذا تمت تبرئته من الجريمة الجنائية بشرط أن تكون العقوبة تبعية[٣٣]، وغير مخلة بالشرف[٣٤]، فإذا تم إعفاؤه من العقوبة الجنائية، وليس في إعادته إلى الوظيفة ضرر أو خطر في المصلحة العامة، توجب على الإدارة إعادته، أما إذا كان العكس فللإدارة التمسك بعقوبته، وقد نص المشرع على استقلال المسؤولية الجزائية عن المسؤولية الانضباطية في المادة (٢٣) من قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة (١٩٩١) المعدل، **على النحو الآتي**: "لا تحول براءة الموظف أو الإفراج عنه عن الفعل المحال من أجله إلى المحاكم المختصة دون فرض إحدى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون[٣٥].

رابعاً- من حيث نوع العقاب المفروض: يتعلق العقاب التأديبي بمركز الموظف وما يتعلق به، وعقوباته إدارية قد تكون مالية أم تحذيرية أم قاطعة للعلاقة الوظيفية، أما العقوبة الجنائية فإنها تتعلق بالمساس بحرية الشخص أم حياته أم ماله، كما أن العقوبات محددة لأفعال معينة.

خامساً- من حيث الإجراءات: تتميز المخالفة التأديبية بأنه تملكها السلطة الإدارية للدعوى الناشئة عن المسؤولية الانضباطية وتباشرها لجنة انضباطية تشكل لهذا الغرض، أو تفرض مباشرة في حالات نص عليها القانون الخاص بالموظفين، في حين نجد أن الجريمة الجنائية تملكها الدولة ممثلة عن المجتمع ويباشرها الادعاء العام حسب أصول المحاكمات الجزائية وقانون المرافعات المدني وقانون الإثبات، الذي يفتقر إليه قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة (١٩٩١) المعدل، من دون القوانين الأخرى الانضباطية، وهنا نهيب بالمشرع العراقي ضرورة إصدار قوانين تنظم أصول المحاكمات الانضباطية، وقانون إثبات انضباطي، وما يجعل من هذا القانون فعالاً ومتكاملاً.

الفرع الثاني

المخالفة الانضباطية والجرائم الجنائية في التشريع اللبناني

يختص مجلس التأديب في لبنان بفرض الجزاءات المترتبة على المخالفات الانضباطية، وتجري المحاكمة بصورة سرية، ويتلى تقرير المقرر ويطلب من صاحب العلاقة تقديم دفاعه حول الامور المؤاخذ عليها، وإذا تغيب ينظر المجلس في القضية في ضوء المستندات فقط، ويحق لصاحب العلاقة ان يستعين بمحام واحد او أحد زملائه ويصدر المجلس قراره في اليوم ذاته أو يؤجله الى اليوم التالي على الاكثر ويكون هذا القرار معللاً[٣٦].

كما ينظر مجلس شورى الدولة اللبناني في النزاعات المتعلقة بتأديب الموظفين المخالفين، وهذا يعني قرارات التأديب الإدارية أي التسلسلية، إضافة إلى قرارات الهيئة العليا للتأديب[٣٧]، حيث أن جميع المراجعات الانضباطية ترفع أمام مجلس شورى الدولة وتطبق عليها حكماً الأصول الموجزة المنصوص عليها في المادة (١٠٢) من مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم (١٠٤٣٤)، بتاريخ: ١٩٧٥/٦/١٤، المعدل والمتعلق بنظام مجلس شورى الدولة.

تجدر الإشارة إلى أن كل من المخالفة الانضباطية والجريمة الجنائية يخضعان لمبدأ تفريد العقاب، الذي يعني مراعاة التناسب بين الفعل المرتكب والعقوبة المفروضة، وأن مناط مشروعية السلطة التقديرية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المخولة للسلطة الانضباطية أن لا يشوبها غلو، ذلك أن الغلو من العيوب التي تنال من مشروعية القرار ويشكل اساءة لاستعمال السلطة[٣٨].

ومن أوجه التطابق والخلاف بين المسؤولية الانضباطية والجنائية هي على الشكل الآتي:

إن هناك الكثير من الآراء الفقهية التي تثير التساؤلات حول مسألة تحديد العلاقة بين الجريمة الجنائية والمخالفة الانضباطية، فمسالة وضع حد فاصل بينهما هي موضع خلاف بين فقهاء القانون العام، فالبعض منهم يقول بوحدتهما وأنهما يشكلان جريمة واحدة، إذا ما ارتكبت من قبل الموظف، والبعض الآخر يقول باستقلالهما الواحدة عن الأخرى. وهناك من يرى أنه رغم الاستقلال بينهما، فهناك تداخل وتشابك وتأثير متبادل بينهما. وان دراسة العلاقة بين الجريمة الجزائية والمخالفة التأديبية والقول بوحدتهما واستقلال بعضهما عن البعض الاخر، والتأثير المتبادل بينهما، ودراسة حجية الحكم الجزائي وأثره على التأديب الوظيفي يحملنا على البحث في طبيعة كل واحدة منهما والنتائج المترتبة وعلى الآراء القائلة بوحدتهما أو استقلالهما، والبحث في نطاق حجية الحكم الجزائي الصادر بالإدانة أو بالبراءة وأثره على سير الإجراءات التأديبية ، وإن التقارب الموجود بين الجريمة الجنائية والمخالفة الانضباطية الذي قد يصل الى حد التماثل بينهما، أدى الى البحث في مسألة تحديد الفواصل والفوارق الدقيقة بينهما، وأثار نقاشات كثيرة بين فقهاء القانون العام أدت بالبعض منهم إلى اعتبار المخالفة التأديبية هي فرع من الجريمة الجزائية، واعتبار ان الخلاف بينهما لا وجود له إلا في إطار أن المخالفة التأديبية تنطبق فقط على فئة معينة من المجتمع وهي فئة الموظفين العموميين العاملين في القطاع العام[٣٩].

الخاتمة

نتوصل أخيراً إلى أنه، من مبررات الادارة لاختيار العقوبة الانضباطية في المجال الوظيفي هو إن الإدارة أقدر على مواجهة الظروف والمستجدات داخل المرفق الاداري، وإن المشرع بحكم وظيفته، وعمله في تشريع القوانين لا يقوى على ممارسة النشاط الاداري ومواجهة تفاصيله وجزيئاته، فيكون قد أوكل الأمر للإدارة من خلال تسليحها مقدماً بسلاح السلطة التقديرية، وأن الادارة بحكم خبرتها هي الأنسب لمواجهة الظروف العملية، والاحاطة بكل مستجدات العمل الوظيفي، وهي مطالبة دائماً وأبداً بتحقيق الصالح العام وتحقيق قدر من الفاعلية، فهي وجدت من أجل مصلحة المجتمع، ولا يسمح لها المشرع أبداً ان تكون سلطة تعسفية فقد قيدت برقابة القضاء، الذي اخذ على عاتقه مراقبة عملها، وطالما جاء عملها موافق للقانون فلا ضير من منح الادارة سلطة فرض العقوبة الانضباطية .وبناء عليه لقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات سنقوم بعرضها على الشكل التالي:

أولاً- الاستنتاجات

١- حرية الادارة في اختيار العقوبة المناسبة للمخالفة التأديبية، ويقوم المشرع بمنح سلطة تقديرية للإدارة تمارسها داخل النظام الوظيفي، من أجل تغليب الفاعلية في العمل الإداري.

٢- إنّ السلطة التقديرية للإدارة في الميدان الوظيفي هي سلطة صحيحة المقصود منها الاختيار بين عدة حلول كلها صحيحة تهدف الى تحقيق الصالح العام .

٣- تفرض العقوبة الانضباطية من قبل سلطات تأديب مختصة بفرضها تختلف من دولة لأخرى حسب النظام الوظيفي المتبع في الدولة ذاتها.

ثانياً- المقترحات

١- نقترح إيراد تعريف عام وشامل، وموحد لتحديد معنى العقوبة الانضباطية (التأديبية)، وتعريفها بصيغة نص من قبل المشرع يكون على سبيل الحصر.

٢- أن يكون فرض العقوبة الانضباطية شاملاً لجميع فئات الموظفين، بما فيها الفئة العليا من قبل الإدارة، وأن يطبق عليها نفس العقوبات الانضباطية (التأديبية).

٣- لا بد من لم شمل المخالفات التأديبية، وبرأيي أن من حسن السياسة التأديبية العمل على تقنين تلك المخالفات، بصورة منسقة ومنظمة، وعدم تركها للإدارة تستقل بتحديدها حتى وان بدأ التقنين تدريجيا.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً-الكتب:

١. حلمي الحجار، السلطة في الدستور اللبناني، الجزء الأول، بدون دار نشر، ٢٠٠٤.
٢. رياض الزهيري، اساس القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار السنهوري ، العراق، ٢٠١٦.
٣. سامر حميد سفر، القانون الإداري " دراسة تحليلية في تنظيم الإدارة العامة ونشاطها، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت ، ٢٠٢٠.
٤. سليمان الطماوي، قضاء التأديب " دراسة مقارنة" ، الكتاب الثالث، دار الفكر العربي القاهرة، ٢٠١٢.
٥. عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الاداري ، الدار الجامعية ، مصر، دون ذكر تاريخ نشر، مصر.
٦. عثمان محمد عثمان، قانون القضاء الإداري مبدأ المشروعية وتنظيم القضاء الإداري، اختصاص القضاء الإداري تنازع الاختصاص، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية- مصر، ٢٠٠٣.
٧. عصام نعمة إسماعيل، كتاب قوانين إدارية، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت ، ٢٠٠٤.
٨. عصمت الشيخ، الإحالة إلى التحقيق في النظام التأديبي الوظيفي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.
٩. علي نجيب حمزة، ضمانات الموظف القانونية لصحة فرض العقوبات التأديبية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد ١٥، العدد ٣، العراق، ٢٠٠٨.
١٠. غازي مهدي ، شرح أحكام قانون موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١، الطبعة الثانية، مكتبة القانون والقضاء، العراق، ٢٠١٧.
١١. فوزت فرحات، القانون الإداري العام ـ الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دون دار نشر، ٢٠١٧.
١٢. قانون رقم (٥٧) من امر سلطة الائتلاف لسنة ٢٠٠٤
١٣. قتيبة عدنان حمد ، شرح قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ النافذ، الطبعة الأولى، مطبعة الكتاب ، بغداد ، ٢٠٢٠.
١٤. قرار المحكمة الإدارية العليا في مصر في الطعن رقم (١٠٤٢٣) لسنة ق.ع. جلسة ٢٠٠٩/١/٣.
١٥. محمد عباس سهر الجبوري، الضمانات اللاحقة لمساءلة الموظف تأديبياً، دروب المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٢٢.
١٦. محيي الدين القيسي، القانون الإداري العام ـ الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.
١٧. نجيب خلف أحمد الجبوري ، القضاء الإداري ، مكتبة ياد كار لبيع وشراء الكتب القانونية، العراق، ٢٠١٨.

١٨. بدر حمادة صالح، زيدان محمد ملا، مبدأ الشرعية في العقوبة الانضباطية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع، العراق، ٢٠١٣.

ثانياً- القوانين:

١. قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي رقم (١٤) لعام ١٩٩١ وتعديلاته.
٢. قانون مجلس الخدمة الاتحادي العراقي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩.

ثالثاً- القرارات القضائية:

١. القرار رقم (١٣٨٨) الصادر محكمة قضاء الموظفين العراقية، بتاريخ: ٢٠١٧/٩/٢٤.
٢. القرار رقم (٢٣٠) الصادر مجلس شورى الدولة اللبناني بتاريخ: ٢٠٠٧/١/١٨.
٣. القرار رقم (٣٥) الصادر عن محكمة قضاء الموظفين العراقية ـ تمييز تاريخ: ٢٠١٧/٣/١٤.
٤. القرار رقم (٢٠١٩/٣٥٢) الصادر عن المحكمة الإدارية العليا في العراق بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٨.
٥. القرار رقم (٣٧) الصادر عن محكمة قضاء الموظفين العراقية ، بتاريخ: ٢٠١٧/٣/٢٢ .
٦. القرار رقم (٦٠/انضباط تمييز/ ٢٠٠٩) الصادر عن مجلس شورى الدولة العراقي بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣٠.
٧. القرار رقم (٢١٦/١٩٦/انضباط/ تمييز)، الصادر عن الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة العراقي سنة ٢٠٠٨.

رابعاً- المواقع الإلكترونية:

القوانين والتشريعات العراقية الالكتروني: منشور بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٦، على الرابط التالي : http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/?p=٢١١٩١ تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٦/١٢.

---

(١) غازي مهدي ، شرح أحكام قانون موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١، الطبعة الثانية، مكتبة القانون والقضاء، العراق، ٢٠١٧، ص٣١.

(٢) نجيب خلف أحمد الجبوري ، القضاء الإداري ، مكتبة ياد كار لبيع وشراء الكتب القانونية، العراق، ٢٠١٨، ص٣٥.

(٣) نجيب خلف أحمد الجبوري ، القضاء الإداري، المرجع السابق ، ص ٣٧.

(٤) حلمي الحجار، السلطة في الدستور اللبناني، الجزء الأول، بدون دار نشر، ٢٠٠٤، ص١٢٤.

(٥) عصام نعمة إسماعيل، كتاب قوانين إدارية، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٢٣٠.

(٦) انظر: قرار مجلس الدولة تمييز رقم (١٤٧) الصادر عن محكمة قضاء الموظفين ، ص٣٥١، وجاء فيه التعليق على عبارة (فعل مخالف للقانون)، لاحظت المحكمة أن الأمر المعترض عليه قد خلا من أسباب فرض العقوبة، ولم تذكر بشكل واضح ، وإن الإشارة الى توصيات اللجنة التحقيقية لاتغني عن وجوب ذكر المخالفة، وجاء في المبدأ القانوني : يكون فرض العقوبة غير صحيح إذا خلا من اسباب فرضها".

(٧) نجيب خلف أحمد الجبوري ، القضاء الإداري، المرجع السابق، ص ٣٨.

(٨) نجيب الجبوري ، القضاء الإداري ، المرجع السابق، ص ٤٠.

(٩) انظر: المادة (١٠) من قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ ، أولاً: " على الوزير أو رئيس الدائرة تأليف لجنة تحقيقية من رئيس وعضوين من ذوي الخبرة ، على أن يكون أحدهم حاصلاً على شهادة جامعية أولية في القانون".

(١٠)عثمان محمد عثمان، قانون القضاء الإداري مبدأ المشروعية وتنظيم القضاء الإداري، اختصاص القضاء الإداري تنازع الاختصاص، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية- مصر، ٢٠٠٣، ص١١.

(١١) رياض الزهيري، اساس القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار السنهوري ، العراق، ٢٠١٦، ص ٧٦.

(١٢)غازي مهدي ، شرح أحكام قانون موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١، المرجع السابق، ص١٠.

(١٣)انظر: قانون رقم (٥٧) من امر سلطة الائتلاف لسنة ٢٠٠٤، حيث نص على :" ينشئ هذا الامر برنامجاً فعالاً يتم بموجبه اخضاع أداء الوزارات لإجراءات المراجعة والتدقيق والتحقيق بغية رفع مستويات المسؤولية والنزاهة والاشراف في اداء الوزارات، وبغية منع وقوع اعمال التبذير والغش واساءة استخدام السلطة والحيلولة دون وقوعها والتعرف عليها وعلى الاعمال المخالفة.

(١٤)انظر: المادة (٥) من قانون مجلس الخدمة الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩، يراجع الموقع القوانين والتشريعات العراقية الالكتروني: منشور بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٦، على الرابط التالي : تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٩/١٧ http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/?p=٢١١٩١

(١٥)علي نجيب حمزة، ضمانات الموظف القانونية لصحة فرض العقوبات التأديبية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد ١٥، العدد ٣، العراق، ٢٠٠٨، ص ٥٥٧.

(١٦) ينظر في تفصيل ذلك نص المادة (٨) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي رقم (١٤) لعام ١٩٩١ وتعديلاته.

(١٧) قرار المحكمة الإدارية العليا في العراق رقم (٢٠١٩/٣٥٢) والصادر بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٨، أشار إليه مازن ليلو راضي، النظام التأديبي، الطبعة الأولى، دار المسلة، بغداد، ٢٠٢٠، ص ١٩٥- ١٩٦.

(١٨) قرار مجلس شورى الدولة العراقي رقم (٦٠/انضباط تمييز/ ٢٠٠٩) والصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣٠، أشار إليه مازن ليلو راضي، النظام التأديبي، المرجع السابق، ص ١٩٦-١٩٧.

(١٩) قرار المحكمة الإدارية العليا في مصر في الطعن رقم (١٠٤٢٣) لسنة ق.ع. جلسة ٢٠٠٩/١/٣، أشار إليه مازن ليلو راضي، النظام التأديبي، المرجع السابق، ص ١٩٩.

(٢٠) محمد عباس سهر الجبوري، الضمانات اللاحقة لمساءلة الموظف تأديبياً، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٤.

(٢١) سليمان الطماوي، قضاء التأديب " دراسة مقارنة" ، الكتاب الثالث، دار الفكر العربي القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٧١.

(٢٢) ينظر في تفصيل ذلك نص المادة (٢٠) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لعام ١٩٩١ وتعديلاته.

(٢٣) قرار الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة العراقي رقم (٢١٦/١٩٦/انضباط/ تمييز/ ٢٠٠٨) والصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٨، أشار إليه مازن ليلو راضي، النظام التأديبي، المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٢٤) عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الاداري ، الدار الجامعية ، مصر، دون ذكر تاريخ نشر، مصر، ص ٣٥٤.

(٢٥) انظر: المادة (٧) من قانون انضباط موظفي الدولة العراقي رقم ١٤ على مايلي: "إذا خالف الموظف واجبات وظيفته، أو قام بعمل من الأعمال المحظورة عليه يعاقب بإحدى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون، ولا يمس ذلك بما قد يتخذ ضده من إجراءات أخرى وفقا للقوانين، وهنا يؤكد المشرع على ارتباط المخالفة بما أورده من المحظورات والواجبات على الموظف، وهذه العقوبات والإجراءات لا تؤثر على غيرها من الإجراءات سواء كانت جزائية أم مدنية أم إدارية".

(٢٦) فوزت فرحات، القانون الإداري العام ـ الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دون دار نشر، ٢٠١٧، ص٧٩٤.

(٢٧) فوزت فرحات، القانون الإداري العام ـ الجزء الأول، المرجع السابق، ص٣٦٠.

(٢٨) فوزت فرحات، القانون الإداري العام، الجزء الأول، القسم الأول ، النشاط الإداري ، المرجع السابق، ص٣٦٢.

ISSN-2536-0027

(٢٩) انظر في ذلك: قرار رقم (٢٣٠) الصادر مجلس شورى الدولة اللبناني بتاريخ: ٢٠٠٧/١/١٨.
(٣٠) عصمت الشيخ، الإحالة إلى التحقيق في النظام التأديبي الوظيفي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٥٥.
(٣١)مازن ليلو راضي، الوسيط في القانون الإداري، المرجع السابق، ص ٣٥.
(٣٢) انظر في ذلك: قرار رقم (٣٥) الصادر عن محكمة قضاء الموظفين العراقية ـ تمييز تاريخ: ٢٠١٧/٣/١٤.
يراجع: قتيبة عدنان حمد ، شرح قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ النافذ، الطبعة الأولى، مطبعة الكتاب ، بغداد ، ٢٠٢٠،ص ٢٥٧.
(٣٣) انظر في ذلك: قرار رقم (٣٧) الصادر عن محكمة قضاء الموظفين العراقية ، بتاريخ: ٢٠١٧/٣/٢٢.
(٣٤) انظر في ذلك: قرار رقم (١٣٨٨) الصادر محكمة قضاء الموظفين العراقية، بتاريخ: ٢٠١٧/٩/٢٤.
(٣٥)سامر حميد سفر، القانون الإداري " دراسة تحليلية في تنظيم الإدارة العامة ونشاطها، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت ، ٢٠٢٠، ص ٢٥٥.
(٣٦) محيي الدين القيسي، القانون الإداري العام ـ الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٧٤.
(٣٧) فوزت فرحات، القانون الإداري العام، المرجع السابق، ص٣٦٨.
(٣٨) بدر حمادة صالح، زيدان محمد ملا، مبدأ الشرعية في العقوبة الانضباطية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع، العراق، ٢٠١٣، ٢٨٥.
(٣٩) بدر حمادة صالح، زيدان محمد ملا، المرجع نفسه، ص٢٩٧.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

كيفية التعاون الدولي للحد من الجريمة للدول المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

زيد مهجهج محمد الثابتي
الجامعة الاسلامية في لبنان

المستخلص

لقد استقر المجتمع الدولي على موقف مفاده أنه يجب وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المرتكبة زمن السلم أو الحرب، وذلك عن طريق إقرار المسؤولية الجنائية الدولية عن أشد الجرائم الدولية خطورة من خلال التعاون الدولي الذي أتيح بعد توقيع ومصادقة الدول على نظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وإذا كان المفهوم المعاصر للقانون الدولي يعتبر أنَّ الدول والمنظمات الدولية هم أشخاصه، فإنه سيؤدي من الناحية النظرية إلى إبقاء الفرد خارج إطار النظام القانوني للمسؤولية الجنائية الدولية، إلا أن هذا الأمر يصطدم مع كون الفرد هو الهدف النهائي لأي نظام قانوني، ولم توجد الدول ولا المجتمعات ولا الحكومات ولا المنظمات إلا لتحقيق الإنسان حريته وإنسانيته، وعليه كان لا بد من أن يهتم النظام القانوني الدولي بالإنسان أينما وجد وحيثما كان، وأن تتجه قواعده لتنتقص حاجاته الأساسية وأن يكون إشباع تلك الحاجات من بين الغايات المستهدفة في نطاق متطلبات الروابط الإنسانية.

Abstract

The international community has settled on the position that violations of human rights and fundamental freedoms committed in time of peace or war must be brought to an end by establishing international criminal responsibility for the most serious international crimes through international cooperation made available after the signing and ratification by States of the ICC's Statute.

If the contemporary concept of international law considers States and international organizations to be its persons international criminal responsibility ", would theoretically keep the individual out of the legal regime of international criminal responsibility, However, this collides with the fact that the individual is the ultimate target of any legal system. s freedom and humanity, Consequently, the international legal order must be concerned with human beings wherever and wherever they exist. s basic needs and the satisfaction of those needs should be among the targets within the requirements of human ties.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المقدمة

يشكل تعاون الدول شرطاً أساسها و ضرورياً حتى يتسنى للقضاء الدولي الجنائي الاضطلاع بوظيفته القمعية، في ملاحقة المشتبه بارتكابهم أبشع الجرائم وأخطرها على الإنسانية جمعاء، بغرض وضع حد للإفلات من العقاب و قد حرص النظام الأساسي لكل من محكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا على تأكيد هذه المسألة، حيث تضمن أحكاماً ملزمة لجميع الدول بوجوب التعاون التام معها بمختلف صوره وعلى الدّول أن تمتثل بدون أي إبطاء لا موجب له، لأي طلب للمساعدة أو أمر صادر عن إحدى دوائر المحكمة، بما في ذلك طلبات القبض على الأشخاص، أو تسليمهم، أو إحالتهم إلى المحكمة، و يجد التزام الدّول بالتعاون وتقديم المساعدة القضائية أساسه القانوني في أن هاتين المحكمتين أنشاهما مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع وفي المادة (٢٥) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية، فقد أفرد نظامها الأساسي باباً كاملاً هو الباب التاسع، موسوم بالتعاون الدولي والمساعدة القضائية مختلف أشكال التعاون مع المحكمة، خلال جميع المراحل التي تمر بها الدعوى من الإحالة إلى تنفيذ الأحكام، غير أن الحالة المعروضة على المحكمة قد تظل حبيسة مرحلة التحقيق ما لم يتم تقديم الأشخاص المطلوبين أمامها، علما بأن المحكمة تفتقر لشرطة خاصة بها تكفل تنفيذ أوامر القبض والتقديم. لأجل ذلك، فالمحكمة الجنائية الدولية تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على الدول، ولا يتوقف الأمر على الدول الأطراف التي انضمت طواعية للنظام الأساسي باعتباره معاهدة دولية، وإنما يمتد نطاق التعاون إلى الدول غير الأطراف، حيث خاطبتها نصوص الباب التاسع من نظام روما الأساسي بشأن هذه المسألة.

إشكالية البحث:

إن ما يحصل في بعض الدول من انتهاكات للإنسانية وجرائم دولية تتطلب تكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب وعدم الاعتداد بالحصانة التي يتمتع بها ممثلو الدول عند ارتكابهم للجرائم الدولية، ولذلك قامت المحكمة الجنائية الدولية من خلال نظام روما بتجريم الاعتداءات على الدول، ولهذا يتمحور السؤال الرئيسي للبحث حول **ما هي طرق التعاون الدولي مع المحكمة الجزائية الدولية في الحد من الجريمة الدولية؟**

منهجية البحث:

نظراً لأهمية هذا الموضوع وتشعب القضايا التي يتطرق لها، فقد اعتمدنا على **المنهج التحليلي** في بيان كافة الآراء والأفكار التي تتعلق في موضوع المساءلة أمام المحاكم الجنائية الدولية.

والمنهج الموضوعي والذي سنعرض من خلاله النصوص القانونية الدولية المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، ومن ثم تبيان الآثار القانونية المنشئة لهذه النصوص من خلال الالتزام بالتفسيرات المنطقية والموضوعية لها.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على التقسيم الثنائي، من خلال مطلبين رئيسين، في المطلب الأول قمنا بتوضيح **اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالجرائم الدولية**، وتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين على الشكل التالي أدناه:

١- الفرع الأول: - **جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.**

٢- الفرع الثاني: - **جريمة الإبادة الجماعية وجريمة العدوان.**

أما في المطلب الثاني فقد تم تسليط الضوء على **المساعدة القضائية من جانب الدول المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة**، وتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين على الشكل التالي:

١- الفرع الأول: - **مبدأ التعاون الدولي وأهميته.**

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٢- الفرع الثاني: - **الضمانات الأساسية للدول للتهرب من التعاون.**

وصولاً للخاتمة والتي تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المطلب الأول

اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالجرائم الدولية

حدد نظام روما الأساسي اختصاص المحكمة الجنائية الدولية من حيث الموضوع والاختصاص الزمني والمكاني، والاختصاص الشخصي، ويتحدد اختصاصها الزمني بعد نفاذ النظام الأساسي أي أنها لا تطبق بأثر رجعي ويتحدد اختصاصها المكاني بحسب الدولة وفيما إذا كانت طرفاً من النظام من عدمه، كما يتحدد بالدول التي تقبل باختصاص المحكمة[١].

وقصر النظام الأساسي اختصاص المحكمة الشخصي على الأشخاص الطبيعية دون الأشخاص المعنوية والدول، أما اختصاص المحكمة الموضوعي فقد اقتصر على أشد الجرائم خطورة على المجتمع الدولي، وقد جاء النص في النظام الأساسي لهذه المحكمة على الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على سبيل الحصر، وتختص المحكمة بموجب هذا النظام في أربع جرائم تعد موضوع اهتمام المجتمع الدولي بأكمله.

تبعاً لما سبق سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين، فسنتناول في الفرع الأول جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ومن ثم سننتقل للفرع الثاني لدراسة جريمة الإبادة الجماعية وجريمة العدوان.

الفرع الأول

جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب

لقد عانت البشرية من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الجرب، وقد كان من الضروري وجود محكمة جنائية دولية تقوم بمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم للحد منها، وسنقوم بالتوسع في تلك الجريمتين على الشكل الآتي:

أولاً: الجرائم ضد الإنسانية:

اهتم المجتمع الدولي لا سيما عقب الحرب العالمية الثانية بالإنسان، حيث منحه الحقوق والحريات من خلال العديد من المواثيق والإعلانات والقرارات والاتفاقيات الدولية المختلفة، وكان من اللازم إيجاد حماية جنائية دولية لهذه الحقوق والحريات، لذلك تم تجريم الاعتداءات الجسيمة ضد حياة الإنسان وحريته، ومن هنا ظهر في القانون الدولي الجنائي مصطلح "الجرائم ضد الإنسانية"[٢].

والجرائم ضد الإنسانية بمعناها العام هي الجرائم التي تقوم بها سلطات الدولة أو الأفراد بهدف القضاء الكلي أو الجزئي على الجماعات الثقافية أو الدينية لأسباب سياسية أو جنسية أو دينية، فهي جرائم تهاجم الإنسان أو الإنسانية ذاتها إذ تتعدى أصداؤها الحدود الدولية أو تزيد في الدرجة أو الوحشية عن أي أحد يمكن أن تتسامح معه المدنية الحديثة.

وقد أصبح تعبير جرائم ضد الإنسانية يعني أي شيء مروع يرتكب بحجم كبير، ورغم أن ذلك ليس هو المعنى الأصلي ولا التقني إلا أن هذا التعبير قد ورد بديباجة اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧ التي قننت قانون النزاعات المسلحة العرفي، وقد استند هذا التقنين إلى ممارسات الدول الفعلية القائمة على تلك القيم والمبادئ التي يعتقد أنها تشكل "قوانين الإنسانية "، كما انعكست في ثقافات مختلفة طول التاريخ[٣].

فبعد الحرب العالمية الأولى، أسس الحلفاء سنة ١٩١٩، بناء على اتفاقية فرساي، لجنة التحقيق في جرائم الحرب، استندت إلى اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧ باعتبارها القانون القابل للتطبيق. وعلاوة على جرائم الحرب التي ارتكبها الألمان، وجدت اللجنة أيضا أن المسئولين الأتراك ارتكبوا "جرائم ضد قوانين الإنسانية" لأنهم قتلوا المواطنين والسكان الأرمن خلال فترة الحرب.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وفي سنة ١٩٤٥، طورت الولايات المتحدة وحلفاء آخرون اتفاقية مقاضاة ومعاقبة مجرمي الحرب الأساسيين في دول المحور وميثاق المحكمة العسكرية الدولية، ومقرها في نورمبرغ، الذي ضم التعريف الآتي للجرائم ضد الإنسانية في المادة السادسة أن "الجرائم ضد الإنسانية هي: القتل، التصفية، الرق، الترحيل، وأفعال لا إنسانية أخرى ارتكبت ضد السكان المدنيين، قبل وأثناء الحرب، أو الاضطهاد القائم على أسس سياسية أو عرقية أو دينية تنفيذًا لأية جريمة، أو لما له صلة بها، تقع في نطاق المحكمة القضائية، سواءً كانت انتهاكاً لقانون البلد المحلي الذي نفذت فيه أم لا"[٤].

ويمثل ميثاق نورمبرغ المرة الأولى التي تثبّت فيها الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي الوضعي، وأتبعت المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى، في طوكيو، ميثاق نورمبرغ، كما اتبعه قانون مجلس الرقابة رقم ١٠ في ألمانيا، الذي حاكم الحلفاء على أساسه الألمان في مناطق احتلالهم. ورغم ذلك ومن الغريب بمكان أنه لا توجد منذ ذلك الوقت اتفاقية دولية متخصصة حول الجرائم ضد الإنسانية. ورغم ذلك فقد ضمّن هذا النوع من الجرائم في النظاميين الأساسيين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبالمثل في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٥]، وإجمالاً يوجد أحد عشر نصا دولياً يعرّف الجرائم ضد الإنسانية، ولكنها جميعاً تختلف قليلاً في تعريفها لتلك الجريمة وعناصرها القانونية. ورغم ذلك فإن ما تشترك كلها فيه هو:

١. إشارتها إلى أفعال محددة من العنف ضد أشخاص بغض النظر عما إذا كان الشخص مواطنا أو غير مواطن وبغض النظر عما إذا كانت هذه الأفعال قد ارتكبت في زمن الحرب أو في زمن السلم.
٢. يجب أن تكون هذه الأفعال نتاج اضطهاد موجه ضد جماعة من الأشخاص معينة الهوية بغض النظر عن نية تلك الجماعة أو غرض الاضطهاد. ويمكن لتلك السياسة أن تبدى أيضاً في تصرف المنفذين "الواسع أو المنظم" الذي ينتج عنه تخويل بجرائم مشمولة في التعريف.

وقد توسعت قائمة الجرائم المحددة المشمولة في معنى الجرائم ضد الإنسانية في المادة السادسة من ميثاق المحكمة العسكرية الدولية لتشمل- في محكمة الجنايات الدولية ليوغسلافيا السابقة ومحكمة الجنايات الدولية لرواندا - الاغتصاب والتعذيب، ويوسع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قائمة الأفعال المحددة. ويضيف ذلك النظام بصفة خاصة جرائم إخفاء الأشخاص القسري ونظام التفرقة العنصرية. أكثر من ذلك يضم نظام المحكمة الجنائية الدولية الأساسي لغة وصفية فيما يتصل بجرائم محددة هي التصفية والاستبعاد والترحيل والتعذيب والحمل القسري[٦].

وقد تختلط بعض أنواع هذه الجرائم بالجرائم العالمية مثل الاسترقاق والتي تتشابه مع جريمة الإتجار في الرقيق أو بالجريمة الداخلية مثل القتل العمد لاسيما أن هذا القتل قد يقع على شخص واحد أو أكثر، ولكن المادة السابعة قد أظهرت الفارق بينهما بوجوب أن ترتكب الجريمة في إطار "هجوم واسع النطاق أو منهجي" مع علم مرتكبها بالهجوم أي بأن ما يفعله هو جزء من هذا الهجوم[٧].

وكذلك فإلى حد ما تتداخل الجرائم ضد الإنسانية مع الإبادة وجرائم الحرب، ولكن الجرائم ضد الإنسانية تتميز من الإبادة في أنها لا تتطلب قصداً لتدمير جزئي أو كلي، كما هو وارد في اتفاقية الإبادة لسنة ١٩٤٩، بل تستهدف فقط جماعة معينة وتنفذ سياسة انتهاكات "واسعة ومنظمة" وتتميز الجرائم ضد الإنسانية من جرائم الحرب أيضًا في أنها لا تطبق فحسب إطار الحرب، بل في زمن الحرب وزمن السلم[٨].

ثانياً: جرائم الحرب:

جرائم الحرب هي الجرائم التي تقع أثناء الحرب بالمخالفة لميثاق الحرب كما حددتها قوانين الحرب وعاداتها والمعاهدات الدولية، وهي تفترض كما هو واضح نشوب حالة حرب واستمرارها فترة من الزمن

ISSN-2536-0027

وارتكاب أطرافها أفعالا غير إنسانية أثناء نشوبها من أحدهما على الآخر لانتزاع النصر أو لأي هدف آخر، أو هي كل فعل عمدي يرتكبه أحد أفراد القوات المسلحة، لطرف محارب أو أحد المدنيين، انتهاكاً لقاعدة من قواعد القانون الدولي الإنساني الواجبة الاحترام [٩].

وبينما يعود فرض قيود على التصرف في نزاع مسلح، إلى المحارب الصيني صن تسو (القرن السادس قبل الميلاد)، كان الإغريق القدماء بين أول الذين اعتبروا تلك المحظورات قانونًا، وظهرت فكرة جرائم الحرب بحد ذاتها، وبأكثر معانيها اكتمالاً، في قانون مانو الهندي (نحو ٢٠٠ قبل الميلاد)، ومن ثم شقت طريقها إلى القانون الروماني والقانون الأوربي، وبصفة عامة، تعتبر محاكمة "بيتر فون هاجنباخ"، الذي حوكم سنة ١٤٧٤ في النمسا وحكم عليه بالموت لقيامه بإعمال وحشية في وقت الحرب، أول محاكمة حقيقية على جرائم الحرب[١٠]، ومع الحرب العالمية الأولى، قبلت بعض الدول اعتبار انتهاكات معينة لقوانين الحرب جرائم، قنن معظمها في اتفاقيات لاهاي لسنة ١٩٠٧.

وقد عرف ميثاق محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية لسنة ١٩٤٥ جرائم الحرب بأنها " انتهاكات قوانين وأعراف الحرب، وتتضمن هذه الانتهاكات على سبيل المثال لا الحصر، القتل العمد أو المعاملة السيئة أو إبعاد السكان المدنيين للعمل في أشغال شاقه في البلد المحتلة، أو لأي هدف آخر، والإجهاز على الأسرى أو رجال البحر، وقتل الرهائن، أو نهب الممتلكات العامة أو الخاصة وتدمير المدن والقرى دون أي مبرر أو اجتياح دون أن تقتضي ذلك ضرورات الحرب العسكرية"[١١].

إن وجوب التفرقة بين مخالفات قوانين الحرب وبين جرائم الحرب وعرف جرائم الحرب بأنها تلك الاعتداءات ضد قانون الحرب التي تكون إجرامية في الإدراك الطبيعي والمقبول للقواعد الأساسية للحرب وللمبادئ العامة للقانون الجنائي بسبب فظاعتها ووحشيتها وقسوتها التي لا تكترث بحرمة حياة الإنسان وشخصيته، أو سبب تعارضها الفاحش مع حقوق الملكية والذي لا يتصل بأي سبب مقنع بمتطلبات الضرورة العسكرية.

وكانت اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ التي قننت القانون الدولي الإنساني بعد الحرب العالمية الثانية، علامة على أول تضمين لمجموعة من الجرائم الحرب – الانتهاكات الجسمية للاتفاقية – في معاهدة قانونية إنسانية، وقد أشارت اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والملحق الإضافي الأول لها ١٩٧٧ إلى طائفتين من طوائف انتهاكات أحكامها، وأولها الانتهاكات التي توصف بأنها مخالفات جسيمة وتلتزم الدول بقمعها جنائيا، وثانيهما الانتهاكات التي تلتزم الدول بوقفها فقط.

وتحتوي اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، على قائمة تضم الأفعال المجرمة بموجب الاتفاقية تشمل، القتل العمد، التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية (بما في ذلك التجارب الطبية)، تعمد إيقاع معاناة كبيرة أو أذى بدني أو صحي، تدمير واسع للملكية أو الاستيلاء عليها بشكل لا تبرره الضرورة العسكرية وبشكل غير شرعي تعسفي، إجبار أسير حرب أو مدني على الخدمة في قوات الدولة الخصم، تعمد حرمان أسير الحرب أو مدني محمي من حقه في محاكمة عادلة في محكمة منظمة تنظيمًا قانونيًا، إبعاد أو نقل مدني محمي بشكل غير شرعي، اعتقال مدني محمي بشكل غير شرعي، وأخذ رهائن[١٢].

وقد وسع البروتوكول الإضافي الأول لسنة ١٩٧٧ من نطاق حماية اتفاقية جنيف للنزاعات الدولية فأصبحت الانتهاكات التالية خروقا قانونية جسيمة: تجارب طبيعية معينة، الهجوم على مدنيين أو مواقع مجردة من وسائل الدفاع مما يجعلهم ضحايا حتميين له، الاستعمال المخادع لشارة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر، قيام دولة محتلة بنقل قطاعات من سكنها إلى أرض تحتلها، الإبطاء غير المبرر في إعادة أسرى الحرب إلى

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أوطانهم، الفصل العنصري، الهجوم على النصب التاريخية، وحرمان الأشخاص المحميين من محاكمة عادلة(١٣).

وعلى الدول، حسب اتفاقية جنيف والبروتوكول الإضافي الأول، أن تحاكم الأشخاص المتهمين بخروق قانونية جسيمة أو تسليمهم إلى دولة مستعدة لمحاكمتهم.

وقد قامت اتفاقية روما للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بتصنيف أنواع جرائم الحرب بدقة بين جرائم تقع في نزاع مسلح دولي وأخرى في نزاع غير دولي وأيضا بين الجرائم المبينة باتفاقيات جنيف وأخرى مضافة لها، وذلك إذ نصت في المادة الثامنة منها على جرائم الحرب وهي(١٤):

أ- الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

ب- الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطاق الثابت للقانون الدولي.

ت- في حالة وقوع نزاع مسلح غير ذي طابع دولي، الانتهاكات الجسيمة للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة عام ١٩٤٩، وهي أي من الأفعال المرتكبة ضد أشخاص غير مشتركين اشتراكاً فعلياً في الأعمال الحربية، بما في ذلك أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا سلاحهم وأولئك الذين أصبحوا عاجزين عن القتال بسبب المرض أو الإصابة أو الاحتجاز أو أي سبب آخر.

ث- الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية على المنازعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، في النطاق الثابت للقانون الدولي.

وقد عددت تلك المادة في الحالات الأربعة أنواع الجرائم في كل حالة وأركانها على نحو دقيق، نرى أنه قد تناول كل ما يمكن التعرض له عند بحث جريمة الحرب، وسنرجع إليه تفصيلًا لاحقًا عند تناول انتهاكات القانون الدولي الإنساني إذ هذه الانتهاكات هي بالتحديد تتمثل في ارتكاب ذلك النوع من الجرائم.

الفرع الثاني

جريمة الإبادة الجماعية وجريمة العدوان

لقد حدد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بالإضافة لجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، جريمتين من أهم الجرائم التي عانت الإنسانية منها وهي جريمة الإبادة الجماعية وجريمة العدوان التي تعتبران أيضاً من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وسنبين تلك الجريمتين على الشكل الآتي:

أولاً: جريمة الإبادة الجماعية:

يقصد بجريمة إبادة الجنس البشري هي الجريمة التي تنطوي على إهدار الحياة الإنسانية ذاتها ذلك أنها ليست قتلًا متعمدًا بل هي إبادة لجماعة كاملة من البشر سواء أفراد دولة أو عنصر معين (اثني) أو من ينتمون إلى دين معين بقصد إبادتهم بالكامل، فعلى سبيل المثال قتل نابليون ما بين ألفين وثلاثة آلاف من أسراه العرب، عندما أخفق أمام الجزار في عكا عام ١٧٩٩(١٥) ، وقد نص عليها في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها المبرمة في ٩ كانون الأول ١٩٤٨ وقد عرفت الجريمة في مادتها الثانية.

وبالإضافة إلى جريمة الإبادة نفسها تشترط اتفاقية ١٩٤٨ المعاقبة على الأفعال الآتية: التآمر على اقتراف الإبادة التحريض المباشر والعلني على اقتراف الإبادة، محاولة اقتراف الإبادة والاشتراك في جريمة الإبادة، أما مالم يتفق عليه فهو مهم بأهمية ما المقصود، إلا أنا هذا الصنف قد حذف في مراحل التدوين الأخيرة والمفهوم الثاني الذي استثن من الاتفاقية أيضا هو مفهوم الإبادة الثقافية، أي تدمير جماعة من خلال فرض تمثيلها في الثقافة المسيطرة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وقد نصت اتفاقية روما بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية على تلك الجريمة في مادتها السادسة بما يكاد يتطابق مع ما ورد باتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، أي أنها قد تبنت ذات التعريف والأفعال لها.

وفي الواقع، أنَّ ميثاق نورمبرغ لعام ١٩٤٥، لم يعرِّف الإبادة الجماعية باعتبارها جريمة، ولكنَّها وردت في لائحة الاتهام والخطب الافتتاحية باعتبارها جريمة ضدّ الإنسانية في محاكمة مسؤولي النظام النازي أمام محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية [١٦].

أمّا اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨، فقد عرّفت جريمة الإبادة الجماعية من خلال المادة (٢) منها، على أنَّ: " في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أيّاً من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلّي أو الجزئي لجماعة قومية أو اثنية [١٧] أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

أ- قتل أعضاء من الجماعة
ب- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء الجماعة.
ت- إخضاع الجماعة، عمداً، لأحوال معيشية يُقصد بها إهلاكها كليّاً أو جزئياً.
ث- فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.
ج- نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى".

ويُلاحظ أنَّ المحاكم الجنائية الدولية أعطت تعريفاً لجريمة الإبادة الجماعية، وذلك من خلال تبنِّي الأنظمة الأساسية للمحاكم الدولية لكلٍّ من يوغسلافيا السابقة ورواندا، وهذا التعريف السابق ذكره، والذي ورد في المادة (٢) من اتفاقية منع الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨؛ وبالتالي، يمكن القول أنَّه ثمة إجماع دولي واسع النطاق على اعتبار الإبادة الجماعية من أشد الجرائم خطورة على المجتمع الدولي، وبناءً على ما سبق، نستنتج أنَّ جريمة الإبادة الجماعية نصَّت عليها ثلاثة أنظمة دولية قانونية، وهي:

١- النظام الأساسي للمحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا [١٨].
٢- النظام الأساسي للمحكمة الدولية الخاصة برواندا [١٩].
٣- نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية [٢٠].

وقد تمّ إدراج المادة (٢) من اتفاقية الإبادة الجماعية [٢١]، في هذه الأنظمة الثلاثة السابقة دون تعديلات [٢٢].

والسؤال الذي يُطرح بناءً على التعريف السابق لجريمة الإبادة الجماعية: هل يُعتبر الاغتصاب نوعاً من أنواع الإبادة الجماعية؟

ففي عام ١٩٩٨، أصدرت دائرة ابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا حكماً تاريخياً في "قضية أكايسو" حينما اعتبرت الاغتصاب المُستخدم كوسيلة لتدمير جماعة محمية من خلال التسبّب في إلحاق أضرار خطيرة بدنية ونفسية بأفرادها ضرباً من الإبادة الجماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوضح الحكم أنَّ الاغتصاب يمكن أنْ يُستخدم كوسيلة لمنع التناسل داخل الجماعة، ومثال ذلك أنَّ اغتصاب امرأة في المجتمعات التي يتمدَّد فيها الانتماء العرقي للطفل وفقاً للأب بهدف أنَّ تحمّل طفلاً يمكن أنْ يعني منعها من أنْ تعطي طفلاً ينتمي عرقياً إلى جماعتها [٢٣].

وتجدر الإشارة إلى أنّه فيما يتعلق بالإبادة الجماعية الثقافية، والتي تعني أي من الأفعال المُرتكبة عمداً بغية منع أفراد جماعة ما من استخدام لغتهم أو ممارسة شعائرهم الدينية أو ممارسة الأنشطة الثقافية الخاصة بهم، لا تدخل في دائرة تعريف جريمة الإبادة الجماعية المُستخدمة في النظام الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، ما لم تكن تتضمَّن أحد الأفعال الخمسة المحظورة، وما لم تكن مُرتكبة بنيّة الإهلاك البدني.

وكذلك الأمر، فإنَّ جريمة الإبادة الجماعية البيئية أي الأفعال التي تُرتكب بنية إفساد النظام البيئي أو تدمير منطقة معيّنة بأعمال تضرُّ البيئة الطبيعية لم تدرج في التعريف الوارد ضمن المادة (٦) من نظام روما

ISSN-2536-0027

الأساسي؛ وبالتالي لا تمثل جريمة إبادة جماعية، ما لم تكن تلك الأعمال تنطوي على أحد الأفعال الخمسة المحظورة بنيَّة الإهلاك المُشترط توافرها.

إنَّ التشريعات المختلفة لم تعرِّف الجريمة الدولية، وتركت ذلك لفقه القانون الجنائي، وإنَّ قسماً من فقهاء القانون يرتكزون على الناحية الشكلية ما بين الجريمة والعقوبة ولذلك، عرَّفها بعضهم بأنَّها: "الواقعة التي تُرتكب بالمخالفة لقواعد ذلك القانون، ويترتَّب عليها عقوبة جنائية"[٢٤]، بينما البعض الآخر يرتكز على الناحية الموضوعية، ويعرِّفها، بأنَّها: "فعل أو امتناع، يحظّره القانون، ويقرّر عقوبة لمرتكبه"[٢٥].

ثانياً: جريمة العدوان:

إن الجرائم ضد السلام، كما وصفتها محكمة نورمبرغ لسنة ١٩٤٦ "أكبر الجرائم الدولية، ولا تختلف عن جرائم الحرب الأخرى إلا في كونها تضم في ذاتها شر الكل المتراكم"، وإذ عرفت أيضاً بأنها جريمة العدوان المتمثلة في استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي أو أية طريقة لا تتلاءم مع شرعة الأمم المتحدة.

ويعرف الميثاق هذه الجرائم بأنها " التخطيط والتحضير والمبادرة لخوض حرب عدوانية، أو لحرب تنتهك المعاهدات أو الاتفاقيات أو الضمانات، أو الاشتراك في خطة عامة أو مؤامرة [لفعل ذلك]"، والجرائم ضد السلام ليست جرائم حرب بحد ذاتها، فجرائم الحرب تعني تصرفا غير شرعي أثناء الحرب [٢٦].

إن الجرائم ضد السلام هي إثارة الحرب العدوانية ذاتها بكل ما يشمله ذلك من أنواع مثل التخطيط لها والتآمر لارتكابها والدعاية لها وقد نصت عليها المادة السادسة من ميثاق نورمبرغ وقد صار اسم هذا النوع من الجرائم العدوان، وذلك عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفاً إرشاديا للعدوان في قرارها الصادر بتاريخ ١٤ ابريل ١٩٨٤ والتي نصت مادته الأولى على تعريف العدوان بأنه " استخدم القوة المسلحة بواسطة دولة ضد السيادة أو السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة"[٢٧].

والتعريف السباق هو محض تعريف إرشادي صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فلم يفرغ في اتفاقية ما تلزم الدول جمعيًا، ذلك أنه قد ثار جدلاً كبيراً حول مدى ضرورة تعريف العدوان فذهب اتجاه تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى معارضة تعريف هذه الجريمة مستنداً إلى حجج قانونية تتحصل في اختلاف النظام القانوني اللاتيني بقواعده المكتوبة عن ذلك الانجلوسكسوني بقواعده العرفية، وأن نصوص ميثاق الأمم المتحدة فيها ما يغني عن التعرض لتعريف العدوان بدقة.

إلَّا أنه رغم تلك الحجج فقد اتجهت أغلب الدول لتعريف العدوان لأهميته في تحديد الجريمة شأنها في ذلك شأن القانون الداخلي وأنه ييسر السبيل على القضاء الدولي الجنائي لإنزال العقاب بمرتكب تلك الجريمة، وأن فكرة الأمن الجماعي لا تتحقق إلا بوجود تعريف دقيق للعدوان، وتلك الجهود نحو تعريفه قد أدت في النهاية إلى تبني الجمعية العامة للقرار المذكور، إلا أنه ليس قراراً ملزما ولم يندرج ضمن نصوص اتفاقية أو ميثاق الأمم المتحدة [٢٨].

وقد نص على الجرائم ضد السلام بالفعل بإسم جريمة العدوان (دون تعريف العدوان ذاته) في كافة الوثائق بعد ذلك، وقد عرفها مشرع مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها في المادة ١٦ والتي جرى نصها على أن "كل فرد يشترك فعلياً، بصفته قائدًا أو منضمًا، في التخطيط لعدوان ترتكبه إحدى الدول أو في الإعداد له أو في الشروع فيه، يعتبر مسؤولاً عن جريمة عدوان".

كما نصت على ذات الجريمة باسم جريمة العدوان في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من اتفاقية روما بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وبدخول تلك الجريمة في اختصاص المحكمة دون التعرض لتعريفها[٢٩].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

نستنتج أنه رغم أن هيئات الأمم المتحدة أعادت تأكيد أهمية الجرائم ضد السلم منذ الحرب العالمية الثانية، لاحظ أعضاء الأمم المتحدة – وخاصة الدول الغربية منها – وجود عقبات جادة تقف أمام محكمة الأفراد، ويتبنى هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وهي من وجهة النظر تلك أنها:

أولاً: يضل وجود تعريف للعدوان محدد بما يكفي لمقاضاة المسؤولين الحكوميين أمراً مراوغاً، **وثانياً:** بما أن الحروب عادة ما يخطط لها من قبل عدة أشخاص في بيروقراطية الدولة، فإن رسم خط يفصل المذنب عن البريء قد يكون صعباً.

المطلب الثاني

المساعدة القضائية من جانب الدول المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة

إن التعاون الدولي مع المحكمة الجنائية الدولية، يعتبر من أهم شروط نجاح القانون الدولي الجنائي، والمحكمة الجنائية الدولية بشكل خاص، وهو لا يشكل ضرورة فقط، بل شرطاً أساسياً لسير أعمالها وفرض احترام قراراتها، فهذا الالتزام العام أساسي لأنه يسمح بتحقيق أهداف النظام، فبدون هذا التعاون لا يمكن أن يكون هناك قانون دولي جنائي، ولا يمكن تصور قيام محكمة جنائية دولية.

إن التعاون بين المحكمة والدولة يعبر عن التكامل في الارتباط بين القاضيين الوطني والدولي، الذي لا يمكن تصور قيام الإجراء بدون تحقيق هذا التعاون المشترك بينهما، خاصة أن عدم وجود شرطة دولية تنفذ قرارات المحكمة أوجب تحديد الأطر الأساسية للتعاون والمساعدة في نظام المحكمة الأساسي، فالمحكمة وبما أنها لا تملك سلطة "فوق وطنية" على الدول ذات السيادة، وإنما هي حسب نص المادة ١٧ مكملة للولايات القضائية الوطنية، وتحقيقاً للعدالة ومعاقبة المجرمين، كان لا بد للنظام الأساسي للمحكمة، أن يحدد آلية التعاون الدولي والمساعدة القضائية بين المحكمة والدول ذات السيادة[٣٠].

وبناءً على ذلك سوف نقوم بتقسيم المطلب إلى فرعين، سوف نتحدث في الفرع الأول عن مبدأ التعاون الدولي وأهميته، أما في الفرع الثاني سوف نتحدث عن الضمانات الأساسية للدول للتهرب من التعاون.

الفرع الأول

مبدأ التعاون الدولي وأهميته

لم تقتصر الانجازات العلمية وتطور وسائل الاتصال لتفيد البشر ولتنعم الإنسانية بالخير والسلام، بل استفاد منها المجرمون ليزدادوا في إجرامهم. فكان لهذا التطور العلمي أثره في تطور وسائل الاجرام، سواء في حدود الزمان أو المكان أو الإمكانات. فتجاوزوا حدود دولهم، وشكلوا عصابات متعددة الجنسية، ليتحول الاجرام إلى إجرام دولي. وكان لا بد في مقابل تدويل الإجرام، أن يسعى المجتمع الدولي ضمن جهود مشتركة لتدويل العقاب.

١ـ تعريف التعاون الدولي والهدف منه

يقصد بالتعاون الدولي: "ذلك القدر من المساعدة والعون، الذي تبذله سلطات دولة ما لدولة أخرى غيرها، بقصد توقيع العقاب بالمجرمين، الذين أخلوا بالأمن فوق حرم إقليمها (أي إقليم الدولة الأخرى)"[٣١]، فالتعاون الدولي يشكل مظهراً من مظاهر التضامن الإنساني وتشابك المصالح الدولية لإيقاف مجرمي الحرب وتحقيق العدالة الدولية، وإلزاميته هي الضمانة لفعالية العدالة الجنائية الدولية.

ويرتكز تحقيق هدف التعاون الدولي على تضافر ثلاثة أمور، البوليس والقضاء والقانون. فالتعاون الدولي لا يكون مجدياً وكاملاً، إلا إذا كان تعاوناً تشريعياً وقضائياً وإجرائياً (بوليسيا)، لعل ذلك ما يشكل أهم العقبات التي تحد منه، إذ تتمسك كل دولة بنظامها القضائي وبسيادتها الوطنية، أو كما يعبر عنها بعض الفقهاء "الفردية الضيقة للدول"[٣٢]، هذه السيادة التي يتبعها النظر إلى المصالح الداخلية دون اعتبار لمصالح الدول

الأخرى، تساهم في تفريغ العدالة الدولية من قوتها التنفيذية. فكل دولة تضع نظامها القضائي الخاص، وتعتبر كل محاولة للمس بهذا النظام مساساً بالسيادة الوطنية. ما لم تكن تخلت، وفي إطار التعاون الدولي، عن جزء من سيادتها لتحقيق بعض المصالح المشتركة للدول، في إطار الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية.

٢- الفرق بين التعاون مع الدول والتعاون مع المحكمة

لا تعتبر المحكمة الجنائية الدولية جزءاً من أجهزة القضاء الجنائي الوطني، إنما تعتبر امتداداً للاختصاص الجنائي الوطني، الذي أقرته المعاهدة. ويقوم التشريع الوطني بصلاحياته بشكل كامل ضمن إطار مبدأ التكامل. والقياس الأقرب، هو ذلك المتعلق بنقل الإجراءات الجنائية، فيتم تسليم الفرد إلى المحكمة الجنائية الدولية ولا يتم تسليمه إلى حكومته[٣٣].

ونتيجة لذلك لا يمكن أن تمتنع الدول الأطراف عن تسليم المتهمين للمحكمة، بحجة أن قوانينها تمنع تسليم المواطنين، أو إجراءات الدفاع الأخرى لأن قواعد التسليم بين الدول تختلف عنه بين المحكمة والدول، فلا يجب أن ينظر إلى المحكمة، كما ينظر إلى الدول الأخرى، كيان أجنبي، لأن المحكمة تتميز بطبيعة خاصة، كيان قضائي دولي محايد مستقل، ومن ثم لا يعد الامتثال لقراراتها وطلباتها تخلياً عن السيادة الوطنية، أو إذعاناً لسيادة أجنبية دولية. ويؤكد ذلك أن المحكمة لا تنزع من السلطات القضائية الوطنية سيادتها القضائية، لأن المحكمة ترتكز في أداء مهامها بصفة أساسية، على تعاون الدول ومساعدتهم لها، من خلال السلطات الوطنية والقوانين الوطنية الداخلية[٣٤].

٣_ تعاون نظام روما مع الدول (الأطراف / غير الأطراف) والنتائج المترتبة عنها

إن طلب التعاون والمساعدة الذي تقدمه المحكمة الجنائية الدولية، ليس محصوراً بالضرورة بالدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة، فباستطاعة المحكمة أن تقدم طلب تعاون ومساعدة، إلى الدول غير الأطراف، كما يمكنها أن تطلب من أية منظمة حكومية دولية تقديم المعلومات أو المستندات.

إن الدول الأطراف في النظام ملزمة بالتعاون مع المحكمة طبقاً للمادة ٨٦ من النظام الأساسي، التي جاءت تحت عنون "الإلزام العام بالتعاون" فنصت على: "تتعاون الدول الأطراف وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي تعاوناً تاماً مع المحكمة فيما تجريه، في إطار اختصاص المحكمة من تحقيقات في الجرائم والمقاضاة عليها"، ويعتبر البعض أن إلزام التعاون، لا يقتصر على الدول الأعضاء، بل هو واجب على أعضاء المجتمع الدولي، على أساس القانون الدولي، للبحث ومحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية، وفي المساهمة أيضاً في القضاء على الحصانة والحؤول دون نشوء جرائم جديدة[٣٥].

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه: ما هو وضع الدولة غير الطرف في النظام الأساسي؟ هل هي ملزمة بالتعاون مع المحكمة؟، وفي حال امتنعت إحدى الدول عن التعاون، ما هي النتائج التي تترتب على ذلك، وما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها المحكمة بحق هذه الدولة، سواء كانت دولة طرف أو غير طرف؟

أ- تعاون المحكمة مع الدول:

- الأطراف:

تقضي المادة (٨٦) من النظام الأساسي بما يلي: "تتعاون الدول الأطراف وفقاً لأحكام هذه النظام الأساسي تعاوناً تاماً مع المحكمة فيما تجريه، في إطار اختصاص المحكمة، من تحقيقات في الجرائم والمقاضاة عليها".

يجسد هذا النص التزاماً عاماً بالتعاون التام مع المحكمة، وهو التزام واجب التطبيق في جميع جوانب التحقيقات ومراحلها والملاحقات القضائية، بما في ذلك أية دعاوى استئناف أو مراجعة للأحكام. كما أنه

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ينطبق على جميع أجهزة المحكمة، بما فيها مكتب المدعي العام وقلم المحكمة ورئاستها، والدوائر الثلاث[٣٦]: التمهيدية والابتدائية والاستئناف، انسجاماً مع قواعد معاهدة فيينا (الخاصة بالمعاهدات الدولية)، ولا سيما مع قاعدة الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في أية معاهدة في إطار حسن النية.

فللمحكمة الحق بأن تطلب تعاون أي دولة طرف في أي جانب تطلبه[٣٧]. كما أن على الدول الأطراف إتاحة كافة الإجراءات أمامها بموجب القوانين الوطنية، إذ نصت المادة ٨٨ من النظام الأساسي على "أن تكفل الدول الأطراف إتاحة الإجراءات اللازمة بموجب قوانينها الوطنية لحقيق جميع أشكال التعاون المنصوص عليها في الباب" (الباب ٩ من النظام الأساسي)، ويعي هذا الالتزام أن كل دولة طرف يجب أن تزيل من الإجراءات المعمول بها لديها أية عقبات تعرقل التعاون، وتضمن أن يلزم قانونها الوطني المحاكم والسلطات الأخرى بالتعاون التام مع المحكمة، كلما طلبت المحكمة ذلك.

- غير الأطراف:

إن القاعدة العامة في أحكام القانون الدولي أن المعاهدات الدولية لا تلزم غير أطرافها، فهي لا تلزم إلا تلك الدول التي قبلت الانضمام إليها، وتعهدت باحترام الأحكام الواردة فيها، وهذا ما نصت عليه صراحة المادة (٣٤) من اتفاقية فيينا للمعاهدات الدولية لعام ١٩٦٩، "أن المعاهدات الدولية لا تولد التزاماً إلى الدول غير الأطراف".

وبناءً على هذا المبدأ، لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية، أن تمارس اختصاصها في إقليم دولة غير طرف أو رعاياها دون موافقتها، وذلك بمعاهدة توقع بين الدولة والمحكمة، وهذا ما تؤكده المادة ٨٧ (٥) التي نصت على "للمحكمة أن تدعو أي دولة غير طرف في هذا النظام الأساسي إلى تقديم المساعدة المنصوص عليها في هذا الباب على أساس ترتيب خاص أو اتفاق مع هذه الدولة أو على أي أساس مناسب آخر"، لكن هذا التعاون ملزم للدولة إذا أحال مجلس الأمن جريمة إلى المحكمة، بناء على الفصل السابع من الميثاق، وبموجب المادة ١٣ من النظام الأساسي للمحكمة، حيث أن قرارات المجلس تلزم جميع الدول[٣٨].

فالدولة (غير الطرف) غير ملزمة بالتعاون مع المحكمة، إلا نتيجة اتفاق خاص، ومن المؤكد أن لا شيء يجبر الدولة على عقد اتفاق مع المحكمة، فلكل دولة غير طرف في المحكمة الحرية في عقد الاتفاق من عدمه، إلا أن هناك اتجاهاً يرى بأن لهذه الدول مصلحة بعقد مثل هذا الاتفاق، وذلك لأن للمحكمة صلاحية النظر بالجرائم الأشد خطورة التي تهم المجتمع الدولي بأسره، وبالتالي إن: "رفض أية دولة لطلب التعاون قد يشكل خرقاً لواجبها بعدم التعرض للسلم والأمن الدوليين المفروض عليها في الفقرة السادسة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، لذلك تقرر المادة ٥/٨٧ من النظام الأساسي، أن بإمكان الدول التي ليست طرف في النظام، بأن توقع اتفاقية مع المحكمة، التي ستحدد طرق المساعدة والمشاركة عند طلبها توقيف وتسليم الشخص الممكن تواجده في إقليمها[٣٩].

صحيح أن الدولة حرة في رفض أو قبول طلب التعاون، فيما يتعلق بالقضايا المطروحة أمام المحكمة من قبل المدعي العام أو الدول، إلا أنها ليست كذلك فيما يتعلق في الجرائم المحالة أمام المحكمة، من قبل مجلس الأمن، وذلك عندما يحيل إليها حالة تنطوي على تهديد للسلم والأمن الدوليين، أن تطلب منه أن يستخدم سلطاته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان تعاون الدول غير الأطراف مع طلبات المساعدة المقدمة من المحكمة، وذلك طبقاً للمادة ١٣ فقرة (ب) من النظام الأساسي للمحكمة[٤٠].

لا يشكل التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، خطوة جديدة في إطار العلاقات الدولية، بل شهد القانون الدولي الجنائي في تاريخه تعاون بين الدول والمحاكم الجنائية المختلفة، فنصت على هذا التعاون المادة ٣ من اتفاق لندن في ١٩٤٥/٨/٨ والنظام الأساسي لكل من محكمتي يوغسلافيا (م ٢٩) ورواندا (م ٢٨).

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٢- نتائج عدم التعاون

نصت على عدم التعاون المادة ٨٧ فقرة (٥) والفقرة (٧) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومن الطبيعي أن تختلف النتائج الناشئة عن عدم التعاون لكون الدولة غير المتعاونة طرفاً في النظام الأساسي أو ليست طرفاً فيه.

أ- دولة طرف في المعاهدة:

فيما يتعلق بالدولة الطرف، هناك عدة مبادئ، وخاصة تلك المنصوص عليها في المادة ٨٦، تلزم تلك الدول بالتعاون، وهذه النصوص هي تكرار للمبادئ المتضمنة بانتظام في المعاهدات الدولية المخصصة للتعاون والمساعدة القضائية، وقد نص النظام الأساسي للمحكمة، أنه إذا كانت الدولة غير المتعاونة طرفاً في النظام الأساسي فيجوز للمحكمة طبقاً للمادة ٧/٨٧ حينئذ "أن تتخذ قراراً بهذا المعنى وأن تحيل المسألة إلى جمعية الدول الأطراف أو إلى مجلس الأمن، إذا كان مجلس الأمن قد أحال المسألة أمام المحكمة"[٤١].

فليس باستطاعة جمعية الدول الأعضاء اتخاذ أية عقوبة بحق الدولة، التي ترفض تنفيذ طلب التعاون، باعتبار أنها لا تملك أي وسيلة إخضاع أو إكراه، لذلك فإن الدول لا تأبه من إحالة القضية أمامها، أما إحالة القضية أمام مجلس الأمن، فلها نتائج أخرى، حيث أن المجلس يستطيع اتخاذ قرارات وعقوبات بحق الدولة التي ترفض التعاون، لأنه قد يقدر أن هذا الامتناع قد يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، بواقع أن القضية المرفوعة أمام المحكمة من قبله هي كذلك حكماً[٤٢]، لكن تجدر الإشارة، أن إحالة القضية أمام مجلس الأمن محصورة بالمسألة، التي رفعها المجلس إلى المحكمة، وبالتالي لا تستطيع المحكمة أن ترفع شكوى أمام مجلس الأمن في قضية أخرى.

ولقد اعتبر البعض[٤٣] أن مقاضاة الدولة أمام محكمة العدل الدولية ممكنة في حال لم تلزم بتنفيذ طلب التعاون، ولكن ليس من قبل المحكمة الجنائية الدولية، باعتبار أن المادة ٣٤ من نظام محكمة العدل الدولية تعطي الحق للدول فقط للتقاضي أمامها، وتحجب هذا الحق عن المنظمات الدولية والهيئات الدولية الأخرى.

إلا أنه من ناحية عملية، يمكن لدولة طرف متضررة من عدم الالتزام بالتعاون، مقاضاة الدولة غير المتعاونة أمام محكمة العدل الدولية على أساس المادة ٢/١١٩ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تجيز إحالة أي خلاف حول تطبيق أو تفسير النظام الأساسي إلى محكمة العدل الدولية[٤٤].

ب- دولة غير طرف:

بالنسبة للدول غير الأطراف في المحكمة، يقتضي التمييز بين فئتين من الدول، دولة عقدت اتفاقاً مع المحكمة بموجب الفقرة الخامسة من المادة ٨٧، ودولة لم توقع اتفاقاً بهذا الخصوص. فإذا كانت الدولة غير المتعاونة مع المحكمة ليست طرفاً في النظام الأساسي، ولكن هناك اتفاق مبرم بينها وبين المحكمة، فإن نظام المحكمة يجيز لها أن تتخذ نفس الإجراءات التي يمكن اتخاذ بحق دولة طرف (المادة ٥/٨٧ بند ٢)، أي أن المحكمة تقوم بإبلاغ الجمعية العمومية للدول الأطراف أو مجلس الأمن، إذا كانت المسألة محالة من مجلس الأمن، أما بالنسبة للدولة غير الطرف، وغير الموقعة اتفاقاً مع المحكمة، فإنها تكون غير مرتبطة برابطة عقدية مع المحكمة. وبالتالي لا تلزم مبدئياً بالتعاون مع المحكمة، تطبيقاً لقاعدة أن الاتفاقات الدولية لا تلزم غير أطرافها، وأن الدولة الثالثة التي ليست طرفاً في النظام الأساسي غير ملزمة بالتعاون[٤٥].

كما تجدر الإشارة، أن الدول ملزمة بالتعاون فيما يخص جرائم الحرب، ذلك "لأنها تعهدت في معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩، بالالتزام بأن "تحترم وأن تكفل احترام" قواعد القانون الدولي الإنساني التي تتمتع بصفة القواعد القانونية الآمرة"، كما أن هذا التعهد تشمله المادة ٨٩ من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف في ١٩٤٩/٨/١٢ المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة لعام ١٩٧٧ والتي بموجبها

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

"تتعهد الأطراف السامية المتعاقد بأن تعمل[٤٦]، مجتمعة أو منفردة، في حالات الخرق الجسيم للاتفاقات وهذا الملحق "البروتوكول"، بالتعاون مع الأمم المتحدة وبما يتلاءم مع ميثاق الأمم المتحدة"[٤٧]، فالدول المتعاقدة ملزمة طبقاً لهذه المادة، بتقديم أقصى درجات المساعدة بخصوص الإجراءات الجنائية، فيما يختص بالخروقات الخطيرة للمعاهدات أو لهذه الاتفاقيات الدولية الإضافية.

وهكذا فإن طبيعة الجرائم التي ستكون معاقباً عليها من المحكمة، "تقود للاعتقاد بأن كل الدول الأعضاء في معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ وفي الاتفاقية الدولية الإضافية الأولى، وبرغم أنهم ليسوا أطرافاً في نظام روما الأساسي ملزمون بالتعاون لمكافحة هذه الجرائم، ولا شك أنه عندما تصبح محكمة الجنايات الدولية، جاهزة للقيام بمهامها، فإن التعاون في قمع الجرائم والمعد له في نظام روما الأساسي، سيكون بالتأكيد أحد الوسائل التي من خلالها سيتم "كفالة احترام "القانون الإنساني الدولي، من قبل الدول الأعضاء في معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ والاتفاقية الدولية الأولى"[٤٨]، ومن خلال ذلك نستنتج أن على الدول الالتزام بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية قد يعرضها لعقوبات دولية من قبل الدول الأخرى، ومن قبل مجلس الأمن الدولي.

الفرع الثاني

الضمانات الأساسية للدول للتهرب من التعاون

أولاً: التشاور مع الدولة:

تأكيداً لاحترام نظام المحكمة لموضوع سيادة الدولة، حدد النظام الأساسي الآلية الإجرائية، التي يتم من خلالها تقديم طلبات التعاون مع المحكمة للدولة الموجه إليها الطلب، إذ اعتمد النظام الأساسي الآلية الأساسية في التعاون بين الدول، وهو أن يتم التعاون عن طريق القنوات الدبلوماسية، أي عن طريق وزارة الخارجية، وفي ذلك إقرار من نظام روما باحترام سيادة الدولة.

فنصت المادة ١/٨٧ على أن "تكون للمحكمة سلطة تقديم طلبات تعاون إلى الدول الأطراف، وتحال الطلبات عن طريق القنوات الدبلوماسية، أو أية قناة أخرى مناسبة تحددها كل دولة طرف، عند التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، ويكون على كل دولة طرف أن تجري أية تغييرات لاحقة في تحديد القنوات وفقاً للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات"، لذلك فالمحكمة لا تنتهك السيادة الوطنية وليست لديها الصفة فوق القومية[٤٩].

للتأكيد على احترام السيادة الوطنية، نص النظام الأساسي في الفقرة ٢ من نفس المادة، على وجوب "تقديم طلبات التعاون وأية مستندات مؤيدة للطلب إما بإحدى اللغات الرسمية للدولة الموجه إليها الطلب، أو مصحوبة بترجمة إلى إحدى هذه اللغات وإما بإحدى لغتي العمل بالمحكمة، وفقاً لما تختاره تلك الدولة عند التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام"، فالدولة وفقاً للمادة السابقة تستطيع تحديد الإطار التنفيذي للتعاون مع المحكمة، بقنواتها الدبلوماسية، أو اختيار أي طريق آخر للتعاون مع المحكمة[٥٠].

بما أن التعاون يشمل طرفين أساسين في النظام "المحكمة والدولة"، أقر النظام الأساسي إمكانية أن تأخذ عملية التعاون شكلاً عكسياً، أي أن تطلب الدولة مساعدة المحكمة، في حال كانت الدولة تجري تحقيقاً أو محاكمة تتعلق بجريمة تدخل في اختصاص المحكمة، أو جريمة خطيرة بموجب القانون الوطني (م ١٠/٩٣/أ). مما يعني أن هذا التعاون هو تعاون متبادل، لا يؤدي للانتقاص من سيادة الدولة، بل إلى التكامل معها في معاقبة مرتكبي الجرائم الدولية.

وزيادة في التأكيد على احترام السيادة الوطنية، نص النظام في إطار صور التعاون، "أن تنفيذ التعاون يتم من خلال الأجهزة القانونية الوطنية للدولة"، فالمحكمة لا تملك على عكس المحاكم الوطنية، سلطات إنفاذ مباشرة للقانون، فيما عدا سلطات التحقيق المحدودة التي تمارسها في حالة استثنائية واحدة، هي أن يتقوض

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

نظام العدالة الجنائية في الدولة، فالمحكمة لا تستطيع أن تنفذ أمراً بالقبض على أي شخص، أو تفتيش منزل أو منشأة، أو إجبار الشهود على المثول أمامها، دون الاعتماد على السلطات الوطنية في تنفيذ ذلك، ومن ثم، بات من المهم لفعالية أداء المهمة لواجباتها، أن تتعاون معها الدول التي صدقت على نظام روما الأساسي لفعالية أداء المحكمة لواجباتها، أن تتعاون معها الدول التي صدقت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (النظام الأساسي) – أي الدول الأطراف – تعاوناً كاملاً منذ فتح باب التحقيق حتى تنفيذ الحكم. ويعزز هذا فكرة أن المحكم الجنائية الدولية، لا تعتبر فوق وطنية، بل تكميلية نوعاً ما، بالنسبة الاختصاص الجنائي الوطني [٥١].

ثانياً: الأمن القومي:

رغم إلزام نظام روما الأساسي للدولة بالتعاون مع المحكمة حسب نص المادة ٨٦ منه، وأن النظام الأساسي نفسه، حدد مجموعة من المساعدات التي وافقت الدول الأطراف تقديمها أثناء التحقيق أو الملاحقة القضائية في المادة ١/٩٣/ (أ، ب، ج، د،..)، ومن بينها تحديد هوية ومكان وجود الشهود ومواقع الأشياء وجمع الأدلة واستجواب الأشخاص محل التحقيق أو المقاضاة، وإبلاغ المستندات القضائية، وتسير مثول الشهود طواعية أمام المحكمة، وفحص المواقع واستخراج الجثث وإجراء عمليات التفتيش والمصادرة[٥٢]، وتوفير الوثائق وحماية المجني عليهم والشهود والمحافظة على الأدلة، وتعهدت الدول أيضاً بأن تحدد وتتعقب وتجمد الأصول وأدوات ارتكاب الجرائم، مثل الأسلحة والمركبات، بهدف مصادرتها، خاصة لصالح المجني عليهم، إلا أنه أعطى هامشاً هاماً للدولة تستطيع من خلاله رفض التعاون أو الاحتجاج به، فتتهرب بذلك من التعاون مع المحكمة، فأجاز للدولة رفض الطلب الخاص بالمساعدة القضائية فيما يتعلق بإفشاء المستندات التي في اعتقاد الدولة، يمكن أن تعرض مصالح الأمن القومي للخطر.

فنصت المادة ٤/٩٣ من النظام على "لا يجوز للدولة الطرف، أن ترفض طلب مساعدة كلياً أو جزئياً إلا إذا كان الطلب يتعلق بتقديم أية وثائق أو كشف أية أدلة تتصل بأمنها الوطني وذلك وفقاً للمادة ٧٣"، ويؤكد ذلك ما ورد في الفقرة الأولى من ذات المادة البند (ل)، الذي يشير إلى أن الدول الأطراف، وبموجب قوانينها الوطنية، تمتثل للطلبات الموجهة إليها من المحكمة لتقديم المساعدة فيما يتصل بالتحقيق أو المحاكمة" وأي نوع آخر من المساعدة لا يحظره قانون الدولة الموجه إليها الطلب، بغرض تيسير أعمال التحقيق والمقاضاة المتعلقة بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة" (م ١/٩٣/ل)[٥٣].

وتوفر المادة ٧٢ من النظام الأساسي، نظاماً شاملاً مفصلاً من الضمانات، لحماية المعلومات التي تطلبها المحكمة، والتي ترى الدولة المعنية، أنها قد تضر بأمنها الوطني إن تم الكشف عنها، فنصت الفقرة الرابعة من المادة ٧٢ على: "إذا علمت دولة ما أنه يجري، أو أنه من المحتمل أن يجري الكشف عن معلومات أو وثائق تتعلق بها في أي مرحلة من مراحل الإجراءات، وإذا رأت من شأن هذا الكشف المساس بمصالح أمنها الوطني، كان من حق تلك الدولة التدخل من أجل تسوية المسألة وفقاً لهذه المادة"، وتؤكد الفقرة (٥) حق الدولة بأن تتخذ "جميع الخطوات المعقولة"، بالتعاون مع المدعي العام أو محامي الدفاع أو الدائرة الابتدائية، "من أجل السعي إلى حل المسألة بطرق تعاونية"، ولذلك يتضح من هذه النصوص السابقة، أن الدولة يمكنها رفض المساعدة والتعاون مع المحكمة، بحجة أن المعلومات أو المستندات تمس بأمنها الوطني.

لكن المشكلة الأساسية المطروحة، أن مفهوم الأمن الوطني واسع جداً[٥٤]، مما يسمح للدولة الاحتجاج به من أجل حماية بعض الأشخاص، والسؤال الذي يطرح نفسه: من هي الجهة التي تحدد مفهوم الأمن الوطني، أهي المحكمة أم الدولة ذاتها؟

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

لم يحدد نظام المحكمة مفهوم الأمن الوطني، وقد ترك للدولة وحدها تحديد ذلك (م ٦/٧٢)، ولكن على الدولة في هذه الحالة أن تتخذ كل الخطوات اللازمة، للتعاون مع المحكمة من أجل السعي إلى حل المسألة بالتفاهم، كتعديل الطلب أو توضيحه أو الحصول على معلومات بشكل آخر، كأن يتم ذلك في جلسة سرية أو في جلسة خاصة، يقتصر الحضور فيها إلى جانب المحكمة على الدولة المعنية (م ٥/٧٢)، ويبقى الكلمة الأخيرة للدولة، في أن تقرر ما إذا كان موضوع التعاون، يشكل خطراً أو تهديداً لأمنها الوطني[٥٥].

إلا أن باستطاعة المحكمة أن تطلب مزيداً من المشاورات للنظر في سبب رفض الدولة، كما أنها تستطيع إذا رأت أن الدولة قد استعملت حقها في اللجوء إلى حجة الأمن الوطني، بشكل لا يتناسب مع التزاماتها، أو إذا وجدت سوء نية عندها، أن تتخذ بعض الخطوات المحددة في (م ٧٢/٧/أ/١)، وإذا ما أصرت الدولة على الرفض، ورأت المحكمة أن الأدلة هامة ولازمة لتحديد براءة أو إدانة المتهم، وأن الدولة لا تمتثل لالتزاماتها بموجب النظام الأساسي، فإن المادة ٨٧ تجيز لها أن تحيل الأمر، مثلما هو الحال عند رفض أي ضرب أخر من ضروب التعاون معها، إلى جمعية الدول الأطراف، أو إلى مجلس الأمن في حالة ما إذا كان الدعوى محالة من مجلس الأمن إليها، لاتخاذ الإجراء اللازمة في هذا الشأن[٥٦].

ثالثاً: الحصانة الدبلوماسية:

إن النظام الأساسي، وبعد أن نص في المادة ٢٧، على خضوع جميع الأفراد بكل صفاتهم لنظام المحكمة، وتجنباً لحدوث أي إخلال بالالتزامات التعاهدية، التي تكون الدولة المطلوب منها التعاون، قد انضمت إليها، حرص على احترام حقوق والتزامات الدول، بحيث لا يؤثر التعاون مع المحكمة، في هذه الالتزامات التعاهدية أو الإخلال بها[٥٧]، حيث نصت المادة ١/٩٨ على: "لا يجوز للمحكمة أن توجه طلب تقديم أو مساعدة يقتضي من الدولة الموجه إليها الطلب، أن تتصرف على نحو يتنافى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، فيما يتعلق بحصانات الدولة أو الحصانة الدبلوماسية لشخص، أو ممتلكات تابعة لدولة ثالثة، ما لم تستطيع المحكمة أن تحصل أولاً، على تعاون تلك الدولة الثالثة من أجل التنازل من الحصانة".

تكفل هذه المادة التزامات الدول في العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، ذلك بالنص على شرط الحصول على تعاون الدولة الثالثة المعنية في طلب التعاون، التي يحق لها حصرياً التنازل عن الحصانة للمحكمة الجنائية الدولية، وكان أكد على ذلك الإعفاء نص المادة ٩٧/ج من النظام الأساسي، عندما يتطلب التعاون والمساعدة إخلال الدولة بالتزام تعاهدي سابق من جانبها، إزاء دولة أخرى، على الدولة أن تتشاور مع المحكمة من أجل تسوية هذه المسألة.

رابعاً: مبادئ قانونية جوهرية: (م ٩٣ فقرة أولى وخمسة)

سمح نظام روما للدولة التهرب من التعاون مع المحكمة، عندما تطلب "تقديم أو الإفصاح" عن مستندات تتعلق بالأمن القومي، نص في موضع آخر، على حالة أخرى، يمكن للدولة التهرب منها، وهي إذا كان الطلب الموجه من المحكمة، من غير الطلبات التي عددتها المادة ٩٣ من النظام الأساسي، ويخالف ما هو منصوص عليه في القوانين الوطنية الداخلية، من مبادئ قانونية جوهرية، فيمكن للدولة أن لا تلتزم، "إذا كان تنفيذ هذا الطلب محظوراً استناداً إلى مبدأ قانوني أساسي قائم"[٥٨]، أي أن رفض الدولة التعاون، يكون بالاستناد إلى أن القانون الوطني يمنع ويحظر ذلك، وبالتالي تستطيع الدولة التهرب من تقديم المساعدة كما يمكنها استغلال هذا الوضع، الأمر الذي "يعرقل عمل المحكمة عن أداء عملها"[٥٩].

فنصت المادة ١/٩٣/ل على: "تمتثل الدول الأطراف للطلبات الموجهة من المحكمة لتقديم المساعدة.. (ل) أي نوع خر من المساعدة، لا يحظره قانون الدولة الموجه إليها الطلب، بغرض تيسير أعمال التحقيق والمقاضاة المتعلقة بالجرائم، التي تدخل في اختصاص المحكمة"، وفي هذه الحالة، على الدولة التشاور مع

المحكمة فوراً للعمل على حل هذه المسألة، وعليها النظر في إمكانية تقديم المساعدة بطريقة أخرى أو بشروط أخرى، وإذا تعذر التوصل إلى حل، فعلى المحكمة تعديل طلبها حسب مقتضيات الوضع (م ٣/٩٣) (٦٠).

نشير في نهاية المطاف، إلى ما أكده المجلس الدستوري الفرنسي في قراره، إذا اعتبر "وإذ يضع في اعتباره، أنه ينجم عن أحكام الباب ٩ المذكور، أن المحكمة لها سلطة تقديم طلبات تعاون ومساعدة إلى الدول الأطراف، وأن الدول تستجيب إلى هذه الطلبات، وفقاً للتدابير المنصوص عليها في قوانينها الوطنية، خاصة فيما يتصل بتحديد هوية الأشخاص واستجوابهم، وجمع الأدلة، وتنفيذ أوامر التفتيش والحجز، وأن المادة ٩٣ تقضي، بأنه حيثما يكون تنفيذ أي تدابير خاص بالمساعدة محظوراً في الدولة الموجه إليها الطلب، استناداً إلى مبدأ قانوني أساسي قائم، بصورة عامة، لا يتعين على هذه الدولة أن تقدم المساعدة المطلوبة بالشكل الذي تريده المحكمة، غير أنه يكون عليها أن تتشاور مع المحكمة للعمل على حل هذه المسألة.

الخاتمة

نتوصل أخيراً إلى أن للدول حقوق وعليها واجبات، وقد اهتمت فئات من الفقهاء والهيئات العلمية والمنظمات الدولية بتحديد هذه الحقوق والواجبات، وبعد الحرب العالمية الثانية رغبت الأمم المتحدة في تدوين هذه الحقوق والواجبات في وثيقة دولية رسمية، فعهدت الجمعية العامة، في العام ١٩٤٧، إلى لجنة القانون الدولي بوضع مشروع إعلان لحقوق الدول وواجباتها، وأعدت اللجنة المشروع وعرضته على الجمعية العامة، ومن اطلاعنا على القواعد القانونية والمبادئ الأساسية التي تتبعها الدول في علاقاتها المتبادلة نستطيع أن نكون فكرة عامة عن حقوق الدول وواجباتها، فالدولة تتمتع بحقوق أساسية طبيعية تثبت لها بحكم وجودها ذاته، ومن أهم هذه الحقوق هو حق السيادة والاستقلال.

وقد تم استبعاد مبدأ الحصانة الدولية عن اقتراف الجرائم الدولية أمام المحاكم الجنائية الدولية، وقد رسخ ذلك نظام روما الأساسي وأشار إلى عدم الاعتداد بحصانة رؤساء الدول والموظفين التابعين لهم واستبعادها كعذر يعفيهم من العقاب على ارتكابهم للجرائم الدولية، وذلك في نص (المادة ٢٧ الفقرة ٢)على أنه: "لا تحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص، سواء كانت في إطار القوانين الوطنية أو الدولية، دون ممارسة المحكمة اختصاصها على هذا الشخص".

واخيراً يمكن ان يأخذ على تعاون الدول شرطاً أساسياً وضرورياً حتى يتسنى للقضاء الدولي الجنائي الاضطلاع بوظيفته القمعية، في ملاحقة المشتبه بارتكابهم أبشع الجرائم وأخطرها على الإنسانية جمعاء، بغرض وضع حد للإفلات من العقاب، وقد أفرد نظام روما الأساسي بابا كاملاً هو الباب التاسع، موسوم بالتعاون الدولي والمساعدة القضائية مختلف أشكال التعاون مع المحكمة، خلال جميع المراحل التي تمر بها الدعوى من الإحالة إلى تنفيذ الأحكام، فإن الحالة المعروضة على المحكمة قد تظل حبيسة مرحلة التحقيق ما لم يتم تقديم الأشخاص المطلوبين أمامها. وبناء عليه لقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات سنقوم بعرضها على الشكل التالي:

أولاً: الاستنتاجات:

١- كفل كل من القانون الدولي والقوانين الوطنية مبدأ المساواة بين المتهمين من حيث المحاكمة والتمثيل وغيرها من الإجراءات فهي من الضمانات الأساسية المشتركة التي لا يمكن الإخلال بها، ويتضمن بذلك الحق بالمساواة في نطاق القانون الجنائي منح جميع الأطراف الفرصة المتساوية في مسائل الدفاع والإجراءات من خلال المساواة في عملية إعداد الدفوع والترافع أمام المحكمة والحق بالمعاملة على وجه المساواة بين المتهمين دون أي تمييز.

٢- أخذت المسؤولية الجنائية الدولية تحتل موقعها تدريجياً في نظرية المسؤولية الدولية، بعدما اعتبر التنظيم الدولي المعاصر الفرد من أهم مواضيع القانون الدولي العام، فاهتم بمجموعة الحقوق والالتزامات التي يتحملها هذا الأخير وعمل جاهداً على حمايتها، وذلك على خلاف ما كان عليه الحال في القانون الدولي التقليدي الذي لا يهتم إلا بالدول ولا يعترف على الإطلاق بالفرد كموضوع للقانون الدولي العام.

٣- تبين لنا أن المسؤولية الجنائية تشكل الدعامة الأساسية في النظام الجنائي العقابي، ومع ظهور الفردانية والشخصية البشرية، تضاءلت المسؤولية الجماعية، لترسيخ المسؤولية الفردية على أساس الخطأ الشخصي، والأهلية الفردية لتحمل الخطأ الذي يتطلب العقوبة، حيث يقوم التنظيم القانوني الجنائي على مبدأ المسؤولية الشخصية والعقاب.

ثانياً: المقترحات:

١- على الدول أن تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة التي غدا عليها المجتمع الدولي وكافة الظواهر التي تمسّ السيادة أو تعمل على إعادة تشكيل مفهوم السيادة التقليدية بما يتناسب مع الأوضاع الراهنة في المجتمع الدولي، وإيجاد آليات عملية قادرة على إلزام الدول وفرض احترام القانون الدولي وتطبيقه على أرض الواقع وذلك لتعزز ثقة المجتمع الدولي بالأجهزة القضائية الدولية وعليه فمثل هذا التعزيز حكماً يؤثر إيجاباً لصالح المجتمع الدولي أولاً وأخيراً وتحقيق الأمن والسلم الدولي.

٢- يجب أن تمتلك منظمة الأمم المتحدة وسائل فعالة تحررها من سيطرة الدول المهيمنة في مجلس الأمن وخصوصاً في الأمور الحساسة كالإحالة للمحكمة الجنائية الدولية من عدمه، إذ أن مثل هذه الإجراءات تعمل على تسييس القرارات الصادرة عن مجلس الأمن.

٣- فيما خص إقرار المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم ضد الإنسانية كأساس لمسؤولية الرؤساء والقادة العسكريين، فإنه يمكن اعتماد وتقنين المبادئ التي جاءت بها المحاكم الجنائية الدولية سواءً المؤقتة والخاصة أو المحكمة الجنائية الدولية الدائمة ومن ثم اعتبارها جزء من القانون الدولي العرفي خاصة بالنسبة للجرائم ضد الإنسانية، وذلك لعدم الاعتداد مطلقاً بالدفوع المتعلقة بهذا الجانب.

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب:**

١. أحمد سيف الدين، الاتجاهات الحديثة للقضاء الدولي الجزائي، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥.

٢. أحمد محمد بونة، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٩.

٣. أحمد نبيل حلمي، جريمة إبادة الجنس البشري، في القانون الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٩.

٤. أحمد نوال بسج، القانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠.

٥. حسن قاسم جوني، التعاون الدولي والمساعدة القضائية في نظام المحكمة الجنائية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٠.

٦. حسين الجوني، المحكمة الجنائية الدولية وتحدي الحصانة، جريمة إبادة الأجناس في ضوء نظام المحكمة الجنائية الدولية، دار أرسلان للنشر، دمشق، ٢٠٠١.
٧. سمير عالية، القانون الجزائي الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٢٢.
٨. سهيل حسين الفتلاوي، جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١.
٩. السيد ابو عطية، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣.
١٠. شريف سيد كامل، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.
١١. شريف عتلم، المحكمة الجنائية الدولية، المواءمات الدستورية والتشريعية، إصدار اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، ٢٠١٠.
١٢. ضاري خليل محمود، المحكمة الجنائية الدولية هيمنة القانون أم قانون الهيمنة، منشورات دار بيت الحكمة، مصر، ٢٠٠٣.
١٣. الطاهر مختار علي سعد، القانون الدولي الجنائي، دار الكتب الجديدة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠.
١٤. طلال ياسين العيسى، المحكمة الجنائية الدولية، دار اليازوري للنشر، الأردن، ٢٠٠٩.
١٥. عبد الخالق حسام، المسؤولية والعقاب عن جرائم الحرب، دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤.
١٦. عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
١٧. عبد الفتاح عصام مطر، القضاء الجنائي الدولي، مبادئه، قواعده الموضوعية والإجرائية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١.
١٨. عبد الفتاح محمد سراج، مبدأ التكامل في القانون الدولي الجنائي، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠١.
١٩. عبد الله يحيى طعيمان، جرائم الحرب، دار الكتب اليمنية، صنعاء، ٢٠١٠.
٢٠. علا عزت عبد المحسن، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠١٠.
٢١. علي حرب، المحكمة الجنائية الدولية في الميزان، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣.
٢٢. لنده معمر يشوي، المحكمة الجنائية الدولية واختصاصاتها، دار الثقافة للنشر، الأردن، ٢٠٠٨.
٢٣. ماجد عادل، المحكمة الجنائية الدولية، والسيادة الوطنية، مركز الدراسات العربية، مصر، ٢٠٠١.
٢٤. مأمون محمد سلامة، قانون العقوبات، الجريمة، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١.
٢٥. مجيد ذكي أبو عامر، قانون العقوبات، القسم العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
٢٦. محمد بدر الدين شبل، القانون الدولي الجنائي الموضوعي، دار الثقافة للنشر، عمّان، ٢٠١١.
٢٧. محمد نصر محمد، الحماية الإجرائية أمام المحاكم الدولية "دراسة تطبيقية على المحكمة الجنائية الدولية"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٦.

٢٨. معمر رتيب عبد الحافظ، وأخرون، تطور مفهوم جرائم الإبادة الجماعية في ظل مفهوم المحكمة الجنائية الدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٩.
٢٩. منتصر سعيد محمود، المحكمة الجنائية الدولية، النظرية العامة للجريمة الدولية، أحكام القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
٣٠. وليم نجيب نصار، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤.

-القوانين والاتفاقيات:

- النظام الأساسي للمحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا لعام ١٩٩٣.
- النظام الأساسي للمحكمة الدولية الخاصة برواندا. لعام ١٩٩٤
- نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية. لعام ١٩٩٨. ودخل حيز النفاذ لعام ٢٠٠٢.

---

(١) عبد الفتاح عصام مطر، القضاء الجنائي الدولي، مبادئه، قواعده الموضوعية والإجرائية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١، ص ١٨٧.

(٢) سهيل حسين الفتلاوي، جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١، ص ١٦٠.

(٣) وليم نجيب نصار، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤، ص٩٨.

(٤) حسين الجوني، المحكمة الجنائية الدولية وتحدي الحصانة، جريمة إبادة الأجناس في ضوء نظام المحكمة الجنائية الدولية، دار أرسلان للنشر، دمشق، ٢٠٠١، ٢٢٦.

(٥) عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص٥٥٧

(٦) عبد الخالق حسام، المسؤولية والعقاب عن جرائم الحرب، دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص٣٥٠-٣٥١.

(٧) عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص٥٩٧.

(٨) سمير عالية، القانون الجزائي الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٢٢، ص ١٣٤.

(٩) أحمد نوال بسج، القانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٦٤.

(١٠) محمود شريف بسيوني، وثائق المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٣١٨.

(١١) عبد الله يحيى طعيمان، جرائم الحرب في نظام المحكمة الجنائية الدولية، دار الكتب اليمنية، صنعاء، ٢٠١٠، ص ٢٦١.

(١٢) عبد الخالق حسام، المسؤولية والعقاب عن جرائم الحرب، دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة، مرجع سابق، ص ٣٥٣.

(١٣) محمد بدر الدين شبل، القانون الدولي الجنائي الموضوعي، دار الثقافة للنشر، عمّان، الأردن، ٢٠١١، ص١٤٨.

(١٤) المادة (٨) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(١٥) أحمد نبيل حلمي، جريمة إبادة الجنس البشري، في القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ١٣.

(١٦) هيمدار مجيد علي المرزاني، وعبد الغفور كريم علي، نشأة وتكوين المحكمة الجنائية الدولية ونص اتفاقية روما الأساسية، مرجع سابق، ص ١٩.

(١٧) هي فئة من الناس الذين يُعَرّفون بعضهم البعض على أساس أوجه الشبه مثل السلف، اللغة، المجتمع، الثقافة أو الأمة. عادة ما تكون الإثنية حالة موروثة على أساس المجتمع الذي يعيش فيه الفرد. الانتماء إلى مجموعة إثنية يميل إلى أن يكون محدد بالاشتراك بالتراث الثقافي، أو السلف، أو أسطورة الأصل، أو التاريخ، أو الوطن، أو اللغة، أو اللهجة، الأنظمة الرمزية مثل الميثولوجيا والطقوس، المطبخ، أسلوب الملابس، والفن.

(١٨) المادة (٤) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

[١٩] المادة (٢) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية الخاصة برواندا.
[٢٠] المادتان (٥) و(٦) من نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.
[٢١] وتنص هذه المادة على أنّ: " في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أيّاً من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه: أ) قتل أعضاء من الجماعة. ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة. ج) إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليّاً أو جزئياً. د) فرض تدابير تستهدف الحوُول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة. هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى".
[٢٢] أحمد سيف الدين، الاتجاهات الحديثة للقضاء الدولي الجزائي، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٧٧ ـ ٢٧٨.
[٢٣] هيمدار مجيد علي المرزاني، وعبد الغفور كريم علي، نشأة وتكوين المحكمة الجنائية الدولية ونص اتفاقية روما الأساسية، مرجع سابق، ص ١٤٢.
[٢٤] مأمون محمد سلامة، قانون العقوبات، القسم العام، الجريمة، ط١، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص٧٣.
[٢٥] مجيد ذكي أبو عامر، قانون العقوبات، القسم العام، ط١، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٣٥.
[٢٦] بشرى سلمان حسين العبيدي، جريمة إبادة الجنس البشري على ضوء القانون الدولي الجنائي، مذكرة نهاية تخرج لنيل إجازة المدرسة العُليا للقضاء، الجزائر، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨، ص ٨.
[٢٧] منتصر سعيد محمود، المحكمة الجنائية الدولية، النظرية العامة للجريمة الدولية، أحكام القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ١٢٣.
[٢٨] أحمد محمد بونة، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص١٣.
[٢٩] شريف سيد كامل، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٦٤.
[٣٠] حسن قاسم جوني، التعاون الدولي والمساعدة القضائية في نظام المحكمة الجنائية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٣٥.
[٣١] السيد ابو عطية، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص٧٦.
[٣٢] ضاري خليل محمود، المحكمة الجنائية الدولية هيمنة القانون، منشورات دار بيت الحكمة، مصر، ٢٠٠٣، ص ٩.
[٣٣] محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص٥٥.
[٣٤] عبد الفتاح محمد سراج، مبدأ التكامل في القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص٦٩.
[٣٥] منتصر سعيد محمود، المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص١٢٢.
[٣٦] طلال ياسين العيسى، المحكمة الجنائية الدولية، دار اليازوري للنشر، الأردن، ٢٠٠٩، ص٢٥١.
[٣٧] علا عزت عبد المحسن، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠١٠، ص١٢٢.
[٣٨] لنده معمر يشوي، المحكمة الجنائية الدولية واختصاصاتها، دار الثقافة للنشر، الأردن، ٢٠٠٨، ص٦٣.
[٣٩] محمد حسن القاسمي، إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، مرجع سابق، ص١٣٠.
[٤٠] حسن قاسم جوني، التعاون الدولي والمساعدة القضائية في نظام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ١٤٢.
[٤١] محمد نصر محمد، الحماية الإجرائية أمام المحاكم الدولية "دراسة تطبيقية على المحكمة الجنائية الدولية"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٦، ص٢٣.
[٤٢] حسن قاسم جوني، التعاون الدولي والمساعدة القضائية في نظام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ١٤٨.
[٤٣] عصام عبد الفتاح مطر، القضاء الجنائي الدولي، مبادئه، قواعده الموضوعية والإجرائية، مرجع سابق، ص٣١٩.
[٤٤] حسن قاسم جوني، التعاون الدولي والمساعدة القضائية في نظام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ١٤٩.
[٤٥] زهير كاظم عبود، النظرة قانونية إلى المحكمة الجنائية الدولية، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد ٥، ٢٠١٣، ص٢٤.
[٤٦] شريف عتلم، الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، منشور في مجلة القانون الدولي الإنساني: دليل للأوساط الأكاديمية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٦١ وما بعدها.
[٤٧] جيوزيبي نيزي، الالتزام بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والدول غير الأطراف في النظام الأساسي، ندوة جامعة دمشق اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٣ و ٢٠٠١/١١/٤، مطبعة الداوودي، سوريا، ص ١٣٠.
[٤٨] المرجع نفسه، ص ١٣١.
[٤٩] محمد شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ١٨٧.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(٥٠) شريف عتلم، المحكمة الجنائية الدولية، المواءمات الدستورية والتشريعية، إصدار اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، ٢٠١٠، ص٧٤.

(٥١) معمر رتيب عبد الحافظ، وأخرون، تطور مفهوم جرائم الإبادة الجماعية في ظل مفهوم المحكمة الجنائية الدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٩، ص١٠.

(٥٢) جيوزيبي نيزي، الالتزام بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والدول غير الأطراف في النظام الأساسي، مرجع سابق، ص١٣٣.

(٥٣) شريف عتلم، المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص٩٦.

(٥٤) يعني الأمن القومي: حماية كيان الدولة وتسجيلها الداخلي ضد أعمال العدوان وعند تعريضها للحرب الدعائية أو الضغوط الاقتصادية أو أي عمليات تخريبية إرهابية قد تعرقل التنمية القومية، أورد ذلك: السيد أبو عيطة، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ١٤٩.

(٥٥) علي حرب، المحكمة الجنائية الدولية في الميزان، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٢٢.

(٥٦) محمد نصر محمد، الحماية الإجرائية أمام المحاكم الدولية ـ دراسة تطبيقية على المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص٥٢.

(٥٧) عبد الفتاح محمد سراج، مبدأ التكامل في القانون الدولي الجنائي، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠١، ص ٧٣.

(٥٨) حسن قاسم جوني، التعاون الدولي والمساعدة القضائية في نظام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٥٩) الطاهر مختار علي سعد، القانون الدولي الجنائي، دار الكتب الجديدة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠، ص ٢٢١.

(٦٠) ماجد عادل، المحكمة الجنائية الدولية، والسيادة الوطنية، مركز الدراسات العربية، مصر، ٢٠٠١، ص ٨٤.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

احكام الخدمة في قوى الامن الداخلي والحقوق المترتبة عليها

الباحث احمد عبد علي الجبوري
المشرف الأستاذ الدكتور طوني جورج عطاالله
ahmad٥٦٥٦algbory@yahoo.com
الجامعة الإسلامية في لبنان

مستلخص:
يتناول هذا البحث أحكام الخدمة في قوى الأمن الداخلي والحقوق المترتبة عليها، حيث يهدف إلى دراسة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم العلاقة بين الأفراد العاملين في قوى الأمن الداخلي والدولة. يشمل البحث تحليل الأنظمة المتعلقة بالواجبات والحقوق التي يجب أن يحصل عليها المنتسبون في هذا القطاع، مثل الحقوق المتعلقة بالأجر، الترقية، التأمينات الاجتماعية، وأوقات الراحة. كما يبرز أهمية توفير بيئة عمل عادلة ومتوازنة، تضمن كفاءة الأداء الأمني وتعزز من ولاء الأفراد للمؤسسة. تم التوصل إلى نتائج تشير إلى ضرورة تحسين بعض القوانين الحالية وتطبيقها بشكل متساوٍ بين جميع أفراد قوى الأمن الداخلي.

Abstract:
This research addresses the rules of service in the Internal Security Forces and the rights associated with them. It aims to study the legal and organizational framework that governs the relationship between personnel in the internal security forces and the state. The study includes an analysis of regulations concerning the duties and rights that should be granted to the personnel, such as rights related to salary, promotion, social insurance, and rest periods. The research highlights the importance of providing a fair and balanced working environment that ensures the efficiency of security operations and strengthens personnel loyalty to the institution. The findings indicate a need for improvement in some current laws and their equitable application among all members of the internal security forces.

المقدمة

إن العنصر البشري هو المعبر الحي عن إرادة الإدارة الأمنية، والإدارة بشكل عام تقاس بمقياس موظفيها الذين يتصرفون باسمها، ورجال قوى الأمن الداخلي بوصفهم موظفي الإدارة الأمنية هم مؤتمنون على العملية الأمنية وأرواح الناس وأموالهم، بمالهم من سلطة واسعة و مركز وظيفي، لذلك يجب أن يُحسن اختيارهم، ومنحهم حقوقاً توازي واجباتهم، وتمنحهم وسائل العيش الكريم، من رواتب وامتيازات، وحمايتهم من عسف رؤسائهم، وخلاف ذلك يسري الفساد إلى هذه المؤسسة إما لقلة رواتبهم أو للحيف والظلم الذي قد يقع عليهم[١].

فعملية التنظيم والتخطيط ما هي إلا نتاج العقل البشري، أي إذا إنتظم وضع العنصر البشري وضعاً ملائماً ودقيقاً، وفق معايير حقوقية وإنسانية، فنحصل عندها على أعلى معدلات إنتاج من هذا العنصر، ومن نافلة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

القول أن المشرع العراقي قد إخص قوى الأمن الداخلي بقانون خدمة خاص بها، أسماه قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ المعدل، وقد بين هذا القانون كل ما يتعلق بالخدمة في قوى الأمن الداخلي، و في الحقيقة إن أفراد قوى الأمن الداخلي، هم موظفون بالأصل، لكن لخصوصية عمل هذه القوى افرد لهم المشرع قانوناً خاصاً للخدمة استثناء من الأصل العام لخدمة موظفي الدولة، وتجد المشرع يشير إلى أن كل مالم يرد في قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي تنطبق عليه القواعد العامة للخدمة المدنية، بل أن أفراد قوى الأمن الداخلي لا يخرجون عن تعريف الموظف العام، أو عن شكل العلاقة بين الموظف العام والدولة.

أولاً: أهمية البحث:

يعد موضوع "أحكام الخدمة في قوى الأمن الداخلي" من المواضيع الحيوية التي تكتسب أهمية كبيرة في تأصيل حقوق وواجبات منتسبي قوى الأمن الداخلي، إذ يشمل دراسة التنظيمات القانونية والإدارية المتعلقة بهم. تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على كيفية حماية حقوق أفراد قوى الأمن الداخلي وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح التي تحكم خدمتهم، بما يعزز من كفاءة الأداء الأمني ويحفظ استقرار النظام الاجتماعي.

ثانياً: إشكالية البحث:

تظهر إشكالية هذا البحث من خلال التساؤل الاتي: ماهي الأساليب التي اتبعها التشريع العراقي في بيان احكام الخدمة لرجال قوى الامن الداخلي؟ وكيف تتم حماية الحقوق المترتبة عن هذه الاحكام؟

ثالثاً: منهجية البحث

للإجابة عن إشكالية هذا البحث اعتمدنا ثلاثة مناهج وهم المنهج الوصفي التحليلي المقارن بعرض القوانين التي تطبق ومضامينها ونصوصها حيث تم تحليل تلك النصوص بما يخدم البحث من خلال تحليل النصوص القانونية والقرارات القضائية وقرارات اللجان الخاصة، وكذلك الاستعانة بآراء الفقهاء و يتم ذلك بعرض الآراء والأدلة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ثم ترجيح أحدها اتساقاً مع قوة الحجة والمنطق القانوني، ثم بيان موقف التشريع العراقي.

رابعاً: هيكلية البحث

سوف نقوم بالاعتماد على التقسيم الثنائي في هذا البحث من خلال تقسيم هذا البحث الى مطلبين وذلك على الشكل الاتي:

المطلب الأول

قرار التعيين في قوى الأمن الداخلي والحقوق المترتبة عليه

إن قرار التعيين في قوى الأمن الداخلي هو الخطوة الأساسية التي تحدد مصير الفرد كموظف في هذا القطاع الحيوي. يتمثل هذا القرار في اختيار المرشحين المناسبين لشغل مناصب في قوى الأمن الداخلي أو الأجهزة الأمنية الأخرى بناءً على مجموعة من المعايير والمتطلبات[٢].

ويجب من خلال هذا المطلب دراسة أساليب التعيين في قوى الأمن الداخلي ومعالجة موضوع الحقوق التي يكتسبها هذا الموظف في هذا القطاع الأمني، سواء من الترقية والراتب والاجازات ايضاً.

ومن هنا سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعيين حيث سنعالج في الفرع الأول أساليب التعيين في قوى الأمن الداخلي، اما في الفرع الثاني سوف نتطرق الى الحقوق المترتبة على قرار التعيين.

الفرع الأول

أساليب التعيين في قوى الأمن الداخلي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

لكي يكتسب رجل قوى الأمن الداخلي صفته الوظيفية، لابد أن يصدر له قرار إداري يترتب عليه إنشاء مركزه القانوني له، وهذا القرار هو السند القانوني لوجود رجل قوى الأمن الداخلي ضمن المرفق الأمني العام، ولكي يكون مشروعاً، فإنه يستند إلى نص القانون الذي ينظم تعيين رجل قوى الأمن الداخلي وهو قانون قوى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ المعدل فيما يتعلق برجل قوى الأمن الداخلي العراقي.

وقد اكد المشرع العراقي التفريق في قرار التعيين بين الضابط، والمنتسب، من حيث جهة إصدار هذا القرار، مما يظهر أثره في درجة القرار الإداري الصادر بهذا الصدد، فقرار تعيين الضابط يصدر بأمر ديواني من رئيس مجلس الوزراء حصراً[٣]، في حين يكون قرار تعيين المنتسب بأمر من وزير الداخلية أو من يخوله[٤]، ومع أن كلا قراري التعيين هما قراران إداريان إلا أن الأمر الديواني يكون بمرتبة أعلى من قرار وزير الداخلية؛ نظراً لمكانة رئيس مجلس الوزراء بوصفه رأس الهرم في الحكومة، ومع وجود رئيس الجمهورية الذي يعلوه تراتبيا، إلا أن السلطة الفعلية تكون لرئيس الوزراء وفق ما رسمه النظام البرلماني في العراق وهو ما يدل على أن المشرع العراقي قد وضع أهمية خاصة لقرار تعيين الضابط بما يمتاز به من مكانة وظيفية على المستويين الرسمي والاجتماعي[٥].

لذلك نعتقد أن حصر قرار التعيين بيد رئيس مجلس الوزراء جاء لأمرين: الأول هو مرور قرار تعيين الضابط بمراحل متطورة ومتعدّدة عن طريق مصادر القرار العليا في الحكومة، باقتراح من وزير الداخلية وموافقة رئيس مجلس الوزراء، بما يضمن الرصانة النوعية في تعيين من هو برتبة ضابط وما يمثله من موقع مهم يتعلق بأمن الدولة، وبذلك سوف تتوفر جدية وتمحيص قبل إصدار هذا القرار، والأمر الآخر هو توفر ضمانة للضابط بعدم إمكانية سحب الصفة الوظيفية منه إلا بقرار من رئيس مجلس الوزراء أيضاً، إعمالا للقواعد العامة في القرارات الإدارية المتعلقة بتعيين الموظف، وإنهاء خدمته يجب أن يكون من نفس الجهة، فضلاً عن أن علو مرتبة قرار تعيين الضابط سوف يمنحه مزية وظيفية، ودافعاً معنوياً واعتزازاً بالنفس لأهمية هذه الصفة، وهو ما يدفع الكثير لمحاولة الحصول على هذه الوظيفة لما لها من إمتيازات، فتتكون للإدارة فرصة واسعة في اختيار الأكفاء لهذه الوظيفة لكثرة المتقدمين لها، لكن ما نلاحظه أن قرار تعيين الضابط أصبح من اختصاص رئيس مجلس الوزراء بعد عام ٢٠٠٣ مباشرة وقبل صدور قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ المعدل، وكان القانون النافذ في هذه المدة هو قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ المعدل الملغى الذي منح رئيس الجمهورية صلاحية هذا الأمر، وقد بين مجلس الدولة في قرار سابق له: (أن منح الرتب من رئيس مجلس الوزراء إلى ضباط ومنتسبي قوى الأمن الداخلي يحتاج إلى تدخل تشريعي)[٦].

ثمة أمر آخر وهو أن قرار تعيين الضابط بالأصل لم يقف عند هذا الحد في التمايز بينه وبين المنتسب، فقرار تعيين الضابط يمر بمرحلتين المرحلة الأولى تتمثل بقبوله بوصفه طالباً في كلية قوى الأمن الداخلي[٧] فيكون الطالب رجل شرطة حال قبوله[٨]، وهذه المرحلة في نطاق وزارة الداخلية ضمن صلاحية الوزير، وقرار القبول هو قرار التعيين الأولي وهو من مستلزمات قرار التعيين للضابط في الأصل العام، لأن من يعين ضابطاً في قوى الأمن الداخلي، يجب أن يكون متخرجاً من كلية قوى الأمن الداخلي، وبذلك يكون قرار تعيين الطالب في كلية قوى الأمن الداخلي هو قرار ابتدائي يُعدّ ممهداً لصدور الأمر الديواني من رئيس مجلس الوزراء بإضفاء صفة الضابط على المتخرج من كلية قوى الأمن الداخلي، ومن هنا تظهر إشكالية متضمنة أي قرار هو الذي يجب الاخذ به.

نعتقد أن القرارين متلازمين لا غنى عن أحدهما في منح صفة الضابط وصدور قرار تعيينه، وكلاهما مكمل للآخر، لأن منح صفة الضابط لا يكون إلا بقرار من رئيس مجلس الوزراء، وإصدار هذا القرار يستلزم

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تخرّج الطالب بنجاح من كلية قوى الأمن الداخلي ومنحه شهادة بكلوريوس علوم أمنية، ومنح هذه الشهادة الأولية، يكون بقرار من وزير الداخلية، ثم يمنح رتبة ملازم في قوى الأمن الداخلي، فجاء النص (يمنح الناجح الحائز على الشهادة المنصوص عليها في البند اولا من هذه المادة رتبة ملازم في قوى الأمن الداخلي بمرسوم جمهوري)[٩]، وهذا النص مكمل لمنح الشهادة، فمن يحصل على شهادة البكلوريوس في علوم قوى الأمن الداخلي يستحق صفة الضابط بحكم القانون، لذلك نعتقد أن قرار منح صفة الضابط هو قرار مكمل لقرار قبوله في كلية قوى الأمن الداخلي، وأن اكتساب صفة الضابط استندت إلى قرار القبول الأول، قد كانت معلقة على شرطين، الأول هو الحصول على شهادة التخرج من كلية قوى الأمن الداخلي، والآخر صدور أمر ديواني من مجلس الوزراء، ومع تلازم القرارين وتكاملهما، إلا أنهما يستقلان عن بعضهما، ويختلفان في الأثر، فالأول يمنح صفة رجل شرطة للطالب المقبول في كلية قوى الأمن الداخلي، أما الآخر فاليه تسند صفة الضابط و احتساب مدة ترقية الضابط ابتداء من تاريخ قرار التعيين بصفة ضابط[١٠] وليس من تاريخ قرار القبول في الكلية، وتحتسب الأخيرة خدمة لأغراض التقاعد فقط.

هناك إشكالية تظهر عند صدور قرار تعيين رجل قوى الأمن الداخلي بصورة عامة، وهي إحدى آثار هذا القرار المتمثلة بمدى إلزامية القرار لكلا الطرفين، فهو قرار إداري يصدر بالإرادة المنفردة للإدارة، وفي هذه الحالة هو ملزم لها بعد إصداره، لكن هل هو ملزم للمخاطب به أيضا، فالفقه لا يُعد قرار التعيين نافذاً إلا إذا اقترن برضا المخاطب به[١١]، لذلك نجد أن المشرع العراقي قد ميز بين تاريخ صدور قرار التعيين لرجل قوى الأمن الداخلي، وبين تاريخ المباشرة، فجعل استحقاق الرتبة من تاريخ صدور قرار التعيين، واستحقاق الراتب من تاريخ المباشرة، فجعل فرقاً بين صدور قرار التعيين وهو حالة قانونية، وبين المباشرة و هي حالة واقعية، وفي هذه الحالة تبقى آثار التعيين معلقة، ومرهونة بمباشرة رجل قوى الأمن الداخلي، إتفاقاً مع قرار التعيين والتحاقه إلى المحل الذي تحدده الإدارة[١٢].

مع أن قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ المعدل لم يتعرض إللى هذه الحالة، إلا أنها تُعدّ من المبادئ العامة التي تنظم أحكام الوظيفة العامة في العراق، استناداً إلى قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل، الذي دل على أن مباشرة الموظف تُعدّ موافقة على قبول قرار التعيين، فإذا لم يباشر خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه يُعد قرار التعيين ملغيا[١٣]، ويمكن القول بانطباق هذا الأمر على رجل قوى الأمن الداخلي استناداً للإحالة التي وردت ضمن قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ المعدل[١٤] بأن تتطبق أحكام قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ في كل ما لم يرد به نص في هذا القانون[١٥].

ولعل الإشكالية الأكثر تعقيداً في قرار تعيين رجل قوى الأمن الداخلي، وهي خضوع المخاطب بأمر التعيين لقانون عقوبات قوة الأمن الداخلي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، وهو قانون جنائي خاص بعقوبات قوى الأمن الداخلي، وتسري أحكامه على رجل قوى الأمن الداخلي حال صدور قرار تعيينه، وهنا تكمن أهمية التفريق بين وقت قرار التعيين والمباشرة، أي أنه قد يحدث أن يصدر قرار تعيين رجل شرطة ويمتنع عن المباشرة والالتحاق بقوى الأمن الداخلي، ومع أن قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي سالف الذكر قد فرق بين صدور قرار التعيين والمباشرة، لكن التمييز كان لغرض احتساب الرتبة والراتب، ولم يتعرض القانون الإشكالية عدم المباشرة، وإن سلمنا بأن عدم المباشرة خلال المدة القانونية في قانون الخدمة المدنية تعنى إلغاء قرار التعيين، لكن الإشكالية الأكثر ملاحظة هي خضوع الشخص لقانون عقابي خاص مع عدم مباشرته، حتى وأن كانت المدة قليلة بين صدور قرار التعيين وإلغائه، إلا أنها مدة كافية لتمثل إشكالية بوصف الشخص رجل شرطة، مع عدم التحاقه[١٦].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

لذلك نعتقد كان على المشرع تلافي هذا الإشكال، بالنص على أن إضفاء صفة رجل قوى الأمن الداخلي على الشخص المعني يكون بعد تاريخ المباشرة وليس من تاريخ قرار التعيين، وعلى هذا الأساس يمكن أن نعرف قرار التعيين بأنه القرار الإداري الذي يسبغ صفة رجل قوى الأمن الداخلي على المقصود بها بعد مباشرته بالعمل في قوى الأمن الداخلي.

إن مشكلات قرار تعيين رجل قوى الأمن الداخلي لم تقف عند هذا الحد، وذلك بوجود إشكالية واقعية لم يعالجها قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ المعدل، وهذه الإشكالية هي احدى إفرازات ما بعد عام ٢٠٠٣[١٧]، وما جرى من تبدل النظام السياسي بأكمله، فضلاً عن تولد سلطة أجنبية ووطنية في الوقت ذاته، وهي السلطة المدنية لقوات الائتلاف، حيث أصدرت هذه السطلة قرارات بتعيين عدد كبير من الأفراد في قوى الأمن الداخلي، نظراً لتدهور الوضع الأمني، وعدم كفاية أفراد قوى الأمن الداخلي الذين باشروا بواجباتهم أثناء تلك المدة، فضلاً عـن قـرار حل الجيش والأجهزة الأمنية الذي اتخذته هذه السلطة، كان له أثر كبير بإحداث فراغ في النشاط الأمني، وهو ما سمح بوجود عصابات إرهابية وإجرامية خطيرة، وتفشي الجريمة بأنواعها كافة، لذلك كانت الحاجة في أمسها إلى وجود أعداد كافية من قوى الأمن الداخلي لممارسة النشاط الأمني، فقامت هذه السلطة بإصدار قرارات تعيين لعشرات الآلاف من الأشخاص ومنحهم صفة رجال قوى الأمن الداخلي، وكان من بين هؤلاء الأشخاص من هم بصفة ضباط ومراتب في الجيش العراقي السابق المنحل، نظرا لقلة وجود ضباط قوى الأمن الداخلي ومنتسبيها، لكن وزارة الداخلية عندما انتظم عملها لاحقاً لم تقرّ هذه القرارات وقامت بإصدار قرارات تعيين جديدة للمشمولين، وامتد إصدار هذه القرارات من سنة ٢٠٠٥ تقريبا إلى سنة ٢٠١٩.

الفرع الثاني

الحقوق المترتبة على قرار التعيين

عند صدور قرار التعيين يصبح رجل قوى الأمن الداخلي في مركز قانوني فور مباشرته بالالتحاق في قوى الأمن الداخلي، وهذا المركز القانوني هو مركز تنظيمي في كل من العراق، ويظهر ذلك لأول نظرة في قانون الخدمة لهذه القوى[١٨]، أي أن رجل قوى الأمن الداخلي هو مخير فقط عند الانتماء إلى قوى الأمن الداخلي، لكن عند مباشرته سوف يكون خاضعا للنظام القانوني الذي ينظم عمل هذه القوى دون أن يكون له خيار واسع بعد ذلك إلا الاستقالة، إن لم تتوافق واقعية العمل مع رغباته أو قدراته، وسوف تترتب عليه التزامات وله حقوق حال إنتمائه إلى سلك قوى الأمن الداخلي، لذلك سوف نحاول توضيح هذه الآثار وبيان المشكلات التي تخللتها، قدر تعلق الأمر بالحقوق:

الفقرة الأولى: الترقية:

الترقية هي تدرج الرتب في السلم الوظيفي في قوى الأمن الداخلي من البداية إلى الأعلى، ويستحقها رجل قوى الأمن الداخلي من تاريخ تعيينه، فيكون تعيين رجل قوى الأمن الداخلي على الغالب بأدنى درجة في هرم الرتب سواء للضابط أو المنتسب، والترقية أمر في غاية الأهمية ويترتب عليها حقوق مالية ومعنوية، فضلاً عن تدرّج المسؤولية طردياً مع تقدم الرتب إلى قمة الهرم الهيكلي لمرفق الأمن؛ لذلك فإن جميع التشريعات تنظم مسألة الترقية لما لها من أهمية في انتظام العمل والحقوق الوظيفية، لاسيما في مرفق الأمن الذي يميل إلى الطابع الأمني في البعض من جوانبه كما بينا سابقا، ويتطلب العمل الأمني وجود فوارق في الرتب على شكل هرمي ينتقل عن طريقها القرار الأمني ووسائل تنفيذه، لذلك سوف نفصل هذا الأمر على جزأين، ضباطا ومنتسبين.

النبذة الأولى: ترقية الضابط:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تبرز أهمية الترقية بين الضباط أكثر مما هي للمنتسب نظراً لتولي المناصب القيادية تبعا لتقدم الرتبة والقدم وعند مطالعة نصوص التشريع العراقي ذات الصلة، نجد أن المشرع قد نظم ترقية الضابط في قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي، حيث تكون أول رتبة هي رتبة ملازم عند التعيين، مع ملاحظة أن المشرع العراقي قد جعل قرار التعيين للضابط دائمياً، دون النص على مدة للتجربة، لذلك فأن مدة الترقية تحتسب للملازم من تاريخ التعيين دون الحاجة إلى النص على أنها تبدأ من هذا التاريخ لدائمية قرار التعيين منذ البدء، فتكون مدة الترقية ثلاث سنوات من رتبة ملازم إلى رتبة ملازم أول، والمدة ذاتها إلى رتبة نقيب، ثم تكون المدة اللازمة للترقية من رتبة نقيب إلى الرتب التي تعلوها، وصولاً إلى رتبة عميد هي أربع سنوات، ثم تكون المدة ست سنوات لرتبة عميد، ومثلها إلى رتبة لواء، ثم مثلها للفريق وهي آخر رتب ضباط قوى الأمن الداخلي[١٩].

الإشكالية الأولى التي تكمن في موضوع الترقية، هي في مدة الترقية، حيث كانت هذه المدة أربع سنوات لجميع الرتب[٢٠]، وكان عدد الضباط والمناصب بشكل محدود جداً قبل عام ٢٠٠٣ مقارنة بعد هذا التاريخ وما آل إليه مال قوى الأمن الداخلي العراقية من تطور كبير، وقد جاء قانون الخدمة والتقاعد رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ المعدل لكي ينظم أمور هذه القوى بعد التحول الذي حدث، وأن المشرع لم يكن موفقاً في تنظيم مدد الترقية حيث تكونت كتلة مكدسة برتبة عقيد صعوداً دون ترقية إلى الرتبة التي تليها بسبب الترهل الذي حصل في هذه الرتب وبلغت عدداً كبيراً يصل إلى (٥٠٠٠) عقيد أو أكثر، وما يقارب (٢٠٠٠) عميد[٢١]، وهذا العدد كبير جداً، ومن المفترض أن تكون هذه الرتب في قمة الهرم فيجب أن تكون بربع هذا العدد، لكي يتناسب شكل الهرم مع الوضع الطبيعي له من القاعدة إلى الأعلى، فمن الواضح أن المشرع العراقي لم يراع التخطيط الاستراتيجي عند تحديد مدد الترقية كما هي حالياً، وهو ما أوجد وضعاً معقداً يصعب حله لتكدس الرتب، حيث كان الأمر عند نهاية عام ٢٠٠٣ ليس بهذا التعقيد فكان عدد الضباط في المحافظات لا يتجاوز (٨٠) ضابط شرطة من ضباط قوى الأمن الداخلي الأصليين قبل عام ٢٠٠٣ تقريباً، ومع التحاق ضباط الجيش في سلك قوى الأمن الداخلي لا يتجاوز العدد (٢٠٠) ضابط تقريباً، وبرتب صغيرة لا تتجاوز رتبة الرائد، بعد ذلك دخل إلى الوظيفة ضباط دمج المليشيات وأخذت كلية قوى الأمن الداخلي والمعهد العالي لقوى الأمن الداخلي بقبول وتخريج دورات بأعداد كبيرة إلى أن وصلت أعداداً كبيرة تصل إلى عشرات الآلاف، ومع أن الحاجة الأمنية تتطلب وجود أعداد كبيرة من الضباط، لكن ليس بهذه الكثرة، وهو ما مثل عبئاً وترهلاً في قوى الأمن الداخلي لم يحسب له حساب دقيق.

النبذة الثانية: ترقية المنتسبين:

مصطلح المنتسب في قوى الأمن الداخلي في العراق، يشمل رتبة شرطي إلى رتبة مفوض، وهذه الرتب تأتي تدريجياً عن طريق الترقية.

والقانون العراقي نظم ترقية المنتسب في قوى الأمن الداخلي العراقية بعد مضي سنة واحدة بعد التعيين من رتبة شرطي إلى شرطي أول، وسنتان من شرطي أول إلى رتبة نائب عريف، ثم مدة ثلاث سنوات من رتبة عريف إلى رتبة رأس عرفاء، ثم ثلاث سنوات من رأس عرفاء إلى مفوض، ثم تتدرج رتبة المفوض من الدرجة السابعة إلى الدرجة الأولى بطريقة العد التنازلي مع علو الدرجة الأوطأ تسلسلا على سابقتها، أي إن المفوض في الدرجة الأولى هو أقدم ممن هو في الدرجة الثانية، ومن هو في الدرجة الثانية أقدم ممن هو في الثالثة وهكذا[٢٢].

والمشرع العراقي لم يجز الترقية إلى رتبة ضابط للمنتسبين، إلا بعد الحصول على شهادة جامعية، مع التقيد بشرط العمر الذي بيناه في محله، إن ترقية المنتسب لا تلاقي صعوبات أو عرقلة، كما هو الحال لدى

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الضابط، حيث أصدرت وزارة الداخلية قرارا إدارياً بترقية جميع المنتسبين الذين أحتسبت لهم مدة الغبن السابق، حيث تم تعيينهم من قبل قوات الائتلاف وبعد ذلك تم إعادة تعيينهم في وزارة الداخلية، وقد سكنوا طيلة المدة بين أمر التعيين الأول من قبل قوات الائتلاف وقرار التثبيت من وزارة الداخلية، لذلك عدت وزارة الداخلية أن هذه المدة تفي عن مدد الترقية المطلوبة، ويمكن منحهم إستحقاقهم من الرتب عن مدة الغبن، بحيث منحوا أربع رتب في مدة سنة واحدة فقط.

لكن ما نشكله على ترقية المنتسبين هي الإستمرار بالترقية من رتبة شرطي إلى رتبة مفوض، واعتراضنا هنا مبني على أساسين، الأول هو أن جميع المنتسبين سوف يصبحون برتبة واحدة وهي رتبة مفوض خلال مدة تسع سنوات تقريبا وهذا ما يمثل إنعدام التفاوت الذي قد تضيع معه فلسفة تدرج الرتب أو تضمحل، كذلك يُعد هذا الأمر إلغاء للمرحلة الوسطية بين الضابط وبين المنتسبين، إذا تحولوا كلهم إلى هذه الرتبة، ومالها من أهمية في العمل الإداري والإجرائي، وخاصة أن التعيين للشرطة في قسمه الأكبر قد حدث في وقت متقارب بعد ٢٠٠٣ وبعد ذلك أصبح محدوداً، فتنعدم الرتب الأولية، والأمر الآخر هو الترقية إلى رتبة مفوض، يُعد اعتداء على خريجي إعدادية قوى الأمن الداخلي أو خريجي الدراسة الإعدادية الذين هم وحدهم ممن يجب أن يمتازوا بهذه الرتبة، لذلك نقترح أن يكون تدرج رتب قوى الأمن الداخلي إلى رتبة رأس عرفاء ثم يسكن هنا المنتسب من ناحية الترقية، ويستمر من الناحية المالية فقط[٢٣].

إن شرط المدّة ليس الشرط الوحيد لترقية رجل قوى الأمن الداخلي بصورة عامة لكنه الشرط الأهم، حيث توجد شروط أخرى للترقية مثل الدورات التدريبية وتقارير الكفاءة وغيرها من الشروط، وهي شروط حصرية ليس للإدارة أن تضع غيرها أو أن ترتب أثراً خلافا للآثار التي يرتبها القانون[٢٤]، ومع ذلك فأن شرط المدّة ليس بدرجة القطعية، ويمكن للإدارة استثناء هذا الشرط وتجاوزه، حيث يمكن لرئيس مجلس الوزراء العراقي منح الضابط رتبة كاملة لمرة واحدة طيلة مدة خدمته، وله منح الضابط قدماً لمدة سنتين في كل رتبة أيضاً، على أن يكون ذلك باقتراح من وزير الداخلية، وكذلك لوزير الداخلية صلاحية منح مدّة ثلاثة أشهر للضابط لإكمال مدة الترقية ضمن المدة الأصغرية، كذلك له منح القدم للضابط أو المنتسب إذا ابدى تميزاً علمياً ملموساً، أو بطولة في أداء الواجب، على أن لا يزيد القدم عن ستة اشهر في الرتبة الواحدة[٢٥]، كذلك فأن الشكر والتقدير الموجه إلى رجل قوى الأمن الداخلي من رئيس الجمهورية، أو رئيس مجلس الوزراء يرتب قدما لمدة ستة اشهر[٢٦].

وقدر تعلق الأمر برتب قوى الأمن الداخلي عموماً فأن رتبة شرطي هي أقل رتبة في فئة المنتسبين عند التعيين لكن ذلك ليس مطلقاً، فالمتخرج من إعدادية قوى الأمن الداخلي يمنح رتبة مفوض مباشرة، وهذا الأمر ينطبق على رتبة الضابط أيضاً حيث يمكن أن يعين الضابط برتبة ملازم أول أو نقيب مباشرة، إذا كان حاصلاً على شهادة الماجستير أو الدكتوراه، وقد بين المشرع بأن تعيين أصحاب الشهادات العليا دون التقيد بأحكام قانون قوى الأمن الداخلي محل البحث وعبارة عدم التقيد جاءت مطلقة، فهل للإدارة تعيين أصحاب الشهادات العليا دون التقيد بشروط التعيين كلها؟ نعتقد أن المقصود بعدم التقيد هو الاستثناء من شرط العمر فقط؛ لأن الشروط التي مر ذكرها سلفاً، لا يمكن تجاوزها، مثل الجنسية والسلامة الجنائية والسلوكية وغيرها، لذلك حرّي بالمشرع، لو قال دون التقيد بشرط العمر فقط، لأن حملة الشهادات العليا كثيراً ما يكونون قد تجاوزوا سن (٢٧) سنة وهو الحد الأعلى للقبول بصفة ضابط[٢٧].

الفقرة الثانية: الحقوق المالية:

من الآثار المترتبة على قرار تعيين رجل قوى الأمن الداخلي هي الحقوق المالية، وهي مصدر معيشته والدافع للانضمام إلى قوى الأمن الداخلي، وحقيقة الأمر أن النسبة الغالبة من قوى الأمن الداخلي في العراق

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

من الذين انضموا إلى قوى الأمن الداخلي، وخاصة من المنتسبين كان لغرض الحصول على الحقوق المالية متمثلة بالراتب الشهري الذي يتقاضاه رجل قوى الأمن الداخلي، حيث مثل ذلك إنتقالة في الوضع المعيشي لهذه الفئة من الموظفين، فأصبح الراتب الشهري لرجل قوى الأمن الداخلي مجزياً بعد عام ٢٠٠٣، مما مثل دافعاً كبيراً للشباب للالتحاق إلى هذا المسلك، وهذا الأمر جعل المرفق الأمني بحالة من الترهل الكمي من الأفراد دون مراعاة الحالة النوعية.

وكان المشرع العراقي عالج موضوع الراتب، حيث فرق بين الراتب الاسمي والراتب الكلي، فالراتب الاسمي يكون دون المخصصات، أما الراتب الكلي فهو الراتب الاسمي مع المخصصات، وكذلك تعرض المشرّع لنصف الراتب وهو نصف الراتب الكلي، وهذا الوصف الأخير جاء لغرض فرض عقوبة نصف الراتب التي وردت في هذا القانون[٢٨].

وقد تم تحديد راتب رجل قوى الأمن الداخلي بموجب الإحالة الواردة في قانون قوى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ المعدّل، وذلك بالإحالة إلى قانون الخدمة والتقاعد الأمني رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ المعدل أو أي قانون يحل محله[٢٩]، وهذا القانون الأخير قد أحال تحديد رواتب الأمنيين، إلى قانون رواتب موظفي الدولة رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، بعد تحديده من وزارتي المالية والدفاع[٣٠] ومما يلحق بالراتب هي مخصصات الشهادة والخطورة وبدل الطعام فنجد أن رواتب رجل قوى الأمن الداخلي بالحد الأدنى للشرطي المعين حديثا يبلغ (٨٤٨٦٠٠) ثمانمائة وثمانية وأربعين الف وستمائة دينار عراقي شهرياً، أما الراتب لأعلى رتبة في قوى الأمن الداخلي فيبلغ (٦٧٣١٠٠٠) ستة ملايين وأربعمائة وثلاثة عشر الف دينار عراقي شهريا وهي رتبة فريق[٣١].

ومن الأمور المالية المهمة هي العلاوة السنوية، التي تلحق بالراتب سنوياً بنسبة ثابتة حسب الرتبة، وبتوصية من الأمر المباشر[٣٢]، والعلاوة السنوية لها أهمية في تحديد الراتب كونها تضاف إلى الراتب سنوياً فيظهر فرق استحقاق الراتب وفق عدد سنين الخدمة، فتجد أن راتب رجل قوى الأمن الداخلي يختلف في مدة الرتبة الواحدة، متأثراً بزيادة العلاوة السنوية فتزداد معه المخصصات النسبية تأثراً بالعلاوة السنوية، وتظهر قيمة العلاوة بوضوح، كلما تقدمت الرتب الارتفاع مبلغ العلاوة السنوية.

ومن الإشكاليات التي وردت في الاستحقاقات المالية لرجل قوى الأمن الداخلي هي عدم احتساب هذه المخصصات، ولا العلاوات، لمن كان لديهم غبن في احتساب الخدمة التي بيناها في موضوع التعيين والترقية، ومع أن وزارة الداخلية قد أقرت بهذا الغبن في بعض الأحيان، إلا أنها اشترطت هذا الإقرار بعدم احتساب أي أثر مالي، والمقصود به الآثار المالية السابقة، وهذا ليس من العدل، حيث أن الإقرار بالغبن لكي يكون منتجا لآثاره ومتماشيا مع العدالة والإنصاف، يجب أن يشتمل على المستحقات جميعها وخاصة المالية منها لتعلقها بالوضع المعيشي لرجل قوى الأمن الداخلي نفسه وكذلك عائلته، وهذا الأمر من المسلمات العقلية فضلاً عن المبادئ الدستورية الكثيرة في هذا الصدد، مثل المعاملة الإدارية العادلة، ومبدأ المساواة، ومبدأ شرعية السلطة التي يجب أن تكون عادلة، وعلى الرغم أن القرارات القضائية التي ذكرناها في موضوع التعيين والتثبيت التي الزمت وزارة الداخلية باحتسابها، فأن هذه الوزارة كانت تحتج بعدم وجود سند قانوني لاحتساب هذه المستحقات و هذا الأمر يعد مما شاب قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ المعدل من نقص.

المطلب الثاني
انتهاء الخدمة في قوى الأمن الداخلي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المشرع في العراق حرص على تحديد حالات انتهاء الخدمة وفقًا للقوانين بما يتعلق بظروف خاصة لا تعتمد على إرادة إدارية أو موظف عام معين. في هذه الحالات، ينص القانون على وقوع انتهاء الخدمة تلقائيًا دون الحاجة لقرار إداري، ويقتصر دور الجهة الإدارية على الإجراءات التنفيذية لتطبيق تلك القوانين، تلك الحالات قد تتعلق بعوامل مثل سن الموظف وقدرته على الأداء، أو انتماؤه للدولة التي يعمل فيها، أو عدم قدرته على مواصلة العمل بسبب مشاكل صحية تؤثر على قدراته البدنية، أو بسبب انتهاء الارتباط الوظيفي. بصورة عامة، القانون يضع شروطًا محددة يتوجب على الموظف الامتثال لها، وفي حال تحقق أي من تلك الشروط، يقوم القانون تلقائيًا بإنهاء الخدمة دون الحاجة لتدخل إداري مباشر، وتكمن مهمة الجهة الإدارية في الإجراءات الضرورية لتنفيذ هذا القرار المنصوص عليه في القانون[٣٣].

وبناءً على ما تقدم سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين حيث سيتم الحديث في الفرع الأول عن الانتهاء العادي من الخدمة، بينما سيتم الحديث في الفرع الثاني عن الانهاء العقابي من الخدمة.

الفرع الأول

الانتهاء العادي من الخدمة

بناءً على طبيعة العلاقة بين رجل قوى الأمن الداخلي ووظيفته العامة، يُشترط أداء الوظائف المسندة إليه على مدى فترة توليه الوظيفة العامة، حيث لا تكون هذه الوظيفة مفتوحة للحياة بلا انتهاء، وبالتالي، يمكن حدوث العديد من السيناريوهات التي ينتهي فيها خدمة رجل قوى الأمن الداخلي، مثل: إنهاء الخدمة، انتهاء فترة التعيين، أو إتمام المهمة المحددة التي يعمل عليها. ومن المهم أن نفهم أن رجل قوى الأمن الداخلي ملزم بأداء مهامه بكفاءة وفقًا للواجبات المنصوص عليها في قانون انضباط الموظفين العراقي لعام ١٩٩١ الوظيفة العامة، وقد يتعرض للإقالة أو إنهاء خدمته إذا لم يلتزم بالمعايير المناسبة أو في حالة وجود مخالفات جسيمة، وقد أشار قانون مؤسسة الشهداء رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ في المادة رقم (٢٠/ سادساً) على(يحق للموظف من ذوي الشهيد الاستمرار في الخدمة الى حين بلوغه سن الثامنة والستين من العمر (٦٨) سنة استثناءا من احكام قانون التقاعد الموحد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ او أي قانون يحل محله بصرف النظر عن مدة خدمته) . وسنتناول الحديث عن هذه الحالات وفقاً للآتي:

الفقرة الأولى: الإحالة إلى التقاعد:

منذ عُرفت أنظمة التوظف، وهي تحرص على أن تحدد أسباب انتهاء الخدمة، بحيث تبدأ خدمة الموظف بالتعيين وتنتهي بتحقق أحد تلك الأسباب، ومن هذه الأسباب بلوغ سن التقاعد والاستقالة من الوظيفة، لذلك سنعمد لدراسة حالتي الإحالة إلى التقاعد:

ومن المسلم به، ضرورة تحديد سن معينة يترك ببلوغها رجل قوى الأمن الداخلي الخدمة تحقيقاً للمصلحة العامة، ومصلحة الموظف، على ضوء الظروف والاعتبارات الخاصة بحاجة الإدارة وبإمكاناتها المالية[٣٤].

وتختلف التشريعات الوظيفية في تحديد بلوغ السن القانونية لإنهاء خدمة رجل قوى الأمن الداخلي، ومنها التشريع العراقي، حيث نص في قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم ١٨ لعام ٢٠١١ على أن: "تنتهي خدمة رجل قوى الأمن الداخلي، وتتحتم إحالة الموظف على التقاعد، عند إكماله الثالثة والستين من العمر[٣٥]، وهي السن القانونية للإحالة إلى التقاعد بغض النظر عن مدة خدماته، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وتنتهي كذلك – إذا أقرت اللجنة الطبية الرسمية المختصة عدم صلاحيته للخدمة"، وببلوغ هذه السن تنتهي خدمة الموظف بقوة القانون، وتكون الإحالة على التقاعد وفقاً للمعايير التي يحددها القانون، وبالأداة القانونية ذاتها للتعيين(٣٦).

من أسباب انتهاء خدمة الموظف العام في نظام الموظفين العموميين في حالتين، هما: الإحالة على التقاعد، والصرف من الخدمة(٣٧)، من هذا العرض للنصوص التشريعية المنظمة لهذا السبب من أسباب انتهاء خدمة الموظف العام، نجد أن هناك عدة أثار تترتب على انتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد أهمها:

١- إن الأثر الذي يترتب على انتهاء خدمة الموظف لبلوغه السن القانونية للتقاعد، هو إنهاء العلاقة الوظيفية بينه وبين الإدارة العامة، وقرار إنهاء الخدمة هذا، يعد قراراً كاشفاً، وليس منشئاً لوضع قانوني جديد.

وهذا ما أكدته أحكام مجلس الدولة العراقي بالنص على: "يفقد الموظف عند إكماله المدد القانونية للإحالة على التقاعد مركزه القانوني كموظف، ويصبح متقاعداً.

٢- الأثر المترتب على المركز القانوني للموظف بعد مد خدمته وبعد بلوغه سن التقاعد بموجب التشريعات التي أجازت ذلك، أشار مجلس الدولة العراقي إلى: "وحيث إن المستدعي استمر في إشغاله لوظيفة مستشار دون انقطاع، وإن مُدد تمديد خدمته في الوظيفة حصلت بموافقات أصولية من مجلس الحكم سابقاً والأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ولمضي مدة طولية على تمديد خدمة المميز عليه في وظيفته، وإن التمديد جرى من جهة ذات اختصاص، لذلك يكون قرار التمديد قد اكتسب الشكل القانوني السليم، ولا يجوز الطعن به لاستقرار المركز القانوني للموظف(٣٨).

٣- الأثر المترتب على المركز القانوني للموظف العام في حال استمراره بالخدمة بعد بلوغه السن القانونية للتقاعد، وكذلك بالنسبة الرواتب المستلمة نتيجة استمراره بالعمل(٣٩).

فقد نصت أحكام مجلس الدولة العراقي على أنه: "وحيث إن الموظف الذي يكمل السن القانوني يعد محالاً على التقاعد بحكم القانون (٤٠)، ويفقد مركزه القانوني السابق كموظف، ويصبح متقاعداً، وحيث إن مدة الخدمة اللاحقة لإكمال السن القانونية من دون الحصول على موافقة مجلس الوزراء، لا تحسب خدمة تقاعدية استناداً لأحكام القانون، لذلك، يعتبر ما يصرف للموظف من تاريخ إكماله السن القانونية للإحالة على التقاعد حتى تاريخ انفكاكه بمثابة أجر عن العمل الذي أداء خلال تلك الفترة(٤١)، وقد نص قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ في المادة (٤١) على الحالات التي يتم فيها طرد رجال قوى الأمن الداخلي من الخدمة في حال صدور احكام باتة في حالات معينة(٤٢).

عادةً ما تشمل هذه الشروط العمر، مدة الخدمة، والمساهمات في نظام التقاعد، إلى جانب القوانين المحددة لكل جهة عمل، عندما يصبح الموظف مؤهلاً للتقاعد وفقًا للشروط المنصوص عليها في القانون، يحق له الحصول على معاش تقاعدي يتفق مع القوانين والأنظمة الخاصة بنظام التقاعد.

الفقرة الثانية: انتهاء الرابطة الوظيفية بسبب فقدان اللياقة الصحية:

تدخل في هذه مجموعة من أسباب استحالة التنفيذ الفعلي للمهام من قبل الموظف نتيجة العجز البدني أو الفكري الناتج عن حالة مرضية مؤقتة فحالة المرض طويل المدة، سواء أكان هذا المرض عادي أو بسبب حادث عمل حيث تتوقف في كلا الحالتين علاقة العمل وتجمد أثارها إلى غاية الشفاء الكلي لرجل قوى الأمن الداخلي، حيث يتم التكفل بالموظف في هذه الوضعية من الناحية المالية والعلاجية (صندوق الضمان الصحي في وزارة الداخلية) من خلال دفعها للتعويضات اليومية الخاصة بمصاريف العلاج والعناية الطبيعية طوال فترة الانقطاع عن العمل وقد نص نظام اللياقة الصحية للخدمة في قوى الأمن الداخلي رقم

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(٣١) لسنة ١٩٨٠ في مواده على اللياقة البدنية لقوى الأمن الداخلي، كما نص القانون رقم (٢) لعام ٢٠١٩ على شروط اللياقة البدنية والصحية للمرأة في قوى الأمن الداخلي [٤٣].

ويظهر ان اللياقة الصحية شرط من شروط تولي الوظيفة العامة، ليتمكن الموظف من واجبات وظيفته ومهامها وضمان سير المرافق العامة بانتظام واطراد وتحقيق الصالح العام، ولأهمية هذا الموضوع سنتناول المقصود بالعجز أولا، ثم نعرج إلى الجهة المختصة بتقرير فقدان اللياقة الصحية ثانياً، وكالآتي:

النبذة الأولى: المقصود بالعجز (فقدان شرط اللياقة الصحية):

العجز هو فقد المقدرة على أداء العمل في ظروف عادية نتيجة مرض أو إصابة غير تلك الناتجة عن إصابات رجال قوى الأمن الداخلي اثناء الخدمة او بسببها وما يترتب عليه من عدم إمكان رجل قوى الأمن الداخلي القيام بالعمل كلياً أو جزئياً، لذا هناك نوعان للعجز:

أ-العجز المؤقت: وهو إذا فقد العامل أو الموظف القدرة مؤقتاً أي لمدة محدودة، ثم أسترد بعدئذ قدرته الكاملة سمي العجز مؤقتاً[٤٤].

ب-العجز المستديم: إذا فقد العامل أو الموظف قدرته على العمل بصفة مستديمة أو انخفضت هذه القدرة نسبة مستديمة أيضا يسمى العجز مستديماً، والعجز المستديم قد يكون عجزاً كاملاً، إذا فقد الشخص قدرته على العمل كلياً أي بنسبة ١٠٠%، ويعد كذلك في حكم العجز الكامل حالات الامراض المزمنة والمستعصية، أو قد يكون العجز المستديم جزئياً بمعنى انخفاض قدرة الشخص المصاب على العمل نسبياً لتخلف بدني أو عقلي بواقع (٣٥%) في الأقل.

أما المشرع العراقي، قد نص في المادة (٣٦)، قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ [٤٥] وكذلك جاء في المادة (الثانية)، من قانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ المعدل[٤٦].

من الواضح أن المشرع في قانون التقاعد الموحد للدول الناقل لم يقدم تعريفًا دقيقًا للعجز، سواء العجز الكلي أو الجزئي، يتبنى المعيار الشخصي في تعريف العجز، حيث يُعرف العجز بما يتعلق بالشخص نفسه وقدرته على أداء العمل وفقًا لظروفه الشخصية، وبالرغم من ذلك، وجد المشرع الناقل أن العجز يجب أن يُنظر إليه في سياق الإحالة إلى التقاعد لأسباب صحية، والتي تم تضمينها ضمن فصل خاص بعنوان "الإحالة إلى التقاعد لأسباب صحية" في المادة (الثانية) من الفصل الثاني لقانون التقاعد الموحد الناقل.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن المشرع لم يكن دقيقًا عندما أشار إلى الإحالة إلى التقاعد لأسباب صحية في المادة (١/ثانياً آب) من القانون، لأنه لم يقدم تعريفًا صريحًا للعجز بنوعيه الكلي والجزئي، بل جعل النظر في هذا الأمر يعتمد على سياق الإحالة إلى التقاعد لأسباب صحية الذي تم تضمينه في فصل مستقل.

وبالتالي، يُعتبر هذا الترتيب القانوني قد يُعرّض المفاهيم والتعاريف للارتباك، حيث لا يوجد تعريف واضح للعجز في السياق العام للقانون، مما قد يتسبب في عدم وضوح الحالات التي يمكن فيها إحالة الأفراد إلى التقاعد لأسباب صحية..

النبذة الثانية: الجهة المختصة بتقرير فقدان اللياقة الصحية(العجز)

يستحق الموظف الراتب التقاعدي، متى ثبت عجزه عجزاً كلياً، أما العجز الجزئي فلا تنتهي به مختصة في هذا الشأن، خدمته إلا إذا كان عجزاً جزئياً مستديماً، ويثبت ذلك بقرار يصدر من لجنة طبية مختصة في هذا الشأن.

وفي العراق، تتولى الجهة الإدارية المختصة بإصدار قرار إحالة الموظف إلى التقاعد لأسباب صحية استناداً إلى قرار اللجنة الطبية المختصة، بغض النظر عن مقدار عمره أو خدمته[٤٧] وإن آلية تشكيل هذه اللجنة تكون وفق الأسس المحددة بتعليمات اللجان الطبية رقم (١) لسنة (١٩٩٥) المعدلة[٤٨]، ويحق للجهة التي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

يعمل فيها الموظف، إحالته على اللجنة الطبية، وكذلك للموظف نفسه حق طلب الإحالة على اللجنة المذكورة لإجراء الفحص وفق أحكام القانون[٤٩].

فضلاً عن حق الموظف والجهة التي يعمل فيها، الاعتراض على قرارات اللجنة الطبية لدى اللجنة الطبية الاستئنافية خلال (٣٠) يوماً من تاريخ التبليغ بالقرار، ويكون قرار اللجنة الطبية الاستئنافية بهذا الشأن باتاً[٥٠]، وللموظف والجهة التي يعمل فيها طلب إعادة الكشف الطبي مرة واحدة كل(٦) أشهر من تاريخ منح الموظف الإجازة المرضية، وإذا ثبت لدى اللجنة استقرار حالته الصحية، فلها أن توصي بتقرير عدم صلاحيته للعمل نهائياً فيحال عندئذ على التقاعد مهما كانت خدمته أو باستئناف عمله أو بتغيير طبيعة عمله بعمل يتناسب وحالته الصحية، وعلى الجهة التي يعمل لديها الموظف الأخذ بهذه التوصية[٥١].

بسببها إلى التقاعد، وعلى أساس ما تقدم، إذا كان عجز الموظف بنسبة (٦٥%) فأكثر، يحال الموظف وفق أحكام قانون التقاعد الموحد النافذ رقم(٢٧) لعام ٢٠٠٦، حيث يتم رفع الخدمة التقاعدية للموظف المريض إلى (١٥) سنة، إذا كانت خدمته اقل من ذلك، ويعفى من التوقيفات التقاعدية عن المدة المضافة، ويضاف إلى راتبه التقاعدي وفق النسب الآتية: -أ-(٣٥%) من آخر راتب تقاضاه في الخدمة إذا كانت نسبة العطل(١٠٠%)، ب-إذا كانت نسبة العطل (٦٥%) واقل من(١٠٠%)، يضاف إلى راتبه حاصل ضرب نسبة العطل (٣٥ %)، من آخر راتب تقاضاه مع الإضافة في كلتا الحالتين، وإن لا يتجاوز مجموع ما تقاضاه من راتب وإضافة الحد الأعلى للراتب التقاعدي المقرر قانوناً[٥٢].

وبالرجوع إلى قانون التقاعد الموحد المعدل النافذ، يتضح من أحكام المادة (الحادية والثلاثين/بند ثانياً)، بأن الحد الأعلى للراتب التقاعدي " لا يزيد بأي حال من الأحوال مجموع الاستحقاق التقاعدي الشهري للمتقاعد على (٨٠%) ثمانين من المائة من مجموع الراتب والمخصصات أو الراتب أو المكافأة الشهرية الذي كان يتقاضاه في الشهر الأخير من خدمته التقاعدية عدا الشهيد.

الفرع الثاني

الانهاء العقابي من الخدمة

لم يتضمن قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ الملغى ، ولا قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ ، ولا قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ ، عقوبات أصلية تتضمن انهاء خدمة رجل قوى الأمن الداخلي من ضمن ما أورده من عقوبات انضباطية أو جنائية ، والحال نفسه بالنسبة إلى قوانين انضباط موظفي الدولة لسنة ١٩٢٩ ولسنة ١٩٣٦ ولسنة ١٩٩١ النافذ.

ولكن مع ذلك ممكن أن نجد في التشريعات انهاء خدمة رجل قوى الأمن الداخلي نتيجة معاقبته بعقوبات منها ما ورد في البند (ثانياً) من المادة (١٦) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١، الذي لم يُجز بقاء الضابط في قائمة نصف الراتب أكثر من سنة واحدة وتتحتم إحالته إلى التقاعد عند انتهاء هذه المدة في حالة عدم رفع العقوبة من قبل الوزير بناءً على التقارير المرفوعة من أمريه أثناء مدة احالته إلى قائمة نصف الراتب تتضمن بيان حسن كفاءته والتزامه بآداب الخدمة وضوابطها [٥٣].

والحكم نفسه ورد في قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ الملغى العراقي فقد نصت الفقرة (٢) من المادة (١٢) على ان لا يجوز بقاء الضابط في قائمة نصف الراتب أكثر من سنة، وتتحتم إحالته على التقاعد عند انتهاء هذه المدة، في حالة عدم إعادته للخدمة[٥٤].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

و يمكن القول: إن الاحالة إلى التقاعد يمكن أن تترتب بوصفها عقوبة تبعية عند ثبوت عدم تقيد رجل قوى الأمن الداخلي بآداب وضوابط الخدمة من قبل اللجنة ، وهو ما ورد في المادة (٣٦) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ ، التي تنص في المادة (٣٦) من القانون على ذلك[٥٥].

مهما طال الزمن فإن أي علاقة سوف تنتهي، والعلاقة الوظيفية تنتهي هي أيضاً إذا تحقق أحد أسباب انتهائها، غير أن انتهاء العلاقة الوظيفية يختلف عن انتهاء أي علاقة حقوقيّة أخرى ولاسيما انتهاء العقود، فإذا كان السائد في الروابط العقدية هو خضوعها لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين لجهة إبرامها وتعديلها وفسخها وانقضائها، فإن الرابطة الوظيفية محاطة بمجموعة من الأحكام المغايرة التي تنبثق من طبيعة الوظيفة ذاتها[٥٦]، وعليه سنتناول هذا الفرع على النحو الآتي:

الفقرة الأولى: فصل رجال قوى الأمن الداخلي لإلغاء الوظيفة:

تستطيع جهة الإدارة إلغاء الوظيفة العامة في حالة اقتضاء المصلحة العامة ذلك، وهذا يؤدي لانقطاع الصلة بين الإدارة ورجال قوى الأمن الداخلي، وكذلك أيضاً إذا لم تر أن هناك نفع من رجل قوى الأمن الداخلي بعد نقله إلى وظيفة أخرى، وليس لرجل قوى الأمن الداخلي أي حق مكتسب للبقاء في وظيفته، ويجب في إلغاء الوظيفة تحقيق المصلحة العامة، ومعنى ذلك أن يكون الإلغاء بشكل جدي وليس من أجل التخلص من رجل قوى الأمن الداخلي والتحايل على القانون، وهذا كله يجب أن يتم تحت رقابة القضاء[٥٧].

الفقرة الثانية: فصل رجل قوى الأمن الداخلي بعد انتهاء مدة التجربة:

إن إبعاد رجل قوى الأمن الداخلي من الوظيفة يكون بقرار صادر من الإدارة وبإرادتها المنفردة ولكن يجب أن يكون الهدف من الأبعاد وهو تحقيق المصلحة العامة وبما يضمن سير المرافق العامة بانتظام واطراد.

وكذلك ترى الهيئة العامة في مجلس الدولة بصفتها التمييزية أن فصل الموظف قبل انتهاء مدة التجربة إذا تأكدت الإدارة من عدم كفاية الموظف حتى قبل انتهاء مدة السنة أو السنة وستة أشهر، وقضت في حكم لها... إن المدعي (المميز) كان قد عين مديراً عاماً لدائرة الاتصالات تحت التجربة لمدة سنة اعتباراً من تاريخ مباشرته في ٢٠٠٥/٦/١٤ ونتيجة لارتكابه عدة مخالفات فقد أصدر المدعي عليه إضافة لوظيفته أمراً بالاستغناء عن خدماته في ٢٠٠٦/٦/٧ وتشكيل لجنة للتحقيق معه عن المخالفات المنسوبة إليه، وحيث أن أمر الاستغناء عن خدمات المدعي جاء موافقاً لأحكام المادة ١٤ من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠..... وحيث أن أمر الاستغناء عن خدمات المدعي صدر قبل انتهاء مدة التجربة وبسبب عدم صلاحيته للعمل المعين فيه بدلالة المخالفات المنسوبة إليه... وقضى برد دعوى المدعى عليه وقرر تصديق الحكم المميز ورد الطعون التمييزية[٥٨].

وهناك رأي للدكتور غازي فيصل مهدي أثناء تعليقه على حكم الهيئة العامة في مجلس الدولة بصفتها التمييزية فيقول إنما ذهبت إليه الهيئة غير سليم من الناحية القانونية ويرى أن مدة التجربة الأساسية هي سنة واحدة وهي خدمة فعلية ومن حق الموظف أن يستوفيها كاملة وإن كانت كفاءته لم تثبت بعد ولذا فإن فصل الموظف خلال مدة التجربة يخالف نص القانون وبصورة صريحة لأنه يمثل سلباً لحق مستمد منه[٥٩].

الفقرة الثالثة: الفصل السياسي:

يكون الشرطي ملزماً بتخصيص كل وقته للقيام بواجباته المنصوص عليها في القانون ويجب عليه أن يؤدى واجبه بكل دقة وأمانة وأن يتحمل مسئولية الأوامر التي تصدر منه وأن يطيع في جميع الأوقات أى أمر قانوني يصدر اليه من ضابطه الأعلى وأن يبذل أقصى جهده لتنفيذه، و يلتزم الشرطي في مسلكه العام بالصدق والأمانة وعفة اليد واللسان وبما تفرضه عليه القوانين واللوائح والأوامر وأن يحافظ على كرامة المواطنين وأن يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق مع الاحترام الواجب لوظيفته وما تنظمه قواعد السلوك وقيم

المجتمع الفاضلة، و لا يجوز لأى شرطي أن يقضى بأي معلومات أو يكشف عن أي مسائل مما ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة أو غير مأذون له بالتصريح بشأنها أثناء خدمته أو بعد تركها.

حيث يتبين ان في العراق تتولى الهيئة الوطنية العليا للمسألة والعدالة والتي تتألف من سبعة أعضاء بدرجة مدير عام من أصحاب الخبرة السياسية والقانونية يقترحهم مجلس الوزراء ويوافق عليهم مجلس النواب بالأكثرية ويصادق عليهم مجلس الرئاسة، ومهمة هذه الهيئة هي إنهاء خدمات الموظفين جميعاً ممن كان بدرجة عضو شعبة وإحالتهم للتقاعد بموجب قانون الخدمة والتقاعد، وإحالة الموظفين جميعاً من الذين يشغلون إحدى الدرجات الخاصة وهي مدير عام أو ما يعادلها فما فوق وممن كانوا بدرجة عضو فرقة في صفوف حزب البعث إلى التقاعد وذلك استناداً لقانون الخدمة والتقاعد المعمول فيه، وكذلك إنهاء خدمات منتسبي الأجهزة الأمنية وإحالتهم إلى التقاعد بموجب قانون الخدمة والتقاعد نفسه، ومنع من كان بدرجة عضو فما فوق في صفوف حزب البعث المنحل من تسلم أو أشغال مناصب أو وظائف في الدرجات الخاصة والتي هي مدير عام أو ما يعادله فما فوق ومديري الوحدات الإدارية، هذا وتتخذ قرارات الهيئة بأكثرية أربعة أصوات وتكون واجبة التنفيذ فوراً، واستثناء من هذا فإن القانون قد منح مجلس الوزراء صلاحية النظر في بعض الحالات الاستثنائية، وذلك من أجل العودة للوظيفة للمشمولين بهذا القانون، وقد ترك قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ لمجلس الوزراء سلطة تقديرية في ذلك ووفق مقتضيات المصلحة العامة ولكن بشرط أن يكون ذلك بناءً على طلب الوزير المختص وكذلك بالتنسيق مع الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، ولا يكون القرار نافذاً في هذه الحالة إلا بمصادقة مجلس النواب عليه[٦٠].

وكذلك القانون يلزم الهيئات الرئاسية الثلاث، ومجلس القضاء والوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة، وكذلك الهيئات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني كافة بتنفيذ قرارات وتوجيهات وتعليمات الهيئة وبخلاف ذلك يتعرض الموظف الممتنع عن تنفيذ هذه القرارات والتعليمات والتوجيهات إلى العقوبة. وقد أعطى القانون الحق للموظف المشمول بقانون المساءلة والعدالة حق الطعن في القرارات الصادرة من هذه الهيئة وذلك أمام هيئة تمييزية في محكمة التمييز وتسمى بهيئة التمييز للمساءلة والعدالة وتشكل هذه الهيئة من سبعة قضاة ويجب أن يكونوا غير مشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة ويتم ترشيحهم عن طريق مجلس القضاء الأعلى، وتتم المصادقة عليهم من قبل مجلس النواب ويرأس هذه الهيئة القاضي الأقدم، وتصدر القرارات من هذه الهيئة بأربعة أصوات[٦١].

وكذلك يحق للمشمولين بأحكام قانون المساءلة والعدالة وكذلك دوائرهم التي يعملون فيها ولمجلس المحافظة التي توجد فيها تلك الدوائر وكذلك المكتب المدعي العام في الهيئة أن يعترضوا على القرارات التي تصدر من الهيئة وذلك أمام هيئة التمييز وخلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً من تاريخ تبليغ الموظف المشمول بالقرار أو اعتباره مبلغاً وذلك بحسب قواعد التبليغ المعمول بها في قانون المرافعات المدنية واعتبر القانون أيضاً الموظفين الذين تصدر بحقهم قرارات من المسألة العدالة بشمولهم بهذا القانون في إجازة اعتيادية وبراتب تام خلال هذه المدة ويجوز لهم الاعتراض على هذه القرارات أمام الهيئة التمييزية التي ذكرناها ويجب عليهم الانتظار لحين البت في الموضوع من قبل هيئة التمييز، وعلى الهيئة أن تصدر قرارها خلال مدة لا تتجاوز (٦٠) يوماً وتكون القرارات بعد الاعتراضات قطعية وملزمة[٦٢].

فقد قضت محكمة القضاء الإداري في العراق في حكم لها ... بأن المدعي كان أحد أعضاء القائمة العراقية الوطنية وقد فاز بانتخابات مجلس النواب إلا أن القائمة العراقية الوطنية فوجئت بحذف اسم المدعي من

قوائم الانتخابات بعد إعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق نتائج الانتخابات في ١٨/١/٢٠٠٦ لذلك وقفت القائمة العراقية للاعتراض على قرار حذف المدعي من القائمة الانتخابية ورفضت ذلك بحجة أن قراراً من الهيئة الوطنية العليا للمسألة والعدالة صدر ويقضي بشمول المدعي بإجراءاتها ورغم اعتراض المدعي على ذلك القرار إلا أن الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة لم تجب على الاعتراض، وحيث إجراءات المساءلة والعدالة في دوائر الدولة والقطاع العام والمستند إلى المذكرة رقم (٧) لسنة (٢٠٠٣) والصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) والتي حددت الإجراءات الواجب اتباعها عند شمول أحد الأشخاص بقانون المساءلة والعدالة.... وحيث أن محكمة القضاء الإداري غير مختصة في نظر الطعن المقدم من المدعي وإن هذا الطعن تختص به الهيئة الوطنية للمسألة والعدالة وعلى ذلك قررت هذه المحكمة رد دعوى المدعي[٦٣]، ومن خلال ما تقدم يمكننا القول بأن السلطة الإدارية في العراق قد انحرفت في استعمال السلطة وخصوصاً في فصل الموظف وبالتحديد الأسباب سياسية، وكل هذا يرجع إلى عدم وجود رقابة للقضاء على عمل السلطة الإدارية بشكل جدي ومؤثر وفعال، ونتيجة هذا هو حدوث أضرار جسيمة لحقت بالموظف العام[٦٤].

الفقرة الرابعة: انتهاء العلاقة بسبب الاستقالة:

الاستقالة حق للموظف العام، يقابل حقه في العمل، حيث ليس من العدل ان يجبر الموظف رغم انفه على الاستمرار في عمل يرغب عنه، فالوظيفة العامة كما انها لا تفرض على الموظف في بداية تعيينه، حيث لابد ان يستلم العمل معبراً عن ارادته بقبول الوظيفة المسندة اليه[٦٥].

وإن ابداء الرغبة، هذا غير كاف لإنهاء العلاقة التنظيمية التي تربط الموظف بالدولة، فلابد أن يقابلها قبول أو رفض من جانب الادارة بصورة قرار اداري، وهنا تكمن الحكمة حيث أن الواجب الذي يقع على عاتق الدولة في المحافظة على المصلحة العامة قد تتأثر بتقديم الموظف لطلب الاستقالة، خاصة إذا حدثت في وقت غير مناسب، وقبل ان تستعد الادارة لشغل الفراغ الذي يتركه الموظف المستقيل، ولكون واجبات رجال قوى الأمن الداخلي في حفظ الأمن والنظام العام ومكافحة الجريمة على قدر عال من الاهمية[٦٦].

ومن أهم الاسباب التي تدفع الموظف الى الاستقالة عديدة، والى عوامل أو أسباب موضوعية تتعلق بالعمل، وقد ترجع الى ظروف شخصية تتعلق بذات الموظف، وإذا كان الشخص لا يجبر على تقلد الوظيفة كقاعدة عامة، فانه لا يمكن اجباره، وكقاعدة عامة ايضا، على بقائه في الوظيفة؛ وذلك لان الهدف من وجود الموظف هو اداء الخدمات وانجاز الاعمال وليس من المعقول ان يطالب الموظف بأداء الخدمات رغما عنه؛ لما لذلك من تأثير في ادائه لهذه الخدمات حيث يكون مصحوبا بالتقصير في جانبه[٦٧].

أمّا في العراق، فقد نص دستور عام ٢٠٠٥ النافذ، على حرمة العمل القسري، وانعكس ذلك ايضا على قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١، فقد نصت المادة (٣٩) منه على أنه :(اولا-لرجل قوى الأمن الداخلي ان يستقيل من وظيفته بطلب تحريري يقدمه الى الوزير او من يخوله. ثانيا – على الوزير او من يخوله البت في طلب الاستقالة خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل الطلب في مكتبه وتعد الاستقالة مقبولة بحكم القانون بانتهاء تلك المدة)[٦٨].

ويفهم من ذلك ان الاستقالة هي من الحقوق المشروعة للموظف، غير انه بالمقابل لذلك؛ فان علاقة الموظف بوظيفته لا تنقطع بمجرد تقديم الاستقالة، فليس صحيحا القول: ان الاستقالة هي ترك الموظف المستخدم وظيفته بإرادته واختياره، لان ترك العمل لا استقالة قبل يسمى ان يصدر قرارا اداريا بعد ذلك الترك استقالة، بل ان ترك العمل اذا نتج عنه ما يجعل حياة الناس أو صحتهم او امنهم في خطر، او كان من شانه

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ان يحدث اضطراباً، أو فتنة بين الناس، أو اذا عطل مرفقاً عاماً يعد جريمة، وهذا ليس الا تطبيقا للنظرية التنظيمية التي تحكم علاقة الموظف بالدولة.

والتي تنظمها القوانين وتراعي فيها المصلحة العامة ان ارادة الموظف المنفردة لا تكفي وحدها، لترتيب أثر ذاتي وفوري على تحقيق واقعة الاستقالة، ذلك ان انهاء خدمة الموظف يأتي لاحقاً لهذه الواقعة، ويكون مع صدور قرار صريح بقبول الاستقالة[٦٩]، وهذا ما نصت عليه المادة (٣٦) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم(١٨) لعام ٢٠١٨، والتي حددت الحالات التي يستطيع فيه رجال قوى الأمن الداخلي التقاعد من الخدمة[٧٠].

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة موضوع البحث الذي يحمل عنوان "احكام الخدمة في قوى الامن الداخلي والحقوق المترتبة عليها" فقد توصلنا الى مجموعة من النتائج والمقترحات والتي سوف نستعرضها على الشكل الاتي:

أولاً: النتائج

١. تبين أن القوانين والأنظمة المتعلقة بالخدمة في قوى الأمن الداخلي تساهم بشكل كبير في تحديد حقوق وواجبات الأفراد، مما يعزز من التنظيم الإداري ويحسن الأداء الوظيفي. ومع ذلك، لوحظ وجود بعض الغموض في بعض النصوص التي قد تخلق تباينًا في التطبيق.
٢. أظهرت الدراسة أن هناك تفاوتًا في تطبيق الحقوق بين مختلف وحدات قوى الأمن الداخلي، سواء في ما يتعلق بالترقيات أو الأجور أو المزايا الأخرى، وهو ما قد يؤثر على معنويات الأفراد ويقلل من كفاءة العمل الجماعي.

ثانياً المقترحات:

١. من الضروري تعديل بعض النصوص القانونية لضمان وضوح الحقوق والواجبات وتجنب أي تفسيرات متباينة، بما يساهم في تحسين إدارة قوى الأمن الداخلي وتوحيد المعايير المتبعة في تطبيق القوانين.
٢. يُقترح تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة بين جميع أفراد قوى الأمن الداخلي، وضمان أن تُمنح الحقوق والمزايا بشكل عادل وشفاف، بما يعزز من رضا الموظفين ويحفزهم على الأداء الأمثل.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب القانونية

١. جوان ثامر مصطفى علي، دور جهاز قوى الأمن الداخلي في التحقيق والدعوى، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٢٢.
٢. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، مكتبة السنهوري، العراق، ٢٠١٦.
٣. صالح أحمد صالح يوسف، انتهاء خدمة الموظف العام في القانون المقارن، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ٢٠٢١.
٤. عثمان سلمان غيلان العبودي، أخلاقيات الوظيفة العامة، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤.
٥. علي محمد بدير وياسين السلامي وعصام عبد الوهاب البرزنجي ، مبادئ واحكام القانون الإداري، الطبعة الرابعة، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٩.
٦. غازي فيصل مهدي، تعليقات على أحكام القضاء الإداري في العراق، الطبعة الاولى، مكتبة القانون والقضاء، بغداد، ٢٠١٣.

٧. غازي فيصل مهدي، شرح احكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ ل سنة١٩٩١، مطبعة العراق، بغداد،٢٠٠١.
٨. قيصر محمد العزاوي، الحماية الجنائية لشرف الوظيفة في تشريعات قوي الأمن الداخلي " دراسة مقارنة "، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، مصر، ٢٠٢١.
٩. مازن محمد طاهر حسين الحسيني، الطبيعة القانونية للعلاقة بين الموظف والإدارة العامة، دراسة مقارنة، الطبعة الاولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦.
١٠. ماهر صالح علاوي الجبوري، مبادئ القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق، ٢٠٠٠.
١١. محمد جمال الذنيبات، الوجيز في القانون الإداري، الدار العلمية الدولية، عمان، ٢٠١٣.
١٢. محمد سامي مظلوم، الإطار القانوني للنظام الإنضباطي لقوى الأمن الداخلي؛ دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ٢٠٢٠.
١٣. محمد علي الخلايلة، القانون الإداري، الكتاب الثاني، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥.
١٤. محمود أبو السعود حسين، القانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٩.
١٥. محي الدين القيسي، القانون الإداري العام، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.
١٦. مروان زيدان خليفة القيسي، إنهاء خدمة الموظف العام، دراسة مقارنة، دار الجامعة العربية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢٠.
١٧. مصدق عادل طالب، الوسيط في الخدمة الجامعية، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢.
١٨. هاني علي الطهاوي، القانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
١٩. يوسف إلياس، المرجع العملي في شرح قوانين الخدمة المدنية والانضباط والتقاعد المدني، دار التقني للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٠.

ثانياً: المجلات والدوريات:

١. حسين عبيد إبراهيم، مفهوم قوى الأمن الداخلي وقوى الأمن الداخلي، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العدد ٢، العراق، ٢٠٢٣.
٢. حمزة غالب مكمل الميالي، طرق اختيار تعيين رجل الشرطة (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم الإنسانية والقانونية، العدد ٢، العراق، ٢٠٢١.
٣. مهند نوح، اثار قرار التعيين في الوظيفة العامة، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢، سوريا، ٢٠١٤.

ثالثاً: القرارات والاحكام القضائية:

١. حكم الهيئة العامة في مجلس الدولة العراقية بصفتها التمييزية المرقم ١/ انضباط تمييز ٢٠٠٠ منشور في قرارات وفتاوى مجلس الدولة لعام ٢٠٠٧.
٢. حكم محكمة القضاء الإداري في العراق المرقم ٦٤ قضاء إداري /٢٠٠٦ في ٢٢/٦/٢٠٠٦ منشور في قرارات وفتاوى مجلس الدولة لعام ٢٠٠٦.
٣. قرار المحكمة الاتحادية العليا العراقية رقم ٥٩ لعام ٢٠١٠ بتاريخ ٢٠١٠ /٨/١٦.

ISSN–2536–0027

٤. قرار المحكمة الإدارية العليا العراقية رقم ٦٤ لعام ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٩، منشور ضمن مجموعة قرارات مجلس الدولة لسنة ٢٠١٤.
٥. قرار الهيئة العامة لمجلس الدولة العراقي رقم ١٠٢، تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦، قرارات وفتاوى مجلس الدولة العراقي، ٢٠١٠.
٦. قرار الهيئة العامة لمجلس الدولة العراقي رقم ٢١٦، انضباط/ تمييز ٢٠٠٦، تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨، قرارات وفتاوى مجلس الدولة العراقي، ٢٠٠٦.
٧. قرار الهيئة العامة لمجلس الدولة العراقي رقم ٣٢٨، انضباط/ تمييز ٢٠٠٦، تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٥، قرارات وفتاوى مجلس الدولة العراقي، ٢٠٠٦.
٨. قرار مجلس الدولة العراقي رقم ٧٧ لعام ٢٠٠٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٥، قرار غير منشور
٩. قرار محكمة قوى الأمن الداخلي التابعة للمنطقة الأولى رقم ٨٢٠ لعام ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٣، قرار غير منشور.
١٠. حكم محكمة القضاء الإداري في العراق المرقم ٦٥/ قضاء إداري ٢٠٠٦ في ٢٣/٨/٢٠٠٦ ، منشور في قرارات وفتاوى مجلس الدولة لعام ٢٠٠٦.

رابعاً: القوانين والأنظمة والتعليمات:

١. قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم١٨ لعام ٢٠١٨.
٢. قانون المساءلة والعدالة العراقي رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨.
٣. قانون الخدمة المدنية العراقية رقم ٢٤ لعام ١٩٦٠ المعدل.
٤. قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨.
٥. قانون كلية قوى الأمن الداخلي العراقي رقم ٣٧ لعام ٢٠٠٠.
٦. قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم ١ لعام ١٩٧٨ الملغى.
٧. قانون الخدمة والتعاقد العسكري رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ المعدل.
٨. قانون العجز الصحي للموظفين العراقيين رقم ١١ لعام ١٩٩٩ وتعديلاته.
٩. قانون التقاعد الموحد العراقي رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٦ النافذ.
١٠. نظام اللياقة الصحية للخدمة في قوى الأمن الداخلي العراقي رقم ٣١ لسنة ١٩٨٠.
١١. تعليمات شروط اللياقة البدنية والصحية للمرأة في القانون رقم٢ لعام ٢٠١٩.

---

(١) سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، مكتبة السنهوري، العراق، ٢٠١٦، ص٤٥٣.
(٢) جوان ثامر مصطفى علي، دور جهاز قوى الأمن الداخلي في التحقيق والدعوى، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٢٢، ص١٩.
(٣) المادة (٤) أولا) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ المعدل،
(٤) المادة (١٩) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ المعدل،
(٥) حسين عبيد إبراهيم، مفهوم قوى الأمن الداخلي وقوى الأمن الداخلي، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العدد ٢، العراق، ٢٠٢٣، ص١٢٥.
(٦) قرار مجلس الدولة العراقي رقم ٧٧ لعام ٢٠٠٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٥، قرار غير منشور
(٧) قيصر محمد العزاوي، الحماية الجنائية لشرف الوظيفة في تشريعات قوي الأمن الداخلي " دراسة مقارنة "، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، مصر، ٢٠٢١، ص١٧.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(٨) محمد سامي مظلوم، الإطار القانوني للنظام الإنضباطي لقوى الأمن الداخلي؛ دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ٢٠٢٠، ص١٠١.
(٩) المادة رقم ٢٩ من قانون كلية قوى الأمن الداخلي العراقي رقم ٣٧ لعام ٢٠٠٠.
(١٠) المادة رقم ٨ من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم ١٨ لعام ٢٠١١ المعدل.
(١١) مهند نوح، اثار قرار التعيين في الوظيفة العامة، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢، سوريا، ٢٠١٤، ص٣٩.
(١٢) محمود أبو السعود حسين، القانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٩، ص٣٩.
(١٣) لمادة رقم ١٦ من قانون الخدمة المدنية العراقية رقم ٢٤ لعام ١٩٦٠ المعدل.
(١٤) قرار المحكمة الاتحادية العليا العراقية رقم ٥٩ لعام ٢٠١٠ بتاريخ ٢٠١٠ /٨/١٦، منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://www.iraqfsc.iq/ethadai.php تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١١/٢
(١٥) المادة رقم ٨٦ من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم ١٨ لعام ٢٠١١ المعدل.
(١٦) قرار محكمة قوى الأمن الداخلي التابعة للمنطقة الأولى رقم ٨٢٠ لعام ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٣، غير منشور.
(١٧) حمزة غالب مكمل الميالي، طرق اختيار تعيين رجل قوى الأمن الداخلي (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم الإنسانية والقانونية، العدد ٢، العراق، ٢٠٢١.ص١٨٥.
(١٨) حمزة غالب مكمل الميالي، المرجع نفسه، ص١٨٩.
(١٩) المادة رقم ٩ من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم ١٨ لعام ٢٠١١ المعدل.
(٢٠) المادة رقم ٧ من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم ١ لعام ١٩٧٨ الملغى.
(٢١) محمد سامي مظلوم، الإطار القانوني للنظام الإنضباطي لقوى الأمن الداخلي ؛ دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص١١١.
(٢٢) المادة رقم ٢١ من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم ١٨ لعام ٢٠١١ المعدل.
(٢٣) قيصر محمد العزاوي، الحماية الجنائية لشرف الوظيفة في تشريعات قوي الأمن الداخلي " دراسة مقارنة "، مرجع سابق، ص٩٩.
(٢٤) قرار المحكمة الإدارية العليا العراقية رقم ٦٤ لعام ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٩، منشور ضمن مجموعة قرارات مجلس الدولة لسنة ٢٠١٤، ص٣٣٠.
(٢٥) المادة رقم ١٣ والمادة رقم ١٤ من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم ١٨ لعام ٢٠١١ المعدل.
(٢٦) قيصر محمد العزاوي، الحماية الجنائية لشرف الوظيفة في تشريعات قوي الأمن الداخلي " دراسة مقارنة "، مرجع سابق، ص١٠٨.
(٢٧) المادة رقم ٧ من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم ١٨ لعام ٢٠١١ المعدل.
(٢٨) المادة رقم ١ من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم ١٨ لعام ٢٠١١ المعدل.
(٢٩) المادة رقم ٨ من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم ١٨ لعام ٢٠١١ المعدل.
(٣٠) المادة رقم ٨ من قانون الخدمة والتعاقد العسكري رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ المعدل.
(٣١) سلم الرواتب والأجور المرفق مع قانون الخدمة والتقاعد رقم ١٨ لعام ٢٠١١ المعدل.
(٣٢) المادة رقم ٨ من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم ١٨ لعام ٢٠١١ المعدل.
(٣٣) مروان زيدان خليفة القيسي، إنهاء خدمة الموظف العام، دراسة مقارنة، دار الجامعة العربية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢٠، ص٧٠.
(٣٤) محمد علي الخلايلة، القانون الإداري، الكتاب الثاني، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥، ص١٦٢.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(٣٥) المادة(٣٥) الفقرة(١) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم ١٨ لعام ٢٠١١.
(٣٦) قرار الهيئة العامة لمجلس الدولة العراقي رقم ٢١٦، انضباط/ تمييز ٢٠٠٦، تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨، قرارات وفتاوى مجلس الدولة العراقي، ٢٠٠٦، ص٣٦٨.
(٣٧) محي الدين القيسي، القانون الإداري العام، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٨٥.
(٣٨) قرار الهيئة العامة لمجلس الدولة العراقي رقم ٣٢٨، انضباط/ تمييز ٢٠٠٦، تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٥، قرارات وفتاوى مجلس الدولة العراقي، ٢٠٠٦، ص٣٩١.
(٣٩) يوسف إلياس، المرجع العملي في شرح قوانين الخدمة المدنية والانضباط والتقاعد المدني، دار التقني للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٢١٠.
(٤٠) محمد جمال الذنيبات، الوجيز في القانون الإداري، الدار العلمية الدولية، عمان، ٢٠١٣، ص ٣٤٠.
(٤١) قرار الهيئة العامة لمجلس الدولة العراقي رقم (١٠٢)، تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦، قرارات وفتاوى مجلس الدولة العراقي، ٢٠١٠، ص٢٣٧.
(٤٢) المادة (٤١) من قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ والتي نصت على: أولاً – يطرد رجل قوى الأمن الداخلي من الخدمة في أحدى الحالات التالية:
أ- من صدر بحقه قرار حكم بات من محكمة مختصة بعقوبة الإعدام أو السجن.
ب- من صدر بحقه قرار حكم بات عن جريمة اللواط أو المواقعة.
ج- من صدر بحقه قرار حكم بات عن جرائم الإرهاب و الجرائم الماسة بأمن الدولة.
ثانيا – يجوز أن يطرد من الخدمة كل من صدر بحقه قرار حكم بات من محكمة مختصة بالحبس مدة تزيد عن (٣) ثلاث سنوات.
(٤٣) نظام اللياقة الصحية للخدمة في قوى الأمن الداخلي العراقي رقم (٣١) لسنة ١٩٨٠، وتعليمات شروط اللياقة البدنية والصحية للمرأة في القانون رقم(٢) لعام ٢٠١٩.
(٤٤) مازن محمد طاهر حسين الحسيني، الطبيعة القانونية للعلاقة بين الموظف والإدارة العامة، دراسة مقارنة، الطبعة الاولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦، ص١٠٠.
(٤٥) نص المادة (٣٦) قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي المعدل العراقي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١.
(٤٦) نص المادة (٢) من قانون العجز الصحي للموظفين العراقيين رقم (١١) لعام ١٩٩٩ وتعديلاته.
(٤٧) نص المادة (الأولى/ بند ثانياً/ فق ب) من قانون التقاعد الموحد العراقي رقم (٢٧) لعام ٢٠٠٦ النافذ.
(٤٨) مصدق عادل طالب، الوسيط في الخدمة الجامعية، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢، ص١٢٢.
(٤٩) نص المادة (٣) من قانون العجز الصحي للموظفين العراقيين رقم (١١) لعام ١٩٩٩ وتعديلاته.
(٥٠) نص المادة (٤) من قانون العجز الصحي للموظفين العراقيين رقم (١١) لعام ١٩٩٩ وتعديلاته.
(٥١) نص المادة (٤٦) من قانون الخدمة المدنية العراقي رقم (٢٤) لعام ١٩٦٠ وتعديلاته.
(٥٢) نص المادة (٦) من قانون العجز الصحي للموظفين العراقيين رقم (١١) لعام ١٩٩٩ وتعديلاته.
(٥٣) المادة (١٦) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١.
(٥٤) المادة(١٢) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ الملغى.
(٥٥) المادة (٣٦) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم ١٨ لسنة ٢٠١١
(٥٦) علي محمد بدير وياسين السلامي وعصام عبد الوهاب البرزنجي ، مبادئ واحكام القانون الإداري، الطبعة الرابعة، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٩٨.
(٥٧) مروان زيدان خليفة القيسي، إنهاء خدمة الموظف العام، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص١٣٢.
(٥٨) حكم الهيئة العامة في مجلس الدولة العراقية بصفتها التمييزية المرقم ١/ انضباط تمييز ٢٠٠٠ منشور في قرارات وفتاوى مجلس الدولة لعام ٢٠٠٧، ص٣٨٠.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع الثلاثون – تشرين الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاول ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(٥٩) غازي فيصل مهدي، تعليقات على أحكام القضاء الإداري في العراق، الطبعة الاولى، مكتبة القانون والقضاء، بغداد، ٢٠١٣، ص ٥٨.
(٦٠) قانون المساءلة والعدالة العراقي رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨.
(٦١) علي محمد بدير وياسين السلامي وعصام عبد الوهاب البرزنجي، مبادئ واحكام القانون الإداري، مرجع سابق، ص١٧٦.
(٦٢) غازي فيصل مهدي، شرح احكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) ل سنة١٩٩١، مطبعة العراق، بغداد، ٢٠٠١، ص٢١٣.
(٦٣) حكم محكمة القضاء الإداري في العراق المرقم ٦٤ قضاء إداري /٢٠٠٦ في ٢٢/٦/٢٠٠٦ منشور في قرارات وفتاوى مجلس شرى الدولة لعام ٢٠٠٦، ص ٣١١.-٣٠٩. وكذلك حكم محكمة القضاء الإداري في العراق المرقم ٦٥/ قضاء إداري ٢٠٠٦ في ٢٣/٨/٢٠٠٦ ، منشور في قرارات وفتاوى مجلس الدولة لعام ٢٠٠٦، ص ٣١١ ـ ٣١٣
(٦٤) ماهر صالح علاوي الجبوري، مبادئ القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق، ٢٠٠٠، ص١٧٦.
(٦٥) صالح أحمد صالح يوسف، انتهاء خدمة الموظف العام في القانون المقارن، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ٢٠٢١، ص ١٣٠.
(٦٦) هاني علي الطهاوي، القانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ٣٢.
(٦٧) عثمان سلمان غيلان العبودي، أخلاقيات الوظيفة العامة، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤، ص٦٨.
(٦٨) نص الفقرة (٣٥) من المادة (١) من قانون الخدمة المدنية العراقي رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته.
(٦٩) ماهر صالح علاوي الجبوري، مبادئ القانون الإداري، المرجع السابق، ص ١٣٤.
(٧٠) قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي العراقي رقم(١٨) لعام ٢٠١٨.

CAMBREDGE

Refereed scientific journal

Published by Cambridge Center
for Research and Conference

CJSP

ISSN-2536-0027

2024

Www.camb_magazine.com